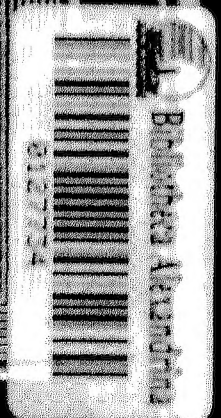


تقى الدين الفتحى الجنبلى المصرى
الشهير بابن النجار



دار الكتب

تمتبه
عبد الغنى عبد الخالق



مِنْهُمْ الْأَرَادَاتُ

فِي جَمْعِ الْمُنْعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتٍ

لِتَقَى الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفُقَيْمِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّهِيدِ بِإِسْنَادِ النَّجَّارِ

الجزء الثاني

تحقيق

عبد الغنى عبد الخالق

عالم الكتب

كتاب

الوقف: تحييس مالكٍ مطلقٍ التصرفِ ، ماله المنتفع به ، مع بقاء عينه — بقطع تصرفه وغيره في رقبته ، يُصرف ريعه إلى^(١) جهةٍ برٍّ ، تقرُّباً إلى الله تعالى .

ويحصل بفعلٍ مع دالٍّ عليه عرفاً : كأن يبنى بنياناً على هيئة مسجد ، ويأذن إذناً عاماً في الصلاة فيه — حتى لو كان سفلَ بيته أو علوه أو وسطه ، ويستطرق^(٢) . أو يبتأ لفضاء حاجة أو تطهر ويشرعه ، أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذناً عاماً في الدفن^(٣) فيها .

وبقول^(٤) . وصريحه : « وقفت » و « حبست » و « سبلت » .

وكذا بته : « تصدقت » و « حرمت » و « أبدت »^(٥) . ولا يصح بها إلا الذنية ، أو قرنها بأحد الألفاظ الخمسة — : ك « تصدقت صدقة » ، قوفه ، أم محبسة ، أو مسبلة ، أو محرمة^(٦) ، أو مؤبدة — . أو بحكم الوقف . ك « لاتباع » أو « لاتوهب » أو « لاتورث » أو « على قبيلة »^(٧) أو طائفة كذا .

(١) كذا في الأصول والغاية ٢ / ٣٩٩ . ثم أصلح في ع بكلمة : « ي » .

(٢) بها مشع زياده مع التصحيح ، ذكرت في الشرح ، هي « إليه » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « بالدين » .

(٤) في ش : « وقول » ، وأدرجت الاء في الشرح .

(٥) في ع : « أو بدت » ، وهو تصحيف وسبق قلم .

(٦) ورد في ع علامة تأخيرها عما بعدها .

(٧) ورد بهامس ع ، مع لئآت علامة النقص ، راده واردة في الشرح :

فلو قال: « تصدّقتُ بداري على زيد » ، ثم قال: « أردتُ الوقفَ »
وأنكر زيد — : لم تكن وقفاً .

فصل

وشروطه أربعة :

١ — مصادفته عيناً يصح بيعها ويُنتفعُ بها عرفاً — كإجارة —
مع بقائها ، أو ^(٢) مُشاعاً منها ، منقولةً — : كحيوان ، وأثاث ، وسلاح ،
وحُلّى على لبسٍ وعارية . — أولاً : كعقار .

لازمة : كدار وعبد . أو مُبهماً ^(٣) : كأحد هذين . أو ما لا يصح
بيعه : كأُمّ ولد ، وكنب ، ومرهون ^(٤) . أولاً يُنتفعُ به مع بقائه : كطعموم
ومشموم ، وأثمان : كقنديل من نقدٍ على مسجد ، ونحوه . إلا تبعاً :
كفرسٍ بلجامٍ وسرجٍ مفضّضين .

٢ — الثاني : كونه على برٍّ ، كالمساكينِ والمساجد والقناطر
والأقارب .

ويصح من ذمّي على مسلم معيّن ، وعكسه ولو أجنبياً . ويستمرُّ
له : إذا أسلم ، ويلغو شرطه مادام كذلك .

لا على كنائس ، أو بيوتِ نار ، أو يبيع ونحوها ولو من ذمّي

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح : « جزء ١ » . وراجع الغاية ٣٠٠ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وبهما » . وانظر الغاية .

(٣) ورد بهامش ز : « لا يصح وقف المرهون » .

— بل على المارِّ بها : من مسلم وذمي^(١) . — ولا على كَتَبِ التوراة
والإنجيل ، أو حربى ، أو مرتدَّ .

ولا — عندَ الأَكْثَر — على نفسه ، وينصرف إلى مَنْ بعده
في الحال . وعنه : يصح^(٢) . أَلْمَنْقَحُ : «أختاره جماعة ، وعليه العملُ .
وهو أظهر» .

وإن وقف على غيره ، وأستثنى علَّتها^(٣) أو بعضها له أو لولده ،
أو الأكل ، أو الانتفاع لأهله^(٤) ، أو يُطْعِمُ صديقه — مدةَ حياته
أو مدةً معيَّنة — : صح .

فلو مات في أثنائها : فلورثته . وتصح إيجارتها .
ومن وقف على الفقراء ، فافتقر — : تناول منه .
ولو وقف مسجداً ، أو مقبرةً ، أو بشراً ، أو مدرسةً للفقهاء
أو بعضهم^(٥) ، أو رباطاً للصوفية مما يعمُّ — : فهو كغيره .
٣ — الثالثُ : كونه على معيَّن يملكُ ثابتاً .

فلا يصح على مجهول : كرجل ومسجد . أو مُبْهِمٍ : كأحد هذَيْن .
أولاً يملكُ : كقِن ، وأُمُّ ولد^(٦) ، ومَلَكٍ ، وبهيمةٍ ، و [حَمَلٍ

(١) كذا في زع والغاية ٣٠١ . وفي ش : « أو ذمي » . ولعل الزائد من الشرح .
(٢) ورد بهامش ز : « الوقف على النفس » ، وهو مذكور في الشرح .
(٣) كذا في ز ، أى علة العين الموقوفة . وفي ع ش والغاية ٣٠٢ : « غلته » أى
للوقوف .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو غلته » ، والريادة من الشرح .
(٥) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أضيف إليها فيها لام ، وهو انقضى ، وهى من
الشرح .
(٦) ورد بهامش ز : « الوقف على أمهات الأولاد لا يصح » .

أَصَالَةً^(١)، كـ «على من سيؤلّد لي أولفان» . بل تبعاً : كـ «على أولادى أو^(٢) أولاد فلان» ، وفيهم حملٌ . فيستحقّ بوضيح ، وكلُّ حملٍ من أهل وقف — : من عمر وزرع . — ما يستحقّه مشتر . وكذا من قدّم إلى موقوف عليه فيه ، أو خرج منه إلى مثله . إلا أن يشترط لكل زمن قدر معيّن ، فيكون له بقسطه .

أو يملك لا نابياً : كـ كاتب .

٤ — الرابع : أن يقف ناجزاً .

فلا يصح تعليقه ، إلا بموته . ويلزم من حينه ، ويكون من ثلثه .
وشرط بيعه أو هبته متى شاء ، أو خيار فيه ، أو توقيته^(٣) ،
أو تحويله^(٤) — مبطل .

* * *

فصل

ولا يشترط لازومه إخراجُه عن يده ، ولا — فيما على معيّن —
قبوله . ولا يبطل برده .

(١) هذه الزيادة وردت في زع والغاية ٣٠٣ ، وسقطت من ش . ولم يتنبه لسفوفها ناشرها مع أن كلام الشارح متعلق بها .

(٢) قوله : «أو أولاد فلان» ، سقط أيضاً من ش . وانظر الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٠٣ . وصنف في ش بالغناء .

(٤) ورد بهامش ز : «أو تغير شرطه» ، كما في الإقناع هنا (ج ٤ ص ٢١٢) .

ونصا عليه كلامهما فيما سيأتى .

وَيَتَعَيَّن مَصْرَفُ الْوَقْفِ إِلَى الْجِهَةِ الْمَعْيَنَةِ فَلَوْ سُبِّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ :
لَمْ يَحْزُ الْوَضْعُ بِهِ^(١).

وَمِنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ يُصْرَفُ فِي الْحَالِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ .
وَمِنْقَطِعُ الْوَسْطِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ ، وَالْآخِرُ^(٢) بَعْدَ مَنْ يَجُوزُ الْوَقْفُ
عَلَيْهِ ، وَمَا وَقَفَهُ وَسَكَتَ - إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا ، عَلَى قَدَرِ إِرْسِهِمْ وَقَفًا .
وَيَقَعُ الْحُجْبُ بَيْنَهُمْ كَارِثٍ فَإِنْ عُدِمُوا : فَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . وَنَصُّهُ :
« . . . فِي مَصَالِحِ الْمَسَامِينِ » .

وَمَتَى أُنْقَطِعَتْ الْجِهَةُ ، وَالْوَاقِفُ حَتَّى - : رَجَعَ إِلَيْهِ وَقَفًا .
وَيُعْمَلُ فِي صَحِيحِ وَسْطٍ فَقَطْ ، بِالْإِعْتِبَارَيْنِ .
وَيَمْلِكُهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، فَيَنْظُرُ فِيهِ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ .
وَيُتَمَلَّكُ زَرْعٌ^(٣) غَاصِبٍ . وَيَلْزِمُهُ أَرْضُ خَطَأِهِ^(٤) وَفِطْرَتُهُ
وَزَكَاتُهُ . وَيُقْطَعُ سَارِقُهُ .

وَلَا يَتَزَوَّجُ مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ ، وَلَا يَطْوُهَا . وَلَهُ تَرْوِيجُهَا : إِنْ لَمْ
يُشْرَطْ^(٥) لِفَيْرِهِ ؛ وَأَخَذُ مَهْرَهَا وَلَوْ لَوْطٍ شَبْهَةٍ . وَلَوْلَاهَا مِنْ شَبْهَةٍ
حَرَّةٍ - وَعَلَى وَاطِئٍ قِيَمَتُهُ : تُصْرَفُ فِي مِثْلِهِ . - وَمِنْ زَوْجٍ أَوْزَانًا
وَقَفٌ .

(١) كَذَا فِي زَشِّ وَالْغَايَةِ ٣٠٤ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ صُرِبَ عَلَيْهِ فِيهَا وَذَكَرَ بَعْدَهُ : « مِمَّه » .
(٢) كَذَا فِي زَعِّ وَالْغَايَةِ ٣٠٥ . وَفِي شِ : « وَآخِرُ » ، وَهُوَ نُحْرِيْبُ .
(٣) ضَبَطَ بِالضَمِّ فِي ز . وَاخْتَارَ الشَّارِحُ الْفَتْحَ . وَكَلَاهَا صَحِيحٌ .
(٤) كَذَا فِي زَعِّ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ ٣٠٦ : « خَطْئُهُ » . وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ وَالْإِسْكَالَةُ عَلَيْهِ .
(٥) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ . وَفِي عَشِّ : « يُشْرَطُ » . وَكَلَاهُمَا صَحِيحٌ .

ولاحدٌ ولا مهرَ بوطئه . وولده حرٌّ ، وعليه قيمته : تُصرف
في مثله . وتعتق بموته ، وتجب قيمتها في تركته : يُشترى بها وبقيمة
وجبت بتلفها أو بعضها — مثلها ، أو شِقْصٌ يصير وقفًا بالشراء .
ولا يصح عتقٌ موقوف^(١) . وإن قُطع : فله القَوْدُ ؛ وإن عفا :
فأرْسُهُ في مثله .

وإن قُتل ولو عمداً . فقيمته . ولا يصح عفو عنها . وقوداً : بطل
الوقف لا^(٢) إن قُطع .

ويتلقاه كلُّ بطن عن واقفه ، فإذا أمتنع البطن الأول من^(٣) اليمين
مع شاهدي ، لثبوت^(٤) الوقف — : فليمن بعدهم الحلفُ .
وأرْسُ جنائية وقفٍ على غير معين خطأ ، في كسبه .

فصل

ويُرجع إلى شرطٍ واقف . ومثله أَسْتَنْابُ ، ومُخَصَّصٌ من صفةٍ ،
وعطفٍ بيان ، وتوكيدٍ ، وبدلٍ ، ونحوه . وجارٌّ ، نحو : « على أنه »
و « بشرطٍ أنه » ، ونحوه .

(١) أَسَقَطَ هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زغ والغاية ٣٠٧ . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زغ والغاية . وفي ش : « عن » . وكلاهما صواب .

(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : « بثبوت » . ومعناها واحد .

فلو تمقّبُ جُلّاً : عاد إلى السكّل .

وفي عديم إيجاره ، أو قدر مدته .

وفي قسمته ، وتقديم بعض أهله : كـ « علي زيد وعمر و بكر »
 . — ويُبدأ بالدفع إلى زيد — أو : « علي طائفة كذا » ، ويُبدأ
 الأصلح ونحوه . وتأخير ، عكسه . وترتيب : كجمل استحقاق
 بطن مرتباً على آخر . فـ « التقديم » : بقاء الاستحقاق للآخر ،
 على صفة : أن له ما فضل ، وإلا سقط . و « الترتيب » : عدمه مع
 وجود المقدم .

وفي إخراج من شاء : من اهل الوقف ، أو بصفة . وإدخال من
 شاء منهم ، أو بصفة . لا إدخال من شاء من غيرهم ، كشرطه^(١) تغيير
 شرطه .

وفي ناظره ، وإنفاقي عليه ، وسائر أحواله : كـ « أن لا ينزل فيه
 فاسق » ، ولا شرير ، ولا متنجّس^(٢) ، ونحوه » .

وإن خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة أو إمامتها ، بأهل مذهب
 أو بلد ، أو قبيلة^(٣) — : تخصّصت . لا المصلّين بها^(٤) ولا الإمامة ،
 بهذا مذهب يخالف أظهار السنة .

(١) إذا كان من وقفه وإمامته : كـ « شرطه » ، وأعله بغيره .
 (٢) أي المتنجّس أو الذي طعم الدم والبرص ، والخبث ، والذئبة ، والحمّى ، والعلّة .
 (٣) أي من قبيلة أو بطن . والقبيلة : مجموعة من العشائر .
 (٤) هذا المصطلح من لغة أهل العراق ، وأما في لغة أهل الشام ،

ولو جهل شرطه : فعمل بمادة جارية ، ثم عُرِف^(١) ، ثم التساوى .
 فإن لم يشرط ناظراً : فاموقوف^(٢) عليه المحصور ، كل على حصته .
 وغيره — : كعلى مسجد ونحوه . — لحاكم .
 ومن أطلق النظر للحاكم : شمل أى حاكم كان ، سواء كان^(٣) كان
 مذهبه مذهب حاكم البلد زمن الواقف ، أم لا .
 ولو فوضه^(٤) حاكم : لم يجوز لآخر نقضه .
 ولو ولى كل منهما^(٥) شخصاً : قدّم ولى الأمر أحقهما .

فصل

وشرط فى ناظر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — : إسلام ، وتكليف ،
 وكفاية لتصرف ، وخبرة به ، وقوة عليه ، ويضم لضعيف
 قوى أمين .

وفى أجنبي — ولايته من حاكم أو ناظر — : عدالة . فإن فسق :
 عزل^(٦) . ومن واقف — وهو فاسق ، أو فسق — يضم إليه أمين .

(١) كذا فى زع والغاية ٣١١ . وفى ش : « بعرف فالتساوى » ، فأدرج الشرح فى المتن
 وبالعكس .

(٢) كذا فى ز وأصل ع . ثم أصححت فيها باللفظ ش : « فلاموقوف » ، والزيادة من
 الشرح . وانظر الغاية ٣١٢ .

(٣) كذا فى زع ، وهو الأقدم . وفى ش : « كان » . وانظر الغاية .

(٤) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « فرضه » ، وهو تصحيف .

(٥) فى ش زيادة : « النظر » ، وهى من الشرح ولم يوردت بهامش مع التصحيح .

(٦) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فإن عاد : عاد حقه كصرح به ، وكالموصوف » .

وورد باحتصار واختلاف فى الغاية ٣١٣ .

وإن كان لموقوفٍ عليه — : بجعله له، أو لكونه أحقَّ بعدم^(۱)
غيره — : فهو أحقُّ مطلقاً .

ولو شرطه واقف لغيره : لم يصحَّ عزله بلا شرط .
وإن شرطه لنفسه ، ثم جعله لغيره ، أو أسنده أو فوّضه إليه — :
فله عزله .

ولناظرٍ بأصالة ، كموقوفٍ عليه وحاكمٍ ، نصبٌ وعزلٌ لا ناظرٍ
بشرط . ولا يوصى به بلا شرط .

ولو أسند لائنين : لم يصحَّ تصرف أحدهما بلا شرط^(۲)
وإن شرط لكل منهما ، أو التصرف لواحدٍ واليد الآخر ، أو
عمارته لواحدٍ وتحصيل ريعه لآخر — : صح .

ولا ناظر لحاكمٍ مع ناظر خاص . لكن : له النظر العام . فيعترض
عليه إن فعل ما لا يسوغ ، وله ضمُّ أمينٍ مع تفريطه أو تهمة : ليحصل
المقصود .

ولا أئتراض لأهل الوقف على أمين : وإهم المطالبة بالتشكيل .
الوقف .

وللناظر الاستدانة عليه — بلا إذن حاكم — امتساح . كشرائه

(۱) كذا أصله ، أي : بـ بـ ذات . ثم أصلح فيها باللام . وهو المعنى .
وورد مضموساً في .

(۲) في زياده : « وانف » ، وهي من شرح وابن و .

للووقف ، نسيئةً ، أو بنقد^(١) لم يُعيَّنه . وعليه نصب مستوفٍ للعمال
المتفرِّقين : إن احتيجَ إليه ، أو لم تَمَّ مصلحة إلا به .

فصل

ووظيفته : حفظُ وقف ، وعمارته ، وإيجارُهُ ، وزرعُهُ ، وبخاصة
فيه ، وتحصيلُ ريعه : من أجرةٍ أو زرعٍ أو ثمر . والاجتهادُ في
تنميته ، وصرفه في جهاته : من عمارَةٍ وإصلاح وإعطاء مستحقٍّ ،
ونحوه .

وله وضعُ يده عليه ، والتقريرُ في وظائفه . ومن قرَّر على وفق^(٢)
الشرع : حرَّم صرفه بلا موجب شرعي .

ولو أجره^(٣) بأنقص : صح^(٤) وضمِن النقص .

المنقحُ : « أو غرس أو بنى فيما هو وقفٌ عليه وحده : فهو له
محترمٌ . وإن كان شريكاً ، أو له النظرُ فقط — : فغيرُ محترمٍ .
ويتوجَّه : إن أشهد ، وإلا فلو وقف . »

« ولو غرسه للوقف ، أو من مال الوقف — : فوقفٌ . ويتوجَّه
في غرسٍ أجنبيٍّ : أنه للوقف بذيَّته . »

(١) كذا في ز ش والغاية ٣١٤ . وفي ع : « أو نقد » ، وهو تحريف .

(٢) ضبط في المختار بفتح الواو ، وهو المشهور . وفي ع بالكسر .

(٣) في ش زيادة : « ناظر » ، - وفي من الشرح وإن وردت في الغاية ٣١٨ .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وورد بهامش ز : « مسألة مالو أجر

الناظر بأقل من أجرة المثل » .

وينفق على ذي روح مما عين واقف ؛ فإن لم يعين : فن غلته . فإن
لم يكن ^(٢) : فعلى موقوف عليه معين ،
فإن تمذر ، يبيع ، وصرف ثمنه في ^(٣) مثله يسكون ^(٤) وقفاً لحل
الضرورة .

فإن أمكن إيجاره — : كعبد ، أو فرس — : أوجر بقدر
نفقته .

ونفقة ما على غير معين — : كالفقراء ونحوهم ^(٥) . — من بيت
المال . فإن تمذر : يبيع ، كما تقدم .

وإن كان عقاراً : لم تحب عمارته بلا شرط ^(٦) فإن شرطها : عمل
به مطاقاً . ومع إطلاقها ، تقدم على أرباب الوثائق . المنتقح : « والتم
يقض إلى تمطيل مسالحة ، فيجمع بينهما حسب الإمكان » .

ولو أحتاج شأن مسبل ، أو دار موقوفة أسكني حاج أو غزاف
ونحوهم — إلى مرمة — : أوجر منه بقدر ذلك .

(١) الذي لا يطهر ، وليس : « يسكون » . والاعمال : أثر . وأعمال : أثر .
(٢) في رواية : « عبد » . وهو من المخرج . وفي رواية : « عبد » . وهو من المخرج .
(٣) مثله : مثله . وهو من بيت المير .
(٤) يسكون : يسكن . وفي رواية : « يسكون » . وهو من بيت المير .
(٥) في رواية : « يسكون » . وفي رواية : « يسكون » . وهو من بيت المير .
(٦) في رواية : « يسكون » . وفي رواية : « يسكون » . وهو من بيت المير .

وتسجيلُ كتاب الوقف ، من الوقف .

فصل

وإن وُقف على عدد معينٍ ثم المساكين ، فمات^(١) بعضهم — رُدَّ نصيبُهُ على من بقى . فلو مات الكلُّ : فللمساكين .

وإن لم يُذكر له مآلٌ ، فمن مات^(٢) منهم : صُرف نصيبُهُ إلى الباقي . ثم إن ماتوا جميعاً : صُرف مَصْرِفَ المنقطع .

وعلى ولده أو ولدٍ غيره ، ثم المساكين — : دخل الموجودون^(٣) فقط ، الذكورُ والإناثُ بالسوية . وولدُ البنين : وُجدوا حالة الوقف أو لا ، كوصية . ويستحقُّونه مرتباً : كـ « بطن »^(٤) بعد بطن . ولا يدخل ولد البنات .

وعلى عَقِبِهِ ، أو نسلِهِ ، أو^(٥) ولدٍ ولده ، أو ذريَّتِهِ — : لم يدخل ولدُ بناتٍ إلا بقرينة : كـ « من مات فنصيبُهُ لولده » ، ونحوه .

وعلى أولاده ، ثم أولادِهِم — : فترتيبُ جملةٍ على مثلها : لا يستحقُّ البطنُ الثاني شيئاً قبل أنقراضِ الأول .

(١) ورد في زهد ذلك ، وبعد بمائله الآتي ، مضروباً عليه : « أورد » .

(٢) ورد في زهد ذلك مضروباً عليه : « حُكِمَ نصيبُهُ حَكَمَ المقطع ، كمالو ماتوا جميعاً ، عند الحارثي . وفي القواعد : يصرفُ إلى الباقي . المنقح : وهو قري » .

(٣) بهامش زحاشية : « أى ولو كان فيهم حمل » . وذكر نحوه في الشرح والغاية

٣١٩ .

(٤) كذا في زهد وفي عش : « كبطنا » ، وهو موافق للفظ الغاية . وكل صحيح .

(٥) في زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « وقف على » .

(٦) كذا في زهد والغاية ٣٢٠ . وفي ع : « بناته » .

فلو قال : « من ^(١) مات عن ولد فنصيبه اولده » ، أستحق كل ولد بعد أبيه نصيبه الأصلي والمائد .

وبالواو : للاشتراك . و « على أن نصيب من مات عن غير ولد ، لمن في درجته » — والوقف مرتب — : فهو لأهل البطن الذي هو منهم : من أهل الوقف . وكذا إن كان ^(٢) مشتركاً بين البطون . فان لم يوجد في درجته أحد ، فكما لو لم يذكر الشرط : فيشترك الجميع في مسألة الاشتراك ^(٣) ، ويختص الأعلى به في مسألة الترتيب ^(٤) .

وإن كان على البطن الأول على أن نصيب من مات منهم ^(٥) عن غير ولد ، لمن في درجته — : فكذلك .

فيستوى في ذلك كله إخوته ، وبنو عمه ، وبنو بني عم أبيه ، ونحوهم — إلا أن يقول : « يقدم الأثرب فالأقرب إلى المتوفى » ونحوه ، فيختص بالأثرب .

وليس من الدرجة من هو أعلى أو أنزل ^(٦)

(١) كذا في الأصل ج . ثم نصيب منها توفى : ماله وار . وهو الماتش . ورادها من الشرح وإثبات درجته في العاقبة .

(٢) ورادها من ج . مع الصحيح ، وماله من أدبه في الشرح : « أقرب » .

(٣) ماله من حاشيته : « وهو إذا أتى بالواو » .

(٤) ماله من حاشيته : « وهو إذا أتى بـ أو بالواو » .

(٥) كما في ج . وهو الظاهر أو الأول . ورادها من ج . وهو صحيح أيضاً .

(٦) في نى رادها مدوحة من الشرح : « من » .

والحادثُ من أهل الدرجة — بعدَ موتِ الآيلِ نصيبُهُ إليهم —
 كالموجودين حينَه : فيشارِكهم . وعلى هذا ، لو حَدَثَ من
 هو أعلى من الموجودين ، وشُرِّطَ استحقاقُ الأعلى فالأعلى — :أخذه
 منهم .

و : « على وليِّ فلانٍ وفلانٍ ، وعلى وليِّ وليِّ » — وله ثلاثة
 بنينَ — : كان على المسمَّينَ ^(١) وأولادِها وأولادِ الثالث ، دونه .
 و : « على زيدٍ ، وإذا أنقرص أولادُه فعلى المساكين » ، كان
 بعدَ موتِ زيدٍ لأولاده ، ثم ^(٢) بعدهم على المساكين .

و : « على أولادِي ، ثم أولادِهم الذكورِ والإناثِ ، ثم أولادِهم
 الذكورِ : من وليِّ الظَّهرِ فقط ؛ ثم نسليهم وعقبهم ، ثم الفقراءِ ؛ على
 أن من مات منهم وترك ولداً — وإن سَقَلَ — فنصيبُهُ له » — فأت
 أحدُ الطبقةِ الأولى ^(٣) ، وترك بنتاً ، ثم ماتت عن وليٍّ — : فله
 ما استحقَّته قبل موتها .

ولو قال : « ومن مات عن غير وليٍّ — وإن سَقَلَ — فنصيبُهُ

(١) كذا في زش . وفي ع : « ثلاث . . . المسمين » . والغاية ٣٢١ : « ثلاثة . . .
 المسمين » . وفيهما تحريف .

(٢) في ش زيادة : « من » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « الأولى » ، وهو الأفضح الأول . قال في
 المصباح (مادة : أول) : « . . . اجتراً بعضهم على تأنيثه (يعني : تأنيث أول) فقال : أوله .
 وليس التأنيث بالمرضى » .

لِإِخْوَتِهِ ، ثُمَّ نَسَلِهِمْ وَعَقِبَهُمْ » ، عَمَّ مَنْ ^(۱) لَمْ يُعَقِّبْ ، وَمَنْ أَعَقَّبَ
ثُمَّ أُنْتَمَطَّ عَقِبُهُ .

وَيَصِحُّ عَلَى وَلَدِهِ وَمَنْ يُولَدُ لَهُ .

وَعَلَى بَنِيهِ ، أَوْ ^(۲) بَنِي فَلَانٍ — : فَلَذَا كُور . وَإِنْ كَانُوا قَبِيلَةً : دَخَلُ
نَسَاؤِهِمْ ، دُونَ أَوْلَادِهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ .

وَعَلَى عِتْرَتِهِ أَوْ عَشِيرَتِهِ : فَكَمَلَى ^(۳) قَبِيلَتِهِ .

وَعَلَى قَرَابَتِهِ ، أَوْ قَرَابَةِ زَيْدٍ : فَلَذَا كَرٍ وَالْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ ،
وَأَوْلَادُ أَبِيهِ وَجَدَّهِ وَأُمِّهِ .

وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ ، أَوْ قَوْمِهِ ، أَوْ نِسَائِهِ ، أَوْ آلِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ —
كَمَلَى قَرَابَتَهُ .

وَعَلَى ذَوِي رَحِمِهِ : فَلَذَا كُلُّ قَرَابَتٍ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ
وَالْأَوْلَادِ .

و : « عَلَى الْإِيَامِيِّ » أَوْ « الْمَرْأَبِ » ، فَلَمَنْ لَا زَوْجَ لَهُ : مِنْ
رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ .

و « الْأَرَامِلُ » : الْنِسَاءُ اللَّاتِي فَرَغْنَ أَزْوَاجَهُنَّ . وَ : « بَكَرٌ »

(۱) اِنْدَاقِ زَوْجٍ وَالْمَاءِ ۳۷۲ . وَ : « مَنْ » : وَهُوَ مَجْرُوبٌ خَافِرٌ مَعَهُ ، أَسِيرٌ
وَمَنْ أَلَمَ كَيْبٌ . وَلَمْ يَنْسَ لَهُ الْبَاشَرُ : أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَاشَرِ وَالْمُطْمَئِنِّ فِي الْمَاءِ .
(۲) قِيْسٌ : « أَوْ عَلَى » . وَلَمْ يَكُنْ يَكْنَسُ . وَالْمَرْأَةُ مِنْ تَشْرِيحِ الْوَلَدِ وَرَدَتْ
عَلَيْهِ .

(۳) كَمَلَى قَرَابَتَهُ . وَ : « عَلَى » : « عَلَى » . وَ : « عَلَى » : « عَلَى » . وَ : « عَلَى »
مِنْ تَشْرِيحِ .

و «ثَيْبٌ» و «عَانِسٌ» و «أُخُوَّةٌ»^(١) و «مُحْمُومَةٌ» -- :
لذكر وأنثى .

وإن وقف أو وصَّى^(٢) لأهل قريته ، أو قرابته ، أو إخوته ،
ونحوهم -- : لم يدخل من يخالف دينه ، إلا بقرينة .

وعلى مَوَالِيه -- وله مَوَالٍ من فوق ، ومن^(٣) أسفل -- : تناول
جميعهم . ومتى عُدِمَ مَوَالِيه : فلعصبتهم . ومن لم يكن له مَوَالٍ :
فلمَوَالِي^(٥) عصبتهم .

وعلى جماعةٍ يمكن حصرهم : وجب تعميمهم والتسوية بينهم ،
كما لو أقرَّ لهم . ولو أمكن ابتداء ، ثم تعذر -- : كوقف على
رضى الله تعالى^(٦) عنه -- : عُمَمٌ^(٧) من أمكن منهم ، وعُمُوٌّ بينهم .
وإلا : جاز التفضيل والاقتصار على واحد ، إن كان ابتداءه
كذلك .

وعلى الفقراء أو المساكين : يتناول^(٨) الآخر .

(١) كذا في ع ش ، وصرح الشارح بضبطه ، وهو الأولى والأنسب . وفي ز والغاية
٣٢٣ : « ولاخوة » ، وهو صحيح أيضا . فتنه .
(٢) كذا في ز ع . وفي ش : « أو أوصى » .
(٣) في ع : « وموال من » ، ووضعت علامة التحشية على الزيادة المذكورة في
الشرح .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع : « موالى » ، وش : « موال » . والكل صحيح .
(٥) في ع : « فموالى » ، ولعله تحريف .
(٦) ورد هذا في ز ش ، دون ع والغاية .
(٧) بهامش ز حاشية : « قوله : عمم ، جواب لو » .
(٨) كذا في ز ع والغاية ٣٢٤ . وفي ش : « تناول » .

ولا يُدفعُ إلى واحد أكثر مما يُدفعُ إليه : من زكاة ؛ إن كان على صنفٍ من أصنافها . ومن وُجد فيه صفات : أَسْتَحَقَّ بها . وما يأخذ الفقهاء منه : كرزقٍ من بيت المال . لا كجُعْلٍ ، ولا كأجرة .

وعلى القراء : فللحفاظ . وعلى أهل الحديث : فإِمن عَرَفَهُ ، وعلى العلماء : فلحَمَلَةِ الشَّرْعِ .

وعلى سُبُلِ الخير : فإِمن أخذ من ^(١) زكاةٍ لحاجة . ويشمل جمعُ مذكرٍ سالمٍ وضميرُهُ الأنثى ، لا عكسُهُ ولجماعةٍ أو لجمعٍ من الأقرب إليه : فثلاثة ^(٢) . ويتمُّ بما بعد الدرجة الأولى . ويشمل ^(٣) أهل الدرجة وإن كثروا .

ووصيَّةٌ كوقفٍ ، لكنها أعمُّ .

* * *

فصلٌ

والوقفُ عقدٌ لازمٌ : لا يُفسخ بإقالةٍ ولا غيرها ^(٤) ، ولا يُباع إلا أن تتعطلَ منافعُهُ المقصودة بخرابٍ ، ولم يوجد ما يُعمر به ، أو غيره ^(٥)

(١) ورد هذا في زش والغاية ، وسقط من ع .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٢٣ . وفي ش : « فثلاثة » ، والزائد من الشرح .

(٣) في ش « وشمل » ، ولعله تحريف .

(٤) ورد بهامش ز — مضروبا عليه ، مع التصحيح — زيادة : « ولا يفتق »

وراجع الغاية ٣٢٥ .

(٥) في ش : « أو يغيره ولو كان . . » ، والزيادة من الشرح .

— ولو مسجدًا بضيق^(١) على أهله أو خراب^(٢) محلته ، أو حبيسة لا يصلح لغزو — : فيباع ولو شرط عدم بيعه ، وشرطه فاسد ، ويُصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله .

ويصح بيع بعضه — لإصلاح باقيه — : إن اتحد الواقف والجهة ، إن كان عينين أو عيناً ولم تنقص القيمة . وإلا : بيع الكل .

ولا يُعمر وقف من آخر^(٣) ، وأفق عبادته : بجواز غمارة وقف من ربيع آخر ، على جهته . المنقح : « وعليه العمل » .

ويجوز نقض منارة مسجد وجعلها في حائطه ، لتحسينه . واختصار آنية ، وإنفاق الفضل على الإصلاح .

ويبيعه حاكم : إن كان على سبيل^(٤) الخيرات . وإلا فظاهر خاص . والأحوط إذن حاكم له .

وبمجرد شراء البدل يصير وقفاً ، كبديل أضحية ورهن أ تلف . والاحتياط وقفه .

وفضل غلّة موقوف على معين — استحقاقه مقدّر — يتعين إرضاءه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « بضيقه » ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٢) في ش : « أو يخراب » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، أي وقف آخر . وفي ع : « أخرى » أي عين .

(٤) كذا في زع والغاية : وفي ش : « سبيل » ، وهو تحريف مع صحته .

ومن وَقَفَ على ثَمَرٍ ، فاختَلَّ — : صُرِفَ في ثَمَرٍ مثله . وعلى قِيَاسِهِ
مسجداً ورِباطاً ونحوهما . ونَصَّ فيمن وَقَفَ على قنطرةٍ فأنحرف الماء :
« يُرصدُّ ^(١) » ، لعله يرجع .

وما فَضَّلَ عن حاجته — : من حُصِرَ وزيت ومُغَلٍّ وأَنْقَاضٍ وآلَةٍ
وغيرها . — يجوز صرفه في مثله ، وإلى فقير .

ويحرمُ حفرُ بئرٍ ، وغرسُ شجرةٍ بمسجدٍ . فإن فُعلَ : طُمَّتْ
وقُلِّمَتْ . فإن لم تُقْلَعْ : فثمرُها ^(٢) لمسا كينه .

وإن غُرِسَتْ قبل بنائه ، ووُقِفَتْ معه — : فإن عُمِنَ مَصْرُفُهَا مُعْمَلٌ
به ، وإلا فمَنْقَطِعٌ .

ويجوز رفعُ مسجدٍ أراد أكثرُ أهله ذلك ، وجعلُ سِفْلِهِ سِقَايَةً
وحوَانِيَتَ . لا نَقْلُهُ مع إمكانِ عمارته دُونَ الأولى ، [ولا تَحْلِيثُهُ
بذهبٍ أَوْ فُضَّةٍ] ^(٣) .

(١) كَذَا في زع والغاية ٣٢٦ ، أى قال ذلك وما بعده . فهو ذكر لالْفِظِ أَحْمَدُ رَضِيَ
الله عنه . وفي ش : « برصد » ، وهو تصحيف أو تحريف .

(٢) كَذَا في زع والغاية . وفي ش : « فثمرتها » ومؤداهما واحد .

(٣) وردت هذه الزيادة في ز ، ولم ترد في ع ش ولا في الغاية . وذكرت في الشرح

بلفظ : « ولا يجوز تحلية المسجد ولا حراجه . . . »

بَابُ

« آَلِهَبَةُ » : تَمْلِكُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ مَالاً مَعْلوماً أَوْ مَجْهُولاً تَعَذَّرَ
عَلَمُهُ ، مَوْجُوداً مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ ، غَيْرَ وَاجِبٍ - فِي الْحَيَاةِ -
بِلا عَوْضٍ ، بِمَا يُعَدُّ هَبَةً عُرفاً^(١).

فَمَنْ قَصَدَ بِإِعْطَاءِ ثَوَابِ الآخِرَةِ فَقَطْ : فَصَدَقَةٌ ؛ وَإِنْ كَرَاماً وَتَوَدُّدًا
وَنَحْوَهُ : فَهَدِيَّةٌ^(٢). وَإِلَّا : فَهَبَةٌ وَعَطِيَّةٌ وَنَحْلَةٌ^(٣). وَيَعُمُّ جَمِيعُهَا لَفْظُ
« الْعَطِيَّةِ » . وَقَدْ يَرَادُ بِعَطِيَّةٍ : الْهَبَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ .
وَمَنْ أَهْدَى لِيَهْدَى لَهُ أَكْثَرُ : فَلَا بَأْسَ بِهِ لَغَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَوِطَاءٌ هَدِيَّةٌ كَهَيٍّ ، مَعَ عُرفٍ وَكُرْهِ رَدِّ هَبَةٍ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَيُكَافِي
أَوْ يَدْعُو^(٤) . إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَهْدَى حَيَاءً : فَيَجِبُ الرَّدُّ .
وَإِنْ شُرْطُ فِيهَا عَوْضٌ مَعْلُومٌ : صَارَتْ بَيْعًا . وَإِنْ شُرْطُ ثَوَابٍ
مَجْهُولٍ : لَمْ يَصَحَّ^(٥) .

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شُرْطِ عَوْضٍ : فَقَوْلٌ مُنْكَرٌ .
وَفِي « وَهَبْتَنِي مَا يَبْدِي » ، فَقَالَ : « بَلِ^(٦) بَعْتُكَه » ، وَلَا يَدْنَةُ

(١) وَرَدَ فِي زَيْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَهِيَ وَصَدَقَةٌ وَهَدِيَّةٌ وَنَحْلَةٌ ، وَحُكْمُهَا
كَعَطِيَّةٍ . وَهِيَ : تَمْلِكُ مَالًا فِي الْحَيَاةِ بِلا عَوْضٍ . وَقَدْ يَرَادُ بِالْعَطِيَّةِ : الْهَبَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ » .
(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ٣٢٨/٢ . وَفِي ش : « فَالْمَدْفُوعُ هَدِيَّةٌ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٣) وَرَدَ فِي زَيْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَحُكْمُهَا كَهَبَةٍ » .
(٤) فِي زَيْدٍ زِيَادَةٌ وَرَدَتْ فِي الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَهُ » .
(٥) كَذَا فِي ز ، أَيْ عَقْدُهَا . وَفِي عَش : « تَصَحَّ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .
(٦) وَرَدَ هَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ٣٣٠ ، وَسَقَطَ مِنْ ع .

— يحلفُ كلُّ^(١) على ما أنكر، ولا هبة ولا بيع .
وتصح وتُملَك بعقد — فيصح تصرف قبل قبض — ويعاطاة
بفعل ، فتجهرُ بنته بجهاز إلى بيت زوج^(٢) تملك^(٣) .
وهي — في تراخي قبول ، وتقذمه ، وغيرهما — كبيع . وقبول
هنا وفي وصية ، بقول وفعل^(٤) دالٌّ على الرضا .
وقبضها كمبيع ، ولا يصح إلا بإذن واهب ، وله الرجوع قبله .
ويبطل^(٥) بموت أحدهما . وإن مات واهب : فوارثه مقامه في إذن
ورجوع .

وتلزم^(٦) بقبض ، كبعقد فيما يبد متَّهب . ولا يُحتاج لمضي زمن
يتأثي قبضه فيه .
وتبطل بموت متَّهب قبل قبض . فلو أنفذها واهب مع رسوله
ثم مات أو موهوب^(٧) له قبل وصولها — : بطلت . لا إن كانت
مع رسول موهوب له .

-
- (١) في ش : « كل منها . . . أنكره » ، والزيادة من الشرح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « زوجها » ، وزيادة الهاء من الشرح وإن ذكرت في
الغاية .
(٣) في ش : « أو فعل » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .
(٤) كذا في ع ش والغاية ، أي إذن كما صرح به في الغاية والشرح . ولى : « تبطل »
ولعله — مع إمكان تصحيحه — تصحيف .
(٥) قوله : « وتلزم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٦) كذا في ز ، وإن كان بها شبه أثر ضرب على « أو » . وزيادتها صحيحة ، والتقدير :
مات واهب أو موهوب له . ويؤكد صحتها قول الشارح : « وكذا الوات واهب » . ولم
ترد في كل من ع ش .

ولا تصح للحل . وَيَقْبَلُ وَيَقْبِضُ^(١) لصغير ومجنونٍ وليٍّ ؛ فإن
وهَبَ هو ؛ وكلٌّ من يقبل ، ويقبضُ هو . ولا يحتاج أبٌ ، وهَبَ
مَوْلِيَّهَ لصغير ، إلى توكيل .

ومن أبرأ من دَيْنِهِ ، أو وهبه لمدِينِهِ ، أو أحلَّه منه ، أو أسقطه
عنه ، أو تركه أو ملكه له ، أو تصدَّقَ به عليه ، أو عفا عنه — : صح
ولو قبل حلوله ، أو اعتقد عدمه . لا إن علَّقه .

و : « إن مُتُّ فأنْتَ في حلٍّ » ، وصيَّةٌ^(٢) .

ويَبْرَأُ ولو ردَّ أو جهل^(٣) ، لا إن علمه مدينٌ فقط وكتَّمه : خوفاً
من أنه إن علمه لم يُبرئه .

ولا يصح مع إبهام المحل : كـ « أبرأتُ أحدَ غريميَّ ... » أو :
« ... من أحدِ دَينِي » .

وما صح بيعه صحته هبته وأستثناء نفعه فيها زمناً معيناً .
ويعتبر لقبضٍ مُشاعٍ^(٤) : إذنُ شريك ، وتكون حصته وديعةً .
وإن أذن له في التصرف مجاناً : فكعارية^(٥) ؛ وبأجرة فكمؤجرٍ .
لا مجهولٍ لم يتعذر علمه ، ولا هبة ما في ذمة مدينٍ لغيره ، ولا

(١) ضبط في زيفتح الباء ، وهو سبق قلم . فتأمل .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٣٢ ، وراجع كلامها . وفي ش : « فوصية » ، والزائد
من الشرح .

(٣) ورد بهامش ز : « البراءة من المجهول » .

(٤) ذكر بهامش ز : « حكم قبض المشاع » .

(٥) في ش : « كعارية » ، وأدرجت الفاء في الشرح .

ما [لا] ^(١) يُقدَّرُ على تسليمه ، ولا تعليقها ، ولا اشتراط ما يُنافيها :
 كأن لا يبيعها أو يهبها ، ونحوهما . وتصح هي .
 ولا مؤقتة ، إلا في العُمري : كـ « أَعْمَرْتُكَ ^(٢) » أو أَرْقَبْتُكَ هذه
 الدار ، أو الفرس ، أو الأمانة » . ونصه : « لا يَطَأ ^(٣) » . وحمل على الورع
 أو : « جعلتها لك عمرًا أو حياتك ، أو عمرى ، أو رُقْبى ، أو ما بقيت »
 أو : « أعطيتُكها ... » . فتصح ، وتكون لمُعَمِّر ^(٤) ولورثته بعده : إن
 كانوا ، كتصريحه . وإلا : فليت المال .
 وإن شرط رجوعها ، بلفظ « إِرْقَاب » أو غيره ، لمُعَمِّر ^(٥) عند
 موته ، أو إليه : إن مات قبله ؛ أو إلى غيره ، وهى : « الرُقْبى » ؛
 أو شرط رجوعها مطلقاً إليه ، أو إلى ورثته ، أو آخرهما موتاً — : لنا
 الشرط ، وصحت لمُعَمِّرٍ وورثته ^(٦) كالأول .
 و : « مَنَحْتُكَه ... » و « سَكَنَاهُ وَغَلَّتْهُ ^(٧) » وخِدْمَتُهُ لك ... ،
 عارية .

-
- (١) وردت الزيادة في زع والغاية ٣٣٣ ، وسقطت من ش .
 (٢) قوله : « كأعمرتك » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٣) كذا في زع . وفي ش : « يطؤها » ، والزيادة من الشرح وإن ذكرت في الغاية
 نقلاً عنه .
 (٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « لمعطى » . والمعنى واحد .
 (٥) كذا في ز ش . وفي ع : « لمرقب » . والمعنى المراد : الواهب . وراجع الغاية
 (٦) في ش : « ولورثته » ، وزيادة اللام من الشرح .
 (٧) كذا في ز ش . وفي ع والغاية : « أو غلته أو خدمته »

فصل

ويجب تعديلُ بين من يرث بقراية — : من ولد وغيره . — في هبة غير تافه ، بكونها^(١) بقدر إرثهم . إلا في نفقة : فتجب الكفاية . وله التخصيصُ بإذن الباقي . فإن خَصَّ أو فَضَّلَ بلا^(٢) إذن : رجع أو أعطى حتى يستؤوا^(٣) .

فإن مات قبله ، وليست بمرض^(٤) موته — : ثَبَّتْ لآخِذٍ . وتحرمُ الشهادة على تخصيص أو تفضيل ، تحملاً وأداءً ، إن علم . وكذا كلُّ عقد فاسدٍ عنده .

وتباح قسمةُ ماله بين ورثته^(٥) ، ويُعطى حادثٌ حصته وجوباً . وسُنُّ أن لا يَزَادَ [ولو]^(٦) ذكرٌ على أنثى ، في وقف . ويصح وقفُ ثلثه في مرضه^(٧) على بعضهم ، لا وقفُ مريض — ولو^(٨) على أجنبيٍّ — بزائد على الثلث . المُتَقَحُّ : « ولو حيلة كعلى نفسه ثم عليه » .

(١) كذا في زع والغاية ٣٣٤ ، وهو تصوير للتعديل . وفي ش : « لكونها » . وهو تصحيف .

(٢) كذا في زش . وفي ع : « بغير » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يسووا » ، وإعله تصحيف .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « في مرض » . وكلاهما صحيح .

(٥) كذا في زع . وفي الغاية ٣٣٥ : « ورثته » . وش : « وارثه » ، وإعله مصحف .

(٦) وردت الزيادة في ز ، ولم ترد في ع ش . وراجع الغاية .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ووصية بوقفه » .

(٨) أسقطت « لو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

ولا رجوعٌ واهبٌ بمدقبضٍ . ويحرمُ إلا من وهبتُ زوجها
بمسألته ثم ضرَّها بطلاق أو غيره؛ والأبُّ ولوتعلَّقَ بما وهبَ^(١) حقٌّ^٢ .
كفلس ، أو رغبة^(٣) : كتزويج . إلا إذا وهبه سرِّيَّةً للإعفاف
— ولو استغنى — أو إذا أسقطَ حقَّه منه .

ولا يمنعُه نقصٌ ، أو زيادةٌ منفصلة — وهى للولد — إلا إذا
حملتُ الأمةُ وولدتُ : فيمنعُ في الأم .
وتمنُّه^(٣) المتصلة — ويصدقُ أبٌ في عدمها — ورهنه إلا أن
ينفك^(٤) ، وهبةُ الولد^(٥) لولده إلا أن يرجعَ هو ، ويمنُّه إلا أن يرجعَ
إليه بفسخ أو فلسٍ مشتركٍ .

لا إن دبرَّه أو كاتبه ، ويملكُه مكاتبًا .

ولا يصح رجوعٌ إلا بقولٍ .

* * *

فصلٌ

ولأبٍ حرٌّ تملكُ ماشاء : من مال ولده ، ما لم يضرَّه . إلا سرِّيَّته

(١) كذا في زوال الغاية ٣٣٦ . وفي ع ش : « وهبه » ، ولعل الزيادة من الشرح .
(٢) أى أو تعلَّقَ به رغبة ، كما قدر الشارح . وضبط في زبالسكر ، على أنه عطف
على ما قبله .
(٣) كذا في زوال الغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بالياء .
(٤) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هى : « الرهن » .
(٥) كذا في زع ، أى هبته ما وهبه له أبوه ، كما ذكره الشارح وبينه . وهو الصواب .
وفي ش : « الوالد » ، والغاية : « والد » . وكلاهما تصحيف نشأ عن الجهل بالمراد .

— ولولم تكن أم ولد — أو ليعطيه لولد آخر ، أو بمرض موت أحدهما .

ويحصل بقبض مع قول أو نية . فلا يصح تصرفه قبله ولو عتقاً :

ولا يملك إبراء نفسه ، ولا غريم ولده ، ولا قبضه منه . لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه . ولو أقر الأب بقبضه ، وأنكر الولد — رجع على غريمه ، والغريم^(١) على الأب .

وان أولد جارية ولده : صارت له أم ولد ، وولده حر لا تلمه قيمته . ولا مهر ، ولا حد . ويعزر وعليه قيمتها . ولا ينتقل الملك فيها : ان كان الابن قد وطئها ، ولولم يستولدها . فلا تصير أم ولد للأب .

ومن استولد أمة أحد أبويه : لم تصر أم ولد له ، وولده قين . وإن علم التحريم : حد .

وليس لولد ولا ورثته^(٢) مطالبة أب بدين ، أو قيمة متلف ، أو أرش جنائية . ولا غير ذلك : مما للابن عليه ، إلا بنفقته الواجبة ، وبعين مال له بيده .

(١) كذا في ش ز والغاية ٣٣٨ ، وفي ع : « ورجع الغريم » ، والزيادة مذكورة في الشرح .

(٢) أي ولا لورثته ، كما قدر الشارح . وضبط في ز بضم التاء ، وهو سبق فلم .

ويثبت له في ذمته الدين ونحوه . وإن وجد عين ماله الذي
أقرضه أو باعه ونحوه ، بعد موته ، فله أخذه : إن لم يكن
أنتقد عنه .

ولا يسقط دينه — الذي عليه — بموته ، بل جنايته .
وما قضاؤه في مرضه ، أو وصي بقضائه — : فمن رأس ماله .

فصل

وعطية مريض غير مرض الموت — ولو مخوفاً ، أو غير مخوف :
كصداع ووجع ضرس ونحوهما ، ولو صار مخوفاً ومات به —
كصحيح .

وفي مرض موته المخوف — : كالبرسام ، وذات الجنب ، والرؤعاف
الدائم ، والقيام المتدارك ، والفالج في ابتداء^(١) ، والسَّل في انتهاء^(٢)
وما قال^(٣) عدلان من أهل الطب : إنه مخوف . — كوصية ، ولو
عتقاً^(٤) أو محاباةً . لا كتابةً أو وصيةً بها بمحابة^(٥) . وإطلاقها
بقيمتها .

(١) كذا في زع والغاية ٣٣٩ . وفي ش : « ابتدائه . . . انتهائه » ، والزائد من
الشرح .

(٢) كذا في ز ش والغاية وأصل ع . ثم أضيف إليها فيها هاء .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو وقفاً » . وراجع الغاية .

(٤) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وبكاتب ، أ » .

والممتدة — : كالسِّلِّ ، والجَذَامِ ، والفالج في دوامه . — إن صار صاحبها صاحب فراش : فَخُوفُهُ ، وإلا : فلا .
وكمريضٍ مرض الموت المخوف : مَنْ بين الصفين وقت حربٍ ، وكلٌّ من الطائفتين مكافئٌ ، أو من المقهورة . وَمَنْ بِاللُّجَّةِ عِنْدَ الْهَيْجَانِ أو لَمَوْعِ الطاعونِ يبلده ، أو قُدِّمَ لِقَتْلِ ، أو حُبِسَ له . وأسيرٌ عند مَنْ عَادَتْهُ الْقَتْلُ ، وجريحٌ مُوَحِّياً مع ثبات عقله ، وحاملٌ عند مخاضٍ مع ألمٍ حتى تنجو . وكميِّتٌ : مَنْ ذُبِحَ ، أو أُيِّنَتْ حُشْوَتُهُ .
ولو علَّقَ صحيحٌ عُنُقَ قِنَّه ، فوُجِدَ في مرضه — : فمن المله .
وتقدَّم عطيَّةٌ أَجْتَمَعَتْ مع وُصِيَّةٍ ، وضاق الثلثُ عنهما مع عدم الإجازة .

وإن عَجَزَ عن التبرُّعاتِ المنجِّزة : بُدِيَ^(١) بالأول فالأول . فإن رَعَتْ دَفْعَةً : قُسِمَ بين الجميع بالحصص ، ولا يتقدَّم عتقٌ .
وأما معاوضته بثمن المثل : فتصحُّ من رأس المال ، ولو مع وارثٍ .
وإن حابى وارثه : بطلت في قدرها ، وصحت في غيره بقسطه .
وله الفسخُ لتبعض الصَّفَقَةِ في حقه لا^(٢) إن كان له شفيع وأخذه .

(١) كذا في زع والغاية ٣٤٠ ، وهو الظاهر . وفي ش : « بدأ » ، ولعله تصحيف .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٤١ . وفي ش : « إلا » ، ولعله تحريف .

ولو حابى أجنبياً ، وشفيعه وارث — أخذ بها : إن لم تكن^(١)
حيلةً ، لأن المحابة^(٢) لغيره .

وإن آجر نفسه ، وحابى المستأجر — : صح مجاناً .
ويعتبر ثلثه عند موت . فلو أعتق^(٣) مالا يملك غيره ، ثم ملك
ما يخرج من ثلثه — تبيناً عتقه كله .
وإن لزمه دين يستغرقه : لم يعتق منه شئ .



فصل

تفارق العطية الوصية في أربعة :

١ — أن يبدأ بالأول فالأول منها ، والوصية يسوئى بين متقدمها
ومتأخرها .

٢ — الثانى : أنه لا يصح الرجوع في العطية ، بخلاف الوصية .

٣ — الثالث : أنه يعتبر قبول عطية عندها ، والوصية بخلافه^(٤) .

٤ — الرابع : أن الملك يثبت في عطية من حينها مراعى ، فإذا
خرجت من ثلثه عند موت : تبيناً أنه كان ثابتاً .

(١) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٢) في ع : « المحابة » ، وهو تحريف ظاهر .

(٣) كذا في ع ش والغاية ، وهو الصحيح الذى يؤيده تقدير الشارح بعده كلمة :

« مريض » . وفي ز : « عتق » ، وهو تحريف . لأنه لا يرد متعبداً كما صرح به فى المصباح .

(٤) كذا في ز ع والغاية ٣٤٢ . وفي ش : « بخلافها » . وكل صحيح .

فلو أعتق أو وهب قنأ في مرضه ، فكسب ، ثم مات سيده ،
فخرج من الثلث - : فكسب معتق له ، وموهوب^(١)
لموهوب له .

وإن خرج بعضه : فلهما من كسبه بقدره .
فلو أعتق^(٢) قنأ لا مال له سواه ، فكسب مثل قيمته قبل موت
سيده - : فقد عتق منه شيء ، وله من كسبه شيء ، وللورثة شيان .
فصار^(٣) وكسبه نصفين : يعتق^(٤) منه نصفه ، وله نصف كسبه ،
وللورثة نصفهما .

وإن كسب مثلي قيمته : صار له شيان ، وعتق منه شيء ، وللورثة
شيان . فيعتق^(٥) ثلاثة أخماسه ، وله ثلاثة أخماس كسبه ، والباقي
للورثة .

وإن كسب نصف قيمته : فقد عتق منه شيء ، وله نصف شيء
من كسبه ، وللورثة شيان . فيعتق^(٦) ثلاثة أسباعه ، وله ثلاثة
أسباع كسبه ، والباقي للورثة .

(١) في ز : « وكوهوب » ، إلا أن الكاف لم تكمل كتابة . وهو سبق قلم .
(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « المريض » .
(٣) ورد في ع زيادة : « الفن » . وقد ذكرت في الشرح بلفظ : « المكسب » .
(٤) كذا في ز ش والغاية ٣٤٣ . وفي ع : « ويعتق » ، ولعل الزائد من النسخ .
(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « يعتق منه ثلاثة » . فأدرج المتن في الشرح
وبالعكس .
(٦) ضبط في ز بالضم ، وهو سبق قلم .

وفي هبة: لموهوب له بقدر ما عتق، وبقدره من كسبه .
وإن أعتق أمةً، ثم وطئها — ومهرُ مثلها نصفُ قيمتها — فكما
لو كسبته: يعتق ثلاثة أسباعها .

ولو وهبها لمريض آخر لا مال له، فوهبها الثاني للأول — :
صحت هبة الأول في شيء، وعاد إليه بالثانية ثلثه . بقي لورثة الآخر
ثلثا شيء، وللأول شيان. فلهم ثلاثة أرباعها، ولورثة الثاني ربعها.
وإن باع قفيزاً لا يملك غيره يساوي ثلاثين، بقفيز يساوي
عشرة — ولم تُجز الورثة — : فأسقط قيمة الرديء من قيمة الجيد،
ثم أنسب الثلث إلى الباقي — وهو عشرة من عشرين — : تجده
نصفها . فيصح في نصف الجيد بنصف^(١) الرديء، ويبطل فيما بقي:
ثلاثاً يُفَضَّى إلى ربا الفضل .

فلو لم يُفَضَّ — : كعبدٍ يساوي ثلاثين، بعبدٍ يساوي عشرة —
صح بيع ثلثه بالعشرة، والثلاثان كالهبة: للمبتاع نصفهما^(٢)، لا إن
كان وارثاً .

وإن أقال من سلفه^(٣) عشرة، في كُرِّ حِنْطَةٍ — وقيمتُه عند

(١) كذا في زع والغاية ٣٤٤ . وفي ش: « ونصف » ، وهو تحريف .

(٢) ورد في ز علامة نقص، ثم كلام بالهامش مطبوس لم يظهر . فوجب التنبيه . وراجع
الغاية ، والإقناع ٤ / ٢٧٩ . ففيها ما قد يفيد .

(٣) كذا في زع . وفي ش: « أسلفه » . وكل صحيح على ما في المصباح . أي أسلمه
كما قال الشارح ، وهو لفظ الغاية ٣٤٥ .

الإقالة ثلاثون — : صحت في نصفه بخمسة .

وإن أصدق امرأة عشرة ، لآمال له غيرها ، وصدق مثلها خمسة — فمات ، ثم مات — : فلها بالصدق خمسة ، وشيء بالمحابة . رجع إليه نصفه بموتها ، صار له سبعة ونصف إلا نصف شيء ، يعدل شيئين . أجبرها بنصف شيء ، وقابل : يخرج^(١) الشيء ثلاثة . فلورثته ستة ، ولورثتها أربعة .

وإن مات قبلها : ورثته ، وسقطت المحابة .

ومن وهب زوجته كل ماله في مرضه ، فماتت قبله — : فلورثته أربعة أخماسه ، ولورثتها خمسة .

فصل

ولو أقر في مرضه : أنه أعتق ابن عمه أو نحوه في صحته ، أو ملك من يعتق عليه بهبة أو وصية — : عتق من رأس ماله ، وورث .
فلو اشترى أبته ونحوه^(٢) بمائة ، ويساوي ألفاً — : فقدّر المحابة من رأس ماله ، والثلث — وثلث كل من يعتق عليه — من ثلثه ، ويرث .

(١) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « يخرج » ، والطاهر أنه مصحف عن « فيخرج » كما يفيد كلام الشارح .
(٢) ورد في ع بين الأسطر : « كآخيه وابنه » : وذكر في الشرح بالخط : « ... وعمه » .

فلو اشترى أباه بكل ماله ، وترك أبنًا — : عَتَقُ ثلثُ الأبِ على الميت ، وله ولأَوْه . وورث بثلثه الحرُّ ، من نفسه ، ثلثَ سدسِ باقيها المرقوق^(١) . ولا ولأء على هذا الجزء . وبقية^(٢) الثلثين يعتق^(٣) على الابن ، وله ولأَوْها .

ولو كان الثمنُ تسعةَ دنانيرَ ، وقيمتُه ستةٌ — : تحاصًا . فكان ثلثُ الثلث للبايع محاباةً^(٤) ، وثلثاهُ للأب عتقًا : يعتقُ به ثلثُ رقبته ، ويردُّ البايعُ دينارين ، ويكون ثلثا الأب مع الدينارين ميراثًا .

وإن عتق على وارثه : صح ، وعتق عليه .
وإن دبر ابن عمه ونحوه . عتق ، ولم يرث .
و : « أنت حرٌّ آخرَ حياتي » ، عتق ، وورث — بخلاف من علّق عتقه بموت قريبه — وليس عتقه وصيةً له .
ولو أعتق أمةً^(٥) وتزوجها في مرضه : ورثته ، وأعتق : إن

(١) كذا في ز ش ، أى الذى لم تتحقق الحرية له . قال في المصباح : « . . . رقبته أرقه ، من باب قتل ، وأرقفته : فهو مرقوف » . ولفظ ع : « الموقوق » ، والغاية ٣٤٦ : « وباقيها الموقوق » وفيها تصحيف وتخريف .

(٢) كذا في الغاية والأصول . وأصلح في ع خطأ بلفظ : « ويعتق » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تعتق » ، وهو أولى .

(٤) ورد هذا في ز ش والغاية ، وسقط من ع .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٣٤٧ : « أمتة » .

خرجت من الثلث ، ويصح النكاح . وإلا : عتق قدره^(١) .
وبطل النكاح .

ولو أعتقها وقيمتها مائة ، ثم تزوجها وأصدقها مائتين لا مال له
سواهما ، وهما مهرٌ مثلها ، ثم مات - : صح العتق ، ولم تستحق
الصداق : لئلا يفضى إلى بطلان عتقها . ثم يبطل صداقها .

ولو تبرع بثله ، ثم اشترى أباه ونحوه من الثلثين - : صح
الشراء ، ولا عتق . فإذا مات : عتق على وارث ، إن كان ممن يعتق
عليه . ولا إرث : لأنه لم يعتق في حياته .

* * *

(١) كذا في ز والغاية وأصله . ثم أصلحت فيها هكذا : « بقدره » ، هو لفظ ش .
وزيادة الباء من المرح .

كتاب

« أَلَوْصِيَّةُ » : الأمرُ بالتصرُّفِ بعد الموت . وبِمالٍ . أَلْبَرُّعُ به بعد الموت . ولا يُعتبر فيها القُرْبَةُ .

وتصح مطلقَةً ومقيَّدةً . من مكلفٍ لم يعاين الموتَ ولو كافرًا أو مُناسقًا أو أُخرسَ . لا معتقلاً لسانه بإشارةٍ ، أو سفيهاً بِمالٍ لا على ولده ، ولا سكرانٍ أو مُبرِّسًا^(١) . ومن ممَيِّزٍ ، لا طفلٍ .

بلفظٍ ، وبخطٍّ ثابتٍ بإقرارٍ ورثةٍ أو بينةٍ . لا إن ختمها وأشهد عليها ، ولم يتحقق أنها بخطه .

وتُسن لمن ترك خيراً — وهو : المال الكثيرُ عرفاً . — بخمسه القريبِ فقيرٍ . وإلا : فلمسكينٍ وعالمٍ ودَيْنٍ ، ونحوهم .

وتُكره لفقيرٍ له ورثةٌ ، أَلْمَنَّقَحُ : « إلا مع غنى الورثة » .

وتصح ممن لا وارثَ له^(٢) ، بجميع ماله .

فلو ورثه زوج أو زوجةٌ ، وردَّها بالكل — : بطلت في قدرِ فرضه من ثلثيه ؛ فيأخذُ وصيُّ الأثلث ، ثم ذو الفرضِ فرضه من ثلثيه ، ثم تُتَمَّمُ منهما .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « ومبرِّسًا » . وانظر الغاية ٢ / ٣٤٨ .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولوذا رحم » . وذكر في الغاية ٤٣٤٩ ،

بلفظ : « بنحو رحم » .

ولو وصّى أحدهما للآخر ، فله كله : إراثاً ووصيةً .
 ويجب على من عليه حقُّ بلا بينةٍ ، ذكرُهُ .
 وتحريمُ^(١) ممن يرثه غيرُ زوجٍ أو زوجةٍ^(٢) بزائدٍ على الثلثِ لأجنبيٍّ ،
 ولوارثٍ بشيءٍ . وتصحُّ ، وتَقِفُ على إجازةِ الورثة .
 ولو وصّى لسكَلٍ^(٣) وارثٍ بمعينٍ بقدرِ إرثه^(٤) ، أو بوقفٍ ثلثه .
 على بعضهم — : صح مطلقاً . وكذا وقفُ زائدٍ أُجيزَ ، ولو كان
 الوارث واحداً .
 ومن لم يَفِ ثلثه بوصاياه : أُدْخِلَ النقصُ على كلِّ ، بقدر وصيته
 وإن عتقاً .

وإن أجازها ، ورثةٌ بلفظِ إجازةٍ أو إمضاءٍ أو تنفيذٍ : لزمَتْ .
 وهى تنفيذٌ : لا يثبتُ لها أحكامُ هبةٍ . فلا يرجعُ أبٌ أجاز ،
 ولا يحنثُ بها من حلف : لا يهبُ ، وولاءُ عتقٍ مُجازٍ ، لموصٍ :
 تختصُّ^(٥) به عصبتهُ .

وتأزم بغير قبول وقبصٍ — ولو من سفیه ومُفلسٍ — ومع كونه .

(١) نقط في ز من فوق ومن تحت : إشارة إلى صحته بالتاء وبالياء .
 (٢) أى أو غير زوجة ، كما قدر الشارح . وضبط في ز بالفتح ، وهو سبق قلم ،
 فتأمل .

(٣) فى الغاية : « كل » ، وهو خطأ وتحرير .
 (٤) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « وارثه » ، وهو تصحيف طريف .
 (٥) كذا فى زش والغاية ٣٥٠ . وفى ع : « يحنث » . وكلامها صحيح .

وفقاً على مُحيزه ، ومع جهالة المُجاز .
ويزاحم بمجاوزٍ لثلثه ، الذي لم يُجاوزِه — لتقصده تفضيله ،
كجعلِه الزائدَ لثالث .

لكن : لو أجاز مريض فمن ثلثه ، كمُحابةٍ صحيح في بيع خيار
له ثم مَرَضَ زمنه ، وإذن في قبضِ هبة . لخدمته . والاعتبارُ بكون
من وُصِيَ أو وُهبَ له وارثاً أولاً — عند الموت ، وإجازةٍ أو ردٍّ
بعده .

ومن أجاز مُشاعاً ، ثم قال : « إنما أَجَزْتُ لأنني ^(١) ظننته قليلاً » —
قُبِلَ يمينه : فَرَجِعْ ^(٢) بما زاد على ظنه ، إلا أن يكونَ المالَ ظاهراً
لا يخفى ، أو تقومَ بينةٌ بعلمه قدره ^(٣) .

وإن كان عيناً أو مبلغاً معلوماً ، وقال ^(٤) : « ظننتُ الباقي كثيراً »
— لم يُقبَل .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « لأنني » .
(٢) كذا في ع والغاية ٣٥١ . وفي ش : « وله الرجوع » . وكان هذا في أصل
ز ، ثم ضرب عليه وذكر بعده ما أثبتناه . وناشر الغاية أدخل بتنسيق النص .
(٣) كذا في زع ، وهو مفعول للمصدر . وفي ش : « بقدره » ، وزيادة الباء من
الشرح وإن وردت في الغاية .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أوقال » ، وزيادة من الناسخ أو الناشر .

فصل^١

وما وُصِيَ به لغير محصور ، أو مسجدٍ ونحوه — : لم يُشترط قبوله . وإلا : اشترط .

ومحلّه : بعد الموت . ويثبت ملكُ موصيٍّ له من حينه . فلا يصح تصرّفه قبله ؛ وما حدث — : من نماءٍ منفصل . — فللورثة . ويتّبع متصل^٢ .

وإن كانت بأمةٍ ، فأحبّلها وارث قبله — : صارت أمٌّ ولد^(١) ، وولده حر ، لا يلزمه سوى قيمتها للموصي^(٢) له ، كما لو أتلّفها .

وإن وصّى له بزوجته ، فأحبّلها ، وولدت قبله — : لم تصرّ أمٌّ ولد^(٣) ، وولده رقيق .

وبأبيه ، فمات قبل قبوله ، فقيل أبْنُه — : عتّق موصي^(٤) به حينئذٍ ، ولم يرث .

وعلى وارثٍ ضمانٌ عينٍ حاضرةٍ : يَتِمَكُن من قبضها بمجرد موت مورثه ، لاسقٍ ثمره موصي بها .

(١) كذا في زع والغاية . وسقطت الهاء من يش .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « للموصي » ، وهو تحريف . وفي أصول الغاية : « بالموصي » ، وهو تصحيف تنبه له ناشرها .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له »

(٤) كذا في زع والغاية ٣٥٢ . وفي ش « الموصي » .

وإن مات موصي له قبل موصٍ : بطلت ، لا إن كانت
بِقضاء دينه .

وإن ردّها بعد موته : فإن كان بعد قبوله لم يصحّ الردُّ مطلقاً ،
وإلا بطلت .

وإن امتنع من قبولٍ وردّ : حُكم عليه بالردّ ، وسقط حقه .
وإن مات بعده ، وقبِلَ ردٌّ وقبولٌ — : قام وارثه مقامه .

* * *

فصلٌ

وإن قال موصٍ : « رجعتُ في وصيتي » ، أو « أبطلتها » ، ونحوه
— : بطلت .

وإن قال في موصي به : « هذا لورثتي » ، أو « ما وصيتُ^(١) به
لزيد فلعمرو » — فرجوعٌ .

وإن وصّى به لآخر ، ولم يقل ذلك — : فيئنها ؛ ومن مات منهما
قبل موصٍ ، أو ردّ بعد موته — كان الكلُّ الآخر : لأنه
أشترأُ تراحمٍ .

وإن باعه أو وهبه أو رهنه ، أو أوجبه في بيع أو هبة — ولم
يقبل فيهما — أو عرضه لهما ، أو وصّى ببيعه أو عتيقه [أو هبته]^(٢) ،

(١) كذا في ز ش والغاية ٣٥٣ . وفي ع : « أوصيت » .

(٢) وردت الزيادة في ع ش والغاية ٣٤٤ ، ولم ترد في ز .

أو حرّمه عليه ، أو كاتبه ، أو دبرّه ، أو خلّطه بما لا يتميّز ولو صُبّرةً
بغيرها ، أو أزال أسمه — : فطحن الخنطة ، أو خبز الدقيق ، أو جعل
الخبز فتيتاً ، أو نسج الغزل ، أو عمل الثوب قيصاً ، أو ضرب النقرة
دراهم ، أو ذبح الشاة ، أو بنى ، أو غرس ، أو نجّر الخشبة باباً ،
أو أعاد داراً أنهدمت ، أو جعلها حماماً أو نحوّه — : فرجوعٌ .

لا إن جحدّها^(١) ، أو آجر ، أو زوج ، أو زرع ، أو وطى ولم
تحمّل ، أو لبس أو سكّن موصى به ، أو أوصى^(٢) بثلاث ماله فتلف ،
أو باعه ثم ملك مالا ، أو بقفيّر من صُبّرة خلّطها ولو بخير منها .

وزيادة موصى به دار للورثة ، لا المنهدم .

وإن وصّى لزيد ، ثم قال : « إن قدّم عمرو فله » ، فتدّم بعد موت
موصى — : فلزيد^(٣)

ويخرج وصى فوارث فحكم الواجب — ومنه : وصية بعق
في كفارة تخيير — من رأس المال ، ولو لم يوص به . فإن وصّى
معه بتبرّع : اعتُبر الثلث من الباقي .

وإن قال : « آخر جوا الواجب من ثلثي » ، بُدئ به : فافضل
منه فلصاحب التبرّع ، وإلا بطلت .

(١) كذا في ز ش . وسقطت « ها » من ع ، وذكر بدلها في الناية : « الوصية » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أو وصى » .

(٣) أسقطت كلمة : « لزيد » من ش ، وأدرجت في الشرح .

بابُ الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه : من مسلم ، وكافر معين ولو مرتدًا أو حربيًا .

ولسكاتبه ، ومكاتب وارثه ، كأجنبي^(١) .

ولأم ولد ، كوصيته : أن ثلث قرينته وقف عليها ما دامت على ولدها . وإن شرط عدم تزويجها ، ففعلت ، وأخذت الوصية ، ثم تزوجت — : ردت ما أخذت .

ولمدبره . فإن ضاق ثلثه عنه وعن وصيته : بدى بمقتبه .

ولقته بمشاع : كثلثه^(٢) . وبفسه ورقبته . ويمتق^(٣) بقبوله :

إن خرج من ثلثه . وإلا : فيقدره . وإن كانت به ، وفصل شيء — : أخذه .

لا بمعين ، ولا لقن غيره^(٤) .

ولا لحمل ، إلا إذا علم وجوده حينها : بأن تضمنه حيًا لأقل من

أربع سنين — . إن لم تكن^(٥) فراشا أو من ستة أشهر من حينها . وكذا لو وصى به .

(١) كما في ر . ج . ، وإ . ش . : « كالأجنبي » . والمؤيد من المخرج . وانظر للمصنف ٣٥٩ .

(٢) كما في ر . ج . ، وإ . ش . : « ثلثه » . وفي المأينة : « ثلثه » . وهو مصنف .

(٣) في ش . : « يمق » . وأدركت الأول من المخرج .

(٤) ورد في ر . ج . ، وإ . ش . : « مدبره » . وإن لم يصح . وقت عمل المصنف .

(٥) في ش . : « مدبره » من المخرج . من : « الأم » .

و : « إن كان في بطنك ذكرٌ فله كذا ، وإن كان أنثى فكذا » ؛
فكانا — : فلهما ما شرط .

ولو كان قال : « إن كان ما في بطنك . . . » ، فلا .
و « طفلٌ » : من لم يُمَيِّز . و « صبيٌّ » و « غلامٌ » و « يافعٌ »
و « يتيمٌ » : من لم يَبْلُغ . ولا يشمل اليتيمُ ولدَ زنا . و « مُراهقٌ » :
من قاربَه . و « شابٌّ » و « فتىٌ » : منه إلى ثلاثين^(١) . و « كَهْلٌ » :
منها إلى خمسين^(٢) . و « شيخٌ » : منها إلى سبعين^(٣) . ثم « هَرِمٌ » .
وإن قتل وصيٌّ موصياً : بطلت . لا إن جرحه ، ثم أوصى له ،
فمات من الجرح . وكذا فعل مدبرٌ بسيده .
وتصح لصنفٍ من أصناف الزكاة ، ولجميعها . ويُعطى كلُّ واحد
قدر ما يُعطى من زكاة .

ولكتبِ قرآنٍ وعلمٍ ، ولمسجدٍ^(٤) . ويُصرف^(٥) في مصلحته .
ولفرسٍ حَبِيسٍ يُنْفَقُ عليه . فإن مات : ردَّ موصيُّ به أو باقيه
للورثة ؛ كوصيةٍ بعَتَقٍ عبدٍ زيد فتعذَّر ، أو بشراء^(٦) عبدٍ بألف

(١) في ع : « الثلاثين » ، وهو موفق لما في الغاية ٣٥٧ .

(٢) في ع : « الخمسين » ، والغاية : « الخمسين » . وفي ش زيادة مدرجة من كلام
الشارح ، هي : « سنة » ، قال في القاموس .

(٣) في ع : « السبعين » . والغاية : « لسبعين » .

(٤) كذا في زع والغاية ٣٥٨ . وفي ش : « ومسجد » ، وأدرجت اللام في المشرح .

(٥) كذا في ع والغاية . وفي ش : « وتصرف » . وأهمل في ز . وكل صحيح .

(٦) في ش : « أو شراء عبد بألف ليعتق عنه أو عبد زيد بها » . والباء مدرجة في

المشرح ، والتقديم من الناسخ .

أو عبدٍ زيدٍ بها — لِيَعْتَقَ عنه — فاشترَوْه ، أو عبدًا يساويها ، بدونها ..
وإن وصَّى في أبواب البر : صُرف في القُرب ، ومُبدأً بالغزو :
ولو قال : « ضَعْ ثُلثي حيثُ أَرَاكَ اللهُ ^(١) » ، فله صرفُهُ في أى
جهةٍ من جهاتِ القُرب . والأفضلُ : صرفُهُ إلى فقراءِ أَقاربه ، فمَحَارِمِهِ
من الرِّضَاع ، لخيرانه .

وإن وصَّى أن يُحجَّ عنه بألف ، صُرف من الثلث — : إن كان
تطوُّعًا . — في حِجَّةٍ بعد أخرى ، راكبًا أو راجلًا ، يُدفعُ إلى كلِّ
قدرٍ ما يُحجُّ به ، حتى ينفَدَ ^(٢) .

قلو لم يكفِ الألفُ أو البقيةُ : حُجُّ به من حيثُ يبلُغُ .

ولا يصح حُجُّ وصيٍّ بإخراجها ، ولا وارثٍ .

وإن قال : « ... حِجَّةٌ بألفٍ » ، دُفعَ الكلُّ إلى من يَحجُّ .

فإن عيَّنه ، فأبى الحُجَّ — : بطلتْ في حقِّه ، ويُحجُّ عنه بأقلِّ
ما يمكن : من نفقةٍ أو أجرَةٍ . والبقيةُ للورثة في فرض ونفلٍ .

وإن ^(٣) لم يمتنع : أُعطِيَ الألفَ ، وحُسِبَ الفاضلُ عن نفقةٍ
مثل في فرضٍ ، والألفُ في نفلٍ — من الثلث .

(١) في ش زيادة : « تعالى » ، والظاهر أنها من كلام الشارح .

(٢) كذا في ز ش ، وهو الصواب . وفي ع والغاية ٣٥٩ : « ينفذ » ، وهو تصحيف ..

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .

ولو وصّى بعقّ نسمةً بآلفٍ ، فأعتقوا نسمةً بخمسائةٍ — :
لزمهم عتقُ أخرى بخمسائةٍ .

وإن قال : «... أربعةً بكذا» ، جاز الفضلُ بينهم : ما لم
يُسَمَّ ثَمناً معلوماً .

ولو وصّى بعقّ عبدٍ زيدٍ ووصيةً ^(١) ، فأعتقه سيده — : أخذ
العبدُ الوصيةَ .

ولو وصّى بعقّ ^(٢) عبدٍ بآلفٍ ، أشتريَ بثلثه : إن لم يخرج .
ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للغزو بمعينٍ ، وبمائةٍ نفقةً له — فاشتريَ
بأقلِّ منه — : فبأقيه نفقةً ، لا إرث .

وإن وصّى لأهل سِكَتِهِ ، فلاهْلَ زُقاقِهِ : حال الوصية .
ولجيرانِهِ : تناول أربعين داراً من كل جانب .
ولأقربِ قرابته ، ولأقربِ الناسِ إليه ، أو أقربِهِم ^(٣) رَحِمًا —
وله أبٌ وابنٌ ، أو جدٌّ وأخ — : فهما سواهُ .
وأخٌ من أبٍ ، وأخٌ من أم — إن دخل في القرابة — سواهُ .
وولدُ الأبوين أحقُّ منهما . والإناثُ كالذكور فيها .

(١) كذا في زع والغاية ٣٦٠ . وفي ش : « وصية » ، وهو تحريف . وفي زيادة
مذكورة في الشرح والغاية ، هي : « له » .

(٢) في ش زيادة : « مثل » ، ولعله من الناسخ أو الناشر لا من الشارح . وفي الغاية
نقص وتصحيف ، فتنبه له .

(٣) في ش : « أو لأقربِهِم » ، وزيادة اللام من الشرح .

فصل

ولا تصح لكنيسة أوييت نار، أو كتب التوراة أو الإنجيل،
أو ملك، أو ميت.

وإن وصي^(١) لمن يعلم موته أولاً، وحى — : فللحي النصف.
ولا يصح تملك بهيمة.

وتصح^(٢) لفرس زيد ولو لم يقبله ؛ ويصرفه في علفه . فإن
مات^(٣) : فالباقي للورثة .

وإن وصى بثلثه لوارث وأجنبي فردّ الورثة — : فللأجنبي^(٤)
السدس .

وبثلثيه ، فردّ الورثة نصفها — وهو : ماجاوز الثلث^(٥) — :
فالثلث^(٦) بينهما .

ولورّدوا نصيب وارث، أو أجازوا للأجنبي — : فله الثلث،
كإجازتهم للوارث .

وله ولملك أو حائط^(٧) بالثلث : فله الجميع .

(١) كذا في زش . وفي ع والغاية ٣٦١ : « أوصى » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وصيته لحبيس و . . . » .

(٣) في ز زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « الفرس » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « للأجنبي » ، وهو تحريف .

(٥) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فسكذلك » .

(٦) في ع فقط زيادة : « الباقي » . ولم ترد في الشرح أيضاً .

(٧) في ش : « أو حائط » ، والواو من كلام الشارح .

وله والله أو الرسول^(١) : فنصفان ؛ وما لله أو للرسول^(٢) في
المصالح العامة .

وبما له لا بئنه وأجنبي ، فرداها — : فله التسع^(٣) .
وبثلثة لزيد وللفقراء والمساكين : فله تسع^(٣) ، ولا يستحق معهم
بالفقر والمسكنة .

ولو وصى بشيء لزيد ، وبشيء للفقراء أو جيرانه^(٤) — وزيد^٥
منهم — : لم يُشاركهم .

ولو وصى بثلثه لأحد هذين ، أو قال : « لجاري أو قريبي فلان »
— باسم مشترك — : لم يصح .

فلو قال : « غانم حر بعد موتي ، وله مائتا درهم » — وله عبدان
بهذا الاسم — : عتق أحدهما بقرعة ، ولا شيء له من الدراهم .
ويصح : « أعطوا لثلاثي أحدهما » ، وللورثة الخيرة .

ولو وصى ببيع عبده لزيد أو لعمرو أو لأحدهما : صح ، لا مطلقاً .
ولو وصى له بخدمة عبده سنة ثم هو حر ، فوهبه الخدمة
أو رد — : عتق منجزاً .

ومن وصى بعتق عبد بعينه ، أو وقفه — : لم يقع حتى يُجزه^(٥)
وارثه . فإن أبى : فإحكام^٦ . وكسبه بين موت وتنجز — إرث .

(١) كذا في زوال الغاية . وفي ع ش : « أو للرسول » .

(٢) كذا في زع . وفي الغاية : « أو الرسول » . وفي ش : « للرسول » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٦٢ . وفي ش : « التسع » ، ولعل الزائد من الشرح .

(٤) في ش : « أوليائه » ، واللام من كلام الشارح .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ينجز وارث » .

بابُ الموصى به

يُعتبر إيمكانه . فلا تصح بعدّه .

وأختصاصه : فلا تصح بمالٍ غيرِه ، ولو ملكه بعدّه .

وتصح بإناءٍ ذهبٍ أو فضةٍ^(١) ، وبما يعجز عن تسليمه : كآبقٍ ،
وشاردٍ ، وطيرٍ بهواءٍ ، وحملٍ ببطنٍ ، ولبنٍ بضرعٍ .
وبعدومٍ : كما تحمل به أمته أو شجرته أبدأً أو مدةً معينةً ،
وبائةٍ^(٢) لا يملكها .

فإن حصل شيءٌ ، أو قدر على المائة أو شيءٍ منها ، عند موت — :
فله ، إلا حمل الأمة : فقيمتُه . وإلا : بطلت .

وبغير مالٍ : ككلبٍ مباحٍ النفعٍ ، وهو : كلبٌ صيدٍ وماشيةٍ
وزرعٍ وجروٍ^(٣) لما يباح اقتناؤه له ، غيرُ أسودَ بهيمٍ . فإن لم يكن له
كلبٌ : لم تصح . وزيتٍ متنجسٍ لغير مسجّد . وله ثلثهما — ولو
كثر المال — : إن لم يُجزِ الورثة .

لا بما لا نفعَ فيه : كنخسٍ وميتهٍ ، ونحوهما .

(١) كذا في زع والفاية ٣٦٣ . وفي ش : « أوفضة » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع ، وهو لفظ الغاية إلا أنه سقط منها الجملة بعده . وفي ش :

« فبائة » ، وهو تصحيف .

(٣) ضبط بالسكسر في ز ، وهو متعين إن كان المراد منه الصغير من القثاء وهو الظاهر .

أما إن كان المراد منه ولد السكب — وجيمه تضم وتكسر — فيجوز كسر آخره وضمه .
وإن كان الضم أولى . انظر المختار : (جرى) .

(٤٤٢ — منتهى الإرادات)

وتصح بئبهم : كثوب . ويعطى ما يقع عليه الاسم .
 فإن اختلف بالأعرف والحقيقة : غلبت . فـ « شاة » و « بعير »
 و « ثور » : لذكر وأنثى مطلقاً . و « حصان » و « جمل » و « حمار »
 و « بغل » و « عبد » : لذكر . « وحجر » و « أتان » و « ناقة »
 و « بقرة » : لأنثى . و « فرس » و « رقيق » : لهما . و « الدابة » :
 أسم لذكر وأنثى : من خيل وبغال وحمير .

وبغير معين : كعبد من عبده . ويعطيه ^(١) الورثة ما شاءوا منهم .
 فإن ماتوا إلا واحداً : تعينت فيه . وإن قتلوا : فله قيمة أحدهم
 على قاتل .

وإن لم يكن له عبد ، ولم يملكه قبل موته — : لم تصح .
 وإن ملك واحداً ، أو كان له — : تعين .
 وإن قال . « أعطوه عبداً من مالى ، أو مائة من أحد كيسى »
 — ولا عبد له ، أو لم يوجد فيهما شئ — : اشترى له ذلك ،
 وبقوس — وله أقواس لرمى وبندق وندف — : فله قوس
 النشاب ، لأنها أظهرها ، إلا مع صرف قرينة إلى غيرها . ولا يدخل
 وترها .

وبكلب أو طبل — وثم مباح — : أنصرف إليه . وإلا : لم تصح .

(١) كذا فى ز . وفى ع ش والغاية ٣٦٤ : « وتعطيه » . وكلاما صحيح .

ولو^(١) وصّى بـدفنِ كتب العلم : لم تُدفن . ولا يدخلُ فيها — :
إن وصّى بها لشخص . — كتبُ الكلام .

ومن وصّى بإحراقِ ثلث ماله : صح ، وصُرف في تخميرِ الكعبة ،
وتنويرِ المساجد . وفي^(٢) التراب : يُصرف في تكفينِ الموتى . وفي
الماء : يُصرف^(٣) في عملِ سُنَنِ للجهاد .

وتصح بمصحف ليقرأ فيه . ويوضعُ بمسجد أو موضعٍ حرّيز .
وتنفذ وصيته^(٤) فيما عَلم من ماله وماله يعلم .

فإن وصّى بثلاثه ، فاستحدث مالا ولو بنصبِ أُخْبُولَةٍ قبلَ موته ،
فيقعُ فيها صيدُ بعده — : دخل تحتَ ثلثه في الوصية ، ويُقضى
منه دينه .

وإن قُتل ، فأخذتْ دِيَّتُهُ — فإثباتُ : يدخلُ^(٥) في وصية ،
ويُقضى منها دينه . ونَحْسَبُ على الورثة — : إن كان وصّى بـمعين . —
بقدرِ نصفها .

(١) من أول الكلام إلى « تدفن » ، أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٦٥ . وفي ش : « وبدفنه في » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، وهو المناسب . وفي ع : « صرف »

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وصية » .

(٥) كذا في ز ، أى ميراثه . وفي ع ش والغاية : « تدخل » أى دينه . وفي الثلاثة :

« وصيته » .

فصل^١

وتصح بمنفعة مفردة : كمنافع^(١) أمته أبداً أو مدة معينة .
ويُعتبر خروج جميعها من الثلث .

وللورثة — ولو أن الوصية أبداً — عتقها لا عن كفارة ، وبيعها ،
وكتابتها — ويبقى انتفاع وصي بحاله — وولاية تزويجها بإذن مالك
النفع ، والمهر له ، وولدها من شبهة حر^٢ . وللورثة قيمته عند وضع
على واطي^٣ ، وقيمتها : إن قُتلت ، وتبطل الوصية .

وإن جنت : سلمها وارث^٤ ، أو فداها مسلوقة^(٢) . وعليه — : إن
قتلها . — قيمة المنفعة للوصي^(٣) .

وللوصي^٥ أستخدمها حضراً وسفراً ، وإيجارها ، وإعارتها .
وكذا ورثته بعده .

وليس له — ولا لوارث — وطؤها . ولا حدّ به على واحد منهما .
وما تلّده حر^٦ . وتصير — : إن كان الواطي^٧ مالك الرقبة . — أم^٨
ولد . وولدها من زوج أو زناً له . ونفقتها على مالك نفعتها .

وإن وصي لإنسان برقبته ، ولآخر بمنفعتها — : صح . وصاحب
الرقبة كالوارث فيما ذكرنا .

(١) كذا في زع . وفي ش : « كمنافع » ، وأدرجت الباء في الشرح ، ولم ترد في
الغاية ٣٦٦ .

(٢) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة مذكورة في الشرح : « المنفعة » .

(٣) كذا في زش والغاية ، أي الموصى له كما في الشرح وبعض نسخ الغاية . وفي ع :
« الموصى » ، وهو تصحيف أو تحريف .

ومن^(١) وصّى له بمكاتّب : صحح ، وكان كما لو اشتراه .
وتصحّ بمال الكتابة ، وبنجم منها .
فلو وصّى بأوسطها ، أو قال : « ضَعُوهُ » — والنجوم شَفَعٌ —
صُرف للشفع المتوسط : كالثاني والثالث من أربعة ، والثالث والرابع
من ستة .

وإن قال : « ضَعُوا نَجْمًا » ، فما شاء وارثٌ .
وإن قال : « ... أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ ، ومثل نصفه » — وَضِعَ فَوْقَ
نصفه ، وفوق رُبْعِه .
و : « ... مَا شَاءَ » ، فَالْكُلُّ . و : « ... مَا شَاءَ مِنْ مَالِهَا » ،
فَمَا شَاءَ مِنْهُ ، لَا كُلُّهُ .
وتصح برقبته لشخص ، ولآخر بما عليه . فإن أدّى : عَتَقَ ؛ وإن
عَجَزَ : بَطَلَتْ فيما عليه .
وإن وصّى بكفارة إيمان : فَأَقْلَهُ ثَلَاثَةَ .

* * *

(١) كذا في زع والغاية ٣٦٧ . وفي ش والإقناع ٣١٦/٤ : « وإن » .

فصل

وتبطل وصية بمعين ، بتلفه .
وإن تَلَفَ^(١) المالُ كُلَّهُ غَيْرَهُ^(٢) — بعد موت موصٍ -- :
فلموصى له .

وإن لم يأخذه حتى غلا أو نَمَا : قَوْمَ حِينَ مَوْتٍ ، لا أَخْذِ^(٣) .
وإن لم يكن لموصٍ سواه إلا دَيْنٌ أو غَائِبٌ : فلموصى له ثلثُ
موصى به . وكلما أَقْتَضَى أو حَضَرَ شَيْءٌ : بَمَلَكٍ من موصى به قدرُ
ثلثه ، حتى يَتَمَّ . وكذا حُكْمُ مَدْبَرٍ .

ومن وصى له بثلاثِ عبدٍ ، فاستُحِقَّ ثلثاه — : فله الباقي .
وبثلاثِ ثلاثةِ أَعْبِدٍ ، فاستُحِقَّ^(٤) أثنان أو مَاتَا — : فله ثلثُ الباقي .
وبعبدٍ قيمته مائة ، ولآخرَ بثلاثِ ماله — ومِلْكُهُ^(٥) غَيْرَهُ
مائتان — فأجاز الورثةُ : فلموصى له بالثلثِ ثلثُ المائتين وربُعُ العبدِ ،
ولموصى له به ثلاثةُ أرباعه . وإن رَدُّوا : فلموصى له بالثلثِ سدُسُ
المائتين وسدُسُ العبدِ ، ولموصى له به نصفه .

(١) كذا زع والغاية ٣٦٨ . وفي ش : « أُلِف » ، وهو تحريف باسنيج جاهل .
(٢) ورد في ع بين الأسطر : « أي غير معين » ، وهو مذكور في الشرح .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أَخْذُهُ » ، والزائد من الشرح . وفي الغاية : « قبول »
وهو المراد من الأخذ كما ذكر الشارح .
(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٤ / ٣٠٩ . وفي ش : « واستحق » ، ولعله
تصحيف .
(٥) كذا في زع والإقناع والغاية . وفي ش : « وماله » ، وهو — مهم لمكان تصحيحه .
— تصحيف على ما يظهر .

وبالنصف — مكان الثلث — وأجازوا : فله مائة وثلاثُ العبد ،
ولموصى له به ثلثاه ، وإن ردّوا . فلصاحبِ النصفُ مُخمسُ المائتين
ومُخمسُ العبد ، ولصاحبهُ مُخسَاه .

والطريقُ فيهما أن تَنسِبَ الثلثَ ، وهو مائة ، إلى وصيتيهما^(١)
— وهما في الأولى : مائتان ، وفي الثانية : مائتان وخمسون . —
ويعطى كلُّ واحد ، من وصيته ، مثلُ تلك النسبة .

ولو وصّى لشخصٍ بثلاث ماله ، ولآخرَ بمائة ، ولثالثَ بتمامِ الثلث
على المائة — فلم يزدْ عنها — : بطلتْ وصيةُ صاحبِ التّمام ، والثلثُ
— مع الردّ — بين الآخرين : على قدرِ وصيتيهما^(٢) .
وإن زاد عنها ، فأجاز الورثةُ — : نُفِذَتْ على ما قال . وإن ردّوا :
فلكلِّ نصفٍ وصيته .

ولو وصّى لشخصٍ بعبد ، ولآخرَ بتمامِ الثلث عليه — فمات العبد
قبل الموصي — : قُومَت التّركةُ بدونه ، ثم أُلْقِيَتْ قيمَتُها من ثلثها ،
فما بقى فهو لوصيةِ التّمام .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وصيتها » ، ولعله — مع صحة معناه —
عرف عما أثبتناه .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وصيتها » ، وهو كسابقه .

بابُ الوصيةِ بالأَنْصِبِ والْأَجْزَاءِ

من وصَّى له بِمَثَلِ نَصِيبِ وارثٍ مَعَيَّنٍ : فَلَهُ مِثْلُهُ مضمومًا
إِلَى الْمَسْئَلَةِ .

فَبِمَثَلِ^(١) نَصِيبِ ابْنِهِ — وله ابْنَانِ — : فَمِثْلُ . وَثَلَاثَةُ : فَرَبْعُ .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ بِنْتُ : فَتُسَعَانِ .

وَبِنَصِيبِ ابْنِهِ : فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِهِ .

وَبِمَثَلِ نَصِيبِ وَلَدِهِ — وله ابْنٌ وَبِنْتُ — : فَلَهُ مِثْلُ
نَصِيبِ الْبِنْتِ .

وَبِضْعِ نَصِيبِ ابْنِهِ : فَمِثْلَاهُ^(٢) . وَبِضْعَيْهِ : فَثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ .
وَبِثَلَاثَةِ أضعافِهِ : فَأَرْبَعَةُ أَمْثَالِهِ . وَهَلُمَّ جَرًّا .

وَبِمَثَلِ نَصِيبِ أَحَدِ وُارِثَتِهِ — وَلَمْ يُسَمَّهِ — : فَلَهُ مِثْلُ مَا لَأَقْلَبِهِمْ .
فَمَعَ ابْنٍ وَأَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ ، تَصِحُّ مِنْ أَثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ : لِكُلِّ زَوْجَةٍ
سَهْمٌ ، وَلِلْوَصِيِّ^(٣) سَهْمٌ يَزَادُ^(٤) . فَتَصِيرُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ .

وَبِمَثَلِ نَصِيبِ وارثٍ لو كان : فَلَهُ مِثْلُ مَالِهِ لو كانت الوصيةُ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٧٠ . وَفِي ش : « مَنْ وَصَّى بِمَثَلِ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « فَلَهُ مِثْلَاهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْغَايَةِ . وَفِي ع ش : « وَلِلْوَصِيِّ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ

لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ جَارِيًا عَلَى تَقْدِيرِ « لَهُ » الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ .

(٤) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوْفِقُ لِمَا فِي الْغَايَةِ . وَفِي ش : « زَادَ » ، وَهُوَ

تَحْرِيفٌ .

وهو موجود . فلو كانوا أربعة بنين : فلو وصى ^(٦) سدس .
ولو كانوا ثلاثة : فخمس .

ولو كانوا أربعة ، فأوصى بمثل نصيب [أحدهم ، إلا مثل نصيب ابن خامس لو كان] ^(٧) — : فقد أوصى ^(٨) له بالخنس إلا السدس بعد الوصية ^(٩) . فيكون له سهم يُزاد على ثلاثين . وتصح من اثنين وستين : له منها سهمان ، ولكل ابن خمسة عشر .

ولو كانوا خمسة ، ووصى بمثل نصيب أحدهم ، إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان — : [فقد أوصى له بالسدس إلا السبع] ^(١٠) . فلموصى له ^(١١) سهم يُزاد على اثنين وأربعين ^(١٢) . [فتصح من مائتين وخمسة عشر : للموصى له خمسة ، ولكل ^(١٣) ابن اثنين وأربعين] ^(١٤) .

-
- (١) كذا في زع . وفي ش والغاية ٣٧١ : « فلموصى له » ، والمعنى واحد .
(٢) ما بين المربعين نص ع ش والغاية والإقناع ٣٢٣ / ٤ . وهو الصحيح الخالي عن الاضطراب . ونس ز : « خامس لو كان إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان » ، وهو قلم سبق من المصنف بما سيأتي بعده : مما تنبه له بعد الفراغ من كتابته وصححه ، على ما نكاد ننجزم به .
(٣) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « وصى » .
(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وتصح من أحد وعشرين » .
(٥) ما بين المربعين ورد في ع ش والإقناع والغاية ، كما ورد في أصل ز ثم ضرب عليه . ونرجح أن الضرب من أحد القراء : تأثراً بما ورد بعد ذلك فيها ، بأول صفحة ، خطأ ناشئاً عن سبق قلم وعدم المراجعة : بما سند كره .
(٦) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فيكون له » أى الموصى له . وانظر الإقناع .
(٧) كذا في ع ش والغاية ، وهو الصحيح المطابق لما في الإقناع وللقاعدة المذكورة .
في ز : « ٠٠٠ على ثلاثين » ، وهو سبق قلم بما ذكر في المسئلة السابقة .
(٨) كذا في ع والغاية . وذكر في ش مسبوفاً بواو أخرى زائدة .
(٩) ما بين المربعين زيادة وردت في ع ش والغاية ، وسقطت من ز بسبب الاضطراب السابق وعدم المراجعة . وانظر الإقناع .

فصل في الوصية بالأجزاء

من وصى له بجزء أو حظاً أو نصيب أو قسط أو شيء :
فللورثة^(١) أن يعطوه ما شاءوا : من مُمَوَّل .

وبسهم من ماله ، فله سدس بمنزلة سدس مفروض : إن لم
تَكْمَلْ فروض المسئلة ، أو كان^(٢) الورثة عَصَبَةً وإن كُملت^(٣) :
أُعِيلَتْ به . وإن عَالَتْ : أُعِيلَ معها .

وبجزءٍ معلوم — كثلث أو ربع — : تأخذه من مخرجه ، فتدفعه
إليه ، وتقسم الباقي على مسئلة الورثة . إلا أن يزيد على الثلث ، ولم
يُجَزَّ^(٤) — : فتفرض له الثلث ، وتقسم الثلثين عليها .

وبجزأين أو أكثر^(٥) : تأخذها من مخرجها ، وتقسم الباقي
على المسئلة . فإن زادت على الثلث ، وردَّ الورثة — : جعلت السهام
الحاصلة للأوصياء ثلث المال ، ودفعت الثلثين إلى الورثة .

فلو وصَّى لرجلٍ بثلثه^(٦) ، ولآخر^(٧) بربعه — وخالف أبنين — :

(١) في الغاية ٣٧٢ : « فلورثة » ، وهو تحريف . وهذا إلى « يعطوه » أسقطين .
ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « كانت » ، وكلها صحيح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فروض المسئلة » .

(٤) كذا في ز ش ، أي الزائد . وفي ع والغاية : « تجز » أي الورثة كما قدر الشارح .

وأدرج في ش .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بأكثر » ، والباء من الشرح .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « بثلث ماله » .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وللآخر » ، واللام من كلام الشارح .

أخذت الثلث والرابع من مخرجهما ، سبعة من اثني عشر ، وبقي خمسة للابنين : إن أجازا . وإن ردّا : جعلت السبعة ثلث المال ، فتكون من أحد^(١) وعشرين .

وإن أجازا لأحدهما ، أو أجاز أحدهما لهما ، أو كل واحد لواحد — : فاضرب وفق مسألة الإجازة ، وهو : ثمانية ، في مسألة الرد : تكن^(٢) مائة وثمانية وستين . للذي أجزأه ، سهمه من مسألة الإجازة مضروب في وفق مسألة الرد . وللذي رد عليه ، سهمه من مسألة الرد في وفق مسألة الإجازة . والباقي للورثة وللذي^(٣) أجاز لهما نصيبه من مسألة الإجازة في وفق مسألة الرد ، وللآخر سهمه من مسألة الرد في وفق مسألة الإجازة ، والباقي بين الوصيين على سبعة . وإن زادت على المال : عملت فيها عملك في مسائل العول .

فبنصف وثلث وربع وسدس : أخذتها من اثني عشر ، وعالت إلى خمسة عشر . فيقسم المال كذلك : إن أجزأ لهم ، أو الثلث : إن رد عليهم .

ولزيد يجمع ماله ، وآخر بنصفه — فالمال بينهما على ثلاثة : إن أجزأ لهما ، والثلث على ثلاثة : مع الرد .

(١) كذا في زع والغاية ٣٧٣ . وفي ش : « إحدى » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والغاية ، أي تبلغ . وفي ش : « يكن » أي الخارج .

(٣) كذا في ش « والذي » ، وأدرجت اللام في كلام الشارح .

وإن أُجيزَ لصاحب المال وحده : فلصاحب النصف التسعُ ،
والباقي لصاحب المال .

وإن أُجيزَ لصاحب النصف وحده : فله النصفُ ، ولصاحب
المال تسعان .

وإن أجاز أحدهما لهما : فسهمة بينهما على ثلاثة .

وإن أجاز لصاحب المال وحده : دفع إليه كل ما في يده^(١) .

وإن أجاز لصاحب النصف وحده : دفع إليه نصف ما في يده ،
ونصف سدسه .

* * *

فصل في أجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصبة

إذا خلف أبنين ، ووصى^(٢) لرجلٍ بثلث ماله ، ولآخرٍ بثلث
نصيب ابن — فلصاحب النصيب ثلثُ المال : عند الإجازة ؛ وعند
الرد : يُقسَّمُ الثلثُ بينهما نصفين .

وإن وصَّى لرجلٍ بثلث نصيب أحدهما ، ولآخرٍ بثلث باقي
المال — : فلصاحب النصيب ثلثُ المال^(٣) ، وللآخر ثلثُ الباقي :
تسعان مع الإجازة ؛ ومع الرد : الثلثُ على خمسة ؛ والباقي للورثة .

(١) كذا في زع والناية ٣٧٤ وفي ش : « بيده » . وكلاهما صحيح .

(٢) كذا في زع والعاية . وفي ش : « وأوصى » .

(٣) في ش زيادة « بل » ، وهي من الناسخ .

وإن^(١) كانت وصيةُ الثاني بثلث ما يبق^(٢) من النصف: فلصاحبِ
النصيبِ ثلثُ المال، وللآخرِ ثلثُ ما يبق^(٢) من النصف — وهو: ثلثُ
السدُس . — والباقي للورثة . وتصح من ستة وثلاثين : لصاحبِ
النصيبِ اثنا^(٣) عشر، وللآخرِ سهران، ولكل^(٤) ابنِ أحدَ عشر :
إن أجازا لهما . ومع الرد : الثلثُ على سبعة .

وإن خلفَ أربعةَ بنينَ ، ووصى لزيد بثلث ماله إلا مثلَ نصيبِ
أحدهم — : فأعطِ زيدا وابنا الثلث ، وللثلاثة^(٥) الثلثين . لكل^(٥) ابنِ
تسعمان ، ولزيدِ تسع^(٥) .

وإن وصى لزيد بمثلِ نصيبِ أحدهم إلا سدُسَ جميعِ المال، ولعمرو
بثلث باقى الثلث بعدَ النصيب — صحت من أربعة وثمانين : لكل^(٥)
ابنِ تسعةَ عشر ، ولزيدِ خمسة ، ولعمرو ثلاثة .

وإن خلفَ أمًّا وبتنًا وأختًا ، وأوصى بمثلِ نصيبِ الأم وسُبعِ
ما بقى ، وللآخرِ بمثلِ نصيبِ الأخت ورُبعِ ما بقى ، وللآخرِ بمثلِ
نصيبِ البنت وثلثِ ما بقى — فمسئلةُ الورثة من ستة : للموصى
له بمثلِ نصيبِ البنت ثلاثة وثلثُ ما بقى من الستة : سهم^(٥) ؛ وللموصى

(١) كذا فى ز ش والغاية ٣٨٥ . وفى ع : « فإن » .

(٢) كذا فى ز ع ، وهو الظاهر الملائم . وفى ش والغاية : « بقى » .

(٣) فى ع : « اثني » ، وهو خطأ وتصنيف . فتأمل .

(٤) فى ش : « لكل » ، وأدرجت الواو فى المصحح .

(٥) كذا فى ز ، وهو صحيح . وفى ع ش والغاية : « الثلاثة » وهو أولى .

له بمثل نصيب الأخت سهمان ورُبْعُ ما بقى : سهم^(١)؛ وللموصى له بمثل نصيب الأم سهم^(٢) وسُبْعُ ما بقى : خمسة أسباع سهم .
فيكون مجموعُ الموصى به ثمانية أسهم وخمسة أسباع^(٣)؛ تُضاف^(٤) إلى مسألة الورثة ، تكون^(٥) أربعة عشر سهماً وخمسة أسباع ، تضرب^(٦) في سبعة — : ليخرجَ الكسرُ صحيحاً . — تكون^(٧) مائة وثلاثة .

فمن له شيء من أربعة عشر وخمسة أسباع ، مضروب^(٨) في سبعة : فلابنتِ أحد وعشرون، وللأختِ أربعة عشر ، وللأم سبعة ، وللموصى له بمثل نصيب البنت وثلث ما بقى ثمانية وعشرون، وللموصى له بمثل نصيب الأخت ورُبْعُ ما بقى أحد وعشرون ، وللموصى له بمثل نصيب الأم وسُبْعُ ما بقى اثنا عشر^(٩) .

وهكذا كل ما وُردَ عليك : من هذا الباب .

وإن خلف ثلاثة بنين ، ووَصَّى بمثل نصيب أحدهم إلا رُبْعَ المال — : فخذُ المخرج : أربعة ، وزدْ رُبْعَهُ : تكون^(١٠) خمسة ، فهو

-
- (١) كذا في زع والغاية ٣٧٦ ، أى الأسهم . وفي ش « يضاف » أى ذلك .
(٢) كذا في زع والغاية ، أى الأسهم . وفي ش : « يكون » أى المجموع .
(٣) كذا في زع والغاية ، وفي ش : بالياء . وهو كسابقه .
(٤) كذا في ز ، أى تبلغ . وهو لفظ الغاية . وفي ش ع : « يكون » أى خارج الضرب .
(٥) أى فهو مضروب ، كما قدر الشارح . وفي ش زيادة ، درجة من الشرح ، هى :
« له » . واعلمها معسفة عن « كله » .
(٦) في ع : « اثنى » ، وهو على غرار سابقه إن لم يكن رسماً قديماً .
(٧) كذا في ز ، أى تبلغ . وفي ش « يكون » ، وهو محرف عن لفظ ع والغاية :
« يكن » أى المجموع .

نصيب كلِّ ابن . وزِدْ على عدد البنين واحداً ، واضرِّ به في المخرَج :
تكن^(١) ستة عشر ؛ أعطِ الموصى له^(٢) نصيباً — وهو : خمسة —
وأستثن منه ربعَ المال : أربعة ، يبقى له سهم . ولكل^(٣) ابن خمسة .
و ... إلّا^(٤) ربعَ الباقي بعد النصيب : فزِدْ على عدد البنين سهماً
وربعاً واضرِّ به في المخرَج : يكن^(٥) سبعة عشر ؛ له سهمان ، ولكلِّ ابن
خمس .

و ... إلّا ربعَ الباقي بعد الوصية : فاجعل المخرَج ثلاثة ، وزِدْ
واحداً : تكن أربعة ، فهو النصيب . وزِدْ على سهام البنين سهماً
وثلاثاً ، واضرِّ به في^(٦) ثلاثة : يكن^(٧) ثلاثة عشر ؛ له سهم ، ولكلِّ
ابن أربعة .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « يكن » أي الحاصل .

(٢) قوله : « الموصى له » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع : « وكل » . وفي ش : « لكل » ، وأدرجت الواو

في كلام الشارح .

(٤) كذا في ز ع ، أي وإن قال لا . وهو لفظ الغاية . وفي ش : « إلا » ، وأدرجت

الواو في الشرح .

(٥) كذا في ع ش والغاية . وأهمل من النقط في ز .

(٦) قوله : « في ثلاثة » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٧) كذا في ع ش والغاية ، ولم ينقط في ز . وقوله : « ثلاثة عشر » أسقط من ش ،

وأدرج في الشرح مثبتاً بدلاً منه كلمة : « الضرب » .

بابُ الوَصَى إِلَيْهِ

تصحُّ إلى مسلمٍ مكلفٍ رشيدٍ عدلٍ — ولو مستوراً ، أو عاجزاً ،
وَيُضْمُ^(١) أُمِينَ ، أو أُمَّ وَلَدٍ أو قِنًا ، ولو لموصٍ . وَيَقْبَلُ بِإِذْنِ سَيِّدٍ^(٢) —
من مسلمٍ ، وكافرٍ ليست تركته خمرًا أو خنزيرًا ونحوهما^(٣) . ومن
كافرٍ إلى عدلٍ في دينه .

وَيُتَعَبَّرُ بِالصِّفَاتِ : حِينَ مَوْتٍ وَوَصِيَّةٍ . وَإِنْ حَدَثَ عَجْزٌ
— لضعفٍ^(٤) أو علةٍ ، أو كثرةٍ عملٍ ، ونحوه — : وَجِبَ ضَمُّ أُمِينَ .
ويصح^(٥) لمنتظرٍ : كـ « إِذَا بَلَغَ أَوْ حَضَرَ » ونحوه ، أو : « إِنْ
مَاتَ الْوَصِيُّ فَيُزِيدُ وَصِيٌّ » ، أو : « زِيدُ وَصِيٌّ سَنَةً ثُمَّ عَمْرًا » .
وإن قال الإمام^(٦) : « أَخْلِيْفُهُ بَعْدِي فَلَاؤُ ، فَإِنْ مَاتَ فِي حَيَاتِي ،
أَوْ تَغَيَّرَ حَالُهُ : فَفُلَانٌ^(٧) » — صح . وكذا في ثالثٍ ورابعٍ .

(١) في زيادة : « إليه » ، وفي الغاية ٣٧٨ زيادة : « قوى » . وكل منهما ورد
في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « سيده » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « أو ونحوهما » . وانظر الغاية .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بضعف » . وكلاهما صحيح . وفوله الآتي :
« ونحوه » . ظاهر كلام الشارح أنه عطف على ما قبله . ولا يبعد أن يكون على « مجز » ،
أي ونحو العجز : كالتهمة . فيكون مرفوعاً وقد يؤيد ذلك قول صاحب الإرشاد — على
ما في الإقناع ٣٣٢/٤ — : « وللعاكم أن يجعل معه أميناً يحنط على المال : إذا كان متها أو
عاجزاً . ولا يخرج عن الوصية » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وتصح » . وكل صحيح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الأعظم » .

(٧) في ش : « الخليفة فلان » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

لا^(١) للثاني إن قال : « فلانٌ وليُّ عهدي ، فإن وليَّ ثم مات :
ففلانٌ بعده » .

وإن علق وليُّ الأمرِ ولايةَ حكمٍ أو وظيفةً ، بشرطِ شُغُورِها^(٢)
أو غيرِه — فلم يوجد حتى قام غيرُه مقامَه — : صار الاختيارُ له .
ومن وصَّى زيدا ، ثم عمراً — : اشتركا ، إلا أن يُخرجَ زيدا .
ولا ينفردُ غيرُ مفردٍ . ولا يورِصُ وصيٌّ إلا أن يجعلَ إليه .
وإن مات أحدُ اثنين ، أو تغيَّر حالُه ، أو هُما — : أُقيمَ مقامَه
أو مقامُهما . وإن جعلَ لكلٍّ أن ينفردَ : أكتفى بواحد .

ومن عاد إلى حاله — : من عدالةٍ ، أو غيرِها — : عاد إلى عمله .
وصح قبولُ وصيٍّ ، وعزله نفسه^(٣) — : حياةً موصٍ ، وبعد^(٤)
موته . ولموصٍ عزله متى شاء .

فصلٌ

ولا تصح^(٥) إلا في^(٦) معلوم يملكُ فعلَه : كإمامٍ بخلافه ،

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد في ع بعد ذلك مع علامة التحشية : « أي تعطلها » ، وهو مذكور في الشرح .

(٣) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ٣٧٩ .

(٤) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

(٥) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة : « الوصية » . وهي في الشرح .

(٦) في ش : « في تصرف . . . يملك الموصى . . . » ، والزائد من الشرح .

(م ٥ — ق ٢ — منتهى الارادات)

وكقضاء^(١) دين ، وتفريق وصية ، ورداً أمانةً وغصب ، ونظر
في أمر غير مكلف ، وحدّ قذفه^(٢) يستوفيه لنفسه ، لا لموصى^(٣)
له . لا باستيفاء دين مع رشد وارثه .

ومن وصّى في^(٤) شيء : لم يصّر وصياً في غيره .

ومن وصّى بفرقة ثلثه^(٥) أو قضاء دين ، فأبى الورثة أو جحدوا ،
وتعذّر ثبوته — : قضى الدين باطناً ، وأخرج بقية الثلث مما
في يده .

وإن فرقه ثم ظهر دين يستغرقه ، أو جهل موصى له ، فتصدّق
هو أو حاكم به ، ثم ثبت — : لم يضمّن^(٦) .

ويبرأ مدين باطناً ، بقضاء دين يعلمه على الميت .

ولمدين دفع دين — موصى به لمعين — إليه ، وإلى الوصى .

(١) كذا في زع . ولم ترد الكاف في ع ش والغاية ، ووردت في كلام الشارح . وورد
في ش — بعد كلة : « دين » — زيادة منه ، هي : « عليه » .

(٢) كذا في ز . ولم ترد الهاء في ع ش والغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « الموصى » ، وهو — مع
إمكان تصحيحه — تحريف . وفي ز — بعد كلة : « له » — نحو نكث سطر مطبوس ومضروب
عليه .

(٤) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « فعل »

(٥) كذا في ع ش . وفي الغاية ٣٨٠ : « بتفريق ثلث » . ولم تطهر الهاء تماماً في ز .

(٦) ورد في ز فوّه — بخط آخر — : « الحاكم أو الوصى » . وورد نحوه في

وإن لم يوص به ، ولا بقبضه ، عيناً^(١) — : فإلى وارث
ووصى^(٢) .

وإن صرف أجنبي الموصى به لمعين ، في جهته — : لم يضمه .
وإن وصى بإعطاء مدع — عينه — ديناً يمينه : نقده من
رأس ماله ،

ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة ، أو في السبيل ، فقال :
« لا أقدر » ، فقال الموصى^(٣) : « أفعل ماترى » — لم تحفر^(٤) بدار
قوم لا بئر لهم .

وإن^(٥) وصى ببناء مسجد ، فلم يجد عرصة — لم يجز شراء
عرصة يزيد بها في مسجد .

و : « ضع ثلثي حيث شئت ، أو أعطه أو تصدق به على من
شئت » — لم يجز له أخذه ، ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين — ولو كانوا
فقراء — ولا إلى ورثه الموصى .

وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار — : لقضاء دين ، أو حاجة
صغار . — وفي بيع بعضه ضرر : باع على^(٦) كبار أبوا

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد بهامش كلمة : « معا » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٣) من هنا إلى « لهم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية ٣٨١ . وفي ش : « يحفر » . والأول أولى .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « ومن » .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « وعلى » .

أَوْ غَابُوا^(١)، وَلَوْ اخْتَصُّوا بِمِيرَاثٍ .

وَمِنْ مَاتَ بِبَرِّيَّةٍ وَنَحْوَهَا^(٢) — وَلَا حَاكِمَ، وَلَا وَصِيًّا — : فَامْسِلِمِ
أَخْذُ تَرْكِتِهِ، وَبَيْعُ مَا يَرَاهُ . وَيُجْهَزُهُ^(٣) مِنْهَا : إِنْ كَانَتْ . وَإِلَّا :
فَمَنْ عِنْدِهِ ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا ، أَوْ عَلَى مَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ — : إِنْ نَوَاهُ
أَوْ اسْتَأْذَنَ حَاكِمًا .

* * *

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « وَغَابُوا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) كَذَا فِي زُش . وَفِي ع : « وَنَحْوَهُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .
(٣) كَذَا فِي زُ وَأَصْلُ ع . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِش وَالْغَايَةِ : « وَتَجْهِيْزُهُ » .

كتاب

« أَلْفَرَاثُصُ » : العلمُ بقسمةِ المَوَارِيثِ . و « الْفَرِيضَةُ »
نصيبٌ مُقدَّرٌ شرعاً لمُسْتَحِقِّهِ .

وَأَسْبَابُ إِزْثٍ ١، ٢، ٣ — رَحِمٌ ، وَنِكَاحٌ ، وَوَلَاءٌ عَتَقِي^(١)
وَكَانَتْ تَرَكَةُ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — صَدَقَةٌ : لَمْ تُورَثْ ،
وَالْمُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ — مِنَ الذَّكَوَرِ — عَشْرَةٌ : الْأَبُ وَأَبْنُهُ
وَإِنْ نَزَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَأَبْنُ
الْأَخِ إِلَّا^(٢) مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ وَأَبْنُهُ كَذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ ، وَمَوَالِي النِّعْمَةِ .
و — مِنَ الْإِنَاثِ — سَبْعٌ : أَلْبَنَتُ ، وَبَنَتُ الْإِبْنَ ، وَالْأُمُّ ،
وَالْجَدَّةُ ، وَالْأَخْتُ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَمَوَالِي النِّعْمَةِ .
وَالْوَرَاثُ^(٣) ثَلَاثَةٌ : ذُو فَرْصٍ ، وَعَصَبَةٌ ، وَذُو رَحِمٍ^(٤) .



بَابُ ذَوِي الْفُرُوضِ

وَهُمْ عَشْرَةٌ : الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ ، وَالْبَنَتُ
وَبَنَتُ الْإِبْنِ ، وَالْأَخْتُ ، وَوَلَدُ الْأُمِّ .
فَلزَوْجٍ : رُبْعٌ مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ ، وَنِصْفٌ مَعَ عَدَمِهِمَا .

(١) وَرَدَ بِهَامِشٍ زُ حَاشِيَةٍ : « قَالَ الْمَوْضِعُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَمَوَانِهِ : قَتْلٌ ، وَرَقٌ ،
وَإِخْتِلَافٌ (دِينَ) . انْتَهَى » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْغَايَةِ ٣٨٣/٢ ، وَالْإِقْنَاعُ ٣٤٠/٤ .
(٢) كَذَا فِي زُ وَأَسْلَع . ثُمَّ أُسْلِحَتْ فِيهَا كَشَطًا بِالْفُظْشِ وَالْغَايَةِ : « لَا » .
(٣) كَذَا فِي زُ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « وَالْوَارِثُ » .
(٤) فِي شِ : « وَرَحِمٌ » ، وَأُدْرَجَ النَّاقِصُ فِي الشَّرْحِ .

ولزوجة فأكثر : يُمنن مع ولد^(١) أو ولد ابن ، وربع مع عدمهما .

ويرث أب وجد — مع ذكورية ولد أو ولد ابن — بالفرض : سدساً ؛ وبفرض وتعصيب مع أنوثتهما . ويكونان عصباً مع عدمهما .

* * *

فصل

والجد — مع الإخوة والأخوات من الأبوين أو الأب — كأخ بينهم ، ما لم يكن الثلث أحظ : فيأخذه .
وله — مع ذي فرض بعده — الأحظ : من مقاسمة كأخ ، أو ثلث الباقي ، أو سدس جميع المال .
فزوجة وجد وأخت : من أربعة ، وتسمى : «مربعة الجماعة» .

فإن لم يبق غير السدس : أخذه ، وسقط ولد الأبوين أو الأب^(٢) .

إلا في «الأكدرية» ، وهي : زوج وأم وأخت وجد . للزوج نصف ، وللأم ثلث ، وللجد سدس ، وللأخت نصف . ثم يُقسم نصيب الأخت والجد — أربعة من تسعة — بينهما ، على ثلاثة ،

(١) كذا في زع . وفي ش : «الولد» . وانظر الغاية ٣٨٤ .

(٢) كذا في الأصول ، ثم أصلحت في ع بلفظ : «أولأب» . وانظر الغاية ٣٩١ .

فتصح من سبعة وعشرين : للزوج تسعة^١ ، وللأم ستة^٢ ، وللجد ثمانية^٣ ،
وللأخت أربعة^٤ .

ولا عَوْلَ في مسائل الجد^(١) ، ولا فَرَضَ لأخت معه ابتداءً —
في غيرها .

وإن لم يكن زوج^٥ : فللأم^(٢) ثلث^٦ ، وما بقى فَبَيْنَ جَدٍّ وأخت
على ثلاثة . وتصح من تسعة . وتسمى : « الْخَرْفَاءُ » — لكثرة أقوال
الصحابة فيها — و « الْمُسَبَّعَةُ » و « الْمُسَدَّسَةُ » و « الْمُخَمَّسَةُ »
و « الْمَرْبَعَةُ » و « الْمَثْلَةُ » و « الْعُثْمَانِيَّةُ » و « الشَّعْبِيَّةُ »
و « الْحَجَّاجِيَّةُ » .

وللدُّ الأب كولدِ الأبوينِ في مُقاسَمَةِ الجدِّ : إذا انفردوا .
فإذا اجتمعوا . عادَّ ولدُ الأبوينِ الجدَّ^(٣) بولدِ الأب ، ثم أخذ
قِسْمَهُ . وتأخذُ أنثى لأبوينِ تمامَ فَرَضِها والبقيةُ لولدِ الأب .
ولا يَتَّفِقُ هذا في مسألةٍ فيها فرضٌ غيرُ السدسِ .

فجدُّ وأختُ لأبوينِ وأختُ لأبٍ : من أربعة ، له سهمان ،
ولكلٍّ أخت سهم^٧ . ثم تأخذُ التي لأبوينِ ما سُمِّيَ للتي لأبٍ .
وإن كان معهم أخٌ لأبٍ : فللجدِّ ثلث^٨ ، وللأخت لأبوينِ نصف^٩ .
يبقى لهما سدسٌ على ثلاثة . فتصحُّ من ثمانية عشر^{١٠} .

و . . . معهم أمٌ : لها سدس^{١١} ، وللجدِّ ثلثُ الباقي ، وللتى لأبوينِ

(١) كذا في ز والفاية ٣٩٢ وأصل ع . ثم أصلح في هامشها بلفظ ش : « مسائلها » .

(٢) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « فلأم » .

(٣) سقط هذا من ش . ولفظ الفاية ٣٩٣ : « عده الشقيق على الجد » .

نصف^١ . والباقي لهما . وتصح^(١) من أربعة وخمسين . وتُسمى :
« مختصرة زيد » .

و... معهم أخ آخر : من تسمين . وتُسمى : « تسمينية زيد » .
وجدت وأخت لأبوين وأخ لأب ، تُسمى^(٢) : « عشرية زيد » .

* * *

فصل^٣

وللام أربعة أحوال :

- ١، ٢ — . فمع ولد أو ولد ابن ، أو اثنين من الإخوة والأخوات
كاملي الحرية . لها سدس^٣ . ومع عدمهم : ثلث^٣ .
- ٣ — : وفي أبوين وزوج أو زوجة : لها ثلث الباقي بعد
فرضيهما^(٣) .

٤ — والرابع : إذا لم يكن لولدها أب^٤ — : لكونه ولد زنا ،
أو أدعته وألحق بها ، أو منفياً بلعان^٤ — : فإنه ينقطع تعصيته ممن
نفاه ونحوه . فلا يرثه ولا أحد من عصبته ، ولو بأخوة من أب :
إذا ولدت توأمين .

وترث أمه وذو فرض منه فرضه . وعصبته بعد ذكور ولده
— وإن نزل — : عصبة أمه في إرث^٥ .

(١) كذا في زع . وفي ش : « فتصح » . وانظر الغاية .

(٢) في ش : « وتسمى » ، وزيادة الواو من الشرح ، وراجع الغاية .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « فرضيهما » . وكلاهما صحيح . ولم يرد هو واللفظ قبله في

الغاية ٣٨٤ .

فَأُمُّ وَخَالٍ: له الباقي . ومعهما أَخُ لَأَم : له السدسُ فُرْصًا^(١) والباقي تعصيبًا ، دون الخال .

ويرثُ أخوه لَأَمَّه مع بنته ، لا أخته لَأَمَّه^(٢) .
وإن مات أبْنُ أبْنِ مُلَاعِنَةٍ ، وخلفَ أُمُّه وجدَّته أُمُّ أبيه - :
فبالكلِّ لَأَمَّه فُرْصًا ورَدًّا .

* * *

فصل

ولجدةٍ أو أكثرَ مع تحَاذٍ : سدسٌ . وتحجُبُ القُرْبَى البُعْدَى مطلقًا ، لا أبٌ أو أبوه أُمُّه^(٣) .

ولا يرثُ أكثرُ من ثلاثٍ^(٤) : أُمُّ الأم ، وأُمُّ الأب ، وأُمُّ أبي الأب ؛ وإن علَوْنَ أُمومةً .

فلا ميراثَ لَأَمٍّ أبى أُمٍّ ، ولا لَأَمٍّ أبى جدٍّ — بأنفسهما .
والمُتَحَاذِيَاتُ : أُمُّ أُمٍّ أُمٍّ ، وأُمُّ أُمٍّ أبٍ ، وأُمُّ أبى أبٍ .
ولذاتِ قرابتَيْنِ مع ذاتِ قرابةٍ : ثلثا السدس ، وللأخرى : ثلثه .

فلو تزوجَ بنتَ عمته ، فجدُّته : أُمُّ أُمٍّ أُمٍّ ولديهما ، وأُمُّ أبى

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وراجع الغاية ٣٨٥ .
(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه ، مثل ما ذكر بعده إلى « وجدته » ، بزيادة : « تعصيباً » ، ثم كرر — مع الضرب عليه — قوله : « ويرث أخوه » إلى آخر السطر .
(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « لا أب أمه أو أم أبيه » . وانظر الغاية ٣٨٦ .
(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « جدات » .

أبيه . وبنت خالته ، فجدته : أمُّ أمِّ أمِّ ، وأمُّ أمِّ أبٍ .
ولا يمكن أن ترث جدةً لجهة^(١) ، مع ذات ثلاث .

* * *

فصل

ولبنت^(٢) صلب : النصف ؛ ثم هو لبنت ابن وإن نزل ، ثم
وأخت^(٣) لأبوين ثم لأب ، منفردات لم يعصبن .
ولثنتين^(٤) من الجميع فأكثر — لم يعصبن — : الثلثان .
ولبنت ابن فأكثر مع بنت صلب^(٥) : السدس ، مع عدم
معصبي . وتؤول المسئلة به . وكذا بنت ابن ابن مع بنت ابن .
وعلى هذا . وكذا أخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين .
فإن أخذ الثلثين بنات صلب ، أو بنات ابن ، أو هما — سقط
من دونهن : إن لم يعصبن ذكرًا بإزائهن ، أو أنزل من بنى الابن .
وله مثلاً ما لاثنى^(٦) . ولا يعصب ذات فرضٍ أعلى^(٧) ، ولا
من هي أنزل^(٨) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « تدلى بجهة مع جدة ذات . . . » ، والزيادة
مدرجة من الشرح .

(٢) قوله : « ولبنت صلب » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « لأخت » . وانظر الغاية ٣٨٤ .

(٤) سقطت الواو من ش . وراجع الغاية .

(٥) كذا في زع والغاية ٣٨٥ . وفي ش : « الصلب » .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « لاثنى » ، ولعل الزائد من الشرح .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

وكذا أخوات الأب مع أخوات لأبوين؛ إلا أنه لا يعصبن إلا
أخوهن. وله مثلاً ما لأنثى .
وأخت فأكثر مع بنت أو بنت ابن فأكثر، عصبته: يرمن
ما فضل، كالإخوة .

ولواحد — ولو أنثى — من ولد الأم : سدس^(١) .
ولاثنتين فأكثر : ثلث بالتسوية^(٢) .

* * *

فصل في الحجب

يسقط كل جدّ بآبٍ ، وجدّ^(٣) وأبْنُ أبعدُ بأقرب . وكلُّ
جدّةٍ بأمّ .

وولدُ الأبوين بثلاثة : الابنُ ، وابنه ، والأب .
وولدُ الأبِ بالثلاثة^(٤) وبالأخ من الأبوين . وأبْنُهُما بمجدّ .
وولدُ الأمّ بأربعة : بالولدِ ، وولدِ الابن وإن نزل ، والأب ،
والجدّ وإن علّا .
ومن لا يرث : لا يحجب .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش : « السدس » . وانظر الغاية ٣٨٥ .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « بالتسوية » . وراجع الغاية ٣٨٤ .
(٣) في ش زيادة من الشرح : « بأقرب منه » وانظر الغاية ٣٨٩ .
(٤) كذا في زع ، أى المتقدمين في الذكر . وفي ش : « بثلاثة » ، وهو تحريف .
وراجع الغاية .

بَابُ الْعَصْبَةِ

وهو : من يَرِثُ بلا تقديرٍ . ولا يَرِثُ أبعدُ بتعصيبٍ مع أقرب .

وأقربُ العَصْبَةِ ^(١) : أبْنُ فابْنِهِ وإن نَزَلَ ، فابْنُ فابْنِهِ وإن عَلَا — وتقدّم حكمه مع إخوة ^(٢) — فَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ ، فَلأَبِ ، فابْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ فَلأَبِ وإن نَزَلَ — [ويسقط البعيد بالفريـب] ^(٣) — فَأَعْمَامُ فابْنائِهِمْ كَذَلِكَ ، فَأَعْمَامُ أَبِ فابْنائِهِمْ كَذَلِكَ ، [فَأَعْمَامُ جَدِّ فابْنائِهِمْ كَذَلِكَ] ^(٤) : لا يَرِثُ بنو أَبِ أَعْلَى مع بنى ^(٥) أَبِ أَقْرَبَ مِنْهُ .
فمن نكح امرأةً ، وأبوه أبتها ^(٦) — فابْنُ الأَبِ عَمٌّ ، وابنُ الابنِ خالٌّ : فيرثه مع عمٍّ له خاله ، دونَ عمِّه .
ولو خلف الأب فيها أخاً وابن ابنه — وهو أخو زوجته — : ورثه دونَ أخيه ^(٧) .

وأوّلَى وليٍّ كلِّ أَبٍ : أقربُهم إليه ، حتى في أختٍ لأبٍ وابنِ أخٍ مع بنتٍ . فإن أسْتَوَوْا : فَمَنْ لِأَبَوَيْنِ .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « العصبات » .
(٢) في ش . « الإخوة » ، ولعل الرائد من الشرح .
(٣) وردت الزيادة في ع ش ، كما وردت في ز مع علامة التحشية .
(٤) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « ابني » ، وهو تحريف .
(٦) كذا في ز ش والغاية ٣٨٨ . وفي ع : « بنتها » .
(٧) كذا في ع ش والغاية والإقناع ٣٥٩/٤ ، وهو الصواب . وفي ز : « أخته » مع الضبط ، وهو سبق قلم .

فإن عُدِمَ ^(١) العَصْبَةُ من النَّسَبِ : وَرِثَ المَوْلى المَعْتِقُ ولو أنى ،
ثم عَصَبَتْهُ : الأقربُ فالأقربُ ، كنسبٍ . ثم مولاه كذلك ،
ثم الرَّدُّ ، ثم الرَّحْمُ .

ومتى كانت العَصْبَةُ عَمًّا ، أو أَبْنَةً ، أو ابْنَ أَخٍ ^(٢) — : أنفرد
دون أخواته بالميراث .

ومتى كان أحدُ بنى عمٍّ زوجًا ، أو أخًا لأم — : أخذ فرصته
وشارك ^(٣) الباقيين .

وتسقطُ أخوةُ لأم بما يسقطها ، فبنتُ وأبنا عمٍّ — أحدهما
أخ لأم — : للبنت النصفُ ، وما بقى بينهما نصفين .

وتستقلُّ ^(٤) عَصْبَةُ أنفرد ، بالمسال . ويُبدأُ بذى فرضٍ أُجتمِعَ
معه ، فإن لم يبقَ شىءٌ : سقط . كزوجٍ وأم وإخوة لأم ، وإخوة
لأب أو لأبوين ، أو أخواتٍ لأب أو لأبوين معهن أخوهن : للزوج
نصفٌ ، وللأم سدسٌ ، وللإخوة من الأم ثلثٌ ^(٥) . وسقط سائرُهم .
وتُسمَّى مع ولد الأبوين : « المُشَرَّكة » و « الحِمَارِيَّة » .

ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب : عالت إلى عشرة ،
وتُسمَّى : « ذاتُ الفُروخِ » و « الشَّريحية » .

(١) كذا فى زع . وفى ش والغاية ٣٨٧ : « عدمت » . وكل صحيح .

(٢) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « أو كان ابن الأخ » ، والزيادة من الشرح .

(٣) قوله : « وشارك الباقيين » ورد فى زع والغاية ٣٨٨ ، وأسقط من ش وأدرج

فى الشرح .

(٤) كذا فى ز ، وهو صحيح . وفى ع ش : « ويستقل » ، وهو أولى . وانظر

الغاية ٣٨٧ .

(٥) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « الثلث » .

بابُ أصولِ المسائل

وهي سبعةٌ أربعةٌ لا تُعول ، وهي : ما فيها فرضٌ أو فرضانٍ من نوع .

١ - : فنصفانٍ : كزوجٍ وأختٍ لأبوين أو لأبٍ وتُسميان : « اليَتيمَتَيْنِ »^(١) : أو نصفٌ والبقيةُ -- : كزوجٍ وأبٍ - : من اثنين .

٢ - : وثلاثانٍ أو ثلثٌ والبقيةُ ، أو هما - : من ثلاثة .

٣ - : وربيعٌ والبقيةُ ، أو مع نصفٍ - : من أربعة .

٤ - : وثمانٌ والبقيةُ ، أو مع نصفٍ - : من ثمانية .

وثلاثةٌ تُعول ، وهي : ما فرضها نوعان فأكثرُ .

٥ - : فنصفٌ مع ثلثينٍ ، أو ثلثٍ ، أو سدسٍ - : من ستة .

وتصح بلا عولٍ : كزوجٍ وأمٍّ ، وأخوين لأمٍّ . وتُسمى : « مسألة الإلزام » و « ... المناقضة » .

وتُعول إلى سبعة : كزوجٍ ، وأختٍ لأبوين أو لأبٍ ، وجدةٍ . وإلى ثمانية : كزوجٍ ، وأمٍّ ، وأختٍ لأبوين أو لأبٍ . وتُسمى : « المباهلة » .

(١) كذا في زش والغاية ٣٩٤ . وفي ع : « باليتيمتين » . وكلاهما صحيح .

وإلى تسعة: كزوج، وولدى أم، وأختين. وتسمى: «الغراء»
و«المروائية».

وإلى عشرة، وهى: «ذات الفروخ». ولا تقول إلى أكثر.
٦ - : ورُبُّ مع ثلثين، أو ثلث^(١)، أو سدس^(١) - :
من اثنتى عشر.

وتصح بلاغول: كزوجة، وأم، وأخ لأم، وعم.
وتقول على الأفراد إلى ثلاثة عشر: كزوج، وبنّتين، وأم.
وإلى خمسة عشر: كزوج، وبنّتين، وأبوين.
وإلى سبعة عشر: كثلاث زوجات، وجدّتين وأربع أخوات
لأم، وثمان أخوات لأبوين. وتسمى: «أم الأراميل».
ولا تقول إلى أكثر.

٧ - : وثمن مع سدس، أو ثلثين، أو معهما - : من
أربعة وعشرين.

وتصح بلاغول: كزوجة، وبنّتين، وأم، واثنتى عشر أخاً،
وأخت. وتسمى: «الديارية» و«الرّ كائية».
وتقول إلى سبعة وعشرين: كزوجة، وبنّتين، وأبوين.
ولا تقول إلى أكثر. وتسمى: «البخيلة»: لقلّة عوّلهما.

(١) كذا في زع والغاية ٣٩٥. وفي ش: «أورب مع ثلث أو رب مع سدس»؛
والزائد من المرح.

و « الْمُنْبَرِّيَّة » : لِأَن عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى (١) عَنْهُ ! — سُئِلَ عَنْهَا عَلَى الْمُنْبَرِ ، فَقَالَ : « صَارَ مُنْمِنًا تُسْعَا » .

* * *

فصل في الرد

إِن لَمْ يَسْتَفْرِقْ الْفَرَضُ (٢) الْمَالَ - وَلَا عَصَبَةً - : رُدَّ فَاضِلُهُ عَلَى كُلِّ ذِي فَرَضٍ بِقَدْرِهِ ، إِلَّا زَوْجًا وَزَوْجَةً (٣) . فَإِن رُدَّ عَلَى وَاحِدٍ : أَخَذَ الْكُلَّ .

وَيَأْخُذُ جَمَاعَةٌ مِنْ جَنْسٍ - : كَبَنَاتٍ - . بِالسَّوِيَّةِ .

وإِن اختلف جنسهم : فخذ عدد سهامهم من أصل ستة ، فإن أنكسر شيء : صححت (٤) ، وضربت في مسئلتهم ، لافي الستة .
فجدة وأخ لأم : من أثنين . وأم وأخ لأم : من ثلاثة . وأم وبنت : من أربعة . وأم وبنتان : من خمسة .

ولا تزيد عليها . لأنها لو زادت سدس آخر لأكمل .

ومع زوج أو زوجة : يُقسَّم ما بعد فرضه على مسألة الرد ، كوصية مع إرث .

(١) ورد هذا في ز ، دون ش . ولم ترد جملة الدعاء كلها في ع ولا في الغاية ٣٩٦ .
(٢) كذا في ز . وفي ع : « الفروض » . وفي ش والغاية ٤٠٧ : « تستغرق الفروض » .
(٣) في ش : « أو زوجة » ، ولعل الزائد من الشرح . وانظر الغاية .
(٤) كذا في ز ع ، وهو الصحيح الموافق للفظ الغاية : « ضربته » . وفي ش : « صححت » ، وهو تحريف .

فإن أنقسم : كزوجة وأم وأخوين لأم ؛ وإلا : ضربت مسألة الرد في مسألة الزوج ، فما بلغ أتقلت إليه .
 فزوجٌ وجدّةٌ وأخٌ لأم : تضرب^(١) مسألة الرد - وهي : اثنان - في مسألة الزوج ، وهي : اثنان ، فتصح من أربعة .
 ومكان زوج زوجة^(٢) : تضرب مسألة الرد في مسئلتها ، تكون^(٣) ثمانية .
 ومكان الجدة أخت لأبوين : تكون ستة عشر .
 ومع الزوجة بنت وبنت ابن : تكون^(٤) اثنين وثلاثين .
 ومعهن جدة : تصح من أربعين ، وتصح مع كسري كما يأتي^(٥) .
 وإن^(٦) شئت : صحح مسألة الرد ، ثم زد عليها لفرض الزوجية - : للنصف مثلاً ، وللربع ثلثاً ، وللشمن سبعمائة - وإسقط^(٧) من مخرج كسري : ليزول .

- (١) كذا في زع والغاية ٤٠٨ هنا وفي الآتي . وفي ش فيها : « تضرب » ، والقاء من الشرح .
 (٢) ضبط في ز بالكسر ، وهو سبق فلم .
 (٣) كذا في ع والغاية . وفي ش : « تكن » ، وهو صحيح أيضاً على تقدير شرط جازم . وسيأتي نحوه .
 (٤) كذا في زع ، أي تبلغ المسألة . وفي ش : « يكون » أي الحاصل ، كما ذكر الشارح -
 (٥) كذا في ز . وفي ع ش : سيأتي .
 (٦) في ش : « إن . . . فصحيح . . . الزوجة » ، ففيه سقط وتصحيح ، وزيادة من الشرح .
 (٧) كذا في زع ، وفي ش : « فإسقط » ، ولعله تصحيف .
 (م ٦ ق ٢ - منتهى الإرادات)

بابُ تصحيحِ المسائلِ

إذا أنكسر سهمُ فريقٍ عليه ضربتَ عددَهُ : إن بآينَ سهامَهُ ،
أو وَفَّقَهُ لها - : إن وافقها بنصفٍ ، أو ثلثٍ^(١) ، أو نحوهما - . في
المسئلة ، وعَوَّلَهَا : إن عالت . وَيَصِيرُ لواحدُهم ما كان لجماعتِهِمْ ،
أو وَفَّقَهُ^(٢) .

وعلى فريقَيْنِ فأكثرَ : ضربتَ أحدَ المتماثلَيْنِ ، أو أكثرَ
المتناسِبَيْنِ - : بأن كان الأقلُ جزءاً للأكثر : كنصفهِ ونحوه - .
أو وَفَّقَهُما ، أو بعضَ المتباينَيْنِ^(٣) في بعضِهِ إلى آخره ، أو وَفَّقَ
الموافقَيْنِ - : كأربعةٍ وستةٍ وعشرةٍ ، فَتَقِفُ^(٤) أيَّها شئت . ويُسمَّى
« الموقوفَ المطلقَ » . - في كلِّ الآخر ، ثم وَفَّقَهُما فيما بقي .

وإن كان أحدهما^(٥) يوافق الآخرَيْنِ ، وهما متباينان - : كستةٍ
وأربعةٍ وتسمةٍ - : فَتَقِفُ الستةَ فقط ، ويُسمَّى : « الموقوفَ المقيدَ » .
وأجزأك ضربُ أحدِ المتباينَيْنِ في كلِّ الآخر ، فما بلغَ ، يُسمَّى :

(١) في ش : « أو ثلث » ، والزائد من الشرح . وراجع الغاية ٣٩٧ .

(٢) أي أو يصير لواحدٍ منهم وفقه ، كما قال الباریح . وضبط في ر بفتح القاف . ولعله
سبق قلم ، فتأمل .

(٣) كُنَّا في ر ش . وفي غ : « المتباينين في بعض » . وانظر الغاية .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « فتقف » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا في زع ، أي الأعداد الثلاثة كما قال الشارح . وفي ش : « أحدهما » ، وهو تحريف .

« جُزءُ السَّهْمِ » ، يُضْرَبُ^(١) في المسئلة ، وَعَوَّلُهَا : إنْ عَالَتْ . فَمَا بَلَغَ : فَهُوَ تَصَحُّ .

فَإِذَا قَسَمْتَ ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ المسئلة : مَضْرُوبٌ فِي عَدَدِ جُزءِ السَّهْمِ ؛ فَمَا بَلَغَ : فَلِلْوَاحِدِ ، أَوْ عَلَى الْجَمَاعَةِ .

وَمَتَى تَبَايَنَ أَعْدَادُ الرُّوُوسِ وَالسَّهَامِ : كَأَرْبَعِ زَوْجَاتٍ ، وَثَلَاثِ جَدَّاتٍ ، وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ لَأُمٍّ . سُمِّيَتْ : « صَمَاءً » .

وَلَا تَتَمَشَّى^(٢) عَلَى قَوَاعِدِنَا « مَسْئَلَةٌ : الْإِمْتِحَارُ » - وَهِيَ : أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ ، وَخَمْسُ جَدَّاتٍ ، وَسَبْعُ بَنَاتٍ ، وَتِسْعُ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ - : لِأَنَّا لَا نُورِّتُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ .

(١) فِي ش : « يَضْرَبُ جُزءُ السَّهْمِ فِي . . . » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) كَذَلِكَ فِي غِ وَالْغَايَةِ ٣٩٨ . وَفِي ش « يَتَمَشَّى » . وَأَهْمَلُ فِي ز . وَقَدْ حَدَّثَ فِي الْغَايَةِ تَحْرِيفٌ وَإِخْلَالٌ بِتَنْشِيقِ النَّصِّ .

باب

« الْمُنَسَخَاتُ » : أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةُ مَيِّتٍ أَوْ بَعْضُهُمْ قَبْلَ قِسْمِ تَرَكْتِهِ . وَلَهَا ثَلَاثُ صُورٍ :

١ - : أَنْ تَكُونَ ^(١) وَرَثَةُ الْثَانِي يَرِثُونَهُ كَالْأَوَّلِ ، كَعَصْبَةِ لَهَا ^(٢) . فَيُقَسَّمُ ^(٣) بَيْنَ مَا بَقِيَ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْأَوَّلِ
٢ - الْثَانِيَةُ : أَنْ لَا تَرِثَ وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ غَيْرَهُ ، كِاخْوَةٍ خَلْفَ كُلِّ ^(٤) بَيْنِهِ . فَاجْعَلْ مَسَائِلَهُمْ كَعَدَدِ أَنْكَسَرَتْ عَلَيْهِ سَهْمُهُ ، وَصَحَّحْ كَمَا ذَكَرَ .

٣ - الْثَالِثَةُ : مَا عَدا هُمَا . فَصَحَّحْ الْأَوَّلَى ، وَاقْسِمْ سَهْمَ الْمَيِّتِ الْثَانِي عَلَى مَسَائِلِهِ . فَإِنْ أَنْقَسَمَ : صَحَّحْنَا مِنَ الْأَوَّلَى . كَرَجُلٍ خَلْفَ زَوْجَتِهِ ^(٥) وَبَنَاتٍ وَأَخًا ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبَنَاتُ عَنْ زَوْجٍ وَبَنَتٍ وَعَمَةٍ . فَلَهَا أَرْبَعَةٌ ، وَمَسَائِلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ . فَصَحَّحْنَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ .

وإِلَّا : فَإِنْ وَافَقَتْ سَهْمُهُ مَسْئَلَتَهُ ، [ضَرَبْتَ وَفْقَ مَسْئَلَتِهِ] ^(٦) فِي الْأَوَّلَى . ثُمَّ مِنْ لَهْ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى : مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٩٩ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٧٣/٤ : « يَكُونُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٢) كَذَا فِي عِ شِ وَالْإِقْنَاعِ ، أَيْ لَمَيِّتِ الْأَوَّلِ وَالْثَانِي كَمَا قَدَّرَ الشَّارِحُ . وَفِي زِ :

« لَهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِئٌ عَنْ سَبْقِ قَلَمٍ .

(٣) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ . وَفِي عِ شِ : « فَنَقْسَمُ » ، وَهُوَ أَوَّلَى .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُمْ » . وَقَدْ وَفَّقَ فِي الْغَايَةِ أَوَّلَ السَّكَلَامِ

بِلَفْظٍ : « أَنْ يَرِثَ » ، وَفِيهِ نَقَسٌ .

(٥) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِ شِ وَالْغَايَةِ ٤٠٠ : « زَوْجَةٍ » ، وَهُوَ أَنْسَبُ .

(٦) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زِ شِ ، وَنَحْوُهَا فِي الْغَايَةِ . وَسَقَطَتْ مِنْ عِ .

[ومن له شيء من الثانية] ^(١) . مضروب في وفق سهام الثاني . مثل
أن تكون الزوجة أمًا للبنت الميتة . فتصير مسئلتها من اثني عشر ،
توافق سهامها بالربع ، تضرب ^(٢) ربعا ثلاثة في الأولى : تكن ^(٣)
أربعة وعشرين

وإلا : ضربت الثانية في الأولى ، ثم من له — من الأولى —
شيء ^(٤) : أخذه مضروبًا في الثانية . ومن له ^(٥) من الثانية ، مضروبًا
في سهام الميت الثاني . كأن تحلف البنت بنتين . فإن مسئلتها
تؤول إلى ثلاثة عشر ، تضربها في الأولى : تكن ^(٦)
مائة وأربعة .

وإن مات ثالث فأكثر : جمعت سهامه من الأولتين ^(٧) فأكثر ،
وعملت ^(٨) كثنان مع أول .

وأختصار المناسخات : أن توافق سهام الورثة ، بعد التصحيح

-
- (١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « فتضرب » ، ولعل الفاء من الشرح وإن وردت في الغاية .
(٣) كذا في الأصول والغاية ، وهو صحيح على تقدير شرط جازم .
(٤) كذا في ز . وقدم في ع ش والغاية عقب قوله : « له » .
(٥) في ش زيادة : « شيء » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٦) كذا في الأصول والغاية : وهو جائز على ما ذكرناه قبل .
(٧) كذا في زع والغاية ، وهو مثنى « أول » ، وهي لفة ضعيفة في « أولى » كما ذكرناه
من قبل . وفي ش : « الأولين » . وهو الأوضح .
(٨) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « فيها » .

يُجزئ : كنصف وخُمس ، وجزء من عدد أصم : كأحد عشر . —
 فَرُدَّ المسائل إلى ذلك الجزء ، وسهام^(١) كل وارث إليه .
 وإدَامَات بنت من بنتين وأبوين — قبل القسمة — : سُئِلَ
 عن الميت الأول ، فإن كان رجلاً : فالأب جدٌّ في الثانية ، ويصحَّان
 من أربعة وخمسين . وإلا : فأبو أم^(٢) ، ويصحَّان من أثنى عشر
 وتُسمَّى : « المأمويَّة » .



باب قسَمِ التَّرِكَاتِ^(٣)

- ١ — إذا أمكن نسبةُ سهمٍ كلِّ وارث من المسئلة ، بجزءٍ — :
 فله من التَّرِكَةِ ، بنسبته .
- ٢ — وإن قسَمَتِ التَّرِكَةُ على المسئلة ، أو وَفَّقَهَا على وفقِ
 المسئلة ، وضربتَ الخارج في سهم كلِّ وارث — : خرج حُقه .
- ٣ — وإن عكستَ — فقسَمَتِ المسألة على التَّرِكَةِ ، وقسَمَتَ على
 ماخرج^(٤) نصيب كلِّ وارث ، بعد بسطه من جنسِ الخارج — :
 خرج حُقه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « وترد سهام » ، والزائد من الشرح وإن ورد في
 الغاية ٤٠١ .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فلا يرث شيئاً » .
 (٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية ٤٠٢ والإقناع ٣٧٧/٤ : « قسمة » .
 (٤) كذا في ز ش . وفي ع : « خارج » ، والغاية : « عليه » .

- ٤ — وإن قسّمت المسألة على نصيب كل وارث ، ثم التركة على خارج القسمة — : خرج حقه .
- ٥ — وإن صرّبت سهامه في التركة ، وقسمتها على المسئلة — : خرج نصيبه .

وإن شئت : قسّمت التركة في المناسخات على المسئلة الأولى ، ثم نصيب الثاني على مسئلته ، وكذا^(١) الثالث .

وإن قسّمت على قراريط^(٢) : فاجعل عددها كتركة معلومة ، واعمل على ما ذكر .

وتُجمّع تركة هي جزء من عقار — : كثلث^(٣) وربع ونحوهما . — من قراريط الدينار ، وتُقسّم^(٤) كما ذكر . أو تؤخذ^(٥) من فخرجها ، وتُقسّم على المسئلة .

فإن لم تنقسم : وافقت بينها وبين المسئلة ، وصرّبت المسئلة أو وفقها في فخرج سهام العقار . ثم من له شيء من المسئلة : مضروب في السهام الموروثة من العقار ، أو وفقها . فما كان : فأنسبه من المبلغ ، فما خرج : فنصيبه^(٦) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وكذلك » .
 (٢) في ع ش والغاية زيادة : « الدينار » . ووردت في الإفتاع ٣٧١ أيضا .
 (٣) كذا في زع . وفي ش : « وكثلث » ، والزيادة من النسخ .
 (٤) قوله : « وتنقسم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٥) كذا في زع ، وهر الظاهر . وفي ش : « أو تأخذ » ، ولعله تصحيح .
 (٦) في ش : « فهو نصيبه » ، والزائد من الشرح . وانظر الغاية ٤٠٣ .

وإن قال بعض الورثة : « لا حاجة لي بالميراث » ، أقتسمه بقية الورثة ، ويوقف سهمه .

* * *

باب ذوى الأرحام

وهم : كل قرابة ليس بذى فرض ، ولا بعصبة .
وأصنافهم أحد عشر :
١ ، ٢ — : ولد البنات لصلب أولاد بن ، وولد الأخوات .
٣ ، ٤ — : وبنات الإخوة ، وبنات الأصحاب .
٥ ، ٦ — : وولد رلد الأم ، والعم لأم .
٧ ، ٨ ، ٩ — : والعمات ، والأخوال ، والخالات ، وأبو الأم .
١٠ — : وكل جدة أدلت بأب^(١) بين أمين^(٢) ، أو أعلى من الجد .

١١ — : ومن أدلى بهم .
ويورثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به .
فولد بنت لصلب أولاد بن ، وأخت^(٣) — كأم كل .

(١) كذا في الأصول والغاية ٤٠٩ . وورد بهامش ع حاشية : « بنسخة : يذكر بين أمين » .

(٢) ورد في ع ، فوق السطر ، زيادة : « بأب » . وهي مذكورة في الشرح والغاية .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « وولد أخت » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

وبنتُ أخٍ وعمٍّ ، وولدُ ولدِ أم — كأبائهم .
 وأخوالٌ وخالاتٌ ، وأبو أمٍّ — كأُمٍّ .
 وعمَّاتٌ ، وعمٌّ من أم — كأبٍ .
 وأبو أمٍّ أبٌ^(١) ، وأبو أمٍّ أمٌّ^(٢) ، وأخواتهما^(٣) ، وأختاهما ،
 وأمُّ أبي جدٍّ — بمنزلتهم .
 ثم يجعل^(٤) نصيبَ كلِّ وارثٍ لمن أدلى به . فإن أدلى جماعةٌ
 بوارث ، وأستوت منزلتهم منه — فنصيبه لهم : ذكره كأثني .
 فبنتُ أختٍ ، وابنُ وبنتٍ لأخرى — للأولى النصفُ ،
 وللأخرى وأخيها النصفُ بالسوية .
 وإن اختلفت : جعلته كاليت ، وقسمت نصيبه بينهم
 على ذلك .

كثلاثِ خالاتٍ مُفترقاتٍ^(٥) ، وثلاثِ عماتٍ كذلك : فالثالثُ
 بين الخالاتِ على خمسة ، والثلاثانِ بين العمَّاتِ كذلك . فاجتزى^(٦)
 بإحدهما ، واضربها في ثلاثة : تكن خمسة عشر . للخالةِ من
 قِبَلِ الأبِ والأمِّ ثلاثةٌ ، ومن قِبَلِ الأبِ سهمٌ ، ومن قِبَلِ الأمِّ

(١) كذا في ر ع ، وفي ش : « أم » . وسقط في الغاية هو والكلمات قبله .

(٢) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « أب » .

(٣) في ش : « وأخواتهما » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في ع ، وهو الملائم لتعبيره الآتي . وفي س والغاية : « يجعل » بضم أوله ،
 وهو صحيح أيضاً . وأهمل في ز .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « مفترقات » . وكلاهما صحيح على ما في
 المختار .

(٦) كذا في ز ش ، أي « فاكثف » وهو أفظ الغاية . وفي ع : « فاحتر » على
 حذف الياء . وللاهما صحيح كما في المختار : « جراً » و « جزى » .

سهمٌ. وللعمة من قبل الأب والأم ستة^(١)، ومن قبل الأب سهمان،
ومن قبل الأم سهمان .

وإن خلف ثلاثة أحوال مُفترقين : فلذي الأم السدس ، والباقي
لذي^(٢) الأبوين . ويُسقطهم أبو الأم^(٣) .
وإن خلف ثلاث بنات عُمومة مُفترقين : فالكلُّ لبنت ذى
الأبوين .

وإن أدلى جماعةً بجماعه : جُمع كَأَن المُنْذَى بهم أحياء ، وأعطى
نصيب كلِّ وارث لمن أدلى به .
وإن أسقط بعضهم بعضاً : فحمل به .

ويُسقط بعيدٌ - : من وارث . - بأقرب ، إلا إن اختلفت الجهة :
فإنزَلُ بعيدٌ حتى يلحقَ بوارث سقط به أقربٌ أولاً . كبنت بنت
بنت ، وبنت أخٍ لأم . الكلُّ لبنت بنت البنت وخالة^(٤) أب ، وأم
أبي أم . الكلُّ للثانية .

والجهات ثلاث^(٥) : أبوة ، وأمومة ، وبنوة .

فتسقط بنت بنت أخ ، ببنت عمّة^(٦) .

(١) في ش : « وللعمة من » ، والزائد من الشرح .

(٢) كذا في زع ، وهو الملائم . وفي ش : « لذوى » ، وهو لفظ الغاية وإن تأخرت .

فيها الواو من الطابع .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « الأب » ، وهو تصحيف .

(٤) - كذا في زع ، وهو الموافق لما في الغاية . وفي ش : « وخاله » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في ز ، وهو الصحيح أو الأولى . وفي ع ش والغاية ٤١١ : « ثلاثة » .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « عمه » ، وهو تصحيف .

وَيَرِثُ مُدْلٌ ^(١) بَقَرَاتَيْنِ ، بَهِمَا .
 وَلِزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ مَعَ ذِي رَحِمٍ ، فَرَضُهُ بِلَا حَجَبٍ وَلَا عَوْلٍ ، وَالباقى
 لَهُمْ . كَانَفَرَادِهِمْ .
 فَلَبِنَتِ بِنْتٍ ، وَبِنْتِ أَخْتٍ أَوْ أَخٍ لِأُمِّ - بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ -
 الْبَاقَى بِالسَّوِيَّةِ .
 وَلَا يُعُولُ هُنَا إِلَّا أَصْلُ ^(٢) سِتَّةٍ إِلَى سَبْعَةٍ . كَخَالَةٍ ، وَسِتِّ بَنَاتٍ :
 سِتٌّ ^(٣) أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ^(٤) . وَكَأَبَى أُمِّ ، وَبِنْتِ أَخٍ لَأُمِّ ، وَثَلَاثِ
 بَنَاتٍ : ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ^(٥) .
 وَمَالٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ : لِبَيْتِ الْمَالِ . وَلَيْسَ وَارِثًا ^(٦) ، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ
 الْمَالُ الضَّائِعَ وَغَيْرَهُ . فَهُوَ جَهَةٌ وَمَصْلَحَةٌ .

* * *

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمَلِ

مَنْ مَاتَ عَنْ حَمَلٍ يَرِثُهُ ، فَيُطْلَبُ بَقِيَّةُ وَرَثَتِهِ الْقِسْمَةَ - : وَقُفَّ لَهُ
 الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ أَنْثَيَيْنِ ، وَدُفِعَ لِمَنْ لَا يَحْجُبُهُ إِرْثُهُ ،

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْغَايَةِ . وَفِي عَ : « مُدْلٌ » . وَهُوَ نَفْطِيرٌ : « عَاسٌ » وَ« عَاصِيٌّ » .

فَالْمُذَلِّفُ لِلتَّخْفِيفِ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زُعِّ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شَ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَ ، وَهُوَ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ ، وَفِي شَ وَالْغَايَةِ : « وَسَتْ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِءٌ

عَنِ الْجَهْلِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ . وَكَذَا فِي أَصْلِ عَ ، غَيْرَ أَنَّ فِي الْوَاوِ أَثَرَ كَشْطٍ .

(٤) كَذَا فِي زُعِّ . وَفِي شَ وَالْغَايَةِ : « مُتَفَرِّقَاتٌ » . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ .

(٥) كَذَا فِي زُعِّ وَالْغَايَةِ . وَفِي شَ « مُتَفَرِّقَاتٌ » .

(٦) كَذَا فِي زُعِّ وَالْغَايَةِ . وَفِي شَ : « وَارِثُهُ » ، وَلَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الشَّارِحِ .

ولمن يحجبُه^(١) حجب نقصان أقلُّ ميراثه . ولا يُدفع لمن يسقطه شيء .
فإذا ولد أخذ نصيبه ، وردَّ ما بقي لمستحقه .

ويرث ويورث : إن^(٢) استهل صارخا ، أو عطس ، أو تنفس ،
أو ارتضع ، أو وجد منه ما يدلُّ على حياة : كحركة طويلة ونحوها .
وإن ظهر بعضه فاستهل ، ثم انفصل ميتا — : فكما لو
لم يستهل .

وإن اختلف ميراث توأمين ، واستهل أحدهما ، وأشكَلَ — :
أخرج بقُرعة .

ولو مات كافر^(٣) عن حمل منه : لم يرثه ، وكذا من كافرٍ غيره :
كان يُخلف أمه حاملا من غير أبيه ، فتسلم قبل وضعه .

ويرث صغير حُكم بإسلامه ، بموت أحد أبويه ، منه .
ومن خلف أمًّا مزوجة . وورثة لا تحجب ولدها — : لم توطأ
حتى تستبرأ ، ليعلم : أحامل أم لا ؟ .

فإن وطئت ولم تستبرأ ، فأنت به بعد نصف سنة من وطئ^(٤)
— : لم يرثه .

والقائلة : « إن ألد ذكرأ لم يرث ولم أرث ، وإلا وريثنا » —

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الحمل » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إذا » .

(٣) في ش زيادة : « بدرانا » ، وهي مدرجة من الشرح وإن وردت في الغاية ١٤٤ .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وطئه » ، والزائد من الشرح .

هي : أمةٌ حاملٌ من زوج^(١) حرٌّ ، قال^(٢) سيدها : « إن لم يكن حَمْلُكِ ذَكَرًا ، فَأَنْتِ وَهُوَ حُرَّانِ » .
ومن خَلَفَتْ زوجًا ، وأُمًّا ، وإِخْوَةً لأم ، وامرأةً أبٍ حاملًا —
فهي القائلة^(٣) : « إِنْ أَلِدْتُ أَنْثَى وَرِثْتُ ، لَا ذَكَرًا » .

* * *

باب ميراثِ المفقودِ

من أُنْقَطِعَ خبرُهُ لَغَيْبَةٍ ظَاهَرُهَا السَّلَامَةُ — : كَأَسْرٍ ، وَتِجَارَةٍ ،
وَسِيَّاحَةٍ — أُنْتَظَرُ بِهِ تَمَّةٌ تَسْعِينَ سَنَةً مِنْذُ وُلِدَ .
فَإِنْ فُقِدَ ابْنُ تَسْعِينَ^(٤) : احْتَسَدَ الْحَاكِمُ .
وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ فَقْدِهِ الْهَلَاكُ — : كَمَنْ بَيْنَ أَهْلِهِ ، أَوْ
فِي مَهْلِكَةٍ : كَدَرَبِ الْحِجَازِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ حَالَ الْحَرْبِ ، أَوْ غَرِقَتْ
سَفِينَتُهُ وَنَجَا^(٥) قَوْمٌ وَغَرِقَ قَوْمٌ — : أُنْتَظَرُ بِهِ تَمَّةٌ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ
فُقِدَ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ . وَيُزَكَّى قَبْلَهُ ، لَمَّا مَضَى .
وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ قَسَمٍ : أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَيْنِيهِ ، وَرَجَعَ عَلَى مَنْ
أَخَذَ الْبَاقِي .

فَإِنْ مَاتَ مَوْرَثُهُ زَمَنَ التَّرْبُصِ : أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَوَقَّفَ
الْبَاقِي . فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مَوْتِهِ ، ثُمَّ أَضْرِبْ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَقِّفْهَا

(١) ورد هذا في ز ش والفاية ، وسقط من ع .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « لها » .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « القافلة » ، وهو تصحيف طريف .

(٤) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « سنة » .

(٥) هذا لفظ ز والفاية ١٥ ، وكذا ع ، إلا أن فيها علامة التقديم والتأخير ، وهو ما في ش .

في الأخرى ، وأَجْزَى بِإِحْدَاهُمَا : إن تَمَثَّلْتَا ، وبأَكْثَرِهُمَا :
 إن تَنَاسَبَتَا . ويأخذُ وارثُ مَنهُمَا — لاساقطُ^(١) في إِحْدَاهُمَا —
 اليقينَ

فإن قَدِمَ : أخذَ نصيبه . وإلا فحُكْمُه كبقيةِ مَالِه : فيُقْضَى منه
 دينُه في مدَّةِ تَرْبُصِه ، ولباقى الورثةِ الصلحُ على ما زاد عن^(٢) نصيبه ،
 فيقتسمونه — : كأخ مفقود في « الأَكْدَرِيَّة » ، مسألة الحياةِ
 والموتِ^(٣) من أربعة وخمسين : لازوج ثمانية عشر ، وللأُم تسعةٌ .
 وللجد من مسألة الحياة تسعةٌ ، وللأخت منها ثلاثة ، وللمفقود ستةٌ .
 يبقَى تسعةٌ . — وعلى كلِّ الموقوفِ : إن حَجَبَ أحداً ولم يرثْ ،
 أو كان أَخاً لأب — عَصَّبَ أخته — مع زوج وأختٍ لأبوين .
 وإن بَانَ ميتاً — ولم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ^(٤) قبلَ موتِ مورثه — :
 فالموقوفُ لورثةِ الميتِ الأولِ .

ومفقودانِ فأكثرُ — كخَنَائِي : في تنزيلِ .

ومن أَشْكَلِ نِسْبِه^(٥) : فكَمفقودِ .

ومن قال عن^(٦) أَبْنَى أُمَّتَيْهِ : « أَحَدُهُمَا أَبْنَى » ، ثبتَ نسبُ
 أحدهما : فَيُعَيَّنُهُ . فإن مات : فوارثُه . فإن تعذَّر : أَرَى القافةَ . فإن

(١) كذا في زع . وفي الغاية : « ... بإحْدَاهُمَا » وفي ش : « لإسقاطِ إحداهُمَا » ،
 وهو من عبث الناشر .

(٢) كذا في الأصول والغاية . وورد بهامس ع : « نسخة : على » .

(٣) قوله : « والموت » وورد في ز ش ، وسقط من ع . وانظر الغاية ٤١٦ .

(٤) قوله : « ولم يتحقق أَنَّهُ » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

تَعَذَّرَ : عَتَقَ أَحَدُهُمَا — : إِنْ كَانَ رَقِيقَتَيْهِ . — بِقُرْعَةٍ ، وَلَا يُقَرَّعُ^(١) فِي نَسَبٍ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يُوَقَّفُ . وَيُصْرَفُ نَصِيبُ ابْنِ لَبِيتِ الْمَالِ .

بابُ مِيرَاثِ الْخُلْنَى

وهو : مَنْ لَهُ شَكْلُ ذَكَرٍ رَجُلٍ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ ، وَيُعْتَبَرُ^(٢) بِيُولِهِ فَسَنَقِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا : أُعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا . فَإِنْ اُسْتَوَيَا : فُمَشِكَلٌ .

فَإِنْ^(٣) رُجِيَ كَشْفُهُ لَصَغَرٍ : أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي : لِتَطْهَرِ ذَكَرِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لَحِيَّتِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ ذَكَرِهِ ، أَوْ أَنْوَيْتِهِ بِحَيْضٍ أَوْ تَفْلُكٍ ثَدْيٍ أَوْ سَقْوِطِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ .

فَإِنْ مَاتَ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ : أَخَذَ نِصْفَ إِرْتِهَ بِكُونِهِ ذَكَرًا فَقَطْ — : كَوْلِدِ أَخِي الْمَيْتِ ، أَوْ عَمِّهِ . — أَوْ أَنْتَى فَقَطْ : كَوْلِدِ أَبٍ مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتٍ لِأَبَوَيْنِ .

وَإِنْ وَرِثَ بِهِمَا مَتَسَاوِيًا^(٤) — : كَوْلِدِ أُمِّ — : فَالْهِ السَّدَسُ مُطْلَقًا . أَوْ مَعْتَقٌ : فَعَصْبَةٌ مُطْلَقًا .

وَإِنْ وَرِثَ بِهِمَا مَتَفَاضِلًا : عَمِلَتِ الْمَسْئَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أَنْتَى . ثُمَّ تَضَرَّبُ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَقَفَتْهَا فِي الْآخَرَى^(٥) ، وَتَجْزَى

(١) فِي ش : « بَتَرَع » ، وَهُوَ يَصْحَفُ طَاهِر .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « أَمْرُهُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَادَّ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ ١٨٤ .

(٣) فِي ش : « فَارْجِي » ، وَهُوَ تَحْرِيبٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، أَيْ حَالُ كَوْنِهِ كَذَلِكَ . وَهُوَ الْمَالِثُ لِمَا سَيَأْتِي . وَفِي ش : « تَسَاوَا » أَيْ عَلَى جِهَتِهِ . وَامْلَهُ مَصْحَفٌ مَعَ صَحَّتِهِ .

(٥) فِي ش زِيَادَةٌ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَنْ تَوَافَقَا » .

بإحداهما : إن تماثلتا ، أو بأكثرهما : إن تناسبتا . وتضربُها في اثنين .
ثم من له شيءٌ — من إحدى المسئلتين — مضروبٌ في الأخرى :
إن تباينت ، أو وفقها : إن توافقتا . أو تجمعُ مالهَ منهما : إن تماثلتا ؛
أو من ^(١) له شيءٌ من أقلِّ العددين : مضروبٌ في نسبةِ أقلِّ
المسئلتين إلى الأخرى ؛ ثم يضافُ إلى مالهَ من أكثرهما :
إن تناسبتا .

وإن نسبتَ نصفَ ميراثيه ^(٢) إلى جملةِ التركة ، ثم بسطتَ
الكسورَ التي تجتمعُ معك من مخرجٍ يجمعُها — : صحت
منه المسألةُ .

وإن كانا خنثيين أو ^(٣) أكثرَ : نزلتَهم بعدد أحوالهم ، فما بلغ
من ضربِ المسائلِ : تضربُه في عددِ أحوالهم ، وتجمعُ
ما حصلَ لهم في الأحوال كلها : مما صحت منه قبل الضرب في
عدد الأحوال .

هذا : إن كانوا من جهة ^(٤) .

وإن كانوا من جهاتٍ : جمعتَ ما لكل واحد في الأحوال ،
وقسمته على عددها . فما خرجَ : فنصيبُه .

(١) كذا في زع والغاية ٤١٩ وفي ش : « أو فن » ، والفاء من الشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ميراثه » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية : « فأكثر » .

(٤) في ش زيادة : « واحدة » ، وهي من الشرح وإن ورد في الغاية ٤٢٠

وإن صالحٌ مُشكِـلٌ من معه على ما وقِفَ له ، صحَّ : إن صحَّ
تبرُّعُه (١) .

وكمشكِـلٌ : من لا ذكرَ له ولا فرجَ ، ولا فيه علامةٌ ذكرٍ
أو أنثى .

بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى وَمَنْ عَمِيَ مَوْتُهُمْ

إذا علم موت متوارِثين معاً : فلا إرث .

وإن جهلَ أسبقُ ، أو علمَ ثم نُسِيَ أو جهلوا عينه — فإن لم يدع
ورثتهُ كلٌّ (٢) سَبَقَ الآخرِ : وَرِثَ كُلُّ مِيتٍ صَاحِبَهُ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ ،
دونَ ماورثه من الميت معه . فيُقَدَّرُ أحدهما مات أولاً ، ويورثُ (٣)
الآخرُ منه ، ثم يُقَسَّمُ ما ورثه على الأحياء : من ورثته . ثم يُصَنَعُ
بالثاني كذلك .

ففي أخوين — : أحدهما مولى زيدٍ ، والآخرُ مولى عمرو —
يَصِيرُ (٤) مالُ كلِّ واحدٍ لمولى الآخرِ

(١) في ش بعد ذلك : « وإن لم يكن بالغار شيدا فلا يصح صاحبه ، لأنه غير جائز التصرف .
وتكنى مشكلاً » . والزيادة كلها من الشرح .

(٢) ضبط في ز بالضم ، وهو سبق قلم .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٢١ . وسقطت الواو من ش .

(٤) في ش : « فيصير » ، وزيادة الفاء من الشرح .

وفي ^(١) زوج وزوجة وابنيهما ^(٢) - خلف ^(٣) امرأة أخرى وأماً ،
 وخلفت ابناً من غيره وأباً . - مسألة ^(٤) الزوج من ثمانية وأربعين :
 لزوجته ^(٥) الميته ثلاثة - : للأب ^(٦) سدس ، ولابنها الحى ما بقى .
 تُردُّ مسائلها إلى وفق سهامها بالثلث : اثنين . - ولابنه أربعة
 وثلاثون : لأم أبيه سدس ، ولأخيه لأمه سدس ، وما بقى لعصيته .
 [ففى] ^(٧) من ستة توافق سهامه بالنصف . فاضرب ثلاثة في وفق
 مسألة الأم : اثنين ، ثم في المسألة الأولى - ثمانية وأربعون - :
 تكن مائتين وثمانية ^(٨) وثمانين . ومنها تصح .

ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين . فمسألة الزوج منها
 سن اثني عشر ، ومسألة الابن منها من ستة . دخل ^(٩) وفق الزوج - :
 اثنان ^(١٠) . - في مسألته . فاضرب ستة في أربعة وعشرين : تكن
 مائة وأربعة وأربعين .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ففى » ، وهو تصحيف .
 (٢) هذا عطف على ما قبله ، وضبط في ز بالضم ، وهو سبق فلم .
 (٣) كذا في زع والغاية ، أى الزوج . وفي س : « وخلف » ، والزيادة من الشرح .
 (٤) كذا في زع . وفي الغاية : « فمسألة » . وفي ش : « ومسألة » ، وزيادة الواو
 من الشرح .
 (٥) كذا في زع . وفي ش : « للزوجة » . وحرف في الغاية بالفتح : « لزوجته إلى »
 (٦) كذا في زع ، وفي الغاية : « لأبيها » . وهو تفصيل لنصيب هذه الزوجة .
 وفي ش : « وللأب » ، وزيادة الواو من جهل الناسخ أو الناس .
 (٧) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
 (٨) كذا في ع ش والغاية ٤٢٢ . وسقطت الواو من ز عفا .
 (٩) كذا في زع والغاية . وفي ش « فدخل » ، والزائد من الشرح .
 (١٠) ورد هذا في ز ش والغاية ، وسقط من ع .

ومسألة الابن من ثلاثة. فمسألة أمه من ستة، ولا موافقة. ومسألة
أبيه من اثني عشر. فاجتزى^(١) بضرب وفق سهامه — ستة —
في ثلاثة : تكن^(٢) ثمانية عشر.

وإن ادَّعَوْهُ — ولا بينة، أو تعارضتا — : تحالفا، ولم يتوارثا.
ففي امرأة وابنها ماتا — فقال زوجها : « ماتت فورثناها ، ثم
مات^(٣) ابني فورثته » . وقال أخوها : « مات أبنا فورثته ، ثم
ماتت فورثناها » — : حلف كلٌّ على إبطال دعوى صاحبه
وكان مخلف الابن لأبيه، ومخلف المرأة لأخيها وزوجها نصفين .
ولو عين ورثة^(٤) كلٌّ موت أحدهما ، وشكوا . هل
مات الآخر قبله أو بعده ؟ — ورث من شك في موته ،
من الآخر.

ولو مات متوارثان عند الزوال أو نحوه — : أحدهما بالمشرق ،
والآخر بالمغرب . — ورث من به من الذي بالمشرق : لموته قبله ،
بناءً على اختلاف الزوال .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع « فاجتزى » . وتقدم نحوه
(٢) كذا في زع والغاية ، أي تبلغ سهامه . وفي ش : « تكن » أي الحاصل
(٣) ورد هذا في ز ، وسقط من ع والغاية ، واسقط من ش وأدرج في المرح -
(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : « ورثته » ، وهو تحريف .

باب ميراث أهل المِلل

لَا يَرِثُ مَبَايِنٌ^(١) فِي دِينِ إِلَّا بِالْوَلَاءِ ، وَإِذَا^(٢) أَسْلَمَ كَافِرٌ
قَبْلَ مِيرَاثٍ مَوْرَثِهِ الْمُسْلِمَ — وَلَوْ مُرْتَدًّا — بِتَوْبَةٍ ، أَوْ زَوْجَةٍ
فِي عِدَّةٍ . لَا زَوْجًا ، وَلَا مِنْ عَتَقَ^(٣) بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ أَوْ نَحْوِهِ
قَبْلَ الْقِسْمِ .

وَيَرِثُ الْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا — وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا ذِمِّيٌّ
وَالْآخَرُ حَرَبِيٌّ ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا^(٤) وَالْآخَرُ ذِمِّيٌّ أَوْ حَرَبِيٌّ — :
إِنْ اتَّفَقَتْ أَدْيَاؤُهُمْ .

وَهُوَ^(٥) مِلٌّ شَتَّى : لَا يَتَوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلَافِهَا . وَلَا بِنِكَاحٍ :
لَا يُقَرُّونَ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا .

وَمُخْلَفٌ مُكْفَرٌ بَبِدْعَةٍ — : كَجَهْمِيٍّ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يَثْبُ . —

(١) ورد بهامش ز مضر وباعليه : « قال في التوضيح : لا يرث كافر مسلما ، ولا مسلم
كافرا — إلا بالولاء فيها » . وذكر نحوه في الإقناع ٤/٤٠١ .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٢٤ . وفي ش : « وإلا إذا » ، والزائد من الشرح . وفي ع :
« . . . الكافر » .

(٣) ضبط في ع : بضم أوله وكسر ثانيه ، وهو خطأ : لأنه لازم كفاي المصباح وغيره .
وراجع الغاية .

(٤) كذا في ز ، على تقدير « كان » : لدفع توهم العطب على « حربي » ، على ما
يظهر . وإلا كان مصححا عن « مستأمن » على أنه معطوف على « ذمي » . وهو لفظ طاعش
والغاية .

(٥) كذا في ز ، أي الكفر . وفي ع ش والغاية والإقناع ٤٠٢ : « وهم » أي
الكفار . أي أصحاب مِلل . فكلهما صحيح .

ومرتد ، وزنديق — وهو : المنافق . — في ٢ . ولا يرثون أحداً .

ويرث مجوسى ونحوه — : أسلم ، أو حاكم إلينا . —
بجميع قراياته .

فلو خلف أمه — وهى : أخته من أبيه . — وعمّا : ورثت
الثلاث بكونها أمّا ، والنصف بكونها أختاً . والباقى للعم .
فإن كان معها أخت أخرى ، لم ترث بكونها أمّا إلا السدس :
لأنها أنجبت بنفسها وبالأخرى .

ولو أولد بنته بنتاً بتزويج ، فخلقها وعمّا — : فلها الثلثان ،
والبقية لعمه .

فإن ماتت الكبرى بعده ، فاللأل للصغرى : لأنها بنت
وأخت^(١) .

فإن ماتت قبل الكبرى : فلها ثلث ونصف ، والبقية للعم .
ثم لو تزوج الصغرى ، فولدت^(٢) بنتاً ، وخلف معهن عمّا — :
فلبناتهِ الثلثان ، وما بقى له .

ولو مات^(٣) بعده بنته الكبرى : فاللوسطى النصف ، وما بقى
لها وللصغرى . فتصح من أربعة .

(١) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « لأب » .

(٢) فى ع . « فولدت » ، وهو تحريف ناسخ .

(٣) كذا فى زع . وفى ش : « مات » . وكل صحيح . وفى الغاية ٤٢٥ : « مات بعد » ،
وفيه تحريف .

ولو مات^(١) بمدّه الوسطى ، فالكبرى : أمّ وأخت لأب ،
والصغرى : بنت وأخت لأب . فلأمّ السدس ، وللبنت النصف .
وما بقى : لهما بالتعصيب .
فلو ماتت الصغرى بعدها ، فأُمّ أمّها : أخت لأب . فلها الثلثان ،
وما بقى للعم .

ولو مات^(٢) بمدّه بنته الصغرى : فللوسطى — : بأنها أمّ . —
سدس ، ولهما ثلثان : بأنهما أختان لأب^(٣) . وما بقى للعم . ولا ترث
الكبرى : لأنها جدة مع أم .
وكذا لو أولد^(٤) مسلم ذات محرم أو غيرها ، بشبهة . ويثبت^(٥)
النسب .

* * *

باب ميراث المطلقّة

ويثبت لهما في عدّة رجعية ، ولها فقط مع تهمته بقصد حرمانها :
بأن أبانها في مرض موته المخوف^(٦) ابتداءً ، أو سألته أقل من

(١) كذا في ز وأصل ع . ثم أصلحت بلفظش والغاية : « مات » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « مات » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الأب » .

(٤) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش : « وكذا لولد » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ز ش . وفي ع : « وثبت » .

(٦) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « ونحوه » .

ثلاث ، فطلقها ثلاثاً ، أو علقه على ما لا بُدَّ لها منه شرعاً : كصلاة^(١) ونحوها ، أو^(٢) عقلاً : كأكل ونحوه ؛ أو على مرضه ، أو فعلٍ له : ففعله فيه ، أو على تركه : فمات قبل فعله .

أو إبانة ذميمة أو أمة ، على إسلام أو عتق .
أو علم أن سيدها علق عتقها بعد^(٣) ، فأبانها اليوم .
أو أقر^(٤) أنه أبانها في صحته ، أو وكلَّ فيها من يُبينها متى شاء :
فأبانها في مرضه .
أو قذفها في صحته ، ولا عنها في مرضه .

أو وطئ عاقلاً حماته به^(٥) ولو لم يمت أو^(٦) بصحَّ منه ، بل
كُسِع أو أُكِل ، ولو قبل الدخول ، أو أُنْقَضَتْ عِدَّتُها : ما لم
تتزوج ، أو ترتدَّ ولو أسامت بعد .
وله فقط : إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها .

(١) ورد هذا في زع والغاية ٤٢٦ . وأسقط من ش ، وأدرج في الشرح بلفظ :
« كالصلاة » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « على ما لا بُدَّ لها منه »
(٣) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش والغاية : « بعد » . وهو تصحيف خطير .
(٤) في ش زيادة : « في مرض موته » ، وهي مدرجة من الشرح .
(٥) أى بمرض موته المخوف ، كما قال الشارح . وقد ورد هذا في زع والغاية ،
وسقط من ش . ومن الغريب أن ناشرها لم يقنعه إسقاطه ، مع تعلل الشرح به .
(٦) في ش : « يمت به أولم يصح » ، والزائد من كلام الشارح .

مادامت معتدَّةً : إن أثَّمت . وإلا : سقط^(١) ، كفسخ معتقة
تحت عبدٍ فعَّق ثم ماتت^(٢) .

ويقطعُ بينهما^(٣) إبانها في غير مرض الموت المخوف ، أو فيه
بلا تهمة : بأن سألتَه ائطلع أو الثلاث أو الطلاق : فمئلته ، أو علَّقها
على فعل لها منه بُدئ : ففعلته^(٤) عالمةً به ، أو في صحته على غير
فعله : فوَجِدَ في مرضه .

أو كانت لا تَرِثُ : كأمةٍ وذميةٍ^(٥) ، ولو عتقت
وأُسلمت .

ومن أكره — وهو عاقل وارثٌ ، ولو نقص إرثُه أو أقطع —
أمرأةً أيَّه أو جدَّه ، في مرضه ، على ما يفسخ نكاحها — :
لم يقطع إرثها . إلا أن يكون له امرأةٌ ترثه سواها ، أو لم يُتَّهم
فيه حال الإكراه .

وترث من تزوجها مريضٌ مُضارَّةٌ : لنقص^(٦) إرث غيرها .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ميراثه » . وذكرت بهامش ع مع
التصحيح . كما ورد به حاشية : « منها [كذا . ولعل الصواب : مثلها] ما لومات قبله » .
وذكر نحوها في الشرح .

(٢) كذا في ع ش والغاية ، وهو المراد . وفي ز : « مات » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ٤٢٧ . وفي ش : « ففعلت » ، والظاهر أنه تحريف .

(٥) في ش : « وزمية » ، وهو تصحيف بين .

(٦) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « لينقص » .

وَمَنْ جَحَدَ إِبَانَةَ أَمْرَةٍ أَدَّعَاهَا^(١)، لَمْ تَرْتَهُ : إِنْ دَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا إِلَى مَوْتِهَا .

وَمَنْ قَتَلَهَا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ مَاتَ — : لَمْ تَرْتَهُ .
وَمَنْ أَخْلَفَ زَوْجَاتٍ : نِكَاحُ بَعْضِهِنَّ فَاسِدٌ ، أَوْ مَنْقَطَعٌ قِطْعًا
يَمْنَعُ الْإِرْثَ ؛ وَجَهْلٌ مِنْ يَرِثُ — : أَخْرَجَ بِقُرْعَةٍ .
وَإِنْ طَلَّقَ مَتَّهِمٌ^(٢) أَرْبَعًا ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا
سِوَاهُنَّ — وَرِثَ الثَّمَانُ : مَا لَمْ تَتَزَوَّجِ الْمُطَلَّقاتُ .
فَلَوْ كُنَّ وَاحِدَةً ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهَا — : وَرِثَ الْخُمْسُ
عَلَى السَّوَاءِ .

* * *

بَابُ الْإِفْرَارِ بِمُشَارِكَةِ فِي الْإِرْثِ
إِذَا أَقَرَّ كُلُّ الْوَرِثَةِ وَهُمْ مَكْلَفُونَ — وَلَوْ أَنَّهُمْ بَنَتْ^(٣) ، أَوْ لَيْسُوا
أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ — بِمُشَارِكَةٍ ، أَوْ مَسْقِطٍ — : كَأَخٍ أَقَرَّ بَابِنَ لِلْمَيْتِ
وَلَوْ مِنْ أُمِّهِ . — فَصَدَّقَ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا — ثَبَتَ نَسَبُهُ :
إِنْ كَانَ مَجْهُولًا ، وَلَوْ مَعَ مَنْكِرٍ لَا يَرِثُ لِمَانَعٍ ، وَإِرْثُهُ : إِنْ لَمْ
يَقُمْ بِهِ مَانَعٌ .

(١) ورد في ز تحتها ، بخط آخر ، كلمة : « امرأته » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « منهم » ، وهو تصحيف .

(٣) ورد بهامش ز حاشية مضروب عليها : « ولو أنه واحد . توضيح » . وهو لفظ

وَيُعتبرُ إقرارُ زوج وموَلَّى : إن وَرَثًا .
 وإن لم تكن ^(١) إلا زوجةً أو زوجاً ، فأقرَّ بولد للميت من
 غيره ، فصدَّقَه ^(٢) نائبُ إمام — : ثبت نسبه .
 وإن أقرَّ به بعضُ الورثة ، فشهد عدلانٍ منهم أو من غيرهم : أنه
 ولدُ الميت ، أو أقرَّ به ، أو ولد على فراشه — : ثبت نسبه
 وإرثه ^(٣) .

وإلا : ثبت نسبه من مُقرِّ وارثٍ فقط .
 فلو كان المُقرُّ به أخًا للمُقرِّ ، ومات عنه ، أو غنه وعن بنى عمٍّ — :
 ورثه المُقرُّ به .

وعنه وعن أخٍ منكِرٍ : فأرثه بينهما ،
 ويثبت ^(٤) نسبه — تبعاً — من ولدٍ مُقرِّ ، منكِرٍ له . فثبتتُ
 العمومةُ .

وإن صدَّق بعضُ الورثة : [إذا بلغ وعقل] ^(٥) ، ثبت نسبه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٤٢٨ : « يمكن » . وكلامها صحيح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إمام أو » .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « فورثه » بكسر الواو التي هي أصل الهمزة ،
 كما صرح به في المختار : (أرث) . فكلامها صحيح مشهور .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وثبت » ، ولعله تحريف .

(٥) وردت الزيادة في ز ع والغاية ، وسقطت من ش .

فلو مات — وله وارثٌ غير المُقَرِّ — أُعْتَبِرَ تصديقُهُ ،
وإلا : فلا .

ومتى لم يثبت نسبُهُ ، أَخَذَ الفاضلُ بيدَ المُقَرِّ : إن فَضَّلَ شَيْءٌ ،
أو كَلَّهُ : إن سَقَطَ بِهِ .

فإذا أَقَرَّ أَحَدُ أَبْنَيْهِ بِأَخٍ : فله ثَلَاثُ ما بيده ؛ وبأختٍ :
فُخْمُسُهُ^(١) .

وابنُ أبنٍ بائنٍ . فكلُّ ما في يده .
ومن خَلَّفَ أَخًا من أبٍ وأخًا^(٢) من أمٍ ، فَأَقَرَّ بِأَخٍ لِأَبَوَيْنِ^(٣) :
ثَبَّتَ نسبُهُ ، وَأَخَذَ ما بيدِ ذِي الْأَبِ .

وإن أَقَرَّ بِهِ الْأَخُ لِلْأَبِ^(٤) وَحَدَهُ : أَخَذَ^(٥) ما بيده ، ولم
يُثَبَّتْ نسبُهُ .

وإن أَقَرَّ بِهِ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ وَحَدَهُ : أَوْ بِأَخٍ سِوَاهُ — : فلا
شَيْءَ لَهُ .

وَالْعَمَلُ : بِضَرْبِ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ . وَتُرَاعَى

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٢٩ . وَفِي ش : « فُخْمُسَةٌ » ، وَهُوَ تَصْحِيبٌ .

(٢) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « أَوْأَخًا » ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْدُو أَنَّ الزَّائِدَ مُضْرُوبٌ

عَلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « مِنْ أَبَوَيْنِ » . وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ .

(٤) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « لِأَبٍ » ، وَع : « مِنْ الْأَبِ » .

(٥) فِي ش : « أَخَذَا الْمُقَرَّبَهُ . . . نَسَبَهُ مِنَ الْمَيْتِ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْمَرْحُومِ .

الموافقة^(١)، ويُدفع^(٢) لمُقرِّ سهمه من مسألة الإقرار في^(٣) الإنكار،
ولمنكرٍ سهمه من مسألة الإنكار في^(٤) الإقرار، ولمُقرِّ به
ما فضل

فلو أقرَّ أحدُ أبْنَيْنِ بأخوينِ، فصدَّقه أخوه في أحدهما — ثبت
نسبه : فصاروا ثلاثة . تُضربُ^(٥) مسألة الإقرار في الإنكار،
تكونُ^(٦) اثْنَيْ عَشَرَ : للمنكرِ سهمٌ من الإنكار في الإقرار :
أربعةٌ ، وللمُقرِّ سهمٌ من الإقرار في الإنكار : ثلاثةٌ ، وللمتفقِ
عليه — : إن صدَّق المُقرِّ — مثلُ سهمه ، و — : أنكره . —
مثلُ^(٧) سهم المنكرِ ، ولتختلف^(٨) فيه ما فضل ، وهو^(٩) : سهمانِ
حال التصديق ، وسهم^(١٠) حال الإنكار .

ومن خلف أبنا ، فأقرَّ بأخوينِ بكلام متصلٍ — : ثبت نسبهما
ولو اختلفا .

(١) كذا زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وتدفع » بفتح التاء ، ولعله تصحيف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « مسألة » . وردت في ع ، في الموضع الثاني ، مع علامة
النحشية .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فتضرب » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ، وهو الأولى . وفي ش : « تكن » ، وكثيرا ما يمبرأ الفقهاء
به في مثل هذا المقام ، وبيننا صحته فيما تقدم .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فثلث . . . » وللمختلف ، والزائد من تقدير
الشارح .

(٦) كذا في زع والغاية ، أي الفاضل . وفي ش : « وهما » ، وهو تصحيف .

(٧) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

وبأحدهما بعد الآخر ، ثبت نسبهما : إن كانا توأمين وإلا :
 لم يثبت نسب الثاني حتى يُصدق الأول . وله نصف ما بيد
 المُقرِّ ، وللثاني ثلث ما بقي .
 وإن أقرَّ بعضُ ورثةِ بَـرَـوْجَةٍ للميت : فلها ما فضلَ بيده عن
 حصته .

فلو مات المنكرُ ، فأقرَّ أبنته بها — : كُـمِّلَ إرثُها .
 وإن مات قبل إنكارِه : ثبت إرثُها .
 وإن قال مكلفٌ : « مات أبي ، وأنت أخي » ، أو : « مات أبونا » ،
 ونحن أبناؤه » ، فقال : « هو أبي ، ولست أخي » — ^(١) لم
 يُقبل إنكارُه .
 و : « مات أبوك ، وأنا أخوك » ، قال ^(٢) : « ... لست أخي » —
 فالكلُّ للمُقرِّ به .
 و : « ماتت زوجتي . وأنت أخوها » ، قال : لست بزوجةٍ — .
 مُقبل إنكارُه .

(١) كذا في ز من والغاية ٤٣٠ . وفي ع : « بأخي » ، وكلاهما صحيح .
 (٢) كذا في ز ع والغاية هنا وفيما سيأتي . وفي ش : « فقال » ، ولعل الزائد من الشرح .

فصل

إذا أُقِرَّ في مسألةٍ عَوَّلَ مِنْ يُزِيلُهُ — : كزَوْجٍ وَأَخْتَيْنِ
أَقَرَّتْ إِحْدَاهُمَا بِأَخٍ — فَاضْرِبْ مسألةَ الإِقْرَارِ فِي الْإِنْكَارِ^(١)
سِتَّةً وَخَمْسِينَ ، وَاعْمَلْ عَلَى مَا ذَكَرَ : لِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ،
وَلِلْمُنْكَرَةِ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْمُقَرَّرَةِ سَبْعَةٌ ، وَالْأَخُ تِسْعَةٌ .

فَإِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ : فَهُوَ يَدَّعِي أَرْبَعَةً ، وَالْأَخُ يَدَّعِي أَرْبَعَةً
عَشَرَ . فَاقْسِمِ التَّسْعَةَ عَلَى مُدَّعَاهُمَا : لِلزَّوْجِ سَهْمَانِ ، وَالْأَخُ سَبْعَةً .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ اخْتَانٌ لَأَمَّ^(٢) : ضَرَبْتَ وَفَقَّ مُسْئَلَةَ الْإِقْرَارِ ،
فِي مُسْئَلَةِ الْإِنْكَارِ — : اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ . لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْإِنْكَارِ
فِي وَفَقِ الْإِقْرَارِ : أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ ، وَلَوْلَدَى الْأُمِّ سِتَّةَ عَشَرَ ،
وَلِلْمُنْكَرَةِ مِثْلُهُ ، وَلِلْمُقَرَّرَةِ ثَلَاثَةٌ . يَبْقَى^(٣) مَعَهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ :
لِلْأَخِ مِنْهَا سِتَّةٌ . يَبْقَى سَبْعَةٌ لَا يَدَّعِيهَا أَحَدٌ . فِي هَذِهِ الْمُسْئَلَةِ
وَشِبْهِهَا ، تُقَرَّرُ بِيَدٍ مِنْ أَقَرَّ .

فَإِنْ صَدَّقَ الزَّوْجُ : فَهُوَ يَدَّعِي^(٤) اثْنَيْ عَشَرَ ، وَالْأَخُ يَدَّعِي
سِتَّةً . يَكُونَانِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَاضْرِبْهَا فِي^(٥) الْمُسْئَلَةِ : لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَقْدَرَةٍ وَمُدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « تَبْلُغُ » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٤٣١ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٥٠ وَصَحَّفَ فِي شِ بِلَفْظِ : « لِأَنَّ » .

(٣) فِي شِ : « فَيَبْقَى » ، وَزِيَادَةُ الْفَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « بَدَّعِي » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

(٥) وَرَدَ فِي زِ بَعْدَ ذَلِكَ مُضْرُوبًا عَلَيْهِ ، لَفْظُ : « أَصْلُ » . وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْغَايَةِ .

عِشْرَ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهَا ، وَلَا تَوَافِقُهَا . ثُمَّ مِنْ لَهْ شَيْءٌ مِنْ أَثْنَيْنِ
وَسَبْعَيْنَ : مَضْرُوبٌ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَمِنْ لَهْ شَيْءٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ
عَشَرَ : مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ .
وَعَلَى هَذَا ، يُعْمَلُ كُلُّ مَا وَرَدَ .

* * *

بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

لَا يَرِثُ مَكْلَفٌ أَوْ غَيْرُهُ — أَنْفَرَدَ أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِ مُورِّثِهِ ،
وَلَوْ بِسَبَبٍ — : إِنْ لَزِمَهُ قَوْدٌ ، أَوْ دِيَّةٌ ، أَوْ كَفَّارَةٌ .
فَلَا تَرِثُ مَنْ شَرَبَتْ دَوَاءً فَأَسْقَطَتْ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْئًا .
وَلَا مِنْ سَقَى وَلَدَهُ وَنَحْوَهُ دَوَاءً ، أَوْ أَدَّاهُ ، أَوْ فَصَّاهُ ، أَوْ بَطَّ
سِلْعَتَهُ ^(١) لِحَاجَتِهِ — : فَمَاتَ .
وَمَا لَا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا — : كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا
أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَالْعَادِلُ ^(٢) الْبَاغِي ، وَعَكْسُهُ ^(٣) — : فَلَا
يَنْعُ الْإِرْثَ .

* * *

(١) المراد بها هنا : زيادة تحدث في البدن كالغدة ، تتحرك إذا حركت . انظر المختار .
(٢) ضبط في ز — هو والكاملتان بعده — بالضبط المذكور ، أى وكأن يقتل العادل
الح . وقدر الشارح قبله كلمة : « كقتل » ، وهو موافق للفظ الناية ٤٣٢ : « وكقتل باغ » .
فيتعين عليه الكسر .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « قوله : وعكسه ، صرح المصنف — في باب قتال أهل
البي — : أنهم يضمنون ما أتلفوه لأهل العدل : من مال ونفس ومقتضى ذلك منع الإرث
هنا . وأرجح أن العادل يرث الباغي ، وأن الباغي لا يرثه . خلافا لما صححه المصنف هنا »
اه . وموافق الناية والإقناع ١١٥/٤ موافق لما ذكره المصنف وأقره الشارح .

بَابُ مِيرَاثِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

لَا يَرِثُ رَقِيقٌ — وَلَوْ مُدَبَّرًا ، أَوْ مَكَاتِبًا ، أَوْ أُمَّ وَلَدٍ — وَلَا يُورَثُ^(١) .

وِيرِثُ مُبْعَظٌ وَيُورَثُ ، وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ جِزْئِهِ الْحُرُّ . وَكَسْبُهُ وَإِثْمُهُ بِهِ ، لَوْرَثَتِهِ .

فَابْنٌ نَصْفُهُ حُرٌّ ، وَأُمٌّ وَعَمٌّ حَرَّانٍ — : فَلَهُ نَصْفُ مَالِهِ لَوْ كَانَ حَرًّا ، وَهُوَ : رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَلِلْأُمِّ رُبْعٌ ، وَالباقى للعلم .
وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْقُصْ ذُو فَرْضٍ بَعْضِيَّةً — : كَجَدَةِ وَعَمٍّ ، مَعَ ابْنٍ نَصْفُهُ حُرٌّ — : فَلَهُ نَصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ إِثْرِ الْجَدَةِ .

وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَنْ يُسْقِطُهُ بِحُرِّيَّتِهِ التَّامَةِ — : كَأَخْتٍ وَعَمٍّ حَرَّانٍ^(٢) — : فَلَهُ نَصْفٌ ، وَلِلْأَخْتِ نَصْفُ مَا بَقِيَ تَرْضَاً ، وَلِلْعَمِّ مَا بَقِيَ .

وَبِنْتُ وَأُمٌّ نَصْفُهُمَا حُرٌّ ، وَأَبٌ حُرٌّ — : لِلْبِنْتِ نَصْفُ مَا لَهَا لَوْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَهُوَ : رُبْعٌ ، وَلِلْأُمِّ — مَعَ حُرِّيَّتِهَا وَرِقٌّ الْبِنْتِ — ثَلَاثٌ ، وَالسُّدُسُ مَعَ حُرِّيَّةِ الْبِنْتِ — . فَقَدْ حَجَبَتْهَا

(١) وَرَدَ فِي زَيْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَإِنْ هَائِلًا مَبْعُظٌ ... » إِلَى آخِرِ مَاسِيَاتِي فِي الْآخِرِ قَبْلَ الْفَصْلِ الْآتِي .

(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ٤٣٣ ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِحَذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : هُمَا . وَفِي ش : « حَرِين » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . وَمَعَ ظُهُورِهِ لَا نَسْتَعِمِدُ تَصْحِيفَهُ : وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٤/١٧٧ .

حريتها^(١) عن السدس ، فبنصفها تحجبها^(٢) عن نصفه . يبقى لها
الرُّبْع لو كانت حرة ؛ فلها بنصف حريتها نصفه — وهو : ثمن . —
والباقي للأب^(٣) .

وإن شئت نزلتهم أحوالاً ، كتزويل الخنأئي .

وإذا كان عصبتان نصف كل حرٍّ — حجب أحدهما الآخر :
كابن وابنِ أبين ، أو لا : كأخوين وابنين — : لم تُكْمَل
الحرية فيهما .

ولهما مع عم ونحوه^(٤) : ثلاثة أرباع المال ، الخطاب
والأحوال .

ولابن^(٥) وبنت نصفهما حرٍّ ، مع^(٦) عم — : خمسة أثمان المال ،
على ثلاثة .

ومع أم^(٧) : فلها السدس ، وللابن خمسة وعشرون من أصل
أثنين وسبعين ، وللبنت أربعة عشر .

(١) كذا في زع والغاية . في ش : « بحريتها » ، ولعل الزائد من الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « حجبها » .

(٣) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « فراضاوتصيا » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « أو نحوه » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت

في الغاية ٤٣٤ .

(٥) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

(٦) أسقط هذ من ش ، وأدرج في الشرح .

(٧) كذا في ز والغاية . وفي ع : « ومعها أم » . وفي ش : « ومعها أم وعم » ،

والزائد من الشرح .

(م ٨ ق ٢ — منتهى الإرادات)

وللأم مع ابنتين^(١) سدس^٢، ولزوجة ثمن^٣.
 وأبناؤ نصف أحدهما حر^(٢): المال بينهما أرباعاً، تنزيلاً لهما،
 وخطاباً^(٣) بأحوالهما.
 وإن هاتياً مبعوض سيده، أو قاسمه في حياته — ؛ فكل تركته
 لورثته.

* * *

فصل

ويرد على ذى فرض وعصبة^٤ : إن لم يصبه بقدر حرته من
 نفسه .
 لكن : أيهما استكمل برد^٥ ، أزيد من قدر حرته من نفسه
 — : منع من الزيادة ، ورد على غيره : إن أمكن . وإلا : فليبت المال .
 فليبت — نصفها حر^٥ : نصف بفرض ورد .
 ولابن مكانها : النصف بمصوبة^٥ ، والباقي لبيت المال .
 ولا بنتين^(٤) نصفهما [حر^٥]^(٥) — إن لم نورثهما المال — : البقية
 مع عدم عصبة .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « الابنتين » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « قن » . والمؤدى واحد .

(٣) في ش « وخطا » ، وهو تحريف .

(٤) قوله : « ولا بنتين » إلى « المال » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) وردت الزيادة في ع والغاية ٣٥ ، أيضاً ، وسقطت من ز .

ولبنتٍ وجدةٍ نصفهما حرٌّ: أَمَّا نِصْفَانِ بِفَرْضٍ وَرَدٍّ . وَلَا يُرَدُّ
ههنا على قدرِ فرضيهما: ثَلَاثًا يَأْخُذُ مَنْ نِصْفُهُ حَرٌّ فَوْقَ نِصْفِ التَّرَكَةِ .
وَمَعَ حَرِيَّةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِمَا: أَمَّا نِصْفُهُمَا أَرْبَاعًا بِقَدَرِ فَرْضِيهِمَا ، لِفَقْدِ
الزِّيَادَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ . وَمَعَ حَرِيَّةِ ثَلَاثِيهِمَا : الثَّلَاثَانِ بِالسُّوِّيَّةِ ، وَالبَاقِي
لِبَيْتِ الْمَالِ .

* * *

بَابُ

« أَوْلَاةٌ » : ثُبُوتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِعَتَقٍ أَوْ تَعَاطِي سَبَبِهِ .
فَمَنْ أَعْتَقَ رَقِيْقًا ، أَوْ بَعْضَهُ فَسَرَى إِلَى الْبَاقِي ^(١) ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ
مِيرَاجِيمَ أَوْ عَوْضٍ أَوْ كِتَابَةً ^(٢) أَوْ تَدْبِيرٍ أَوْ إِيْلَادٍ أَوْ وَصِيَّةٍ — :
سَفَلَ عَلَيْهِ أَوْلَاةٌ ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ : مِنْ زَوْجَةٍ عَتِيقَةٍ ، أَوْ سُرِّيَّةٍ . وَعَلَى مَنْ
لَهُ أَوْ لَهُمْ — وَإِنْ سَفَلُوا — وَأَوْلَاهُ . حَتَّى لَوْ أَعْتَقَهُ سَائِبَةٌ :
كَ « أَعْتَقْتُكَ سَائِبَةً » ، أَوْ : « ... لَا ^(٣) وَأَوْلَاءُ لِي عَلَيْكَ » . أَوْ فِي زَكَاتِهِ
أَوْ نَذْرِهِ أَوْ كَفَارَتِهِ .
إِلَّا إِذَا أَعْتَقَ مَكَاتِبُ رَقِيْقًا أَوْ كَاتِبَهُ ، فَأَدَّى — : فَلِلْسَيِّدِ ^(٤) .

(١) كَذَا فِي زُش وَأَصْلُهُ . وَفِي الْغَايَةِ ٤٣٦ : « بَاقٍ » . وَأَصْلُهُ فِي هَامِشٍ ع
يُلْفِظُ : « بَاقِيَهُ » .

(٢) فِي زُش : « أَوْ بَكْتَابَةٌ أَوْ تَدْبِيرٌ أَوْ إِيْلَادٌ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) فِي زُش : « أَوْ وَلَا » ، وَالْوَاوُ مَدْرُجَةٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) وَرَدَّ فِي زُش بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « الْمَسْكُوبُ وَمَنْ أَذْنُ لِرَقِيْقِهِ فِي عَتَقٍ قَدْ نَمَّ
بِبَاعِهِ ، فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَاهِ الْأَوَّلِ » .

ولا يصح بدون إذنه . ولا يَنْتَقِل : إن باع المأذون ، فعَتَقَ عنده

مشتريه .

وَيَرِثُ ذُو وِلَاءٍ به عندَ عدمِ نَسَبٍ وارثٍ ، ثم عَصَبَتُهُ بعده .
أَلْأَقْرَبُ فالْأَقْرَبُ .

ومن لم يَمْسَسْه رِقًا — وأحَدُ أَبَوَيْهِ عَتِيقُ ، والآخَرُ حرُّ الأصل .
أو مَجْهُولُ النِّسَبِ — : فلا وِلَاءَ عليه .

ومن أعتَقَ رقيقَه عن حَيٍّ بأمرِه : فوَلَاؤُهُ لمعتَقٍ عنه .

وبذَوْنِه^(١) ، أو عن ميت — : فلمعتَقٍ^(١) . إلا من أعتقه وارثٌ
عن ميت — له تَرِكَةٌ — في واجب عليه : فللميت وإن لم يتعَيَّن العتقُ .
أطعمَ أو كَسَا ، ويصح عتقُه .

وإن تبرَّع بعتقه عنه — ولا تَرِكَةٌ — : أجزأ ، كإطعام وكسوة .
وإن تبرَّع بهما أو بعتيٍّ أجنبيٍّ : أجزأ . ولتبرَّعَ الوِلَاءُ .

و^(٢) : « أعتقَ عبدك عنى » ، أو : « ... عنى مجاناً » ، أو :
« وثمنه على » — فلا يجب عليه أن يُجيبَه . وإن فَعَلَ — ولو بعدَ فراقِه — :
عَتَقَ ، والوِلَاءُ لمعتَقٍ عنه . ويلزمه ثمنُه بالتزامه . ويُجْزِئُه عن واجب^(٣) :

(١) في ش : « بدونَه . . . فوَلَاؤُهُ لمعتَقٍ » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .
(٢) كذا في زع والفاية ٣٧ . وفي ش : « ومن قال ... » ، والزبادة من الشرح .
(٣) في ع بعد ذلك — مع علامة التحشية — : « أى ككفارة ونذر » ، وذكر نحوها
في الشرح . والمراد : إذا نواه ، كما قال البهوتى في شرح الإقناع ٢٢/٤ .

مالم تكن قرينة^(١).

و : « أعتقه وعلى ثمنه » ، أو زاد : « ... عنك ... » ، ففعل - :
عتق ، ولزم^(٢) قائلا ثمنه . وولاؤه لمعتق . ويُجزئه عن واجب .
ولو قال : « أقتله على^(٣) كذا » ، فلغو .

وإن قال كافر : « أعتق عبدك المسلم عني ، وعلى ثمنه » - ففعل -
صح . وولاؤه للكافر ، ويرث به .
وكذا كل من باين دين معتقه .

* * *

فصل

ولا يرث نساء به إلا من أعتق^(٤) أو أعتق من أعتق ، أو كاتب
أو كاتب من كاتبين ، وأولادهم ومن^(٥) جرؤا ولأه .
ومن نكحت عتيقها ، فهي القائلة : « إن ألد أنثى فلي النصف » ،
وذكر أ فالثمن . وإن لم ألد فالجميع .
ولا يرث به ذو فرض ، غير أب أو جد مع ابن : سدساً ،

(١) كذا في ز ، أى صارفة ومانة . أى مالم يكن العتق ممن يعتق عليه ، كما في الإقناع وشرحه . وهو موافق للفظ ع ش والغاية : « مالم يكن (أى العبد) قريبه » . بمالا مستبعد — مع ذلك — تصنيفه عما أثبتناه .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « ولزم » . وفي الغاية لإخلال بتسويق الكلام .

(٣) في ش : « وعلى » بتشديد الياء . ولعل الزيادة من النسخ لا من الشرح .

(٤) قوله : « أو أعتق من أعتق » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

(٥) كذا في ز ع والغاية ٤٣٨ . وفي ش : « أو من » ، والزائد من الشرح .

وجدت مع إخوة: ثلثا إن كان أحظ له .

ويرث^(١) عَصْبَةُ مَلَاعِنَةِ عَتِيقِ أَبْنَاهَا .

ولا يباع ولا ي^(٢) ، ولا يوهب ، ولا يوقف ، ولا يوصى به .
ولا يورث . وإنما يرث به أقربُ عَصْبَةِ السَّيِّدِ إِلَيْهِ يَوْمَ مَوْتِ عَتِيقِهِ .
وهو المراد بـ « الكُتْبَر » .

فلو مات سيد عن ابنتين ، ثم أحدهما عن ابن ، ثم مات عتيقه =
فإرثته لابن سيده .

وإن ماتا قبل العتيق ، وخلف أحدهما ابناً والآخر أختاً ، ثم
مات العتيق - : فإنته على عددهم كالنَّسَبِ .

ولو اشترى أخ وأخت أباهما ، فملك قنأ^(٣) فأعتقه ، ثم مات ، ثم
العتيق - : ورثته الابن بالنَّسَبِ ، دون أخته بالولاء .

ولو مات الابن ثم العتيق ورثت منه بقدر عتيقها من الأب ، والباقي
بينها وبين معتق أمها : إن كانت عتيقة .

ومن خلفت ابناً وعصبة^(٤) ، ولها عتيق - فولأؤه وإرثه لابنها =
إن لم يحجبهُ نسيب . وعقله عليه وعلى عصبتها .

(١) كذا في ز . وفي ج ش والغاية : « ورث » ، وهو أولى .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٣) في ش : « قنأ مات العتيق » وأدخل الناقص في الفرح .

(٤) بهامش ع : « أى من إخوة وأعمام » ، وهو مذكور في الفرح

فإن باد بنوها : فلعصبتها^(١) دون عصبتهم .

* * *

فصل في جرّ الولاء ودوره

من باشر عتقاً^(٢) ، أو عتق عليه — : لم يزل ولاؤه بحال .

فأما إن تزوج عبد معتق : فولاه ما^(٣) تلد لمولى أمه .

فإن أعتق الأب سيده : جرّ^(٤) ولأه ولده ، ولا يعود لمولاه

الأم بحال .

ولا يقبل قول سيده مكاتب ميت : « أنه^(٥) أدّى وعتق » ،

ليجرّ الولاء .

وإن عتق جد — ولو قبل أب — : لم يجرّه .

ولو ملك ولدها أباه : عتق^(٦) ، وله ولاؤه ولأه إخوته . ويبقى

ولأه نفسه لمولى أمه ، كما لا يرث نفسه .

فلو أعتق هذا الابن عبداً ، ثم أعتق العتيق أباً معتق — : ثبت

له ولاؤه ، وجرّ ولأه معتقه : فصار كل مولى الآخر .

(١) في ش : « لعصبتها » ، وأدرجت الفاء في كلام الشارح .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ٤٣٩ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « من » ، وهو أولى .

(٤) في ش : « وجر » ، والواو من كلام الشارح .

(٥) ورد بالهمزة فوقانية في ز ش والغاية ، على تضمين القول معنى الزعم والادعاء .

ويصح بالتحناية المكسورة ، على الأصل . وجرينا عليه في مواضع سابقة . فتنبه .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « عليه » .

ومِثْلُهُ : لو أعتق حربى عبداً كافراً ، فسبى^(١) سيده فأعتقه .
 فلو سبى المسلمون العتيق الأول ، فرُق ثم أعتق^(٢) — : فولأوه
 لمعتقه ثانياً . ولا يَنجَرُ إلى الأخير^(٣) ما للأول قبل رقه ثانياً : من
 ولأه ولد وعتيق^(٤) .
 وإذا اشترى ابنُ وبنتُ معتقة أباهما نصفين : عتق ، ولأوه
 لهما . وجَرَ كلُّ نصفٍ ولأه صاحبه ، ويبقى نصفه لمولى أمه .
 فإن مات الأب : ورثاه أثلاثاً بالنسب . وإن ماتت البنت بعده :
 ورثها أخوها به . فإذا^(٥) مات : فلمولى أمه نصفٌ ، ولموالى^(٦) أخته
 نصفٌ ، وم^(٧) : الأخ ومولى الأم . فيأخذ مولى أمه نصفه ، ثم يأخذ
 الربع الباقي . وهو : « الجزء الدائر » ، لأنه خرج من الأخ وعاد
 إليه^(٨) .

* * *

-
- (١) كذا فى زع والغاية ٤٤٠ . وفى ش : « وسبى » ، فأدرج المتن فى الشرح
 وبالعكس .
 (٢) كذا فى زع والغاية ، وهو الصحيح . وفى ش : « عتق » ، وهو تحريف .
 (٣) فى ش : « إلاخير » ، وهو تصحيف وعبث ناشر .
 (٤) فى ش : « ومن عتيق » ، والرائد من كلام الشارح .
 (٥) كذا فى زع والغاية ٤٤١ . وفى ش : « فإن » .
 (٦) كذا فى ز ، وهو الصحيح أو الملائم . وفى ع ش : « ولمولى » ، ولعله تحريف .
 وفى الغاية — هنا وفيما سبق — : « فلموالى . . . ولموالى » .
 (٧) كذا فى زش والغاية ، وهو صحيح . وفى ع : « وهما » ، ولعله تصحيف
 ناسخ .
 (٨) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولاترت بنت من عتيق أبيها مع أخيها » .

كتاب العتق

وهو : تحريرُ الرقبة ، وتخليصُها من الرقِّ . ومن أعظم القُربِ (١) .

وأفضلُها : أنفَسُها عند أهلها ، وأغلاها ثمنًا . وذَكَرُ وتعدُّهُ أفضلُ .

وسُنُّ عتقٍ وكتابةٍ من له كسبٌ . وكُريها : إن كان لا قوة له ولا كسبَ ، أو يُخافُ منه زنا أو فسادٌ . وإن علم أو ظن ذلك منه : حرُّمٌ ، وصح (٢) .

ويحصل بقولٍ . وصريحه : لفظُ «عتقٍ» و «حُرِّيَّةٍ» كيف صُرفا ، غيرَ أمرٍ ومضارعٍ وأسمٍ فاعلٍ .

ويَقَعُ من هازلٍ ، لا (٣) نائمٍ ونحوه . ولا إن نَوَى بالحرية عفته وكرم (٤) خُلِقَه .

(١) ورد بهامش ز حاشيته : « قوله : من أعظم القرب ؛ قال الزركشي : لإطلاق الأصحاب بأن العتق قربة مشكل ؛ لأن القربة من شرطها النية (والعتق صيغته لانفتقار إلى نية) ؛ وقد صرح الأصحاب بصحة عتق الكافر مع أن نيته غير صحيحة . فينفى أن يقال : العتق على ضربين : قربة ، وهو : ما اقترنت به النية المعتبرة . وغير قربة ، وهو : ما لم تحصل فيه النية » انتهى . ولا يخفى أن هذا غير وارد : لأن كون القربة من شرطها النية هو الأصل أو الغالب . فلا يمنع أن يكون هناك بعض الأفراد لم يشترط فيها ذلك لعلة خاصة ، كالعتق الذي اهتم الشارع أكثر الاهتمام به ، وتتوقف أعظم الشوف إليه . وما بين الفوسين به طمس كبير ، فلعلنا وفقنا إلى حقيقة .

(٢) في س زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « العتق » .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٤٢ . وفي س : « لامن نائم » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في زس والعاية . وفي ع : « أوكرم » . وفي س بعد ما يليه زيادة من

الشرح : « ونحوه » .

و: « أنت حرٌّ في هذا الزمنِ » ، أو: « ... البلدِ » — يَعْتِقُ مطلقاً .

وكنائيه مع نيته : « خَلَيْتُكَ » و^(١) « أَطْلَقْتُكَ » و « ألحق بأهلك » و « أَذْهَبُ حَيْثُ شِئْتَ » و « لا سبيلَ »^(٢) أو سلطان أو ملك أو رِقَّ أو خدمةً لى عليك » و « فكَتُّ رَقَبَتِكَ » و « وَهَبْتُكَ لِلَّهِ » و « رَفَعْتُ يَدِي عَنْكَ إِلَى اللَّهِ » و « أَنْتَ لِلَّهِ ، أو مولاي ، أو سائبةٌ » و « مَلَّكَتُكَ نَفْسَكَ » .
وللأمة^(٣) : « أَنْتِ طَالِقٌ أو حرامٌ » .

ولم يمكن كونه أباه : « أَنْتَ أَبِي » ، أو^(٤) أبته : « أَنْتَ ابْنِي » ولو كان له نسب معروف .

لا إن لم يمكن^(٥) — : لكبير ، أو صغير ، ونحوه^(٦) — ولم ينو به عتقه ، كـ « أَعْتَقْتُكَ — أو أَنْتَ^(٧) حرٌّ — من ألف سنة » ، وكـ « أَنْتِ^(٨) بنتي » لعبده ، و « أَنْتَ ابْنِي » لأمتيه .

(١) كذا في زع والغاية ٤٤٣ . وفي ش : « أو » ، والزائد من الشرح .
(٢) في ش : « ... سبيل لى ، أولا سلطان لى ، أولا ملك لى ، أولارق لى ... » ، والزيادة كلها من الشرح ، ولم يرد منها شيء في زع والغاية .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لأمة » . . وأول أولى .
(٤) في ش : « أو أَنْت » ، وأدرج الناقص في الشرح .
(٥) ورد في ع فوق السطر : « كونه أباه » ، وذكر في الشرح بزيادة : « أو أبته » ...
(٦) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « أو نحوه » ، والظاهر أن الزائد من الشرح .
(٧) قوله : « أَنْتَ حرٌّ من ألف سنة » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٨) في ش : « وكقوله أَنْت » ، والزائد من كلام الشارح .

وَبِمَلِكٍ لَدَى رَحِمٍ مُحَرَّمٍ بِنَسَبٍ ، وَلَوْ حَمَلًا .
 وَأَبٌ وَأَبْنٌ مِنْ زَنَاءٍ ، كَأَجْنَبِيَّيْنِ .
 وَيَعْتِقُ حَمْلٌ — لَمْ يُسْتَنْ — بَعْتَقِ أُمَّهُ ، وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ ، إِنْهُ
 كَانَ مُوسِرًا . وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِمَالِكِهِ . وَيَصِحُّ عَتَقُهُ دُونَهَا .
 وَمَنْ مَلَكَ بِغَيْرِ إِرْثٍ جِزَاءً مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ — وَهُوَ مُوسِرٌ
 بِقِيَمَةِ بَاقِيهِ ، فَاضْلَةٌ كَفِطْرَةٍ ، يَوْمَ مِلْكِهِ — : عَتَقَ كُلَّهُ ، وَعَلَيْهِ
 مَا يُقَابِلُ جِزَاءَ شَرِيكِهِ مِنْ قِيَمَةٍ ^(١) كُلَّهُ . وَإِلَّا : عَتَقَ مَا يُقَابِلُ مَا هُوَ
 مُوسِرٌ بِهِ .

و ... بِإِرْثٍ : لَمْ يَعْتِقْ إِلَّا مَا مَلَكَ ^(٢) وَلَوْ مُوسِرًا .
 وَمَنْ مَثَّلَ ، وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ ، بِرَقِيقِهِ — فَجَدَعَ ^(٣) أَنْفَهُ أَوْ أَذَنَهُ
 وَنَحَوَهُمَا ^(٤) ، أَوْ خَرَقَ أَوْ حَرَقَ عَضْوًا مِنْهُ — : عَتَقَ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ .
 وَكَذَا لَوْ أُسْتُكْرَهَتْ عَلَى الْفَاحِشَةِ ، أَوْ وَطِيءَ مَبَاحَةً — لَا يُوْطَأُ مِثْلُهَا
 لِصَغَرٍ — فَأَفْضَاهَا .

وَلَا عَتَقَ بِمُخَدَّشٍ ، وَضَرْبٍ ، وَلَعْنٍ .

(١) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « قِيَمَتُهُ » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ
 النَّاشِئِ .

(٢) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع ش : « مِلْكُهُ » ، وَلَعَلَّ الْهَاءَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ، أَيْ قَطَعَ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ وَالْمَصْبَاحِ . وَفِي ع ش : « جَدَعَ » .

وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعٍ . وَفِي ش : « أَوْنَحَوَهُمَا » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّرْحِ .

ومالٌ معتقٍ بغير أداءٍ ، عندَ عتقٍ ، لسيدٍ .

* * *

فصلٌ

ومن أعتق جزءاً مُشاعاً : كنصفٍ ونحوه ؛ أو معيناً غيرَ شعريٍّ
وُظفِرٍ وسينٍّ ونحوه^(١) — من رقيق — : عتق كله .
ومن أعتق كلَّ^(٢) مشتركٍ — ولو أمَّ ولد ، أو مدبراً ، أو مكاتباً
أو مسالماً : والمعتق^(٣) كافر^(٤) . — أو نصيبه ، وهو يومَ عتقه
مُوسرٌ ، كما تقدّم ، بقيمة باقية^(٥) — : عتق كله^(٦) ولو مع رهنٍ
شِقْصٍ الشريك ، وعليه قيمته مكانه .
ويُضمنُ شِقْصٌ من مكاتب ، من قيمته مكاتباً .
وإلا : فما قابل ما هو موسرٌ به .
والمعسرُ يعتق حقه فقط ، ويبقى حقُّ شريكه^(٧) .
ومن له نصفٌ قينٌ ، وآخرُ ثلثه ، ولثالثٍ سدسُه — فأعتق

(١) كذا في زع ، أى السن أو المذكور . وفي ش : « ونحوها » أى السن أيضاً أو المذكورات . وانظر الغاية ٤٤٤ .

(٢) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هى : « رقيق » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو المعتق له » ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه ، كلمة : « كله » .

(٥) ورد في ز بعد ذلك — مع علامة الرابطة — : « في فطرة » . وهو مذكور

في الشرح عقب قوله : « تقدم » .

(٦) في ش زيادة : « على معتق » ، وهى مدرجة من كلام التارح .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولو أعتق موسر سألها لميره : عتق ، ضمن

بقيته للمالك » .

مُوسِرَانِ مِنْهُمَا حَقَّهُمَا^(١) مَعًا — : تَسَاوِيًا فِي ضَمَانِ الْبَاقَى ، وَوَلَانِهِ .
و : « أُعْتَقْتُ نَصِيبَ شَرِيكِي » لَعُوْ ، كَقَوْلِهِ لِقِنِّ غَيْرِهِ : « أَنْتَ
حَرٌّ مِنْ مَالِي ، أَوْ فِيهِ » . فَلَا^(٢) يَعْتِقُ وَلَوْ رَضِيَ سَيِّدُهُ .

و : « أُعْتَقْتُ النِّصِيبَ » يَنْصَرِفُ إِلَى مَلِكِهِ ، ثُمَّ يَسْرِى .
وَلَوْ وَكَّلَ شَرِيكَ شَرِيكَهُ ، فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ — وَلَا نِيفَةَ — : أَنْصَرَفَ
إِلَى نَصِيبِهِ . وَأَيُّهُمَا سَرَى عَلَيْهِ^(٣) : لَمْ يَضْمَنْهُ .

وإنْ أَدَّعَى كُلُّ مِّنْ^(٤) مُوسِرَيْنِ : « أَنَّ شَرِيكَهُ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ » ،
عَتَقَ^(٥) الْمَشْتَرَكُ — : لِاعْتِرَافِ كُلِّ بِحَرِيَّتِهِ . — وَصَارَ^(٦) مَدَّعِيًا
عَلَى شَرِيكِهِ بِنَصِيبِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَيَحْلِفُ كُلُّ^(٧) لِلْإِسْرَايَةِ . وَوَلَاؤُهُ
لِبَيْتِ الْمَالِ ، مَا لَمْ يَعْتَرَفْ أَحَدُهُمَا^(٨) بَعْتَقَ : فَيُثْبِتُ لَهُ ، وَيَضْمَنُ
حَقَّ شَرِيكِهِ .

وَيَعْتِقُ حَقَّ مَعْسِرٍ فَقَطْ ، مَعَ يُسْرَةِ الْآخَرِ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُ » . وَسَقَطَ لَفْظُ : « مِنْهُمْ »
مِنَ الْغَايَةِ .

(٢) قَوْلُهُ : « فَلَا يَعْتِقُ » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ : « الْعَتَقُ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٤٥ . وَفِي شِ : « عَتَقَ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٦) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « فَصَارَ كُلُّ مَدَّعِيًا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَلَمْ يَكُنْ
وَرَدَّ فِي الْغَايَةِ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهَا » .

(٨) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « أَحَدٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ومع عُسرتهما : لا يَعْتِقُ منه شيء .

وإن كانا عدلين فشهدا ، فمن حلف معه المشترك — : عَتَقَ

نصيب صاحبه .

وأيهما ملك من نصيب شريكه المعسر شيئاً — : عَتَقَ ، ولم يَسْرِ

إلى نصيبه^(١) .

ومن قال لشريكه الموسر : « إن أعتقتَ نصيبك فنصبي حرٌّ »

فأعتقه — : عَتَقَ الباقي بالسَّراية^(٢) مضموناً .

وإن كان معسراً : عَتَقَ على كلِّ نصيبه .

و : « إن أعتقتَ نصيبك فنصبي حرٌّ مع نصيبك » ففعل — :

عَتَقَ عليهما مطلقاً .

ومن قال لأميته : « إن صليتِ مكشوفة الرأس فأنتِ حرة قبله »

فصليتِ كذلك — : عَتَقَتْ .

و : « إن أقررتُ بك لزيد فأنتِ حرٌّ قبله » ، فأقرَّ به له — :

صح إقراره فقط .

و : « إن أقررتُ بك لزيد فأنتِ حر ساعة إفرارى » ، ففعل —

لم يصحاً .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « مع عسرتهما أو منتقل عنه » .

(٢) في ش زيادة : « عليه » ، وهي من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « إن » ، وهي ناشئة عن إدماج لفظ الشارح بالمتن .

ويصحُّ شراءُ شاهدينِ مَنْ رُدَّتْ شهادتُهُما بعقِّه ، ويعتقُ^(١) .
كانتقاله لهما بغير شراء .

ومتى رجَّع بائع : ردَّ ما أخذ^(٢) ، وأختصَّ بإرثه .
ويؤقفُ : إن رجَّع الكلَّ ، حتى يصطليحوا^(٣) .
، إن لم يرجع أحدٌ : فلبيت المال .

* * *

فصل

ويصحُّ تعليقُ عتقٍ بصفة : كـ « إن أعطيتني ألفاً فأنت حرٌّ » .
لا يملك إبطاله ما دام ملكه .

ولا يعتق بإبراء^(٤) ، وما فضل عنه : فليسيد^(٥) .
وله أن يبطأ ، ويقف ، وينقل ملك من عتقه قبلها .
وإن عاد ملكه — ولو بعد وجودها حال زواله — : عادت .
ويبطل بموته ، فقولُه : « إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حرٌّ »
— لغو .

ويصحُّ : « أنت حر بعد موتي بشهر » - فلا يملك وارثُ بيعة

(١) في ش زائدة مدرجة من العرج ، هي : « عاها » .
(٢) كذا في زع والناية ٤٤٦ . وفي ش : « أخذ » ، ولعل الرائد من العرج .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « سفلما » ، وهو مصحح .
(٤) في ش زيادة : « وأما عني » ، وهي من كلام الشارع الذي أسرف الناشر —
بدون تعليل وبدون — في إدماجه بالثن .
(٥) كذا في زع . وفي الناية : « فليسيد » . وفي ش : « فليسيد » ، وانتهاء ما بعده
من العرج .

قبله ، كوصى بعثقه قبله ، أو لمعين قبل قبوله^(٧) وكسبه - بعد الموت
وقبل أنقضاء الشهر - للورثة .
وكذا : «أخذم زيدا^(٨) سنة بعد موتى ، ثم أنت حر » . فلو أبرأه
زيد من الخدمة : عتق في الحال .
وإن جعلها لكنيسة - وهما كافران - فأسلم العبد قبلها :
عتق مجانا .

و : « إن خدمت أبنى حتى يستغنى فأنت حر » ، فخدمه حتى كبر
وأستغنى عن رضاع - : عتق .
و : « إن فعلت كذا فأنت حر بعد موتى » ، ففعله في حياة
سيده - : صار مدبرا .

ويصح - لا من رقيق - تعليق عتق^(١) غيره بملكه ، نحو :
« إن ملكت فلانا ، أو كل مملوك أملكه ، فهو حر » . لا بغيره ،
نحو : « إن كلمت عبد زيد فهو حر » . فلا يعتق : إن ملكه
ثم كلمه .

و : « أول أو آخر قن أملكه^(٢) ، أو يطلع^(٣) من رقيق^(٤) » ،

(١) كذا في ع ش والغاية (٤٤٦ مع ٥٠٠) ، وهو الصواب . وفي ز : « قبل
قوله » مع ضبط « قبل » بضم القاف وكسر الباء . وهو سبق قلم ناشئ عن أن الكلمتين الحقتا
في هامشها بعد المراجعة وتبين نقصهما . فتأمل وراجع كلام الشارح .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٤٧ . وفي ش « زيد » ، وهو تحريف ناشر .

(٣) ضبط في ز بضم القاف ، وهو سبق قلم .

(٤) ورد هذا في زع والغاية ٤٤٧ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٥) ضبط في ز بفتح اللام ، وهو خطأ وسبق قلم . لأن ماضيه من باب « دخا » و

« قعد » كما في المختار والمصباح . فتعين ضمها .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الأولى . وفي ع : « رقيق » .

حرّ» - فلم يملك ، أو يطلع إلا واحد^(١) - : عتق .
 ولو ملك أثنين معاً : أولاً أو آخراً^(٢) ، أو قال لأمتيه : « أول^٣
 ولدٍ تلدينه حرّ » ، فولدت حيتين معاً - : عتق واحد بقرعة .
 و : « آخر ولدٍ تلدينه حرّ » ، فولدت حياً ثم ميتاً - : لم يعتق
 الأول . وإن ولدت ميتاً ثم^(٣) حياً : عتق الثاني . وإن ولدت توأمين ،
 فأشكّل الآخر - : أخرج بقرعة .
 و : « أول ولدٍ تلدينه ، أو إن ولدت ولداً ، فهو حرّ » - فولدت
 ميتاً ثم حياً - : لم يعتق الحي .
 و : « أول أمة أو امرأة لي تطلع ، حرة أو طالق » - فطلع
 الكل أو أثنين^(٤) معاً - : عتق وطلق واحدة بقرعة .
 و : « آخر قن أملكه حرّ » ، فملك عبيداً ، ثم مات - :
 فأخبرهم حرّ من حين شرائه^(٥) . وكسبه له . ويحرّم وطء أمة حتى
 يملك غيرها .
 وَيَتَّبِعُ مَعْتَقَةً^(٦) بِصِفَةِ وَلَدٍ^(٧) كَانَتْ حَامِلاً بِهِ حَالَ عَتَقِهَا ، أَوْ حَالَ

(١) كذا في زعّش والغاية ، وهو متعلق « يطلع » . وفي الغاية : « واحدا » ،
 وهو تحريف ناشئ عن ظن أنه متعلق « يملك » ، المحذوف المقدر للعلم به .
 (٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . أي ملكهما معاً في الأول أو في الآخر -
 وفي ش : « وآخرا » ، وهو تحريف وإن ورد استعمال الواو بدل « أو » .
 (٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « ولدت » .
 (٤) كذا في ز والغاية . وفي ش : « ننان » . وكلاهما صحيح .
 (٥) كذا في زع . وفي ش « شرائه » . وكلاهما صحيح : فهو يمد ويقصر ، كما
 صرح به في المختار . ولفظ الغاية ٤٤٨ : « ملكه » .
 (٦) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والغاية : « معتقه » ، وهو تصحيف .
 (٧) في ش زيادة : « إن » ، ولعلها من الشارح لأن لم تكن من الناشئ .
 (م ٩ في ٢ - منتهى الإرادات)

تعليقه . لا ما حملته ووضعته بينهما .

و : « أنت حرٌ وعليك ألفٌ » ، يَعْتِقُ بلا شيء .

و : « ... على ألف ، أو بألف ، أو على ^(١) أن تُعطيني ألفاً » ،

أو : « بعثك نفسك بألف » — لا يَعْتِقُ حتى يَقْبَلَ .

و : « ... على ^(٢) أن تخدمني سنة » ، يَعْتِقُ بلا قبول . وتلزمه

الخدمة . وكذا لو أَسْتَفَنِي خدمته مدة حياته ، أو نفعه ^(٣) مدة معلومة .

وللسيد ^(٤) بيعها من العبد ^(٥) وغيره ^(٦) . وإن مات في أثناءها : رجع الورثة

عليه بقيمة ما بقي من الخدمة .

ولو باعه ^(٧) نفسه بمالٍ في يده : صح ، وعَتَق . وله ولاؤه .

و : « جعلتُ عتقك إليك أو خيرتُك » — ونوى تفويضه إليه ،

فَاعْتَقَ نفسه في المجلس -- : عَتَق .

و : « أشتري من سيدي بهذا المال ، وأعتقني » — فاشتراه بعينه — :

لم يصحاً . وإلا : عَتَق ، ولزم من شتره المسمى .

(١) وردت « على » في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٢) في ش : « وأنت حر على » . والزيادة مدرجة من الشرح .

(٣) كذا في زش والغاية . وفي ع : « منفعة » ، وهو مصحف عنه أو عن « منفعة » .

(٤) في ع : « ولسيد يبيعها » ، وفيه تحريف .

(٥) ورد بهامش ع : « [قوله] : من العبد ، أى للعبد » .

(٦) كذا في زع ، وسقطت الهاء من ش . وفي الغاية : « أو غيره » .

(٧) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « سيده » .

فصل

و : « كلُّ مملوكٍ ^(١) أو عبدٍ لى ، أو ممالئكى أو رقيقى حرٌّ » ،
يعتقُ مدبروه ومكاتبوه ، وأمّهاتُ أولاده ، وشِقَصُ يملكه ، وعبيدُ
عبدِه التاجرِ .

و : « عبدى حرٌّ ، أو أمتى حرّة ، أو زوجتى طالقٌ » — ولم يَنوِ
معينًا — عتقُ أو طَلَقَ ^(٢) الكلُّ : لأنه مفرد مضافٌ ، فيعمُّ .

و : « أحدُ عبدىَّ أو عبيدى ^(٣) ، أو بعضهم حرٌّ » ، ولم يَنوِ
أو عَيْنَه ونسبَه ، أو أدنى أحدٍ مكاتبيه وجُهلٍ ، ومات بعضهم أو السيدُ
أولًا — : أقرع أو وارثه ، فمن خرج ^(٤) : فحرٌّ من حينِ العتقِ .

ومتى بانَ لناسٍ أو جاهلٍ ^(٥) ، أن عتيقَه أخطأته القرعة — : عتقُ ،
وبطل عتقُ المخرج : إذا لم يُحكَمْ بالقرعة .

و : « أعتقتُ هذا ، لا بل هذا » — عتقا . وكذا إقرار
وارثٍ .

وإن أعتقَ أحدهما بشرط ، فمات أحدهما أو باعه قبله — : عتقُ

(١) فى ش : « مملوك لى أو كل عبد لى أو كل ممالئكى » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا فى ز ، وهو الملام . وفى ع ش والغاية ٤٤٩ : « وطلق » .

(٣) فى ش : « أو عبيدى حر ، أو بعضهم ولم . . . » ، فأدرج الشرح فى المتن

وبالعكس .

(٤) فى ش : « خرج بالقرعة فهو حر » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « لجاهل » ، واللام من كلام الشارح .

الباقي . كقول له ولأجنبيٍّ أو بهيمةٍ : « أحدهما ^(١) حرٌّ » ، فيعتقُ وحده . وكذا الطلاقُ .

* * *

فصلٌ

ومن أعتق في مرضه جزءاً من مختصٍّ به أو مشتركٍ ، أودبَّره ، ومات — وثلثه يحتمله كله ^(٢) — : عتق . ولشريكٍ في مشتركٍ ، ما يقابل حصته من قيمته .

فلو مات قبل سيده : عتق بقدر ثلثه ^(٣) .

ومن أعتق في مرضه ستة قيمتهم سواء ، وثلثه يحتملهم ، ثم ظهر دينٌ يستغرفهم — : يبعوا فيه . وإن استغرق بعضهم : يبع بقدره . مالم يلتزم وارثه بقضائه ، فيهما .

وإن لم يعلم له مالٌ غيرهم : عتق ثلثهم .

فإن ظهر له مالٌ يخرجون من ثلثه : عتق من أرق منهم ^(٤) .

وإلا : جزأناهم ثلاثة ^(٥) — كلٌّ اثنين جزءاً ^(٦) — وأقرعنا بينهم .

(١) كذا في ز ش وأصل ع ، وهو ذكر للعقول بالمعنى . ثم أصلح في ع بلفظ الغاية : « أحدهما » .

(٢) هذا تأكيد للمفعول . وضبط في ز بضم اللام ، وهو خطأ وسبق قلم . ويؤكد ذلك أن الشارح قدر مثله بعد « عتق » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مه » .

(٤) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع والغاية ٤٥٠ .

(٥) ورد بهامش ع مع التصحيح ، زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « أجزاء » .

(٦) كذا في ز وأصل ع ، وهذه الجملة بدل من متعلق « جزأنا » . ثم أصلح في ع

بلفظ ش والغاية : « جزء » . فيكون « كل » مضموم الآخر على سبيل الاستئناف اليباني .

بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ وَسَهْمِ^(١) رِقٍّ . فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ الْحَرِيَّةِ : عَتَقَ ، وَرَقَّ الْبَاقُونَ .

وَإِنْ كَانُوا ثَمَانِيَةً^(٢) : فَمَنْ^(٣) شَاءَ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ^(٤) وَخَمْسَةِ رِقٍّ ، وَسَهْمٌ لِمَنْ ثَلَاثُ حُرٍّ . وَإِنْ شَاءَ جِزْأَهُمْ أَرْبَعَةٌ ، وَأَقْرَعَ بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ وَثَلَاثَةِ رِقٍّ ، ثُمَّ أَعَادَهَا لِإِخْرَاجِ مَنْ ثَلَاثُ حُرٍّ . وَكَيْفَ أَقْرَعَ جَازٌ .

وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ - قِيمَةُ أَحَدِهِمَا : مِائَتَانِ ، وَالْآخَرِ : ثَلَاثُ مِائَةٍ - : جَعَلَ الْخَمْسَ مِائَةَ ، فَجَعَلَهَا الثَّلَاثَ ، ثُمَّ أَقْرَعَتْ .

فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الَّذِي قِيمَتُهُ مِائَتَانِ ، ضَرَبَتْهَا فِي ثَلَاثَةٍ : تَكُنْ سِتْمِائَةً ، ثُمَّ نَسَبَتْ مِنْهُ الْخَمْسَ مِائَةَ . فَيَعْتِقُ^(٥) خَمْسَةً أَسَدَاسِهِ .

وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْآخَرِ : عَتَقَ خَمْسَةَ أَسْعَاسِهِ .

وَكُلُّ مَا يَأْتِي مِنْ هَذَا^(٥) ، فَسَبِيلُهُ : أَنْ يُضْرَبَ فِي ثَلَاثَةٍ ، لِيُخْرَجَ بِلا كَسْرٍ .

وَإِنْ أَعْتَقَ مُبْتَهَمًا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمْ فِي حَيَاتِهِ : أَقْرَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيِّينِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ : رَقًّا ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا : عَتَقَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ .

(١) كَذَا فِي زَيْغِ وَالْفَائِدَةِ . وَفِي ش : « وَبِهِمْ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) كَذَا فِي ر ، وَفِي شِ وَالْفَائِدَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٤٤٧/٤ : « لِمَنْ » ، وَهُوَ أَنْسَبُ .
(٣) كَذَا فِي عِشِ وَالْإِقْنَاعِ الْغَايَةِ . وَفِي ز « حُرَّة » ، وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ .
(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، مِ « مِنْهُ » .
(٥) كَذَا فِي زَيْغِ وَالْفَائِدَةِ ١٥١ . وَفِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « الْبَابُ » .

وإن أعتق الثلاثة في مرضه : فمات أحدهم في حياته ؛ أو وصّى
بعتقهم : فمات أحدهم بعده وقبل عتقهم ؛ أو دبّرهم أو بعضهم وصّى .
بعتق الباقيين^(١) : فمات أحدهم — : أفرع بينهم وبين الحيين .

* * *

باب

« التّدييرُ » : تعليقُ العتقِ بالموت . فلا تصحُّ وصيةٌ به . ويُعتبرُ
كونه ممن تصحُّ وصيته ، من ثلثه .
وإن قالوا لعبدكما : « إن ميتنا فأنت حرٌّ^(٢) » ، فمات أحدهما — :
عتق نصيبه ، وباقيه بموت الآخر .
وصريحه : لفظُ « عتق » و « حُرِّيَّة » معلقين بموته ، ولفظُ
« تديير » ، وما تصرف منها^(٣) غير أمرٍ ومضارعٍ وأسمٍ فاعل .
وتكون كِنَاياتُ عتقٍ منجزٍ ، لتديير — : إن علّقتُ بالموت .
ويصح مطلقاً : ك « أنت مدبرٌ » . ومقيّداً : ك « إن ميتٌ في عاى
أو مرضى هذا ، فأنت مدبرٌ » . ومعلّقاً : ك « إذا قدّم زيد فأنت مدبرٌ »
ومؤقّتاً : ك « أنت مدبرٌ اليوم ، أو سنة » .

(١) كذا في ز والغاية ، وهو أول . وفي ع ش : « الباقي » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فهو للحرية بموتها جميعاً ، ولا يعتق بموت
أحدهما شيء ، ولا يمنع وارثه حقه » .

(٣) كذا في ز والغاية ٤٥٢ ، أى من الأمور الثلاثة المتقدمة . وفي ع ش : « منها » ،
وهو تصحيف غفل عنه ناشر ش مع أن الشرح قد بين الثلاثة .

و : « إن - أو متي ، أو إذا - شئت فأنت مدبر » ، فشاء في حياة سيده - : صار مدبراً . وإلا : فلا .

وليس بوصية : فلا يبطل بإبطال ورجوع .
ويصح وقف مدبر وهبته ويبعه ، ولو أمة أو في غير دين . ومتى عاد : عاد التدبير .

وإن جنى : بيع^(١) ، وإن فدى : بقى تدبيره وإن بيع بعضه : فباقيه مدبر .

وإن مات قبل بيعه ، عتق : إن وقى ثلثه بها .
وما ولدت^(٢) مدبرة بعده : بمنزلتها ، ويكون مدبراً بنفسه .
فلو قالت : « ولدت بعده » ، وأنكر سيدها - : فقولها .
وإن لم يف الثلث بمدبرة وولدها : أقرع .
وله وطؤها وإن لم يشترطه ، ووطء بنتها : إن لم يكن وطئ أمها -
ويبطل تدبيرها بإيلادها .

وولد مدبر من أمة نفسه كهو ، ومن غيرها كأمة .
ومن كاتب مدبره أو أم ولد ، أو دبر مكاتبته^(٣) - : صح ،
وعتق بأداه .

(١) في ش زيادة من التمرح : « في الجنابة » . وذكر بهامش ز : « مسألة : يصح بيع المدبر خلافاً للحنفية » .

(٢) كذا في زع والفاية ١٥٣ . وفي ش : « ولدته بعده » ، فأدرج التمرح في المتن وبالعكس .

(٣) كذا في ش والفاية وأصل ع . ثم أصحح بهامشها باللفظ : « مكاتبته » .

فإن مات سيده قبله — وثله يُحتمل ما عليه — : عَتَقَ كُلَّهُ . وإلا
فبقدر ما يحتمله ، وسقط عنه بقدر ما عَتَقَ ^(١) ، وهو على كتابته فيما
بقي . وكسبه ^(٢) إن عَتَقَ ، أو بقدر عتقه — لا لبسه — لسيده .
ومن دبر شقصاً : لم يسر إلى نصيب شريكه . فإن أعتقه شريكه :
سررى ^(٣) إلى المدبر مضموناً .
ولو أسلم مدبر أو قن أو ^(٤) مكاتب ، لكافر — : أُلْزِمَ بإزالة
ملكه . فإن أبى : بيع عليه .
ومن أنكر التدبير — فشهد به عدلان ، أو عدل وأمرأتان ،
أو حلف معه المدبر — : حُكِمَ به .
ويطْلَقُ بقتل مدبر سيده .

باب

« الْكِتَابَةُ » : يَبِيعُ سَيِّدٌ رَقِيقَهُ نَفْسَهُ بِمَالٍ فِي ذِمَّتِهِ — : مَبِاحٌ ،
مَعْلُومٌ ، يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ ، مَنْجَمٌ نَجْمَيْنِ ^(٥) فصاعداً ، يُعْلَمُ ^(٦) قسطنطين

(١) في ش زيادة : « منه » ، وهي مدرجة من كلام الشارح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو كسبه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٥٤ . وفي ش زيادة من الشرح : « عتقه » .

(٤) في ش : « أو أسلم مكاتب » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٥٥ . وفي ش « بنجمين » ، والظاهر أنه تحريف . فراجع
المختار والمصباح : (نجم) .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بعلم » ، وهو تصحيف .

تَجْمَ ومدَّته^(١) . — أو منفعةً على أَجلَيْن .

ولا يُشترط أَجلٌ : له وقعٌ في القدرة على الكسب فيه .
وتصح على خدمة مفردة ، أو معها مالٌ : إن كان مؤجَّلاً ولو
إلى اثْنائها .

ويُسَنُّ^(٢) لمن عُلِمَ فيه خيرٌ^(٣) ، وهو : الكَسْبُ والأمانةُ .
وتُكرَهُ لمن لا كسبَ له .

وتصح لمبعضٍ ، ومميَّزٍ . لا منه — إلا بإذنٍ وليِّه — ولا من^(٤) غير
جائزٍ التصرف ، أو^(٥) بغير قول .

وتنعقد : بـ « كاتبتُك على كذا » ، مع قبوله — وإن لم يقل : « فإذا
أدَّيتَ فأنت حرٌّ » .

ومتى أدَّى ما عليه ، فقبضَه سيِّدٌ^(٦) أو وليُّه ؛ أو أبرأه سيِّدُه
أو وارثٌ موسِرٌ من حقِّه — : شَتَقَ . وما فضلَ بيده : فله .
وتنفسخ بموته قبل أدائه ، وما بيده : لسيِّده .

(١) في ش : « ومدته بمنفعة » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٢) كذا في ز . وفي ش والغاية : « وتسَنُّ » ، وهو أنسب .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر المناسب لما يأتي . وفي ش : « خبرا » ،
والظاهر أنه تحريف . وإلا لقدر الشارح بعد « علم » كلمة : « السيد » .

(٤) ورد هذا في ز ش والغاية ، وسقط من ع .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ولا » .

(٦) في ش : « سيِّده » ، والهاء من الشرح وإن وردت في الغاية .

ولا بأس أن يجعلها ، ويضع عنه بعضها .
 ويلزم سيداً أخذ معجلاً^(١) بلا ضرر ؛ فإن أبى : جعلها إماماً
 في بيت المال ، وحكم بعقده .
 ومتى بان بعوض - دفعه - عيب : فله أرشؤه ، أو عوضه برده .
 ولم يرتفع عتقه .
 ولو أخذ سيده حقه ظاهراً ، ثم قال : « هو حر » ، ثم بان مستحقاً
 - : لم يعتق .
 وإن ادعى تحريره : قبل بيئته .
 وإلا : حلف العبد ، ثم يجب أخذه - ويعتق به - ثم يلزمه
 رده إلى من أضافه إليه . وإن نكّل : حلف سيده .
 وله قبض مالا يفي بدّينه ودين الكتابة ، من دين له على مكاتبه .
 وتمجيّزه لا قبل أخذه^(٢) ذلك عن جهة الدين .
 والاعتبار : بقصد سيده^(٣) . وفائدته : عينه عند النزاع .

فصل

وعملك كسبه ، ونفعه ، وكل^(٤) تصرف يصلح ماله : كبيع وشراء .

(١) كذا في زع . وفي ش : « معجلاً » ، وهو تصحيف . ولفظ الناية ٤٥٦ :

« معجل » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : : « أخذه » ، والزائد من الشرح . وسقطت الكلمة
 كلها من الناية .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « سيده » ، والهاء من كلام الشارح .

(٤) قوله : « وكل » إلى « واستدانة » ، أسقط من ش مدرجا في الشرح .

وإجارةٍ وأستنجارٍ ، وأستدانةٍ وتعلّق بدمته : يُتَّبَع بها بعد عتق^(١).

وسفره كغريم ، وله أخذُ صدقة . ويلزم شرطُ تركِهما ، كالعقد فيملك تعجيزه . لا شرط^(٢) نوع تجارة .

وُيُنْفَق^(٣) على نفسه ورقيقه ، وولده التابع له كمن أمته .

فإن لم^(٤) يفسخ سيده كتابته ، لعجزه — : لزمته النفقة .

وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده ، ويتبعه من

أمة سيده بشرطه . ونفقته من مكاتبته^(٥) — ولو لسيدة — على أمته .

وله أن يقتص لنفسه من جانٍ على طرّقه ، لامن بعض رقيقه

أجاني على بعضه . ولا أن يكفر بال ، أو يسافر لجهادٍ ، أو يتزوج

أو يتسرّى ، أو يتبرّع ، أو يقرض ، أو يُجَابى^(٦) ، أو يرهّن ،

أو يضارب ، أو يبيع نساء^(٧) ولو برهنٍ ، أو يهب ولو بعوضٍ .

أو يزوج رقيقه ، أو يُحْدِّد ، أو يعتقه ولو بال ، أو يكتابه — إلا بإذن

سيده . والولاء للسيد .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وله السفر » .

(٢) في ش : « تعجيزه شرطه » ، فأدخل المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٥٧ . وفي ش : « وأن ينفق » ، والزائد من الشرح .

(٤) في ش : « فإن ولم » ، والواو من كلام الشارح .

(٥) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والغاية : « مكانه » ، وهو تصحيف .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « إلا بإذن سيده » .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « نساء » ، وهو تحريف .

وله تملكُ رحمِه المحرَّم بهبِه ووصية^(١)، وشراؤهم وفداؤهم ولو أضرَّ
 ذلك بماله . وله كسبهم ، ولا يبيعهم .
 فإن عجزَ : رَقُوا معه ، وإن أَدَّى : عَتَقُوا معه . وكذا ولدُه من
 أُمِّه . وإن أُعْتِقَ : صاروا أَرْقَاءَ للسيد .
 وله شراء من يَعْتِقُ على سيده ، وإن عجزَ : عَتَقَ .
 وولدُ مكاتبَةٍ — وضعته^(٢) بعدها — يَتَّبِعُهَا في عتقِ بَآدَاءِ أو إِبْرَاءِ ،
 لا^(٣) يَاعْتَاقُهَا ، ولا إن ماتت .
 وولدُ بنتِها كولدِها ، لا ولدُ أُنْثَى .
 وإن اشترى مكاتبٌ زوجته : أنْفَسَخَ نكاحها . وإن^(٤) أَسْتَوْلَدَ
 أُمَّتَهُ : صارت أُمًّا ولد له .
 وعلى سيده — بجنائته عليه — أرشُها ، وبحبسه مدةً أرفقُ الأمرين
 به : من إنظاره^(٥) مثلها ، أو أجره مِثْلَه .

فصلٌ

ويصح شرطُ وطءِ مكاتبَتِه ، لا^(٦) بنتِ لها^(٧) .

-
- (١) كذا في زع والغاية ٤٥٨ . وفي ش « أو وصية » ، ولعل الزائد من الشرح .
 (٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « ولدته » . والمعنى واحد .
 (٣) في ش : « ولا » ، والواو من كلام الشارح .
 (٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الظاهر . وفي ع : « فإن » ، ولعله تصحيف .
 (٥) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .
 (٦) كذا في زع والغاية ٤٥٩ . وفي ش : « ولا » ، والزائد من الشرح .
 (٧) « ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « حرة أو مملوكة لغيره » .

فإن وطئها بلا شرط ، أو بنتها التي في ملكه ، أو أمتها —
فلها المهر ولو مطاوعة .

ومتى تكرَّرَ — وكان قد أدَّى لما قبله — : لزمه آخرُ .
والأ : فلا .

و^(١) عليه قيمة أمتها : إن أولدها ؛ لا بنتها . ولا قيمة ولده من
أمة مكاتبه أو مكاتبته .

ويؤدَّبُ : إن علم التحريم . وتصيرُ — : إن ولدت — أمٌ ولده .
ثم إن أدَّتْ : عتقت . وإن مات — وعليها شيء^(٢) — : سقط ،
وعتقت . وما بيدها لورثته ، ولو لم تعجز . وكذا لو أعتق سيد مكاتبته .
وعتقه فسخ للكتابة ، ولو في غير كفارة .

ومن كاتبها شريكان ، ثم وطئها — فلها على كل واحد مهرٌ .

وإن ولدت من أحدهما : صارت أمٌ ولده ، ولو لم تعجز . ويفرمُ
لشريكه قيمة حصته^(٣) ، ونظيرها^(٤) من ولدها .

وإن ألحقَ بهما ، صارت أمٌ ولدهما : يعتق نصفهما^(٥) بموت أحدهما .
وباقيا بموت الآخر .

(١) ذكر في زبد الواو مضروبا عليه ، كلمة : « ليس » .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من كاتبها » .

(٣) في ش زيادة : « منها » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) أي ويفرم لشريكه نظيرها ، كما قدر الشارح . وضبط في زبضم الراء ، على أنه
مبتدأ ، والتقدير : وللشريك نظيرها . وإلا كان خطأ .

(٥) كذا في زش والفاية ، وهو الأول . وفي ع : « بعضها » ، ولعله تصحيف .

فصل

ويصح نقلُ الملكِ في المكاتبِ ، ولمشترِ جهلها أَرْدُّ أو الأَرشُ .
وهو كبائع : في عتقِ بأداءٍ — وله الولاءُ — وَعَوْدِهِ قَنَّاَ بمعجزٍ^(١) .
فلو اشترى كلٌّ — : من مكاتبٍ^(٢) شخصٍ أو اثنين . — الآخرَ :
صح شراءُ الأولِ وحده . فإن جهل أسبقهما : بطلا .
وإن أُسرَ ، فاشترى ، فأحبَّ سيدهُ أخذَه بما اشترى به ؛ وإلا
فأدَّى^(٣) لمشتريه ما بقي من كتابته — : عتق ، وولاؤه له .
ولا يُحتسبُ عليه بَمَدَةِ الأسرِ : فلا يعجزُ حتى يعضى — بعد
الأجل — مثلها .

وعلى مكاتبٍ جنى على سيده أو أجنبيٍّ ، فداءٌ نفسه بقيمته فقط :
مقدماً على كتابية^(٤) . فإن أدَّى مبادراً — وليس محجوراً عليه — : عتق
واستقرَّ^(٥) الفداء .

وإن قتلَه سيدهُ : لزمه ، وكذا إن أعتقه . ويسقط : إن كانت
على سيده .

وإن عجزَ^(٦) — وهى على سيده — : فإنه تعجزُ . وإن كانت على

(١) كذا في زع والفاية ٤٦٠ . وفي ش : « بمعجزه » ، والهاء من الشرح .
(٢) كذا في زش والفاية . وفي ع : « مكاتبين » ، وهو تحريف .
(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فإذا أدَّى » ، والزائد من كلام الشارح .
(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « كتابته » ، ولعل الزائد من الشرح .
(٥) في ش : « واستقرار » ، وهو خطأ وتحريف .
(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هى : « مكاتب » .

غيره ففداء^(١)، وإلا : بيع فيها قنًا .

ويجب فداء جنايته مطلقاً بالأقل من قيمته أو أرضها .
وإن عجز عن ديون معاملة لزمته ، تعلقت بذمته : فيقدّمها
محجوراً عليه ، لعدم^(٢) تعلّقها برقبته . فلهذا إن لم يكن بيده مال :
فليس لغريمه تعجيزه . بخلاف أرض ودين كتابة . ويشترك^(٣)
ربّ دين وأرض بعد موته .

ولغير المحجور عليه ، تقديم أى دين شاء .

فصل

والكتابة عقد لازم : لا يدخلها خيار ، ولا يملك أحدهما فسخها ،
ولا يصح تعليقها على شرط مستقبل ، ولا تنسخ بموت سيد^(٤)
ولا جنونه ، ولا حجر عليه .
ويعتق بأداء إلى من يقوم مقامه ، أو وارثه .

وإن حلّ نجم ، فلم يؤدّه — : فليس يده الفسخ بلا حكم . ويلزم
إنظاره ثلاثاً : لبيع عرض ، ولمال غائب دون مسافة قصر يرجو قدومه ،
ولدين حال على مليء ، أو مودع .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فإن فداء » ، والزائد من الشرح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « بعد » ، وهو محرف عن « بعدم » . وانظر الغاية ٦١ .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويشترط » ، وهو تصحيف ظاهر .
(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ح : « سيده » .

ولمكاتبٍ قادرٍ على كسبٍ ، تعجزُ نفسه : إن لم يملك وفاءً ،
لا فسحُها .

فإن ملكه : أجبر على أدائه ، ثم عتق . فإن مات قبله : أنفست .
ويصح فسحُها باتفاقهما .

ولو زوج امرأةً ترثه من مكاتبه ، وصح ، ثم مات — : أنفسخ
النكاحُ . وكذا لو ورث زوجته المكاتبَةَ ، أو غيرها .

ويلزم أن يؤدَّى إلى من أدَّى كتابته ، رُبْعًا . ولا يلزمه قبولُ
بدله من غير الجنس . فلو وصَّع ^(١) بقدره أو عجله : جاز .

ولسيدٍ أفسخُ بعجزٍ ^(٢) عن رُبْعها .

وللمكاتب أن يصلحَ سيده عما في ذمته ، بغير جنسه ، لا مؤجلًا .

ومن أبرئ من كتابته : عتق . وإن أبرئ من بعضها : فهو على
الكتابته فيما بقي .

* * * فصلٌ

وتصح كتابةُ عددٍ بعوضٍ ، ويقسَّطُ ^(٣) على القيم يومَ المقدِّـ
ويكون كلُّ مكاتبٍ بقدر حصته : يعتقُ بأدائها ، ويعجزُ بعجزٍ ^(٤)
عنها وحده .

(١) في ع زيادة : « عنه » . وذكر في الشرح بلفظ : « عن مكاتبه » .
(٢) كذا في زع والفاية ٤٦٢ . وفي ش زيادة من الشرح : « مكاتب » .
(٣) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « العوض » .
(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بعجزه » ، والهاء من الشرح .

وإن أدّوا ، واختلفوا في قدر ما أدّى كل واحدٍ — : فقول مدّع^(١) أداء الواجب .
ويصح أن يكاتب بعض عبده — فإذا^(٢) أدّى : عتق كله . —
وشقصاً^(٣) من مشترك ، بغير إذن شريكه .
ويملك من كسبه بقدره . فإذا^(٤) أدّى ما كوّتب عليه ، وللشريك الآخر ما يقابل حصته — عتق : إن من كاتبه موسيراً^(٥) . وعليه قيمة حصة شريكه .
وإن أعتقه الشريك قبل أدائه : عتق عليه كله إن كان موسيراً ، وعليه قيمة ما للشريك مكاتباً .
ولهما كتابةٌ عبدهما على تساوي ، وتفاضلٍ . ولا يؤدّي إليهما إلا على قدر ملكيهما .
فإن كاتباه منفردَيْن ، فوفّي أحدهما ، أو أبرأه — : عتق نصيبه خاصةً إن كان معسراً . وإلا : كله .
وإن كاتباه كتابةً واحدةً ، فوفّي أحدهما بغير إذن الآخر — : لم يعتق منه شيء .

(١) كذا في زع والغاية ، على حذف الياء للتخفيف كما تقدم في « مدل » . وفي ش : مدعى » ، على الإضافة لما بعده .
(٢) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بالفظ ش : « فإن » .
(٣) ورد بهامش ع زيادة على أنها من المتن : « له » ، وهى مذكورة في الشرح .
(٤) كذا في ز ش . والغاية وفي ع : « فإن » .
(٥) كرر هذا اللفظ في ش ، وتكريره من صنيع الشارح .
(م . ١٠ ق ٢ — منتهى الإردات)

وإن كان بإذنه : عَتَقَ نَصِيبَهُ ، وَهَبَرَى إِلَى بَاقِيهِ : إِنْ كَانَ مُوسِرًا .
 وَضَمِنَ نَصِيبَ شَرِيكِهِ ، بِقِيَمَتِهِ مَكَاتِبًا .
 وإن ^(١) كَاتَبَ ثَلَاثَةً عَبْدًا ، فَادَّعَى الْأَدَاءَ إِلَيْهِمْ ، فَأَنْكَرَهُ أَحَدُهُمْ
 — : شَارَكَهُمَا فِيمَا أَقْرَأَ بِقَبْضِهِ . وَنَصَّه : « تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا عَلَيْهِ » .
 وَمَنْ قَبِلَ كِتَابَةً عَنْ نَفْسِهِ وَغَائِبٍ : صَحَّ ، كَتَدْبِيرٍ . فَإِنْ أَجَازَ
 الْغَائِبُ ، وَإِلَّا : لَزِمَهُ الْكُلُّ .

* * *

فصل

وإن اختلفا في كتابة ^(٢) : فقولٌ منكِرٌ .
 وفي قدرٍ عوضها ، أو جنسها ، أو أجلها ، أو وفاء مالها — :
 فقولٌ سِيدٌ .
 وإن قال : « قَبَضْتُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَوْ ^(٣) زَيْدٌ » — عَتَقَ ، وَلَمْ يُوْثَرْ
 وَلَوْ فِي مَرَضِهِ .

وَيُثْبِتُ الْأَدَاءُ وَيَعْتَقُ : بِشَاهِدٍ مَعَ أَمْرَائَيْنِ أَوْ يَمِينٍ .

* * *

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ع : « وَلِذَا » ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .
 (٢) كَذَا فِي زُع وَالْغَايَةِ ٤٦٤ . وَفِي ش : « كِتَابَتُهُ » ، وَلَعَلَّ الْهَاءَ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٣) فِي ش : « أَوْ شَاهِدٍ زَيْدٌ » ، وَالزَّائِدُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

فصل

والفاسدة^(١) —: كعلی خمر، أو خنزیر، أو مجهول. — يُغلبُ
فيها^(٢) حکم الصفة: في أنه إذا أدّى عتق: لا إن أبرئ.
وَيَتَّبِعُ وَلَدٌ — لا كسب — فيها.
ولكل فسخها. وتنفسخ^(٣) بموت سيد وجنونه، وحجر
عليه لسفه^(٤).



باب أحكام أمّ الولد

وهي شرعاً: مَنْ وَلَدَتْ مَا فِيهِ صُورَةٌ، وَلَوْ خَفِيَّةً^(٥)، مِنْ مَالِكٍ
— ولو بعضها أو مكاتبا، ولو محرمة عليه — أو أُنِيَ مَالِكُهَا: إِنْ لَمْ
يَكُنْ أَلَابَنُ وَطَنُهَا.
وَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا.
وَإِنْ وَضَعَتْ جَسَماً لَا تَخْطِيطَ فِيهِ —: كَالْمُضْغَةِ، وَنَحْوِهَا —: لَمْ
تَصِرْ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ.

(٣) كذا في زع والغاية. وفي ش: «والكتابة الفاسدة»، والزيادة من الشرح.
(٤) كذا في زع، أي في الكتابة الفاسدة. وفي الغاية: «فيها»، وهو تحريف.
وفي ش: «فيه»، والظاهر أنه تصحيف وإن كان يصح تذكير الضمير من حيث إن الكتابة
عقد.
(٥) كذا في زش والغاية. وهو الصحيح. وفي ع: «تفسخ»، وهو تصحيف.
(٦) كذا في زع والغاية. وفي ش: «أسفه»، والزائد من الشرح.
(٧) كذا في زع والغاية ٤٦٥، أي غير بيّنة. وفي ش: «خفيفة»، وهو تصحيف.
نف.

وإن أصابها في ملكٍ غيره ، لا بزناً ، ثم ملكها حاملاً - : عَتَقَ .
الحملُ ، ولم تصرْ أمَّ ولدٍ .

ومن ملك حاملاً ، فوطئها - : حرّم بيعُ الولد ، ويُعتقُه .
ويصحّ قوله لأُمّته : « يَدُكِ أُمُّ وَلَدِي » ، أو لابنها : « يَدُكَ
أَبْنِي » .

وأحكامُ أمٍّ ولد ، كإمّة : في إجارةٍ وأستخدامٍ ووطءٍ ، وسائرِ
أُمُورِها . إلا في تدبيرٍ ، أو ما ينقلُ المملكَ - : كبيعٍ غيرِ كتابيّة ، وكهبةٍ
ووصيةٍ ووقفٍ . - أو يُرادُّ له : كرهنٍ .
وولدها من غير سيدةها ، بعدَ إيلادِها ، كهي^(١) . إلا أنه لا يعتقُ
باعتاقِها ، أو موتِها^(٢) قبل سيدةها^(٣) .

وإن مات سيدةُها - وهي حاملٌ - : فنفقتها لمدةِ حملِها ، من مالِ
حملِها . وإلا : فعلى وارثِها .
وكَلَّمَا جَنَّتْ أُمٌّ وَلَدَ : فداها سيدةُها بالأقلِّ من الأرشِ أو قيمتها
يومَ الفداء .

(١) كذا بالأصول والغاية . وورد بهامش زحاشية : « قوله : كهي ، فيه
جر الضمير بالسكاف . وقد أجازته المبرد ، ومنعه الجمهور محتجين : بأن دخوله على
المضمر يؤدي إلى اجتماع السكاكين إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع . اه عميرة » . وانظر
الإقناع ٤ / ٤٨١ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بموتها » ، والباء من كلام الشارح .

(٣) وورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وكذا ولد مدبرة » . وراجع كلام الإقناع .

ولو أَجْتَمَعَتْ أَرْوَشٌ قَبْلَ إعْطَاءِ شَيْءٍ مِنْهَا : تَعَلَّقَ الْجَمِيعُ بِرَقَبَتِهَا ،
ولم يكن على السيد إلا الأقلُّ من أَرْوَشِ الْجَمِيعِ أَوْ قِيمَتِهَا .

[فَإِنْ لَمْ تَفِ بِأَرْبَابِ الْجَنَايَاتِ : تَحَاصُّوا بِقَدْرِ حَقِّهِمْ] ^(١) .

وإن قُتِلَتْ سَيِّدَهَا عَمْدًا ، فَلَوْلِيَّه — : إِنْ لَمْ يَرِثْ وَلَدُهَا ^(٢) شَيْئًا
مِنْ دَمِهِ . — الْقِصَاصُ . فَإِنْ عَفَا ^(٣) عَلَى مَالٍ ، أَوْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً — :
لِزِمَهَا الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ دِيَّتِهِ . وَتَعَتَّقُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

وَلَا حَدَّ بِقَذْفِ أُمٍّ وَلَدٍ .

وإن أَسَلَمَتْ أُمٌّ وَلَدًا كَافِرًا ^(٤) : مُنِعَ مِنْ غَشِيَانِهَا ، وَحِيلَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهَا . وَأُجْبِرَ عَلَى نَفَقَتِهَا : إِنْ عُدِمَ كَسْبُهَا .
فإن أَسَلِمَ : حَلَّتْ لَهُ . وَإِنْ ^(٥) مَاتَ كَافِرًا : عَتَقَتْ .

وإن وَطِئَ أَحَدُ اثْنَيْنِ أُمَّتَهُمَا : أَدَّبَ ، وَيَلْزِمُهُ لَشْرِيكِهِ — مِنْ
مَهْرِهَا — بِقَدْرِ حَصَّتِهِ . فَلَوْ بَدَتْ : صَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ ، وَوَلَدُهُ
حُرٌّ . وَتُسْتَقَرُّ ^(٦) فِي ذِمَّتِهِ — وَلَوْ مَعْسِرًا — قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ

(١) وردت الزيادة في زع ، وفي الغاية ٤٦٦ بعض اختصار . وسقطت من ش .

(٢) كذا في ز ، وهو الأظهر والأولى . وفي ع ش والغاية : « ولدها » بالرفع .

(٣) كذا في ز ش والغاية ، أي وليها . وفي ع : « عفى » . والأول أولى .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « الكافر » ، واللام وردت في الشرح ،

والمعلق الولد . فتنبه .

(٥) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر وفي ش : « فإن » .

(٦) كذا في ز ، وهو الأول . وفي ع ش والغاية : « ويستقر » .

— لا^(١) من مهرٍ وولديّ ، كما لو نالهم .
 فإنَّ أَوْلَدَهَا أَلثَانِي بَعْدُ : فعليه مهرُها ، وولدهُ رقيق .
 وإنَّ جَهْلَ إِيْلَادَ شَرِيكِه ، أو أنها صارت أمَّ ولده^(٢) — : فولدُهُ
 حرٌّ ، وعليه فِدَاؤُهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ .

* * *

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ولا » ، والزائد من الشرح .
 (٢) كذا في زع . وفي ش : « ولده » . وانظر الفاية .

كتاب النكاح

وهو حقيقة : في عقد التزويج ، مجاز : في الوطاء . والأشهر :
مشارك . والمعقود عليه : المنفعة .

وسن لذي شهوة لا يخاف زناً؛ واشتغاله به أفضل من التخلّي لنوافل
العبادة . ويباح لمن لا شهوة له .

ويجب على من يخاف زناً - ولو ظناً - : من رجل وامرأة .
ويقدم - حينئذٍ - على حج واجب . ولا يُكْتَفَى بركة ، بل يكون
في مجموع العمر .

ويجوز بدار حرب ، لضرورة ، لغير أسير . ويعزل . ويجزى
تسرّ عنه

وسن تحيّر ذات الدين ، الولود ، البكر ، الحسيمة^(١) ، الأجنبية .
ولا يسأل عن دينها حتى يحمّد جاهلها^(٢) .

* * *

فصل

ولمن^(٣) أراد خطبة امرأة ، وغلب على ظنه إجابته - نظر ما يظهر

(١) كذا في زش والغاية ٣/٣ . وفي ع : « الحبيبة » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ولاتسن » أي الزيادة على واحدة .

(٣) في ش : « ويباح لمن » ، والزائد من كلام الشارح .

غالباً كوجه ورقبة ويدٍ وقدم. ويكرره، ويتأمل المحاسن بلا إذن^(١)
إن أمن الشهوة، من غير خلوة.

ولرجل وامرأة، نظر ذلك ورأسٍ وساقٍ من أمةٍ مُستامةٍ،
وذاتٍ^(٢) تحرّم - وهى : من تحرّم عليه أبداً بنسب، أو سببٍ مباح
لحرمتها. - إلا نساء النبي صلى الله عليه وسلم : فلا^(٣).

ولعبد^(٤) - لامبعض أو مشترك - نظر ذلك من مولاته. وكذا
غير أولى الأربّة : كعتنين وكبير، ونحوهما.

وينظر ممن لا تُشهى - : كعجوزٍ وبرزةٍ وقبيحةٍ، ونحوهن.
- وأمة^(٥) غير مُستامةٍ، إلى غير عورةٍ صلاة.

ويحرّم نظرُ خصىٍّ ومحبوبٍ وممسوحٍ إلى أجنبيةٍ.
ولشاهدٍ ومُعاملٍ، نظرُ وجهٍ مشهودٍ عليها ومن^(٦) تعامله،
وكفّنها^(٧) - لحاجة.

ولطبيبٍ، ومن يلى خدمةً مريض - ولو أنشئ - في وضوء

(١) فى ش : « ... إذن المرأة من غير خلوة » ، فأدرج الشرح فى المتن وبالعكس .
(٢) فى ش : « ومن وهى » ، وهو كسابقه . وذكر بهامش ز حاشية : « قوله :
ذات محرم ، يعنى له (فى الخطوطة : لها) أت ينظر من ذات المحرم ما يظهر غالباً :
كالوجه والرقبة واليد والقدم ، مع زيادة الرأس والساق . ولا يجوز له النظر إلى غير
ذلك » اهـ .

(٣) ورد هذا فى زع والغاية هـ ، وأسقط من ش مدرجا فى الشرح .
(٤) كذا فى زع والغاية ، وهو الصحيح . وفى ش : « العبد » ، وهو تحريف .
(٥) كذا فى زع . وفى ش : « ومن أمة » ، ولزيادة من الشرح .
(٦) فى ش : « ووجه » ، فأدمج الشرح ؛ لمتن وبالعكس .
(٧) فى ش : « وكذا كفّنها » ، والزائد مدرج من الشرح . وورد فى ز بعد
ذلك مضروباً عليه : « مع » . وراجع الغاية .

واستنجاءً ، نظرٌ ومسٌّ^(١) دعت إليه حاجةٌ^(٢) . وكذا لو حلق
عانة من لا يحسنه .

ولا امرأة مع امرأة - ولو كافرة مع مسلمة - ولرجل مع رجل
ولو أمرد^(٣) ، نظرٌ غير عورية . وهي - هنا^(٤) - من امرأة : ما بين
سُرّة ورُكبة . ولا امرأة نظرٌ من رجل إلى غير عورة .

ومميّزٌ - لا شهوة له - مع امرأة ، كامرأة وذو الشهوة معها
وبنتٌ تسع مع رجل - كمحرم .

وخُنْثَى مشكِلٌ ، في نظرٍ^(٥) إليه ، كامرأة . ألمنقحٌ : « ونظره
إلى رجل كنظرِ امرأة إليه ، وإلى امرأة كنظرِ رجلٍ إليها » .

ولرجلٍ نظرٌ لفلانٍ^(٦) لغير شهوة . ويحرمُ نظرُ لها ، أو مع خوف
ثورانها - إلى أحد ممن ذكرنا . ولمسٌ كنظر ، بل أوثى .

وصوتٌ الأجنبية ليس بعورية ؛ ويحرمُ تلذّذٌ بجماعه - ولو

(١) ذكر في زحمتها بين الأسطر : « إن أمن الشهوة » . وفي ع ش زيادة : « ما » ،
والظاهر أنها من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٢) ورد بهامش ز حاشية : « حتى للفرجين » .

(٣) بهامش ز : « قال في القاموس : الأمرد : الشاب طرشاربه ، ولم تنبت لحيته » .
وفي الغاية ٦ تحريف وخطأ في أول الفرع ، فتنبه له .

(٤) ورد هذا في زع ؛ وأسقط من ش مدحا بالشرح .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « رجل » .

(٦) ذكر بهامش ز حاشية : « وهو : من لم يبلغ » .

بقراءة - وخلوة غير محرم ، على الجميع مطلقاً . كرجل^(١) مع عدد من نساء ، وعكسه^(٢) .

ولكل من الزوجين - نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة ، حتى فرجها^(٣) ، كبت دون سبع . وكره النظر^(٤) إليه حال الطمث ، وتقيله بعد الجماع ، لأقبله .

وكذا سيد مع أمته المباحة له . وينظر من مزوجة^(٥) ، ومسلم من أمته الوثنية والمجوسية - إلى غير عورة . ومن لا يملك إلا بعضها كمن لا حق له .

وحرّم تزني لمحرّم غير زوج وسيد .

فصل

يحرّم تصريح - وهو : ما لا يَحْتَمِلُ غير النكاح . - بخطبة معتدة ، إلا لزوج تحيل له . وتعريض بخطبة رجعية . ويجوز في عدة وفاة ، وبائن ولو بغير ثلاث ، وفسخ لعنة وعيب . وهي - في جواب - كهو : فيما يحل ويحرّم .

(١) كذا في زع والغاية ٨ . وفي ش : « وكرجل » ، ولعل الزائد من الناسخ لا الشارح .

(٢) أى كامرأة واحدة مع عدد من الرجال . وضبط في ز بالضم ، وهو صحيح أيضاً على أنه مبتدأ خبره مجذوف ، تقديره : محرم أيضاً . فتأمل .

(٣) كذا في زع والغاية ٦ ، وهو المناسب لما بعده . وفي ش . « فرجه » ، وهو المناسب لما قبله . ومع ذلك لا يبعد تصحيحه .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . ولفظ الغاية : « نظر فرج » .

(٥) كذا في ع . وعبارة ش : « وينظر سيد من أمته غير المباحة كزوجة » ، وفيها زيادة من الشرح ، وتصحيح أيضاً على ما يظهر .

و « التعريض^(١) » : « إني في مثلك راغب^(٢) » و « لا تقوتيني .
بنفسك » ، وتجيئه : « ما يُرغبُ عنكَ » و « إن قضى شيء كان » ،
ونحوهما .

وتحرّم خطبة على خطبة مسلم أجيب ولو تعريضا ، إن علم^(٣) .
ولا^(٤) ، أو ترك^(٥) أو أذن^(٦) أو سكّت^(٧) عنه — : جاز .

والتحويل — في رد وإجابة — على وليّ يجزئ^(٨) ، وإلا :
فعلينا .

وفي تحريم خطبة من أذنت لوليها في تزويجها من معين ، احتمالان .
ويصح عقد مع خطبة حرمت .

ويُسن^(٩) مساء يوم الجمعة ، وأن يخطب قبله بخطبة ابن مسعود ،

(١) في ش زيادة أدرجت في الشرح ، هي : « من الخاطب » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش : « لراغب » ، ولعل اللام من الشرح وإن وردت

الغاية ٩ .

(٣) في ش زيادة : « الثاني » وهي من كلام الشارح .

(٤) بهاء في حاشية : « أي وإن لم يعلم بالمال » . وذكر نحوه في الشرح . وفي

ش زيادة مدونة منه ، هي : « جاز » .

(٥) ورد في ز بين الأسطر : « الخطبة » ، وذكر في كلام الشارح .

(٦) ذكر في ز تحت الأسطر . « اه » ، وورد في الشرح بانقطاع : « لثاني » .

(٧) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « أو أسكت » ، والزائدة من الناسخ .

(٨) كذا في ز ، وهو انقطاع على ما يظهر . وفي ش والناية : « عمر » .

(٩) في ش زيادة : « عند التسكاح » ، وهي من الشرح . وورد أولها في الناية ١٠ .

وهي (١) : « إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه (٢) ونستغفره (٣) ! ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلله (٤) فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . » ويجزى (٥) أن يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم .

وأن يقال لتزويج : « بارك الله لكما وعليكما ، وجمع بينكما في خير وعافية ! » .

فإذا زُفَّت إليه ، قال : « اللهم ! إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه ! »

باب رُكْنِي النكاحِ وشروطه

رُكْنَاهُ ١ — : « إيجاب » بلفظ : « إنكاح » (٦) أو « تزويج » ،

(١) أسقط قوله : « وهي » من ش ، وأدرج في الشرح . وراجع مع الإقناع وشرحه ١٤/٥ — ١٥ ، ثم راجع هامش الغاية وتأمل . وورد بهامش ز : « وكان أحمد إذا لم يسمعها انصرف » ، وذكر الشارح نحوه . كما ورد فيها أيضاً تحت قوله : قبله ، عبارة : « فإن أخرت جاز » ونقل الشارح نحوه عن الغنية .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ونستعينه » ، وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ونستغفره » .

(٤) في ش زيادة : « الله » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع والغاية .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « ويجزى » ، ولعل أوله مصحف .

(٦) كذا في ز ش والغاية ١٧ . وفي ع : « النكاح أو تزويج » ، وهو تحريف .

وورد بهامش ز حاشية : « قوله : بلفظ إنكاح أو تزويج ، أي بلفظ مشتق من أحدهما وأما المصدر — الذي هو : « إنكاح » أو « تزويج » — فلا يحصل به إيجاب ولا قبول .

١٠ هـ ابن نصر الله . »

و^(١) لمن يملكها أو بعضها : « أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ » ،
ونحوه .

وإن فتح ولي ثاء^(٢) « زَوَّجْتُكَ » ، فقليل : يصح^(٣) مطلقاً ، وقيل :
... من جاهل وعاجز .

ويصح : « زَوَّجْتَ » ، بضم الزاي وفتح التاء .

٢ — و « قبولٌ » بلفظ : « قَبِلْتُ أَوْ رَضَيْتُ هَذَا النِّكَاحَ » ،
أو « قَبِلْتُ » أو « رَضَيْتُ » فقط ، أو « تزوجتها » .
ويصحان من هازل^(٤) وتلجئة ، وبما يؤدّي معناهما الخاصَّ
بكل لسان من عاجز^(٥) — ولا يلزمه تعلُّمٌ — لا^(٦) بكتابة وإشارة
مفهومة ، إلا من أخرس .

وإن قيل لمزوّج : « أزوَّجْتَ ؟ » فقال : « نعم » ، ولمتزوّج :
« أقبَلْتَ ؟ » فقال : « نعم » — صح ، لا إن تقدّم قبولٌ^(٧) .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « سيد » .

(٢) أمّسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة : « النكاح » ، وهي مذكورة في
الشرح .

(٤) في ش : « هازم » ، وهو تصحيف . ولَفْظُ الغاية : « ويصحان هزلاً » .

(٥) بهامش ز حاشية : « قال في الوجيز : ولا ينمقد بغير عربية لقادر عليها » .

(٦) في ش : « لا كتابة والإشارة مفهومة » ، وفيه تحريف وإدراج للمنفى في الشرح
وبالعكس .

(٧) في ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « على إيجاب » . وقد وردت في ز —
بين الأسطر — بزيادة : « فإنه لم يصح » .

وإن تراخى حتى تفرقا ، أو تشاغلا بما يقطعه عرفا — : بطل الإيجاب .

ومن أوجب — ولو في غير نكاح — ثم جن أو أغمى عليه قبل قبول : بطل ، كبوته^(١) . لا إن نام .

وكان للنبي — صلى الله عليه وسلم ! — أن يتزوج بلفظ : « الهبة »^(٢) .

* * *

فصل

وشروطه^(٣) خمسة :

١ — تعيين الزوجين . فلا يصح : « زوجتك بنتي » ، وله غيرها حتى يميزها . وإلا : فيصح ، ولو سماها بغير اسمها .
وإن سماها باسمها ولم يقل : « بنتي »^(٤) ، أو قال من له عائشة وفاطمة : « زوجتك بنتي عائشة » ، فقبل — ونويا فاطمة — : لم يصح كمن سمي له في العقد غير مخطوبته ، فقبل : يظن أنها إياها^(٥) .

(١) كذا في زع والغاية ١٨ . وفي ش : « كبوته » ، والباء من الشرح .
(٢) ورد بهامش ز حاشية : « وصورة التزويج بلفظ الهبة : أن يقع العقد بلفظ الهبة ، بأن تقول المرأة : وهبت نفسي لك ، والرجل يقول : قبلت ، ولم يذكر المهر . ه عني » .

(٣) في ش زيادة : « أي النكاح » ، وظاهر أنها من كلام الشارح .

(٤) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٥) ذكر بهامش ز : « أي مخطوبته » . وذكر الشارح نحوه .

وكذا : « زَوَّجْتُكَ حَمَلَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ » .

٢ - أَلثَّانِي : رِضَا زَوْجٍ مُكَلَّفٍ وَلَوْ رَقِيقًا ، وَزَوْجِيَّةَ حُرَّةٍ عَاقِلَةٍ
تَيْبٍ : تَمَّ لَهَا تَسْعُ سِنِينَ .

وَيُجْبِرُ أَبُ تَيْبًا دُونَ ذَلِكَ ، وَبِكْرًا وَلَوْ مُكَلَّفَةً - وَيُسْنُ أُسْتِثْنَانِهَا
مَعَ أُمِّهَا . وَيُؤْخَذُ بِتَعْيِينِ بِنْتٍ تَسْعٍ فَأَكْثَرَ كَفْوًا ، لَا بِتَعْيِينِ أَبِي .
- وَمَجْنُونَةٌ^(١) وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، أَوْ^(٢) تَيْبًا أَوْ بِالْعَقَّةِ - وَيَزَوِّجُهَا مَعَ شَهْوَتِهَا
كُلُّ وَلِيٍّ - وَابْنًا صَغِيرًا ، وَبَالِغًا مَجْنُونًا وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ . وَيَزَوِّجُهَا^(٣)
مَعَ عَدِيمِ أَبِي - وَصِيٍّ ؛ فَإِنْ عُدِمَ^(٤) - وَتَمَّ حَاجَةٌ - : فَحَاكَمٌ .
وَيَصِحُّ قَبُولُ مُمَيِّزٍ لِنِسْكَاحِهِ ، بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .

وَإِسْكَالُ وَلِيٍّ تَزْوِيغُ بِنْتٍ تَسْعٍ فَأَكْثَرَ بِإِذْنِهَا - وَهُوَ مُعْتَبَرٌ -
لَا مَنَ دُونَهَا بِحَالٍ .

وَإِذْنُ تَيْبٍ بِوَطْءٍ فِي قَبْلِ - - وَلَوْ زَانًا^(٥) ، أَوْ مَعَ عَوْدٍ بِكَارِقَةٍ :
أَلْسَافٌ . وَبِكْرٌ - وَلَوْ وَطِئَتْ فِي دُبُرٍ : أَلْسَمَاتٌ ، وَلَوْ ضَحَكَتْ
أَوْ بَكَتْ . وَنَاطَقًا أَوْ بَلَّغٌ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْعَايَةِ ١٩ . وَلِيٌّ ش : « وَمَجْنُونَةٌ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ صَدِيقٌ .
(٢) أَسْطَعْتُ « أَوْ » مِنْ ش ، وَأَدْخَلْتُ فِي الْفَرْجِ .
(٣) كَذَا فِي الْأَمْوَالِ ، أَيْ الصَّغِيرِ وَالْبَالِغِ عَالِمُونَ^(١) قَالَ الشَّارِحُ ، وَلِيٌّ الْعَايَةِ :
« وَيَزَوِّجُهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَوَرَدَ فِي زَيْدٍ ذَلِكَ « فُضِرُوا بِأَعْيَانِهِ » : « لِحَاجَةٍ » .
(٤) أَيْ وَصِيَّ الْأَبِ . كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَضَبَطَ فِي زَيْدٍ بَقِيَ الْعَيْنِ ، وَهُوَ سَبْقُ الْم .
(٥) كَذَا فِي الْأَمْوَالِ ، أَيْ وَلَوْ كَانَ الْوَطْءُ زَانًا . وَفِي الْعَايَةِ : « بِزَانًا » ، وَلِلْمُتَحَرِّفِ .
وَذَكَرَ بِهَامِشٍ زَيْدٍ حَاشِيَةً : « قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ : وَمَنْ زَانَتْ بِكَارِقَتِهَا بِالْمَجْنُونِ فَحَسَبَهَا حُرَّةً
الَّتَيْبُ : فِي اعْتِبَارِ الْبَلْغِ فِي النِّسْكَاحِ . انْتَهَى » .

وَيُعْتَبَرُ فِي أُسْتِثْذَانٍ : تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ ^(١) عَلَى وَجْهِ تَقَعِ
المعرفة به .

وَمَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِغَيْرِ وَطْءٍ : فَكَبْكِرٍ .
وَيُجْبَرُ سَيِّدٌ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ ^(٢) مَجْنُونًا ، وَأُمَةً مُطْلَقًا . لَا مَكَاتَبًا
أَوْ مَكَاتَبَةً .

وَيُعْتَبَرُ فِي مَعْتَقٍ بَعْضُهَا : إِذْنُهَا وَإِذْنُ مَعْتِقِهَا وَمَالِكِ الْبَقِيَّةِ ،
كَالْمُشْتَرِكَيْنِ ^(٣) . وَيَقُولُ كُلُّ : « زَوْجُكُمَا » .

* * *

فصل ٦

٣ — أَلْتَالِثُ ^(٤) : أَلْوَلِيُّ ، إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !
فَلَا يَصِحُّ إِنْكَاحُهَا لِنَفْسِهَا أَوْ غَيْرِهَا . فَيَزَوِّجُ أُمَةً لِمَحْجُورٍ ^(٥)
عَلَيْهَا وَلَيْسَ فِي مَالِهَا ، وَلغَيْرِهَا ^(٦) مِنْ يَزَوِّجُ سَيِّدَتَهَا — بِشَرْطِ إِذْنِهَا

(١) في ش زيادة من الشرح : « لها » . وعبارة الغاية ٢٠ : « تسميته زوج » .
وفيها تحريف .

(٢) تكررت « أو » في ش ، وهو من عبث الناشر . فلاتتوهم أن هناك نقصا .

(٣) كذا في ز ، وذكر بعده — فوقه علامة الزيادة — : « لاثنين » وهو بمن
عبارة الإقناع ٣٢/٥ : « كأمة لاثنين » . ولفظ ع ش والغاية : « كالشريكين » أي في أمة

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح ، هي : « من شروط النكاح » .

(٥) كذا في ز ش . ولفظ الغاية : « محجور » ، وهو صحيح أيضا . وكان

هو ما في أصل ع ، ثم أصلح خطأ بلفظ : « محجورا » .

(٦) أسقطت اللام من ش ، وأدخلت في الشرح .

نطقاً، ولو (١) بكراً (٢) .

ولا إذن لمولاة معتقة؛ ويزوجها بإذنها أقرب عصبته، ويجبرها من يجبر مولاتها .

والأحق بإنكاح حرة : أبوها ، فأبوه وإن علا ، فابنها فابنه وإن نزل ، فأخ (٣) لأبوين فلأب ، فابن أخ لأبوين فلأب وإن سفل ، فعم لأبوين فلأب ، ثم بنوهما كذلك ، ثم أقرب عصبته نسيب (٤) ، كالإرث . ثم المولى المنعم ، ثم عصبته : الأقرب فالأقرب (٥) . ثم للسلطان (٦) ، وهو : الإمام أو نائبه ، ولو من بغاة : إذا استولوا على بلد .

فإن عديم الكل : زوجها ذو سلطان في مكانها ، كعضل . فإن تعذر : وكلت .

وولي أمة — ولو آبية — : سيدتها ، ولو فاسقاً أو مكاتباً .
وشرط في ولي ١ ، ٢ ، ٣ — : ذكورية ، وعقل ، وبلوغ .

-
- (١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كانت » .
(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويجبرها من يجبر سيدتها » .
(٣) أسقط قوله : « فأخ لأبوين » من ش ، وأدخل في الشرح . وذكر في الغاية بلفظ : « فالأخ . . . » .
(٤) كذا في زع . وفي ش : « نسب » . وفي الغاية : « بنسب » ، وهو تحريف .
(٥) في ش زيادة : « ثم مولى ، ثم عصبته » . وهي من الشرح ، وإن ذكرناها في الغاية ٢١ .
(٦) كذا في ز ، أي ثم تنتقل الولاية له . وفي ع ش والغاية : « السلطان » .
(م ١١ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٤ - : وحرية ، إلا مكاتباً يزوج أمته .
٥ - : وأتفاق دين ، إلا أم ولد لكافر أسلمت ، وأمة كافرة
لمسلم ، والسلطان .

٦ - : وعدالة ولو ظاهرة ، إلا في سلطان وسيد .
٧ - : ورشد ، وهو : معرفة الكفو ومصالح النكاح .
فإن كان الأقرب طفلاً ، أو كافراً ، أو فاسقاً ، أو عبداً ،
أو عضلاً - : بأن منعها كفو أرصيته ، ورغب بما صح مهرأ . ويُفسق
به : إن تكرّر (١) . - أو غاب غيبة منقطعة ، وهى : مالا تُقطع
إلا بكلفة ومشقة ؛ أو جهل (٢) مكانه ، أو تعذرت مراجعته بأسر
أو حبس - : زواج حرة أبعد ، وأمة حاكم .
وإن زوج حاكم ، أو أبعد بلا عذر للأقرب - : لم يصح .
فلو كان الأقرب لا يعلم أنه عصبة أو أنه صار أو عاد أهلاً بعد
مناف ، ثم علم : أو استلحق بنت ملاءنة أب بعد عقد - : لم يعد .
ويلى كتابي نكاح مؤلّيته الكتابة حتى من مسلم ، ويباشره (٣) .
ويشترط فيه شروط المسلم .

(١) فى ش زيادة : « منه » ، وهى من الشرح وإن وردت فى ع بن الأسطر .
(٢) كذا فى زع والغاية ٢٢ . وفى ش : « جعل » ، وهو تصحيف خطير .
(٣) أسقط قوله : « ويباشره » من ش ، وأدرج فى الشرح .

فصل^١

ووكيل كل ولي يقوم مقامه غائبا وحاضرا ؛ وله أن يوكل قبل
إذنها وبدونه .

ويثبت لوكيل ماله : من إجبار وغيره ؛ لكن : لا بد من إذن
غير مجبرة لوكيل . فلا يكفي إذنها لوليها بتزويج أو توكيل فيه ،
بلا مراجعة وكيل^(١) لها ، وإذنها له^(٢) بعد توكيله .

فلو وكل ولي ، ثم أذنت لوكيله — : صح ، ولو لم تأذن للولي .
ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه .

ويصح توكيل فاسق ونحوه في قبول .

ويصح توكيله مطلقا . . . : كـ « زوج^(٣) من شئت » ؛ ولا يملك
به أن يزوجه من نفسه . . . ومقيدا : كـ « زوج زيدا » .

وإن قال : « زوج ، أو أقبل من وكيله زيد ، أو أحد وكيليه » —
فزوج ، أو قبل من وكيله عمرو — : لم يصح .

ويشترط قول ولي أو وكيله لوكيل زوج : « زوجت فلانة
فلانا ، أو لفلان » أو « زوجت موكلك فلانا فلانة » ، وقول وكيل
زوج : « قبلته^(٤) لموكل فلان ، أو لفلان » .

(١) في من زياده من المخرج ، هي : « أي استئذان » .

(٢) سأل « له » من الغاية ، وورد في من بعدها زيادة : « به » . ومن المخرج
وإن أذنت له تحت السلطة .

(٣) كذا في راجع والماء ٢٣ . وفي : « زوج . . . مكل وكيل » ، فأدرج المتن في
المخرج وبالمعكس . ولم ترد « به » في الغاية .

(٤) في من : « قبلته » ، وهو نحو به . طاهر .

ووصيَّ وليًّا — أب^(١) أو غيره — في نكاح ، بمنزلته : إذا
نصَّ له عليه . فيجبرُ من يجبره : من ذكرٍ وأنثى^(٢) . ولا خيارَ ببلوغ .

* * *

فصل

وإن استوى وليَّانِ فأكثرُ ، في درجة — : صحَّ التزويجُ من كل
واحد ؛ والأولى : تقديمُ أفضلِ فأسنَّ .

وإن^(٣) تشاحوا : أقرع . فإن سبقَ غيرُ من قرع ، فزوج — وقد
أذنتُ لهم — : صح . وإلا : تعيَّن من أذنتُ له .

وإن زوجَ وليَّانِ لاثنين ، وجُهلُ السبقُ مطلقًا ، أو علمُ سابقٍ
ثم نُسي ، أو علمُ السبقِ وجُهلُ السابق — : فسخما حاكمٌ .

وإن^(٤) علمُ وقوعهما معًا : بطلا .

ولهما — في غير هذه — نصفُ المهر بقرة .

وإن ماتت : فلا أحدهما نصفُ ميراثها بقرة ، بل عيني .

وإن مات الزوجان ، فإن كانت أقرتُ بسبقٍ لأحدهما : فلا إرث .

(١) ضبط هكذا في ز ، على أنه بدل من « ولي » . وهو الأول . وصبط في ع —
هو وما بعده — بالضم ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو . وراجع الإقناع ٥/٤٤ .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٤ . وفي ع : « أو أنثى » .

(٣) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « فإن » .

(٤) كذا في ز ع والغاية . وفي ش « فإن » .

لها من الآخر . وهى تدعى ميراثها ممن أقرت له ^(١) ؛ فإن كان أدعى ذلك أيضاً : دُفع إليها . وإلا فلا : إن أنكر ورثته .

وإن لم تكن ^(٢) أقرت بسبق : ورثت من أحدهما بقرعة .
ومن زوج عبده الصغير بأمته ، أو ابنه بنت ^(٣) أخيه ؛ أو وصى في النكاح صغيراً بصغيرة تحت حجره ، ونحوه ^(٤) — :
صح أن يتولّى طرفي العقد .

وكذا ولي [عاقلة] ^(٥) تجلّ له — : كابن عم ، ومولى ،
وحاكم — : إذا أذنت له . أو وكلّ زوج وليّاً ، أو عكسه ^(٦) .
أو وكلّوا واحداً ، ونحوه ^(٧) ،

ويكفى : « زوجت فلاناً فلانة ^(٨) » ، أو : « تزوجتها » ، إن كان
هو الزوج ^(٩) أو وكيله .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « المرأة » .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٥ . وفي ش « بنت » ، ولعله مع صحته محرف .

(٤) أى نحو الوصى ، فتنبه . وراجع شرحى المنتهى والإقناع ٤٧/٥ .

(٥) وردت الزيادة في زع ، ونحوها في الإقناع . وسقطت من ش .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وعكسه » ، وهو تحريف .

(٧) أى نحو ما تقدم ، كما قال الشارح . وضبط هكذا في ز ، على أنه مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : واعتمد نحوه ، أو أجره عليه ، أو قسه به . ويصح الضم على أنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : مثله في الحكم .

(٨) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش . وورد في الشرح مقدماً عليه .

(٩) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح على مذهب الكوفيين . ويتعين النصب على مذهب

البصريين .

إلا بنت عمه وعتيقته^(١) المجنونتين : فيشترط ولي غيره ،
أو حاكم .

✽ ✽ ✽

فصل

ومن قال لأمتيه التي يحل له نكاحها إذا لو كانت حرة — :
من قن ، أو مدبرة ، أو مكاتبة ، أو معلق عتقها بصفة ، أو أ
ولده — : « أعتقتك وجعلت عتقك صداقك ، أو جعلت عتق أمتي
صداقها ، أو صداق أمتي عتقها » ؛ أو^(٢) : قد أعتقتها [وجعلت
عتقها صداقها] ؛ أو : « أعتقتها^(٣) » [على أن عتقها صداقها] ، أو :
« أعتقتك على أن أتزوجك ، وعتقي — أو : وعتقتك^(٤) —
صداقك » — صح وإن لم يقل : « وتزوجتك » أو « تزوجتها » ،
إن كان الكلام متصلاً بحضرة شاهدين .

ويصح جعل صداق من بعضها حر عتق البعض الآخر^(٥) .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أوعتيقته » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « قال » .

(٣) وردت الزيادة في زش والغاية ٢٦ ، وسقطت من ع .

(٤) كذا في زع . وسقطت الواو من ش والغاية .

(٥) ورد بهامش ز حاشية : « ويشترط فيمن بعضها حر لإذنها وإذن معتق البعض .

الحر . وتقدم ذلك في المتن . من خطه » أي المؤلف . وذكر نحوه في الشرح والغاية .

ومن طَلَّقْتُ قبل الدخول : رَجَعَ عليها بنصفِ قيمةٍ ما أعتق ؛
وَتَجَبَّرُ على الاستِسْعاء^(١) غيرُ مَلِيئةٍ .
ومن أعتقها بسؤالها على أن تَنكِحَهُ^(٢) ، أو قال : « أعتقتك
على أن تَنكِحيني » فقط ، ورضيتُ — : صح . ثم إن نكحته^(٣) ،
وإلا : فعليها قيمةُ ما أعتق^(٤) .
وإن قال : « زَوَّجْتُكَ ازيد وجعلتُ عَتَقَكَ صداقَكَ » ونحوه ،
أو : — « أعتقتك وزَوَّجْتُكَ له على ألفٍ » ، وقَبِلَ فيهما — :
صح ، كـ « أعتقتك وأَكْرَمْتُكَ منه سنةً بألفٍ » .

فصلٌ

٤ — أَلرَّابِعُ : الشَّهَادَةُ ، إلا على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
فلا ينعقدُ إلا بشهادةِ ذَكَرَيْنِ : بِالْمَعْنَى عَاقِلَيْنِ ، متكلمَيْنِ
سميعَيْنِ . مسلمَيْنِ ولو أن الزَّوْجَةَ ذَمِيَّةً ، عدلَيْنِ ولو ظاهرًا .

(١) كَذَا فِي ز ش وَالْفَايَةِ . وَوَع : « اسْتِسْعاء » .
(٢) وَرَدَ مُحَقِّقًا بآخر نسخته ز صفحتان من كتاب النكاح تبدآن من هنا ، ثم صفحة
ثالثة تضمنت تقريرا للكتاب من ابن المصنف . وهذه النسخة منقولة من مبيضة المصنف قبل
أن يجري فيها يد التهذيب : فيغير ماغيره ، ويزيد مازاده ، ويضرب ما ضرب عليه . بدليل
أنها اشتملت على بعض المضروب عليه ، كما سنبينه . ولن ننبه على ما في هاتين الصفحتين إلا في
موضع الخلاف مع ز .
(٣) كَذَا فِي ز ع وَالْفَايَةِ . وَفِي ش : « أَنْكِحَهُ » ، وهو خطأ وتحريف .
(٤) فِي ش زِيَادَةٌ مَدَّ مِنَ الشَّرْحِ ، هـ : « مِنْهَا » .

فلا يُنْقَضُ لو بآنا فاسقَيْن ، غيرَ متهمَيْن لِرَحمٍ — ولو أَنهما
ضَريرانِ ، أو عدوًّا الزوجَيْنِ أو أحَدِهما أو الوليُّ .
ولا يُبطلُهُ تَوَاصٍ بِكتمانِهِ .
ولا تُشترطُ الشَّهادَةُ بِخلوها من الموانع ، أو إِذْنِها . والاحتياطُ :
الإشهاد .

وإن أَدَّعى زوجٌ إِذْنَهَا ، وأنكَرتْ — : صُدِّقتْ قبلَ دخولِ ،
لا بعدَهُ .

هـ — أَلْخامسُ : كفاءةُ زوجٍ ، على روايةٍ ، فتكونُ حَقًّا لله تعالى
ولها وأولياؤها كلُّهم ^(١) .

فلو رضيتُ مع أولياؤها بغيرِ كُفْوٍ — : لم يصحَّ .

ولو زالت بعد عقدٍ : فإِياها — فقط — أُلْفِسَخُ .

وعلى أخرى : أَنها شرطُ للزومِ ، لا للصحةِ ^(٢) . فيصحُّ ، ولن

لم يرضَ — : من امرأةٍ وعصبَةٍ ^(٣) ، حتى من يحدثُ . — أُلْفِسَخُ .
فَيَقْسَخُ أَخٌ مع رضا أبٍ .

وهو على التَّراخي ، فلا يَسْقُطُ إلا بإسقاطِ عصبَةٍ ، أو بما يدلُّ

على رضاها : من قول وفعلٍ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « حتى من يحدث » ، وبهأتني
ذكره . وقد ورد هنا — دون ما بعد — في النسخة الملحقة بها ، وهو يؤكد ادعيائه .
(٢) كذا في الأصول والغاية ٢٨ . وفي النسخة الملحقة بنسخة ز : « الصحة » .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وعصبته » ، وهو تحريف .

- و «الكفاءة» ١ — :دين ، فلا تُزَوِّجُ عفيفةً بفاجر .
 ٢ — : وَمَنْصِبٌ ، وهو : النَّسَب . فلا تُزَوِّجُ عريئةً بمعجمي .
 ٣ — : وَحُرِّيَّةٌ ، فلا تُزَوِّجُ حرةً بعبد . ويصح : إِنْ عَتَقَ
 مع قبوله .
 ٤ — : وَصِنَاعَةٌ ^(١) غيرُ زَرِيَّةٍ ، فلا تُزَوِّجُ بنتُ بَزَازٍ بِحَجَّامٍ ،
 ولا بنتُ تَانِي ^(٢) صَاحِبِ عَقَارٍ بِحَائِكٍ .
 ٥ — : وَيَسَارُهُ بِحَسَبِ مَا يَجِبُ لَهَا ، فلا تُزَوِّجُ مُوسِرَةً
 بِمَعْسِرٍ :

* * *

بَابُ ^(٣)

الْمُحَرَّمَاتُ ^(٤) فِي النِّكَاحِ ضَرْبَانِ :

(١) : ضَرْبٌ عَلَى الْأَبَدِ . وَهُنَّ ^(٥) أَقْسَامُ :

- ١ — : قِسْمٌ بِالنَّسَبِ . وَهُنَّ سَبْعٌ : الْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ ^(٦)
 وَإِنْ عُلَتْ .

(١) ضبط في ع بالكسر ، مع ضبط « غير » بالضم . وهو سبق فلم .
 (٢) كذا في زع والغاية ٢٩ . وهو يطلق : على المقيم بالبلد القاطن المستوطن ، وعلى
 المستغني الكثير ماله . كما في المصباح : (تنأ) ، وانظر المختار . والمراد هنا المعنى الثاني . وفي
 ش : « تاني » ، وهو تصحيف طريف .
 (٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « موانع النكاح » .
 هذه الجملة كلها أسقطت من ش ، وأدرجت في الشرح . وانظر الغاية ٣٠ .
 (٤) وردت الواو في زع والغاية ، وسقطت من ش .
 ز . وفي ع ش : « لأم » ، واللام من الشرح .

والبناتُ، وبناتُ الولد^(١) وإن سفل^(٢) ولو منفياتٍ بِلَعانٍ،
أو من زنا.

والأختُ من الجهات الثلاث، وبنْتُ لها أولاً بنُها أو لبنتُها.
وبنتُ كل أخٍ شقيق، وبنْتُها، وبنْتُ^(٣) أبُنها — وإن
نزلنَ كلُهن.

والعمةُ والخالةُ من كل جهة، وإن علَّتَا: كعمةِ أبيه وأُمِّه^(٤)،
وعمةِ العم لأب — لا لأمٍّ — وعمة^(٥) الخالة لأب، لا عمةِ الخالة
لأم، وخالة^(٦) العمة لأم، لا خالة^(٧) العمة لأب.

فتحرَّم كلُّ كسبيةٍ، سوى بنتِ عم وعمةٍ، وبنْتُ خالٍ
وخالة^(٨).

(١) كذا في ع ش والغاية، وهو الصحيح. وفي أصل ز وماحقها: « الابن »، ثم
كسبت في ز، وأصلحت بما أثبتناه.

(٢) كذا في ز ش والغاية وأصل ع. ثم حُرِفَتْ فيها بلفظ: « سفلى ».

(٣) كذا في ز ش والغاية. وفي ع هكذا: « وابنت »، وهو عبث ناسخ.

(٤) كذا في ز ع والغاية. وفي ش: « وعمة »، ثم ذكر بعدها في الشرح: « أُمّه ».
فأدرج الشرح في المتن وبالعكس.

(٥) في ش: « وكعمة »، والسكاف من الشرح.

(٦) في ش: « وتخاله »، وهو كسابقه. وكلام الغاية فيه خفاء أو اضطراب.

(٧) أسقط هذا من ش مدرجا في الشرح، وسقط ما بعده من ع.

(٨) في ش: « وبنْتُ خالة و »، والزيادة من الشرح وإن ورد أولها في
الغاية.

٢ — الثاني : بالرضاع ، ولو محرماً : كمن غصب^(١) (أكره) امرأة على إرضاع طفل .

وتحريمه كنسب ، حتى في مصاهرة . فتحرّم زوجته أبيه وولده من رضاع ، كمن نسب . لا أم أخيه وأخت أبنه من رضاع^(٢) .

٣ — الثالث : بالمصاهرة . وهنّ أربع : أمهات زوجته وإن علون .

وحلائل عمودى نسبه ، ومثلهن من رضاع . فيحرّم من بمجرد عقد^(٣) ، لا بناتهن وأمهاتهن .

والربائب ، وهنّ : بنات زوجة^(٤) دخل بها وإن سفّلن ،

(١) كذا في ز . وذكر فيها أيضاً ما بعده : اما على أنه تفسير وبيان ، واما لأن غصب اللين لا يكون إلا عن طريق إكراه المرأة ، فتعلق الغصب غير متعلق بالإكراه . ولا بد من كل منهما . فأراد المصنف أن ينبّه عليه . وهذا هو الذي نستظهره . وفي ع ش وملحق ز : « أكره » . وعبرة الغاية : « ولو حصل بإكراه » . وقد صرح الشارح : بأن « غصب » لفظ نسخة أخرى .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لتحريمها بغير النسب » . وذكر في ملحقها .

(٣) بهامش ز حاشية : « صحيح » . ويؤيده ما ورد في الغاية ٣١ بعده : « وبفساد خلاف » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « زوجته » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « زوج » . صحيح : لأنه يطلق على الذكر والأنثى ، وإن كان الأول هنا أولى .

أَوْ كُنَّ لَرَيْبٍ أَوْ ابْنٍ رَيْبَةٍ^(١) . فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ دُخُولِهِ ، أَوْ أَبَانَهَا
بَعْدَ خُلُوعِهِ وَقَبْلَ وَطْءِهِ - : لَمْ يَحْرُمْ مِنْ .

وَتَحِلُّ زَوْجَةُ رَيْبٍ ، وَبِنْتُ زَوْجِ أُمِّ ، وَزَوْجَةُ زَوْجِ أُمِّ .
وَلَا نَشَى : ابْنُ زَوْجَةِ ابْنٍ ، وَزَوْجُ زَوْجَةِ أَبٍ أَوْ زَوْجَةِ ابْنٍ .

وَلَا يَحْرُمُ فِي مَصَاهِرَ إِلَّا تَغْيِيبٌ^(٢) حَشَفَةُ أَصْلِيَّةٍ فِي فَرْجِ
أَصْلَى - وَلَوْ دُبُرًا أَوْ بِشْبَهَةِ أَوْ زَنًا^(٣) - بِشَرَطِ حَيَاتِهِمَا ، وَكُونَ
مِثْلَهُمَا يَطَا وَيُوطَأُ .

وَيَحْرُمُ بَوَاطُءُ ذَكَرٍ مَا يَحْرُمُ بِامْرَأَةٍ^(٤) . فَلَا يَحِلُّ لِكُلِّ - :
مِنْ لَانْطِئٍ وَمَلُوطٍ بِهِ . - أُمُّ الْآخِرِ ، وَلَا أَبْنَتُهُ^(٥) .

٤ - أَلْرَابِعُ : بِاللَّعَانِ . فَمَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ - وَلَوْ فِي نِكَاحٍ
فَاسِدٍ ، أَوْ بَعْدَ إِبَانَةٍ - لَنَفَى وَلَدُ : حَرُمَتْ أَبَدًا ، وَلَوْ أَكْذَبَ
نَفْسَهُ .

(١) فِي ش : رَيْبُهُ « بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيبٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ فَاعِلٌ « يَحْرِمُ » . وَفِي ش : « بِتَغْيِيبٍ » ، وَالْبَاءُ
مِنْ الشَّارِحِ . وَقَدْ زَادَ كَلِمَةُ « وَطْءٍ » قَبْلَ « فِي » عَلَى أَهْلِ الْفَاعِلِ .

(٣) فِي ش : « أَوْ بَزْنًا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) كَذَا فِي زَش . وَفِي ع : « بَوَاطُءِ امْرَأَةٍ » ، وَالزَّائِدُ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ
بِالْغَايَةِ .

(٥) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « بِنْتُهُ » .

٥ - أَلْخَامِسُ : زَوْجَاتُ نَبِيِّنَا — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَوْ مِنْ فَارِقَها . وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ دُنْيَاً ^(٢) وَأُخْرَى .

فصل

(ج) الضربُ الثاني ^(٣) : إلى أَمَدٍ . وَهُنَّ نَوْعَانِ :

١ - : نوعٌ لِأَجْلِ الْجَمْعِ . فَيَحْرُمُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ ، وَبَيْنَ امْرَأَةٍ وَعَمَّتِها أَوْ خَالَتِها - وَإِنْ عَلِمْنَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ - مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ . وَبَيْنَ خَالَتَيْنِ ، أَوْ عَمَّتَيْنِ أَوْ عَمَةٍ وَخَالَةٍ ، أَوْ امْرَأَتَيْنِ : لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا وَالْأُخْرَى أُنْثَى حُرْمٌ نِكَاحِهِ لَهَا ، لِقَرَابَةٍ أَوْ رِضَاعٍ ^(٤) . لَا يَبْنِي أختِ شَخْصٍ مِنْ أَيْمِهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ ، وَلَا يَبْنِي مُبَانَةً شَخْصٍ وَبَنَتِهِ مِنْ غَيْرِها - وَلَوْ فِي عَقْدٍ . فَمَنْ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا - فِي عَقْدٍ ، أَوْ عَقْدَيْنِ مَعًا - : بَطَلَا .

وَفِي زَمَنَيْنِ : يَبْطُلُ مُتَأَخِّرٌ فَقَطْ ، كَوَاقِعٍ فِي عِدَّةِ الْأُخْرَى وَلَوْ بَائِنًا . فَإِنْ جُهِلَ : فُسِيخًا . وَلِإِحْدَاهُمَا نِصْفُ مَهْرِها بِقَرْعَةٍ .

(١) أَسْقَطَتْ صِبْغَةَ الصَّلَاةِ كُلَّهَا مِنْ ش ، وَأَدْخَلَتْ فِي الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ هَكَذَا مَنْوَنًا فِي ز ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْأَلْفِ . وَإِلَّا : فَالْوَاجِبُ التَّخْفِيفُ ، لِأَنَّهُ مَقْصُورٌ كَالَّذِي بَعْدَهُ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « مِنَ الْمَحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ » .

(٤) فِي ش بَعْدَ ذَلِكَ : « النَّسَبُ بَيْنَ أُخْتٍ ... » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَتْنِ . وَبِالْعَكْسِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٣٣ .

ومن مَلَكَ أختَ زوجته أو عمتها أو خالتها : صح : ، وحرُم أن يطأها حتى يفارق زوجته وتنقضَ عدتها .

ومن مَلَكَ أختَيْنِ أو نحوهما معاً : صح . وله وطءُ أيَّهما شاء . وتحريمُ به الأخرى حتى يُحرّم الموطوءة بإخراجٍ عن ملكه ، ولو بيعَ للحاجة^(١) أو هبةً ، أو تزويجٍ بعد استبراءٍ .

ولا يكفي^(٢) مجردُ تحريمٍ ، أو كتابةً ، أو رهنً أو بيعً بشرطٍ - خيار له . فلو خالف ووطئ : لزمه أن يُعسِكَ عنهما حتى يحرمَ - إحداها ، كما تقدّم .

فإن عادت لملكه - ولو قبلَ وطءِ الباقية - : لم يُصب واحدةٌ حتى يحرمَ الأخرى . ابنُ نصر الله : « ... إن لم يجب استبراءه ؛ فإن وجب : لم يلزم تركُ الباقية فيه » . المنقحُ : « وهو حسنٌ » . ومن تزوّجَ أختَ سُرّيته - ولو بعدَ إعتاقها زمنَ استبراءها - : لم يصحَّ . وله نكاحُ أربعٍ سواها .

وإن تزوّجها بعد تحريمِ السُرّيّة واستبراءها ، ثم رجعتُ إليه السُرّيّة - : فالنكاحُ بحاله .

ومن وطئَ امرأةً بشبهةٍ أو زناً : حرُم في عدتها نكاحُ

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « المنقح » . وانظر الغاية ٣٤ .

(٢) إلى هنا آخر ملحق ز .

أختها ، ووطؤها : إن كانت زوجة أو أمة ؛ وأن يزيد على ثلاثٍ
غيرها بمقدار أو وطءٍ .

ولا يحلُّ نكاحُ موطوءةٍ بشبهةٍ في عدتها ، إلا من
واطيء^(١) . لا إن لزمتهما عدةٌ من غيره .

وليس حرٌّ جمعُ أكثر من أربع ، إلا النبيّ — صلى الله عليه
وسلم — : فكان له أن يتزوجَ بأيِّ عدد شاء . ونسخ^(٢) تحريمُ
المنع . ولا لعبدٍ جمعُ أكثر من ثنتين . ولن نصفه حرّاً أكثر ،
جمعُ ثلاث .

ومن طلق واحدةً من نهايةٍ جمعٍه : حرّم تزوّجه بدليها حتى
تنقضي عدتها . بخلاف موتها .

فإن قال : « أخبرني بانقضائها^(٣) » ، فكذبته — : فله نكاحُ
أختها وبدليها . وتسقط الرجعة ، لا الأسكنى والنفقة ونسبُ
الولد .

(١) في ش زيادة : « لها » ، وهي من كلام الشارح .

(٢) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الغاية ١٣ . وفي ش : « وفسخ » ، وهو
تصحيح .

(٣) كذا في ز والغاية ٣ وأصل ع . ثم أصلحت فيها بلفظ ش : « عدتها » . والظاهر
أن لفظ « عدة » من كلام الشارح .

فصل

٢ — النوع الثاني^(١) : لعارض يزول . فتحرّم زوجته غيره ،
ومعتدته^(٢) ، ومستبرأته منه .

وزانية — على زان وغيره — حتى تتوب : بأن تراود فتمتنع .
ومطلّقه ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ، وتنقض عدهما . ومحرّمة
حتى تحل .

ومسلمة على كافر حتى يُسلم . وعلى مسلم ، ولو عبداً ،
كافرة — : غير حرة كتابية ، أبواها كتابيان ، ولو من بني
تغلب^(٣) ومن في معناهم . — حتى يُسلم .

ومنع النبي — صلى الله عليه وسلم ! — من نكاح كتابية^(٤) ،
كأمة مطلقاً^(٥) .

ولكتابي^(٦) نكاح مجوسية ، ووطؤها بملك^(٧) . لا مجوسية^(٨)
لكتابية .

(١) في ش زيادة من الشرح : « من المحرمات » . ولم يرد ماقبله في الغاية ٣٦ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ومعدته » ، وهو تحريف .

(٣) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح لأنه غير مصروف . وضبط في ع خطأ بالسكون .

(٤) ورد في ز تحتها : « حرة » .

(٥) ذكر بهامش ز حاشية : « أى سواء كانت الأمة مسلمة أو كافرة » . ولفظ

الغاية : « ولو بملك اليمين » . وهذا هو المذهب كما قال المؤلف في شرحه ، خلافاً لما نقله
عن عيون المسائل : من أنه يباح له ملك اليمين مسلمة كانت أو مشركة .

(٦) ضبط هكذا في ز وهو الصواب . وضبط في ع بالضم ، وهو سبق قلم .

(٧) في ش زيادة : « يمين » ، وهي من الشرح وإن وردت في ز تحت السطر .

(٨) لم يضبط في ز . وضبط في ع هكذا بالضم ، على أنه فاعل لفعل محذوف .

والثقدير : لا يحل نكاح مجوسى ، كما ذكر الشارح .

ولا يَحِلُّ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ نِكَاحُ أُمَةٍ مُسْلِمَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَنَتَ
الْعُزُوبَةِ^(١) : حَاجَةُ مُتَمِّعٍ^(١) أَوْ خِدْمَةٍ — وَلَوْ مَعَ صَغِيرٍ زَوْجَتِهِ
الْحُرَّةِ ، أَوْ غَيْبَتِهَا ، أَوْ مَرَضِيَّهَا — وَلَا يَجْدُ طَوْلًا : مَالًا^(٢) حَاضِرًا
يَكْفِي لِنِكَاحِ حُرَّةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً ؛ فَتَحِلُّ وَلَوْ قَدَرَ عَلَى ثَمَنِ أُمَةٍ .
وَلَا يَبْطُلُ نِكَاحُهَا : إِنْ أَيْسَرَ وَنَكَحَ^(٣) حُرَّةً عَلَيْهَا ، أَوْ زَالَ
خَوْفُ الْعَنَتِ وَنَحْوِهِ .

وَلَهُ — : إِنْ لَمْ تُعَفَّهِ . — نِكَاحُ أُمَةٍ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَصِرْنَ
أَرْبَعًا . وَكَذَا : ... عَلَى حُرَّةٍ لَمْ تُعَفَّهِ ، بِشَرْطِهِ .
وَكِتَابِيٍّ حُرٍّ — : فِي ذَلِكَ . — كَمُسْلِمٍ .
وَيَصِحُّ^(٤) نِكَاحُ أُمَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ . وَلَا تَصِيرُ — إِنْ وَلَدَتْ —
أُمَّ وَلَدٍ .

وَلَا يَكُونُ وَلَدُ الْأُمَةِ حُرًّا ، إِلَّا بِاشْتِرَاطٍ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ٣٧ . وَفِي ع : « الْعُزُوبَةُ ... » ، وَفِي ش : « الْعُزُوبَةُ ... »
الْمُتَمِّعَةُ . وَالزَّائِدُ فِي اللَّفْظِ الثَّانِي مِنَ الشَّرْحِ . أَمَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ فَيُحَرِّفُ ، عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ
وَالْمُخْتَارِ .

(٢) هَذَا تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ ، وَقَدْ أَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٣) ضَبَطَ فِي عَ بِالْكَسْرِ وَسَكُونِ الْكَافِ ، وَكَسَرَ مَا بَعْدَهُ . وَهُوَ عِبْتُ نَاسِخٍ أَوْ
قَارِيٍّ . وَفِي ش : « وَلَوْ نَكَحَ » . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّارِحِ لَا مِنَ النَّاسِخِ ،
فَرَأَيْتُ الشَّرْحَ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَالْإِقْنَاعُ ٦٨/٥ وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ش : « وَلَا يَصِحُّ » ،
وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَلَمْ يَتَنَبَّهُ لَهُ النَّاسِرُ .

(م ١٢ ق ٢ — مِنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)

ولِقْنٌ ومُدَبَّرٌ ومَكَاتَبٌ ومُبَعَّضٌ ، نِكَاحُ أُمَةٍ — ولو لابنه —
حتى على حرةٍ ، وجمعُ بينهما في عقدٍ . لا نِكَاحُ سَيِّدَتِهِ .
ولأمةٍ نِكَاحُ عَبْدٍ — ولو لابنها — لا أن تزوجَ سَيِّدَهَا ^(١) .
ولا لحرٍّ أو حرةٍ نِكَاحُ أُمَةٍ أو عَبْدٍ ولديهما .
وإن مَلَكَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ^(٢) ، أو ولدُه الحرُّ ، أو مكاتبُه ،
أو مكاتبُ ولدِه — الزَّوْجَ الْآخَرَ ، أو بعضَه — : أنفسُخَ
النِّكَاحُ .

ومن جَمَعَ في عقدٍ بين مباحةٍ ومحرمَةٍ — : كَأَيِّمٍ ومزوجةٍ — :
صح في الأيِّمِ . وَيَنْبَأُ أُمَّ وَبَنَتٍ : صح في البنتِ .
ومن حرَّم نِكَاحُهَا : حرَّم وطؤها بملكٍ ، إلا الأُمَةُ الْكِتَابِيَّةُ .
ولا يصح نِكَاحُ خُنْثَى مُشَكَّلٍ حتى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ .
ولا يحرَّم في الْجَنَّةِ زيادةُ العددِ ، والجمعُ بين المحارمِ ، وغيرُهُ .

• • •

بابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

ومحلُّ المعتبرِ منها : صُلُبُ الْعَقْدِ ^(٣) . وكذا لو اتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ .
وهي قِسْمَانِ :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « بِسَيِّدِهَا » ، وَالْبَاءُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الزَّوْجُ الْآخَرُ أَوْ » .

(٣) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « الْمَقْعَدُ » .

(١) : صحیحٌ لازمٌ للزوج — فلیس له فکته بدون إبانتهما ،
و یسنُّ وفاؤه به — :

کزیادة مهر ، أو نقد معین ، أو لا یُخرجُها^(١) من دارها ،
أو لا یتزوج^(١) أو لا یتسرَّى علیها ، أو لا یفرِّقُ بینها و بین أبویها
أو أولادِها ، أو أن تُرضعَ ولدَها الصغیر ، أو یطلقَ ضرَّتها ، أو
یبيعَ أمتَه .

فإن لم یف : فلها الفسخ علی التراخی بفعله ، لا عزیمه .
ولا یسقط إلا بما یدُلُّ علی رضا : من قول ، أو تمکین
مع العلم .

لکن : لو شرط أن لا یسافرَ بها ، فخذعها وسافرَ بها ، ثم
کرهته ، ولم تُسقط حقَّها من الشرط — : لم یکرهها بعدُ .
ومن شرط أن لا یُخرجَها^(٢) من منزل أبویها ، فمات أحدهما — :
بطل الشرط .

ومن شرطتُ سُکنها مع أبیه ، ثم أرادتها منفردة — :
فلها ذلك .

* * *

(١) ضبط هکذا فی ز ، وهو صحیح . وبصح النصب علی تقدیر « أن » ، کما قدر
الشارح .
(٢) ضبط فی ز بالسکون ، ولا یصح : لذكر « أن » قبل « لا » .

فصل

(ج) الْقِسْمُ الثَّانِي : فَاسِدٌ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

(١) : نَوْعٌ يُبْطِلُ النِّكَاحَ مِنْ أَصْلِهِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

١ - : نِكَاحُ الشَّغَارِ ^(١) . وَهُوَ : أَنْ ^(٢) يَزُوجَهُ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ الْآخَرَ وَلَيْتَهُ ، وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يُجْعَلُ بُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ -
مَعَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ - مَهْرًا لِلْآخَرِ .

فَإِنْ سَمَّوْا مَهْرًا مُسْتَقْلَلًا - غَيْرَ قَلِيلٍ ، وَلَا حِيلَةَ - : صَحَّ .
وَإِنْ سُمِّيَ لِأَحَدَاهُمَا : صَحَّ نِكَاحُهَا فَقَطْ .

٢ - الثَّانِي : نِكَاحُ الْمُحْلَلِ . وَهُوَ : أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَحْلَاهَا : طَلَّقَهَا ، أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا . أَوْ يَنْوِيهِ وَلَمْ يُذَكِّرْ ، أَوْ يَتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ . أَوْ يَزُوجَ عَبْدَهُ بِطَلَّقَتِهِ ثَلَاثًا ، بِنِيَّةِ هَبِّهِ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ بَيْعِهِ أَوْ بَعْضِهِ مِنْهَا : لَيَفْسَخَ نِكَاحُهَا .

وَمَنْ لَا فُرْقَةَ بَيْنِهِ : لَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ .

فَلَوْ وَهَبَتْ مَالًا لِمَنْ تَثَقُّ بِهِ لِيَشْتَرِيَ مَمْلُوكًا ، فَاشْتَرَاهُ وَزَوَّجَهُ بِهَا ، ثُمَّ وَهَبَهُ أَوْ بَعْضَهُ لَهَا - : أَنْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) بهامش زحاشية : « هو : بكسر الشين المعجمة ، وتخفيف العين المعجمة .

الـ عبق » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٤٠ . وَفِي ش : « أَوْ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

تحليل مشروط ولا منوي ممن تؤثر نيته ، أو شرطه ^(١) ،
وهو : الزوج .

والأصح قول المنقح : « قلت : الأظهر عدم الإحلال ^(٢) » .
٣ — الثالث : نكاح المتعة . وهو : أن يتزجها إلى مدة ،
أو يشرط ^(٣) طلاقها فيه بوقت ، أو ينويه بقلبه ، أو يتزوج الغريب
بنية طلاقها إذا خرج ، أو يعلق ^(٤) على شرط — غير : « زوجت
أو قبلت إن شاء الله » — مستقبل : كـ « زوجتُكِ إذا جاء رأسُ
الشهر ، [أو إن رضيت أمها] ^(٥) » ، أو : « إن وضعت زوجتي
أبنة فقد زوجتُكِها » .

ويصح على ماض أو حاضر : كـ « ... إن كانت بنتي ،
أو ^(٦) كنت وليها ، أو إن ^(٧) آنقضت عدتها » ، وهما يعلمان
ذلك . أو : ^(٨) « ... شئت » ، فقال : « شئت وقبلت »
ونحوه ^(٩) .

(١) كذا في ز ش والغاية ٤١ . وسقطت الهاء من ع .

(٢) في ش : « الإحلال » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في ز ش والغاية . وصحف في ع بالباء ، على ما يظهر .

(٤) في ش : « أو يعلق النكاح ... وقبلت » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) وردت الزيادة في ز ش والغاية . وسقطت من ع .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إن » .

(٧) وردت « إن » في ز والغاية ، وسقطت من ع ش .

(٨) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « أو إن » ، والزائد من الشرح .

(٩) هذا عطف على المفعول قبله ، كما يفيد عدم تعرض الشارح لبيانها . وضبط في

ز ضم الواو ، على أنه عطف على فاعل « يصح » المقدر ، أو على أنه مبتدأ خبره محذوف ،
« دير : حكمه الصحة أيضا .

(ج) النوع الثاني ^(١) : أن يشرط ^(٢) : أن لا مهرَ أولاً ^(٣) نفقةً ^(٤) أو ^(٥) يقيسَ لها أكثر من ضررتها أو أقل . أو أن يشرطاً ^(٥) أو أحدهما عدمَ وطءٍ أو نحوه ^(٦) . أو إن فارق رجَّع بما أنفق ، أو خياراً ^(٧) في عقد أو مهر . أو إن جاءها ^(٨) به في وقتٍ كذا ، وإلا فلا نكاحَ بينهما . أو أن يسافرَ بها ، أو ^(٩) تستدعيه لوطءٍ عند إرادتها . أو أن لا تسلمَ نفسها إلى مدةٍ كذا . ونحوه .
فيصحُّ النكاحُ ، دون الشرطِ .
ومن طلق بشرطٍ بخيارٍ : وقع .

فصل

وإن شرطها مسلمةً ، أو قيل : « زوجتُك هذه المسلمة » ، أو ظنَّها مسلمةً — ولم تُعرفْ بتقدُّمِ كفرٍ — فبانت كتابيةً ؛

-
- (١) كذا في زع والغاية ٤٢ . وصحَّف في ش بلفظ : « الثالث » ، وأسقط فيها ما قبله .
مدرجاً في الشرح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « يشترط » . وكلاهما صخيخ . وعبرة الغاية : « إن شرطاً » ، هي محرفة .
(٣) في ع : « ولا » ، وهو تحريف . فتأمل .
(٤) في ع ش زيادة : « أن » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « يشترطاً » . وحرف في الغاية بلفظ : « إن شرطاً » .
(٦) في ش : « ونحوه » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « أو دواعيه » .
(٧) في ش : « خيار » ، وهو خطأ وتحريف . وقد أعيد اللفظ في الشرح على الصواب .
(٨) وردت « ها » في زع دون الغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
(٩) في ش : « أو أن . . . نفسها إليه إلى . . . » ، والزيادتان من الشرح ، وإن وردت أولاً في الغاية .

أو بَكَراً أو جَمِيلَةً أو نَسِيبَةً ؛ أو شَرَطَ نَفِيَّ عَيْبٍ لَا يُفْسَخُ^(١) بِهِ
النِّكَاحُ — فَبَانَتْ بِخِلَافِهِ — : فَلَهُ الْخِيَارُ^(٢) . : إِنْ شَرَطَهَا
كِتَابِيَّةً أَوْ أُمَةً فَبَانَتْ مُسَلِّمَةً أَوْ حُرَّةً ، أَوْ شَرَطَ صِفَةً فَبَانَتْ
أَعْلَى مِنْهَا .

وَمَنْ تَزَوَّجَ أُمَةً ، وَظَنَّ أَوْ شَرَطَ أَنَّهَا حُرَّةٌ ، فَوَلَدَتْ — :
فَوَلَدُهُ حُرٌّ ، وَيَفْدِي^(٣) مَا وَلَدَ حَيًّا بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ وَلادَتْهُ^(٤) .
ثُمَّ إِنْ كَانَ مِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ : فُتْرِقَ بَيْنَهُمَا . وَإِلَّا :
فَلَهُ الْخِيَارُ . فَإِنْ رَضِيَ بِالْمَقَامِ ، فَمَا وَلَدَتْ بَعْدُ : فَرِيقٌ .
وَإِنْ كَانَ الْمَعْرُورُ عَبْدًا : فَوَلَدُهُ^(٥) حُرٌّ ، يَفْدِيهِ إِذَا عَتَقَ :
لِتَعْلُقَهُ بِذِمَّتِهِ .

وَيَرْجَعُ زَوْجٌ بِفِدَاءٍ وَبِالْمَسْمِيِّ ، عَلَى مَنْ غَرَّهُ : إِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا .
وَإِنْ^(٦) كَانَ سَيِّدَهَا^(٧) وَلَمْ تَعْتَقْ بِذَلِكَ ، أَوْ إِيَّاهَا^(٨) — وَهِيَ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « يَنْفَسَخُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش : « وَلَا » مَسْبُوقَةٌ بِوَاوٍ فِي الشَّرْحِ . وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاشِرِ .

(٣) بِهَامِشٍ زَحَاشِيَةٍ : « الزَّوْجُ » ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الشَّرْحِ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ ٤٣ :

« وَيَفْدِيهِ حَيًّا » .

(٤) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَيَرْجَعُ بِفِدَاءٍ عَلَى مَنْ غَرَّهُ » ،
وَسَبَّأَتْنِي بِزِيَادَةٍ .

(٥) فِي ش زِيَادَةٌ أُدْرِجَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهَا » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَإِنْ » .

(٧) ضَبَطَ فِي ز بِالضَّمِّ ، وَكَانَ يَصِحُّ لَوْلَمْ يُعْطَفَ « إِيَّاهَا » عَلَيْهِ .

(٨) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي يَوْكِدُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَعِبَارَةُ الْإِتِّعَانِ

٧٨ / ٥ : « وَإِنْ كَانَ الْأُمَةُ » . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « أَبَاهَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْغِيفٌ .

مكاتبته — : فلا مهر له ، ولا لها . ولدوها مكاتبته ، فيغرم
أبوه قيمته لها . وإن كانت قنًا : تعلق برقبته .
والمعتق بعضها يجب لها البعض ، فيسقط . وولدوها يغرم أبوه
قدر رقبته .

[ولمستحق غرم^(١)] ، مطالبة غارًّا ابتداءً . و « الغار » : من
علم رقبها ولم يبيته .
ومن تزوجت رجلًا على أنه حرٌّ أو تظنه حرًّا ، فبان عبدًا —
خلها الخيار : إن صح النكاح
وإن شرطت صفة ، فبان أقل — : فلا فسخ ، إلا
بشرط حرية .

* * *

فصل

ولمن عتقت كلها تحت رقيق كله^(٢) ، الفسخ — وإلا أو
عتقًا معًا : فلا^(٣) . فتقول : « فسخت نكاحي » ، أو : « اخترت
نفسى » . و : « طلقته » ، كناية عن الفسخ . — ولو متراخيًا ،
ما لم يوجد منها ما يدل على رضا .

(١) وردت الزيادة في زرع والغاية ، وسقطت من ش .

(٢) ضبط في ز بالسكسر على التأكيد ، وهو يفيد المعنى المراد ، وإن كان
الأولى بالضم .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبًا عليه : « في مشتركة شريك معسر
(بالضم فيها) » .

ولا يحتاج فسخها لحكم حاكم .
فإن عتق قبل فسخ ، أو أمكنته^(١) من وطئها أو مباشرتها
ونحوه — ولو جاهلة عتقها^(٢) ، أو ملك الفسخ — : بطل
خيارها .

ولبنت تسع ، أو دونها : إذا بلغت ، ولمجنونة : إذا عقلت —
أخيار ، دون ولي .

فإن طلقت قبله : وقع ، وبطل خيارها : إن كان بائناً .
وإن عتقت الرجعية ، أو عتقت ثم طلقها رجعيًا — : فلها
الخيار . فإن رضيت بالمقام : بطل .

ومتى فسخت بعد دخول : فمهرها لسيد^(٣) ، وقبله :
لا مهر .

ومن شرط معتقها أن لا تفسخ نكاحها ورضيت ، أو يُبدل
لها عوض تُستقط حقها من فسخ ملكته — : صح ، ولزمها .

ومن زوج مدبرة لا يملك غيرها — وقيمتها مائة — بعبد ،
على مائتين مهراً ، ثم مات — : عتقت . ولا فسخ قبل الدخول :

(١) كذا في زع والغاية ٤٤ . وفي ش : « مكنته » . وهما بمعنى واحد كما صرح به
في المختار .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « ويمسكن » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « سيدها » ، والزيادة من الشرح .

لثَلَا يُسْقَطَ الْمَهْرُ^(١) ، فَلَا تَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَيَرِقَّ بَعْضُهَا : فَيَمْتَنَعُ
الْفَسْخُ . فَهَذِهِ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ كَلَامِ مَنْ أَطْلَقَ .
وَلِلْمَالِكِ زَوْجَتَيْنِ ، يَبْعُثُهُمَا وَأَحَدَهُمَا . وَلَا فَرْقَةَ بِذَلِكَ .

☆☆☆

بَابُ مُحْكَمِ^(٢) الْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ
وَأَقْسَامُهَا الْمُثَبَّتَةُ لِلْخِيَارِ ثَلَاثَةٌ :

١ - قِسْمٌ يُخْتَصُّ بِالرَّجُلِ ، وَهُوَ : كَوْنُهُ قَدْ قُطِعَ ذَكَرُهُ أَوْ
بَعْضُهُ ، وَلَمْ يَبْقَ مَا يُمْكِنُ جَمَاعُ بِهِ . وَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ إِمَّاكَانِهِ .
أَوْ : قُطِعَ مُخَصِّيَتَاهُ ، أَوْ رُضٌّ^(٣) يَبْضُتَاهُ ، أَوْ سُلَا .
أَوْ : عَيْنَانِ لَا يُمْكِنُ وَطْئُهُ ، وَلَوْ لِكَبَرِ أَوْ مَرَضٍ .
فَإِنْ^(٤) أَقَرَّ بِالْعَنَةِ ، أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ ؛ أَوْ عُدِمَ أَفْطَلْبَتْ يَمِينَهُ .
فَنَكَلَ - وَلَمْ يَدْعِ وَطْئًا - : أَجَلَ سَنَةٍ هَلَالِيَّةٍ^(٥) مِنْذُ تَرَاغِيهِ ،
وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا أَعْتَزَلْتَهُ فَقَطْ .

(١) ضَبَطَ فِي زِ بِالْمَتَحِ ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : الْفَسْخُ . فَتَمِينَ صَمِ أَوَّلُ
الْفِعْلِ . وَيَجُوزُ الِرْفَعُ عَلَى أَنَّهُ الْفَاعِلُ ، فَكُونَ الْفِعْلُ لَازِمًا مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ مَفْتُوحُ الْأَوَّلِ . وَذَكَرَ
فِيهَا بَعْدَهُ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ يَنْتَصِفُ » .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْغَايَةِ ٤٦ .

(٣) كَذَا فِي زِعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَلَأَمُ . وَفِي شِ : « رَضَتْ » ، وَلَمَلِ التَّاءُ مِنَ الشَّارِحِ
لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) فِي الْغَايَةِ : « بَأَنَّ » وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَوَرَدَ فِي شِ بَعْدَهَا وَاءُ مَسْبُوقَةٌ نَوَاوِي
الشرح ، فَتَكُونُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) وَرَدَ فِيهَا مَشْهُورٌ زِحَاشِيَّةٌ : « قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَالسَّنَةُ الْمَعْتَبَرَةُ هِيَ الْهَلَالِيَّةُ ؛ هَذَا
الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ . وَتَعْلِيلُهُمْ بِالْفُصُولِ رَجَاءٌ أَوْ هَمٌّ غَيْرُ ذَلِكَ . لَكِنْ مَا يَنْبَغِي
مُقَارَبَةً » اهـ .

فإن مضت — ولم يطأها^(١) — : فلها الفسخ .
وإن قال : « وطئها » ، وأنكرت — وهي ثيبٌ — : فقولها
إن ثبتت عُنته . وإلا : فقولُه .

وإن كانت بكرًا — وثبتت عُنته وبكارتها — : أجّل ، وعليها
اليمينُ إن قال : « أزلتها وعادت » .

وإن شهد^(٢) بزوالها : لم يؤجّل ، وحلف إن قالت : « زالت .
بغيره » . وكذا إن لم تثبت عُنته ، وأدّعه .

ومن^(٣) أعترفت بوطئه في مُقبلٍ بنكاح ترافعا^(٤) فيه — ولو
مرةً ، أو في حيضٍ ، أو نفاسٍ ، أو إحرامٍ ، أو رِدّةٍ ، ونحوه^(٥) —
بعد ثبوت عُنته^(٦) : فقد زالت . وإلا : فليس بعينٍ .
ولا نزول عُنته بوطءٍ غير مدّعيةٍ ، أو في دُبُرٍ .

(١) وردت « ها » في زع والغاية ، وسقطت من ش . وذكر بهامش ز حاشية :
« قوله : فإن مضت ولم يطأها إلخ ؛ فإن قيل : إن الوطر حق الرجل دون المرأة ، قيل :
بل حق لهما ، بدليل قوله سبحانه وتعالى : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) . وله عليها .
الاستمتاع كذلك هي لها عليه ذلك . وقال سبحانه : (فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان) .
ومن الإمساك بالمعروف ، الجماع » اهـ .

(٢) كذا في زع والغاية ، وضبط كذلك في ز . فهو مبني للمفعول أي شهد
بينه ، كما قال الشارح . وفي ش : « أشهد » ، وهو تحريف . وراجع المختار والمصباح .

(٣) كذا في ع . وفي ش والغاية ٤٧ : « ومنى » ، وهو أولى .

(٤) في ش : « ترافعا » ، وهو خطأ وتحريف .

(٥) ورد في ش زيادة : « ولو » ، وهي من الشرح .

(٦) كذا في ز ع . وفي ش : « عنته » ، ولعل الهاء من الشرح وإن وردت
في الغاية .

ومجنونٌ ثبتتْ عُنَّتُهُ ، كعاقلٍ : في ضرب المدة .
ومن حدث بها جنونٌ فيها حتى أُنْهتْ ، ولم يَطَأْ - : فلوليتها
الفسخُ .

ويُسْقَطُ حقُّ زوجةٍ عُنَّينِ ومقطوعٍ بعضُ ذكرِهِ ، بتغيبِ
الحَشَفَةِ (١) أو قدرِها (٢) .

٢ - وقسمٌ يختصُّ بالمرأة ، وهو : كونُ فرجها مسدوداً
لا يسلكه ذكرٌ - فإن كان بأصل الخلقة : فرتقاءً ، وإلا : فقمرناءً
وعُقلاء - أو به بخرٌ ، أو قروحٌ (٣) سيالةٌ .

أو : كونُها فتقاءً - : بانخراقٍ ما بين سبيلَيْها ، أو ما بين مخراجِ
بولٍ ومنى . - أو مستحاضةٌ .

٣ - - وقسمٌ مشتركٌ ، وهو : الجنونُ - ولو (٤) أحياناً - والجذامُ ،
والبرصُ (٥) ، وبخرٌ فهمٌ ، وأُسْتِطْلَقُ بولٌ ونَجْوٍ (٦) ، وباسورٌ

(١) ورد في زتحته : « فقط » ، وبهامشها : « مع الانتشار . الحجاوى » اه :
وذكر نحوه في الغاية .

(٢) ذكر بهامش زحاشية : « كما يتعلق به سائر أحكام الوطء : من الغسل والحد
والعدة ، ولحوق النسب ، واستقرار المهر ، والإحصاء ، والإباحة للعطلق ثلاثاً . زركشى
محرر » اه .

(٣) في س : « أو قروح سالة » وهو تصحيف وتحريف .

(٤) في س زيادة أدخلت من الشرح ، هي « كان » .

(٥) بهامش زحاشية : « قال في القاموس : والبرص حركة : يباس يظهر في ظاهر
البدن لفساد مزاج » اه .

(٦) بهامش زحاشية : « وهو : الغائط . مبدع » ، وذكر نحوه في الشرح والمصباح
(نجا) . وانظر المختار .

وَنَاصُورٌ، وَقَرَعُ رَأْسٍ : وله رِيحٌ مَنْكَرَةٌ ؛ وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا خَنْثَى (١) .

فَيُفْسَخُ بِكُلِّ مَنْ ذَلِكَ : وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ دُخُولٍ ، أَوْ كَانَ بِالْفَاسَخِ عَيْبٌ مِثْلُهُ أَوْ مُغَايِرٌ لَهُ .

لَا بَغِيرَ مَا ذُكِرَ : كَعَوْرٍ ، وَعَرَجٍ ، وَقَطْعِ يَدٍ وَرَجُلٍ ، وَعَمَى ، وَخَرَسٍ ، وَطَرَشٍ ، وَكَوْنُ (٢) أَحَدِهِمَا عَقِيمًا أَوْ نَضْوًا ، وَنَحْوَهُ .

فصل

وَلَا يَثْبُتُ خِيَارٌ فِي عَيْبٍ زَالَ بَعْدَ عَقْدِهِ ، وَلَا لِعَالَمٍ بِهِ وَقْتُهُ .

وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي : لَا يَسْقُطُ فِي مُعْنَةٍ إِلَّا بِقَوْلٍ ، وَيَسْقُطُ بِهِ وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا .

وَيَسْقُطُ فِي غَيْرِ مُعْنَةٍ (٣) ، بِمَا يَدُلُّ عَلَى رِضَا — : مِنْ وَطْءٍ ،

(١) بهامش ح حاشية : « واضح » ، وذكر في الشرح والمأبذ ٤٨ بلفظ : « غير

ناتل » .

(٢) سقط في ز بالضم ، على أنه مبتدأ حرة محذوف سديره : لا يفسخ به كذلك .

وأما غير هذا — دون كلمة : « العقم » و « المصاوة » - للإشارة إلى أن ما لا يفسخ به نوعان : حسي ، ومعنوي . ويصح ضبطه بالكسر على العطف ، فتدبره .

(٣) بهامش ز حاشية : « وأما الخيار في العنة فإنه لا يسقط إلا بالقول كما تقدم ، حيث

قال : لا يسقط في عنة إلا بقول » اهـ .

أَوْ تَمَكِّنَ مَعَ عِلْمٍ بِهِ — كِبَقَوْلٍ ، وَلَوْ جَهْلَ الْحَكَمِ ، أَوْ زَادَ ،
أَوْ ظَنَّهُ يَسِيرًا ^(١) .

وَلَا يَصِحُّ فُسْخٌ بِإِلَّا حَاكِمٍ ، فَيُفْسَخُ ^(٢) أَوْ يَرُدُّهُ إِلَى ^(٣) مِنْ
لَهُ الْخِيَارُ . وَيَصِحُّ مَعَ تَغْيِيَةِ زَوْجٍ .
فَإِنْ فُسِخَ ^(٤) قَبْلَ دُخُولٍ : فَلَا مَهْرَ .

وَلَهَا — بَعْدَ دُخُولٍ أَوْ خَلْوَةٍ — الْمُسَمَّى ، كَمَا لَوْ طَرَأَ
الْعَيْبُ . وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى مُنْعَرٍّ . مِنْ زَوْجَةٍ عَاقِلَةٍ ، وَوَلِيٍّ ، وَوَكِيلٍ .
وَيُقْبَلُ قَوْلُ وَلِيٍّ — وَلَوْ مُحَرَّمًا — فِي عَدَمِ عِلْمٍ بِهِ ^(٥) .
فَلَوْ وَجِدَ مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلِيٍّ : فَالضَّمَانُ عَلَى الْوَلِيِّ .
وَمِثْلُهَا — فِي رَجُوعٍ عَلَى غَارٍّ — : لَوْ زَوَّجَ أَمْرَأَةً فَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ
غَيْرَهَا ^(٦) . وَيَلْحَقُهُ الْوَلَدُ ^(٧) .

-
- (١) فِي شِ زِيَادَةِ : « فَبَانَ كَثِيرًا » ؛ وَمِنْ الشَّرْحِ .
(٢) بِهَامِشٍ زِ حَاشِيَةٍ : « وَإِذَا فُسِخَ فَهُوَ فُسْخٌ وَابِسٌ بِمُطْلَقٍ . وَإِذَا انْتَمَا عَلَى الرَّجْعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهَا ذَلِكَ بِنِسْكَاحٍ جَدِيدٍ ، وَتَسْكُونُ عِنْدَهُ عَلَى طَلَافِيَا » ا هـ .
(٣) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ س ، وَأَدْخَلَ فِي الشَّرْحِ .
(٤) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « النِّسْكَاحُ » ، وَاضْطِرَابُ فِي الطَّبْعِ .
(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْعَايَةِ . رَفَى ش : « عِلْمُهُ » وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَذَكَرَ فِي الْعَايَةِ زِيَادَةَ عَنِ الزَّرْكَاشِيِّ ، وَارْدَةً فِي الشَّرْحِ .
(٦) بِهَامِشٍ زِ حَاشِيَةٍ : « أَيْ فَوُطِئَتْهَا ، فَوُجِبَ عَلَيْهِ مِثْرُ الْمَثَلِ . فَإِنَّهُ يَرْجَعُ عَلَى مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ . مَوَازٍ » ا هـ . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الشَّرْحِ .
(٧) وَرَدَ فِي زِ بَعْدَ ذَلِكَ مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَتُجْهَزُ زَوْجَتُهُ بِالْمَهْرِ الْأَوَّلِ » . وَذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ ٨٩/٥ زِيَادَةَ : « نَصًا . وَتَقْدِيمًا » . أَيْ فِي بَابِ أَرْكَانِ النِّسْكَاحِ .

وإن طُلِّقَتْ قبل دخول^(٣)، أو مات أحدهما قبل العلم به — :
فلا رجوع .

* * *

فصل

وإليس لوليٍّ صغيرٍ أو صغيرة^(٤)، أو مجنونٍ أو مجنونة، أو
أمة — تزويجهم بمعيّبٍ يُردُّ به . ولا لوليٍّ حرةٍ مكلفةٍ، تزويجها
بلا رضاها .

فلو فعَل لم يصحَّ : إن علم^(٥) . وإلا : صح . وله الفسخُ :
إذا علم .

وإن اختارت مكلفةٌ محبوبةً أو عتيقاً : لم تُمنع . ومجنوناً أو
مجنوناً أو أبرصاً : فلوليها العاقد منعهما .

وإن علمت العيبَ بعد عقدٍ ، أو حدث به — : لم تُجبر
على الفسخ .

* * *

بابُ نكاحِ الكفارِ

وهو كنكاحُ المسلمين : فيما^(٦) يجب به ، وتحريمُ المحرّماتِ .

(١) بهاءش ز : « مسألة ما إذا طُلِّقَتْ قبل العلم بالعيب » . وفي الغاية ٥٥ زيادة :
« أو بعده » . وقد ذكرت في الإقناع عقب قوله : « به » فليحذر .

(٢) في ش : « صغيرة مجنون ٥٥٠ أو سيد أمة » ، فأدمج المتن بالشرح وبالعكس .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح : هي : « العيب » .

(٤) كذا في زع والغاية ٥١ . وفي ش : « فيه » ، وهو خطأ وتحريف .

وَيَقْرُونَ عَلَى^(١) مُحَرَّمَةٍ : مَا أُعْتَقِدُوا حِلًّا لَهَا ، وَلَمْ يَرْتَفِعُوا^(٢) إِلَيْنَا .

فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ : عَقْدُنَاهُ عَلَى مُحْكَمِنَا .

وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُتَبَاحًا إِذَا — : كَعَقْدٍ فِي عِدَّةٍ فَرَّغَتْ ، أَوْ عَلَى أُخْتِ^(٣) زَوْجَةٍ مَاتَتْ ، أَوْ بِلَا شُهُودٍ أَوْ وَلِيٍِّّ أَوْ صِغَةٍ — : أُقِرَّأ .

وَإِنْ حُرِّمَ أَبْتَدَاءُ نِكَاحِهَا الْآنَ — : كَذَاتِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ^(٤) فِي عِدَّةٍ لَمْ تَفْرُغْ ، أَوْ حُبْلَى^(٥) وَلَوْ مِنْ زَنًا ، أَوْ شَرْطًا^(٦) الْخِيَارَ فِيهِ مُطَاقًا أَوْ مَدَّةً لَمْ تَمُضْ ، أَوْ أُسْتَدَامَ نِكَاحَ مَطْلَاقَتِهِ ثَلَاثًا وَلَوْ مُعْتَقِدًا . حِلًّا لَهَا — : فُرِّقَ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ وَطِئَ حَرْبِيٌّ حَرْبِيَّةً — وَاعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا — : أُقِرَّأ . وَإِلَّا : فَلَا .

وَمَتَى صَحَّ الْمُسَمَّى : أَخَذَتْهُ . وَإِنْ قَبِضَتْ الْفَاسِدُ كُلَّهُ : أَسْتَفْرَجَتْ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « أَنْكَحَتْ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْوَارِدُ فِي الْمُخْتَارِ . وَفِي شِ الْوَعَايَةِ : « يَتَرَفَعُوا » .

(٣) هَذَا الصَّبْدُ هُوَ الْمُتَعَبُ . وَصَدَّقَ فِي زِ بَكْسَرَتَيْنِ ، وَلِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ أَنْ لَوْ أُدْخِلَ .

لَمْ عَلَى مَا بَعْدَهُ . فَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ .

(٤) فِي شِ : « أَوْ مَصَاهِرَةً أَوْ مَرْوَجَةً فِي عِدَّةٍ » ، وَالزِّيَادَةُ سَنَ الشَّرْحِ .

(٥) صَبْدٌ فِي خِ حَصًّا بِكَسْرِ الْحَاءِ ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ . وَرَاجِعُ الْمُخْتَارِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْعَايَةِ ، أَيْ الْعَاقِدَةِ . وَفِي الْغَايَةِ : « شَرْطًا » أَيْ الْعَاقِدَانِ . وَلَعَلَّهُ

مَعَ هَذَا تَحْرِيفٌ . وَلِنَّمَا ضَبَطَاهُ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ : لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِمَا سَبَقَ ، وَلِأَنَّ الْمُصَنِّفَ ضَبَطَهُ

مَا بَعْدَهُ بِفَتْحٍ آخِرِهِ . وَضَبَطَ فِي خِ بَضَمِ الشَّيْنِ ، وَهُوَ سَجِيحٌ أَيْضًا .

وإن بقيَ شيءٌ : وجب قسطه من مهر المثل ؛ ويُعتبر — فيما يدخله كيلٌ ، أو وزنٌ ، أو عددٌ — به .

ولو أسلما فانتقلتُ خمرٌ^(١) خلا ، ثم طلق ولم يدخل — : رجع بنصفه . ولو تلف الخُلُّ قبل طلاقه : رجع بنصف مثله .
وإن لم تقبض شيئاً ، أو يُسمَّ مهرٌ — : فلها مهرٌ مثلها .

فصلٌ

وإن أسلم الزوجانِ معاً ، أو زوجٌ كتابيَّةٌ — : فعلى نكاحيهما .
وإن أسلمتُ كتابيَّةٌ تحت كافر ، أو أحدٌ غيرِ كتابيَّين ، قبل دخولٍ — : أنفسخ .
ولها نصفُ المهر : إن أسلم فقط ، أو أسلما وأدعتُ سبقه ، أو قالَا : « سبق أحدهُنا ، ولا^(٢) نعلم عيَّنه » .
وإن قال : « أسلمنا معاً فنحن على النكاح » ، فأنكرتهُ — : فقولها .

وإن أسلم أحدهما بعد الدخول : وقِفَ الأمرُ إلى^(٣) أنقضاء العدة^(٤) .

(١) كذا في زع والغاية ٥٢ . وفي ش : « خرا » ، وهو خطأ وتحرير .

(٢) كذا في زس والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « ولم » .

(٣) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « على » . وكل صحيح وإن كان الثاني هو الوارد في المصباح .

(٤) بهام ز حاشية : « ويجزئ الوطء في مدة الوقف . زر كشي » اهـ .

(م ١٣ ق ٢ — منتهى الإردات)

فإن^(١) أسلم الثاني قبله : فعلى نكاحيهما . وإلا : تبيّنا فسحّه منذُ أسلم الأول .

فلو وطئ^(٢) ولم يُسَلِّم الثاني فيها : فلها مهرٌ مثلها . وإن أسلم : فلا .

وإن أسلمت قبله : فلها نفقةُ المدّة^(٣) ولو لم يُسَلِّم . وإن أسلم قبلها : فلا .

وإن اختلفا في السابق ، أو جهل الأمر -- : فقولها ، ولها النفقةُ . ويجب الصّدّاقُ بكل حال .

ومن هاجر إلينا بذمة مؤبّدة ، أو مسلماً ، أو مسلمةً — والآخرُ بدار الحرب — : لم ينفسخ .

فصل

وإن أسلم^(٤) وتحتّه أكثر من أربع^(٥) ، فأسلمن أو كنن

(١) كذا في زرع والفاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

(٢) بهامش ز حاشية : « يجب تقييد الوطء هنا بإكراهها عليه ، لأنها لو طأعته لم يجب لها مهر . ١٥ ز [ركش] » .

(٣) بهامش ز حاشية : « وأما السكنى في هذه المدّة ، فقال أبو العباس (يعني : ابن تيمية) : إذا أوجبنا النفقة أوجبناها ، وإذا لم نوجب النفقة فينبغي أن يكون حكمها حكم سكنى المبتوتة . وفيه روايتان . انتهى من الزركشي على المحرر » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كافر » . وفي الإقناع ٩٥/٤ : « حر » .

(٥) في ش : « أربعة نسوة » ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح . وفي الفاية ٥٣ زيادة : « بعقد أولاً » .

كُتَابِيَّاتٍ^(١) — : أختار ، ولو مُحَرَّمًا ، أربعمائة منهم : — ولو من
مِيتَاتٍ — : إن كان مكلفًا . وإلا . وَقِفَ الأمرُ حتى يُكَلَّفَ .
وَيَعْتَزَلُ المختاراتِ حتى تنقضى عدَّةُ المفارقاتِ — وأولها : من
حينِ أختارِه^(٢) . — أو يَمُتَن .

وإن أسلمَ بعضُهن — وليس الباقي كُتَابِيَّاتٍ — مَلَكَ إمساكًا
وفسخًا في مسلمةٍ خاصةٍ .

وله تعجيلُ إمساكٍ مطلقًا ، وتأخيرُه حتى تنقضى عدَّةُ البقية ،
أو يُسَلِّمَن .

فإن لم يُسَلِّمَن ، أو أسلمَن — وقد أختارَ أربعمائة — فعدَّتْهُنَّ :
منذُ أسلم .

فإن لم يَخْتَرْ : أَجْبَرَ بِجَبْسٍ ثُمَّ تَعَزَّيْزٍ ؛ وعليه نفقتُهنَّ^(٣)
إلى أن يَخْتَارَ .

وَيَكْفَى^(٤) : « أَمْسَكَتُ هَؤُلَاءِ » أو « تَرَكْتُ هَؤُلَاءِ »^(٥)
أو « أَخْتَرْتُ هَذِهِ »^(٦) ، [لَفْسَخٍ أَوْ]^(٧) لِإِمْسَاكِ وَنَحْوِهِ .

(١) ورد في زتحها : « حرائر » ، وبهامشها : « فلم يسلمن » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « اختاره » ، وهو تحريف .

(٣) بهامش ز حاشية : « فإن امتنع من الإنفاق ، أنفق عليهن من ماله (في المخطوطة :
مالته) اه زركشي » .

(٤) في ش زيادة : « في اختيار » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٥٤ .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وترك » ، وهو تحريف .

(٦) قوله : « وأخترت هذه » أسقط من ش ، وأدرج مكرزا في الشرح .

(٧) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وذكر أولها فيها بعد قوله :
« تركت هؤلاء » ، على أنه من المتن . وهو من عبث الناشر على ما يظهر ، أو يكون من
الشرح مع سقوط كلام منه . فتأمل .

ويحصل اختيار^(١) بوطء أو طلاق، لا بظهار أو إيلاء .
وإن وطئ الكل . تعين الأول .

وإن طلق الكل ثلاثاً : أخرج أربع^(٢) بقرعة ، وله نكاح
البواقي .

والمهر لمن أنفسخ نكاحها بالاختيار : إن كان دخل بها .
وإلا : فلا .

ولا يصح تعليق اختيار بشرط ، ولا فسخ نكاح^(٣) مسامة :
لم يتقدمها إسلام أربع .

وإن مات قبل اختيار ، فعلى الجميع أطول الأمرين : من عدّة
وفاق ، أو ثلاثة^(٤) قروء . ويرث منه^(٥) أربع بقرعة .
وإن أسلم — وتحتة أختان — : أختار منهما واحدة .

وإن كانتا أمّاً وبنْتاً ، فسد نكاحهما : إن كان دخل^(٦) بالأم ..

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ه ه ، وهو الظاهر . وفي ش : « أربعاً » ، والظاهر أنه
تحريف ، بدليل أن الشارح لم يقدر الفاعل كعادته في مثل هذا . وزيد في الغاية قبلها كلمة :
« منهن » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٣) ضبط في ز بالكسر والضم ، وهو سبق قلم .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « ثلاث » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « أوحياة » .

(٥) أى الميت ، كما قال الشارح . وفي الغاية ه ه : « منهن » ، فإن لم يكن محرف

فهو بيان مقدم لقوله : « أربع » .

(٦) ورد بهامش ز ، على سبيل التفسير ، كلمة : « وطئ » .

وإلا : فنكاحها وحدها .

* * *

فصل^١

وإن أسلم^(١) وتحتَه إماءً ، فأسلمن معه أو في العدة مطلقاً —
أختار : إن جاز له نكاحهن وقت اجتماع إسلامية بإسلامهن .
وإلا : ففسد^(٢) .

فإن كان موبسراً ، فلم يُسلمن حتى أعسر^(٣) ، أو أسلمت
إحداهن بعده ثم عتقت ثم أسلم البواقي — : فله الاختيار .
وإن عتقت ثم أسلمت ثم أسلمن ، أو عتقت ثم أسلمن ثم
أسلمت ، أو عتقت بين إسلاميه وإسلامها — تعيّن الأولى : إن
كانت تُعَفُّه .

وإن أسلم وتحتَه حرة وإماءً ، فأسلمت الحرة^(٤) في عدتها
قبلهن أو بعدهن — : أنفسخ نكاحهن ، وتعيّن الحرة : إن
كانت تُعَفُّه .

(١) في ش : « أسلم حر وتحتَه زوجات إماء أكثر من أربع ... معه قبل الدخول
بهن أو بعد » ، والزيادات من الشرح وإن ورد أولها في الغاية ٥٦ ، كما ورد مع عائشها في
الإقناع ٩٩/٥ ، بزيادة : « أو أقل » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « نكاحهن » . وورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً
عليه : « وإن تنجزت الفرقة اعتبر عدم الطول وخوف العنت وقت إسلامه » .

(٣) ضبط في ش بضم الهمزة ، وهو خطأ . انظر المختار والمصباح .

(٤) في ش : « الحر » ، وهو تحريف ظاهر .

هذا : إن لم يَعْتَقَنْ ثم يُسَلِّمَنْ في العدة . فإن وُجِدَ ذلك
فكالحرائر .
وإن أسلم عبدٌ وتحتَه إماءٌ — فأسَلِّمَنْ معه أو في العدة ، ثم
عَتَقَ أولاً — : أختارَ ثنَّيْنِ .
وإن أسلم وعَتَقَ ثم أسَلِّمَنْ ، أو أسَلِّمَنْ ثم عَتَقَ ثم أسلم — :
أختارَ أربعاً بشرطه .
ولو كان تحتَه حرائرٌ ، فأسَلِّمَنْ معه — : لم يكن لهن
خيارُ الفسخ .
ولو أسلمتُ من ^(١) تزوّجتُ باثْنَيْنِ في عقدٍ : لم يكن لهما أن تختارَ
أحدَهما ، ولو أسلموا معاً .

* * *

فصل

وإن أردتَ أحدُ الزوجَيْنِ ، أو هما معاً ^(٢) ، قبلَ الدخول — :
أنفسخَ النكاحُ . ولها نصفُ المهر : إن سبَقَها ، أو أردتَ وحده .
وتَقِفُ ^(٣) مُفرقةً بعد دخول ، على أنقضاءِ عِدَّةٍ .

(١) كذا في زع . وفي ش : « ومن » ، والزائد من الناشر .

(٢) ورد بهامش ز حاشية : « فإن قيل : المانع اختلاف الدين ، ولذا ارتدوا معاً
يختلف دينها ، فها كما لو أسلما معاً . قيل : هذا منتقض بما إذا أسلم زوج الذمية ، فإن
دينهما اختلف والنكاح بائ . ولو انتقل المسلم المتزوج يهودية إلى دين اليهودية : وقعت الفرة
بينهما ، ولم يختلف الدين . ذكره القاضي (يعني : أبابيل) . ملزماً به الخنفية والمالكية .
وفارق ما إذا أسلما معاً : فإنها انتقلا إلى دين حق يقران عليه ، ولأنهما انتقلا إلى حالة سحوف
ابتدأ النكاح فيها . فارتأ . انتهى من الزركشي على المحرر » .

(٣) كذا في زع والغاية ٥٧ . وفي ش : « تتوقف » ، ولعله تحريف . فراجع المصباح .

وتسقط نفقة المدّة، برِدَّتِها وحدّها .
 وإن لم تُعدّ^(١) — فوطئها فيها ، أو طلق — وجب المهر ،
 ولم يقع طلاق .
 وإن انتقلا^(٢) أو أحدهما إلى دين لا يُقرُّ عليه ، أو تمجّسَ
 كتابي تحتَه كتابيّةً ، أو تمجّستْ دونه — : فكِدَّةٌ .

* * *

(١) كذا في ز ، أي الزوجة . وهذا هو الظاهر . وفي ع ش والناية : « بعد » أي
 منها ، أي المدّة ، إلى الإسلام . كما قال الشارح .
 (٢) في ش زيادة من المخرج : « الزوجان » ، ووردت في شرح الإقناع ٩٥/٥
 بزيادة : « الكافران » . كما وردت بهامش ز بلفظ : « أي الكتابيان » .

كتابُ الصَّدَاقِ

وهو: الْعِوَضُ الْمُسَمَّى فِي عَقْدِ نِكَاحٍ ، وبعده .
وهو مشروعٌ في نِكَاحٍ . وتُسْتَحَبُّ^(١) تسميته فيه ، وتخفيفه ،
وأن يكونَ من أربعمائة^(٢) — وهو^(٣) : صَدَاقُ بَنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى
الله عليه وسلم . — إلى خمسمائة ، وهي : صَدَاقُ أَزْوَاجِهِ . وإن زاد :
فلا بأسَ .

وكان له — صلى الله عليه وسلم — أن يتزوّجَ بلامهرٍ .
ولا يَتَقَدَّرُ : فكلُّ ما صحَّ ثَنًا أو أَجْرَةً صحَّ مهرًا — وإن
قَلَّ — ولو على منفعةٍ زوجٍ أو حرٍّ غيرِه معلومة ، مُدَّةً معلومةً :
كِرْعايةٍ غنمها مُدَّةً معلومةً . أو عملٍ معلومٍ مِنه أو غيرِه :
كخِياطةٍ ثوبها ، وردِّ قِنِّها من محلٍّ معيَّن ، وتعليمها معيَّنًا — : من
فقهه ، أو حديثٍ ، أو شعرٍ مباحٍ ، أو أدبٍ^(٤) ، أو صنعةٍ^(٥) ، أو
كتابةٍ . — ولولم يَعْرِفْهُ . ويتعلَّمُه ثم يَعْلَمُهَا .

(١) كذا في ز ش والغاية ٥٨ . وفي ع : بالياء . وكل صحيح .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « درهم » . وذكرت في زين الأسطر مع علامة
التحشية .

(٣) كذا في ز ش ، أي المذكور من الأربعمائة كما قال الشارح . وفي ع والغاية :
« ثمن » ، أي الأربعمائة .

(٤) بهامش ز : « قال في القاموس : الأدب (محرّكة) : الظرف وحسن التناول . »

(٥) في ش زيادة ، مدرّجة من الشرح ، هي : « نكياطة » .

وإن تعلّمته من غيره : لزمته^(١) أجره تعليمها^(٢) .
 وعليه — بطلانها قبل تعليم ودخول — : نصف الأجرة^(٣) .
 وبعد دخول : كلّها^(٤) .
 وإن علّمها ثم سقط : رجع بالأجرة ، ومع تنصّفه بنصفها .
 ولو طلقها فوجدت حافظة لما أصدّقها ، وادّعى تعليمها
 وأنكرته^(٥) — : حلفت .
 وإن أصدّقها تعليم شيء من القرآن — ولو معيناً — :
 لم يصحّ .
 ومن تزوّج أو خالع نساءً بمهر ، أو^(٥) عوض واحد — :
 صح ، وقسم بينهن على قدر مهرٍ مثلهن .
 ولو قال : « .. يئنهن » ، فعلى عددهن .

* * *

فصل

ويشترط : علمه . فلو أصدّقها داراً أو دابةً أو ثوباً أو عبداً
 مطلقاً ، أو ردّ عبدها أين كان ، أو خدّمتهام مدة فيما شاءت ، أو ما

(١) كذا في زع والغاية ٥٩ . وفي : ش « لزمه » ، ولعله تحريف .
 (٢) ورد في زيب الأسطر — بخط آخر — : « لامهر المثل » .
 (٣) وفي ش : « وكلها » ، والقاء من كلام الشارح .
 (٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فأنكرته » ، والهاء من الشرح .
 (٥) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « على » .

يُسَمِّرُ شَجَرَهُ وَنَحْوَهُ ^(١) ، أَوْ مَتَاعَ بَيْتِهِ ^(٢) وَنَحْوَهُ — : لَمْ يَصَحَّ .
وَكُلَّ مَوْضِعٍ لَا تَصَحُّ ^(٣) التَّسْمِيَةُ ، أَوْ خِلَا الْعَقْدِ عَنْ ذِكْرِهِ —
يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْعَقْدِ .

وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ يَسِيرٍ . فَلَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عِيِيدِهِ ، أَوْ دَابَّةً
مِنْ دَوَابِّهِ ، أَوْ قَيْصًا مِنْ قُمْصَانِهِ ، وَنَحْوَهُ — : صَحَّ ، وَلَهَا
أَحَدُهُمْ بَقْرَعَةٌ .

وَقَنْطَارًا مِنْ زَيْتٍ ، أَوْ قَفِيزًا مِنْ حِنْطَةٍ ، وَنَحْوَهُمَا — : صَحَّ
وَلَهَا الْوَسَطُ .

وَلَا ^(٤) غَرَرٌ يُرْجَى زَوَالُهُ . فَيَصَحُّ عَلَى مَعْيَنِ آبِقٍ أَوْ مَغْتَصَبٍ
يَحْصُلُهُ ، وَدَيْنٍ سَلَمٍ ، وَمَبِيعٍ اشْتَرَاهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ .
وَعَبْدٌ مَوْصُوفٌ : فَلَوْ جَاءَهَا بِقِيمَتِهِ ، أَوْ خَالَعَتَهُ بَعْلَى ذَلِكَ فَجَاءَتْهُ
بِهَا — : لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُهَا .

وَعَلَى شَرَائِهِ لَهَا عَبْدٌ زَيْدٌ : فَإِنْ تَعَذَّرَ شَرَاؤُهُ بِقِيمَتِهِ :
فَلَهَا قِيمَتُهُ .

وَعَلَى أَلْفٍ : إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِهَا

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « أَوْ نَحْوَهُ » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَتْنِ وَبِالْمَعْكَسِ .

(٢) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ عَلَى حَكْمِهَا أَوْ غَيْرِهَا » .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « فِيهِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « يَضُرُّ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ ٦٠ .

أو بلديها؛ وألفين : إن كانت له زوجة أو أخرجها ؛ ونحوه^(١) — :
 صح . لا على ألف : إن كان أبوها حياً ، وألفين : إن كان ميتاً .
 وإن أصدقه عتق قن له : صح . لا طلاق زوجة له ، أو جمعه^(٢)
 إليها إلى مدة . ولها مهرٌ مثلها .

ومن قال لسيدته : « أعتقني على أن أتزوجك » — فأعتقه ،
 أو قالت أبتداءً : « أعتقتك على أن تزوجني » — عتق مجاناً .
 ومن قال : « أعتق عبدك عني على أن أزوجك ابنتي » ،
 لزمته قيمته بعتقه ، كـ « أعتق عبدك على أن أبيعك عبي » .
 وما سُمي أو فرض مؤجلاً ، ولم يُذكر محله — : صح ،
 ومحله : الفرقة .

فصل

وإن تزوجها على خمر ، أو خنزير ، أو مالٍ مغصوب — :
 صح^(٣) ، ووجب مهرٌ المثل .

(١) كذا في زع والغاية ٦١ ، أي وإن تزوجها على نحو المذكور من الصور . وفي
 ش : « ونحوها » أي هذه الصورة ، كما قال الشارح .

(٢) ضبط في ز هكذا بالتحريك ، على أنه عطف على « أصدق » المقدر . وضبط في
 ع بسكون العين وضم اللام ، على أنه عطف على فاعل « يصح » المقدر . وتقدير الشارح يفيد
 أنه عطف على « طلاق » . فتنبه .

(٣) في ش زيادة : « النكاح نسا » ، وهي من كلام الشارح .

وعلى عبید ، فخرج حرّاً أو مغصوباً — : فلها قيمته يوم عقيد .

ولها في اثنتين — بآن^(١) أخذها حرّاً — : الآخر ، وقيمة الحر .

وتُحْيَرُ في عين — : بآن^(٢) جزء منها مستحقاً ، أو عين ذرعها فبانت أقل . — بين أخذها وقيمة ما نقص ، وبين^(٣) قيمة الجميع . وما وجدت به عيباً ، أو ناقصاً صفة شرطتها — : فكَمِّيع . ولتزوج على عصير — بآن خمرأ — : مثل العصير .

ويصح على ألف لها وألف لآيها ، أو الكل^(٤) له — : إن صح تملكه . وإلا : فالكل لها ، كشرط ذلك لغير الأب .

ويرجع إن فارق قبل دخول^(٥) : في الأولى بألف ، وفي الثانية بقدر نصفه . ولا شيء على الأب : إن قبضه^(٦) مع النية . وقبل قبضه^(٦) : يأخذ من الباقي ما شاء ، بشرطه .

(١) كذا في زع والغاية ٠٦٢ وفي ش : « فبان » ، والفاء من الشرح .

(٢) في ش : « بآن » ، وهو خطأ وتصحيح من الناشر أو غفل عنه .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « أخذ » . ولفظ الغاية : « أوقمة » .

(٤) كذا في زع . وفي الغاية : « والكل » ، وهو خطأ وتحريف . وفي ش : « أو أن الكل » ، والزيادة من الشرح ، ويتعين عليها النصيب . وضبط في ز بالضمة ، على أنه اسم لفعل محذوف ، أو نائب فاعل له . والتقدير : أو على أن يكون أو يجعل الكل للأب .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « الدخول » .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قبضه » ، وهو تحريف تسبب عنه تحريف آخر في كلام الشارح . فتنبه .

فصل

ولأب تزويجٌ بكرٍ وثيبٌ بدونِ صداقٍ مثلاً، وإن كرهت .
ولا يلزم أحداً^(١) تَتَمَّتْهُ .

وإن فعل ذلك غيره ياذنُها : صح . وبدونه : يلزم زوجاً
تَتَمَّتْهُ . ونصّه : « . . . الأولى » ، كَتَمَّتْهُ^(٢) من زوجٍ بدونِ
ما قدَّرته .

ولا يصحُّ كونُ المسمَّى من يعتيق على زوجة ، إلا بإذنٍ رشيدةٍ .
وإن زوج^(٣) أبنته الصغيرَ بأكثرَ من مهر المثل : صح^(٤) ، ولا
يُضْمِنُهُ^(٥) مع عُسرةِ أبين^(٦) .

ولو قيل له : « أبُنك فقيرٌ ، من أين يؤخذُ الصداق ؟ » ،
فقال : « عندى » ، ولم يزدْ على ذلك — لزمه .
ولو قضاؤه عن أبنيه ، ثم طلق ولم يدخل — ولو قبلَ بلوغٍ — :
فنصفه للابن .

(١) في ع : « قبضة » بالتاء ، وهو نصيب ظاهر .

(٢) كذا في زع والغاية ٦٣ . وفي ش : « أحد » ، وهو تحريف وإن أمكن .

تصحيفه .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « كتتمته من زوج موليته . . . » ، والزيادة الأولى

تحريف على ما في الشرح ، والثانية منه . وراجع الغاية .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « أب »

(٥) ورد بهامش ز : « ولم ذمة الابن . الموضح » ، وذكر في الإقناع ١٠٨/٥ .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « أب » . ووردت بهامش ز بلفظ : « أى الأب » .

ولأبٍ قبضُ صدَاقٍ محجورٍ عليها ، لا رشيدةٍ - ولو بكرًا^(١) -
إلا بإذنها .

* * *

فصل

وإن تزوج عبدٌ بإذنٍ سيده: صح . وله نكاحُ أمةٍ ولو أمكنه
حرّةٌ . ومتى أذن له وأطلق : نكح واحدةً فقط .
ويتعلّق صدّاقٌ ونفقةٌ وكسوةٌ ومسكنٌ بذمةٍ سيده ؛ وزائدٌ على
مهرٍ مثل لم يؤذن فيه ، أو على ما سمّى له - برقبته .
و ... بلا إذنه : لا يصح ؛ ويجب - في رقبته - بوطئه ،
مهرُ المثل .

ومن زوج عبده أمةً : لزمه مهرُ المثل^(٢) يُتبعُ به بعد عتقٍ .
وإن زوجّه حرّةً وصح ، ثم باعه لها بشئ في الذمة من جنسِ
المهر - : تقاصاً بشرطه .

وإن باعه لها بمهرٍها : صح قبل دخولٍ وبعده .
ويرجعُ سيده ، في فرقةٍ قبل دخولٍ : بنصفه .

* * *

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بكر » ، وهو تخريب .

(٢) بهامش ز حاشية : « إن لم يكن مسمى » ، وهو مخالف لإطلاق الغاية ٦٤
والإقناع ١٠٩/٥ ، أيضاً .

فصل^١

وَتَمْلِكُ زَوْجَتَهُ — بعقدٍ — جميعَ المسمى ،
 ولها نكاحٌ معينٌ : كعبد ودارٍ ، والتصرفُ^(٢) فيه . وضمانُهُ ونقصُهُ
 عليه : إن منعها قبضَهُ . وإلا : فعلها ، كزكاته .
 وغيرُ المعين — : كقفيز من صبرة . — لم يدخل في ضمانها ، ولا
 تملكُ تصرفاً فيه إلا بقبضِهِ ، كبيعِهِ .
 ومن أقبضَهُ ثم طلق قبل دخول ، ملك نصفه قهراً — :
 إن بقي بصفته ، ولو النصف فقط — مُشاعاً ، أو معيناً من
 متصرفٍ .
 ويمنعُ ذلك بيعُ — ولو مع خيارها — وهبةُ أقبضتْ ، وعتقُ ،
 ورهنُ ، وكتابةُ . لإجارةٍ ، وتدييرُ ، وتزويجُ .
 فإن كان قد زاد زيادةً منفصلةً : رجع في نصف الأصل ، والزيادة
 لها ولو كانت ولدأمةً .
 وإن كانت متصلةً — وهي غيرُ معجورٍ عليها — : خيرتُ بينَ
 دفعِ نصفه زائداً ، وبينَ دفعِ [نصفِ]^(٣) قيمته يومَ العقدِ :

(٢) ادان في زرع والغاية ٦٥ . وفي ن : « ولها التصرف » ، والرائد من المبر ٣ .

(٣) وردت الزيادة في زس والغاية ٦٦ ، وسقطت من ج .

إن كان متميزاً . وغيره : له قيمة نصفه يوم فرقة ، على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

والمحجور عليها لا تُعطيه ^(١) إلا نصف القيمة .

وإن نقص بغير جناية عليه : خير زوج — غير محجور عليه — بين أخذه ناقصاً ، ولا شيء له غيره ، وبين أخذ نصف قيمته : يوم عقد ، إن كان متميزاً . وغيره : يوم الفرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

وإن اختاره ناقصاً بجناية : فله معه نصف أرضها .

وإن زاد من وجه ، ونقص من آخر — فلكل الخيار ، ويشبث بما فيه غرض صحيح ، وإن لم تزد قيمته .

و « حمل » في أمة : نقص ، وفي بهيمة : زيادة ، مالم يفسد اللحم .

و « زرع » و « غرس » : نقص لأرض .

ولا أثر لكسر مَصْوَغٍ وإعادته كما كان ، ولا لِسَمَنِ زال ^(٢)

ثم عاد ، ولا لارتفاع سوق .

وإن تلف ، أو أُسْتُحِقَّ بدَيْن — رَجَعَ في مثلي : بنصف مثله ،

(١) كذا في زع والغاية ، يعى : عن طريق وليها . وفي ش : « يعطيه » ، أى وليها كما قال الشارح .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فزال » ، والفاء من الناشر .

وفي غيره : بنصف قيمة متميز يوم عقد ، وغيره يوم فرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

ولو كان ثوباً فصَبَّغَتْهُ ، أو أرضاً فَبَنَتْهَا — فبذل الزوج قيمة زائد^(١) لِيَمْلِكْهُ — : فله ذلك .

وإن نقص في يدها بعد تنصُّفه : صَمَنْتُْ نَقْصَهُ مَطْلَقاً .

وما قبض من مسمى بذمة ، كمعين . إلا أنه^(٢) يُعْتَبَرُ في تقويمه صفته يوم قبضه .

و « الذي بيده عُقْدَةُ النكاح » : الزَّوْجُ .

فإذا^(٣) طَلَّقَ قبل دخول ، فأثُهما عفا لصاحبه عما وجب له : من مهر — وهو جائز التصرف — : بَرِئَ منه صاحبه .

ومتى أسقطته عنه ، ثم صُلِّقَتْ أو أُرْتَدَّتْ قبل دخول — رَجَعَ في الأولى : ببدل نصفه ، وفي الثانية : ببدل جميعه . كعوده إليه ببيع ، أو هبتها العين لأجنبي ثم وهبها له .

ولو وهبته نصفه ، ثم تنصَّف^(٤) — : رَجَعَ في النصف الباقي .

ولو تبرع أجنبي بأداء مهر : فالراجع للزوج .

(١) كذا في زع . وفي ش : « زائدة » ، والماية : « ذلك » . ولعل كليهما تحريف .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لا يرجع بنمائه طلقاً ، و . . . » . وهو مذكور في الإقناع ١١٤/٥ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « تنصف غير الموهوب » .

(م ١٤ ق ٢ — منتهى الإرادات)

ومثله : أداء ثمن يفسخ لعيب^(١) .

* * *

فصل

ويسقط^(٢) كله إلى غير مُتَمِّعَةٍ — بفرقه لعانٍ ، وفسخه^(٣) لعيبها .
أو من قبلها : كإسلامها تحت كافر ، وردتها ، ورضاعها من
ينفسخ^(٤) به نكاحها ، وفسخها لعيبه أو إعساره^(٥) أو عدم
وفائه بشرط ، واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها . — قبل
دخول .

ويتنصفُ بشرائها زوجها ، وفرقة من قبله : كطلاقه^(٦)
وخلعه ولو بسؤالها ، وإسلامه ، ما عدا مختارات من أسلم ، وردته ،
وشرائه إياها ولو من مستحقٍّ مهرها . أو^(٧) قبل أجنبيٍّ — :
كرضاع ونحوه . — قبل دخول .

ويقررُّه كاملاً ١ — : موتٌ ولو بقتل أحدهما الآخر أو

(١) كذا في زع والغاية ٦٧ . وفي ش : « بيت فالراجع » ، وفيه تصحيف مع زيادة
من الشرح .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « الصداق » . ولم ترد الواو في الغاية ٦٨ .

(٣) في ش : « وفسخه لعيبها . . . قبلها » ، وفيه تصحيف مع زيادة من الشرح .

وانظر الغاية .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « يفسخ » . وهو خطأ وتعريف . وتأمل كلام الغاية .

(٥) وردت الهاء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٦) في ع : « إلاقه » ، وش : « . . . وخلفه » . وكلاهما تصحيف . ولم ترد

الهاء في الغاية .

(٧) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « من » .

نفسه ، أو موته بعد طلاق ، في مرض موت ، قبل دخول : ما لم تتزوج أو ترتد .

٢ - ووطؤها حيةً في فرجٍ ولو دُبُرًا ، وخلوةٌ بها عن^(١) مميّزٍ وبالغ مطلقاً^(٢) — مع علمه ، ولم تمنعه — : إن كان يَطَأُ مثله ، ويوطأ مثلاً — ولا تُقبل^(٣) دعواه عدم علمه بها — ولو نائماً ، أو به عَمَى ، أو بهما أو أحدهما مانعٌ حسيٌّ — كَجَبٍّ ، ورتقي . — أو شرعيٌّ : كحيضٍ ، وإحرامٍ ، وصومٍ واجبٍ .
٣ ، ٤ ، ٥ - : ولمسٌ ، ونظرٌ إلى فرجها لشهوةٍ^(٤) ، وتقبيلاً بحضرة الناس .

لا إن تحملت بوائه . ويثبت به نسبٌ وعدّةٌ ومصاهرةٌ — ولو من أجنبيٍّ — لا رجعةً .
ولو اتّفقا على أنه لم يَطَأْ^(٥) في الخلوة : لم يسقط المهرُ ، ولا العدّةُ .

(١) كذا في الأصول ، أي صادرة عنه . ولفظ الإقناع ١١٩/٥ : « منه » . وهو أولى . وراجع كلام الغاية ٦٩ بتأمل .
(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو أغنى ونائماً » ، وذكر نحره في الإقناع . كما ذكر في الغاية بلفظ : « ... أو مجنونا » . وراجع الشرح .
(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع : « يقبل » . وش : « ولم تقبل » ، وهو تصحيف نشأ عن ظن أنه مرتبط بكلام الشارح قبله .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بشهوة » .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « يطأها » . والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

ولا تثبت أحكام الوطء : من إحصانٍ ، وحِلِّها ^(١) لمطلقها ثلاثاً، ونحوهما.

* * *

فصلٌ

وإذا اختلفا ، أو ورثتهما ، أو زوجٌ ووليٌّ صغيرةٍ - في قدرِ صداقٍ ، أو عينه ، أو صفته ، أو جنسه ، أو ما يستقرُّ به - : فقولُ زوجٍ أو وارثه يمينه .

و... في قبضٍ ، أو تسميةٍ مهرٍ مثل - : فقولها أو ورثتها يمين .

وإن تزوجها على صداقَيْن - : سرٌّ ، وعلائية ^(٢) - : أخذ بالزائد مطلقاً .

وتلحقُ به زيادةٌ بعد عقدٍ - : فيما يُقرُّه ويُنصفُه ؛ وتلك به من حينها . فما بعد عتقِ زوجةٍ لها .

ولو قال : « هو ^(٣) عقدٌ أُسرٌ ثم أُظهِرَ » ، وقالت : « عقدانٍ بينهما فرقةٌ » - فقولها .

(١) أسقط قوله : « وحلها » من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ع : « وعلى نية » ، وهو خطأ . ولا يبعد أن يكون رسماً قديماً .

(٣) كذا في زع والغاية ٧٠ . وفي ش : « وهو » ، والزائد من الناشر .

وإن اتفقا قبل عقدٍ على مهر ، وعقداهُ بأكثرَ تجملاً^(١) —
فالمهرُ : ما عُقد عليه .

ونص^(٢) : « أنها أتفى بما وعدت به وشرطته » .

وهديّة زوح ليست من المهر . فما قبلَ عقدٍ : إن وعدّوه ولم
يفؤا رجع بها . وما قبض بسببِ نكاح : فكمهر^(٣) . وما كُتب
فيه المهرُ : لها ، ولو طلقت .

وترد هديّة في كل فرقة اختيارية مسقطّة للمهر ، كفسخ —
لفقد كفاءة ، ونحوه — قبل الدخول .
وثبتت مع^(٤) مقرر له أو^(٥) لنصفه .

ومن أخذ^(٦) بسبب عقدٍ -- : كدلال ونحوه . — فإن فسخ
بيع بإفالة ، ونحوها ... : مما يقف على تراضٍ -- : لم يرده ؛
وإلا : رده .

- (١) « هذا في زع والمأبذ » ، أي عقداه على جهة النجول . و « ش » : « جملا » ،
وهو تصحيح ناشئ عن الجهل بالمعنى المراد . ولم ترد اللفظ في الإقناع ١٢٢/٥ .
- (٢) في ش : « وأنس أحد ... نفى لزوجها » ، والزيادة من الشرح .
- (٣) في ش زيادة : « فيما يقرر | ه | وينصفه ويسقطه » ، وهي من الشرح وإن وردت
في الناية ٧١ .
- (٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، فخر وباعليه : « فسخ » . وذكر في الإقناع ١٢٠/٥ ،
كما ذكر في الشرح بلفظ : « أسر » .
- (٥) قوله : « أو لنصفه » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .
- (٦) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا أخذ الدلال شيئا ثم فسخ البيع » . ود كر
نحوه بهامش ع .

وقياسه : نكاحٌ مُفسخٌ لفقد^(١) كفاءةٍ ، أو عيبٍ — فيردُّه ،
لإردّةٍ ورضاعٍ ومخالعةٍ .

* * *

فصلٌ في المَفْوِضَةِ

- ١ — وتَفْوِيزُ^(٢) مُبْضَعٍ : بأن يزوّجَ أبٌ بنته^(٣) المُجْبَرَةَ ، أو
غيرَها بإذنها ، أو غيرُ الأبِ بإذنها — بلا مهرٍ .
- ٢ — وتَفْوِيزُ مهرٍ : كـ « ... على ما شاءت ، أو شاء ، أو
شاء^(٤) أجنبيٍّ » ، ونحوه . فالعقدُ صحيحٌ ، ويجبُ به مهرٌ المثل .
ولها مع ذلك ، ومع فسادِ تسميةٍ — طلبُ فرضِهِ .
ويصحُّ إبراءُها منه قبل فرضِهِ .
- فإن تراضيا — ولو على قليلٍ — : صح . وإلا : فَرَضَهُ حاكمٌ
بقدرِهِ . ويلزمُهما فرضُهُ ، كحكمِهِ .

(١) كذا في زع والغاية والإقناع ١٢١ . وفي ش : « لعقد » ، وهو تصحيفٌ
ظاهر لم يَنْتَبِهْ له الناشر الذي شغل عن الواجب بالتهكم على الفقهاء وأهل الفضل .

(٢) كذا في زع ، فهو استئناف وبيان لما هو معلوم من المقام وحذفه المصنف رغبة
في الاختصار . فلا نتوهم أنه قد حذف شيء قبله . وفي ش : « ونوعان تفويض » ، والزيادة
من الشرح . وفي الغاية ٧٢ : « وهي ضربان تفويض » ، وفي أوله تصحيف عما ورد في
الإقناع ١٢٢/٥ — ١٢٣ : « وهو (أى التفويض المعلوم من المقام) على ضربين » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « ابنته » .

(٤) في ش : « أو فلان وهو أجنبي » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس . وفي ع :
« ... أجنبي أو نحوه » .

فَدَلَّ أَنْ ثَبُوتَ سَبَبِ الْمَطَالَبَةِ — : كَتَقْدِيرِهِ أَجْرَةً مِثْلُ^(١)
أَوْ نَفَقَةً ، وَنَحْوِهِ . — حَكْمٌ . فَلَا يَغَيِّرُهُ حَاكِمُ آخَرٍ : مَا لَمْ
يَتَغَيَّرِ السَّبَبُ .

وإن مات أحدهما قبل دخول وفرض : وَرِثَهُ صَاحِبُهُ ، وَلَهَا
مَهْرُ نِسَائِهَا .

وإن طُلِّقَتْ قَبْلَهُمَا : لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا الْمُتَعَةُ . وَهِيَ : مَا تَجِبُ^(٢)
لِحُرَّةٍ أَوْ سَيِّدَةٍ أَمَةٍ عَلَى زَوْجٍ ، بِطُلَاقٍ قَبْلُ^(٣) دُخُولِ ، لِمَنْ
لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ مُطْلَقًا — : عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى
الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ .

فَاعِلَاهَا : خَادِمٌ ، وَأَدْنَاهَا : كَسَوَةٌ تُجْزِيهَا فِي صَلَاتِهَا .
وَلَا تَسْقُطُ : إِنْ وَهَبَتْهُ مَهْرَ الْمَثَلِ قَبْلَ الْفَرَقَةِ .

وإن دَخَلَ بِهَا : أُسْتُقِرَّ مَهْرُ الْمَثَلِ^(٤) ، وَلَا مُتَعَةٌ : إِنْ
طُلِّقَتْ بَعْدُ .

وَمَهْرُ الْمَثَلِ مَعْتَبَرٌ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ جَمِيعِ أَقَارِبِهَا — : كَأَمٍّ وَخَالَةٍ

(١) كَذَا فِي زِش وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَصْلَحَ وَمَابَعْدَهُ فِيهَا هَكَذَا : « الْمَثَلُ أَوْ النَفَقَةُ » .
وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « مِثْلُ وَنَفَقَةُ حَكْمٍ » .

(٢) كَذَا فِي زِش وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِشِ وَالْغَايَةِ : « يَجِبُ » .

(٣) فِي ع : « وَقَبْلُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَكَلَامُ الْغَايَةِ نَقْصٌ أَوْ اخْتِصَارٌ ، فَرَاغَهُ .

(٤) كَذَا فِي زِش . وَفِي ع : « مِثْلُ » .

وعمةٍ وغيرهن ، أَلْقُرْبَى فَاَلْقُرْبَى . — في مالٍ وجمال ، وعقل
وأدبٍ ، وسِنٍّ ، وبَكَارَةٍ أو مُيُوبَةٍ ، وبلد .
فإن لم يكن إلا دونها : زِيدَتْ بِقَدْرِ فَضِيلَتِهَا ؛ أو إِنْ فَوْقَهَا :
تَقَصَّتْ^(١) بِقَدْرِ نَقِصِهَا .

وَتُعْتَبَرُ عَادَةً : فِي تَأْجِيلٍ وَغَيْرِهِ . فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَوِ الْمُهَوَّرُ : أُخْذَ
بِوَسْطِ^(٢) حَالٍ .

وإن لم يكن لها أقاربٌ : أُعْتَبِرَ شَبَّهَها بنساءِ بلدها . فَإِنْ عُدِمْنَ :
فَبِأَقْرَبِ النِّسَاءِ شَبَّهَها بها ، مِنْ أَقْرَبِ بِلَدٍ إِلَيْهَا .

فصلٌ

ولا مهرَ بفرقةٍ قبل دخول ، في نكاحٍ فاسدٍ ، ولو بطلاقٍ
أو موتٍ . وإن دخل ، أو خلا بها — : أُسْتَقَرَّ الْمَسْئَى .
ويجب مهرُ المثلِ بوطءٍ — ولو من مجنون — في باطلٍ
إجماعاً ، أو بُشْبَهَةٍ^(٣) ، أو مَكْرَهَةٍ عَلَى زَنًا^(٤) — :

(١) ضبط في ع بضم أوله ، على أنه مبنى للمفعول . وهو الملائم لما قبله . ويصح الفتح .^٢
وهذا الفعل يرد لازماً ومتعدياً ، كما في المختار والمصباح .

(٢) كذا في ز ع والغاية ٧٣ . وأسقطت الباء من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) كذا في ز ش . وسقطت الباء من ع . ولفظ الغاية ٧٤ : « وشبهة » .

(٤) في ش : « الزنا » . وذكر بهامش ز حاشية : « من الشرح الكبير : مسألة

يجب مهر المثل للوطوءة بشبهة والمكرهه على الزنا ، دون أرض البكارة . ولا فرق بين
كون الوطوءة أجنبية ، أو من ذوات محارمه . ولا يجب المهر بالوطء في الدبر ، ولا المطاوعة
على الزنا . وفي المهر : يجب بوطء المرأة في الدبر » ا هـ . وراجع الإقناع وشرحه ١٢٧/٥ ،
ولا تتأثر بما علقه ناشره ، فمن جهل شيئاً عاداه وسخر منه .

في قُبُلٍ ؛ دونَ أَرَشٍ بكَارَةٍ . ويتمدَّدُ بتعدُّدٍ شَبْهَةٍ وإِكرَامٍ .
ويجبُ بوطءٍ مَيْتَةٍ ، لا مطاوعةٍ : غيرِ أُمَةٍ أو مَبْعُضَةٍ —
بقَدْرِ رِقٍّ .

وعلى من أَذْهَبَ عُذْرَةَ أَجْنَبِيَّةٍ بلاوطءٍ ، أَرَشُ بَكَارَتِهَا .
وإن فَعَلَهُ زَوْجٌ ، ثم طَلَّقَ قبل دخول — : لم يكن عليه إِلا
نصفُ المَسْمَى .

ولا يصحُّ تزويجُ مَنْ نَكَاحَهَا فاسدٌ ، قبل طلاقٍ أو فسخٍ .
فإن أباهما زوجٌ : فسَخَهُ حاكمٌ .

ولزوجةٍ قبل دخولٍ ، منعُ نفسها حتى تَقْبِضَ مَهْرًا حَالًا —
لا مؤَجَّلًا حَلًّا — ولها زَمَنُهُ : النِّفْقَةُ ، والسفرُ بلا إِذْنِهِ .

ولو قبضَتْهُ وَسَلَّمَتْ نَفْسَهَا ، ثم بَانَ مَعِيْبًا — : فلها
منعُ نفسها .

ولو أَبَى كُلُّ تَسْلِيمٍ ما وجب عليه : أَجْبَرَ زَوْجٌ
أَمَ زَوْجَتَهُ .

وإن بَادَرَ أَحَدُهُمَا بِهِ : أَجْبَرَ الْآخَرَ

ولو أَبَتْ التَّسْلِيمَ بلا عذرٍ : فله أَسْتِرْجَاعُ مَهْرٍ قُبُضَ .

وإن دخل أو خَلَا بها مطاوعةً : لم تَمْلِكْ منعُ نفسها بعدُ .

— ٢١٨ —

وإن أُعسرَ بمهرٍ حالٍّ - ولو بعدَ دخولٍ - فلحرّةٍ مكلفَةٍ أُلْفَسُخُ :
ما لم تكن عالمةً بِمُسْرَتِهِ .
والخَيْرَةُ لحرّةٍ وسيدِ أمةٍ . لا وليَّ صغيرةٍ ومجنونةٍ ؛ ولا يصح
الفسخُ إلا بحكمٍ حاكم .

بابُ أَلِيَّ لِيَمَتِ^(١)

١ — وهى : أجتَماعُ لَطعامٍ^(٢) عُرْسٍ خاصةً .

٢، ٣، ٤ — و « حِذَاقٌ » : لَطعامٍ عِندَ حِذَاقِ^(٣) صَبِيٍّ .
و « عَذِيرَةٌ » و « إِعْذارٌ » : لَطعامٍ يَخْتَانِ . و « خُرْسَةٌ » و « خُرْسٌ » :
لَطعامٍ ولادةً .

٥، ٦ — و « وَكِيرَةٌ^(٤) » : لدعوةٍ بِناءٍ . و « نَقِيعَةٌ » :
لقُدومٍ غائبٍ .

٧، ٨ — و « عَقِيقَةٌ » : لذبحٍ مولودٍ . و « مَأْدُبَةٌ » : لِكُلِّ دَعْوَةٍ
لسببٍ وغيره .

٩، ١٠ — و « وَضِيعةٌ » : لَطعامٍ مَأْتَمٍ . و « تَحْفَةٌ^(٥) » :
لَطعامٍ قادمٍ .

١١، ١٢ — و « مُشْنَدِخِيَّةٌ » : لَطعامٍ لِمَلَكٍ عَلَى زَوْجَةٍ .

(١) فى ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، ومى : « وما يتعلق بها » ، أى من آداب
الأكل والشرب ، كما فى الإنباع وشرحه ١٢٩/٥ .

(٢) ضبط فى ز عفا بكسر زين ، وكان يصح لو أن اللام أدخلت على ما بعده .

(٣) بهامش ز : « قال فى القاموس : يوم حِذَاقِ العصى : يوم ختمه القرآن » .

(٤) كذلك فى زع والناية ٧٦ والإنباع ١٣٠ . وصحبت فى ش : بالياء . لراجع
الشرحين ، والمصباح : (وكر) .

(٥) بهامش ز حاشية : « قال ابن نصر الله : التحفة من العادم ، والقيمة له » .

أ . هـ . وقد ذكره الشارح — بزيادة فاء فى أوله — على سبيل التفرع وبيات المراد من
عبارة المصنف . فلا توهم أن بينهما اختلافاً .

(٦) كذلك فى الأصول والغاية والإنباع ، وبتشديد الياء فى ز فقط . وهذا هو
الذى ذكر فى اللسان ٥٠٩/٤ بلفظ : « الشندخى » بالضم ، وفيه فى القاموس
وشرح الإنباع بلفظ : « الشندخ » بضم الدال أيضاً كما فى اللسان ، أو فحها كما صرح
به شارح الإنباع وصاحب التاج ٢٦٥/٢ . مفسراً فى اللسان : بأنه منسرب من الطعام ،
وفى القاموس — ونسبه شارحه إلى الفراء — : بأنه طعام يتخذ من ابنى دارا ، أو قدمته

و «مُشَدَّخٌ»^(١) : لما أكل في خَتَمَةِ القَارِيءِ .
 ولم يَخْصُوهَا — لِإِخَاءٍ وَتَسَرُّ — بِاسْمِ .
 وتَسْمَى الدَّعْوَةُ الْعَامَّةُ : «أُجْفَلَى»^(١) ، وَالْخَاصَّةُ : «النَّقَرَى»^(٢) .
 وَتُسَنُّ الْوَلِيمَةُ بِعَقْدِ^(٣) .
 وَتَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ عَيَّنَهُ دَاعٍ مُسْلِمٌ — : يَحْرُمُ هَجْرُهُ ، وَمُكَسِبُهُ
 طَيِّبٌ — إِلَيْهَا ، أَوَّلَ مَرَّةٍ : بَأَن يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .
 وَتُسَكَّرُهُ إِجَابَةُ مَنْ فِي مَالِهِ^(٤) حَرَامٌ ، كَأَكْلِهِ مِنْهُ ، وَمُعَامَلَتِهِ ،
 وَقَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَهَبَّتِهِ ، وَنَحْوِهِ .
 فَإِنْ دَعَا^(٥) أُجْفَلَى — : كَذَلِكَ «أَيُّهَا النَّاسُ ! تَعَالَوْا إِلَى الطَّعَامِ» ،

== من سفر ، أو وجد ضالته . وذكر في القاموس أيضا بلفظ : «الشنداخ» بالكسر والضم ،
 و «الشندخة» و «الشنداخى» بضمهما ، مفسرا فيه بما تقدم ذكره عنه . وذكر الأخير في
 اللسان عن الفراء مفسرا : بأنه الطعام يجعله الرجل إذا أبتنى دارا ، أو عمل بيتا . فاعل المراد
 بعمل البيت أو ابتداء الدار : الإملاك والزواج . فيكون المصنف ومن إليه قد فسروا اللفظ
 ببعض المعاني التي يطلق عليها ، وخصوه به .

، (١) كذا في الأصول والغاية . وفي الإقناع : «شنداخ» ، وقد تقدم بيان معناه . ولم
 يرد الأول في اللسان ٥٠٥/٥ — ٥٠٦ والقاموس وشرحه ، إلا بلفظ : «المشدخ»
 كمعظم ، مفسرا : بالبسر يعمز حتى يشدخ ، زاد الخوهري : تم ييبس في الشتاء . فلا يبعد
 أن يكون المصنف قد صحفه عما في الإقناع ، فتابعه من تابعه . ويكون الفقهاء قد فرقوا بين
 «الشندخية» و «الشنداخ» .

(٢) ضبطا في ز يسكون ثانيهما . وذكر الشارح أنهما بالتجريك ، وهو الذي صرح
 به صاحب المصباح ، والموافق لما في اللسان ٨٨/٧ و ١٢١/١٣ ، والناج ٥٨٢/٣ و ٥٨٨/٧ .
 وليت طرفة المذكور نهما وفي شرحي المنتهى والإقناع . فيكون سبق قلم من المصنف ، بدليل
 أنه ضبط أولهما فيما سياتى بفتح الفاء .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : «نكاح» .

(٤) في ش زيادة : «شيء» ، وهي من كلام الشارح .

(٥) كذا في ز . وفي ش : «دعاء» ، وهو مصحف عن «دعاه» . والهاء من

الشرح . وفي غ والغاية ٧٨ : «دعى» على البناء للمفعول .

أو في الثالثة ؛ أو دعاهُ ذمياً - : كُرِهَتْ إجابتهُ . وتُسْنِ في ثانی مرةٍ .

وسائرُ الدعواتِ مباحةٌ ، غيرَ عَقِيقَةٍ : فُتْسِنُ ومَأْتَمٌ : فُتْكَرُهُ .
والإجابةُ إِلَيْهَا مستحبةٌ ، غيرَ مَأْتَمٍ : فُتْكَرُهُ
ويُستحبُّ أكله ولو صائماً ، لا صوماً واجباً . وإن أَحَبَّ :
دعا وانصرف .

فإن دعاهُ أكثرُ من واحدٍ : أجابَ الأسبقُ قولاً ، فالأدينَ ،
فالأقربَ رحماً فجوراً . ثم قُرِعَ ^(١) .

وإن علمَ أن في الدعوةِ منكرًا - : كزمرٍ ، وخمرٍ . - وأمكنه
الإنكارُ : حضرَ وأنكرَ . وإلا : لم يحضرَ .

ولو حضرَ ^(٢) فشاهده : أزاله ^(٢) وجلس . فإن ^(٣) لم يقدرَ :
أنصرف .

وإن علمَ به - ولم يره ، ولم يسمعه - : أيسحَ الجلوسُ .

(١) كذا في زع ، على البناء للمفعول . وفي ش والغاية : « أقرع » ، وهو الصواب .
لأن « قرع » بالتحريك - الذي هو أصل الأول - معناه : غلب في القرعة وأصابته دون
صاحبه . وليس مراداً هنا . ولفظ الإنفاع ١٣٣ : « يقرع » ، وهو صحيح لأن كان مضوم
الأول . فراجع المصباح ، واللسان ١٠ / ١٣٨ ، والتاج ٥ / ٤٦١ . فيكون لفظ زع
وارداً على التسامح والبدل .

(٢) في ش : « حصر ... زاله » ، وهو تصحيف وتحرif .

(٣) كذا في ز ش ، وهو الظاهر . وفي الغاية ٧٩ : « وإن » .

وإن شاهد سُتوراً معلقةً فيها صُورٌ^(١) حيوان: كرهه . لا إن كانت مبسوطةً ، أو على وسادةٍ .

وكرهه سترٌ حيطان بستورٍ لا صُورَ فيها ، أو فيها صورٌ غير حيوان ، بلا ضرورةٍ — : من جرٍّ ، أو بردٍ — : إن لم تكن [حريراً]^(٢)

ويحرم^(٣) به ، وجلسٌ معه ، وأكلٌ بلا إذنٍ صريحٍ ، أو قرينةٍ — ولو من بيت قريبه أو صديقه ، ولم يحرزّه عنه .
والدعاء إلى الوليمة ، أو تقديم^(٤) الطعام — إذنٌ فيه ، لا في الدخول .

ولا يملكه من قُدِّم إليه ، بل يهلك^(٥) على ملك صاحبه .
وتسنُّ التسميةُ جهرًا على أكلٍ وشربٍ ، والحمدُ : إذا فرغ ،
وأكله مما يليه يمينه بثلاث^(٦) أصابع ، وتخليلُ ما علق^(٧) بأسنانه ،
ومسحُ الصَّحْفَةِ ، وأكلُ ما تناثر ، وغضُّ طرفه^(٨) عن جلسه^(٩) ،

(١) كذا في زع والغاية ٨٠ . وفي ش : « صورة » .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع ١٣٥ .

(٣) في ش : « أو يحرم » ، وهو تحريف ناشر .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « وتقديم » ، وهو لفظ الغاية .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يهلك » ، وهو تصحيف جاهل .

(٦) في ش : « وبثلاث » ، والواو من الشرح . وانظر الغاية ٨٢ .

(٧) ضبط في ز بفتح العين فقط . وفي ع بفتح اللام المشددة أيضاً . وهما واحد على ما

المصباح والمختار .

(٨) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بصره » . والمعنى واحد .

(٩) وردت الهاء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

وَأَيْشَارَ ^(١) عَلَى نَفْسِهِ ، وَشَرِبُهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ طَعَامٍ : مُتَقَدِّمًا
بِهِ رَبُّهُ ^(٢) ، وَبَعْدَهُ : مُتَأَخِّرًا ^(٣) بِهِ رَبُّهُ ^(٢) .

وَكُرِهَ تَنَفُّسُهُ فِي الْإِنَاءِ ، وَرَدُّ شَيْءٍ مِنْ فِيهِ إِلَيْهِ ، وَنَفْثُ الطَّعَامِ ،
وَأَكْلُهُ حَارًّا أَوْ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ أَوْ وَسْطِهَا ، وَفَعْلُ مَا يَسْتَقْدِرُهُ ^(٤)
مِنْ لَحْمِهِ ، وَمَدْحُ طَعَامِهِ ، وَتَقْوِيَةُ ، وَغَيْبُ الطَّعَامِ ، وَقِرَائَتُهُ فِي تَرَمُّ
مُطْلَقًا ، وَأَنْ يَفْجَأَ قَوْمًا عِنْدَ ^(٥) وَضَعِ طَعَامِهِمْ تَعَمُّدًا ، وَأَكْلُ ^(٦)
بِشِمَالِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ ، وَأَكْلُهُ كَثِيرًا : بِحَيْثُ يُؤْذِيهِ ، أَوْ قَلِيلًا : بِحَيْثُ
يَضُرُّهُ . وَشَرِبُهُ مِنْ فَمِ سِقَاءٍ ، وَفِي أَثْنَاءِ طَعَامٍ - بِلَا عَادَةٍ . وَتَعْلِيَةُ
قَصْعَةٍ وَنَحْوِهَا بِخُبْزٍ . وَنِثَارٌ ، وَالتَّقَاطُ .

وَمَنْ حَصَلَ فِي حَبْرِهِ مِنْهُ ، أَوْ أَخَذَهُ - : فَلَهُ مُطْلَقًا .

وَتُبَاحُ الْمُنَاهِدَةِ ، وَهِيَ : أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ - : مِنْ

(١) فِي ش : « وَأَيْشَارُهُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي ع : « إِشَار » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ .

(٢) هَذَا فَاعِلٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ ، لَا مَفْعُولٌ . وَضَبُّهُ فِي زِخْلًا بِالْفَتْحِ . فَتَأْمَلُ .

(٣) كَذَا فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ ٨٦ . وَسَقَطَتِ الْأَلْفُ مِنْ ع .

(٤) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ ٨٥ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي ع .

(٥) كَذَا فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ وَأَصْلُ ع . ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ فِيهَا وَكُتِبَ بَعْدَهُ : « حِينَ » ،
وَهُوَ لَفْظٌ لِسُخْرَى كَمَا قَالَ الشَّارِحُ .

(٦) كَذَا فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « أَوْ أَكَل » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ .

رفقة . — شيئاً من النفقة ، ويدفعونه^(١) إلى من يُنفق عليهم منه ،
ويأكلون^(١) جميعاً .

فلو أكل بعضهم أكثر ، أو تصدَّق منه — فلا بأس .
ويُسنُّ إعلانُ نكاح ، وضرب^(٢) بدفٍّ فيه ، وفي خِتانٍ ، وقَدِيمٍ
غائب ، ونحوها .

* * *

(١) كذا في الأصول والغاية ٨٦ ، وهو من بقية التعريف . فيصح على أنه عطاف.
على « أن » ، لا على مدخلها .

(٢) في ش زبادة : « عليه » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع ١٤٤ . وقدم
لفظ : « فيه » ، في العامة ٨٧ .

بابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ

وهي : ما يكون بين الزوجين : من الألفة والانضمام .
يلزم كلا معاشرته الآخر بالمعروف ، وأن لا يعطله بحقه
ولا يتكره لبذله .

ويجب بعقد تسليمها بيت زوج : إن طلبها وهي حرة ، ولم
تشرط دارها ، وأمكن استمتاع بها — ونصه : « ... بنت تسع »
— ولو نضوة الخلق . ويستمتع بمن يخشى عليها ، كحائض .
ويقبل قول ثقة في ضيق فرجها ، وعباله^(١) ذكره ، ونحوهما
وتنظرهما — لحاجة — وقت اجتماعهما .
ويلزمه تسليمها^(٢) : إن بذلته .

ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومريضة^(٣) وصغيرة وحائض ،
ولو قال : « لا أطأ » .

ومتى امتنع قبل مرض ، ثم حدث — : فلا نفقة^(٤) .
ولو أنكر أن وطأه^(٥) يؤذيها : فعلها البينة .

(١) بهامش زجاشية : « أي كبرآله : بحيث لا تختملها الزوج . ١٠١ الهلجى » .

(٢) كذا في زش والغاية ٨٩ . وفي ع والإقناع ١٤٦ : « تسليمها » ، وهو تحريم .

(٣) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « أو مريضة » ، وأمله
تحريم .

(٤) في ش زيادة ، ووردت في ع فوق السطر ، هي : « لها » . وهي من الشرح .
وراجع الغاية ٨٨ تأمل

(٥) كذا في ش . وفي زع والغاية : « وطئه » . والرسم الأول أولى .

(م ٩٥ ق ٢ — منتهى الإرادات)

ومن أَسْتَمَهَلَ منهما : لزم إِمْنَاهُ ما جرت عادةُ بِإِصْلَاحِ أمرِهِ
فيه ، لا لِعَمَلِ جِهَاز .

ولا يجب تسليمُ أمةٍ — مع إطلاقٍ^(١) — إلا ليلاً .
فلو شُرْطَ نهارًا ، أو بَذَلَهُ سَيِّدٌ — وقد شَرَطَ كونها فيه عنده ،
أَوَّلًا — : وجب تسَلُّمُهَا^(٢) .

وله أَلَا سَتَمَاعُ — ولو من جهةِ العَجِيزَةِ — في قُبُلٍ : ما لم يَضُرَّ
أو يَشْغُلَ^(٣) عن فرضٍ . والسفرُ بلا إِذْنِهَا ، وبِهَا^(٤) ، إلا أن تَشْطَرَطَ
بلدَهَا ، أو تَكُونَ^(٥) أمةٌ : فليس له — ولا لسيِّدٍ — سفرُهَا ، بلا
إِذْنِ الْآخِرِ^(٦) .

ولا يلزم — ولو بَوَّأَهَا سيِّدُهَا مَسْكَنًا — أن يَأْتِيَهَا الزوج فيه .
وله أَلَسْفَرُ بَعْدَهُ الْمَرْوُجُ ، واستخدمَهُ نهارًا .
ولو قال سيِّدٌ : « بَعَثْتُكُمَا » ، فقال : « بل زَوَّجْتِنِيهَا » — وجب

(١) كذا في زع والغاية ٨٩ . وفي ش : « الإِطْلَاق » .
(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع والإِقْنَاع ١٤٧ : « تسليمتها » ، وهو تحريف
كسابقه . فراجع بتأمل كلام الشارح .
(٣) في ش : « يشغلها » ، والزائد من الشرح وإن ورد في الإقناع ١٤٨ .
(٤) بهامش ز : « مسألة لازوج السفر بزوجته حيث شاء » .
(٥) أسقط « تكون » من ش ، وأدرج في الشرح
(٦) ورد في ع ش والغاية عقبه ما ذكرناه بعده . وهو الموافق لما في الإقناع ١٤٧ .
وقد ورد في ز عليه علامة النقص ، المذكور بعده : وكذا لو بَوَّأَهَا « الخ ، مضروبا
على « كذا » . ثم ذكر بالهامش — بدون علامة التصحيح — : « ولا يلزم الزوج
الإتيان » . والظاهر أن المصنف كان قد أراد أن يعبر بذلك ، ثم بدا له التغيير ، وسها عن
الضرب على الزائد .

نَسْلِيمُهَا ، وَتَحِلُّ لَهُ . وَيَلْزِمُهُ الْأَقْلُ مِنْ نَعْمِهَا أَوْ مَهْرِهَا . وَيَحِلُّ لَهَا لِمَنْ^(١) زَائِدٌ .

وَمَا أَوْلَدَهَا خُرَّةً : لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ . وَنَقَقَتْهُ عَلَى أَبِيهِ ، وَنَفَقَتْهَا عَلَى الزَّوْجِ^(٢) . وَلَا يَرُدُّهَا بَعِيبٍ ، وَلَا غَيْرِهِ .

وَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ وَاطِيٍّ — وَقَدْ كَسَبَتْ — : فَلَسِيدٍ مِنْهُ قَدْرُ نَعْمِهَا ، وَبَقِيَّتُهُ مَوْقُوفٌ حَتَّى يَصْطَلِحَا .

و... بِمَدَّةٍ — وَقَدْ أَوْلَدَهَا — خُرَّةً ، وَيَرُدُّهَا وَلَدَهَا : إِنْ كَانَ حَيًّا ، وَإِلَّا : وَقَفَ .

وَلَوْ رَجَعَ سَيِّدٌ ، فَصَدَّقَهُ الزَّوْجُ — لَمْ يُقْبَلْ : فِي إِسْقَاطِ حُرِّيَةِ وَلَدٍ ، وَاسْتِرْجَاعِهَا^(٣) إِنْ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدَ . وَيُقْبَلُ فِي غَيْرِهِمَا . وَلَوْ رَجَعَ الزَّوْجُ : ثَبَتَتْ الْحُرِّيَةُ ، وَلَزِمَهُ الشَّمْنُ .

فصل

وَيَحْرُمُ وَطْئُهُ فِي حَيْضٍ أَوْ دُبُرٍ^(٤) . وَكَذَا عَزْلٌ بِمَا إِذْنِ حُرَّةٍ

(١) وردت كلمة : « ثمن » في زوال الغاية ٩٠ ، دون ع ش . ودكرت في الشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « زوجها » . وانظر الغاية .

(٣) في ش : « ولا استرجاعها » ، والزيادة من الشرح . وقدر المارح قبله كلمة : « في » ، ووردت في عبارة الإفتناع الواردة بأواخر كتاب الإقرار : ٦ / ٣٨٦ . فيكون عطفاً على « إسقاط » ، وهو الظاهر الذي يؤيده آخر الكلام . وورد في ز مضموم العين ، ويصح على أنه متبدأ خبره محذوف ، تقديره : مثل الإسقاط .

(٤) بهامس ز : « قال في الفروع : فإن تطاولوا عليه فرق بينهما ، وبغزر عالم تحريره » . وورد نحوه في الشرح والإفتناع وشرحه ١٤٨/٥ . وانظر الغاية ٩١ .

أو سيد أمة، إلا بدار حرب: فيُسنُّ مطلقاً^(١).
ولها تقبيله، ولسنه لشهوة — ولو ناعماً — لا أستاذ خال ذكره
بلا إذنه.

وله إلزامها بغسل نجاسة، وغسل من حيض ونفاس وجنابة —:
مكلفة؛ وأخذ ما يُعاف: من شعر وظفر. لا بعجن أو خبز
أو طبخ، أو نحوها^(٢).

وله منع ذميّة دخول بيعة وكنيسة، وشرب ما يُسكرها،
لا دونه. ولا تُكره على إفساد صومها أو صلاتها أو سبّها.
ويلزمه وطء، في كل ثلث سنة، مرة: إن قدر. ومبيت —
بطلب — عند حرة ليلة من أربع، وأمة ... من سبع. وله أن ينفرد
في البقية.

وإن سافر فوق نصف سنة — في غير حج أو غزو واجبتين،
أو طلب رزق يحتاج إليه — فطلبت قدومه: لزمه.
فإن أبى شيئاً من ذلك — بلا عذر —: فُرق بينهما بطلبها،
ولو قبل الدخول.

وسُنَّ عند وطء قول: « بسم الله^(٣)، اللهم جنبنا الشيطان،
وجنب الشيطان ما رزقنا! ».

(١) كتب في زتحته بخط صغير: « أي ولو بلا إذن ». وراجع الغاية والإقناع ١٤٩.

(٢) كنّا في زع. وفي ش: « ونحوها »، وهو تحريف. ولفظ الغاية: « ونحوه ».

(٣) بهامش ز حاشية: « قوله: وسن عندوطء قول بسم الله إلخ، قال ابن نصر الله: هل التسمية مختصة بالرجل أم لا؟ والأظهر: عدم الاختصاص، بل تقوله المرأة أيضاً ».
وذكر آخره في الإقناع ١٥٢ والغاية ٩٢.

وكره : متجرددَيْن ، وإكثارُ كلامِ حالته ، ونزعه قبل فراغها ،
ووطؤه بحيث يراه^(١) أو يسمعه غيرُ طفل لا يعقل ، ولورضيّا . وأن
يُحدثا بما جرى بينهما .

وله أُلجمُ بين وطءِ نسائه ، أو مع إماءته ، يُغسل — لا في مسكنٍ
إلا برضا الزوجات — ومنعُ كلِّ منهن من خروجٍ^(٢) . ويحرمُ
بلا إذنه^(٣) أو ضرورةٍ ؛ فلا نفقة .

وسُنُّ إذنه : إذا مرضَ تحرّمَ لها ، أو مات .

وله — إن خافه : حبسٍ ، أو نحوه . — إسكانها حيث
لا يُمكنها . فإن لم تُحفظ : حبستُ معه^(٤) ؛ فإن خيفَ محذورٌ : ففي
رِباطٍ ونحوه .

وليس له منعها من كلامِ أبويها ، ولا منعها من زيارتها^(٥) . ولا
يلزمها طاعتها : في فراقٍ وزيارةٍ ، ونحوهما .

(١) سقطت الهاء ع . ولفظ الغاية ٩٣ : « ووطؤها ... » . وهو من إضافة المصدر
المفعول ، فالمؤدى واحد .

(٢) كذا في زع والغاية ٩٤ . وفي ش : « الخروج » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إذن » .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « حيث » لامحذور . وذكرت في الغاية .

(٥) بهامش ز : « وله منعها من زيارة أبويها . ١٠ فروع » . وراجع كلام الغاية

والإقناع ١٥٥ .

ولا تصح إجارتها لرضاع وخدمة — بعد نكاح — بلا إذنه^(١).
وتصح قبله ، وتلزم . وله ألوطء مطلقاً .

* * *

فصل^(٢)

وعلى غير طفل ، أن يسوى بين زوجاته^(٣) : في قسم^(٤) .
وعِماده : الليل ؛ والنهار يتبعه . وعكسه من معيشته بليل :
كحارس .

ويكون ليلةً وليلةً ، إلا أن يرضين بأكثر .
ولزوجة أمة — مع حرة ، ولو كتابية — ليلة من ثلاث :
ولمبعضة بالحساب .

وإن عتقت أمة في نوبتها ، أو نوبة حرة سابقة — : فلها قسم
حرة . وفي^(٥) نوبة حرة مسبوقة : يستأنف القسم متساويًا .
ويطوف بمجنون مأمون — وليه . ويحرم تخصيصه بإفاقة . فلو
أفاق في نوبة واحدة : قضى يوم جنونه للأخرى .
وله أن يأتين ، وأن يدعوهن إلى محله ، وأن يأتي بعضاً

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لذن زوجها » ، والظاهر أنها مجربة عن :
« لذنه أى زوجها » ، والزائد من شرح .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « و القسم » ، وذكر في الإقناع ١٥٦ مع أخرى .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « إلا الرجعية » .

(٤) بهامش ز حاشية : « ولا تجب تسوية في وطء ودواعيه ونفقة وكسوة إداقاه

بالواجب ، بل يسن . قاله الموضح » .

(٥) أسقطت الواو من ش ، وأدرجت في الشرح . وانظر نغاية ٩٥ .

ويسعوا بعضهم . ولا يلزم من دُعِيَتْ إِيَّانَ : مَا لَمْ يَكُنْ
سَكَنَ مِثْلَهَا .

وَيَقْسَمُ لِحَائِضٍ وَنُفْسَاءٍ ، وَمَرِيضَةٍ وَمَعِيْبَةٍ وَرَتْقَاءٍ^(١) ، وَكِتَابِيَّةٍ
وَمُحْرِمَةٍ وَزَمِنَةٍ ، وَمُمَيَّزَةٍ وَمَجْنُونَةٍ مَأْمُونَةٍ ، وَمِنْ آلَى أَوْ ظَاهَرٍ
مِنْهَا^(٢) ، أَوْ وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ ، أَوْ سَافَرَ بِهَا بِقُرْعَةٍ : إِذَا قَدِمَ .
وَلَيْسَ لَهُ بُدْءَةٌ^(٣) وَلَا سَفَرٌ بِإِحْدَاهُنَّ ، بِلَا قُرْعَةٍ ، إِلَّا بِرِضَاهُنَّ .
وَرِضَاهُ . وَيَقْضَى — مَعَ قُرْعَةٍ ، أَوْ رِضَاهُنَّ — مَا تَعَقَّبَهُ سَفَرُهُ أَوْ تَحَلَّاهُ :
مِنْ إِقَامَةٍ . وَبِدُونِهَا جَمِيعَ غَيْبَتِهِ .

وَمَتَى بَدَأَ بِوَاحِدَةٍ — بِقُرْعَةٍ ، أَوْ لَا — : لَزِمَهُ مَبِيتُ آتِيَةٍ
عِنْدَ ثَانِيَةٍ .

وَيُحْرَمُ أَنْ يَدْخُلَ إِلَى غَيْرِ ذَاتِ لَيْلَةٍ فِيهَا إِلَّا لِلضَّرُورَةِ ، وَفِي نَهَارِهَا
إِلَّا لِلحَاجَةِ : كَعِيَادَةٍ .

فَإِنْ لَمْ يَلْبَثْ : لَمْ يَقْضِ . وَإِنْ لَبِثَ أَوْ جَامَعَ : لَزِمَهُ قَضَاءُ لَبِثٍ
وَجَامَعٍ — لَا قُبْلَةَ وَنَحْوَهَا — مِنْ حَقِّ الأُخْرَى .

وَلَهُ قَضَاءُ أَوَّلِ لَيْلٍ عَنْ آخِرِهِ ، وَلَيْلِ صَيْفٍ عَنْ شَتَاءٍ :
وَعَكْسُهُمَا .

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : « آلى » ، أَسْقَطَ مِنْ شَيْءٍ يَدْرُسُ فِي الشَّرْحِ . وَرَسَمَ الأَخِيرَ فِي زَع
هَكَذَا : « آلا » ، وَهُوَ رَسْمٌ قَدِيمٌ . وَرَاجِعُ الْمُخْتَارِ وَالْمَصْبَاحِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْطَلَقَهَا رَجْعِيَا » . وَذَكَرَ بِهَا مَشْهُهَا
حَاشِيَةً : « وَأَمَّا الرِّجْعِيَّةُ فَلَا قِسْمَ لَهَا . صَرَحَ بِهِ فِي الْمَقْنَى » ١ هـ . وَذَكَرَ فِي الإِقْنَاعِ ١٥٨
نَحْوَهُ .

(٣) ضَبَطَ هَكَذَا فِي ز ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى لُغَةِ حَكَاهَا فِي الْمَصْبَاحِ . وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ .

ومن أُنْتَقَلَ إلى بلد : لم يُجْزَأَنْ يَصْحَبَ إحداهن ، والبواقي
غيرُهُ ^(١) — إلا بقرعة .

ومن أمتنعت من سفر أو مبيت معه ، أو سافرت لحاجتها —
ولو بإذنه — سقط حقها من قسم ونفقة . لحاجتها ، بيعته .
ولها هبة نوبتها — بلا مال — لزوج يجعله لمن شاء ، ولضررة
بإذنه ولو أبت موهوب لها . وليس له نقله : ليلي ليلتها .
ومتى رجعت — ولو في بعض ليلة — : قسم ^(٢) ، ولا يقضى بعضاً
ثم يعلم به إلى فراغها .

ولها بذل قسم ونفقة وغيرهما : ليمسكها . ويعود برجوعها .
ويُسَنُّ تسوية في وطء : بين زوجاته : وفي قسم : بين إماءه
وعليه أن لا يعضلن : إن لم يُردَّ استمتاعاً بهن .

* * *

فصل

ومن تزوج بكرة ^(٣) : أقام عندها سبعمائة ولو أمة ، ثم دار
وثباً ثلاثاً . وإن شاءت — لا هو — سبعمائة ، وقضى الكل .
وإن زُفَّتْ إليه امرأتان : كره ، وبدأ بالداخلية أولاً . ويُقرع ^(٤)

(١) أي من هو مصرم لها ، كما صرح به في الإقناع ١٦١ .

(٢) كذا في زوال الغاية ٩٧ . وفي ع ش زيادة : « لها » ، وهي من الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « ومعه غيرها » .

(٤) في ش زيادة : « بينهما » ، وهي من الشرح وإن ورد فيه بعده « كلمة : أي » .

للتساوى . وإن سافر من قرع^(١) : دخل حق^(٢) عقد في قسم سفر :
فيقضيه للأخرى بعد قدومه .

وإن طلق واحدة وقت قسمها : أتم . ويقضيه متى نكحها .
ومن قسم لثنتين من ثلاث ، ثم تجدد حق رابعة برجوعها في
هبة أو عن نشوز ، أو بنكاح^(٣) : وفأها حق عقد ، ثم رُبْع^(٤) الزمن
المستقبل للرابعة ، وبقية للثالثة ، فإن أكمل الحق : أبتدأ التسوية .
ولو بات ليلة عند إحدى امرأتيه ، ثم نكح — : وفأها
حق عقده ، ثم ليلة للمظلومة^(٥) ، ثم نصف ليلة للثالثة .
ثم يبتدىء .

وله — نهار قسم — أن يخرج لمعيشه وقضاء حقوق الناس .



فصل في النشوز^(٦)

وهو^(٧) : معصيتها إياه فيما يجب عليها .

(١) كذا في الأصول . ولفظ الغاية ٩٨ : « أقرع » . وهو الصواب أو الأولى على ما قدمنا لك ذكره .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدمج بالشرح .

(٣) في ش : « نكاح » ، وأدخلت الباء في الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ، أى ثم يجعل ، أو يقسم كما قدر الشارح . وفي ش : « فربع » ،
فإن كانت الفاء من الشارح لامن الناسج — تبين الرفع على الاستئناف .

(٥) وردت اللام في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) بهامش ز حاشية : « [هو] لغة : مأخوذ من لثرت الأرض : إذا عات » .

(٧) كذا في ز ش والغاية ٩٩ والإقناع ١٦٤ . وفي ع : « هى » ، وهو — مع
صحته بالنظر إلى تأنيث الخبر — مصحف .

وإذا ظهر منها أمارته - : بأن منعه الاستمتاع ، أو أجابته
متبرئة - : وعظها . فإن أصرت : هجرها في مضجع ما شاء ،
وفي كلام^(١) ثلاثة أيام ، لا فوقها . فإن أصرت : ضربها - غير شديد -
عشرة أسواط ، لا فوقها .

ويُمنع منه^(٢) من علم^(٣) بمنعه حقها ، حتى يُوفيه .
وله تأديبها على ترك الفرائض ، لا تعزيرها في حادث متعلق
بحق الله تعالى .

فإن ادعى كل ظلم صاحبه : أسكنهما حاكم قرب ثقة يُشرف
عليهما ، ويكشف حالهما - : كعدالة وإفلاس - من خبرة باطنة ،
ويُلزمهما الحق .

فإن تعذر ، وتشاقاً - بعث حكمين : ذكرين حرين مكلفين ،
مسلمين عدلين ؛ يعرفان الجمع والتفريق - والأولى : من أهلها - .
يوكلاهما ، لا جبراً ، في فعل الأصلح : من جمع أو تفريق ،
بمعرض أو دونه . ولا يصح^(٤) إراء غير وكيلها في مُخلع فقط .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « السكلام » . وورد بهامش ز حاشية :
« عبارة التوضيح : وفي كلام دون ثلاثة أيام » اهـ .

(٢) كذا في ز ، أى من الضرب خاصة ، أو من المذكور عامة . ولفظ ع والفاية
والإقناع ١٦٥ : « منها » أى هذه الأشياء ، كما ذكر الشارح . وهو أولى .

(٣) ضبط هكذا في ع ، وهو الظاهر . وضبط في ز بفتح العين ، على أن الفاعل
مجنود تفديره : الحاكم أو الولي . ومؤداهما واحد ، فنبه .

(٤) ورد هذا في زع والفاية ١٠٠ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

— ٢٣٥ —

وإن شرطاً ما لا يُنافي نكاحاً: لزماً، وإلا: فلا؛ كترك قسم
أو نفقة، ولين رضى، العودُ.
ولا ينقطع نظرهما بغية الزوجين أو أحدهما.
وينقطع بجنونيهما أو أحدهما، ونحوه: مما يبطل الوكالة.

* * *

كتابُ الخَلْعِ

وهو : فراقُ زوجتِه بمَوْضٍ ، بِالْفَاضِ مَخْصُوصَةٍ .

وَيُباحُ لسوءِ عِشْرَةٍ ، وَلِبَغِضَةٍ ^(١) : تَخْشى أَنْ لا تُقِيمَ حَدودَ
اللهِ تعالى ^(٢) في حقِّه . وَتُسَنُّ إجابَتُها : حيثُ أُبَيِّحَ ، إلا مع محبَّتِه
لها : فَيُسَنُّ صَبْرُها ، وَعَدَمُ أَفتدائها .

وَيُكرَهُ — وَيَصَحُّ — معُ اسْتِقامَةٍ .

وَيُحرِّمُ — ولا يَصَحُّ — : إِنْ عَضَلْها لِتَخْتَلَعَ . وَيَقَعُ رَجْعِيًّا بِلَفْظٍ :
« طلاقٍ » ، أو نَيْتِه . وَيُباحُ ذلكُ معَ زناها .
وإنْ أدَّبَها — : لِنُشُوزِها ، أو تَرْكِها فَرَضًا . — فَيُخالَعَتُه
لمَذلكَ : صَحَّ .

وَيَصَحُّ — وَيَلْزَمُ — مِمَّنْ يَقَعُ طلاقُه ، وبِذلِّ عَوْضِه ^(٣)
مِمَّنْ يَصَحُّ تَبَرُّعُه ، ولو مِمَّنْ شَهِدَا بِطَلاقِها ورُدًّا ، كَفِي ^(٤) أَفتدائِ
أَسِيرِ .

فَيَصَحُّ : « أَخْلَعُها على كذا على » ، أو : « ... عليها وَأَنَا ضامنٌ » .
ولا يَلْزَمُها : إِنْ لَمْ تَأْذَنْ .

(١) ضَبِطَ في عِ بَضَمِ الْفَيْنِ ، وَهُوَ خَطَأٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ما بَعْدَهُ ، وَالزِّيَادَةُ الْوَارِدَةُ فِي الْغَايَةِ ١٠١ :
« لَخْلَعَهُ أَوْ خَلَعَهُ » ، وَعِبَارَةُ الْإِفْتِناعِ ١٦٧/٥ : « وَإِذا كَرِهَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَها » .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي ز ، دُونَ عِشِّ وَالْغَايَةِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَمْوَالِ وَالْغَايَةِ ، ثُمَّ كَشَطَتْ الْهَاءَ مِنْ عِ .

(٤) أَسْقَطَتْ الْكَيْفَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ .

. وَيَصِحُّ سُؤَالُهَا عَلَى مَالٍ أَجْنَبِيٍّ بِإِذْنِهِ ، وَبِدُونِهِ : إِنْ ضَمِنْتَهُ .
وَيَقْبِضُهُ زَوْجٌ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ سَفِيهًا أَوْ قَتْنَا ، كَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ
لِفَلَّاسٍ ، وَمَكَاتِبٍ . الْمُنْقَضُ : « وَقَالَ الْأَكْثَرُ : ... وَلِيَ وَسَيْدٌ . وَهُوَ
أَصَحُّ » أَنْتَهَى .

و^(١) : « طَلَّقَ بِنْتِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِهَا » ، فَتَمَلَّ - : فَرَجَعْنِي ،
وَلَمْ يَبْرَأْ^(٢) ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْأَبِ . وَلَا تَطْلُقُ إِنْ قَالَ : « طَلَّقْتُهَا
إِنْ بَرِئْتُ مِنْهُ » .

وَلَوْ قَالَ^(٣) : « إِنْ أَبْرَأْتُنِي أَنْتَ مِنْهُ فَهِيَ طَالِقٌ » ، فَأَبْرَأَهُ - :
لَمْ تَطْلُقْ^(٤) .

وَلَيْسَ لِأَبٍ صَغِيرَةٍ أَنْ يَخَالِعَ مِنْ مَالِهَا ، وَلَا لِأَبٍ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ ،
أَوْ سَيْدٍ هُمَا ... أَنْ يَخْلَعَا^(٥) أَوْ يَطْلُقَا عَنْهُمَا .

وَإِنْ خَالَعَتْ عَلَى شَيْءٍ أَمَةٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ ، أَوْ^(٦) مَحْجُورَةٌ لِسَفِيهِ
أَوْ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ - : لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ أُذِنَ فِيهِ وَلِيَ : وَيَقَعُ ... بِالْفُطْلِ
« طَلَاقٍ » ، أَوْ نَيْتِهِ - رَجْعِيًّا .

(١) فِي شَيْءٍ زَادَ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الدَّرَجِ ، هِيَ : « إِنْ قَالَ » .

(٢) لَوْ : « لَوْ » ، وَهَذَا الْفِعْلُ مَهْمُوزٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمَخْتَارِ .

(٣) فِي شَيْءٍ زَادَ : « زَوْجٌ » ، وَهِيَ مِنَ الدَّرَجِ .

(٤) وَرَدَّ فِي زَيْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَصْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ قَالَ : قَدْ طَلَّقْتُهَا إِنْ أَبْرَأْتُنِي مِنْهُ ،
فَأَبْرَأَهُ طَالِقٌ » .

(٥) كَذَلِكَ فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ١٠٢ . وَلَوْ شَاءَ : « يَخَالَعَا » ، وَهُوَ لَمْ يَمَسَّ عَلَى مَا فِي
الْمَصْبَاحِ .

(٦) وَفِي شَيْءٍ زَادَ ، أَدْخَلَتْ مِنَ الدَّرَجِ ، هِيَ : « خَالَعَتْ » .

ولا يبطل إبراء من أدعت سفهاً حالته ، بلا يئنه .
ويصح من محجور عليها لفلس ، في ذمتها .

* * *

فصل

وهو : طلاق بائن ، ما لم يقع بلفظ صريح في خلع — :
كـ « فسختُ » و « خلعتُ » و « فاديتُ » — ولم ينو به طلاقاً :
فيكون فسخاً لا ينقص به عدد طلاق^(١) ، ولو لم ينو خلعاً .
وكناياته : « باريتك » و « أبرأتك » و « أبنتك » .
فعَ سؤال وبذل ، يصح بلا نية . وإلا : فلا بُدَّ منها ممن
أتى بكناية .
وتعتبر الصيغةُ منهما ؛ فنه : « خلعتك — أو نحوهُ — على كذا » ،
ومنها : « رضيتُ » ، أو نحوهُ .
ويصح بكل لغةٍ من أهلها ، لا معلقاً : « كإن بذلت لي كذا
فقد خلعتك^(٢) »
ويلغو شرط رجعة أو خيار في خلع ، دونه . ويستحق
المسمى فيه .

(١) كذا في ز والغاية ١٠٣ . وفي ع ش : « الطلاق » . وأسقطت « لو » من ش .
(٢) كذا في زع والغاية . في ش : « خالعتك » ، وهو كسابقه

ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق، ولو ووجهت^(١) به .
ومن خولع جزء منها - : كنصفها ، أو يدها - : لم
يصح الخلع .

❦ . . ❦

فصل

' ولا يصح إلا بعوض . وكره بأكثر مما أعطاهما .
وهو على محرّم يعلمانه - : كخمر ، وخنزير . - كبلا
عوض ، فيقع رجعيًا بنية طلاق .
وإن لم يعلماه - : كملى عبد بان^(٢) حرًا ، أو مستحقًا : صح ،
وله بدله . وإن بان معييًا : فله أرشهُ ، أو قيمته ويرُدُّه .
وإن تخالَعَ^(٣) كافرانٍ بمحرّم ، ثم أسلما أو أحدهما قبل
قبضه - : فلا شيء له .
ويصح على رضاعٍ ولده مطلقًا ، وينصرف إلى حولين
أو تتمّهما .
وعليه ، أو على كفالتِهِ أو نفقته أو سُكْنَى دارها مدةً معيّنة —
فلو لم تنتهِ حتى أنهدمت ، أو جفّ لبنها ، أو ماتت أو الولد — :

(٥) كذا في زع . وفي ش والغاية : « وجهت » ، وهو تحريف .
(١) كذا في زع والغاية ١٠٤ . وفي ش : « فان » ، والغاء من الشرح .
(٢) في ع : « تخالعا » ، وهو خطأ وتحريف .

رَجَعَ بَبْقِيَّةِ ^(١) حَقِّهِ يَوْمًا فَيَوْمًا ، وَلَا ^(٢) يَلْزِمُهَا كَفَالَةُ بَدَلِهِ أَوْ
إِرْضَاعُهُ ^(٣) .

وَلَا يُعْتَبَرُ تَقْدِيرُ نَفَقَةٍ وَوَصْفُهَا ؛ وَيُرْجَعُ لِعُرْفِ وَعَادَةٍ .
وَيَصِحُّ عَلَى نَفَقَةٍ مَاضِيَةٍ ، وَمَنْ حَامِلٍ عَلَى نَفَقَةٍ حَمْلِهَا . وَيَسْقُطَانِ .
وَلَوْ خَالَعَهَا ، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْ نَفَقَةٍ حَمْلِهَا — : بَرِيٌّ إِلَى فِطَامِهِ .
وَيَصِحُّ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ مَهْرًا : لَجَهَالَةٍ ، أَوْ غَرَرٍ .
فَلَمَّا خَالَعَ ^(٤) عَلَى مَا يَبِيدُهَا أَوْ يَبْتِهَا — : مِنْ دَرَاهِمَ ، أَوْ مَتَاعٍ . —
مَا بَهْمَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ : فَلَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ، أَوْ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا .
وَعَلَى مَا تَحْمِلُ ^(٥) شَجَرَةً أَوْ أُمَةً ، أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا — مَا يَحْصُلُ
فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ : وَجِبَ فِيهِ ، وَفِيمَا يُجْهَلُ مَطْلَقًا — : كَثُوبٍ ،
وَنَحْوِهِ . — مَطْلَقُ مَا تَنَاوَلَ الْأَسْمُ .
وَعَلَى هَذَا ^(٦) الثُّوبِ الْهَرَوِيِّ ، فَبَانَ مَرُوءِيًا — : لَيْسَ
لَهُ غَيْرُهُ .

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ ١٧٤ . وَفِي عَ : « بَقِيَّةٌ » ، وَهُوَ تَصْخِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي عَ : « فَلَا » .

(٣) فِي شَ : « أَوْ لِرِضَاعَةٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زُجْعِ وَالْغَايَةِ ١٠٥ . وَفِي شَ : « فُخَالَعٌ » ، وَأَدْخَلْتُ اللَّامَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) فِي شَ : « تَحْمِلُ أُمَةً » ، وَأُحْدِثُ النَّاقِصَ فِي الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٦) كَذَا فِي زُجْعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شَ : « ذَلِكَ » .

ويصح على هروى في الذمة ؛ ويحيز — : إن أئته بمرؤى . —
بين رده وإمساكه .

* * *

فصل

وطلاق^(١) معلق بموضي ، كخلع : في إبانة .
فلو قال : « إن أعطيتني^(٢) عبداً فأنت طالق » ، طلقت بائناً بأى
عبد أعطته ، وملاكه .
و : « إن^(٣) أعطيتني هذا العبد ، أو هذا الثوب الهروى ،
فأنت طالق » — فأعطته إياه — : طلقت^(٤) ، ولا شيء له : إن
بان معيها ، أو مروياً .
وإن بان مستحق الدم ، فقتل — : فأرش^(٥) عييه .
وإن خرج أو بعضه مغصوباً ، أو حرّاً^(٦) — : لم تطلق .
وإن علقه على خمر أو نحوه ، فأعطته — : فرجعى .
و : « إن أعطيتني ثوباً هروياً فأنت طالق » ، فأعطته مروياً ،

(١) في ش زيادة من الشرح : « منجز بعوض أو » . وانظر الغاية ١٠٦ .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش — هنا وفيها سيأتي — : « أعطيتني » ، وهو
تحريف ، لأن الإشباع يصار إليه عند الضرورة .
(٢) كذا في هذا في ش . وهو ناشئ عن إدراج لفظ الشرح في المتن وبالعكس .
(٤) في ش : « طلقت مروياً » ، وأدخل الناقص في الشرح .
(٥) في ش : « فله أرش » ، والزائد من كلام الشارح .
(٦) ورد في ش زيادة : « فيها » ، ووردت في ز مضروباً عليها . فهي من الشرح .
(م ١٦ ق ٢ — منتهى الإرادات)

أو هَرَوِيًّا مَغْصُوبًا — : لَمْ تَطْلُقْ . وَإِنْ أَعْطَتْهُ هَرَوِيًّا مَعِيًّا : فَلَهُ
مُطَالِبَتُهَا بِسَلِيمٍ .

و : « إِنْ — أَوْ إِذَا ، أَوْ مَتَى — أُعْطِيتُنِي أَوْ أَقْبَضْتُنِي ^(١) أَلْفًا ،
فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، لَزِمَ مِنْ جِهَتِهِ : فَأَيَّ وَقْتٍ أَعْطَتْهُ عَلَى صِفَةٍ يُمْكِنُ
الْقَبْضُ أَلْفًا فَكَثْرَ وَازِنَةٍ ^(٢) ، بِإِحْضَارِهِ وَإِذْنِهَا فِي قَبْضِهِ —
وَلَوْ مَعَ تَقْصِيرٍ فِي الْعَدَدِ — : بَانَتْ ، وَمَلَكَهَ وَإِنْ ^(٣) لَمْ يَقْبِضْهُ .

و : « طَلَّقْتَنِي — أَوْ أَخْلَعْتَنِي — بِأَلْفٍ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ وَلَكَ
أَلْفٌ » ، أَوْ : « إِنْ طَلَّقْتَنِي — أَوْ خَلَعْتَنِي — فَلَكَ ^(٤) أَلْفٌ » ، أَوْ
أَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ » ، فَقَالَ : « طَلَّقْتُكَ » أَوْ « خَلَعْتُكَ ^(٥) » ،
وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْأَلْفَ — : بَانَتْ ، وَأَسْتَحَقُّهُ مِنْ غَالِبٍ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ :
إِنْ أَجَابَهَا عَلَى الْفَوْرِ . وَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ إِجَابَتِهِ .

* * *

(١) فِي شِ وَالْغَايَةِ : « أُعْطِيتُنِي أَوْ أَقْبَضْتُنِي » ، وَهُوَ لِسَابِقِهِ .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ : « وَازِنَهُ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَانْظُرْ
الْغَايَةَ ١٠٧ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ » وَرَدَّ فِي عِ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ ، كَمَا وَرَدَ بِهَا مَشْهُدًا مَعَ
التَّصْغِيرِ عَلَى أَنْ مَوْقِعَهُ بَعْدَ « قَبْضِهِ » . وَهُوَ مِنْ عَثَبَتْ بَعْضَ الْقُرَاءِ .

(٤) فِي شِ : « فَلَكَ أَوْ فَأَنْتَ ... فَقَالَ لَهَا ... أَوْ نَالَ لَهَا » ، فَأُدْرَجَ الْمَتْنُ فِي الشَّرْحِ
وَبِالْعَكْسِ .

(٥) كَذَا الْأُسُولُ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « خَالَهُكَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فصل^١

من سُئِلَ^(١) الخُلعَ على شيءٍ ، فطَلَّقَ — : لم يَسْتَحِقَّه ،
ووقع رجعيًّا .

ومن سُئِلَ الطلاقَ ، فخلَعَ — : لم يصحَّ .
و : « طَلَّقَنِي — أو طَلَّقَهَا — بألفٍ إلى شهر ، أو بعدَ شهر » ،
لم يَسْتَحِقَّه إلا بطلاقها بعده .

و : « ... من الآنِ إلى شهر » ، لم يَسْتَحِقَّه إلا بطلاقها قبله .
و : « طَلَّقَنِي به على أن تطلِّقَ صَرَّتِي » ، أو^(٢) : « ... على أن لا
تطلِّقَهَا » — صح الشرطُ والعوضُ . وإن لم يَفِ : فله الأقلُّ منه
ومن المسمَّى .

و : « طَلَّقَنِي واحدةً بألفٍ ، أو على أليفٍ ، أو ولاتٍ ألفتُ »
ونحوه ، فطلَّقَ أكثرَ — : أَسْتَحِقَّه .

ولو أجاب : بـ « أَنْتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ » ،
بانتُ بالأولى .

وإن ذكرَ الألفَ عَقِبَ الثانيةِ : بانتُ بها ، والأولى رجعيَّةٌ ،
ولمَّتْ الثالثةُ . وإن ذكره عقبَهَا : طَلَّقَتْ ثلاثًا .

(١) كذا في زرع والغاية ١٠٨ . وفي ش « سبيل » ، وهو تصحيف بتدبيب .

(٢) وردت « أو » في زرع والغاية ، وأسقطت . بنش مدرجة في الشرح .

و : طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ ، فَطَلَّقَ أَقْلٌ — : لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا .
وإن ^(١) لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا مَا أَوْقَعَهُ ^(٢) — وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ — :
أَسْتَحَقَّ ^(٣) الْأَلْفَ .

وَلَوْ قَالَ أَمْرًا تَاهُ : « طَلَّقْنَا بِأَلْفٍ » ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً — : بَانَتْ .
بِقِسْطِهَا ^(٤) . وَلَوْ قَالَ هِ إِحْدَاهُمَا : فَرَجَعِي ^(٥) ، وَلَا شَيْءَ لَهُ .

و : « أَنْتُمَا طَالِقَتَانِ بِأَلْفٍ » ، فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً — : طَلَّقْتُ بِقِسْطِهَا .
و : « أَنْتُمَا طَالِقَتَانِ بِأَلْفٍ إِنْ شِئْتُمَا » ، فَقَالَتَا : « شِئْنَا » — وَإِحْدَاهُمَا
غَيْرُ رَشِيدَةٍ — : وَقَعَ بِهَا رَجْعِيًّا ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ^(٥) . وَبِالرَّشِيدَةِ بَائِنًا
بِقِسْطِهَا مِنَ الْأَلْفِ .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بِأَلْفٍ » ،
فَقَبِلْتُ بِالْمَجَاسِ — : بَانَتْ ، وَأَسْتَحَقَّهُ . وَإِلَّا : وَقَعَ رَجْعِيًّا . وَلَا
يَنْقَلِبُ ^(٦) بَائِنًا : إِنْ بَذَلْتَهُ بِهِ بَعْدَ رَدِّهَا . وَيَصِحُّ رَجْوُهُ قَبْلَ
قَبُولِهَا .

(١) ورد في ز تحتها كلمة : « شرطية » ، دفعاً لتوهم أنها غائية .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَقَعَهُ » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ . وَتَأْمَلْ كَلَامَ الْمَصْبَاحِ .

(٣) ورد في ز تحتها عبارة : « جواب إن » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ الْوَاحِدَةُ الْمَطْلُوقَةُ . وَفِي ش : « بِقِسْطِهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) ذَكَرَ فِي زَ تَحْتِهَا : « مِنَ الْأَلْفِ » ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ .

(٦) فِي شَ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الطَّلَاقُ » .

فصل

إذا خالعت في مرض موتها : فله الأقل من المسمي أو إرثه منها .

وإن طلقها في مرض موته ، ثم وصى أو أقرّ بزائد عن إرثها — : لم تستحق الزائد .

وإن خالعتها ، وحاباها — : فمن رأس المال .
ومن وكل في خلع أمراته مطلقاً ، فخالع بأقص من مهرها — : ضمن النقص .

وإن عيّن له العوض ، فنقص منه — : لم يصح الخلع ^(١) .
وإن زاد من وكالته وأطلقت على مهرها ، أو من عيّنت له العوض عليه — : صح الخلع ، ولزمته الزيادة .

وإن خالف جنساً ، أو خلولا ، أو نقداً بليل — : لم يصح ، لا وكيلها خلولا .

ولا يسقط ما بين متخالعين — : من حقوق نكاح ^(٢) أو غيره . — بسكوت عنها . ولا نفقة عدة حامل ، ولا بقية ما خولع على بعضه ^(٣) .

(١) ورد هذا في زع والغاية ١١٠ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٢) بهامش ز حاشية : « مسألة : الملح لا يسقط شيئاً من الحقوق » .

(٣) هذا في ز والغاية . وفي ع ش : « بعضه » . والأول أول على ما في الصراح .

ويجزم الخلع حيلة^(١) لإسقاط يمين طلاقٍ، ولا يصح^(٢) المنقح^(٣) :
« وغالبُ الناس واقعٌ في ذلك » .

* * *

فصل

إذا قال : « خالعتك بألفٍ » ، فأنكرته ، أو قالت : « إنما
خالعتَ غيري » — بانت : وتحلفُ لنفي العوض .
وإن أقرتْ وقالت : « صمِنه غيري » ، أو^(٣) : في ذمته ، قال :
« ... في ذمِّك » — لزمها .
وإن اختلفا في قدرِ عوضه ، أو عينه ، أو صفته ، أو تأجيله — :
فقولها .
وإن علق^(٤) طلاقها بصفةٍ ، ثم أبانها ، ثم تزوجها ، فوجدتْ - :
طلقتْ ، ولو كانت وُجدتْ حالَ يَنْتَوَتِيها .

* * *

(١) ورد بهامش ز : « خلع الحيلة لا يصح » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وراجع الغاية .

(٣) ذكرت « أو » في زع والغاية ١١١ ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح -

(٤) في الغاية زيادة : « أو عتقه » . وبهامش ز : « مسألة تعليق الطلاق على صفة » -

كِتَابُ الطَّلَاقِ

وهو ^(١) : حَلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ ، أَوْ بَعْضُهُ .
 وَيُسَكَّرُهُ بِلا حَاجَةٍ ، وَيُيَاحَ عِنْدَهَا .
 وَيُسْنُّ : لِتَضَرُّرِهَا بِنِكَاحٍ ^(٢) ، وَلِتَرْكِهَا صَلَاةً وَعِفَّةً وَنَحْوَهُمَا .
 وَهِيَ كَهْوٌ . فَيُسْنُّ أَنْ تَخْتَلِعَ : إِنْ تَرَكَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى .
 وَلَا تَجِبُ ^(٣) طَاعَةُ أَبَوَيْهِ — وَلَوْ ^(٤) عِدْلَيْنِ — : فِي طَلَاقٍ ،
 أَوْ مَنَعَ مِنْ تَرْوِيجٍ .
 وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ — وَلَوْ مُمَيِّزًا يَعْقِلُهُ ^(٥) — وَحَاكِمٍ
 عَلَى مُوَلٍّ ^(٦) .
 وَتُعْتَبَرُ ^(٧) إِرَادَةُ لَفِظِهِ لِمَعْنَاهُ . فَلَا ^(٨) طَلَاقَ لِفَقِيهِ يَكْرُرُهُ . وَحَاكِمٍ
 وَلَوْ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَا نَائِمٍ ، وَزَائِلٍ ^(٩) عَقْلُهُ ^(١٠) بِجُنُونٍ [أَوْ إِغْمَاءٍ] ^(١١)
 أَوْ يَرِ سَامٍ أَوْ نَشَافٍ ، وَلَوْ بَضْرِيهِ نَفْسَهُ .

-
- (١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَفْظُهُ » .
 (٢) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ١١٢ ، وَأُسْقِطَتْ مِنْ شِ مَدْمُجَةٌ بِالشَّرْحِ .
 (٣) كَذَا فِي زَعٍ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « يَحِبُّ » . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى .
 (٤) أُسْقِطَتْ « وَلَوْ » مِنْ شِ ، وَأُدْمِجَتْ بِالشَّرْحِ .
 (٥) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « فَيَصْبِحُ » . وَرَاجِعُ الْغَايَةِ .
 (٦) كَذَا فِي زَعٍ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « مُوَلٍّ » . وَمَعَ صَحَّتْهَا فَلَا أَوَّلَ أَوَّلَى .
 (٧) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ أَلْسَبُ . وَفِي شِ : « وَيُعْتَبَرُ » .
 (٨) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أُدْرِجَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « يَقَعُ » .
 (٩) لَفْظُ الْغَايَةِ : « أَوْ زَائِلٍ » . وَفِي شِ : « وَلَا زَائِلٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (١٠) مُنْبَهِطٌ لِي زِ بِكَسْرِ اللَّامِ ، عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ . وَالْأَوَّلَى الضَّمُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ .
 (١١) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

وكذا آكل^(١) بَنَجٍ ونحوه ، وَمَنْ غَضِبَ حَتَّى أُغْمِيَ أَوْ
غُشِيَ^(٢) عَلَيْهِ .

وَيَقَعُ مِمَّنْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونٍ أَوْ إِنْغَمَاءٍ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ . وَمِنْ
شَرَبٍ طَوْعًا مَسْكُرًا ، أَوْ نَحْوَهُ : مِمَّا يَحْرُمُ^(٣) بِإِلَاحَاجَةٍ ، وَلَوْ خَلَطَ
فِي كَلَامِهِ ، أَوْ سَقَطَ تَمْيِيزُهُ بَيْنَ الْأَعْيَانِ . وَيُؤَاخِذُ بِسَائِرِ أَقْوَالِهِ ،
وَكُلُّ فِعْلٍ يُعْتَبَرُ لَهُ الْعَقْلُ — : كَالْإِقْرَارِ وَقَذْفِ وَظَهَارِ وَإِيْلَاءِ ،
وَقَتْلِ وَسَرَقَةٍ وَزَنًا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

لَا مِنْ مَكْرِهِ لَمْ يَأْتُمْ ، وَلَا مِنْ أَكْرِهِ^(٤) — ظَلَمًا — بِعُقُوبَةٍ ،
أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ أَوْ لَوْلَدِهِ^(٥) — مِنْ قَادِرٍ بِسُلْطَنَةٍ ، أَوْ تَغْلِبٍ : كَلَصٍّ
وَنَحْوِهِ . — بِقَتْلِ ، أَوْ قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ ضَرْبٍ ، أَوْ حَبْسٍ ،

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ ؛ وَفِي ع : « أَكَلَ » ، وَهُوَ بَصِيفٌ .
(٢) وَرَدَ بِهَامِشٍ زُحَاشِيَّةٌ : « قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ (الْمَطْبُوعُ بِاسْمِ : زَادُ الْمَعَادِ ،
فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ) : وَالْغَضَبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا : مَا يُزِيلُ الْعَقْلَ ، فَلَا يَشْعُرُ صَاحِبُهُ
بِمَافِهِ . وَهَذَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِإِلَاحَاجَةٍ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي مَبَادِيهِ : بِحَيْثُ لَا يَمْنَعُ (بِالْأَصْلِ :
« بِحَيْثُ يَمْنَعُ » بَضْمُ الْيَاءِ) صَاحِبُهُ مِنْ تَصَوُّرِ مَا يَقُولُ وَقَصْدِهِ . فَهَذَا يَقَعُ طَلَاقُهُ . الثَّالِثُ : أَنْ
يَسْتَحْكِمَ الْغَضَبُ فَيَشْتَدُّ بِهِ ، فَلَا يُزِيلُ عَقْلَهُ بِالسَّكِينَةِ ، وَلَسَكُنَ : يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَيْتِهِ ، بِحَيْثُ
يَنْدَمُ عَلَى مَا فُسِّرَ مِنْهُ إِذَا زَالَ . فَهَذَا مَحَلُّ النَّظَرِ . وَعَدَمُ الْوُقُوعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَوِيٌّ
مُتَّجِعٌ . وَآلَةُ أَعْلَمُ . اُنْتَهَى » . وَلَفْظُ ش : « أَغْشَى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَلَى مَا فِي
الْمُخْتَارِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، س : « اسْتِعْمَالُهُ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ : « عَلَى الطَّلَاقِ » ، وَهِيَ مِنَ الْقَرْحِ .

(٥) وَرَدَتْ اللَّامُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١١٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

أَوْ أَخَذَ مَالٍ : يَضُرُّهُ كَثِيرًا . — وَظَنَّ إِيقَاعَهُ ^(١) ، فَطَلَّقَ
تَبَعًا لِقَوْلِهِ .

وَكُكْرَةٍ : مَنْ سُحِرَ لِيُطَلَّقَ ، لَا مَنْ سُتِمَ أَوْ أُخْرِقَ بِهِ .
وَمَنْ قَصَدَ إِيقَاعَهُ دُونَ دَفْعِ الْإِكْرَاهِ ، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقِ
مَعِينَةٍ فَطَلَّقَ غَيْرَهَا ، أَوْ طَلَّقَ فَطَلَّقَ أَكْثَرَ — وَقَعَ . لَا إِنْ
أَكْرَهَ عَلَى ^(٢) مُبْهَمَةٍ فَطَلَّقَ مَعِينَةً ، أَوْ تَرَكَ التَّأْوِيلَ بِلَا عَذْرِ .
وَلَا كِرَاهٍ عَلَى عَتَقٍ وَيَعِينٍ وَنَحْوِهِمَا ، كَعَلَى طَلَاقٍ .
وَيَقَعُ بَائِنًا ، وَلَا يُسْتَحَقُّ عَوْضٌ — : سُئِلَ عَلَيْهِ . — فِي نِكَاحٍ :
قِيلَ بِصِحَّتِهِ ، وَلَا يَرَاهَا مُطَلَّقًا .

وَلَا يَكُونُ بِدَعِيًّا فِي حَيْضٍ ، لَا خُلْعٍ : لِحُلُولِهِ عَنِ الْعَوْضِ .
وَلَا فِي بَاطِلٍ إِجْمَاعًا . وَلَا فِي نِكَاحٍ قُضِيَ قَبْلَ إِجَازَتِهِ ، وَلَوْ
نَفَذَ بِهَا . وَكَذَا عَتَقٌ فِي شَرَاءٍ فَاسِدٍ ^(٣) .



فصل

وَمَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ : صَحَّ تَوَكُّلُهُ فِيهِ ، وَتَوَكُّلُهُ .

(١) أَسْقَطْتُ هَذَا مِنْ ش ، وَأُدْرَجُ فِي الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٍ ، أَدْخَلْتُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « طَلَاقٌ » .

(٣) بِهَامِشٍ زَحَاشِيَةٍ : « فَإِنَّ الْعَتَقَ يَصِحُّ » اهـ . وَهُوَ مَا صَرَحَ بِهِ فِي الْإِفْتَاءِ

ولو كِل — لم يَحْدَّ له حَدًّا — أن يطلِّق متى شاء ، لا وقتَ بدعة^(١) ، ولا أكثرَ من واحدةٍ إلا أن يجعله له . ولا يملكُ بإطلاقٍ تعليقًا .

وإن وكلَّ اثنتين : لم ينفردُ أحدهما إلا بإذن من الموكل .
وإن وكَّلَ في ثلاث ، فطلِّقَ أحدهما أكثرَ من الآخر — وقعَ ما أجمعنا عليه .

وإن قال : « طلِّقِ نفسك » ، كان لها ذلك متراخيًا ، كوكيل — ويبطلُ برجوع — ولا تملكُ به أكثرَ من واحدة ، إلا إن جعله لها .

وتملكُ الثلاثَ في : « طلاقك يديك » ، أو ^(٢) « وكلتُك فيه » .

وإن خيرَ وكيله أو زوجته ، من ثلاث — : مَلَكَ اثنتين فأقلَّ .

ووجب على النبيِّ — صلى الله عليه وسلم — تخييرُ نسائه .

(١) ذكر بهامش ز : « فإن فعل وقع . إقناع (١٨٩/٥) » .

(٢) وردت الألف في ز ، وسقطت من ع ش والناية ١١٦ . وفي ش زيادة من المرح : « في » .

بابُ سُنَّةِ الطَّلَاقِ وَبِدْعَتِهِ^(١)

السُّنَّةُ لِمُرِيدِهِ : إِيقَاعُ وَاحِدَةٍ فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ ، ثُمَّ يَدْعُهَا^(٢) حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا^(٣) . إِلَّا فِي طَهْرٍ مُتَعَقِّبٍ لِرَجْعَةٍ . مِنْ طَلَاقٍ فِي حَيْضٍ — : فَبِدْعَةٍ .

وإن طَلَّقَ مَدْخُولًا بِهَا فِي حَيْضٍ ، أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ وَلَمْ يَسْتَبِنْ حَمْلُهَا ؛ أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى أَكْلِهَا وَنَحْوِهِ — : مِمَّا يُعْلَمُ وَقُوعُهُ حَالَتِهَا — : فَبِدْعَةٍ مُحَرَّمٌ ، وَيَقَعُ . وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا . وَإِيقَاعُ ثَلَاثٍ — وَلَوْ بِكَلِمَاتٍ ، فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ ، فَأَكْثَرُ لَا بَعْدَ رَجْعَةٍ أَوْ عَقْدٍ — مُحَرَّمٌ .

وَلَا سُنَّةٌ وَلَا بَدْعَةٌ مُطْلَقًا ، لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا ، وَبَيِّنِ^(٤) حَمْلُهَا ، وَصَغِيرَةٍ ، وَآيِسَةٍ .

فَلَوْ قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ : « أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ » ، أَوْ قَالَ^(٥) : « ... لِلْبِدْعَةِ » — طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ .

و : « ... لِلْسُّنَّةِ طَلْقَةً ، وَالْبِدْعَةِ طَلْقَةً » ، وَقَعَتَا . وَيُدَيِّنُ — فِي غَيْرِ آيِسَةٍ — إِذَا قَالَ : « أَرَدْتُ : إِذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ » ، وَيُقْبَلُ حُكْمًا .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « أَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ مَشْرُوحٍ » .
(٢) ضَبَطَ فِي زِ بَفَتْحِ الْمَبْنِيِّ ، عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْقَائِمُ مَقَامَ « أَنْ يَوْفَهُ » . وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ . فَالْصَّوَابُ الضَّمُّ .
(٣) بِهَامِشِ زِ : « أَى مِنَ الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ » ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ بِلَفْظِ : « مِنَ الْأُولَى » .
(٤) كَذَا فِي زِعِ وَالْغَايَةِ ١١٧ . وَفِي شِ : « وَتَبَيَّنَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٥) سَقَطَ هَذَا مِنَ الْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

ولين لها سنةٌ وبدعةٌ، إن قاله: فواحدة^(١) في الحال، والأخرى في ضدَّ حالها إذا .

و: «... للسنة» فقط، في طهرٍ لم يطأ^(٢) فيه: يقع في الحال . وفي حيضٍ: ... إذا طهرت^(٣) . وفي طهرٍ وطئ فيه: ... إذا طهرت من الحيضة المستقبلة .

و: «... للبدعة» ، في حيضٍ ، أو طهرٍ وطئ فيه — : يقع في الحال . وإن^(٤) لم يطأ فيه: فإذا حاضت ، أو وطئها^(٥) . وينزع في الحال: إن كان ثلاثاً . فإن بقي: حدّ عالمٌ ، وعزّر غيره^(٦) .

و: «أنت طالق ثلاثاً للسنة» ، تطلق الأولى في طهرٍ لم يطأ^(٧) ، والثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد . وكذا الثالثة .

و: «... طالق ثلاثاً للسنة والبدعة نصفين» ، أو لم يقل : «نصفين» ، أو قال : «بعضهن للسنة، وبعضهن للبدعة» — وقع إذاً ثنتان ، والثالثة في ضدَّ حالها إذا . فلو قال : «أردت تأخر ثنتين» ، قبل حُكماً .

(١) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « تقع » .
(٢) كذا في زع والغاية ١١٨ . وفي ش : « يطأها » ، والزائد من الشرح .
(٣) في ش : « طهرت من في طهر » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .
(٤) في ش : « وفي طهر لم يطأها فيه » ، وهو كسابقة .
(٥) وردت الواو في زش والغاية ، وسقطت من ع .
(٦) في ش زيادة : « وللعذر » ، والواو من الناصر ، والباقي من الشارح .
(٧) في ش : « يطأها » ، والزائد من الشرح .

ولو قال : « ... طَلَقَتَيْنِ لِلسَّنَةِ ، وواحدةً للبدعة » ، أو عكس :
فعلى ما قال (١) .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ فِي كُلِّ قُرْءٍ طَلَقَةٌ » — وهى حاملٌ ، أو من
الَلَاءِ لَمْ يَحِضْنَ — : لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى تَحِيضَ فَتَطْلُقِي فِي كُلِّ حِيضَةٍ
طَلَقَةٌ ، إِلَّا غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا : فَتَبَيَّنُ بِوَاحِدَةٍ .

* * *

فصلٌ

و (٢) : « أَنْتِ طَالِقٌ أَحْسَنَ طَلَاقٍ (٣) أَوْ أَجْمَلَهُ ، أَوْ أَقْرَبَهُ
أَوْ أَعْدَلَهُ ، أَوْ أَكْمَلَهُ أَوْ أَفْضَلَهُ ، أَوْ أَتَمَّهُ أَوْ أَسَنَّهُ » ، أو :
« ... طَلَقَةٌ سُنِّيَّةٌ أَوْ جَلِيلَةٌ » ونحوه (٤) — ك « ... لِلسَّنَةِ » .
و : « ... أَقْبَحَهُ أَوْ أَسْمَجَهُ ، أَوْ أَفْجَشَهُ أَوْ أَرْدَاهُ ، أَوْ أَتَنَّهُ » ونحوه —
ك « ... للبدعة (٥) » .
إِلَّا أَنْ يَنْوَى : « أَحْسَنُ أَحْوَالِكِ أَوْ أَقْبَحُهَا : أَنْ تَكُونِي مُطَلَّقَةً » .
— فَيَقَعُ فِي الْحَالِ .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن لم يقله وقال : نويته ، قبل حكماً
حتى تفسيره بما توقع واحدة إذن وتأخر ثنتين » ١ هـ . وذكر بأوضح في الإلئاع ١٩٤/٥ .
(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، مى : « إن قال » .
(٥) كذا في ز والفاية ١١٩ . وفي ع ش : « الطلاق » .
(٦) كذا في ز والفاية وأصل ع ، ثم كسحت الهاء فيها ، وكتب فوقها لفظ ش :
« ذلك » .
(٧) أسقطت السكاف من ش مدرجة في الشرح ، وسقطت في هذا اللفظ ومقابله من
الفاية .

ولو قال : نويتُ بأحسنه - زمنَ بدعة - شبهه بخلقها ، أو :
« ... بأقبحه ^(١) — زمنَ سنة - قُبِحَ عَشْرَتِهَا » ، أو عن « أحسنه »
ونحوه : « أردتُ طلاقَ البدعة » ، أو عن « أقبحه »
ونحوه : « أردتُ طلاقَ السنة » — دَيْنَ ، وقِيلَ حُكْمًا فِي
الأغلظ فقط .

و : « ... طالق ^(٢) طَلَقَ حَسَنَةً قَبِيحَةً » ، أو : « ... طالقٌ فِي الْحَالِ
لِلسَّنَةِ » وهى حائِضٌ ، أو : « ... فِي الْحَالِ لِلْبَدْعَةِ » فِي طَهْرٍ لَمْ يَطْأَهَا
فيه — : تَطَلَّقُ فِي الْحَالِ .

وَيُبَاحُ خُلْعٌ وَطَلَاقٌ — بِسَوَالِهَا ، عَلَى ^(٣) عَوْضٍ —
زَمَنَ بَدْعَةٍ .

* * *

بَابُ صَرِيحِ الطَّلَاقِ وَكِنَايَتِهِ

« الصَّرِيحُ » : مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .
و « الكِنَايَةُ » : مَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الصَّرِيحِ .

(١) في ش : « بأقبحه ونحوه . . . لقبح » . والزيادة الأولى من المرح ، والثانية
من الناشر على ما يظهر وإن وردت الكلمة في عبارة الإفتاع ١٩٤ — التي ترجح أنها محرفة
— هكذا : « بقبح » . فتأمل .

(٢) ورد « طالق » في زح والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) قوله : « على عوض » لم يرد في الغاية ، وأسقط من ش مدمجاً بالشرح .

(١) وصريحه : لفظُ « طلاقٍ » وما تَصَرَّفَ منه ، غيرَ أمرٍ ، ومضارع ، و « مطلقّة » اسمُ فاعلٍ .
 فيقعُ من مصرحٍ ولوها زلاً أو لاعباً ، أو فتح تاء « أنتِ » ، أو لم ينويه .

وإن أراد : « طاهراً » أو نحوه ، فسبقَ لسانه ؛ أو : « طالقاً من وثاقٍ » ، أو من زوجٍ كان قبله ^(١) ؛ وأدعى ذلك ؛ أو قال : « أردتُ : إن قتِ ؛ فتركتُ الشرطَ » ، أو قال : « . . إن قتِ » ، ثم قال : « أردتُ : وقعدتُ — أو نحوه — فتركتُ ، ولم أريدُ طلاقاً — خديّن ، ولم يُقبل ^(٢) حكماً .

ومن ^(٣) قيل له : « أطلّقتِ أمراًتك ؟ » ، قال ^(٤) : « نعم » — وأراد الكذبَ : — ظَلّقتُ .

و : « أخليتِها ؟ » ونحوه ، قال ^(٥) : « نعم » — فكنايةٌ وكذا : « ليس لي امرأةٌ » ، أو : « لا امرأةٌ لي » .
 فلو قيل : « ألكِ امرأةٌ ؟ » : ، قال « لا » — وأراد الكذبَ : — لم تطلّقي .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لم تطلق . . . إذا » ادعى . وراجع للإقتناع ١٩٦ .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) وردت الواو في زع والغاية ١٢٠ ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فقال » ، والظاهر أن الفاء من الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية ١٢١ . وفي ش : « فقال » ، وهو كسابقه .

وإن قيل لعالم بالنحو: « ألم تطلق أمراًتك ؟ ! » ، فقال :
« نعم » — لم تطلق . وإن قال : « بلى » ، طلقت .

ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ، ثم أفتى : « بأنه ^(١) لا شيء عليه » — لم يؤخذ بإقراره : لمعرفه مستنده . ويقبل قوله :
« أن ^(٢) مستنده في إقراره بذلك ^(٣) » ، ممن يجهله مثله .

وإن أخرج زوجته من دارها ، أو لطمها ، أو أطعمها ، أو سقاها ^(٤) ، أو ألبسها ، أو قبلها ، ونحوه ، وقال : « هذا طلاقك » — طلقت . فلو فسره بمحتمل — كأن نوى : « أن هذا سبب طلاقك » — : قبل حكماً .

وإن قال : « كلما ^(٥) قلت شيئاً ، ولم أقل لك مثله — فأنت طالق » ، فقالت له : « أنت ... » ؛ أو : « أنت طالق » ، فقال مثله — طلقت ، ولو علّقه .

(١) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٢) يصح فتح الهزة وكسرهما ، على ما ذكرناه سابقاً .

(٣) وردت الباء في الأصول ، وقال الشارح : « أى بسبب ما صدر منه من اليمين التي توهم حنثه فيها » اهـ . وهذا يفيد أنه متعلق بإقرار . والذي نراه أنه متعلق بخبر محذوف ، والتقدير : مستنده في الإقرار منحصر في ذلك السبب . كما يفيد المقام ، ويؤيده عبارة الإقناع ١٩٧ : « أن مستنده ذلك في إقراره » ، وأن الباء لم ترد في الغاية . فلا توهم أن ما بعده هو الخبر ، إذ هو متعلق بقوله : « يقبل » .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « أسقاها » ، وكلاهما صحيح .

(٥) رسم في ز هكذا : « كل ما » ، وهو موم . فالأولى الرسم المثبت .

ولو نوى: «... في وقت كذا» ونحوه، تخصّص به.

ومن طلق أو ظاهر من زوجة، ثم قال عقبه لضرّتها: «شرّ كُتْك...»، أو: «أنتِ شريكُها، أو مثلها، أو كهى» — فصريحٌ فيهما.

ويَقَعُ بـ: «أنتِ طالق... لا شيءَ، أو^(١) ليس بشيءٍ، أو لا يلزمك»، أو: «... طلاقٌ لا تقعُ عليكِ، أو لا ينقصُ بها عددُ الطلاق». .

لا بـ: «أنتِ طالق أو لا؟»، [أو^(٢)] «... طالقٌ واحدةٌ أو لا؟». .

ومن كتب صريحَ طلاقِ امرأته^(٣) بما يبينُ: وقعَ، وإن لم ينوهِ. لأنها صريحةٌ فيه.

فلو قال: «لم أُرِدْ إلا تجويدَ خطي، أو^(٤) غمّ أهلى»؛ أو قرأ^(٥) ما كتبه، وقال: «لم أقصدُ إلا القراءةَ» — مُقبلٌ حُكماً^(٦).

(١) في ع زيادة: «قال». وأسقطت الباء السابقة من ش مدرجة في الشرح.

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ١٢٢ والإقناع ١٩٧، وسقطت من ش.

(٣) ضبط في ز بفتح التاء وضم الهاء، وكان يصح لو أن ما قبله ورد بلفظ: «طلاقه».

(٤) في ش زيادة مدرجة من كلا الشارح، هي: «إلا».

(٥) كذا في ز ش والغاية والإقناع ١٩٨. وفي ع: «أقرأ»، وهو تحريف.

(٦) أسقط هذا من ش، وأدخل في الشرح.

(م ١٧ ق ٢ — منتهى الإرادات)

ويَقَعُ بِإِشَارَةٍ مِنْ أُخْرَسٍ فَقَطْ . فَلَوْ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا بَعْضُ : فَكُنَايَةُ .
وَتَأْوِيلُهُ مَعَ صَرِيحٍ ، كَمَعَ نَطْقٍ .
وَيَقَعُ مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ^(١) .
وَصَرِيحُهُ بِلِسَانِ الْعَجَمِ : « بِهَشْتَمٌ » ^(٢) . فَمَنْ قَالَهُ عَارِفًا مَعْنَاهُ :
وَقَعَ مَا نَوَاهُ . فَإِنْ زَادَ : « بِسَيَّارٌ » ، فَثَلَاثٌ .
وَإِنْ أَتَى بِهِ ، أَوْ بِصَرِيحٍ طَلَاقٍ ^(٣) ، مِنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ — :
لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ نَوَى مُوجِبَهُ .

فصل

(ب) وَكُنَايَاتُهُ ^(٤) نَوَاعَانِ :

(١) فَالظَّاهِرَةُ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — « أَنْتِ خَلِيَّةٌ ، وَبَرِيَّةٌ ،
وَبَائِنٌ ، وَبَتَّةٌ ، وَبَتْلَةٌ » .
٦ ، ٧ — « أَنْتِ حَرَّةٌ » ^(٥) ، وَ « أَنْتِ الْحَرَجُ » .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أُدْرِجَتْ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « لَعْدَمُ الْمَانِعِ » .
(٢) ضَبْطُ هَآذِلَا فِي ز ، وَذَكَرَ بِهَا مَشْهُا : « قَوْلُهُ : بِهَشْتَمٍ ، وَهُوَ بِكْسَرِ الْبَاءِ وَالْهَاءِ
وَسُكُونِ الشَّيْنِ وَفَتْحِ التَّاءِ . كَذَا ضَبَّطَ عَنْهُمْ (يَعْنِي : عَنِ الْفَرَسِ) . وَمَعْنَاهُ : خَلِيَّتُكَ »
هـ ١ . وَلَعَلَّ الْمِيمَ تَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ فَقَطْ .
(٣) كَذَا فِي زِ وَالْفَايَةِ . وَفِي عِشِ : « الطَّلَانُ » .
(٤) كَذَا فِي زِع . وَفِي شِ وَالْفَايَةِ ١٢٣ : « وَكُنَايَتُهُ » ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى . وَلَفْظُ
الْإِقْنَاعِ ١٩٩ : « وَالْكُنَايَاتُ فِي الطَّلَاقِ » .
(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأَدْخَلَ فِي الشَّرْحِ

٩، ٨ — و « حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ » ، و « تَزَوَّجِي
مِنْ شَيْءٍ » .

١٠، ١١، ١٢ — و « حَلَلْتَ لِلْأَزْوَاجِ » ، و « لَا سَبِيلَ — أَوْ لَا
سُلْطَانَ — لِي عَلَيْكَ » .

١٣ ، ١٤ ، ١٥ — و « أَعْتَقْتُكَ » ، و « غَطَّ (١) شَمْرَكَ » ،
و « تَقَنَّمِي (٢) » .

(ب) وَالْخَفِيَّةُ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ — « أَخْرُجِي ، وَأَذْهَبِي ، وَذُوقِي ،
وَتَجَرَّعِي »

٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ — و « خَلَيْتُكَ » ، و « أَنْتِ مُخَلَّلَةٌ » ، و « أَنْتِ (٣)
وَاحِدَةٌ » ، و « لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ » .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ — و « أَعْتَدْتِي ، وَأَسْتَبْرِئُ ، وَأَعْتَزِلِي » وَشِبْهَهُ ،
و « أَلْحَقِي (٤) بِأَهْلِكَ » .

١٣ ، ١٤ — و « لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ » ، و « مَا بَقِيَ شَيْءٌ » .

١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ — و « أَغْنَاكَ اللَّهُ » ، و « إِنْ اللَّهُ قَدْ طَلَّقَكَ » ،

و « اللَّهُ قَدْ أَرَاكَ مِنْبًى » ، و « جَرَى الْقَلَمُ » .

(١) كَذَا زَع ، عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ لَانْخِفَافِ . وَوَشَّ وَالنَّايَةِ وَالْإِنْنَاعِ : « وَغَطَّى » .

(٢) وَرَدَّ فِي زَيْدٍ ذَلِكَ ، « ضَرَبُوا عَلَيْهِ » : « وَإِنْ اللَّهُ قَدْ طَلَّقَكَ » ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَأَنْتِ » نَسْكَرَرُ بَعْدَ « مُخَلَّلَةٌ » وَزَعِ وَالنَّايَةِ ، وَنَسْكَرَرُ لِي شَبْلَهَا .

وَهُوَ مِنْ عَيْتِ النَّاسِرِ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ . وَلَوْ ع : « وَالْمَقَى » ، وَهُوَ مِثْلُ مَا سَبَقَ .

١٩، ٢٠، — ولفظ: «فِرَاقٍ» و«وَسَرَاحٍ»، وما تَصَرَّفَ
 منهما^(١) غيرَ ما أَسْتَثْنَى من لفظ الصريح .
 ولا يَقَعُ بكنيةٍ — ولو ظاهرةً — إلا بنيةٍ مقارِنةٍ للفظ .
 ولا تُشترط حالَ خصومةٍ، أو غضبٍ، أو سؤالٍ طلاقها . فلو
 لم يُردَّه، أو أراد غيرَه إذا — : دُيِّنَ، ولم يُقبل حُكْمًا .
 ويقَعُ بظاهرةٍ ثلاثٍ، وإن نوى واحدةً .
 وبخفيةٍ رجعيةٍ : في مدخول بها . فإن نوى أكثرَ : وقع .
 وقوله : «أنا طالقٌ» ، أو بائنٌ ، أو حرامٌ ، أو برئٌ ، أو
 زاد : «منك»^(٢) ؛ و : «كُليّ ، وأُشربني ، وأقعدني ، وأقربني»^(٣) ،
 و «باركَ اللهُ عليك ، و «أنت مديحةٌ ، أو «قبيحةٌ» ، ونحوه —
 لَعْنُوهُ : لا يَقَعُ به طلاقٌ ، وإن نواه .
 و : «أنت — أو الحِلُّ ، أو ما أحلَّ اللهُ — على حرامٍ» ،
 ظَهَرَتْ ولو نوى طلاقًا ، كنيته بـ : «أنتِ على كظهرِ أمي» .
 وإن قال لمحرمته^(٤) ببيضٍ ونحوه ، ونوى : «أنها محرمةٌ
 به» — فلعنوه .

(١) كذا في الأصول وشرح الإقناع ، أى الفراق والسراح . وسقطت الميم من الغاية .

(٢) في ش زيادة : «لعنوه» ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ١٢٤ .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : «وقربني» ، وهو مشدد الراء إن لم يكن

محرفًا .

(٤) وردت الألف في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت اللام من ش ، وأدرجت في الشرح .

و : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَى حَرَامٍ ، أَعْنِي بِهِ : الطَّلَاقَ » ، يَقَعُ ثَلَاثٌ ^(١) ،
 و : « ... أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا » ، يَقَعُ وَاحِدَةٌ .
 و : « أَنْتِ [عَلَى] ^(٢) حَرَامٌ » ، وَنَوَى : « فِي حُرْمَتِكَ عَلَى غَيْرِي ^(٣) » —
 فَكَطْلَاقٍ .

وَلَوْ قَالَ : « فِرَاشِي عَلَى حَرَامٍ » ، فَإِنْ نَوَى أَمْرَاتَهُ : فِظْهَارٌ ،
 وَإِنْ نَوَى فِرَاشَهُ : فِيمِينَ .
 و : « أَنْتِ عَلَى كَالْمَيْتَةِ وَالِدَمِ » ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ : مِنْ طَلَاقٍ وَظْهَارٍ
 وَيَمِينَ . فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا : فِظْهَارٌ .
 وَمَنْ قَالَ : « حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ » ، وَكَذَبَ — : دُيِّنَ ، وَلَزِمَهُ
 حُكْمًا .



فصلٌ

و ^(١) : « أَمْرُكَ بِيَدِكَ » ، كُنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ : تَمْلِكُ بِهَا ثَلَاثًا .
 و : « أَخْتَارِي نَفْسَكَ » ، خَفِيَّةٌ : لَيْسَ ^(٥) لَهَا أَنْ تَطْلُقَ بِهَا — وَلَا
 بـ : « طَلَّقِي نَفْسَكَ » — أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ .

(١) كَذَا فِي زَعٍ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَيُؤَيِّدُهُ ضَبْطُ « وَاحِدَةٍ » بِالضَّمِّ فِي ز . وَلَفْظُ
 شِ وَالْغَايَةِ : « ثَلَاثًا » ، وَلَعَلَّهُ تَعْرِيفٌ .
 (٢) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ ١٢٥ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .
 (٣) كَذَا فِي زَعٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « غَيْرِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
 (٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَوْلُهُ لِامْرَأَتِهِ » .
 (٥) قَوْلُهُ : « لَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ بِهَا » أَسْقَطَ مِنْ شِ وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

ولها أن تطلق نفسها متى شاءت: ما لم يحُدَّ لها حداً، أو يفسخ،
أو يبطاً^(١)، أو تردَّ هي . إلا في « أختارى نفسك »، فيختصُّ
بالمجلس: ما لم يشتغلاً بقاطع .

ويصحَّ جعله لها بعده، وبجمل . ويقعُ بكنائيتها مع نية^(٢) ولو
جعلها لها بصريح . وكذا وكيل .

ولا يقعُ بقولها: « أخترتُ بنية »، حتى تقول: « نفسي ، أو
أبوى ، أو الأزواج »

ومتى اختلفا في نية: فقولُ موقعٍ؛ وفي رجوعٍ: فقولُ
زوج^(٣) — ولو بعد إيقاع ونصٍّ: « أنه لا يُقبل بعده إلا بيئته » .
المنقحُ: « وهو أظهرُ . وكذا دعوى عتقه ورهنه^(٤) ونحوه » .
و: « وهبتك — ونحوه^(٥) — لأهلك ، أو لنفسك »، فمع
قبولٍ: تقعُ رجعية^(٦)؛ وإلا: فلغو^(٧)، كـ « بعثها » .

(١) كذا في زع والغاية ١٢٥ . وفي ش: « يطؤها »، وفيه تصحيف وزيادة من
الشرح .

(٢) كذا في ز والغاية ١٢٦ . وفي ع ش: « نيته »، ولعل الزائد من الناسخ لا
الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش: « الزوج » .

(٤) وردت الهاء في زع والغاية، وسقطت من ش .

(٥) قوله: « ونحوه » أسقط من ش، وأدرج في الشرح .

(٦) ضبط بالفتح في ز، على أنه حال من الفاعل المستتر: « الطلقة » . ويصح

الضم على أنه صفة للفاعل: « طلقة »، أقيمت مقامه . وهو ما قدره الشارح .

(٧) في ع: « فلغوا »، وهو خطأ وتحريف ناسخ .

وَتُعْتَبَرُ نِيَّةُ وَاهِبٍ وَمَوْهُوبٍ ؛ وَيَقَعُ أَقْلُهُمَا .
وإن نَوَى بهبة^(١) أو أمرٍ أو خيارٍ ، الطلاق في الحال — :
وقع .

ومن طَلَّقَ في قلبه : لم يَقَعْ . وإن تَلَفَّظَ به ، أو حَرَّكَ لِسَانَهُ — :
وقع ولو لم يَسْمَعْهُ . بخلافِ قراءة في صلاة .
ومُمِيزٌ ومُمِيزَةٌ ، كِبَالَتَيْنِ : فِيمَا تَقَدَّمَ .



بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ^(٢)
وَيُعْتَبَرُ بِالرِّجَالِ . فَيَمْلِكُ حُرٌّ وَمَبْعُوضٌ : ثَلَاثًا ، وَلَوْ
زَوْجَى أُمَةٍ .
وعبدٌ — ولو طَرَأَ رَقُّهُ ، أَوْ مَعَهُ حُرَّةٌ — اِثْنَتَيْنِ .
فَلَوْ عَلَّقَ عَبْدٌ ثَلَاثًا بِشَرْطٍ ، فَوُجِدَ بَعْدَ عَتَقِهِ — : وَقَعَتْ .
وإن عَلَّقَهَا بَعْتَقِهِ : فَعَتَّقَ ... : لَعَنَتُ الثَّالِثَةَ .
ولو عَتَّقَ بَعْدَ طَلْقَةٍ : مَلَكَ تَمَامَ الثَّلَاثِ . وَبَعْدَ طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ
عَتَّقَا مَعًا — : لَمْ يَلِكْ ثَالِثَةٌ .
وقوله : « أَنْتِ الطَّلَاقُ » ، أَوْ : « يَلْزَمُنِي ... » ، أَوْ :

(١) كَذَا فِي زَع ، وَفِي ش : « بِهَبْتِهِ الطَّلَاقُ وَلَمْ أَوْ أَسِر » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « وَمَا يَمْلِكُ بِهِ » .

« ... لازم لي » ، أو : « ... على » ونحوه — صريح : منجزاً ،
أو معلقاً^(١) ، أو مخلوفاً به . ويقع به واحدة : ما لم ينو أكثر .

فمن معه عدد — وثم نية ، أو سبب يقتضي تعميماً أو تخصيصاً :
عمل به . وإلا : وقع بكل واحدة طلقاً .

و : « أنت طالق » — ونوى ثلاثاً — : فثلاث ، كنيتهما
ب : « أنت طالق طلاقاً » .

و : « أنت طالق واحدة » ، أو : « ... واحدة^(٢) بائة » ،
أو : « ... واحدة بائة » — فرجعية في مدخول بها ، ولو
نوى أكثر .

و : « أنت طالق واحدة ثلاثاً » ، أو : « ... ثلاثاً واحدة » ،
أو : « ... طالق بائة » ، أو : « ... طالق البائة » ، أو : « ... بلا
رجعة » — فثلاث .

و : « أنت طالق هكذا » — وأشار بثلاث أصابع — :
فثلاث . وإن أراد المقبوضتين — ويصدق في إرادتهما — : فثنتان .
وإن لم يقل : « هكذا » ، فواحدة .

ومن أوقع طلقاً ، ثم قال : « جعلتها ثلاثاً » — ولم ينو

(١) في ش زيادة : « بشرط » ، وهي من المرح .

(٢) قوله : « أو واحدة » ورد في زع والغاية ١٢٨ ، وأسقط من ش مدرجا في

البرج .

أستثنا^(١) طلاق بعدها — : فواحدة .

وإن قال^(٢) : « ... واحدة ، بل هذه ثلاثاً » — طَلَقْتُ واحدةً ،
والأخرى ثلاثاً .

وإن قال^(٣) : « هذه ... ، لا بل هذه » ، أو : « أنتِ طالق ،
لا بل أنت طالق » — طَلَقْتَا .

وإن قال : « هذه أو هذه ، وهذه طالق^(٤) » ، وقع
بالثالثة وإحدى^(٥) الأولىين ، كـ « هذه أو هذه ، بل هذه ... » .

وإن^(٦) قال : « هذه ... وهذه أو هذه » ، وقع بالأولى وإحدى
الأخرين ، كـ : « هذه ... بل هذه أو هذه » .

و : « ... طالق^(٧) كلَّ الطلاق ، أو أكثره ، أو جميعه ، أو منتهاهُ
أو غايته ، أو أقصاهُ » ، أو : « ... عددَ الحَصَى ، أو القطرِ ، أو^(٨) الرملِ
أو الريح ، أو الترابِ ونحوه ، أو : « يامائة طالق » — فثلاثٌ ،
ولو نوى واحدةً .

(١) كذا في زش والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها خطأ هكذا : « استثنا » .

(٢) في ش زيادة : « لإحدى امرأتيه » ، مع « أنت طالق » . والكل من
الشرح .

(٣) في ش زيادة بعض كلمة من الشرح : « لا » . وذكر بهامش ع — بدون
تصحيح — : « وإن قال لإحداهن : هذه طالق — وأشار إليها — لا بل هذه ، مشيراً
للأخرى ، طَلَقْتَا . والزائد كله من كلام الشارح .

(٤) أسقط هذا من ش مدرجا في الشرح ، ولم يرد في الغاية . وصحف فيها ما بعد بلفظ :
« وقع في الثالثة » .

(٥) في ش : « وإحدى الأولين » ، والتعريف من الناشر ، والزائد من الشارح .

(٦) أسقطت « إن » من ش ، وأدخلت في الشرح .

(٧) كذا في زع والغاية ١٢٩ . وفي ش : « وأنت طالق » ، والزائد من الشرح .

(٨) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عدد » .

وكذا: «... كَأْلَفٍ» ونحوه . فلو نَوَى : « كَأْلَفٍ : في صُعُوبَتِهَا ، قُبَلِ حُكْمًا .

و : «... أَشَدَّهُ ، أو أَغْلَظَهُ ، أو أَطْوَلَهُ ، أو أَعْرَضَهُ ، أو : «... مِلءَ الْبَيْتِ أو الدُّنْيَا ، أو مِثْلَ الْجَبَلِ ، أو عِظَمَهُ» ونحوه — فطَلَقَهُ : إن لم يَنْوِ أَكْثَرَ .

و : «... من طَلَقَهُ إلى ثَلَاثٍ ، فِئْتَانِ .

و : «... طَلَقَهُ في ثَنَتَيْنِ» — ونَوَى طَلَقَهُ مَعَهَا — : فِئْتَانِ .

وإن نَوَى مَوْجَبَهُ عِنْدَ الْحُسَابِ — وَيَعْرِفُهُ ، أَوَّلًا — : فِئْتَانِ

وإن لم يَنْوِ شَيْئًا : وَقَعَ مِنْ حَاسِبٍ طَلَقَتَانِ ، وَمِنْ غَيْرِهِ طَلَقَةٌ .

فصلٌ

وَجُزْءُ طَلَقٍ ، كَهَيِّ (١) . ف : « أَنْتِ (٢) طَالِقٌ نِصْفَ — أو أو ثَلَاثَ ، أو سُدُسَ — أو وَثَلَاثَ (٣) وسُدُسَ طَلَقَةٍ » ، أو : «... نِصْفَيْهَا »

(١) في ش زيادة من كلام الشارح : « لأن مبناه على السراية كالنق » .

(٢) أسقطت الفاء من ش ، وأدمجت بالشرح .

(٣) وردت الواو في زع ، وسقطت من الفاية ١٣١ ، وأسقطت من ش مدرجة .

في الشرح .

أو : «... نصف طَلقة ، ثلث طَلقة ، سدس طَلقة » ، أو : «... نصف - أو ثلث ، أو سدس^(١) ، أو ربع ، أو ثمن - طَلقتين » ونحوه - : فواحدة .

أو : «... نصف طَلقتين » ، أو : «... ثلاثة أنصاف - أو أربعة أثلاث ، أو خمسة أرباع - طَلقة^(٢) » ونحوه - : فثنتان .

و : «... ثلاثة أنصاف - أو أربعة أثلاث ، أو خمسة أرباع - طَلقتين » ونحوه ، أو : «... نصف طَلقة ، وثلث طَلقة ، وسدس طَلقة » ونحوه - : فثلاث .

ولأربع : « أَوْقَعْتُ يَنْكُن - أو عَلِيكُن - طَلقة ، أو ثَنْتَيْنِ ، أو ثَلَاثًا ، أو أَرْبَعًا » ، أو لَمْ يَقُلْ : « أَوْقَعْتُ » - وَقَعَ بِكُلِّ طَلْقَةٍ .

و : «... خَمْسًا ، أو سِتًّا ، أو سَبْعًا ، أو ثَمَانِيًا » ، وَقَعَ بِكُلِّ ثَنْتَانِ .

و : «... تَسْعًا » فَأَكْثَرَ ، أو : «... طَلْقَةً وَطَلْقَةً وَطَلْقَةً » - وَقَعَ ثَلَاثٌ^(٣) ، كَ : « طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا » ،

و : « نَصْفُكَ - وَنَحْوُهُ - أو بَعْضُكَ ، أو جُزْءُ^(٤) مِنْكَ » ،

(١) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « طَلقتين » .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ١٣٣ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) كذا في زش والغاية ١٣٥ . وفي ع : « ثلاثة » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « جزأ » ، وهو تحريف ناسخ .

[أو دُمُكَ^(١)] ، أو حِياتُكَ ، أو يَدُكَ ، أو إصْبَعُكَ طالق - ولها يَدٌ أو إصْبَعٌ^(٢) - : طَلَّقْتُ .

و : « شَعْرُكَ ، أو ظُفْرُكَ ، أو سِنَّكَ ، أو رِيقُكَ ، أو دُمُكَ ، أو لَبْنُكَ ، أو مَنِيَّكَ ، أو رَوْحُكَ ، أو حَمْلُكَ^(٣) ، أو سِمُكَ ، أو بَصْرُكَ ، أو سَوَادُكَ ، أو بَيَاضُكَ - أو نَحْوُهَا - أو يَدُكَ - ولا يَذَلُهَا - طالق^(٤) » ، أو : « إِنْ قَمْتُ فَهِيَ طَالِقٌ » ، فَقَامَتْ وَقَدْ قُطِعَتْ - : لَمْ تَطْلُقْ .
وعَتَقْتُ - : فِي ذَلِكَ . - كَطَّلَاقٍ .

* * *

فصلٌ فيما تُخَالَفُ بِهِ^(٥) المدخولُ بها غيرَها
تَطْلُقُ مدخولُ بها - ب . « أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ » - ثَلَاثِينَ ،
إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّرَ تَكَرُّارُهُ تَأْكِيداً مُتَّصِلاً ، أو إِفْهَاماً .
وإنْ أَكَّدَ أَوَّلَى^(٥) بِثَلَاثَةٍ : لَمْ يُقْبَلْ . وبِهَا ، أو ثَانِيَةً بِثَلَاثَةٍ - :
قُلْ . وإنْ أَطْلَقَ التَّأْكِيدَ : فَوَاحِدَةٌ .
و : « أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ » ، فَثَلَاثٌ مُعَاً . وَيُقْبَلُ حُكْمًا
تَأْكِيدُ ثَانِيَةٍ بِثَلَاثَةٍ ، لِأَوَّلَى بِثَانِيَةٍ .

(١) وردت الزيادة في زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَإِصْبَعٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ع : « أَوْ حَمْلُكَ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ نَاسِخٍ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « الزَّوْجَةُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ . وَكَلَامُ الْغَايَةِ ١٣٦ مَخْتَصَرٌ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « الْأَوَّلَى ... أَوْ تَأْكِيدُ ثَانِيَةٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ

الشَّرْحِ .

وكذا « الفاء » و « ثم » . وإن غايرَ الحروف : لم يُقبل ^(١) .
ويقبلُ حكماً تأكيداً في : « أنتِ مطلقةٌ » ، أنتِ مسرَّحةٌ ،
أنتِ مفارقةٌ » ، لامعٌ « واوٍ » أو « فاءٍ ^(٢) » أو « ثم » .
وإن أتى بشرطٍ أو استثناءٍ أو صفةٍ ، عقبَ جملةٍ — : اختصَّ
بها . بخلافِ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه .

و : « أنتِ طالق » ، لا بل أنتِ طالق » ، فواحدةٌ .
و : « أنتِ طالق فطالق » ، أو ثم طالق » ، [أو بل طالق ^(٣)] ،
أو بل أنتِ طالق » ، أو : « ... طلاقاً بل طلقتين ، أو ^(٤) بل طلاقاً » ،
أو ^(٥) : « ... طلاقاً قبل طلاق ، أو قبلها طلاقاً » — ولم يُرد :
« في نكاح ، أو من زوج ، قبل ذلك » ؛ ويُقبلُ حكماً : إن كان
وُجد . — أو : « ... بعد طلاق ، أو بعدها طلاقاً » — ولم يُرد :
« سيوقعها » ؛ ويُقبلُ حكماً : فثنتان ، إلا ^(٦) غيرَ مدخولٍ بها .
فَتَبِينُ بالأولى ، ولا يلزم ^(٧) ما بعدها .

(١) كذا في ز ، أى إدارة التأكيد . وفي ع ش والغاية : « يقبل » ، وهو صحيح أيضاً .

(٢) في ش : « أو وفاء » ، والفاء من الناشر لامن الشارح .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٤) في ش زيادة : « طلاق » ، وهى من الشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « طالق » . وسقط قوله : « قبل طلاق » ، من الغاية .

١٣٧ .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لا » ، وهو تحريف .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « يلزمها » ، والزائد من الشرح .

و: « أنت طالق طلقاً معها طلقاً ، أو مع طلقاً » ، أو^(١) :
« ... فوقها ... ، أو فوق طلقاً » ، أو: « ... تحتها^(٢) ... ، أو تحت
طلقاً » : أو: « ... طالق و طالق » — فثنتان .

و^(٣) : « ... طالق طالق طالق » ، فواحدة : ما لم ينو أكثر .
ومعلق : — في هذا — كمنجز .

ف: « إن قمت فأنت طالق و طالق و طالق » ، أو آخر
الشرط ، أو كرره ثلاثاً بالجزاء ، أو: « ... فأنت طالق طلقاً معها
طلقتان ، أو مع طلقتين » ، فقامت : — فثلاث .

و: « إن قمت فأنت طالق فطالق » ، أو ثم طالق » ، فقامت — فطلقاً :
إن لم يدخل بها . وإلا : فثنتان .

وإن قصد إفهاماً ، أو تأكيداً في مكرّر مع جزاء — : فواحدة .

* * *

بابُ الاستثناءِ في الطلاقِ

وهو : إخراجُ بعضِ الجملة — بـ « إلا » ، أو ما قام مقامها —
من متكلم واحد .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « طلقاً » .

(٢) في ع ش زيادة : « طلقاً » ، وهي من الشرح أيضاً .

(٣) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « أنت » .

وشرط فيه^(١) : اتصال معتاد — لفظاً ، أو حكماً : كإقطاعه
بتنفس ونحوه . — وثبته^(٢) قبل تمام مستثنى منه .
وكذا شرط ملحق^٣ ، وعطف مغير^(٣) .
ويصح في^(٤) نصف فأقل^٤ ، من مطلقات وطلقات .
فـ : « أنت طالق ثنتين إلا طلاقاً » ، يقع^(٥) طلاقاً .
و : « ... ثلاثاً إلا طلاقاً » ، أو إلا^(٦) ثنتين ، أو إلا واحدة
إلا واحدة^(٧) ، أو إلا واحدة وإلا واحدة » ، أو : « ... طلاقاً وثنتين
إلا طلاقاً » ، أو : « ... أربعاً إلا ثنتين » — يقع ثنتان .

و^(٨) « ... ثلاثاً إلا ثلاثاً ، أو إلا ثنتين ، أو إلا جزء طلاقاً — :
كنصف وثلاث ونحوهما . — أو إلا ثلاثاً إلا واحدة » ،
أو : « ... خمساً — أو أربعاً — إلا ثلاثاً ، أو إلا واحدة » ، أو :
« ... طالق وطالق وطالق إلا واحدة » ، أو إلا طالقاً » أو :
« ... ثنتين وطلاقاً إلا طلاقاً » ، أو : « ... ثنتين ونصفاً^(٩) إلا طلاقاً » ،

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وفي شرط ونحوه » . وذكر في
الإقناع وشرحه ٢١٧/٥ بلفظ : « وفي شرط متأخر » . وذكر نحوه بعد .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ونية » وهو موافق للفظ الغاية ١٣٧ :
« أو نية » .

(٣) بهامش ز : « من خطه : العطف المغير يكون ببل ولا ولكن . اه مؤلف » .

(٤) قوله : « في نصف » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدعياً بالشرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « ولا » ، وهو تحريف . ولفظ الغاية : « أو ثلاثاً إلا » .

(٧) في ش زيادة من الشرح : « يقع ثنتان » .

(٨) في ش زيادة من المرح أيضاً : « أنت طالق » .

(٩) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش والغاية ١٣٩ : « ونصف » ، وهو
تحرير .

أو: «... ثنتين وتنتين إلا ثنتين، أو إلا واحدة» — يقع ثلاث،
كمطفيه بالفاء أو «ثم»^(١).

و: «أنت طالق ثلاثاً» — وأستثنى^(٢) بقلبه: «إلا» واحدة —
يقع^(٣) الثلاث.

و: «نسائي الأربع طوالق» — وأستثنى^(٤) واحدة
بقلبه — : طلقن. وإن لم يقل: «الأربع»، لم تطلق المستثناة.
وإن^(٥) أستثنى من سألته طلاقاً: ديين، ولم يقبل حكماً.
وإن قالت: «طقن نساءك»، فقال: «نسائي طوالق» —
طلقت: ما لم يستثنها^(٦).

وفي «القواعد»: «قاعدة؛ المذهب: أن الاستثناء يرجع إلى
ما يملكه^(٧)، والمطف بالواو يصير الجملتين واحدة». وقاله^(٧)
جمع المنقح: «وليس على إطلاقه».

بابُ الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال: «أنت طالق أمس»، أو قبل أن أتزوجك —

-
- (١) في ش: «أو ثم»، والباء من كلام الشارح.
(٢) كذا في زع. وفي ش: «أو استثنى»، والزائد من الناشر.
(٣) كذا في زع والغاية: ونرجح أنه قد سقط منها كلام كبير — وفي ش:
«تقع».
(٤) كذا في ز ش والغاية. وفي: «فاستثنى»، ولعله تصحيف.
(٥) قوله: «وإن» أسقط من ش، وأدرج في الشرح.
(٦) كذا في ز ش والغاية. وفي ح: يستثنى، وهو خطأ وتحريف.
(٧) وردت الهاء في ز ش، وسقطت من ع.

وَنَوَى وَقَوَّعَهُ إِذَا — : وَقَعَ . وَإِلَّا : لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ مَاتَ أَوْ جَنَّ
أَوْ خَرَسَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمَرَادِهِ .

و^(١) : « أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قَدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرِ » ، فَلَهَا أَلْفَقَّةٌ .
فَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ مَضِيِّهِ ، أَوْ مَعَهُ — : لَمْ يَقَعْ .

وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءٍ تَطْلُقُ فِيهِ : تَبَيَّنَ وَقَوُّعُهُ ، وَأَنْ وَطَّأَهُ^(٢)
مَحْرَمٌ . وَلَهَا الْمَهْرُ .

فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمَ^(٣) ، وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ ، وَيَوْمَيْنِ — :
صَحَّ الْخُلْعُ ، وَبَطُلَ الطَّلَاقُ . وَعَكْسُهُمَا : بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ .
وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الْخُلْعُ : رَجَعَتْ بِعَوْضِهِ^(٤) ، إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ : فَيَصِحُّ
خُلْعُهَا .

وَكَذَا حُكْمُ : « ... قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ » . وَلَا إِرْثَ لِبَائِنٍ :
لِعَدَمِ^(٥) تَهْمَةٍ .

و : « إِنْ مِتُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ » وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَصَحَّ^(٦) .
وَلَا تَطْلُقُ إِنْ قَالَ : « ... بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ مَعَهُ » .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « إِنْ قَالَ » .

(٢) هَذَا رِسْمُ شِ وَالْغَايَةُ ١٤٠ . وَرِسْمُ فِي زَعِ هَكَذَا : وَطَّأَهُ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ .

(٣) وَرَدَّ فِي زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَأَكْثَرُ » . وَذَكَرَ فِي الْإِفْتِنَاحِ ٢١٩ .

(٤) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي زِشْ ، وَسَقَطَتْ مِنْ عِ وَالْغَايَةِ .

(٥) أَسْقَطَتِ اللَّامُ مِنْ شِ ، وَأَدْمَجَتْ بِالشَّرْحِ .

(٦) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أَدَخَاتُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَمْضِيهِ » .

(م ١٨ ق ٢ — مِنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)

وإن قال : « ... يومَ موتي » ، طَلَقْتُ أَوْلَه . و : « ... قبلَ موتي » ، يَقَعُ في الحال .
وإن قال : « أطولُكما حياةً طالقٌ » ، فبموتِ إحداهما يَقَعُ —
بالأخرى^(١) .

وإن تزَوَّجَ أمةً أيَّه ، ثم قال : « إذا مات أبي أو اشتريتُكِ فأنْتِ طالقٌ » — فمات أبوه ، أو اشتراها — : طَلَقْتُ .
ولو قال^(٢) : « إن ملكْتُكِ فأنْتِ طالقٌ » ، فمات أبوه أو اشتراها — : لم تَطْلُقِ .
ولو كانت مبدَّرةً ، فمات أبوه — وَقَعَ الطلاقُ والعَتَقُ معاً :
إن خرجتْ من الثلث .

* * *

فصلٌ

وَيُسْتَعْمَلُ طَلَاقٌ وَنَحْوُهُ اسْتِعْمَالُ الْقَسَمِ — وَيُجْعَلُ جَوَابُ الْقَسَمِ جَوَابَهُ — فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ .
وإن عَلَّقَهُ بِفِعْلٍ مُسْتَحِيلٍ عَادَةً — : كـ « أنْتِ طالقٌ إن —
أولاً — صَعِدَتِ السَّمَاءُ ، أو شاءَ الميتُ أو الهَيِّمَةُ ، أو طُرِتِ ،

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوباً عَلَيْهِ : « إِذَا » بِالتَّنْوِينِ ، وَهُوَ فِي الْإِنْفَاعِ ٢٢٠ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ : « لَهَا » . وَهِيَ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

أو^(١) قلبت الحجرَ ذهباً . — أو مستحيل لذاته : كـ « ... إن رددتِ
أُمس ، أو جمعت بين الضدين ، أو^(٢) شربت ماء الكوز » — ولا
ماء فيه — : لم تطلق ، كحلقه بالله عليه .

وإن علقه^(٣) على نفيه — : كـ « أنت طالق لأشربن ماء
الكوز^(٤) ، أو إن لم أشربه — ولا ماء فيه — أو لأصعدن^(٥) السماء ،
أو إن لم أصعدنها ، أو لاطلعت الشمس ، أو لأقتلن فلاناً — فإذا
هو ميت : علمه ، أولاً . — أو لأطيرن ، أو إن لم أطرن » ،
ونحوه — : وقع في الحال .

وعتق^٦ ، وظهار^٧ ، وحرام^٨ ، ونذر^٩ ، وعين^{١٠} بالله — كطلاق .
و : « أنت طالق اليوم : إذا جاء غد^{١١} » ، لغو^{١٢} .

و : « أنت طالق ثلاثاً على مذهب السنة والشيعة واليهود
والنصارى ، أو على سائر المذاهب » — يقع ثلاث^{١٣} .

* * *

(١) في ش زيادة ، أدخلت من المشرح ، هي : « إن » .

(٢) كذا في زش والغاية ١٤٢ ، وفي وفي ع : « علقه » ، وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « ولا ماء فيه » ، وهي من كلام الشارح .

(٤) كذا في زش والغاية . وفي ع : « لأصعدت » ، وهو خطأ وتصحيف .

فصلٌ في الطلاقِ في زمنٍ مستقبلٍ

إذا^(١) قال : « أنت طالق غداً ، أو يوم كذا » — وقع بأولهما^(٢) . ولا يُدَيَّنُ — ولا يُقبلُ حُكماً — إن قال : « أردتُ آخرهما » .

و : « ... في غدٍ ، أو في رجب » — يقعُ بأولهما . وله وطءٌ قبلَ وقوع .

و : « ... أليومَ ، أو في هذا الشهرِ » — يقعُ في الحال .
فإن قال : « أردتُ : في آخر هذه الأوقاتِ » — دُيِّنَ ، وقبل حُكماً .

و : « أنت طالق أليومَ ، أو غداً » ، أو قال : « ... في هذا الشهرِ ، أو الآتي » — وقع في الحال .

و : « أنت طالق أليومَ ، و^(٣) غداً ، و^(٣) بعد غدٍ » ، أو : « ... في اليوم ، وفي غدٍ ، وفي بعده » ، فواحدةٌ في الأولى — كقوله : « ... كلَّ يوم » . — وثلاثٌ في الثانية ، كقوله : « ... في كلِّ يوم » .

(١) قوله : « إذا قال » ، أسقط من ش مدرجا في الشرح . وذكر بهامش ز حاشية صغيرة لم تظهر في التصوير ، ولعلها : « مسألة ما إذا قال لامرأته : أنت طالق غداً » .
(٢) كُتِبَ في ز ش والغاية ١٤٤ . وفي ع : « بأوليهما » ، وهو تحريف .
(٣) كذا في ز ع والغاية ١٤٤ . وفي ش : « أو » ، والزائد من الناسخ لا الشارح .

و : « أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم » ، أو أسقط
« اليوم » الأخير ، أو الأول^(١) — ولم يطلقها في يومه —
وقع بآخره^(٢) .

و : « أنت طالق يوم يقدم زيد » ، يقع يوم قدومه : من أوله ،
ولو ماتا غدوة وقدم بعد موتيهما من ذلك اليوم .
ولا يقع : إذا قدم به ميتاً أو مكرهاً ، إلا بنية^(٣) . ولا^(٤) : إذا
قدم ليلاً ، مع نيته نهائياً^(٥) .

و : « أنت طالق في غد إذا قدم زيد » ، فماتت قبل قدومه —
لم تطلق .

و : « أنت طالق اليوم غداً » ، فواحدة في الحال . فإن^(٥) نوى :
« في كل يوم ، أو بعض طلقة اليوم وبعضها غداً » — فثنتان . وإن
نوى : « ... بعضها اليوم وبقية غداً » ؛ فواحدة .

(١) كذا في ع ش والغاية ، وهو الظاهر الموافق للفظ الإقناع ٢٢٤ : « أو أسقط
اليوم الأول أو اليوم الأخير » . ولفظ ز هكنا : « الأوله » بكسر اللام وبدون نقط
للإياء والهاء . والظاهر أنه سبق قلم .

(٢) كذا في ز ش والغاية ، وهو موافق للفظ الإقناع : « في آخر جزء منه » . وفي
ع : « بآخرة » ، وهو تصحيف على ما يظهر . وأسقط قوله : « وقع » من ش ، وأدرج
في الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « يقع » .

(٤) وردت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٥) كذا في زع والغاية ١٤٥ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » ، ولعله تصحيف .

و : « أنت طالق إلى شهرٍ أو حَوْلٍ ، أو الشهرَ أو الحولَ » ،
ونحوه — : يقعُ بِمُضِيِّهِ ، إلا أن يَنْوَى وقوعه إِذَا : فيقعُ ، كـ : « ...
بَعْدِ ^(٦) مكةَ أو إليها » ، ولم يَنْوِ بلوغها .

و : « أنت طالق في أول الشهر » ، فبدخوله . و : « ... في
آخره » ، ففي آخر جزءٍ منه . و : « ... في أولِ آخره » ، فبفجرِ
آخرِ يومٍ منه . و : « ... في آخرِ أوله » ، فبفجرِ أولِ يومٍ منه .
و : « إذا مضى يوم فأنت طالق » ، فإن كان نهاراً وقعَ :
إذا عاد النهارُ إلى مثل وقته . وإن كان ليلاً : فبغروبِ
شمسِ الغد .

و : « إذا مضت سنة ... » ، فَبِمُضِيِّ اثْنَيْ عَشَرَ شهراً بِالْأَهْلِ .
وَيُسَكِّلُ ما حَلَفَ في أَثْنَانِهِ ، بالعدد . و : « إذا مضت السنة ... »
فبأنسِلَاحِ ذِي الْحِجَّةِ .

و : « إذا مضى شهر ... » ، فَبِمُضِيِّ ثَلَاثِينَ يوماً . و : « إذا مضى
الشهر ... » ، فبأنسِلَاحِهِ .

و : « أنت طالق كلَّ يوم طَلَقَةً ... » ، وكان تَلْفُظُهُ نهاراً — :
وَقَعَ إِذَا طَلَقَهُ ، والثانيةُ بفجرِ اليومِ الثاني ، وكذا الثالثةُ ^(٧) .

(١) ضبط في زبضم الباء ، وهو أولى من الفتح . فتأمل .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إن كانت في عصمته » . وذكر نحوه

في الغاية ١٤٦ ، والإقناع ٢٢٦ .

وإن قال : « ... في مجيء ثلاثة أيام » ، ففي أول الثالث .
و : « أنت طالق في كل سنة طلاقاً » — تقع الأولى في
الحال ، والثانية في أول المحرم ، وكذا الثالثة : إن كانت
في عصمته .

ولو بانء حتى مضت الثالثة ، ثم تزوجها — : لم يقعا .
ولو نكحها في الثانية ، أو الثالثة — : طلق عقبه .
وإن قال فيها — وفي : « إذا مضت السنة » — : « أردتُ
بالسنة : اثني عشر^(٢) شهراً » ، دُين ، وقبل حكماً .
وإن قال : « أردتُ : كون^(١) ابتداء السنين المحرم » ، دُين ،
ولم يُقبل حكماً .

* * *

بابُ تعليقِ الطلاقِ بالشروطِ

وهو : ترتيبُ شيءٍ غيرِ حاصلٍ على شيءٍ حاصلٍ ، أو غيرِ حاصلٍ —
بـ « إن » ، أو إحدى أخواتها .

ويصح — مع تقدم شرط ، وتأخره — بصريحٍ ، وبكنايةٍ .
مع قصدٍ .

(١) في ش والغاية : « إني » بالهمزة ، وفي ع : « عشرة » . وكلاماً خطأ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ابتداء كون » ، وهو عبث ناشر .

ولا يَضُرُّ فصلٌ بين شرط^(١) وحكمه ، بكلام منتظم :
 كـ « أنت^(٢) طالق — يازانية — إن قمتِ » ، ويقطعه سكوته ،
 وتسبيحه ، ونحوه .

و : « أنت طالق مريضّة » رفعاً ونصباً — : يقعُ بمرضها .
 و « مَنْ » و « أَيْ » المضافةُ إلى الشخص ، يقتضيان^(٣) عمومَ
 ضميرهما : فاعلاً أو مفعولاً .

ولا يصحُّ إلا من زوج . ف : « إن تزوجتُ — أو عَيَّن ولو
 عتيقته — فهي طالق » ، لم يقع بتزوجها^(٤) .
 و^(٥) : « إن قمتِ فأنت طالق » — وهي أجنبيّة — فتزوجها ،
 ثم قامت — : لم يقع ، كحلفه : « لا أفعلن^(٦) » كذا » ، فلم تبق^(٧)
 له زوجةٌ ، ثم تزوج أخرى^(٨) وفعل^(٩) .

-
- (١) كذا في زع والغاية ١٤٧ . وفي ش : « الشرط » .
 (٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « كانت » ، وهو تصحيف .
 (٣) في ع : « يقتضيان » ، وهو تحريف .
 (٤) في ع : « بتزوجها » ، وهو خطأ وتحريف .
 (٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إن قال » .
 (٦) في ز : « لأفعلن » ، وهو محرف عما أثبتناه أو عن لفظ الإقناع ٢٢٩ : « لأفعل » .
 أو مصحف عن لفظ ع ش والغاية : « لأفعلت » .
 (٧) كذا في زع والغاية ، وهو الأنسب . وفي ش : « يبق » .
 (٨) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لم » .
 (٩) في ش زيادة من الشرح : « ما حلف لا يفعله » . وذكرت في الإقناع بلفظ :
 « ذلك » .

ويَقَعُ ما عُلِقَ زَوْجٌ — بَوْجُودِ شَرْطٍ ، لا قَبْلَهُ وَلَوْ قَالَ :
« عَجَّلْتُهُ » .

وإن قال : « سَبَقَ لِسَانِي بِالْشَرْطِ وَلَمْ أُرِدْهُ ^(١) » ، وَقَعَ
إِذَا ^(٢) .

* * *

فصلٌ

وأدواتُ الشَّرْطِ ، الْمُسْتَعْمَلَةُ — غَالِبًا — فِي طَلَاقٍ وَعَتَاقٍ ،
سِتٌّ : « إِنْ » و « إِذَا » و « مَتَى » و « مَن » و « أَى »
و « كَلِّمَا » .

وهي وحدها : لِلتَّكْرَارِ وَكُلُّهَا و « مَتَمَّا » — بَلَا « لَمْ » ،
أَوْ نِيَّةٍ فَوْرٍ ^(٣) ، أَوْ قَرِينَةٍ — لِلتَّرَاخِي . وَمَعَ « لَمْ » : لِلْفَوْرِ ،
إِلَّا « إِنْ » مَعَ عَدَمِ نِيَّةٍ فَوْرٍ أَوْ قَرِينَةٍ ^(٤) .

فـ : « إِنْ ^(١) » — أَوْ إِذَا ، أَوْ مَتَى ، أَوْ مَتَمَّا ، أَوْ مَن ، أَوْ

(١) كَذَا فِي زَيْشِ الْإِقْنَاعِ وَالْغَايَةِ ١٤٨ . وَمَصْخَفٌ فِي عِ بَلْفَعْلُ : « أَدْرَهُ » .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بِمَدِّ دَالٍ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ لَأَنَّ طَلَّاقٍ » ، ثُمَّ قَالَ : أُرِدْتُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ دِينَ ، وَلَمْ يَقْبَلْ حَكْمًا ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْإِقْنَاعِ .

(٣) فِي ش : « فَوْرًا وَقَرِينَةً » وَهُوَ تَصْغِيرُ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ١٤٨ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَحَرْفٌ فِي عِ شِ بَلْفَعْلُ : « أَوْ قَرِينَةً » ، وَفِي الْغَايَةِ : « وَقَرِينَتَهُ » .

(٥) أَسْفَعَلَتْ الْفَاءُ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ .

أَيْتُكُنْ — قامت فطالقي « ، وقع بقيام . ولا يقع بتكرره إلا مع « كلما » .

ولو مُقْنِ أو أقام الأربع في : « أَيْتُكُنْ ، أو من قامت ، أو أقنُها ... » ، طَلَقْنِ .

ولو قال : « أَيْتُكُنْ لم أطأ اليوم فضرأتها طوالقي » ، ولم يبطأ — : طَلَقْنِ ثلاثاً ثلاثاً .

فإن وطئ واحدة : فثلاثٌ بعدم وطئ ضرأتها^(١) ، وهُنَّ ثَلاثين ثَلاثين^(٢) . وإن^(٣) وطئ ثَلاثين : فثَلاثانِ ثَلاثانِ ، وهما واحدة واحدة . وإن وطئ ثلاثاً : وقع بالموطوءات^(٤) فقط واحدة واحدة .

وإن أطلق : تقيّد بالعمر .

ولو قال : « كلما أكلت رمانةً فأنت طالق » ، وكلما أكلت نصف رمانةً فأنت طالق » ، فأكلت رمانةً — : فثلاثٌ .

ولو كان بدل « كلما » أداةً غيرها : فثَلاثانِ .

وإن علّقه على صفاتٍ ، فاجتمعن في عينٍ — : كـ « إن رأيتِ

(١) كذا في زع والفاية ١٤٩ ، وفي ش : « ضرأتها » ، وهو مع صحته تصحيف .

(٢) في ز زيادة من الناسخ هـ : « ثَلاثين » .

(٣) كذا في زع والفاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٤) في ش : « بالموطوءة » ، وهو تحريف ناشر .

رجلاً فأنت طالق ، وإن رأيت أسودَ فأنت طالق ، وإن رأيت فقيهاً فأنت طالق ، « فرأت رجلاً أسود فقيهاً — طلقت ثلاثاً .
و : « إن لم أطلقك فأنت ^(٦) — أو فضررتك — طالق » ،
فات أحدهما أو أحدهم — وقع : إذا بقي ، من حياة الميت ، ما لا يتيسر لإيقاعه . ولا يرث بائناً ، وترثه .

وإن نوى وقتاً ، أو قامت قرينةً بفورٍ — : تعلّق به .
و : « متى لم — أو إذا لم ، أو أيّ وقتٍ — لم أطلقك فأنت طالق » ، أو : « أيّمكن لم ^(٧) — أو من لم — أطلقها فهي طالق » ،
فمضى زمنٌ يمكن إيقاعه فيه ، ولم يفعل — : طلقت .
و : « كلما لم أطلقك فأنت طالق » ، فمضى ما يمكن إيقاع ثلاثٍ مرتبةً فيه ، ولم يطلقها — طلقت ثلاثاً : إن دخل بها . وإلا : بانت بالأولى .

* * *

فصل

وإن قال عامي ^(١) : « أن قمت — بفتح الهمزة — فأنت طالق » ،
فشرطٌ ، كنيته .

(١) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « طالق » .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ١٥٠ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « أي غير نحوى لامرأته » . وانظر الإقناع ٢٣٢ ..

وإن قاله عارفٌ بمقتضاه ، أو قال : « أنت طالق إذ قمتِ ،
أو وإن قمتِ ، أو ولو قمتِ » — طَلَقْتُ في الحال ،

وكذا : « إن — أو لو ^(١) — قمتِ وأنت طالق » . فإن قال :
« أردتُ الجزاءَ أو أن قيامها وطلاقها شرطانِ لشيءٍ ^(٢) ، ثم
أمسكتُ » — دُيِّنَ ، وقبل حُكْمًا .

و : « أنت طالق لو قمتِ » ، كـ : « ... إن قمتِ » .

وإن قال : « إن دخلتِ الدار فأنت طالق ، وإن دخلتِ ضرَّتْكِ » ،
فمتى دخلتِ الأولى : طَلَقْتُ ، لا الأخرى بدخولها .

فإن ^(٣) قال : « أردتُ : جعلَ الثاني شرطاً لطلاقها أيضاً » ،
طَلَقْتُ ثَلَاثَيْنِ .

وإن قال : « أردتُ : أن دخولَ الثانيةِ شرطٌ لطلاقها » ، فعلى
م أراد .

و : « إن دخلتِ الدار وإن دخلتِ هذه فأنت طالق » ، لم تَطْلُقْ
إلا بدخولهما .

و : « إن قمتِ فقعدتِ ، أو ثم قعدتِ ... » ، أو : « إن قمتِ

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أو ولو » ، والواو من الناسخ .

(٢) في ع زيادة : « آخر » ، وهي من الناسخ وإن وردت في الغاية . وذكريز ،

بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو جواباً لـ » .

(٣) كذا في زع والغاية ١٥١ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

متى قعدت ... » ، أو : « إن قعدت إذا قمت ، أو متى قمت ... » ،
أو : « إن قعدت إن قمت فأنت طالق » — لم تطلق حتى تقوم
ثم تقعد .

وإن عكس ذلك : لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم .
و : « أنت طالق إن قمت وقعدت ، أو لا قمت وقعدت » —
تطلق بوجودهما كيفما كان .

و : « ... إن ^(١) قمت أو قعدت ، أو إن قمت وإن قعدت ... » ،
أو : « ... لا قمت ولا قعدت » — تطلق بوجود أحدهما .

و : « إن أعطيتك إن وعدتُك ن سألتي ^(٢) فأنت طالق » —
لم تطلق حتى تسأله ، ثم يعدها ، ثم يعطيها .

و : « كلما أجنبْتُ فإن أغتسلت من حمام فأنت طالق » —
فأجنب ثلاثاً ، واغتسل مرةً — : فطلقة ^(٣) .

ويقع ثلاثاً مع فعلٍ لم يتردد مع كل جنابة : كموت زيد ،
وقدومه .

وإن أسقط « الفاء » من جزاء متأخر : فكبتائها .

(١) كذا في زع والغاية — وراجع ما فيها بتأمل — وفي ش : « أو إن » ،
والزائد من الشرح .

(٢) كذا في ع والغاية ، وهو الصواب . وفي ز ش : « سألتني » ، وهو تحريف ..

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « واحدة » .

فصلٌ في تعلّيقه بالحِيض

إذا قال : « إذا حِضتِ فأنتِ طالق » ، يقعُ بأوّلِهِ : إن تَبَيَّنَ حِيضاً . وإلا : لم يقع .

ويقعُ في : « إذا حِضتِ حِيضَةً ... » ، بانقطاعه . ولا يُعتدُّ بحِيضَةٍ عُلّقَ فيها .

و : « كلّما حِضتِ ... » ، أو زاد : « حِيضَةً ^(١) » — تفرُّغٌ عِدَّتُهَا بآخرِ حِيضَةٍ رابعة . وطلاقةُ في ثَانِيَةٍ غيرِ بدعيٍّ .
و : « إذا حِضتِ نصفَ حِيضَةٍ فأنتِ طالق » ، فإذا مضتِ حِيضَةٌ مستقرّةٌ ^(٢) : تَبَيَّنَّا وقوعه لنصفِها .

ومتى أَدْعَتْ حِيضاً وأنكرَ ^(٣) : فقولها ^(٤) — ك : « إن أضمريتِ بُغْضِي فأنتِ طالق » ، وأدّعته . — لا في ولادةٍ وإن لم يُقَرَّ بالحمل ، ولا في قيام ونحوه .
ولو أقرَّ به : طَلَقَتْ ، ولو أنكرته .

و : « إذا طَهَرَتْ فأنتِ طالق » — وهي حائض — : فإذا أنقطع الدمُ . وإلا : فإذا طَهَرَتْ من [حِيضَةٍ ^(٥)] مستقبلة .

(١) كذا في زع والغاية ١٥٢ . وفي ش : « حِيضُهُ » بالهاء ، وهو تصحيف .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الأول . وفي ش : « فأنكر » .

(٤) كرر هذا بهامش ز ، ولعله نشأ عن ظن أن الكلمة غير بيّنة في الأصل . وفي

الإقناع ٢٣٦ زيادة : « في نفسها » . وفي الغاية : « ... بلاعين » .

(٥) وردت الزيادة في ز ش والغاية ١٥٣ ، وسقطت من ع .

و: « إن حَضِيتْ فَأَنْتِ وَضَرَّتْكَ طَالِقَتَانِ » ، فقالت : « حَضِيتُ »
وكَذَّبَهَا^(١) — : طَلَّقْتُ وَحْدَهَا .

و: « إن حَضِيتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ » ، وَأَدَّعَتْهُ ، فَصَدَّقَهُمَا — :
طَلَّقْتُمَا . وَإِنْ أَكْذَبَهُمَا : لَمْ تَطْلُقَا . وَإِنْ أَكْذَبَ إِحْدَاهُمَا :
طَلَّقْتُ وَحْدَهَا .

وإن قاله لأربعٍ ، فَادَّعَيْنَهُ ، وَصَدَّقْنَهُ — : طَلَّقْنِ . وَإِنْ
صَدَّقَ ثَلَاثًا : طَلَّقْتُ الْمَكْذُوبَةَ . وَإِنْ^(٢) صَدَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ : لَمْ
يَقَعْ شَيْءٌ .

وإن قال : « كَلَّمَا حَاضَتْ إِحْدَاكُنِ — أَوْ أَيْشُكُنِ حَاضَتْ^(٣) —
فَضَرَّأَتْهَا طَوَالِقُ » ، فَادَّعَيْنَهُ ، وَصَدَّقْنَهُ — : طَلَّقْنِ كَامِلًا . وَإِنْ
صَدَّقَ وَاحِدَةً : لَمْ تَطْلُقِي ، وَطَلَّقِي ضَرَّأَتَهَا^(٤) طَلْقَةً طَلْقَةً . وَإِنْ
صَدَّقَ ثِنْتَيْنِ : طَلَّقْتَا طَلْقَةً طَلْقَةً ، وَالْمَكْذُوبَتَانِ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ .
وَإِنْ صَدَّقَ ثَلَاثًا : طَلَّقْنِ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ ، وَالْمَكْذُوبَةَ ثَلَاثًا .
و: « إن حَضِمَا حِيضَةً ... » ، طَلَّقْتَا بِشُرُوعِهِمَا فِي حِيضَتَيْنِ .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « فَكَذَّبَهَا » .
(٢) هَذَا إِلَى « شَيْءٍ » ، أَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ بِلَفْظِ : « فَإِنْ ... » .
(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ ، هِيَ : « مَنَكُنْ » . وَرَاجِعِ الْإِفْتِنَاعِ ٢٣٧ .
(٤) « ١ » فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « ضَرَّأَتُهَا » ، وَهُوَ كَسَابِقُهُ . وَانْظُرِ الْإِفْتِنَاعَ .

فصل في تعليقه بالحمل والولادة

إذا قال: «إن كنت حاملاً فأنت طالق»، فبانت حاملاً زمن حلف^(١) — : وقع منه وإلا، أو وطئ بعده — وولدت لستة أشهر فأكثر من أول وطئه — : لم تطلق.

و: «إن لم تكوني حاملاً»، فبالعكس.

ويحرّم وطؤها — قبل استبراء^(٢)، وقبل زوال رية^(٣)، أو ظهور حمل: في الثانية — : إن كان بائناً. ويحصل بحیضة موجودة، أو مستقبلة، أو ماضية لم يطأ بعدها^(٤).

و: «إن — أو إذا — حملت^(٥) ...»، لم يقع إلا بحمل^(٦) بمتجدد. ولا يطاق^(٧) — : إن كان وطئ في طهر حلفه. — قبل حيض، ولا أكثر من مرة^(٨) كل طهر.

و: «إن كنت حاملاً بذکر فطلقة»، وبأثنی فثلاثین، فوَلَدْتُ ذَكَرَيْنِ — : فطلقة. وأثنی مع ذکر فأكثر: فثلاث.

(١) كذا في زع والغاية ١٥٤. وفي ش: «حلفه»، والهاء من الشرح.

(٢) كذا في زش والغاية. وحرف في ع بلفظ: «استبراء».

(٣) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح.

(٤) كذا في ز. وفي ع ش والغاية: «بمتجدد»، وورد كلمة «حمل» في

الشرح.

(٥) في ش: «يطؤها»، والزائد من كلام الشارح.

(٦) في ع زائدة: «في»، وهي من الناسخ.

وإن قال : « إن كان حَمْلُكَ ، أو ^(١) ما في بطنك ... » ،
فولدتُهما — : لم تَطْلُق . ولو أَسْقَطَ « ما » : طَلَقَتْ ثَلَاثًا .
وما عُلِّقَ على ولادةٍ : يَقَعُ بِإِلْقَاءِ مَا تُصِيرُ بِهِ أُمَةً أُمَّ وَلَدٍ .
و : « إن ولدتِ ذَكَرًا فطَلَقَةٌ ، وأنثى فمِثْنَتَيْنِ » ،
فثَلَاثٌ بِمَعْنَى ^(٢) .
وإن سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِدَوْنِ سِتَةِ أَشْهُرٍ : وَقَعَ مَا عُلِّقَ بِهِ ،
وبَانَتْ بِالثَّانِي . ولم تَطْلُقْ بِهِ ، كَر : « أَنْتِ ^(٣) طَالِقٌ مَعَ
أَنْقِضَاءِ عِدَّتِكَ » .
و ... بِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ — وَقَدْ وَطِئَ يَدَهُمَا — : فَثَلَاثٌ .
ومتى أَشْكَلَ سَابِقُ : فطَلَقَةٌ ^(٤) يَبْقَيْنِ ، وَيَلْغُو مَا زَادَ .
و : « إن ولدتِ ذَكَرَيْنِ ، أو أَنْثَيْنِ ، أو حَيَّيْنِ ، أو مَيِّتَيْنِ —
فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَلَا حَنْتَ بِذَكَرٍ وَأَنْثَى : أَحَدُهُمَا فَقَطْ حَتَّى .
و : « كَلَّمَا وَلَدْتَ — أَوْ زَادَ : وَلَدًا . — فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَوَلَدَتْ
ثَلَاثَةً مَعًا — : فَثَلَاثٌ . وَمُتَعَامِلَتَيْنِ : طَلَقَتْ بِأُولِ وَبِثَانٍ ،
وبَانَتْ بِثَالِثٍ .

(١) في ش زيادة : « إن كان » ، وهي من الشارح .
(٢) في ش زيادة : « بحيث لا يسبق أحدهما » ، وهي كالسابقة .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وكأنت » ، والزيادة من الشرح .
(٤) تقع ، كما قدر الشارح . وضبط في ع بالفتح ، على أنه مفعول لفعل محذوف .
والتقدير : فتطلق طلاقة .

وإن ولدتْ أُنثَى — وزاد : « للسُّنَّةِ » — فطلقةٌ بطهرٍ ،
ثم أخرى بعد طهرٍ من حيضة^(١) .

فصلٌ في تعليقه بالطلاق

إذا قال : « إن طلقْتُكِ فَأَنْتِ طالقٌ » ، ثم أوقعه بائناً —
لم يقع ما عُلِّقَ ، كملتقٍ على خُلْعٍ .
وإن أوقعه رجعيًّا ، أو علَّقه بقيامها ثم بوقوع طلاقها ،
فقامت — : وقع ثنتان .
وإن علَّقه بقيامها ثم بطلاقه لها أو بإيقاعه^(٢) ، فقامت — :
فواحدة .

وإن علَّقه بطلاقها ثم بقيامها ، فقامت — : فثنتان .
و : « إن طلقْتُكِ فَأَنْتِ طالقٌ » ، ثم قال : « إن وقعَ عليكِ
طلاقٌ فَأَنْتِ طالقٌ » ، ثم نَجَّزَه رجعيًّا — : فثلاث .
فلو قال : « أردتُ : إذا طلقْتُكِ طَلَّقْتُكِ ؛ ولم أَرِدْ عقدَ صفةٍ » —
دُيِّنَ ، ولم يُقبل حُكْمًا .
و : « كلما طلقْتُكِ فَأَنْتِ طالقٌ » ، ثم قال^(٣) : « أَنْتِ طالقٌ » —
فثنتان .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « مستقبلة » .

(٢) كذا في زع والغاية ١٥٦ . وفي ش : « بإيقاعه » ، والباء من الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لها » .

و : « كَلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثم وَقَعَ بِمباشرةٍ
أَوْ سَبَبٍ^(١) — فَثَلَاثٌ : إِنْ وَقَعَتْ الْأُولَى والثانيةُ رَجْعِيَّتَيْنِ .
وَمَنْ عَلَّقَ الثَّلَاثَ بِتَطْلِيقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الرُّجْعَةَ ، ثُمَّ طَلَّقَ وَاحِدَةً :
وَقَعَ الثَّلَاثُ .

و : « كَلَّمَا^(٢) — أَوْ إِنْ — وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا » ، ثُمَّ قَالَ : « أَنْتِ طَالِقٌ » — فَثَلَاثٌ : طَلْقَةٌ بِالْمَنْجَزِ ،
وَتَمَسُّهَا مِنَ الْمَعْلُوقِ . وَيُلْغَوُ قَوْلُهُ : « قَبْلَهُ » . وَتُسَمَّى : « السَّرِيحِيَّةَ »
وَيَقَعُ بَيْنَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، الْمَنْجَزَةُ فَقَطْ .

و : « إِنْ^(٣) وَطَّئْتُكَ وَطْئًا^(٤) مَبَاحًا — أَوْ إِنْ أَبْنَيْتُكَ أَوْ فَسَخْتُ
نَكَاحَكَ ، أَوْ إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْكَ ، أَوْ إِنْ رَاجَعْتُكَ — فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا » ، ثُمَّ وَجَدَ شَيْءًا مِمَّا عَلَّقَ عَلَيْهِ — : وَقَعَ الثَّلَاثُ ، وَلَعَا
قَوْلُهُ : « قَبْلَهُ » .

و : « كَلَّمَا طَلَّقْتَ ضَرَّتَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ
لِلضَّرَّةِ ، ثُمَّ طَلَّقَ الْأُولَى — : طَلَّقْتَ الضَّرَّةَ طَلْقَةً ، وَالْأُولَى
ثَلَاثَتَيْنِ .

(١) ع : « سَبَبًا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاسِجٌ .

(٢) فِي ش : « أَوْ كَلَّمَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالنَّاقِصُ أُدْرِجُ فِي الشَّرْحِ .

(٣) أَسْقَطْتُ الْوَاوَ مِنْ ش ، وَأَدْمَجْتُ بِالشَّرْحِ .

(٤) رَسَمَ هَكَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْعَايَةِ ١٥٧ : « وَطْأً » . وَكُلُّ صَحِيحٌ .

وإن طَلَّقَ^(١) الضَّرَّةَ فقط : طَلَّقْنَا طَلْقَةً طَلْقَةً .

ومِثْلُ ذلك : « إنْ — [أو كَلَّمَا]^(٢) — طَلَّقْتُ حَفْصَةَ فَعَمْرَةَ طالق » ، ثم قال : « إنْ — أو كَلَّمَا — طَلَّقْتُ عَمْرَةَ فحَفْصَةُ طالق » — حَفْصَةُ كَالضَّرَّةِ : فِيمَا قَبْلُ .

وعكسُ ذلك قوله لَعَمْرَةَ : « إن طَلَّقْتُكَ حَفْصَةُ طالق » ، ثم لَحَفْصَةَ : « إِنْ طَلَّقْتُكَ فَعَمْرَةُ طالق » — فحَفْصَةُ هُنَا كَعَمْرَةَ هُنَاكَ .

ولأربعٍ : « أَيَّتُكُنْ وقع عليها طلاقٍ فَصَوَّاحِبُهَا طَوَالِقُ » ، ثم أَوْقَعَهُ^(٣) على إحداهن — : طَلَّقْنِ كَامَلًا .

و : « كَلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ » ، و ... ثِنْتَيْنِ فَائْتَانِ ، و ... ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ ، و ... أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ » ، ثم طَلَّقْنِ — وَلَوْ مَعًا — : عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا .

وإن أَتَى بَدَلَ « كَلَّمَا » ، بـ « إنْ » أو نَحْوَهَا — : عَتَقَ عَشْرَةً .

و : « إِنْ أَتَاكَ طَلَاقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثم كَتَبَ إِلَيْهَا :

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « طَلَّقْتَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَلَى مَا يَفِيدُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ .

(٢) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَع وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

(٣) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ : « أَوْ وَقَعَهُ » ، وَالْغَايَةِ : « أَوْ وَقَعَ » . وَالْوَاوُ فِيهِمَا مِنَ النَّاسِخِ .

« إذا أتاك كتابي فأنت طالق » ، فأتاها كما ، ولم ينمَحْ ذكرُ
الطلاق — : فثنتان .

فإن قال : « أردتُ : أنك طالق بالأوّل (١) » — دُين ،
وقبل حُكمًا .

ومن كتب : « إذا قرأت (٢) كتابي فأنت طالق » ، فُقرى (٣)
عليها — وقع : إن كانت أمية . وإلا : فلا .

فصل في تعليقه بالحلف

إذا قال : « إن حلفتُ بطلاقك فأنت طالق » ، ثم علّقه بما
فيه حث (٤) ، أو منع ، أو تصديق خبر أو تكذيبه . : طلّقتُ
في الحال . لا إن (٥) علّقه بمشيئتها ، أو حيض ، أو طهر ، أو طلوع
الشمس ، أو قدوم الحاج ، ونحوه . . .

و : « إن حلفتُ بطلاقك — أو إن كلمتُك — فأنت طالق » ،
وأعادهُ مرةً — : فطلقةٌ . ومرّتين : فثنتان . وثلاثًا : فثلاث .
ما لم يقصد إفهامها في : « إن حلفتُ » .

(١) وردت الباء في زع والغاية والغاية ١٥٨ ، وأسفطت من ش مدرجة في الشرح .

(٢) كذا في زش والغاية . وح : « قرأني . . . » ، وهو تحريف وتصحيف .

(٣) كذا في زع ، وهو الصواب الموافق لما في الإنعاع ٢٤٣ . وفي ش والغاية :

« حث » ، وهو تصحيف ناشر لا يفقه شيئاً عن حقيقة تعليق الطلاق .

وَتَبَيَّنَ غَيْرَ مَدْخُولِهَا ، بِطَلْقِهِ . وَلَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ الثَّانِيَةَ ^(١)
وَالثَّلَاثَةَ ، فِي مَسْئَلَةِ الْكَلَامِ .

و : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ » ، وَأَعَادَهُ ^(٢) — :
وَقَعَ بِكُلِّ طَلْقَةٍ .

وَأِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِأَحَدِهِمَا ، فَأَعَادَهُ بَعْدُ — : فَلَا طَلَاقَ .
وَلَوْ نَكَحَ الْبَائِنَ ، ثُمَّ حَلَفَ بِطَلَاقِهَا : — طَلَقْنَا أَيْضًا
طَلْقَةً طَلْقَةً .

و ... بـ « كَلَّمَا » بَدَلَ « إِنْ » : ... ثَلَاثًا ثَلَاثًا ^(٣) : طَلْقَةً
عَقِبَ حَلْفِهِ ثَانِيًا ، وَطَلَقَتَيْنِ لَمَّا نَكَحَ الْبَائِنَ وَحَلَفَ بِطَلَاقِهَا .

وَمَنْ قَالَ لَزَوْجَتِيَّ ^(٤) حَفْصَةً وَعَمْرَةً : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا
فَعَمْرَةٌ طَالِقٌ » ، ثُمَّ أَعَادَهُ — : لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا .

وَلَوْ قَالَ بَعْدَهُ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَحَفْصَةٌ طَالِقٌ » ،
طَلَقَتْ عَمْرَةً .

ثُمَّ إِنْ قَالَ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا فَعَمْرَةٌ طَالِقٌ » ، لَمْ تَطْلُقْ
وَاحِدَةً مِنْهُمَا .

(١) كَذَا فِي زَوْعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَلَا الثَّانِيَةَ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَوْعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « وَلِإِعَادَةِ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي زَوْعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَوْعِ . وَفِي ع وَالْغَايَةِ : « لَزَوْجَتِهِ » ، وَهُوَ — مَعَ امْكِانِ .

تَصْغِيرُهُ — تَحْوِيلٌ .

ثم إن قال : « إن حلفتُ بطلاقكما فحفصةٌ طالق » ،
طلّقتُ حفصةً .

ولمدخولِ بهما : « كلّما حلفتُ بطلاقٍ إحداكما — أو واحدةٍ
منكما — فأنتما طالقان » ، وأعادهُ — : طَلَّقْتَا ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ .

وإن قال : « ... فهي — أو فضّرتُها — طالق » ، وأعادهُ — :
فطَلَّقَةً طَلَّقَةً .

وإن قال : « ... فأحداكما طالق » ، فطَلَّقَةً بإحداهما تُعَيَّن
بقرعةٍ .

ولإحداهما^(١) : « إن حلفتُ بطلاقِ ضَرَّتِكَ فأنتِ طالق » ،
ثم قاله للأخرى — : طَلَّقْتُ الأُولَى . فإن أعادهُ للأولى :
طَلَّقْتُ الأُخْرَى .

* * *

فصلٌ في تعلّيقه بالكلام والإذن والقربانِ

إذا قال : « إن كلمتُكِ فأنتِ طالق » ، فتحقّقى « ، أو زجرها
فقال : « تنحّى ، أو أسكتى ، أو مرّى » ونحوه ، أو قال^(٢) : « إن
قمتِ فأنتِ طالق » طَلَّقْتُ — : ما لم يَنْوِ^(٣) غيره .

(١) كذا في زع والغاية ١٦٠ . وحرف في ش بلفظ : « ولأحدهما » .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من المرح ، هي : « لها » .

(٣) كذا في زش والغاية ١٦١ . وو ع : « ينوى » ، وهو خطأ وتحريف .

و : « إن بدأتك بكلام فأنت طالق » ، فقالت : « إن بدأتك به فعبدى حر » — أُنحلتُ عيْنُه : إن لم تكن نية . ثم إن بدأتَه . حَنِثْتُ ، وإن بدأها : أُنحلتُ عيْنُها .

وإن علَّقه بكلامها زيدا ، فكلمته فلم يسمع — : لغفلة ، أو شغل^(١) ونحوه . — أو وهو مجنون ، أو سكران ، أو أصم^(٢) يسمع لولا المانع ؛ أو كاتبته أو^(٣) راسلته ولم ينو مشافهتها أو كلمت غيره ، وزيد يسمع ، تقصده به^(٤) — : حَنِثَ - لا إن كلمته^(٥) : ميتا أو غائبا أو مُعَمًى عليه أو نائما ، أو وهى مجنونة ؛ أو أشارت إليه . و : « إن كلمتما زيدا وعمرًا فأنتما طالقان » ، فكلمت كل واحد واحدًا — : طَلَقْتَا . لا إن قال : « إن كلمتما زيدا وكلمتما عمرًا^(٦) ... » ، حتى يكلمهما كلاً منهما .

و : « إن خالفت أمري فأنت طالق » ، فنہاها ، فخالفت^(٧) — ولا نية — : لم يحنث ، ولو لم يعرف حقيقتَهما^(٨) .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شغله » ، والزائد من الشرح .
 (٢) قوله : « أصم » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٤٦ . وفي ش : « أُمى » ، وهو تصحيف ناشئ عن فهم أنه تفسير لما قبله ، مع أنه مخالف له . فتنبه .
 (٤) ورد هذا في زع ، وسقط من الغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
 (٥) في ز زيادة : « وهو » ، وهى من الناسخ . وكانت تتمين لو أن ما بعدها مرفوع .
 (٦) في ش زيادة : « فلا يحنث » ، وهى من كلام الشارح .
 (٧) كذا في زع والغاية ١٦٢ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وخالفته » .
 (٨) وردت في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « إلا أن ينوى » . وذكر في الشرح والإقناع ٢٤٨ زيادة : « مطلق المخالفة » .

و : « إن خرجت — أوزاد : مرة . — بغير إذني ، أو إلا بإذني ،
أو حتى آذن لك — فأنت طالق » ، فخرجت ولم يأذن ،
أو آذن ثم نهاها ، أو آذن ولم تعلم ، أو علمت^(١) ثم كرّرت^(٢)
بلا إذنه — : طَلَّقَتْ^(٣) . لا إن آذن فيه كلما شاءت ، أو قال :
« ... إلا بإذن زيد » ، فمات زيد ، ثم خرجت^(٤) .

و : « إن خرجت إلى غير حمام بلا إذني فأنت طالق » ، فخرجت
له ولغيره ، أوله ثم بدلها غيره — : طَلَّقَتْ .
ومتى قال : « كُنتُ أَذِنْتُ ... » ، قبل^(٥) بيّنة .

و : « إن قُربت دار كذا فأنت طالق » ، وقع بوقوفها تحت
فنائها ، ولصوقها بجدارها .
وبكسرِ راء^(٥) « قُربت » : لم يقع حتّى تدخلها .

-
- (١) في ش : « أو وعلمت » ، والواو من كلام الشارح .
(٢) كذا في ز . وفي ع والغاية والإقناع ٢٤٨ : « خرجت » ، وهو لفظ ش مع
زيادة من الشرح هي : « نانيا » .
(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لخروجها » .
نوع زيادة : « لم يحث » ، وقد ذكرت في كلام الإقناع ٢٤٩ .
(٤) ورد في ع . فوق السطر زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « منه » .
(٦) قال في المصباح : « وقربت الأمر أقرب » — من باب تعب . . . — : فعلته أو
دانيتها « اه . فما هنا مراعى فيه المعنى الأول ، على ما يظهر .

فصلٌ في تعليقه بالمشيئة^(١)

إذا قال : « أنتِ طالق إنْ — أو إذا ، أو متى ، أو أني ، أو أين ، أو كيف ، أو حيث ، أو أيَّ وقتٍ — شئت » ، فشاءت — ولو كارهةً ، أو بعد تراخٍ أو^(٢) رجوعه — : وقع . لا إن قالت : « شئتُ إن شئت ، أو إن شاء أبي » ، ولو شاء .

و : « أنتِ طالق إن شئتِ وشاء أبوكِ » ، أو^(٣) « ... زيد وعمرؤ » — لم يقع حتى يشاء^(٤) .

و : « أنتِ طالق إن شاء زيد » ، فشاء ولو مميزاً يعقلها ، أو سكران ، أو بإشارة مفهومةٍ ممن خرس ، أو كان أخرس — : وقع . لا إن مات أو غاب أو جُنَّ قبلها .

ولو قال : « ... إلا أن يشاء » فمات أو جُنَّ أو أبأها — : وقع إذا .

وإن خرس — وفُهمت إشارته — : فكسُنطِقه .

وإن نَجَزَ أو علق طليقةً إلا أن تشاء هي أو^(٥) زيد ثلاثاً ، أو ثلاثاً

(١) في ش : « بالمشيئة أى الإرادة . . . قال لامرأته » . والزيادة من الشرح .

(٢) في ش زيادة من الشرح ، هي : « بعد »

(٣) سقطت الألف من الغاية ١٦٣ . وفي ش زيادة من الشرح : « إن شاء » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يشاء » ، وهو تحريف وخطأ .

(٥) في ش زيادة : « يشاء » ، وهي مدرجة من كلام الشارح .

إِلَّا أَنْ تَشَاءَ^(١) أَوْ يَشَاءَ وَاحِدَةً ، فَشَاءَتْ أَوْ شَاءَ ثَلَاثًا — فِي الْأُولَى — :
وَقَعْتَ ، كَوَاحِدَةٍ فِي الثَّانِيَةِ .

وَأِنْ شَاءَتْ أَوْ شَاءَ ثَلَاثَتَيْنِ : فَكَمَا لَوْ لَمْ يَشَاءَ .
و : « أَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ » ، وَلَا نِيَّةَ ، فَشَاءَ هُمَا — :
وَقَعَا . وَإِلَّا : لَمْ يَقْعَ شَيْءٌ .

و : « يَا طَالِقُ — أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ عَبْدِي حُرٌّ — إِنْ شَاءَ
اللَّهُ » ، أَوْ قَدَّمَ الِاسْتِثْنَاءَ ، أَوْ قَالَ : « ... إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » ، أَوْ :
« ... إِنْ لَمْ^(٢) — أَوْ مَا لَمْ — يَشَأْ^(٣) اللَّهُ » — وَقَعَا .

و : « إِنْ قَمْتِ — أَوْ إِنْ لَمْ تَقُومِي^(٤) — فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ^(٥)
حُرَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، أَوْ : « أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ^(٦) حُرَّةٌ إِنْ قَمْتِ —
أَوْ إِنْ لَمْ^(٧) تَقُومِي ، أَوْ لَتَقُومِينَ^(٧) ، أَوْ لَا قَمْتِ — إِنْ شَاءَ
اللَّهُ » — فَإِنْ نَوَى رَدَّ الْمَشِيئَةِ إِلَى الْفِعْلِ : لَمْ يَقْعَ بِهِ .
وَإِلَّا : وَقَع .

-
- (١) فِي ش : « تَشَاءُ وَاحِدَةً » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) فِي ع ش زِيَادَةٌ : « يَشَاءُ اللَّهُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .
(٣) كَبَدًا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٦٤ . وَفِي ش : « يَشَاءُ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .
(٤) فِي ش : « تَقُومِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِئٌ .
(٥) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « لِأَنَّ إِنْ قَمْتِ أَوْ إِنْ لَمْ تَقُومِي فَأَنْتِ » .
(٦) فِي ش : « أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٧) وَرَدَّتْ « لَمْ » فِي ز ش وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .
(٨) كَبَدًا فِي ز ش . وَفِي النَّايَةِ : « لَتَقُومِينَ » ، وَع : « لَا تَقُومِينَ » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وإن^(١) حَلَفَ : « لَا يَفْعَلُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ » ، لَمْ تَنْعَقِدْ^(٢) يَمِينَهُ حَتَّى يَشَاءَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ^(٣) .

و : « أَنْتَ^(٤) طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ مَشِئَتِهِ ، أَوْ لِقِيَامِكَ » وَنَحْوِهِ ، يَقَعُ فِي الْحَالِ . بِخِلَافِ قَوْلِهِ : « ... لِقُدُومِ زَيْدٍ ، أَوْ لَعَدٍ » وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ قَالَ فِيمَا ظَاهَرُهُ التَّغْلِيلُ : « أَرَدْتُ الشَّرْطَ » ، مُبْلً^(٥) حُكْمًا .

و : « إِنْ رَضِيَ أَبُوكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، فَأَبَى ثُمَّ رَضِيَ - : وَقَعَ .
و : « أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِ أَنْ يَعَذِّبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ ، أَوْ تُبْغِضِينَ الْجَنَّةَ أَوْ الْحَيَاةَ » وَنَحْوَهُمَا ، فَقَالَتْ : « أُحِبُّ » أَوْ « أُبْغِضُ » - لَمْ تَطْلُقْ إِنْ قَالَتْ : « كَذَبْتُ » ، وَلَوْ قَالَ : « ... بِقَلْبِكَ » .

وَلَوْ قَالَ : « إِنْ كَانَ أَبُوكَ يَرْضَى بِمَا فَعَلْتَهُ^(٥) فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، فَقَالَ : « مَا رَضِيتُ » ، ثُمَّ قَالَ : « رَضِيتُ » - طَلَّقَتْ . لَا إِنْ قَالَ : « إِنْ كَانَ أَبُوكَ رَاضِيًا بِهِ ... » .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : وَمَنْ ... يَنْعَقِدُ . وَكَلَامُهُمَا يَنْجِيحُ .

(٢) وَرَدَتْ الْهَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٣) وَفِي ش : « وَ ، أَوْ لِمَشِئَتِهِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ لِقِيَامِكَ » ، فَأُدْرَجَ الْمَتْنُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ . وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ دُونَ ع ز .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِمَّ » .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ١٦٥ . وَفِي ش : « فَعَلْتَنِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَتَعْلِيْقُ عَتَقٍ . كَطَلَاقٍ . وَيَصِحُّ بِالْمَوْتِ .

فصلٌ في مسائلٍ متفرقةٍ

إذا قال^(١) : « أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ » ،
وَقَعَ : إِذَا رُؤِيَ وَقَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ تَمَّتِ الْعِدَّةُ^(٢) .

وإن نَوَى الْعِيَانَ ، أَوْ حَقِيقَةَ رُؤْيَيْهَا — : قُبِلَ حُكْمًا .
وهو : هِلَالٌ إِلَى ثَلَاثَةٍ^(٣) ، ثُمَّ يُقَمِّرُ .

و : « إِنْ رَأَيْتَ زَيْدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، فَرَأَتْهُ لَا مَكْرَهَةً —
وَلَوْ مَيِّتًا ، أَوْ فِي مَاءٍ ، أَوْ زُجَاجٍ شَفَافٍ — : طَلَّقَتْ ، إِلَّا مَعَ نِيَّةٍ
أَوْ قَرِينَةٍ .

وَلَا تَطْلُقُ : إِنْ رَأَتْ خِيَالَهُ فِي مَاءٍ أَوْ^(٤) مِرْآةٍ ، أَوْ
جَالِسَةً عَمِيَاءَ .

و : « مَنْ بَشَّرْتَنِي — أَوْ أَخْبَرْتَنِي — بِقُدُومِ أَخِي فَهِيَ طَالِقٌ » ،
فَأَخْبَرَهُ عِدَّةً مَعًا — : طَلَّقَن . وَإِلَّا : فَسَابِقَةٌ صَدَّقَتْ^(٥) . وَإِلَّا :
فَأُولُ صَادِقَةٍ .

(١) في ش زيادة : « لَامِرَأَتِهِ » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٢) أسقطت الكلمة من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) كذا في زش والغاية ١٦٦ وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « ثلاثة » ، وهو خطأ .

(٤) في ش زيادة : « فِي » ، وهي من كلام الشارح .

(٥) ضبط في ع بفتح الصاد : تأثرا بظاهر قوله : « صادقة » . والأولى الإضم .

ومن حلف عن شيء ، ثم فعله مكرهاً أو مجنوناً أو مُغمى عليه
أو نائماً — : لم يَحْنَث .

وناسياً أو جاهلاً ، أو عَقَدَهَا يَظُنُّ صَدَقَ نَفْسِهِ ، فَبَانَ بِخِلَافِهِ — :
يَحْنَثُ فِي طَلَاقٍ وَعَتَقٍ فَقَط .

و : « لَيْفَعَلَنَّهُ » ، فَتَرَكَهُ مَكْرَهاً أَوْ نَاسِياً — : لم يَحْنَث ^(١) .
ومن يَمْتَنِعُ يَمِينِهِ ، وَقَصَدَ مَنَعَهُ — كهُوَ .

و : « لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ بَيْتاً — أَوْ لَا يَكَلِّمُهُ أَوْ ^(٢) يَسَلِّمُ عَلَيْهِ
أَوْ يُفَارِقُهُ — حَتَّى يَقْضِيَهُ » ، فَدَخَلَ بَيْتاً هُوَ فِيهِ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ —
أَوْ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ — وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ؛ أَوْ قَضَاهُ ^(٣) حَقَّةً [ففَارَقَهُ ^(٤)]
فَخَرَجَ رَدِيئاً ، أَوْ أَحَالَهُ بِهِ ففَارَقَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ بَرٌّ ^(٥) — : حَنِثٌ ،
إِلَّا فِي السَّلَامِ وَالْكَلَامِ .

وإن عَلِمَ بِهِ فِي السَّلَامِ — وَلَمْ يَنْوِهِ ، وَلَمْ يَسْتَشْنِهِ بِقَلْبِهِ — :
حَنِثٌ .

(١) ورد بهامش زحاشية : « الصحيح : يَحْنَثُ فِي النَّاسِ فَقَط » ١٠٠ . وقواه ابن
مفلح في الفروع ، وقطع به صاحب الإقناع ٢٥٦ . وراجع الشرح والغاية ١٦٧ .
(٢) في ش زيادة من الشرح : « لا » . ولفظ الغاية : « ولا » ، وفيه نقص .
(٣) في ش زيادة : « فلان » : وهى من الشرح .
(٤) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أنه قد برىء » ، وفيه زيادة من الشرح
وتصحيح .

و: « كَيْفَعْلَانُ شَيْئًا » ، لم يبر^(١) حتى يفعلَ جميعه .
و: « لا يفعله » ، أو من يمتنعُ يمينه : كزوجةٍ وقرابةٍ ،
وقصد منعه — ولا نيةً ، ولا سبباً ، ولا قرينةً — ففعل بعضه :
لم يحنت .

فمن حلف على ممسكٍ مأكولاً : « لا أكله^(٢) » ، ولا ألقاه ،
ولا أمسكه » ، فأكل بعضاً ورعى الباقي ، أو : « لا يدخل داراً » ،
فأدخلها بعض جسده أو دخل طاقَ بابها ، أو : « لا يلبسُ ثوباً من
غز لها » . فلبس ثوباً فيه منه ، أو^(٣) : « لا يشربُ ماءَ هذا الإِناءِ » ،
فشرب بعضه أو : « لا يبيعُ عبده ولا يهبه » ، فباع أو وهب بعضه ،
أو : « لا يستحق^(٤) على فلان شيئاً » ، فقامت بينةٌ بسبب الحق
— من قرضٍ أو نحوه . — دون أن يقولوا : « وهو عليه » — لم يحنت .
و: « لا يشربُ ماءَ هذا النهرِ » ، فشرب منه ، أو : « لا يلبسُ
من غز لها » ، فلبس ثوباً فيه منه — حنت .

و: « إن لبستُ ثوباً — أو لم يقل : ثوباً . — فأنت طالق » ،
ونوى معيناً — : قبل حُكماً ، سواهُ أطلاق^(٥) أم غيره .

(١) في ش : « يبرأ » ، وهو على غرار سابقه . فراجع المصباح والخنثار .
(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « أكله » ، وهو تصحيف
جاهل نشأ عن ظن أن ما بهده مضارع ، مع ، أنه ماضٍ من الإلقاء . فتلبه .
(٣) قوله : « أو لا يشرب ماء هذا الإِناء » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وقعت ففعل واحداً » .
(٥) كذا في زع والغاية ١٦٨ . وفي ش : « بطلاق . . . بغيره » ، وفيه تحريف
موزيادة من الشرح .

و : « لا يلبس ثوباً أو لا يأكل طعاماً ، أشتراه أو نسجه أو
 طبخه زيد » ، فليس ثوباً نسجه هو وغيره أو أشترياه^(١) أو زيد
 لغيره ، أو أكل من طعام طبخه — : حنث .
 وإن أشتري غيره شيئاً ، فخلطه بما أشتراه^(٢) — فأكل أكثر
 مما أشتري شريكه — : حنث . وإلا : فلا .
 و : « لا بت^(٣) عند زيد » ، حنث بأكثر الليل . لا^(٤)
 إن حلف : « لا أقمت عنده كلَّ الليل » ، أو نواه ، فأقام^(٥) بعضه .
 ولا إن حلف : « لا بات^(٦) أو أكل يبلد » ، فبات أو أكل
 خارج بُنيانه .

بابُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ^(٧)

وهو : أن يُريدَ بلفظ^(٨) ما يخالف ظاهره .

(١) في ش : « أو اشترياه أي زيد أو اشتراه أو أكل » ، فأدرج الشرح في المتن
 وبالعكس . وسقطت واو من كلام الشارح . فتنبه .

(٢) في ش زيادة : « هو » ، وهي من الناشر إن لم تكن من الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يبيت » ، وكل صحيح وإن كان الأول
 أنسب .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدمج بالشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « عنده » . ولفظ الغاية : « فأقام أكثر » ، ولعله
 محرف عن : « ولو أكثره » ، كما ذكر الشارح . فتأمل .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أبيت أولاً آكل » ، و « لا » من الشرح .

(٧) في ش زيادة من الشرح : « بطلاق أو غيره » .

(٨) كذا في زع والغاية ١٦٩ . وفي ش : « بلفظه » ، والهاء من الشرح وإنه
 ذكرت في لفظ الإقناع ٢٥٨ .

ولا يَنْفَعُ ظَالِمًا ، لقول^(١) رسول الله صلى عليه وسلم : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » . وَيُبَاحُ لغيره .
 فلو حَلَفَ آكِلٌ مَعَ غَيْرِهِ تَمَرًا أَوْ نَحْوَهُ : « لَتُمَيِّزَنَّ نَوَى مَا أَكَلْتُ ، أَوْ لَتُخْبِرَنَّ بَعْدَهُ » — فَأَفْرَدَ كُلَّ نَوَاقٍ ، أَوْ عَدَّ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَدَدٍ يَتَحَقَّقُ دُخُولَ مَا أَكَلَ فِيهِ — أَوْ^(٢) : « لَيَطْبُخَنَّ قِدْرًا بِرُطْلٍ مِلْحٍ ، وَيَأْكُلُ مِنْهُ فَلَا يَجِدُ^(٣) طَعْمَ الْمِلْحِ » ، فَصَلَقَ^(٤) بِهِ بَيْضًا وَأَكَلَهُ ، أَوْ : « لَا يَأْكُلُ بَيْضًا وَلَا تُفَاحًا ، وَلَيَأْكُلَنَّ مِمَّا فِي هَذَا الْوِعَاءِ » — فَوَجَدَهُ^(٥) بَيْضًا وَتُفَاحًا ، فَعَمِلَ مِنَ الْبَيْضِ نَاطِقًا وَمِنَ التُّفَاحِ شَرَابًا ، وَأَكَلَهُ — أَوْ مَنْ عَلَى سُلْمٍ : « لَا نَزَلْتُ إِلَيْكَ ، وَلَا صَعِدْتُ إِلَى هَذِهِ ، وَلَا أَقْتُ مَكَانِي سَاعَةً » — فَنَزَلَتْ الْعُلَمَاءُ ، وَصَعِدَتْ السُّفُلَى ، وَطَلَعَ أَوْ نَزَلَ — أَوْ : « لَا أَقْتُ عَلَيْهِ ، وَلَا نَزَلْتُ مِنْهُ ، وَلَا صَعِدْتُ فِيهِ » ، فَانْتَقَلَ إِلَى سُلْمٍ آخَرَ — : لَمْ يَخْنَثْ فِي السُّكُلِ ، إِلَّا مَعَ حِيلَةٍ أَوْ قَصْدٍ أَوْ سَبَبٍ .
 وَ : « لَيَقْعُدَنَّ عَلَى بَارِيَّةٍ^(٦) بَيْتَهُ ، وَلَا يُدْخِلُهُ^(٦) بَارِيَّةً » ، فَأَدْخَلَهُ

(١) فِي الْغَايَةِ : « لِحَدِيثٍ » . وَهَذَا إِلَى « صَاحِبِكَ » أَسْقَطَ مَنْ شَ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « غَيْرِهِ » .

(٣) فِي شَ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِيهِ » .

(٤) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ ٢٦٠ . وَفِي الْغَايَةِ : « فَصَلَقَ » .

وَهُمَا لَفْتَانِ وَإِنْ كَانَتِ الثَّانِيَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ وَالْمَقْتَصِرُ عَلَيْهَا فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمَخْتَارِ .

(٥) وَرَدَتْ الْهَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شَ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٦٠ . وَفِي شَ : « بِدَاخِلِهِ » ، وَهُوَ

تَحْرِيبٌ .

قَضَبًا^(١) ونَسَجَ فيه ، أو نَسَجَ قَضَبًا كان فيه — : حَنِثَ .
و : « لا أَقْتُ في هذا الماء ، ولا خرجتُ منه » — وهو جارٍ — :
لم يَحْنَثْ إلا بقصدٍ ، أو بسببٍ^(٢) .

وإن كان الماء رَاكِدًا : حَنِثَ ولو تحمل منه مكرهًا .
وإن أَسْتَحْلَفَهُ ظالمٌ : « ما لفلان عندك وَدِيعَةً » ، وهي عنده ،
فعَنَى بـ « ما » : الذى ، أو نَوَى غيرَها أو غيرَ مكانِها ، أو أَسْتَثْنَاهَا
بقلبه — : فلا حَنِثَ .

وكذا لو أَسْتَحْلَفَهُ بطلاق أو عَتَاقٍ : « أن يفعلَ ما يَجُوزُ فعله ،
أو يفعلَ ما لا يجوز » ، أو « أنه لم يفعلْ كذا » لشيءٍ لا يلزمه
الإقرارُ به ، فحَلَفَ ، ونَوَى بقوله « طالق » : من صَمَلٍ^(٣) ، وبقوله
« ثلاثًا » : ثلاثة أيام ، ونحوه .

وكذا إن قال : « قُلْ : زوجتى — أو كلُّ زوجةٍ لى — طالق إن^(٤)
فعلتُ كذا » ، ونَوَى زوجته العمياء أو اليهودية أو الحبشية ونحوه^(٥)
أو نَوَى : كلَّ زوجة تزوجها^(٦) بالصَّيْنِ ونحوه — ولا زوجةً للحالف ،

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، « ضروباً عليه » : « غيره » .
(٢) وردت الباء في ز ش دون ع . وراجع الغاية بتأمل .
(٣) كذا في زع والغاية ١٧١ . وى ش : « أو بقوله » ، والزائد من المباشر .
(٤) كسرت الهمزة في زع والغاية ، وفتحت خطأ في ش .
(٥) وى ش : « أو نحوه » ، والزيادة من الشرح .
(٦) كذا في ز وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش والغاية : « تزوجتها » .

ولم يتزوج بما نواه. وكذا لو نوى : « إن كنتُ فعلتُ كذا بالصين » ،
أو نحويه : من الأما كن التي لم يفعله فيها .

وكذا^(١) « قُلْ : نسائي طوالقُ إن كنتُ فعلتُ كذا » ، ونوى :
بناته أو نحوهن^(٢) . ولو قال : « كلُّ ما أحلفكُ به فقلْ : نعم » ،
أو : « اليمينُ التي أحلفكُ بها لازمةٌ لك » ، مُقِلٌ : نعم » ، فقال :
« نعم » ، ونوى : بهيمة الأنعام .

وكذا : « قُلْ : اليمينُ التي^(٣) تحلفني بها — أو أيمانُ البيعةِ لازمةٌ
لي » ، فقال ، ونوى : يده ، أو الأيدي التي تُبَسِّطُ^(٤) عند البيعة .
وكذا : « قُلْ : اليمينُ يميني ، والنيةُ نيتي » ، ونوى : يمينه :
يده ، وبالنية : البضعة من اللحم .

وكذا : « قُلْ : إن^(٥) فعلتُ كذا فزوجتي على كظهر أمي » ،
ونوى بالظَّهْرِ : ما يُركَّب من خيل ونحوها . وكذا : لو نوى بـ
« مُظَاهِرٍ » : أنظر أينما أشدَّ ظهراً .

(١) أَسَدُهُ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ . وَغَلَطَ الْغَايَةُ : « وَكَذَا نِسَاؤُهُ . . .
إِنْ كَانَ فَعَلَ » .

(٢) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةُ . وَفِي ع : « وَكَذَا قَالَ كَلَامًا » ، وَهُوَ مِنْ عِبَثِ النَّاسِخِ .

(٣) كَذَا فِي زُج وَالْغَايَةُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَلَامُ ، وَفِي ش : « الَّذِي » ، وَلَمْلَهُ تَصْدِيقٌ ،
وَحَرْفُ « قُلْ » فِي الْغَايَةِ بِالْفِعْلِ : « أَمَلْ » .

(٤) كَذَا فِي زُج وَالْغَايَةُ . وَفِي ش : « تَبَسَّطَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، فَرَاغَ الْمَصْبَاحُ
وَالْمُخْتَارُ .

(٥) فِي ش : « وَكَذَا لَوْ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ » ، فَأَدْرَجَ الْمَرْسُخُ فِي الْمَتْنِ وَبِالْمَعْنَى .

وكذا: « قُلْ : . . وإلا فكلُّ مملوكٍ لى حرٌّ » ، ونوى
بالمملوكِ : الدقيق الملتوت بالزيت أو السمن . وكذا لو نوى بالحرِّ :
الفاعل الجليل ، أو الرمل الذى ما وطئ . وبـ « الجارية » : السفينة
أو الرياح ، وبـ « الحرَّة » : السحابة الكثيرة المطر أو الكريمة
من النوق ، وبـ « الأحرار » : البقل ، و « بالحرائر » ^(١) : الأيام .
ومن حلف : « ما فلانٌ هنا » ، وعين موضعاً ليس فيه — :
لم يحنث .

وعلى زوجته : « لا سرقتِ منى شيئاً » ، فحنثته فى ودعية — :
لم يحنث إلا بنية أو سبب .

بابُ الشكِّ فى الطلاقِ

وهو — هنا — : مُطلقُ التردد .
ولا يلزم بشكٍّ فيه ، أو فيما علّق عليه ، ولو عدّ ميّاً .
وسن ترك وطء قبل رجعة ، [ويباح بعدها] ^(٢) .
وتأمُّ الورع : قطعُ شكٍّ ^(٣) بها ، أو بعقدٍ أمكن . وإلا :

(١) وردت الباء فى ز ش والغاية ١٧٢ ، وسقطت من ع ، كما سقط « البقل » من الغاية .

(٢) وردت الزيادة فى ع ش ، ولم ترد فى الغاية ١٧٠ . ووردت فى ز « ضرراً » . فأثبتناها احتياطاً . وراجع الإقناع ٢١٩ .

(٣) كذلك فى ز ع والغاية . وفى ش : « الشك » .

خُبْرُقَة^(١) متيقنة ، بأن يقول : « إن لم تكن طَلَقْتُ فهي طالق » .
ويُمنع حالفٌ : « لا يأكلُ تمرَةً^(٢) » ونحوها ، أشتبهتُ بغيرها —
من أكلٍ واحدةٍ ، وإن لم تمنعه^(٣) بذلك من الوطء .

ومن شكَّ في عدده : بنى على اليقين .

ف : « أنتِ^(٤) طالق بعددٍ ما طَلَّقَ زيد زوجته » ، وجُهل — :
فطَلَقَةٌ .

ولا مرأتَيه : « إحداهما طالقٌ » — وثم منويَّةٌ — : طَلَقْتُ .

وإلا : أخرجتُ بقرعةٍ ، كعمينةٍ منسيَّةٍ ، وكقوله عن طائرٍ :
« إن كان غراباً فحفصةٌ طالق ، وإلا فعمرةٌ^(٥) » ، وجُهل .
وإن مات : أقرعَ ورثته . ولا يطأُ قبلها ، وتجب النفقةُ .

ومتى ظهر^(٦) أن المطلقةَ غيرُ المخرجة ، رُدَّتْ : ما لم تنزَّجْ ،
أو يُحكَمَ بالقرعة .

ولزوجتيه أو أمتَيه : « إحداهما طالقٌ أو حرةٌ غداً » ،

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « فبقرة » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ثمرة » ، وهو تصحيف ، فتنبه .

(٣) كذا في زع . وصحف في ش بلفظ : « تمنعه » .

(٤) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وأنت » ، ولعله تصحيف .

(٥) ضبط في ز بضمين ، ولعله اعتبره من باب « هند » .

(٦) في ش زيادة — وردت في ز مضروبا عليها — هي : « أو ذكر » . وهو

من كلام الشارح ، ذكرها على سبيل التفسير على ما يظهر . فراجع الإقناع ٢٧٠ .

فماتت إحداهما أو زال ملكه عنها^(١) قبله — : وقع بالباقية .
ومن زوج بنتاً من بناته ، ثم مات وجُهل — : حرّم الكلّ .
ومن قال عن طائر : « إن كان غراباً فحفصة طالق ، وإن كان
سحاما فعمرة .. » ، وجُهل — : لم تطلق واحدة منهما .
وإن قال : « إن كان غراباً فزوجتي طالق ثلاثاً ، أو أمتي
حرة » ، وقال آخر : « إن لم يكن غراباً » مثله — ولم يعلم — :
لم يطلقا^(٢) ، ولم يعتقا^(٣) . وحرّم^(٤) عليهما الوطء — إلا مع اعتقاد
أحدهما خطأ الآخر ، أو يشتري أحدهما أمة الآخر : فيُقرع
بينهما حينئذٍ .

وإن كانت مشتركة بين موثرين ، وقال^(٥) كلٌّ منهما :
« ... فنصيبى حرّة » — عتقت على أحدهما ، ويُعزّز بقرة .
ولا مراتيه وأجنبية : « إحداهما طالق » ، أو قال : « سلمى
طالق » — وأسمهما^(٦) : سلمى — : طلقت أمرأته .
فإن قال : « أردت الأجنبية » — ذين ، ولم يُقبل حكماً
إلا بقريئة .

وإن نادى من أمرأته هنداً — فأجابته عمرة ، أو لم يُجبه وهى .

(١) كذا فى زع والغاية ١٧٦ ، وهو الصحيح . وفى ش : « عنها » ، وهو
تحريف .

(٢) كذا فى زع . وفى ش والغاية ١٧٧ : « تطلقا ... تعتقا » . وش : « يحرم » .

(٣) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فيها » .

(٤) كذا فى زع ، أى امرأته والأجنبية كما ذكر الشارح . وسقطت الميم من ش .
والغاية .

الحاضرة — يقال : « أنت طالق » ، يظنُّها المنادة — : طَلَّقَتْ
دونَ عَمْرَةٍ .

وإن علمها غيرَ المنادة : طَلَّقْتَا إن أراد طلاقَ المنادة ، وإلا طَلَّقَتْ
عَمْرَةً فقط .

وإن قال لمن ظنَّها زوجته : « فلانة أنت طالق » ، أو لم يُسمَّها — :
طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ . وكذا عكسُها .
ومِثْلُهُ : أَلْعِثْقُ .

ومن أوقع بزوجه كلمةً ، وشكَّ : هل هي طلاقٌ أو ظَهَارٌ؟ —
لم يلزمه شيءٌ .

وإن شكَّ : هل ظاهرٌ ، أو حلفَ بالله تعالى ؟ — لزمه ، يَحْنُثُ ،
أَدْنَى كَفَارَتَيْهِمَا ^(١) .



(١) أسقطت « ما » من ش مدرجة في الشرح . ولفظ الغاية ١٧٨ : « كفارة
يدين » ، وهو لفظ شرح الإنازع ٢٧٦ .

كتاب الرجعة

وهي^(١): إعادة مطلق غير بائن ، إلى ما كانت عليه ،
بغير عقد .

إذا طلق حرٌّ من دخل أو خلا بها في نكاح صحيح أقل من
ثلاث . أو عبدٌ واحدةً — بلا عوضٍ — : فله ، ولولئ مجنونٍ
في عدتها ، رجعتها — ولو كرهت ، أو أمةً على حرة ، أو
أبى سيد^(٢) أو ولي . — بلفظ : « راجعتها » و « رجعتها »
و « أرتجعتها » و « أمسكتها » و « ردتها^(٣) » ، ونحوه — ولو
زاد : « للمحبة » أو « للإهانة » . إلا أن ينوى رجعتها إلى ذلك
بفراقها^(٤) . — لا : « نكحتها » أو « تزوجتها » .

وليس من شرطها الإشهاد . وعنه : « بلى » ، فتبطل إن أوصى
الشهود بكتمانها .

والرجعية زوجة^(٥) : يصح^(٦) أن تلاعن وتطلق ، ويلحقها
ظهاره وإيلاؤه .

(١) ورد هذا في زع والإقناع ٢٧٧ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وذكر في
الغاية ١٧٩ بلفظ : « هو » ، ولعله تصحيف ناشر .

(٢) في ش : « سيدها » ، والزيادة من الشرح . وورد في ز ، بعد « ولي » ،
مضروبا عليه : « وتصح من يصح قبوله لنكاحه ، وولى مجنون » .

(٣) سقطت إحدى الدالين من ع .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بفراقه » أي إياها ، كما ذكر الشارح .

(٥) في ز حاشية : « لكن لا قسم لها » اهـ . وذكر نحوه في الإقناع ٢٧٨ .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « فيصح » ، والفاء من الشرح على جهة التفریع .

ولها أن تَنَشَرَّفَ^(١) له وتزَيِّنَ . وله للسفرُ والخلوةُ بها ،
ووطؤها^(٢) . وتحصلُ به رجعتها — ولولم يَنوِها — لا بمباشرة ،
ونظر^(٣) لفرج . وكذا خلوةٌ لشهوةٍ ، إلا على قولٍ . المنقَّحُ :
« أختاره الأَكْثَرُ » .

وتصح بعد طهرٍ من ثالثة ولم تغتسل ، وقبل وضعِ
ولدي متأخر .

لا في ردَّة ، ولا^(٤) تعليقُها بشرط : « كلما طلقْتُك فقد
راجعتُك » . ولو عاكسه : صح ، وطلقت .

ومتى أغتسلت من ثالثة ، ولم يرتجعها — : بانت ، ولم تحِلَّ
إلا بنكاح جديدٍ . وتعودُ على ما بقى — : من طلاقها . — ولو بعد
وطءٍ زوجٍ آخر .

وإن أشهدَ على رجعتها ، ولم تعلم حتى أعتدتْ ونكحتْ
من أصابها — : رُدَّتْ إليه ، ولا يطؤها^(٥) حتى تعتدَّ . وكذا
إن صدَّقاه .

(١) كذا في ر ع والغاية ١٨٠ ، أى تعرضت كما ذكر الشارح . ووش : « تشرف » ،
ولعله تصحيف . فراجع المصباح .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع « ووطئها » ، والرسم الأول أولى .

(٣) في ش : « ونظر » ، والباء من الشرح .

(٤) وردت الواو في ز ع ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٥) كذا في ش . وفي ز ع والغاية : « بطأها » . وهو خلاف في الرسم ناشئ عن كون

الهمزة هنا متوسطة أو متطرفة أو في حكم المتوسطة .

وإن لم تثبت رجعتُهُ وأنكرَاهُ : رُدَّ قَوْلُهُ .

وإن صدَّقه الثاني : بآنتُ منه . وإن صدَّقته : لم تُقبَلْ^(١) على الثاني ، ولا يلزمها مهرُ الأولِ له . لكن : متى يآنتُ ، عادتُ إلى الأولِ بلا عقدٍ جديدٍ .

ومتى أدَّعتُ انقضاءَ عدَّتِها ، وأمکن — : قُبِلَتْ . لا في شهرٍ بحیضٍ ، إلا ببينةٍ .

وأقلُّ ما تنقِضِي^(٢) عدَّةً حرَّةً فيه — بأقراء — : تسعةً وعشرونَ يوماً ولحظةً ، وأمةً : خمسةً^(٣) عشرَ لحظةً .

ومن قالتُ ابتداءً : « أنقضتُ عدَّتِي » ، فقال : « كنتُ راجعُكِ » ، وأنكرته ، أو تداعياً معاً — : فقولُها ، ولو صدَّقه سيِّدُ أمةٍ .

ومتى رجعتُ^(٤) : قُبِلَ ، كجحدِ أحدهما النكاحَ ثم يعترفُ به^(٥) .

(٢) كذا في ز ، أى دعواها . وفي ع ش والغاية : « يقبل » أى قولها ، كما في الإقناع ٢٨٠ .

(٣) بهامش ز حاشية : « مسألة انقضاء العدة » .

(٤) كذا في ز ش والغاية ١٨١ وأصل ع ، ثم أضيف إليها فيها باء . وورد في ش بعد « عشر » زيادة من الشرح : « يوما » .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هى : « عن قولها » .

(٦) ورد هذا في ز ش والغاية ١٨٣ ، وسقط من ع .

وإن سبق فقال : « أَرَجَعْتِكَ » ، فقالت : « انقضت عدتي قبل رجعتك » — فقله .

* * *

فصل

وإن طلقها^(١) حرّاً ثلاثاً ، أو عبدّ ثلاثين — ولو عتق — : لم تحلّ له حتى يطأها زوج غيره في قبل ، مع انتشار — ولو مجنوناً^(٢) أو خصياً ، أو نائماً ، أو مُنمى عليه — وأدخلته فيه ؛ أو ذمياً وهي ذمية ، أو لم ينزل أو يبلغ عشرين ، أو ظنّها أجنبية .
ويستحبّ تعيب الحشفة أو^(٣) قدرها من محبوب ، ووطء محرّم لمرض^(٤) وضيق وقت صلاة ومسجد ، ولقبض مهر ، ونحوه . لا لحيض ، أو نفاس ، أو إحرام ، أو صوم فرض ، أو في دبر أو نكاح — باطل أو فاسد — أو ردة ، أو بشبهة ، أو بملك^(٥) عين .

وإن كانت أمة ، فاشتراها مطلقاً — : لم تحلّ^(٦) .

(١) في ش زيادة من الشرح : « أي الزوجة حرّاً كانت أو أمة زوج » .

(٢) كما في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٢٨٤ . وفي ش : « مجنوناً » .

وهو تعيب

(٣) وردت الألف في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « الزوجة » ، أي أو الزوج كما ذكر الشارح .

(٥) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « له حتى تنكح زوجاً غيره » .

ولو طلقَ عبْدٌ طَلَقَةً ، ثم عَتَقَ — : مَلِكٌ تَتِمَّةٌ ثَلَاثٌ ، ككَافِرٍ : طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ ثُمَّ رُقِيَ .

ومن غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم حضر ، فذكرت : « أنها نكحت من أصابها ، وأنقضت عدتها » ، وأمكن — فله نكاحها : إذا غاب على ظنه صدقها . لا إن رجعت قبل عقده . ولا يقبل ^(١) بعده .

فلو كذبها الثاني في وطء — : فقوله في تنصيف مهر ، وقولها في إباحتها الأول .

وكذا: لو تزوجت حاضرًا أو فارقتها ، وأدعت إصابتها وهو منكرها . ومثلُ الأولة ^(٢) : لو جاءت حاكمًا ، وأدعت : « أن زوجها طلقها ، وأنقضت عدتها » — فله تزويجها : إن ظن صدقها ، ولا سيما إن كان الزوج لا يعرف .

(١) أى رجوعها (المعلوم من المقام) ، كما في شرح الإقناع ٢٨٦ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « الأولى » . وقد تكلمنا عما في هذا ، فيما سـ .

كتاب

« الأيلاء »^(١) « يجرُم ، كظِهَارٍ . وكان كلُّ طلاقاً في الجاهلية .
 وهو : حلفُ زوجٍ يمكنه الوطءُ — بالله تعالى ، أو صِفَتِهِ^(٢)
 على تركِ وطءِ زوجته ، الممكِنِ جماعها ، في قُبُلٍ -- : أبداً ، أو يُطْلَقُ ،
 أو فوقَ أربعةِ أشهر ، أو ينويها^(٣) .
 ويتربَّبُ حكمه مع خِصاءٍ ، وجَبَّ بعضُ ذكري ، وعارضٍ يُرجى
 زواله : كحيس . لا عكسه : كرتقي .
 ويُبطِّلُه جبُّ كلِّه وشلُّه ونحوهما ، بعده .
 وَكُمُولٍ في الحكم : مَنْ ترك الوطءَ ضِرَّاراً بلا عذرٍ أو حلفٍ ،
 وَمَنْ ظَاهَرَ ولم يُكفِّر .
 وإن حَلَفَ : « لا وطئُها في دَبْرٍ »^(٤) أو دونَ فرجٍ ، « أو : » لا
 جامعها إلا جماعَ سُوءٍ — يُريدُ : ضعيفاً لا يزيد على التَّقاءِ الخِتَانَيْنِ .
 — : لم يكن مؤولياً .
 وإن أراد : « في الدبر ، أو دونَ الفرج » ، صار مؤولياً .
 ومن عرَّفَ معنى^(٥) ما لا يَحْتَمِلُ غيرَه ، وأُتِيَ به — وهو :

(١) في ش زبادة ، أدخلت من الشرح ، هي : يجرُم وأحكام المولى .
 (٢) كذا في زع والغاية ١٨٤ . وفي ش : « بصفته » ، والباء من الشرح .
 (٢) في ش : « أو ينويها » بالباء ، وهو تصحيف .
 (٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يطؤها في دبرها » ، والزبادة من الشرح .
 (٥) هذا مضاف لما بعده ، وضبط في ع بفتحين ، وهو خطأ .

« ... لا نَكُتُكَ » ، « ... لا^(١) أدخلتُ ذَكَرِي — أو حَشَفْتِي^(٢) —
في فرجك » ، وللبكر خاصة : « ... لا أَقْتَضِضْتُكَ » — لم
يُدَيِّنْ مطلقاً .

و : « ... لا أَغْتَسِلْتُ مِنْكَ ، أو أَفْضَيْتُ إِلَيْكَ ، أو غَشَيْتُكَ ،
أو لَمَسْتُكَ ، أو أَصَبْتُكَ ، أو أَفْتَرَشْتُكَ ، أو وَطِئْتُكَ ، أو جَامَعْتُكَ ،
أو بَاضَعْتُكَ ، أو بَاشَرْتُكَ ، أو بَاعَلَنْتُكَ ، أو قَرُبْتُكَ ، أو مَسِسْتُكَ ،
أو أَتَيْتُكَ » صريحٌ حكماً : لا يحتاج إلى نية . ويُدَيِّنُ مع عدم قرينة ،
ولا كفارة باطناً .

و : « ... لا ضَامَجَعْتُكَ ، أو دخلتُ إليك ، أو^(٣) قَرُبْتُ فِرَاشَكَ
أو بَتُّ عِنْدَكَ » ، ونحوه — : لا يكونُ مُوَلِّياً فيها إلا بنية
أو قرينة .

ولا إيلاءٌ بحلفٍ بنذرٍ أو عتقٍ^(٤) أو طلاقٍ ، ولا ب : « إن^(٥)
وَطِئْتُكَ فَأَنْتَ زَانِيَةٌ ، أو فَلَلِهَ عَلَى صَوْمِ أَمْسٍ ، أو هذا الشهرِ » ،
أو : « ... لا وَطِئْتُكَ في هذا البلدِ ، أو غَضُوبَةٌ ، أو حتى تصومِي
نفلاً أو تقومي أو يأذن^(٦) زيدٌ » ، فيموتُ .

(١) قوله : « لا أدخلتُ ذَكَرِي » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد في ع بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع والغاية ١٨٥ . وفي ش : « أدبت » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٤) أخر هذا في ش ، وقدم ما بعده .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدجمت بالشرح .

(٦) كذا في ع ش والإقناع ٢٩٠ ، وهو الظاهر الذي يؤيده تقدير الشارح قبله :

« حتى » . وفي ز والغاية : « بإذن » بالباء ، وهو تصحيف .

و : « إن وطئتُك فعبدي حرٌّ عن ظهاري » — وكان ظاهراً —
فوطئ : عتق^(١) عن الظهار . وإلا ، فوطئ — : لم يعتق^(٢) .

✱ ✱ ✱

فصل

وإن جعل غايته ما^(٣) لا يوجد في أربعة أشهر غالباً — : ك
« والله لا وطئتُك حتى ينزل عيسى ، أو يخرج الدجال . أو حتى
تجلى^(٤) » ، وهي آيسة أولولم يطأ ، أو يطأ ونيتته : حبلى متجدد^(٥) . —
أو محرماً : « ... حتى تشرى خمرأ » ، أو إسقاط مالها ، أو هبته ، أو
إضاعته ، ونحوه — : فمؤل ، ك : « ... حياتي أو حياتك ، أو ما :
عشت أو عشت » .

لا إن غيائه بما لا يُظنُّ خلواً المدة منه — ولو خلت — : ك
« ... حتى يركب زيد » ، ونحوه : أو بالمدّة : ك « والله لا
وطئتُك أربعة أشهر ، فإذا مضت فوالله لا وطئتُك أربعة أشهر » .

(١) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « عبده » .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وطئ » لم يعتق . وإن وطئتُك فهو
حر قبله بشهر ، فابتدأ به (أو : فيه) بعد مضيه . فلو وطئ في الأول لم يعتق . والمطالبة
في شهر سادس » .

(٣) في ش زيادة ، وأدرج من الشرح ، هي : « أي » .

(٤) كذا في زع والغاية ١٨٦ . وفي ش : « أو تجلي » ، وهو تحريف . وأدرج
الناقص في الشرح .

(٥) كذا في ع ش والغاية والإقناع ٢٩٠ . وصحف في ز بالهاء المهمة .

أو قال : « ... إلا برضاك أو اختيارك » ، أو : « ... إلا أن تختارى ^(١) أو تشائى » ، ولو لم تشأ بالمجلس ^(٢) .
 وإن قال : « والله ! لا وطئتُك مدة ، أو ليطولنَّ تركى لجماعك » —
 لم يكن مؤلياً حتى ينوى : فوق أربعة أشهر .
 وإن علقه بشرط — : كـ « إن وطئتُك فوالله لا وطئتُك ! » ،
 أو : « إن قمت — أو إن شئت — فوالله لا وطئتُك ! » —
 لم يصير مؤلياً حتى يوجد .
 ومتى أُلج زائداً على الحشفة — فى الصورة الأولى ^(٣) —
 ولا نية : حنث .
 و : « والله ! لا وطئتُك فى السنة ، أو سنة إلا يوماً أو مرة » —
 فلا إيلاء حتى يطأ وقد بقى فوق ثلثها .
 ويكون مؤلياً من أربع بـ : « والله ! لا وطئتُ كل واحدة ،
 أو واحدة منكن » . فيحنث بوطء واحدة ، فى صورتين ، وتنجلُ
 يمينه . ويُقبل ^(٤) فى الثانية إرادة معينة ، ومبهمة . وتخرج بقرعة .
 و : « والله ! لا أطؤُكن ^(٥) ، أو لا وطئتُكن » — لم يصير
 مؤلياً حتى يطأ ثلاثاً ، فتتمين الباقية .

(١) ورد هذا فى زرع والغاية ، وأسقط من ش مدمجاً بالشرح .

(٢) كذا فى زش . وفى ع والغاية : « فى المجلس » ، وكل صحيح .

(٣) كذا فى زرع . وفى ش والغاية ١٨٧ : « الأولى » . وتقدم مثله مراراً .

(٤) فى ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هى : « منه » .

(٥) كذا فى ش . وفى زرع والغاية : « أطأكن » . وقد بينا منشأه .

فلو عُدِمَتْ إِحْدَاهُمَا : اُنْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلُ .
وإن آتَى مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَقَالَ لِأُخْرَى : « أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا » —
لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًّا مِنَ الثَّانِيَةِ ، بِخِلَافِ الظَّاهَرِ .

* * *

فصلٌ

وَيَصِحُّ^(١) مِنْ كَافِرٍ ، وَقِنٍّ ، وَمُمَيِّزٍ وَغَضْبَانٍ^(٢) ، وَسَكَرَانَ
وَمَرِيضٍ مَرُجُوٍّ بَرَّؤُهُ^(٣) ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلِ .
لَا مِنْ عَجُونٍ ، وَمُغَمِّي عَلَيْهِ ، وَعَاجِزٍ عَنْ وَطْءٍ : لَجَبٌ كَامِلٌ ،
أَوْ شَلَلٌ .

وَيُضْرَبُ لِمَوْلٍ — وَلَوْ قِنًّا — مَدَّةٌ^(٤) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ
يَمِينِهِ ، وَيُحْسَبُ عَلَيْهِ زَمَنُ عُذْرِهِ ، لِأَعْذَرِهَا : كَصَغِيرٍ وَجَنُونَ
وَلُشُوزٍ وَإِحْرَامٍ وَنَفَاسٍ . بِخِلَافِ حَيْضٍ^(٥) .
وإن حَدَثَ عُذْرُهَا : أَسْتَوْفَتْ^(٦) لَزْوَالَهُ . وَلَا^(٧) إِنْ حَدَثَ عُذْرُهُ .
وإن أَرْتَدَّا أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولِ ، ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ — :

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « الْإِيلَاءُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ، وَيُمْكِنُهُ الْوَطْءُ » .

(٢) فِي شِ تَأْخِيرِ هَذَا ، وَتَقْدِيمِ مَا بَعْدَهُ .

(٣) ضَبَطَهُ الْمُصَنِّفُ بِفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى لَفَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ . وَغَيْرُهُمْ يَضْبَعُهَا . فَرَاغِمِ الْمُخْتَارِ
وَالْمَصْبَاحِ . وَلَفْظُ شِ : « يَرْجَى ... » .

(٤) ضَبَطَ فِي زِ بِالْفَتْحِ ، وَلَمَّا سَبَقَ قَلَمٌ .

(٥) كَذَلِكَ فِي زِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ ، « حَيْضُهَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) فِي شِ زِيَادَةُ : « الْمَدَّةُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْغَايَةِ .

(٨) وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي زِ شِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ عِ .

أَسْتَوْفَتْ المَدَّةُ ، كَمَنْ بَانَتْ ثُمَّ عَادَتْ فِي أَثْنَائِهَا .
وإن طَلَّقَتْ رَجْعِيًّا^(١) فِي المَدَّةِ : لَمْ تَنْقَطِعْ مَا دَامَتْ فِي المَدَّةِ .
وإن أَنْقَضَتْ المَدَّةُ — وَبِهَا عَذْرُ يَمْنَعُ وَطْأَهَا^(٢) — : لَمْ تَمْلِكْ
حُلَّابَ الفَيْثَةِ .

وإن كَانَ بِهِ -- وَهُوَ مِمَّا يَمُجِرُ بِهِ عَنِ الوَطْءِ — : أَمْرٌ أَنْ يَبْقَى
بِلِسَانِهِ ، فَيَقُولَ : « مَنِ قَدَّرْتُ جَامِعُكَ » . ثُمَّ مَتَى قَدَّرَ : وَطْأً
أَوْ طَلْقًا

وَيَمْلِكُ^(٣) — لَصَلَاةٍ فَرَضَ ، وَتَعَدُّ وَهْصِيمَ^(٤) ، وَنَوْمٍ عَنْ
مُعَاسٍ ، وَتَحُلُّلٍ مِنْ إِحْرَامٍ ، وَنَحْوِهِ — بِقَدْرِهِ . وَمُظَاهِرٌ لَطَلَبِ
رَقَبَةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، لَا لَصُومٍ .

فَإِنْ لَمْ يَبْقَ^(٥) عَذْرُ ، وَطَلَبَتْ ، وَلَوْ أَمَةً ، الفَيْثَةُ — وَهِيَ :
الْجَمَاعُ . — لَزِمَ الْقَادِرَ مَعَ حِلِّ وَطْئِهَا . وَتَطَالِبٌ غَيْرُ مَكْلُفَةٍ : إِذَا
كُلِّفَتْ . وَلَا مَطَالِبَةٌ لَوْلَى وَسِيدٍ .

وَيُؤْمَرُ بِطَلَاقٍ مِنْ عُلُقِ الثَّلَاثِ بِوَطْئِهَا ، وَيَحْرُمُ . وَمَتَى
أَوَّلُجَ وَتَمَّ ، أَوْ لَبِثَ — : لَحَقَهُ نَسْبُهُ ، وَلَزِمَهُ الْمَهْرُ ، وَلَا حَدٌّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، « ضروبا عليه : » فإن راجعها بذت ، وإلا احتسبت بمدها
إذا عادت . وإن . « وراجع الإقناع ٢٩٥ .

(٢) كذا في ش . وفي زع : « وطئها » . وتقدم نحوه . وفي الغاية : « وطئها » .
وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « مول ... طعام » . وكلها من الفرج ، وإن وردت الثانية في ...

(٤) في ش زيادة : « لمول » ، وهي من الترح أيضا .

وَتَنَحَلُ يَمِينُ مَنْ جَامَعَ وَلَوْ مَعَ تَحْرِيمِهِ — كَفَى حَيْضٍ ، أَوْ نَفَاسٍ ،
أَوْ إِحْرَامٍ ، أَوْ صِيَامٍ فَرَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا — وَيُكْفَرُ .

وَأَذْنَى مَا يَكْفِي : تَغْيِيبُ حَشَفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا — وَلَوْ مِنْ مَكْرَوٍ
وَنَاسٍ وَجَاهِلٍ وَنَائِمٍ وَمَجْنُونٍ ، أَوْ أُدْخِلَ ذَكَرُ نَائِمٍ . وَلَا كَفَّارَةٌ
فِيهِنَّ — فِي الْقُبُلِ .

فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَيْئَةِ — بَوَاطِرُ دُونَ فَرْجٍ ، أَوْ
فِي دُبُرٍ .

وَأَنْ لَمْ يَفِ^(١) وَأَعْفَتْهُ : سَقَطَ حَقُّهَا ، كَعَفْوِهَا بَعْدَ زَمَنِ
الْعُنَّةِ . وَإِلَّا : أَمْرٌ أَنْ يُطَلَّقَ — وَلَا تَبَيَّنُ^(٢) بِرَجْعِيٍّ — فَإِنْ أَبَى :
ظَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ طَلْقَةً أَوْ ثَلَاثًا ، وَفَسَخَ . وَإِنْ قَالَ : « فَرَّقْتُ
بَيْنَكُمَا » ، فَهُوَ فَسَخٌ .

وَأِنْ أَدَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ وَطْأَهَا^(٣) — وَهِيَ ثَيْبٌ — : قُبِلَ .
وَأِنْ أَدَّعَتْ بَكَارَةً ، فَشَهِدَ بِهَا ثَقَّةٌ — : قُبِلَتْ . وَإِلَّا : قُبِلَ . وَعَلَيْهِ
الْيَمِينُ فِيهِنَّ .

* * *

(١) فَيَ : « يَفِي » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاسِخٌ .

(٢) فَيَ شِ زِيَادَةً ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « زَوْجَةٌ » .

(٣) كَذَا فِي شِ . وَفِي زَعِ وَالْفَايَةِ ١٨٩ : « وَطْأَهَا » . وَتَقْدِمُ غَيْرَ مَرَّةٍ .

كتابُ الظَّهَارِ

وهو: أن يُشَبَّهَ أُمْرَأَتَهُ أو عُضْوَا مِنْهَا بمن تحرَّم عليه - ولو إلى أَمَدٍ - أو بَعْضٍ مِنْهَا أو بذكرٍ أو بَعْضٍ^(١) مِنْهُ ، ولو بِغَيْرِ عَرِيَّةٍ ، رَاعَتْهُ^(٢) الْحِلَّ حَجُوسِيٌّ.

نَحْوُ: « أَنْتِ - أَوْ يَدُكَ ، أَوْ وَجْهَكَ ، أَوْ أُذُنُكَ - كَظْهِرِ أَوْ بَطْنِ أَوْ رَأْسِ^(٣) أَوْ عَيْنِ أُمِّي ، أَوْ عَمَّتِي أَوْ خَالَتِي أَوْ حَمَاتِي ، أَوْ أُخْتِ زَوْجَتِي أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، أَوْ أُجْنَبِيَّةٍ ، أَوْ أَبِي أَوْ أُخِي ، أَوْ أُجْنَبِيٍّ ، أَوْ زَيْدٍ ، أَوْ رَجُلٍ » . وَلَا يُدَيَّنُ .

و: « أَنْتِ كَظْهِرِ أُمِّي طَالِقٌ » ، أَوْ عَكْسَهُ - يَلْزَمَانَهُ .

و: « أَنْتِ عَلِيٌّ - أَوْ عِنْدِي ، أَوْ مَنِّي ، أَوْ مَعِي - كَأُمِّي ، أَوْ مِثْلُ أُمِّي » ، وَأُطْلَقَ - : فَظْهَارٌ . وَإِنْ نَوَى : « ... فِي الْكِرَامَةِ وَنَحْوِهَا » ، دُيِّنَ ، وَقُبِلَ حُكْمًا .

و: « أَنْتِ أُمِّي ، أَوْ كَأُمِّي ، أَوْ مِثْلُ أُمِّي » ، لَيْسَ بِظْهَارٍ إِلَّا مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ .

(١) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ١٩٠ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٢) كَذَلِكَ فِي زَعِ . وَفِي : « أَوْ اعْتَقَدَ » . وَش : « وَلَوْ اعْتَقَدَ » ،

وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) فِي ش : « أَوْ رَأْسِ أُمِّي أَوْ كَعَيْنِ أُمِّي » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ

و: « أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ » ، ظَهَرْتُ - وَلَوْ نَوَى ^(١) طَلَاقًا ، أَوْ عَيْنًا -
^(٢) ٧٣ إِنْ زَادَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، أَوْ سَبَقَ بِهَا .
 و: « أَنَا مَظَاهِرٌ ، أَوْ عَلَى - أَوْ يَلْزُمُنِي - الظَّهَارُ ، أَوْ الْحَرَامُ » ،
 أَوْ ^(٣) : « أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ ، أَوْ كَظْهَرِ رَجُلٍ » - مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ -
 ظَهَرْتُ ^(٤) .

وإِلَّا : فَلَنُؤَمِّرَ ، كَ : « أُمِّي - أَوْ أُخْتِي - أُمْرَأَتِي ، أَوْ مِثْلَهَا .
 وَأَنْتِ ^(٥) عَلَى كَظْهَرِ الْبَهِيمَةِ ، وَوَجْهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ » .
 وَكَالْإِضَافَةِ إِلَى شَعْرٍ وَظْفَرٍ ، وَرَيْقٍ وَلَبَنٍ ، وَدَمٍ وَرُوحٍ ،
 وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ .

وَلَا ظَهَرَ إِنْ قَالَتْ لَزُوجَهَا - أَوْ عَلَّقَتْ بِتَزْوِيجِهِ - نَظِيرَ مَا يَصِيرُ
 بِهِ مَظَاهِيرًا . وَعَلَيْهَا كَفَارَتُهُ ، وَالتَّمَكُّنُ ^(٦) قَبْلَهُ .

وَيُكْرَهُ دَعَاءُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِمَا يَخْتَصُّ بِذِي رَحِمٍ : كَأَبِي ، وَأُمِّي
 وَأَخِي ، وَأُخْتِي .

* * *

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « بِهِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضًا .
 (٢) كَذًا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « إِلَّا أَنْ » ، وَهُوَ تَجْرِيفٌ نَاشِرٌ .
 (٣) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .
 (٤) ذَكَرَ فِي زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرَبًا عَلَيْهِ : « وَإِنْ نَوَى بِهِ طَلَاقَ فُطْلَاقٍ » . وَرَاجِعُ
 شَرْحِ الْإِقْنَاعِ ٣٠١ .
 (٥) كَذًا فِي زِ . وَفِي عِ شِ : « وَكَأَنَّ » ، وَالْكَافُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي
 الْغَايَةِ ١٩١ .

فصل

ويصح من كل من يصح طلاقه - ويكفر كافر بآل - ومن كل زوجة . لا^(١) من أمته أو أم ولده ؛ ويكفر كمين بحث^(١) .

وإن نجّزه لأجنبية ، أو علّقه بتزويجها ، أو قال : « أنت عليّ حرام » - ونوى : أبداً - : صح ظهاراً . لا إن أطلق ، أو نوى : إذا . ويُقبل^(٢) حكماً .

ويصح الظهار منجزاً ، ومعلّقاً - فمن حلف به أو بطلاق أو عتق ، وحنت : لزمه . - ومطلقاً ، ومؤقّتاً : ك « أنت عليّ كظهر أمي شهر رمضان » ، إن^(٣) وطئ فيه : كفر ، وإلا : زال .

ويحرّم عليّ مظاهر ومظاهر منها وطئ ودواعيه^(٤) ، قبل تكفير ولو بإطعام - بخلاف كفارة يمين - وتثبت في ذمته بالعود ، وهو : الوطء^(٥) ولو من مجنون ، لا من مكره .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فلا ... بحث فيها » ، وفيه تصحيب وزيادة من الشرح .

(٢) في ش : « ويقبل منه ويصح » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٣) كذا في الأصول والغاية بدون فاء ، وهو صحيح . وراجع الإقناع ٣٠٣ .

(٤) في ش : « ودواعيه ... ولو كان بإطعام » ، وفيه تصحيف وزيادة من الشرح .

(٥) في ش : « الوطء من مكره » ، وأدرج الناقص في الشرح . وراجع الغاية ١٩٢ .

ويأثم مكلف ، ثم لا يطاق حتى يكفر . ويجزيه ^(١) واحدة ،
كمكررٍ ظهاراً من واحدة - قبل تكفير - ولو بمجالس ،
أو أراد استثنافاً . وكذا ... من نساء ^(٢) بكلمة . وبكلمات : لكل
كفارة .

ويأثم ^(٣) إخراج بعزمٍ علي وطءٍ ، ويجزئ قبله .
وإن اشترى زوجته ، أو بآنت ^(٤) قبل الوطء ثم أعادها مطلقاً - :
فظهاره بحاله .
وإن مات أحدهما قبله : سقطت .

* * *

فصل

وكفَّارته ^(٥) وكفارة وطءٍ نهار رمضان - على الترتيب : « عتق
رقبة ، فإن لم يجد : فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع :
فإطعام ستين مسكيناً » . وكذا كفارة قتل ، إلا أنه لا يجب
فيها إطعام .

والمعتبر ^(٦) : وقت وجوب ، كحدٍّ وقودٍ .

-
- (١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « وتجزيه » . وكل صحيح .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « نساءه » ، والهاء من الشرح .
(٣) في ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح أيضاً .
(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « زوجة مظاهن منها » .
(٥) قوله : « وكفَّارته » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٦) كذا في زع والغاية ١٩٣ . وفي ش : « والمعر » ، وهو تحريف .

وإمكان الأداء مبنًى على زكاة^(١) . فلو أعسر^(٢) موسرٌ قبل تكفيرٍ : لم يُجزئهُ صومٌ . ولو أيسرَ معسرٌ : لم يلزمه عتقٌ ، ويُجزيه .

ولا يلزم عتقٌ لإلمالكِ رقبةٍ - ولو مشتبهةً برقابٍ غيره . فُيعتقُ رقبةٌ ، ثم يُقرع بين الرقاب : فيخرجُ مَنْ قرع . - أو لمن تمكنه^(٣) بضمنٍ مثلها ، أو مع زيادةٍ لا يُجحف^(٤) ، أو نسيئةً وله مالٌ غائب أو دينٌ مؤجلٌ - لا بهيةٍ - وتفضلُ عما يحتاجه : من أدنى مسكنٍ صالحٍ لمثله ، وخادمٍ - : لكونٍ مثله لا يخدم نفسه ، أو عجزه^(٥) - ومركوبٍ ، وعرضٍ بذلةٍ ، وكتبٍ علمٍ يحتاج إليها ، وثيابٍ تجملُ ، وكفايته ومن يَمُونُهُ دائماً ، ورأس^(٦) ماله لذلك ، ووفاءٍ دين .

ومن له فوقَ ما يصلحُ لمثله - : من خادمٍ ونحوه . - وأمكن بيعه وشراء^(٧) صالحٍ لمثله ، ورقبةٍ بالفاصل - : لزمه .

-
- (١) في ش زيادة ، مدرجة من كلام الشارح ، هي : « وطء » .
 (٢) في ع : « عسر » ، وهو خطأ وتحريف . فراجع المختار .
 (٣) كذا في زع والغاية ، أى الرقبة كما قدر الشارح . وفي ش : « يمكنه » أى شراؤها ، لأن لم يكن تصحيفاً .
 (٤) كذا في زع والغاية ، أى الزيادة . وفي ش : « يجحف » ، تصحيف .
 (٥) في ش : « أو عجزه وعن مركوب ... بذلة » ، وفيه تصحيف ناسخ ، وزيادة من الشارح . وفي كلام الغاية ١٩٤ اضطراب أو نقص ، فراجع .
 (٦) في ش : « وعن رأس » ، والزائد من الشرح .
 (٧) في ع - هنا وفيها سيأتى - : « شرى » . وهو صحيح أيضاً على ما سبق ذكره .

فلو تعذر ، أو كان له سرية يمكن بيعها وشراء سرية ورقبة
بشمها - : لم يلزمه .

وشرط^(١) في رقبة في كفارة ، ونذر عتق مطلق - : إسلام ،
وسلامة من عيب مضر ضرراً يئناً بالعمل : كعمى ، وشلل يد أو رجل ،
أو قطع إحداها^(٢) أو سبابة أو وسطى أو إبهام من يد أو رجل ،
أو خنصر أو بنصر من يد .

وقطع أنملة من إبهام ، أو أنملة من غيره - ككله^(٣)
ويجزي من قطعت بنصره من إحدى يديه أو رجله وخنصره
من الأخرى ، أو جُدع أنفه أو أذنه ، أو يخنق أحياها ، أو علق
عتقه بصفة لم توجد . ومدبر ، وصغير ، وولد زنا ، وأعرج يسيرا^(٤)
ومحبوب ، وخصى ، وأصم ، وأخرس تفهم إشارته ، وأعور ،
ومرهون ، ومؤجر ، وجان ، وأحمق ، وحامل ، ومكاتب^(٥) لم
يؤد شيئاً .

لا من أدّى شيئاً ، أو اشترى بشرط عتق ، أو يعتق بقرابة .

(١) في ش : « شرط رقبة في كفارة مطلقاً . . . » ، فأدرج المتن في الشرح
وبالعكس .

(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أحدها » ، وهو تحريف .

(٣) أسقطت الكاف من ش ، و دجت بالشرح .

(٤) في ش : « يسير » أو « » ، والغاية : « أو عرج يسير أو » . وكلاهما تصحيف .

(٥) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

ومريض^(١) مأْيوس^٢، ومنغصوب^٣ منه، وزَمِن^٤، ومُتَعَدِّ، ونُحِفُ
عاجز عن عمل، وأُخْرِسُ أَصْمُ وَلَوْ فُهِمْتُ إِشَارَتُهُ، ومَجْنُونٌ مُطْبِقٌ،
وغَائِبٌ لَمْ تَتَبَّيَّنْ حَيَاتُهُ، ومَوْصَى بِخُدْمَتِهِ أَبَدًا، أو^(٥) أُمُّ
وَلَدٍ، وَجَنِينٌ.

ومن أَعْتَقَ جزءًا ثم ما بَقِيَ، أو نصفَ قَيْنَيْنِ — :أَجْزَاءُ، لا ما
سَرَى بعْتَقَ جزءٍ.

ومن عَلَّقَ عَتَقَهُ بِظَهَارٍ، ثم ظَاهَرَ — :عَتَقَ، ولم يُجْزِئْهُ عن
كفارته. كما لو نَجَّزَهُ عن ظَهَارِهِ ثم ظَاهَرَ، أو عَلَّقَ ظَهَارَهُ بشرطٍ
فَأَعْتَقَهُ قَبْلَهُ.

ومن أَعْتَقَ غَيْرَ مُجْزِيٍّ — ظَانًّا إِنْجَازَهُ — :نَفَذَ.

فصل

فإن لم يَجِدْ^(٣) :صَامٌ — حُرًّا، أو قِنًّا — شَهْرَيْنِ. ويلزمه
تَبْيِيْثٌ^(٤) النية، وتَعْيِيْنُهَا جِهَةَ الْكَفَّارَةِ، والتَّابَعُ، لا نِيَّتُهُ.

(١) في ش: «لامريض»، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس. وفي الغاية: «أو
مريض ميثوس»، والمعنى واحد على ما في المختار وغيره. إلا أن الألف قد تكون من
الناسخ.

(٢) وردت الألف في زش والغاية ١٩٥، دون ع.

(٣) في ش زيادة من الشرح: «رقبة كما تقدم». وعبارة الغاية ١٩٦: «... رقة».

حر أو قنا، وفيها نقص وتحريف.

(٤) كذا في زع والغاية. وفي ش: «تبثيت»، وهو تصحيف طريف.

وينقطعُ بوطءٍ مظاهرٍ منها—ولوناسياً، أو مع عذرٍ يُبيحُ الفطرَ،
أو ليلاً — لا غيرِها في الثلاثة . وبصوم غيرِ رمضانَ ، ويقعُ عما
نواه . وبفطرٍ بلا عذرٍ .

لا برَمضانَ^(١) ، أو فطرٍ واجبٍ — : كعيدٍ ، وحيضٍ ، ونفاسٍ ،
وجنونٍ ، ومرضٍ نُخوفٍ ، وحاملٍ ومُرَضِعٍ : خوفاً على أنفسهما . —
أو لعذرٍ يُبيحه : كسفرٍ ، ومرضٍ غيرِ نُخوفٍ ، وحاملٍ ومِرَضِعٍ^(٢) :
لضررٍ ولدها ؛ ومكرهٍ ، ومُغْطَى ، وناسٍ لا جاهلٍ .

فصل

فإن لم يستطع صوماً — : لكبرٍ ، أو مرضٍ — ولو رُجِيَ بُرؤُهُ —
يُخافُ^(٣) زيادته أو تطاوله . أو لشَبَقٍ — : أطعمَ ستين مسكيناً : مساماً
حرّاً ، ولو أنثى . ولا يضرُّ وطءُ مظاهرٍ منها أثناءَ إطعامٍ^(٤) .
ويُجْزَى دَفْعُهَا إلى صغيرٍ من أهلها — ولو لم يأكل الطعامَ —
ومكاتبٍ ، ومن^(٥) يُعْطَى — من زكاةٍ — لحاجةٍ ، ومن ظَنَّهُ مسكيناً
فبانَ غنياً .

(١) وردت الباء في زع ، وأسقطت من ش . مدرجة في الشرح . ولفظ الغاية : « بصوم رمضان » ، والزائد قدره الشارح .

(٢) في ش : « وموضع » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع والغاية ١٩٧ . وفي ش : « أو يخاف » ، والظاهر أن الزيادة من

الشارح — لا الناسخ — تأثراً بعبارة الإقناع ٣١٤ : « أو لخوف » .

(٤) كذا في زع والغاية ١٩٧ ، وفيها زيادة ذكر نحوها الشارح : « ومن » .

وفي ش : « الإطعام » .

(٥) في ش : « وإلى من » ، والزائد من الشرح .

وإلى مسكينٍ — في يوم واحدٍ — من كفارتين .
لا إلى من تلزمه مئوته ، ولا ترديدها على مسكين ستين يوماً —
إلا أن لا يجد غيره .

ولو قدم إلى ستين^(١) ستين مُدًّا ، وقال : « هذا بينكم » ،
فقبلوه — : فإن قال : « بالسوية » أجزأ^(٢) ، وإفلا : ما لم يعلم أن
كلًّا أخذ قدر حقه .

والواجبُ ما يُجزئُ في فطرةٍ : من بُرَّ مُدًّا^(٣) ، ومن غيره
مُدَّانٍ . وسُنَّ إخراجُ أدِم مع مجزئٍ .

ولا يُجزئُ خبزٌ ، ولا غيرُ ما يُجزئُ في فطرةٍ ولو كان قوتَ
بلده ، ولا أن يُعدَّى^(٤) المساكينَ أو يُعشَّيهم — بخلاف نذر^(٥)
إطعامهم — ولا القيمة .

ولا عتقٌ وصومٌ وإطعامٌ إلا بنيةٍ ، ولا تكفي نيةُ التقربِ فقط .

(١) أى ستين مسكيناً كما هو لفظ الغاية — وسقط منها اللفظ الثاني — وضبط في ز
هكذا بكسرتين : منعاً للاشتباه وتوهم التكرار .

(٢) في ش : « أجزأه » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « من مدبر » ، وهو تصحيف جاهل .

(٤) وردت الياء في ع ش والغاية ، دون ز . ولعلها سقطت عفواً ، أو حذفت
للتخفيف ، لا للتخلص من البقاء الساكنين كما قد يتوهم . فتأمل .

(٥) في ش : « نذر . . . ولا تجزئه القيمة » ، وفيه تصحيف ناسخ ، وزيادة

من التارح .

فإن كانت واحدة : لم يلزمه تعيين^(١) سببها . ويلزم^(٢) - مع نسيانها - كفارة واحدة .

فإن عيّن غيره غلطاً^(٣) - وسببها من جنس يتداخل - : أجزأه^١ لجميع .

وإن كانت أسبابها من جنس لا يتداخل^(٤) ، أو من أجناس - :
١ . وقتل وصوم وعين . - فتوى إحداها : أجزأ عن واحدة - .
٢ . سببها^(٥) .

* * *

(١) كذا في ز ش والإقناع ٣١٦ والغاية ١٩٨ . وفي ع : « تعيين » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح .
(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أجزأ عما يتداخل وهي الكفارات من جنس ، وإلا فلا . وإن لزمته كفارات من جنس » . وفي الغاية زيادة : « أو عدا » .
(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « تتداخل » ، وهو تصحيف . وراجع الغاية والإقناع بتأمل .
(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وتتداخل » ، أي الكفارات كفاً . شرح الإقناع .

كتابُ اللَّعَانِ

وهو : شهاداتٌ مؤكَّداتٌ بِأَيْمَانٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ^(١)، مقرونةٌ
بِلعنٍ وِغضبٍ ، قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ قَذْفٍ أَوْ تَعْزِيزٍ^(٢) فِي جَانِبِهِ ،
وَحَبْسٍ فِي^(٣) جَانِبِهَا .

مِن قَذْفِ زَوْجَتِهِ بَرْنًا — وَلَوْ بَطْهَرٍ وَطَى فِيهِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ — :
فَكَذَّبَتْهُ : لَزِمَ مَا يَلْزَمُ بِقَذْفِ أَعْجَنِيَّةٍ .

وَيَسْقُطُ بِتَصْدِيقِهَا^(٤) . وَلَهُ إِسْقَاطُهُ بِلِعَانِهِ — وَلَوْ وَحْدَهُ — حَتَّى
جَلْدَةٍ لَمْ يَبْقَ^(٥) غَيْرُهَا .

وَلَهُ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ بَعْدَ لِعَانِهِ : وَيَثْبُتُ مَوْجِبُهَا .

وَصِفَتُهُ : أَنْ يَقُولَ زَوْجٌ أَرْبَعًا : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ
فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ : مِنَ الزَّانَا » — وَيُشِيرُ إِلَيْهَا ، وَلَا حَاجَةَ لِأَنْ تَسْمَى
أَوْ تُنْسَبَ إِلَّا مَعَ غَيْبَتِهَا — ثُمَّ يَزِيدُ فِي خَامِسَةٍ : « وَإِنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ
إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ » . ثُمَّ زَوْجَةٌ أَرْبَعًا : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنَّهُ لَمِنَ
الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ : مِنَ الزَّانَا » ، ثُمَّ تَزِيدُ فِي خَامِسَةٍ : « وَإِنْ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(٦) » .

(١) فِي ع : « مُؤَكَّدَةٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ فِي الرَّسْمِ .

(٢) فِي ز : « أَوْ تَعْزِيزٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَسَبْقُ قَلَمٍ . وَرَاجِعُ الْغَايَةِ ١٩٩ .

(٣) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٧ . وَفِي ش : « مِنْ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « إِيَّاهُ » .

(٥) فِي ع : « يَبْقَى » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٦) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فِيمَا رَمَانِي بِهِ : مِنَ الزَّانَا » . وَصَرَحَ

صَاحِبُ الْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٨ — ٣١٩ : أَنَّ ذَلِكَ يَزَادُ اسْتِحْبَابًا وَنَدْبًا .

فإن تقصّ لفظاً من ذلك - ولو أتياً بالآكثر ، وحكم حاكم -
أو بدأت به ، أو قدّمت « الغضب » ، أو أبدلت به « اللعنة »
أو « السخط » ، أو قدّم « اللعنة » ، أو أبدلها بـ « الغضب »
أو « الأبعاد » ؛ أو أبدل « أشهد^(١) » بـ « أقسم » أو « أحلف » ؛
أو أتى به قبل إلقائه عليه ، أو بلا حضور حاكم أو نائبه ، أو بغير
العريّة من يحسنها - ولا يلزمه تعلّمها^(٢) : إن عجز عنه بها . - أو علّقه
بشرط ، أو عدّمت موالاة الكلمات - : لم يصحّ .
ويصحّ من أخرس ، ومن اعتقل لسانه وأيس^(٣) من نطقه -
إقرار بزنا ، ولعان بكتابة وإشارة مفهومة .
فلو نطق وأنكر ، أو قال : « لم أورد قذفاً ولعاناً » - قيل^(٤)
في لعان : في حدّ ونسب - لا فيما له : من عود زوجية^(٥) . - [وله أن
يُلاعِنَ لهما^(٦)] .
ويُنْتَظَرُ مرجوُّ نطقه ثلاثة أيام .

(١) في ش : « لفظ أشد » ، وفيه زيادة من الشارح ، وتصحيف ناشئ .
(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٠٠ . وفي ع : « تعلّمها » ، وهو خطأ وتحريف .
(٣) في ز ش : « وآيس » ، وهو تصحيف ناشئ عن ظن أنه اسم معطوف على
« من » .
(٤) هذا اللفظ ز . وفي ع ش والغاية : « قبل فيما عليه من ٠٠ » . وورد قوله :
« فيما عليه » ، في ز مضروباً عليه ، بعد « قيل » . وانظر الإقناع ٣٢١ .
(٥) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح الموافق لمسا في الإقناع . وصحّف في ش
بلفظ : « زوجته » .
(٦) وردت الزيادة في ع ش ، دون ز والغاية . وصنّيع الشارح يفيد أنها من المتن ،
فأثبتناها احتياطاً .

وَسَن تَلَاغُنُهُمَا قِيَامًا بِحَضْرَةِ جَاعَةٍ ، وَأَنْ لَا يَنْقُصُوا عَنْ أَرْبَعَةٍ ،
بَوَقْتٍ^(١) وَمَكَانٍ مُعَظَّمَيْنِ . وَأَنْ يَأْمُرَ حَاكِمٌ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى
فَمٍّ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ - عِنْدَ الْخَامِسَةِ - وَيَقُولُ : « أَتَقِي اللَّهَ : فَإِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ ،
وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ » .

وَيَبْتَغِي حَاكِمٌ إِلَى « خَفَرَةٍ »^(٢) ، مِنْ يُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا .
وَمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَيْنِ فَأَكْثَرَ - وَلَوْ بِكَلِمَةٍ - : أَفْرَدَ كُلَّ
وَاحِدَةٍ بِلَعَانٍ .

فصل

وشروطه^(٣) ثلاثة :

١ - : كَوْنُهُ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ ، وَلَوْ قَيْنَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ
أَوْ ذَمِيَّيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا .
فَيَحْدُثُ بِقَذْفِ أجنبية زنا^(٤) ولو نكحها بعدُ ، أو قال لها :
« زَنَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُنْكِحَكَ » . كَمَنْ أَنْكَرَ قَذْفَ زَوْجَتِهِ مَعَ يَدْنِهِ^(٥)
أَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَبَوَقْتٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) وَرَدَ بِهِامِشُ ز حَاشِيَةِ ذِكْرِ نَحْوِهَا بِهِامِشُ ع ، هـ : « الْمُهْدَرَةُ » ، وَهِيَ : مَنْ تَتْرَكَ
الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ مِنْ مَنَازِلِهَا صَيَانَةً . أ هـ شَرْحُ « أَى شَرْحِ الْمَصْنَفِ عَلَى مَا يَظْهَرُ » وَذَكَرَ
بِاخْتِصَارٍ زِيَادَةً فِي شَرْحِ الْبَهْوِيِّ . وَوَرَدَ نَحْوُهُ بِهِامِشِ ع . وَانْظُرْ شَرْحَ الْإِقْنَاعِ ٣٢١ .
(٣) فِي ش زِيَادَةً مَدْرُجَةً مِنَ الشَّرْحِ ، هـ : « أَى اللَّعَانِ » .
(٤) فِي ش : « يَزْنَا » بِالْيَاءِ ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

ومن مَلَك زوجته ، فأتت بولد - لا يمكن من ملك اليمين - :
فله نفيه بلعان .

ويعزَّر بقذف زوجة صغيرة أو مجنونة^(١) ، ولا لعان .
ويُلاعِن من قذفها ثم أبانها ، أو قال : « أنت طالق - يازانية -
ثلاثاً » .

وإن قذفها في نكاح فاسد ، أو مُبانةً بزناً^(٢) في النكاح أو العدف ،
أو قال : « أنت طالق ثلاثاً يازانية » - لاعن لنى ولدي . وإلا :
حُدَّ^(٣) .

٢ - أثناني : سبق قذفها بزناً ولو في دبر ، ك : « زنت ،
أو يازانية ، أو رأيتك تزنين » .

وإن قال : « ليس ولدك مني » ، أو قال معه : « ولم تزني »^(٤) ،
أو لا أقذفك ، أو وطئت بشبهة ، أو مكرهة ، أو نائمة ، أو مع
إغماء أو جنون - لحقه ، ولا لعان .

ومن أقَرَّ بأحد توأمين : لحقه الآخر ، ويلاعِن لنى الحد .

٣ - أَلثالثُ : أن تكذبه ويستمر إلى أنقضائه^(٥) اللعان .

(١) أسقط قوله : « مجنونة » من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد هذا في زع ، وأسقط من ش مدجاً بالشرح . وانظر الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٠٢ . وفي ش : « فلا » . والظاهر أن هذا من كلام

الشارح ، وأن لفظ المتن قد سقط من الناسخ . فراجع الشرح بتأمل .

(٤) كذا في زش ، وهو على تقدير الياء التي حذفت للتخفيف . لأنه مجزوم بحذف

النون . وفي ع والغاية : « تزني » ، وهو على الأصل .

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٢٤ . وفي ش : « استيفاء » ، ولعل أصل

الكلام : « انقضاء أى استيفاء » ، والزيادة من الشرح .

(م ٢٢ - ق ٢ منتهى الإيرادات)

فإن صدقته — ولو مرة — أو عفت ، أو سكتت ، أو ثبت
زناها بأربعة سواه ؛ أو قذف مجنونةً بزنا قبله ، أو محصنةً فُجئت ،
أو خرساء ، أو ناطقةً نخرست ولم تفهم إشارتها ، أو ^(١) صمًا — :
لحقه النسب ، ولا لعان .

وإن مات أحدهما قبل تتمته : توارثا وثبت النسب ، ولا لعان .
وإن مات الولد : فله لعانها ونفيها .

وإن لاعن ، ونكلت — : جُبت حتى تُقَرَّ أربعاً ،
أو تُلاعن .

* * *

فصل

ويثبت بتمام تلاعنيهما أربعة أحكام :

١ — : سقوط ^(٢) الحد أو التعزير حتى لمعين قذفها به ، ولو
أغفله فيه .

٢ — الثاني : الفرقة ولو بلا فعل حاكم ^(٣) .

٣ — الثالث : التحريم المؤبد ولو أكذب نفسه ، أو كانت
أمةً فاشتراها بعده .

(١) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، م : « قذف » .

(٢) في ش : « أحدها سقوط الحد عنها وعنه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، « ضرر وباعليه » ويلزمه بلا طلب .

٤ — الرابع: أنتفاء الولد. ويُعتبر له ذكره صريحاً: «أشهد بالله: لقد زنت، وما هذا بولدي»، وتعكس هي — أو تضمناً: كقول مدّع زناها في طهر لم يُصبها^(١) فيه، وأنه أعتزلها حتى ولدت: «أشهد بالله: إني لصادق^(٢) فيما أدّعت عليها — أورميتها به — من زناً» ونحوه.

ولو نفى عدداً: كفاه لعان واحد.

وإن نفى حملاً، أو أَسْتَلَحَقَه، أو لَاعَنَ عليه مع ذكره: لم يصح. ويلاعن لدرء حدٍّ، وثانياً — بعد وضع — لنفيه.

ولو نفى حمل أجنبية: لم يُحدِّ، كتعليقه قذفاً بشرط، إلا: «أنت زانية إن شاء الله»، لا: «زينة إن شاء الله».

وشرط لنفي ولد بلعان: أن لا يتقدمه إقرار به، أو بتوأمه^(٣) أو بما^(٤) يدل عليه. كما لو نفاه وسكت عن توأمه، أو هُتِيَ به فسكت أو أمّن على الدعاء، أو أخر نفية — مع إمكانه — رجاء موته.

(١) كذا في زع والغاية ٢٠٣ والإقناع ٣٢٨. وفي ش: «بطأها»، ولعله على غرار اللفظين السابقين.

(٢) كذا في زع والغاية. وفي ش والإقناع: «لمن الصادق».

(٣) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح ناقصا الهاء.

(٤) وردت الباء في زش دون ع والغاية، وأسقطت «أو» من ش مدرجة

في الشرح.

وإن قال : « لم أعلم به ، أو أن لى نفيه ، أو ^(٥) أنه على الفور »
— وأمكن صدقه — : قبل .

وان آخره لعذر — : كحبس ، ومرض ، وغيبه ، وحفظ مال . — أو ذهاب ليل ، ونحو ذلك — : لم يسقط نفيه .

ومتى أكذب نفسه بعد نفيه : حدّ لمحصنة ، وعزز لغيرها .
وأنجز ^(٦) النسب من جهة الأم إلى جهة الأب — كولا —
وتوارثا .

ولا يلحقه باستلحاق ورثته بعده . والتوأمين المنفيان :
أخوان لأم .

ومن نفي من لا ينتني ، وقال : « إنه من زنا » — حدّ : إن
لم يلاعن .

* * *

فصل فيما يلحق من النسب ^(٧)

من أتت زوجته بولد ، بعد نصف سنة منذ أمكن اجتماعها ،
ولو مع غيبة فوق أربع سنين — ولا ينقطع الإمكان بحيض —
أو لدون أربع سنين منذ أبانها ، ولو ابن عشر فيهما — : لحقه نسبه .

(١) وردت الألف في زش ، وسقطت من ع والغاية .

(٢) قوله : « وأنجز النسب » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح . وانظر الغاية .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « وما لا يلحق منه » .

ومع هذا لا يُحكمُ ببلوغه ، ولا يُكْمَلُ به مهرٌ ، ولا تثبتُ^(١) عِدَّةٌ ولا رجعةٌ

وإن لم يُمكن كونه منه — : كَأَنَّ^(٢) أتت به لدونِ نصفِ سنةٍ منذُ تزوّجها وعاش ، أو لأكثرَ من أربعِ سنينَ منذُ أباها . أو أقرّتْ بانقضاءِ عِدَّتِها بالقُرْءِ ، ثم ولدتْ لفوقِ نصفِ سنةٍ منها . أو فارقها حاملاً فوضعتْ ، ثم آخرَ بعد نصفِ سنةٍ . أو علِمَ أنه لم يجتمعَ بها : بأن تزوّجها بمحضِرٍ حاكمٍ أو غيره ثم أباها أو مات بالمجلس ؛ أو كان بينهما وقتَ عقدٍ مسافةً لا يقطعُها في المدة التي ولدتْ فيها ؛ أو كان الزوجُ لم يكْمُلْ له عشرٌ ، أو قطعَ ذكرُهُ مع أنثيائه — : لم يَلْحَقْهُ .

وَيَلْحَقُ عَيْنًا ، ومن قُطِعَ ذكرُهُ فقط . وكذا : من قُطِعَ أنثيائه فقط ، عندَ الأكثرِ . وقيل : لا . الْمُنْقَضُ : « وهو الصحيح » . وإن ولدتْ رجعيةً بعدَ أربعِ سنينَ منذُ طلقها وقبلَ انقضاءِ عِدَّتِها ، أو لأقلَّ من أربعِ سنينَ منذُ انقضتْ — : لحقَ نسبُهُ . ومن أخبرتْ بموتِ زوجها فاعتدَّتْ ، ثم تزوّجتْ — : لحقَ بِثَانِ مَا وَلَدَتْ^(٣) لنصفِ سنةٍ فأكثرَ .

* * *

(١) في الغاية ٢٠٥ : « يثبت » . وفيها وفي ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « كَانَ » ، وهو خطأ وتصحيح .

(٣) كذا في ز ع والغاية ٢٠٦ . وفي ش : « ولدت » ، والهاء من الشرح .

فصل

ومن ثبت^(١) أو أقرَّ أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه ، فولدت
لنصف سنةٍ - لحقه ولو قال : « عزلتُ ، أو لم أنزل » لا إن ادَّعى
استبراءً ، ويحلفُ عليه ، ثم تلدُ لنصف سنة بعده .
وإن أقرَّ بالوطء مرةً ، ثم ولدت - ولو بعد أربع سنين
من وطئه - : لحقه .

ومن استلحق ولداً : لم يلحقه ما بعده بدون إقرارٍ آخر .
ومن أعتق أو باع من أقرَّ بوطئها ، فولدت لدون نصف سنةٍ - :
لحقه ، والبيع باطل ولو استبرأها^(٢) قبله . وكذا : إن لم يستبرأها
وولدت لأكثر ، وأدعى مشترٍ أنه من بائع .
وإن ادَّعاهُ مشترٍ لنفسه ، أو كلُّ منهما أنه للآخر - والمشتري
مقرٌّ بوطئها - : أرى ألقافة .

وإن استبرأت ثم ولدت لفوق نصف سنةٍ ، أو لم تستبرأ ولم
يقرَّ مشترٍ له به - : لم يلحق بائعاً .

(١) في زيادة : « أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه » ، وهي من زيادات الشارح
التي لا حاجة لها كما لا يخفى .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٠٧ . وفي ش : « استبرأها » وهو تحريف ناشر نشأ
ظن أن تقدير الشارح قبله كلمة : « كان » يستلزم هذه اللفظة . وهو خطأ .

وإن أَدعاه ، وصدَّقَه مُشترٍ في هذه ، أو فيما إذا باع ولم يُقرَّ بوطء
وأَتَتْ به لدونِ نصفِ سنةٍ — : لَحِقَها ، وبطلَ البِيعُ .

وإن لم يصدَّقَه مُشترٍ : فالولِدُ عبدٌ فيهما .

وإن وُلِدَتْ من مجنونٍ ، مَنْ لا مِلْكَ لَه عليها ولا شَبَهةً ملكٍ — :
لم يَلْحَقْها .

ومن قال عن ولدٍ بيدِ سُرِّيَّتِهِ أو زوجَتِهِ أو مطلقَتِهِ : « ما هذا
ولدى ، ولا ولدَتِه » — فإن شَهِدَتْ مَرَضِيَّةٌ بولادَتِها له ^(١) : لَحِقَها ،
وإلا : فلا .

ولا أَمْرَ لَشَبَهٍ مع فِرَاشٍ .

وتَبَعِيَّةٌ نَسَبٍ لأبٍ ، ما لم يَتَنَفَّ : كَابْنٍ مَلَاعِنَةٍ .

وتَبَعِيَّةٌ مَلِكٍ أو حُرِّيَّةٍ — لَأُمٍّ ، إلا مع شرطٍ ^(٢) أو غُرُورٍ .

وتَبَعِيَّةٌ دِينٍ خَيْرِها .

وتَبَعِيَّةٌ نَجَاسَةٍ وَحَرَمَةٍ ^(٣) أَسْكَلٍ ، لأَخْبَثِها .

* * *

(١) ورد هذا في ز ش والغاية ٢٠٨ ، وسقط من ع .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « حرية أولادها ، فهم أحرار » .

(٣) ضبط في ز هكذا بالضم ، على أنه عطف على « تبعية » . ويجوز الكسر بالعطف على
« نجاسة » . وراجع الشرح بتأمل .

٢٤٤ كتابُ الْعِدَّةِ

واحدُها: « عِدَّةٌ »، وهى ^(١): التَّربُّصُ المحدودُ شرعاً .
 ولا عِدَّةٌ فى فُرْقَةٍ حَتَّى قَبْلَ وُطْءٍ أَوْ خَلْوَةٍ ^(٢)، ولا لُقْبَةٍ أَوْ لِسٍ .
 وَشُرْطُ لَوْطٍ: كَوْنُهَا يَوْطاً ^(٣) مِثْلُهَا، وَكَوْنُهُ يَلْحَقُ بِهِ وَلَدٌ .
 وَخَلْوَةٌ: طَوَّاعِيَّتُهَا، وَعِلْمُهَا بِهَا؛ وَلَوْ مَعَ مَانِعٍ: كِإِحْرَامٍ وَصَوْمٍ، وَجَبَ
 وَعُنَّةٌ، وَرَتَقٍ . وَتَلَزَمَ لَوْفَاةٌ مُطْلَقاً .
 وَلَا فَرْقَ فِي عِدَّةٍ بَيْنَ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ^(٤) وَصَحِيحٍ .
 وَلَا عِدَّةٌ فِي بَاطِلٍ إِلَّا بِوُطْءٍ ^(٥) .
 وَالْمُعْتَدَّاتُ سِتٌّ:

١ - : الْحَامِلُ . وَعِدَّتُهَا: مِنْ مَوْتٍ وَغَيْرِهِ إِلَى وَضْعِ كُلِّ الْوَلَدِ،
 أَوْ الْآخِرِ مِنْ عَدَدٍ .
 وَلَا تَنْقُضُ إِلَّا بِمَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ أَوْ لَدٌ . فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ - :
 لَصِغَرِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ خَصِيّاً مَحْبُوباً، أَوْ لَوْلَادَتِهَا لَدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ
 مِنْذُ نِكَاحِهَا وَنَحْوِهِ، وَيَعِيشُ - : لَمْ تَنْقُضْ بِهِ .

(١) فى ش زيادة، مدرجة من الشرح، هى: « من العدد » .
 (٢) بهامش ز حاشية: « يعنى: مسها أو لم يحسها »، وذكر فى الإقناع
 ٣٣٥ نحوها .
 (٣) كذا فى ع ش، وهو الصحيح أو الأولى فى الرسم . وفى ز والفاية ٢٠٩ :
 « يوطى » .
 (٤) كذا فى زع . وآخر هذا فى ش عما بعده .
 (٥) كذا فى ز ش والفاية . وفى ع: « بالوطء » .

وأقلُّ مدةٍ حملٍ : ستة أشهر ؛ وغالبها : تسعة ؛ وأكثرُها :
أربع سنين . وأقلُّ مدةٍ تبينٍ ولدٍ : أحدٌ وثمانون يوماً .
٢ — الثانية : المتوفى عنها زوجها بلا حملٍ منه .

وإن كان من غيره : اعتدت للوفاة بعد وضع — ولو لم يولد لمثله
أو^(٢) يوطأ مثلاً ، أو قبل خلوة .

وعدة حرة : أربعة أشهر وعشر ليالٍ بعشرة أيام . وأمة :
نصفها . ومنصفة : ثلاثة أشهر وثمانية أيام .

وإن مات في عدة مرتدٍّ ، أو زوجٍ كافرة أسلمت ، أو زوجٍ
رجسية — : سقطت ، وأبتدأت عدة وفاة من موته .

وإن مات في عدة من أبنائها في الصحة لم تنتقل .

وتعتد من أبنائها في مرض موته ، الأطول من عدة وفاة وطلاق ،
ما لم تكن أمة أو ذمية ، أو^(٣) جاءت البيئونة منها^(٤) — :
فلطلاق لا غير .

ولا تعتد لموت من أُنقضت عدتها قبله ، ولو ورثت .

(١) في ش زيادة : « لم » ، وهي من الشرح .

(٢) بهامش ز حاشية : « يعنى : مسها أو لم يسها » .

(٣) في ع ش زيادة : « من » ؛ وقد وردت في ز مضروباً عليها بلفظ : « منى » .

فهي من الشرح .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « من قبلها » ، ولعل الزائد من الشرح .

ومن طلق معيَّنة ونسيها ، أو مبهمَةً ثم مات قبل قرعة — : أعتدَّ كلُّ نساءه ، سوى حاملٍ ، الأطولَ منهما .

وإن أرتابت متوفِّي عنها ، زمنَ تربُّصِها أو بعده ، بأمارَةٍ حملٍ — : كحرَكَةٍ ، أو ^(١) أنتفاخِ بطنٍ ، أو رفعِ حيضٍ — : لم يصحَّ نكاحُها حتى تزولَ الرِّيبَةُ .

وإن ظهرت بعده — دخلَ بها ، أولاً — : لم يفسدْ ، ولم يحلَّ وطؤها حتى تزولَ .

ومتى ولدت لدونِ نصفِ سنةٍ من عقدٍ : تبينَّا فسادَه .

٣ — الثالثةُ : ذاتُ الأقرانِ المفارقةُ في الحياة ولو بثالثةٍ ^(٢) .

فتعتدُّ حرَّةً ومبعضَّةً بثلاثةِ قُرُوءٍ — وهى : الحَيْضُ . — وغيرُهما بقُرَّائِنٍ .

وليس الطهرُ عدةً ، ولا يُعتدُّ بحِيضةٍ طُلقتَ فيها .

ولا يحلُّ ^(٣) لغيره — إذا أنقطع دمُ الأخيرة — حتى تغتسلَ . وتنقطعُ بقيةُ الأحكامِ بانقطاعه .

ولا تُحسبُ ^(٤) مدَّةُ نفاسٍ ، لمطلَّقةٍ بعد وِصْعٍ .

(١) وردت الألف في زع والغاية ٢١١ ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بطلقة ثالثة » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في ز ، أى العقد على المطلقة . وفي ش والغاية والإقناع ٣٤٠ : « تحل » أى المطلقة كما قدر الشارح ، يعنى : العقد عليها ، فالمآل واحد . وذكر بهامش ز : « مسألة : لا تحل المطلقة إلا بعد غسلها من الحيضة الثالثة ، ولو مكثت ألف سنة » .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « يحاسب » .

٤ — الرابعة : من لم تحض لصغر أو إياس ، المفارقة في الحياة .
فتعتد حرة بثلاثة أشهر من وقتها ، وأمة بشهرين ،
ومبعضة بالحساب .

وعدة بالغه لم تر حيضاً ولا نفاساً ، ومستحاضة ناسية لوقت
حيضها أو مبتدأة — كآيسة .

ومن علمت أن لها حيضة في كل أربعين — مثلاً — : فعدتها
ثلاثة أمثال ذلك . ومن لها عادة أو تميز : عملت به .
وإن حاضت صغيرة في عدتها : أستاذتها بالقرء .
ومن يئست في عدة أقراء : أبتدأت عدة آيسة .
وإن عتقت معتدة : آمت عدة أمة ، إلا الرجعية : فتتم^(١)
عدة حرة .

٥ — أظلمسة : من أرتفع حيضها ، ولم تدبر سببه .
فتعد^(٢) للحمل غالب مدته ، ثم تعتد كآيسة : على ما فصل .
ولا تلتقض^(٣) بعود الحيض بعد المدة .

وإن علمت ما رفعه : من مرض ، أو رضاء ونحوه — : فلا
تزال حتى يعود : فتعتد به ؛ أو تصير آيسة : فتعتد عدتها .

(١) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الغاية ٢١٢ . وفي ش : « فتتم » .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٢١٢ : « فتعتد » ، ولا فرق في المعنى . وانظر
الإقناع ٣٤١ .
(٣) كذا في زع . ولفظ الغاية : « تنقض » . وفي ش : « تنقضي » ، وهو تحريف .

وَيُقْبَلُ قَوْلُ زَوْجٍ : « إِنَّهُ لَمْ يُطَلَّقْ إِلَّا بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ وَلَادَةٍ ،
أَوْ فِي ^(١) وَقْتِ كَذَا » .

٦ — السَّادِسَةُ : أُمْرَأَةُ الْمَفْقُودِ .

فَتَرَبَّصُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ مَا تَقْدَمُ فِي مِيرَاثِهِ ، ثُمَّ تَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ ^(٢) .

وَلَا يُفْتَقَرُ ^(٣) إِلَى حَكْمٍ حَاكِمٍ بِضَرْبِ الْمُدَّةِ وَعِدَةِ الْوَفَاةِ ، وَلَا
إِلَى طَلَاقٍ وَلِيٍّ زَوْجِهَا بَعْدَ ائْتِدَادِهَا .

وَيَنْفُذُ حَكْمُهُ بِالْفَرْقَةِ ظَاهِرًا فَقَطْ : بِحَيْثُ لَا يَمْنَعُ طَلَاقُ الْمَفْقُودِ .
وَتَنْقَطِعُ النِّفْقَةُ بِتَفْرِيقِهِ ، أَوْ تَزْوِيجِهَا ^(٤) .

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ مَا ذُكِرَ : لَمْ يَصِحَّ ، وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ كَانَ
حَلَّقَ أَوْ مَيِّتًا حِينَ التَّزْوِيجِ .

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ بِشَرْطِهِ ، ثُمَّ قَدِمَ قَبْلَ وُطْءِ الثَّانِي — رُدَّتْ
إِلَى قَادِمٍ . وَيُنْصَرُّ -- : إِنْ وَطِئَ ^(٥) الثَّانِي . — بَيْنَ أَخْذِهَا
بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ لَمْ يُطَلَّقِ الثَّانِي ، وَيَطَأُ ^(٦) بَعْدَ عِدَّتِهِ . وَبَيْنَ

(١) أَسْقَطْتُ « فِي » مِنْ ش ، وَأَدْرَجْتُ فِي الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَأَمَةٌ كَحُرَّةٍ : فِي غَيْبَةِ ظَاهِرِهَا الْمَلَكَ »

١٠ هـ . وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِي التَّنْقِيحِ سَهْوًا ، عَلَى مَا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٤٣ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « تَفْتَقَرُ » . وَالْمَرْجِعُ وَاحِدٌ .

(٤) فِي ش : « أَوْ بِتَزْوِيجِهَا » ، وَالبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٢١٣ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الزَّوْجُ » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَيَطَأُهَا الْأَوَّلُ ... » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

وَرَأَيْتُ الْإِقْنَاعَ وَشَرْحَهُ ٣٤٤ .

تركها معه بلا تجديد عقد^(١) — المنقح : « قلت : الأصح بعقد »
انتهى — ويأخذ^(٢) قدر الصداق ، الذي أعطاها ، من الثاني .
ويرجع الثاني عليها بما أخذ^(٣) منه .

وإن لم يقدم حتى مات الثاني : ورثته . بخلاف ما إذا مات الأول .
بعد تزويجها^(٤) .

ومن ظهر موته باستفاضة أو بينة^(٥) : فكمفقود ، وتضمن
البينة ما تلف - : من ماله - . ومهر الثاني .

ومتى فرّق بين زوجين لموجب ، ثم بان أتفاؤه - :
فكمفقود .

ومن أخبر بطلاق غائب وأنه وكيل آخر في إنكاحه^(٦) بها ،
وضمن المهر ، فنكحته ، ثم جاء الزوج فأنكر - : فهي زوجته ،
ولها المهر .

(١) في الغاية : « تجديد عقد » . وفي ش زيادة من الشرح : « قال » .

(٢) في ش : « ويأخذ الأول قدر الصداق ويرجع » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .
ووردت الزيادة في الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أخذه » ، والهاء من الشرح .

(٤) كذا في زش والغاية ، وفيها زيادة : « بالثاني » . وفي ع : « تزويجها » .
وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه بجاء ممتدة : « ومن انقطع خبره لأمر أو غيبة ظاهرها
السلامة — : كالناجر والسائح — : تربصت زوجته تمام تسعين عاماً منذ ولد ، ثم تعبد »
ا هـ . وذكر نحوه في الإقناع ٣٤٤ .

(٥) كذا في زش والغاية . وفي ع : « بينة » ، وفيها وفي ش زيادة : « ثم قدم » .
وهي من الشرح . وانظر الإقناع ٣٤٥ .

(٦) كذا في زع والغاية ٢١٤ . وفي ش : « إنكاحه » ، وهو خطأ وتحريف .

وان طَلَّقَ غَائِبًا ، أَوْ مَاتَ - : أَعْتَدْتُ مِنْذُ الْفَرْقَةِ^(١) وَإِنْ لَمْ تُجِدْ .

وَعِدَّةٌ مَوْطُوءَةٌ بِشِبْهِهِ أَوْ زَنًا - كَمُطَلَّاقَةٍ^(٢) ، إِلَّا أُمَةً غَيْرَ مَرْوُوجَةٍ : فَتُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ .

وَلَا يَحْرُمُ عَلَى زَوْجٍ - زَمَنَ عِدَّةٍ - غَيْرُ وَطْءٍ فِي فَرْجٍ .
وَلَا يَنْفَسَخُ نِكَاحُ^(٣) زَنًا ، وَأَنْ أَمْسَكَهَا : أَسْتَبْرَأَهَا .

* * *

فصلٌ

وَإِنْ وَطِئَتْ مَعْتَدَةً بِشِبْهِهِ ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ : أَتَمَّتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُحْسَبُ^(٤) مِنْهَا مُقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي - وَلَهُ رَجْعَةٌ رَجْعِيَّةٌ فِي التَّيْمَةِ - ثُمَّ أَعْتَدْتُ لَوْطِئِ الثَّانِي .

وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا عَيْنًا ، أَوْ الْحَقَّتْ بِهِ قَافَةٌ ، وَأَمَكْنَ - : بَانَ تَأْتِي بِهِ لِنَصْفِ سَنَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي ، وَالْأَرْبَعِ سَنِينَ فَأَقْلَ مِنْ يَدْنُونَةِ الْأَوَّلِ - : لِحَقِّهِ ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ . ثُمَّ أَعْتَدْتُ لِلْآخِرِ .

(١) بهامش ز : « مسألة : من أخبرت بطلاقها أو بموت زوجها - فعندئذ من يوم الفرقة لا من يوم الخبر » .

(٢) وردت الكاف في ز ع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « فكاحها » ، والهاء من الشرح .

(٤) كذا في ز والغاية ٢٦٥ - وفي ع ٨ ش : « يحسب » .

وإن ألحقته بهما : لِحَقٍّ ، وَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ مِنْهُمَا .
وإنَّ أَشْكَلَ ، أَوْ لَمْ تَوْجَدْ^(١) قَافَةً ، وَنَحْوَهُ - : أَعْتَدَّتْ ، بَعْدَ وَضْعِهِ ، بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ .

وإنَّ وَطْئَهَا مُبَيِّنُهَا فِيهَا عَمْدًا : فَكَأَجَنْبِيٍّ . وَبَشْبَهَةٍ : أَسْتَأْنَفَتْ عِدَّةً لِلْوَطْءِ^(١) . وَدَخَلَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأُولَى .
وَمِنْ وَطْئَتْ زَوْجَتَهُ بِشْبَهَةٍ ، ثُمَّ طَلَّقَ^(٢) - : أَعْتَدَّتْ لَهُ ، ثُمَّ تَتِمُّ^(٣) لِلشَّبَهَةِ .

وَيَحْرُمُ وَطْءُ زَوْجٍ - وَلَوْ مَعَ حَمَلٍ مِنْهُ - قَبْلَ عِدَّةٍ وَاطِئٌ .
وَمِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا : لَمْ تَنْقَطِعْ حَتَّى يَطْأَ^(٤) ثُمَّ إِذَا فَارَقَهَا : بَنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَاسْتَأْنَفَتْهَا لِلثَّانِي^(٥) . وَلِلثَّانِي أَنْ يَنْكِحَهَا بَعْدَ الْعِدَّتَيْنِ^(٦) .

وَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ وَاطِئٍ بِشْبَهَةٍ ، لَا بَزْنًا ، وَكَذَا أُمَةٌ فِي اسْتِبْرَاءٍ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْعَايَةِ . وَفِي ع : « يَوْجَد » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .
(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي ش : « الْوَطْء » ، وَالْعَايَةِ : « الْوَطْء » . وَكَلَامُهُ تَحْرِيفٌ .
(٣) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي ش : « مَلَقَهَا » ، وَالزَّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْعَايَةِ .
(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي ع ش : « تَتِمُّ » ، وَالْعَايَةِ : « تَتِمُّ » . وَفِي ع : « لَشْبَهَةٍ » .
(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي ش : « يَطْأُهَا » ، وَالزَّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْعَايَةَ .
(٦) وَرَدَّ فِي زَيْدٍ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَنْقَضَتْ مِنْهُ » ، وَتَتِمُّدُ الْآخِرُ . وَلَيْتَ أَمَكُنْ كَوْنَهُ مِنْهُمَا فَسَكَمَا سَبَقَ أ . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْإِقْنَاعِ ٣٤٧ .

(٧) ذَكَرَ فِي زَيْدٍ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَمِنْ وَطْئِهَا عِدَّةٌ بِشْبَهَةِ أَوْ زِنَا ، لَزِمَهَا عِدَّةٌ (بِكَسْرِ الْمِيمِ) بَعْدَهُ » أ . وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٤٨ .

ومن طُلقت طُلقةً ، فلم تنقض عدتها حتى طُلقت أخرى :
بنت . وإن راجعها ثم طلقها : أستاذت ، كفسخها بعد رجعة لعق
أو غيره .

وإن أبانها ، ثم نكحها في عدتها ، ثم طلقها قبل دخوله بها :
بنت ؛ وإن أنقضت قبل طلاقه : فلا عدة له .

* * *

فصل

يحرم إحداثه فوق ثلاث على ميت غير زوج ، ويجب على
زوجته بنكاح صحيح - ولو ذمية ، أو أمة ، أو غير مكلفة - زمن
عدته ، ويجوز لبائنه .

وهو : ترك زينة ، وطيب - : كزعفران . - ولو كان بها
سقم ، ولبس خلى - ولو خائماً - وملون من ثياب زينة : كأحمر
وأصفر ، وأخضر وأزرق صافيين - وما صبغ قبل نسج ، كبعده (١) -
وتحسين بجناء أو إسفيداج (٢) ، وتكحل بأسود بلا حاجة ،
وأدهان عطيب ، وتحمير وجهه ، وحفّه ، ونحوه .

(١) قوله : « كبعده » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢١٧ : بالذال المعجمة . وفي ش : وإسفيداج « بالذال
المهمل ، وبنون ألف قبل الواو . وورد بالذال أيضاً في الإقناع ٣٥٠ والقاموس . والظاهر
أنه ينطق بهما ، أو أنه في الأصل بالذال ثم استعمل بالذال . وهو : « رداد الرصاص ، والآك » ،
والعطف للتفسير كما استظهره الزبيدي في التاج : ٥٩/٢ .

ولا تمنع من صبر — إلا في الوجه — ولا لبس أبيض ولو حسناً، ولا ملون^(١) لدفع وسخ — : ككحل^(٢) ونحوه . — ولا من نقاب ، وأخذ ظفر ونحوه ، ولا من تنظيف وغسل .
ويحرم تحوّلها من مسكن وجبت فيه ، إلا الحاجة — : كالخوف^(٣) ولحق ، وتحويل مالكه لها ، وطلبه فوق أجرته ؛ أو لا تجد ما تكثرى به إلا من مالها — فيجوز إلى حيث شاءت .
وتحوّل لأذاها ، لا من حولها . ويلزم متقلّة بلا حاجة ، العود . وتنقضي العدة بمضي للزمان حيث كانت .

ولا تخرج إلا نهاراً لحاجتها .

ومن سافرت بإذنه أو معه لنقله إلى بلد ، فمات قبل مفارقة البنيان ؛ أو لنير الثقله — ولو لحج — ولم تحرم^(٤) قبل مسافة قصر — : أعدت بمنز . وبعدهما : تُخَيَّر .

وإن أحرمت — ولو قبل موته — وأمكن الجمع : عادت^(٥) . وإلا : قدّم حج مع بعد^(٦) . وإلا : فالعدة ، وتتحلل لفوته بمرة .

(١) ضبط في ع بضم النون ، وهو سبب المم .

(٢) في ش زيادته من الشرح : « ونحوه » . ووردت الياء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٣) وردت الكاف في ز ع والغاية ٢١٨ ، وأسقطت من ش مدحجة بالشرح .

(٤) يعني : ومات ، كما في الشرح . وراجع الإقناع ٣٥٢ .

(٥) أسقطت الياء من ش ، وأدرجت في الشرح . وورد في ز ، بعد « وإلا » ، مصروباً عليه : « فإن بعد (يفتح الياء وضم العين) حج قدم ، وإلا خرت » اهـ .

(٦) في الغاية : « من بعد » ، وفيه تصحيف . وفي ش : « بعدها » ، والزائد من الشرح .

(م ٢٣ ، ٢٠ - منهي الإرادات)

وَتَعْتَدُ بِأَنْ يَأْمُرَ مِنْ الْبَلَدِ حَيْثُ شَاءَتْ ، وَلَا تَبْتَئُ إِلَّا بِهِ .
وَلَا تَسَافِرُ .

وَأِنْ سَكَنْتَ^(١) عُلُوًّا أَوْ سُفْلًا ، وَمُبِينٌ فِي الْآخِرِ — وَبَيْنَهُمَا
بَابٌ مُغْلَقٌ ، أَوْ مَعَهُمَا مَحْرَمٌ — : جاز^(١) .

وَأِنْ أَرَادَ إِسْكَانَهَا بِمَنْزِلِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ : مِمَّا يَصْلُحُ^(٢) لَهَا — : تَحْصِينًا
لِفِرَاشِهِ ؛ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ — : لَزْمِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَةٌ . كَمُعْتَدَةٍ
لشبهة أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ مُسْتَبْرَأَةٍ لِعَتَقٍ .

وَرَجْعِيَّةٌ — : فِي لَزْوِمِ مَنْزِلٍ . — كَمَتَوَقَّيْ عَنْهَا .
وَأِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ لَزْمَتِهِ سُكْنَى : أُجْبِرَ .

وَأِنْ غَابَ : أَكْثَرَى عَنْهُ حَاكِمٌ^(٣) مِنْ مَالِهِ ، أَوْ أَقْتَرَضَ عَلَيْهِ ،
أَوْ فَرَضَ أَجْرَتَهُ . وَإِنْ أَكْثَرَتْهُ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ^(٤) حَاكِمٍ ،
أَوْ بَدَوْنَهُمَا^(٥) — : رَجَعَتْ .

وَلَوْ سَكَنْتَ فِي مَلِكِيَّاتٍ : فَلَهَا أَجْرَتُهُ .

وَلَوْ سَكَنْتَهُ — أَوْ أَكْثَرَتْ — مَعَ حَضُورِهِ وَسُكُوتِهِ : فَلَا .

(١) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢١٩ . وَفِي شِ : « يَصِحُّ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « الْحَاكِمُ » .

(٤) فِي شِ : « أَوْ بِإِذْنِهِ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَرَاجِعُ الْغَايَةِ .

(٥) ذَكَرْتُ فِي زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لَعَجَزَ » . وَذَكَرْنَاهُ فِي الْإِفْتِنَاعِ ٣٥٤ .

باب اُسْتَبْرَاءِ الْاِمَاءِ

وهو : قصدُ علمِ براءةِ رَحِمِ مَلِكٍ يَمِينٍ — حُدوثًا ، أو زوالًا —
من حملٍ غالبًا ، بوضع^(١) ، أو حيضةٍ ، أو شهرٍ . أو عشرة^(٢) .

ويجب في ثلاثة مواضع :

١ — أحدها^(٣) : إذا مَلَكَ ذَكَرٌ ولو طفلاً ، مَن يوطأ مثلها ولو
مَسْبِيَّةً أو لم تَحِضْ ، حتى من طفلٍ وأنثى — : لم يَحِلَّ اُسْتِمْتَاعُهُ
بها ، ولو بقبلةٍ ، حتى يَسْتَبْرَأَ بها .

فإن عَتَقَتْ قبله : لم يَجْزُ أَنْ يَنْكِحَهَا ، ولم يصحَّ حتى يستبرأَ بها .
وليس لها نِكَاحٌ غيره — ولو لم يكن بائعُها يَطْأُ — إلا على روايةٍ ؛
الْمَنْقُحُ : « وهى أصح » .

ومن أخذ من مكاتبه أمةً حاضَتْ عنده ، أو باعَ أو وَهَبَ —
[ونحوه]^(٤) — أمتَه ، ثم عادت إليه بفسخٍ أو غيره^(٥) حيثُ اُنْتُقِلَ
المَلِكُ — : وجب اُسْتَبْرَاؤُهَا ولو قبلَ قبضٍ .

(١) في ش : « بوضع حمل أو بحیضة » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد في ع تحتها : « يعنى : أشهر [١] » ، وذكر نحوه في الشرح
والغاية ٢٢٠ .

(٣) في ش : « أحدهما » ، وهو تعريف ظاهر .

(٤) بأن صالح بها أو أصدقها أو خالغ عليها ، كما في شرح الإقناع ٣٥٦ . وقد وردت
الزيادة في ز والإقناع ، وسقطت من ع ش والغاية .

(٥) في ش : « أو غيره » ، والباء من الشرح .

لَا إِنْ عَادَتْ مَكَاتِبَتُهُ ، أَوْ رَحِمَهَا الْحَرَمُ ، أَوْ رَحِمَ مَكَاتِبَهُ
الْمَحْرَمُ — بَعْجَز ، أَوْ فَكَّ أُمَّتَهُ مِنْ رَهْنٍ ، أَوْ أَخَذَ مِنْ عَبْدِهِ التَّاجِرِ
أُمَّةً — وَقَدْ حِضَّنَ^(١) قَبْلَ ذَلِكَ . أَوْ أَسَامَتْ مَجُوسِيَّةً أَوْ وَثَنِيَّةً
أَوْ مَرْتَدَّةً حَاضَتْ عِنْدَهُ ، أَوْ مَالِكٌ بَعْدَ رَدَّةٍ^(٢) . أَوْ مَلِكٌ صَغِيرَةٌ
لَا يُوْطَأُ مِثْلُهَا . وَلَا^(٣) بِمَلِكٍ أَتَى مِنْ أَتَى .

وَسُنَّ لِمَنْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ : لِيَعْلَمَ وَقْتَ حَمْلِهَا . وَمَتَى وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ
فَأَكْثَرُ : فَأَمُّ وَلَدٍ — وَلَوْ أَنْكَرَ الْوَلَدَ بَعْدَ أَنْ يُقَرَّرَ بِوُطْئِهَا — لِأَقْلَّ
وَلَا مَعَ دَعْوَى اسْتِبْرَاءٍ .

وَيُجْزَى اسْتِبْرَاءً مِنْ مُلْكَيْتٍ بِشِرَاءٍ^(٤) وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَغَنِيمَةٍ
وغيرها ، قَبْلَ قَبْضٍ . وَلِشْتَرِ زَمَنَ خِيَارٍ . وَيَدُ وَكِيلٍ كَيْدٍ
مَوْكَلٍ .

وَمِنْ مَلِكٍ مَعْتَدَّةٍ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ مَزُوجَةٍ فَطُلِّقَ^(٥) بَعْدَ دُخُولِ
أَبِ مَاتٍ ، أَوْ زَوْجِ أُمَّتِهِ ثُمَّ طُلِّقَتْ بَعْدَ دُخُولِ — : أَكْثَفَى بِالْعِدَّةِ .
وَلَهُ وَطْءٌ مَعْتَدَةٍ مِنْهُ ، فِيهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، أَيْ الْإِمَاءُ الْمُتَقَدِّمَاتِ الْمُتَنَوِّعَاتِ . وَفِي ش : « حَاصَتْ » ،
وَلَعَلَّه تَحْرِيفٌ . وَوَرَدَ فِي زُقَيْلِهِ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « اسْتَبْرَأَهَا » .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٢١ ، وَفِي ش : « رَدَهُ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « يَجِبُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ .
(٤) فِي ع : « بَشْرَى » ، وَهُوَ وَيَصِحُّ عَلَى مَا قَدِمْنَا . وَفِي ش : « أَوْ هَبَةٍ ... أَوْ
غَنِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا » ، وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .
(٥) فِي ش : « فَطَلَّقَهَا أَوْ زَوْجَ » ، فَأَدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَثْنِ وَبِالْعَكْسِ . وَوَرَدَتْ
« هَا » فِي الْغَايَةِ .

وإن طُلقت من مُلكتْ مَزُوجَةً — قبلَ دخول^(١) — : وجب
أُستبرأؤها .

٢ — أَلثَّانِي: إِذَا وَطِئَ أَمَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا أَوْ بَيْعَهَا — : حَرُمًا^(٢)
حَتَّى يَسْتَبْرَأَهَا . فَلَوْ خَالَفَ : صَحَّ الْبَيْعُ دُونَ النِّكَاحِ .

وإن لم يَطْأُ : أُبَيِّحُ قَبْلَهُ .

٣ — أَلثَّلَاثُ : إِذَا أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ أَوْ سُرِّيَّتَهُ ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا --- :
لَزِمَهَا اسْتِبْرَاءُ نَفْسِهَا .

لَا إِنْ أُسْتَبْرَأَ قَبْلَ عِتْقِهَا ، أَوْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا ، أَوْ قَبْلَ بَيْعِهَا
فَأَعْتَقَهَا مُشْتَرٍ أَوْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا^(٣) قَبْلَ وَطْئِهَا، أَوْ كَانَتْ مَزُوجَةً أَوْ مَعْتَدَةً
أَوْ فَرَّغَتْ عَدَّتُهَا مِنْ زَوْجِهَا فَأَعْتَقَهَا^(٤) قَبْلَ وَطْئِهَا .

وإن أَبَانَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ مَاتَ ، فَأَعْتَدَتْ ثُمَّ مَاتَ
سَيِّدُهَا — فَلَا اسْتِبْرَاءَ : إِنْ لَمْ يَطْأُ^(٥) ، كَمَنْ لَمْ يَطْأَهَا أَصْلًا .
وَمَنْ أُبِيعَتْ^(٦) وَلَمْ تُسْتَبْرَأْ، فَأَعْتَقَهَا مُشْتَرٍ قَبْلَ وَطْئِهَا وَاسْتِبْرَاءِ — :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شَ : « الدُّخُولُ »

(٢) فِي شَ : « حَرَامًا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٢٢ . وَفِي شَ : « تَزْوِيجَهَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٤) وَرَدَ فِي زَ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، « ضَرَبَهَا عَلَيْهِ » أَوْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا « أ هـ . وَذَكَرَ فِي

الْإِقْنَاعِ ٣٥٨ .

(٥) فِي شَ : « يَطْأُهَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، عَلَى لَفْظِ حَكَاهَا ابْنُ الْقِطَاعِ فِي كِتَابِ الْأَنْعَالِ ، كَمَا فِي

الْمَصْبَاحِ . وَالَّذِي فِي الْمُخْتَارِ : أَنْ « أَبَاعَهُ » مَعْنَاهُ : عَرْضُهُ لِلْبَيْعِ . وَلَفْظُ شَ : « بَيْعَتْ » .

أَسْتَبْرَأْتُ^(١) أَوْ تَمَّتْ مَا وَجَدَ عِنْدَ مُشْتَرٍ .
 وَمَنِ اشْتَرَى أُمَةً ، وَكَانَ بَائِعُهَا يَطْوُهَا وَلَمْ يَسْتَبْرِئْهَا — : لَمْ يَحْزَ
 أَنْ يَزَوِّجَهَا^(٢) قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا .
 وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ أُمٍّ وَلَدَ وَسِيدُهَا ، وَجُهِلَ أَسْبَقُهَا — : فَإِنْ كَانَ
 بَيْنَهُمَا فَوْقَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ جُهِلَتِ الْمُدَّةُ — : لَزِمَهَا ، بَعْدَ
 مَوْتِ آخِرِهَا ، الْأَطْوَلُ مِنْ عِدَّةِ حَرَّةٍ لَوْفَاةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ . وَلَا تَرِثُ
 مِنْ زَوْجِ^(٣) .

وَالَا : اعْتَدَّتْ كَحَرَّةٍ ، لَوْفَاةٍ فَقَطْ .

* * *

فصل

وَاسْتِبْرَاءُ حَامِلٍ : بَوْضَعٌ ؛ وَمَنْ تَحْيِضُ : بِحِيضَةٍ ، لَا بَقِيَّتِهَا . وَلَوْ
 حَاضَتْ بَعْدَ شَهْرٍ : فَبِحِيضَةٍ .
 وَآيِسَةٌ ، وَصَغِيرَةٌ ، وَبَالِغَةٌ لَمْ تَحْضُ — : بِشَهْرٍ . وَإِنْ حَاضَتْ
 فِيهِ : فَبِحِيضَةٍ .
 وَمَرْتَفَعٌ حَيْضُهَا — وَلَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَهُ — : فَبِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ . وَإِنْ
 عَلِمَتْ : فَكَحَرَّةٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « نَفْسُهَا » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٢١ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شِ : « يَتَزَوَّجُهَا » . وَهُوَ

تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي ز . وَفِي عِشِّ وَالنَّايَةِ ٢٢٢ وَالْإِقْنَاعِ ٣٥٩ : « الزَّوْجُ » . وَذَكَرَ فِي

ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « مِنْ عَتَقَتْ بِمَوْتِ سَيِّدٍ » .

ويحرّم وطئه^(١) زمن استبراء ، ولا ينقطع به .

فإن حملت قبل الحيضة : استبرأت بوضعه . وفيها — وقد ملكها حائضاً — : فكذلك .

وفي حيضة ابتدأتها عنده : تحل في الحال ، لجعل ما مضى حيضة .

وتصدق في حيض . فلو أنكرته ، فقال : « أخبرني به » — صدق .

وإن ادعت^(٢) مورثة تحرّمها على وارث بوطء مورثه ، أو مشتراة أن لها زوجاً — : صدقت .

* * *

(١) في زيادة : « من » ، وهي من النسخ لامن الشارح .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا ادعت أمة تحرّمها على وارث بوطء مورثه ، أو أمة مشتراة أن لها زوجاً (في الأصل : زوج) » ١ هـ .

كتاب الرضاع

وهو — شرعاً — : مصُّ لبنٍ ثاب من ^(١) حملٍ ، من ثديِ امرأةٍ ، أو شربه ، ونحوه .

ويُحرَّم كنسبٍ : فمن أرضعت — ولو مكرهَةً — بلبنٍ حملٍ لاحقٍ بالواطئ ، طفلاً ، صاراً — : في تحريمٍ نكاح ، وثبوتِ محرمةٍ ، وإباحةٍ نظريٍّ وخلوةٍ . — أبويّه ، وهو ولدهما ، وأولاده — وإن سفلوا — أولادَ ولدهما ، وأولادُ كل منهما — من الآخر ، أو غيره ^(٢) . — إخوته وأخواته ، وآباؤهما أجداده وجدّاته ، وإخوتُهما ^(٣) وأخواتُهما أعمامه وعمّاته وأخواله وخالاته .

ولا تنتشر ^(٤) حرمةٌ إلى من بدرجةٍ مُرتضعٍ أو فوقه : من أخٍ وأخت ^(٥) ، وأبٍ وأمٍ ، وعمٍّ وعمّةٍ ، وخالٍ وخالةٍ .
فتحلُّ مرضعةٌ لأبي مرتضعٍ وأخيه من نسبٍ ، وأُمّه ^(٦) وأختُه — من نسبٍ — لأبيه وأخيه من رضاعٍ . كما تحلُّ ^(٧) لأخيه من أبيه ، أخته من أمه .

(١) كذا في ز والغاية ٢٢٤ والإقناع ٣٦٠ . وفي ع ش : « عن » . وكلاهما

صحيح .

(٢) في ش بعد ذلك : « فالدُّكور منهم يصيرون لإخوته ، والبنات أخواته » . والزائد

من الشرح .

(٣) في ش : « وأخواتُهما وإخوانُهما » ، وهو تصحيفٌ ناشر .

(٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تشر » بضم أوله ، ولعله تحريف .

(٥) في ش زيادةً ، مدرجة من الشرح ، هي : « من نسب » .

(٦) في ع : « وأمة » ، وهو تصحيفٌ ناسخ .

(٧) كذا في ع ، وهو الأنسب . وفي ش والغاية : « يحل » . وأهمل في ز .

ومن أَرْضَعَتْ — بِلَبْنٍ حَمْلٍ مِنْ زَنًا ، أَوْ نُفْيٍ بِلِعَانٍ — طِفْلًا :
صار ولدًا لها ، وحرّم على الواطيء تحريم مصاهرة ، ولم تثبت حرمة
الرّضاع في حقّه .

وإن أَرْضَعَتْ — بِلَبْنٍ اُثْنَيْنِ وَطِئَاها بِشَبِيهَةٍ — طِفْلًا ، وثبتت
أُبُوَّتُهُمَا ، أو أَبَوَّةُ أَحَدِهِمَا ، لمولودٍ — : فالمرّضعُ أبُهُما ، أو ابنُ
أحدهما .

وإلا — : بأن مات مولودٌ قبله ، أو فُقِدَتْ قَافَةُ ، أو نَفَقَتْ عنهما
أو أَشْكَلَ أمرُهُ — : ثبتت حرمة الرّضاع في حقّهما .

وإن ثابَ لبْنٌ لمن لم تَحْمِلْ — ولو حَمَلَ مثْلُها — : لم يُنْشَرِ
الحرمة^(١) ، كلبنِ رجل . وكذا لبْنُ خُنْثَى مُشْكِلٍ ، وبهيمة .

ومن تزوّج ، أو اشْتَرَى ذاتَ لبْنٍ مِنْ زَوْجٍ أو سَيِّدٍ قبله ،
فزاد بوطئه ، أو حَمَلَتْ ولم يَزِدْ ، أو زاد قبل أوّاه — : فلاؤولٍ .
وفي أوّاه — ولو أنقطع ثم ثابَ — أو وُلِدَتْ ، فلم يَزِدْ ولم
ينْقُصْ — : فلهما . فيصيرُ مرّضِعُهُ أَبْنًا لهما .

وإن زاد بعد وضعٍ : فللثاني وحده .

* * *

(١) ضبط هكذا في ز ، فتعين ضم أول ما قبله . ويجوز فتحهما .

فصل

وللحرمة شرطان :

١ - أحدهما : أن يرتضع في العامين . فلو ارتضع بعدهما بلحظة : لم تثبت .

٢ - الثاني : أن يرتضع خمس رضعات . ومتى امتص ثم قطعه - ولو قهراً ، أو لتنفس أو مله ، أو لا تنقل إلى ثدي آخر أو مرضعة أخرى - : فرضعة^(١) . ثم إن عاد - ولو قريباً - : فثنتان^(٢) .

وسموط في أنف ، وجور في فم - كرضاع . ويحرم ما جبن أو شيب وصفاته باقية ، أو حلب من ميتة - ويحنت به من حلف : لا يشرب لبناً . - لا حقنة^(٣) . ولا أتمر^(٤) لو اصيل جوفاً لا يغذي كمثانة ، وذكر . ومن أرضع خمس^(٥) أمهات أولاده - بلبنه^(٥) - زوجة له صغرى ، كل واحدة رضعة - حرمت : لثبوت الأبوة ؛ لا^(٦) أمهات أولاده : لعدم ثبوت الأمومة .

(١) كذا في زش والغاية ٢٢٦ . وفيه : « فرضعة » ، وهو تحريف .

(٢) أسقطت الفاء من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٤) ضبط في ز بفتح الآخر ، وهو سبق فلم .

(٥) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٦) في ش : « ولا » ، والزيادة من الشارح أو الناسخ .

ولو كانت المرضعات بناته أو بنات زوجته : فلا أمومة . ولا يصير^(١) جدًّا ، ولا زوجته جدةً ، ولا إخوة المرضعات أخوالاً ، ولا أخواتها^(٢) [خالات] .

ومن أرضعت أمه وبنته وإخوته^(٣) وزوجته وزوجة ابنه ، طفلةً ، رضعةً رضعةً : لم تحرّم عليه .

ومن أرضعت - بلبنها من زوج - طفلاً ثلاث رضعات ، ثم انقطع ، ثم أرضعته - بلبن زوج آخر - رضعتين : ثبتت الأمومة ، لا الأبوة . ولا يحلّ مرتضعٌ - لو كان أنثى - لواحدٍ من الزوجين .

ومن زوج أمّ ولده برضيع حرٍّ : لم يصحّ . فلو أرضعته بلبنه : لم تحرّم على السيد .

* * *

فصل

ومن تزوّج ذات لبن^(٤) ولم يدخل بها ، وصغيرةً فأكثر ، فأرضعت - وهى زوجةً ، أو بعد إبانة - صغيرةً : حرّمت أبداً ،

(١) فى الغاية : « تصير » ، وهو تصحيف . وفى ش زيادة من الشرح : « أبو المرضعات » .

(٢) كذا فى ز . وفى ع ش والغاية : « أخواتهن » ، وهو أولى . وسقطت الزيادة من ع .

(٣) كذا فى ز . وفى ع ش والغاية ٢٢٧ : « وأخته » ، وهو أنسب .

(٤) فى ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هى : « من غيره » .

وبقي نكاح الصغيرة حتى تُرضع ثانية: فينفسخ نكاحهما، كما لو
أرضعتها معاً.

وإن أرضعت ثلاثاً منفردات^(١)، أو ثنتين معاً والثالثة منفردة
—: أنفسخ نكاح الأولتين^(٢)، وبقي نكاح الثالثة.

وإن أرضعت الثلاث معاً —: بأن شربنه مخلوباً معاً من أوعية.
أو^(٣) إحداهن منفردة، ثم ثنتين معاً —: أنفسخ نكاح الجميع.
ثم له أن يتزوج من الأصغر.

وإن كان دخل بالكبرى: حرّم الكل على الأبد^(٤). لا الأصغر:
إن ارتضعن من أجنبية.

ومن حرمت عليه بنت امرأة —: كأُمّه وجدته وأخته،
وربّيته^(٥). — إذا أرضعت طفلة: حرّمها عليه.

ومن حرمت عليه بنت رجل —: كأبيه وجدّه، وأخيه وابنه.
— إذا أرضعت زوجته^(٦) بلبنه طفلة: حرّمها عليه.

وينفسخ فيهما النكاح: إن كانت زوجة.

ومن لامرأته ثلاث بنات من غيره، فأرضعن ثلاث نسوة له

(١) كذا في زع والغاية. وفي ش: « مفردات »، ولعله تحريف.

(٢) كذا في زع والغاية. وفي ش: « الأولين »، وقد تكلمنا عنه غير مره.

(٣) أسقطت « أو » من ش، وأدمجت بالشرح.

(٤) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: « وكذا حكم ».

(٥) في ش: « وكرّيته... عليه أبداً »، والزائد من الشرح.

(٦) أي زوجة الرجل المحرمة بنته، فتنبه. وراجع الإقناع ٣٦٥.

- كلُّ واحدةٍ واحدةٍ - إرضاعاً كاملاً ، ولم يدخل بالكبرى - :
حرمتُ عليه ، ولم يفسخ نكاحُ واحدةٍ من الصغار .
وإن أرضعن واحدةً - كلُّ واحدةٍ منهن رضعَتين - : حرمتُ
الكبرى^(١) .

وإذا طلق زوجةً لها لبنٌ منه ، فتزوَّجتُ بصبيٍّ ، فأرضعته
بلبنه إرضاعاً كاملاً - : أنفسخ نكاحُها ، وحرمتُ عليه^(٢) وعلى
الأول أبداً .

ولو تزوَّجتُ الصبيَّ أولاً ، ثم فسختُ نكاحَه لمقتض ، ثم
تزوَّجتُ كبيراً فصار لها منه لبنٌ ، فأرضعتُ به الصبيَّ ؛ أو زوج
رجل أمتَه بعد له رضيعٍ ، ثم عتقتُ فاخترتُ فراقه ، ثم
تزوَّجتُ بمن أولدها فأرضعتُ بلبنه زوجها الأول - : حرمتُ
عليهما أبداً .

* * *

فصلٌ

وكلُّ امرأةٍ أفسدتُ نكاحَ نفسها برضاعٍ قبل الدخول :
فلامهرَ لها ، وإن^(٣) طفلةً : بأن تدبَّ فترضيعَ من نائمةٍ أو

(١) بهامش ز حاشية : « وقيل : لا تحرم . اختاره الموفق والشارح ، وصححه في
الإنصاف . ١ هـ لإقناع (٣٦٨) » .
(٢) في ش زيادة : « أبداً » ، وهي من كلام الشارح .
(٣) في ش زيادة من الشرح : « كانت » .

مغنى عليها . ولا يسقط بعده . .

وإن أفسده غيرها : لزمه قبل دخول^(١) نصفه ، وبعده كله .
ويرجعُ فيهما على مفسد ولها الأخذُ من المفسد .
ويوزعُ — مع تعددِ مفسد — على رَضَعَاتِهنِ المحرِّمةِ ، لا على
رؤوسهن .

فلو أرضعتُ أمراًته الكبرى الصغرى ، وأنسخ نكاحهما —
فعليه نصفُ مهرِ الصغرى : يرجعُ به على الكبرى . ولم يسقط
مهرُ الكبرى .

وإن كانت الصغرى دَّبتُ ، فارتضعتُ منها وهى نائمةٌ — :
فلا مهرَ للصغرى . ويرجعُ عليها بمهرِ الكبرى : إن دخل بها . وإلا :
فبنصفه^(٢) .

ومن له ثلاثُ نسوةٍ ، لهن لبنُ منه ، فأرضعن^(٣) زوجةً له صغرى —
كلُّ واحدةٍ رضعتين — : لم تحرمِ المرضعاتُ ، وحرمتُ الصغرى ؛
وعليه نصفُ مهرِها ، يرجعُ به عليهن أخصاساً : خمساً على من
أرضعتُ مرتين ، وخمسة على من أرضعتُ مرةً .

* * *

(١) كذا في زش والغاية ٢٣٠ . وفي ع : « الدخول » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فينصفه » ، وهو تصحيف .

(٣) في الغاية ٢٣١ : « فأرضعت » ، ولعله تصحيف . وما بعده آخر في ش .

فصل

وإن شكَّ في رَضاعٍ أوعَدَّه : بُنِيَ عَلَى الْيَقِينِ .

وإن شَهِدَتْ بِهِ ^(٣) مَرَضِيَّةٌ : ثَبَتَ .

وَمَنْ تَزَوَّجَ ، ثُمَّ قَالَ : « هِيَ أُخْتِي مِنْ ^(٤) الرِّضَاعِ » — أَنْفَسَخَ
النِّكَاحُ حُكْمًا ، وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى : إِنْ كَانَ صَادِقًا . وَإِلَّا :
فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ

وَلَهَا الْمَهْرُ : بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَوْ صَدَّقَتْهُ ، مَا لَمْ تَطَاوُعْهُ عَالِمَةً
بِالتَّحْرِيمِ . وَيَسْقُطُ قَبْلَهُ : إِنْ صَدَّقَتْهُ .

وإن قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ ، وَأَكْذَبَهَا — : فَهِيَ زَوْجَتُهُ حُكْمًا .

وإن قَالَ : « هِيَ ابْنَتِي مِنَ الرِّضَاعِ » — وَهِيَ فِي سِنِّ لَا يَحْتَمِلُ
ذَلِكَ — لَمْ تَحْرُمْ : لِتَيَقُّنِ كَذِبِهِ .

وإن احْتَمَلَ ، فَكَمَا لَوْ قَالَ : « هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ » .

وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ خَطَأً : لَمْ يُقْبَلْ ، كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لِأَمْتِهِ
ثُمَّ يَرْجِعُ .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ قَبْلَ النِّكَاحِ : لَمْ يُقْبَلْ رَجُوعُهُ ظَاهِرًا .

وَمَنْ ادَّعَى أَخُوَّةَ أَسْنَبِيَّةٍ أَوْ بُنُوَّتَهَا مِنْ رَضَاعٍ ^(١) ، وَكَذَّبَتْهُ — :

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « امْرَأَتٌ » ، وَهِيَ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٧٢ . وَلَفْظُ شِ : « فِي » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي شِ : « الرِّضَاعِ » . وَلَمْ يَرُدُّهُوَ « مِنْ » فِي الْغَايَةِ ٢٣٢ .

قُبِلَتْ شَهَادَةُ أُمَّهَا وَبَنَتِهَا ، مِنْ نَسَبٍ ، بِذَلِكَ . لَا أُمَّه ، وَلَا بَنَتِهِ .
وإن ادَّعَتْ ذَلِكَ هِيَ ، وَكَذَّبَهَا — : فَبِالْعَكْسِ .
وَلَوْ ادَّعَتْ أُمَّةٌ ^(١) أُخُوَّةً ، بَعْدَ وَطْءٍ ^(٢) — : لَمْ يُقْبَلْ . وَقَبْلَهُ :
يُقْبَلُ فِي تَحْرِيمِ وَطْءٍ ، لَا ثَبُوتِ عَتَقٍ .
وَكُرْهُ اسْتِرْضَاعُ فَاجِرَةٍ ، وَمَشْرُكَةٍ ، وَحَقَّاءَ ، وَسَيِّئَةِ الْخُلُقِ ،
وَجَذَمَاءَ ، وَبَرَصَاءَ .

* * *

(١) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا ادعت الأمة أخوة سيدها » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وطئه » ، والهاء من الصرح .

كتاب

« النِّفَقَاتُ ^(١) » : جمع ^(٢) « نَفَقَةٍ » ، وهى : كفايةٌ من يَمُونُهُ خُبْزاً وأُذْمًا ^(٣) ، وكسوةً وسكناً ، وتوابعها .
وعلى زوجٍ مالا غَنَاءً ^(٤) لزوجته ^(٥) عنه — ولو معتدَّةً من وطءٍ شبهةٍ ، غيرَ مطاوعةٍ — : من مأْكولٍ ومشروبٍ ، وكسوفٍ وسُكْنَى بالمعروف .

ويعتبرُ حاكم ذلك — : إن تنازعا . — بحالهما .
فيَقْرَضُ لموسرةٍ مع موسرةٍ كفايتها : خبزاً خاصاً بأُذْمِهِ ^(٦) المعتادِ لمثلها ، ولحماً عادةً الموسرين بحلَّهما — وتُنْقَلُ متبرمةً ^(٧) من آدم ، إلى غيره . ولا بُدُّ من ماعُونِ الدار ، ويُكْتَفَى بِخَرْفٍ وخشبٍ .
والعَدْلُ : ما يليقُ بهما . — وما يلبَسُ مثلها : من حريرٍ وخزٍّ ، وجيِّدٍ

(١) لم يضبط هذا وما قبله في ز ، والظاهر أنه ليس من الترجمة كما يؤيده صنيعة في مواضع كثيرة .

(٢) قوله : « جمع نفقة » ورد في زع والغاية ٢٣٣ ، وأسقط من ش مدحاً بالشرح .

(٣) ضبط في ز بالضم ، وهو جمع « إدام » ، والنسكين للتخفيف . كما صرح به صاحب المصباح . وفي ش : « وإدما » ، وهو خطأ ناشر .

(٤) كذا في زع بدون ضبط ، أى غنى — بالقصر وكسر العين — وهو لفظ ش والغاية . يعنى : الكفاية والاستغناء . فراجع اللسان ١٩ / ٣٧٣ — ٣٧٦ .
والنتاج ١٠ / ٢٧١ .

(٥) كذا في ز وأصل ع . وذكر بهامشها مع التصحيح بلفظ ش لزوجته ، « والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٦) في ش : « بإذمه » بالهمزة المكسورة ، وقد علمت ما فيه .

(٧) في ش : « من غيره » ، وأدخل الناقص في الشرح .

(م ٢٤ في ٢ — منتهى الإرادات)

كَتَّانٌ وَقُطْنٌ . وَأَقْلَهُ : قِمِصٌ وَسَرَائِلٌ ، وَطَرَحَةٌ وَمِقْنَعَةٌ ، وَمِدَاسٌ
وَجُبَّةٌ لِلشَّتَاءِ . وَلِلنَّوْمِ : فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَخِدَّةٌ . وَلِلجُلُوسِ : بَسَاطٌ
وَرَفِيعٌ الْحَصِيرُ ^(١) .

وَلِفَقِيرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ كَفَايَتُهَا ^(٢) : خَبْزٌ خُشْكَارًا ^(٣) بِأَدَمِهِ ،
وَزَيْتٌ مَصْبَاحٌ ، وَلَحْمًا ^(٤) الْعَادَّةَ ، وَمَا يَلْبَسُ مُثْلُهَا ، وَيَنَامُ فِيهِ ،
وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ .

وَلِتَوَسُّطَةٍ مَعَ مَتَوَسِّطٍ ، وَمَوْسِرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ ، وَعَكْسِهَا —
مَا يَنْبَغِي ذَلِكَ .

وَمَوْسِرٌ نَصْفُهُ حَرٌّ كَمَتَوَسِّطَيْنِ ، وَمَعْسِرٌ كَذَلِكَ كَمَعْسِرَيْنِ .
وَعَلَيْهِ مَثُونَةٌ نَظَافَتُهَا : مِنْ دُهْنٍ ، وَسِدْرٍ ، وَثَمَنِ مَاءٍ وَمُشْطٍ ،
وَأَجْرَةٍ قِيَمَةٍ ، وَنَحْوِهِ . لَا دَوَاءَ ، وَأَجْرَةٌ طَيِّبٌ . وَكَذَا ^(٥) ثَمَنٌ طَيِّبٌ
وَجِنَاءٌ وَخِضَابٌ ، وَنَحْوُهُ .

وَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا تَزِينًا ^(٦) بِهِ أَوْ قَطَعَ رَائِحَةً كَرِيهَةً ، وَأَتَى بِهِ — :
لِزْمِهَا . وَعَلَيْهَا تَرَكُّ حِنَاءٍ وَزِينَةٍ نَهَى عَنْهُمَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٣٤ . وَفِي ش : « الْحَصِرُ » بَضْمَتَيْنِ ، وَهُوَ جَمْعُ الْأَوَّلِ
كَمَا فِي الْمَصَابِيحِ .

(٢) ضَبَطَ فِي زِ بِالضَّمِّ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَيَجُوزُ الْفَتْحُ أَيْضًا ، فَتَأْمَلِ .

(٣) هُوَ : ضِدُّ النَّاعِمِ ، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ ٣٧٦ . وَضَبَطَ فِي زِ بِضَمِّ الْحَاءِ ، وَلَمْ يَرِدْ
فِي الْأَسَانِ وَالْتِاجِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَلَحْمٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٥) فِي شِ زِ يَأْتِي : « لَا (يَلْزِمُهُ) » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « تَزِينًا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وعليه لمن بلا خادمٍ — ويُخَذَمُ مثَلُها ، ولو لمرضٍ — خادمٍ واحدٍ
 « ويجوز ^(١) كِتَابِيَّةٌ ، وتُلْزَمُ بقبولِها . ونفقتُه وكُسوتُه كسْفِيرَيْنِ ، مع
 خُفٍّ ومِلْحَفَةٍ لحاجةِ خروجٍ — ولو أنه لها — إلا في نظافة .
 ونفقةٌ مُكْرَرَى ومُعَارٍ ، على مُكْرَرٍ ومُعِيرٍ .
 وتعيينُ خادمٍ لها إليهما ، وسواءُ إليه .
 وإن قالت : « أنا أَخْدُمُ نفسي ، وآخِذُ ما يجبُ لخدمتي » ، أو قال :
 « أنا أَخْدُمُكَ بنفسِي » — وأبَى الآخِرُ — : لم يُجَبَرْ .
 وتَلْزَمُهُ ^(٢) مَوْنَسَةٌ لحاجةٍ ، لا أَجْرَةٌ من يَوْضَى مَرِيضَةٍ .
 بخلاف رقيقه .

* * *

فصلٌ

والواجبُ : دفعُ قوتٍ — لا بدله ^(٣) ، ولا حَبٌّ ^(٤) — أولَ
 نهارٍ كلِّ يومٍ .
 ويجوز ما اتَّفَقا عليه : من تمجِيلٍ ، وتأخيرٍ . ودفعِ عوضٍ .
 ولا يُجَبَّرُ من أبَى .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالغَايَةِ : « وَيجوز » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالغَايَةِ ٢٣٥ . وَفِي ش : « وَيَلْزَمُهُ » . وَهُوَ كَسَابِقُهُ .

(٣) ضَبَطَ فِي ع بَضَمَ اللَّامِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا كَمَا لَا يَخْفَى .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَيَكُونُ » .

ولا يملك الحاكم^(١) فرض غير الواجب — : كدراهم ، مثلاً —
إلا باتفاقهما . وفي الفروع : « فأما مع الشقاق والحاجة — : كالفائب
مثلاً — فيتوجه الفرض . للحاجة إليه ، على ما لا يخفى » . ولا يعتاض
عن الماضي برَبْوَى .

وكُسوة^(٢) وغطاء ووطاء ونحوهما ، أول كل عام من زمن
وجوب^(٣) .

وتلك ذلك بقبض — فلا بدّل لما سُرِق أو بلى . — والتصرف
فيه على وجه لا يُضرُّ بها .

وإن أكلت معه عادةً ، أو كساها بلا إذن — : سقطت .

ومتى أُنقضى العام — والكسوة باقية — : فعليه كُسوة للجديد ،
بخلاف^(٤) ماعون ونحوه .

وإن قبضتها ، ثم مات أو ماتت أو بانت^(٥) قبل مُضيّه — :

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « حاكم » .

(٢) هو بضم الكاف وكسرهما ، كما صرح به في المصباح وغيره . وذكر بهامش ز
حاشية : « قال في شرح المحرر : وأما الكسوة فيجب عليه دفعها في أول كل سنة ، لأنه
وقت الحاجة إليها ، فيعطى السنة . لأنه لا يمكن ترديد الكسوة شيئاً فشيئاً ، بل هو شيء
واحد يستدام إلى أن يبلى . فكان عليه دفعه عند الحاجة إليه . انتهى . وقال في الإنصاف :
وعليه كسوتها في كل عام مرة . وقال في المبدع : وعليه كسوتها في كل عام ، لأنه
المادة . ويكون الدفع في أوله ، لأنه أول وقت الوجوب . » انتهى من خطه .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الوجوب » .

(٤) هذا إلى آخر السطر أسقط من ش ، وأدرج في الدرر .

(٥) كذا في زع والغاية ٢٣٦ . وفي ش : « بانت » ، وهو تصحيف .

رَجَعَ بِقَسْطٍ مَا بَقِيَ . وَكَذَا نَفَقَةٌ تَعَجَّلَتْهَا^(١) ، لَكِنْ : لَا يَرْجِعُ
بِيقِيَّةِ يَوْمِ الْفَرْقَةِ ، إِلَّا عَلَى نَاشِزٍ . وَيُرْجَعُ بِيقِيَّتِهَا مِنْ مَالٍ غَائِبٍ ، بَعْدَ
مَوْتِهِ ، بِظَهْوَرِهِ .

وَمَنْ غَابَ ، وَلَمْ يُنْفِقْ — : لَزِمَهُ الْمَاضَى ، وَلَوْ لَمْ يَفِرْ ضَئِهَا^(٢)
حَاكِمٌ .

* * *

فصلٌ

وَرَجْعِيَّةٌ ، وَبِائِنٌ حَامِلٌ — كَزَوْجِيَّةٍ .
وَتَجِبُ لِحَمْلِ مَلَاعِنَةٍ ، إِلَى أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَعَانٍ بَعْدَ وَضْعِهِ .
وَمَنْ أَتَّفَقَ يَظُنُّهَا حَامِلًا ، فَبِائِنٌ حَائِلًا — : رَجَعَ .
وَمَنْ تَرَكَهَ يَظُنُّهَا حَائِلًا ، فَبِائِنٌ حَامِلًا — : لَزِمَهُ مَا^(٣) مَضَى .
وَمَنْ أَدَّعَتْ حَمْلًا : وَجِبَ إِتْفَاقُ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ مَضَتْ
وَلَمْ يَبَيِّنْ : رَجَعَ . بِخِلَافِ نَفَقَةٍ فِي نِكَاحٍ تَبَيَّنَ فُسَادُهُ ، وَعَلَى
أُجْنَبِيَّةٍ^(٤) .

(١) وَرَدَّ فِي شِ بِلَفْظِ : « تَعَجَّلَتْهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « يَفِرُّ » .

(٣) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَدْخَلَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) بِهَامِشِ ز : « مَسْئَلَةٌ : لَوْ أَتَّفَقَ الشَّخْصُ عَلَى أُجْنَبِيَّةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، لَارْجُوعُ لَهُ

عَلَيْهَا » .

والنفقة للحمل : فتجبُ لناشر^(١) ، وحاملٍ من وطءٍ شبهةٍ
أو نكاحٍ فاسدٍ ، وملكٍ يمينٍ ولو أعتقها . وعلى وارثٍ زوجٍ ميتٍ ،
ومن مالٍ حملٍ مويسرٍ . ولو تلفت : وجب بدلها . ولا فطرة لها .
ولا تجبُ على زوجٍ رقيقٍ أو معسرٍ أو غائبٍ ، ولا على وارثٍ
مع عسرٍ زوجٍ .

وتسقطُ بمضيِّ الزمانِ ؛ المنقحُ : « ما لم تستدينْ بإذنِ حاكمٍ ،
أو تُنفقَ بنيةِ الرجوعِ » انتهى .

وإن^(٢) وطئتُ رجعيةً بشبهةٍ أو نكاحٍ فاسدٍ ، ثم بانَ بها
حملٌ يمكنُ كونهُ منهما — فنفقْتُها حتى تَضَعَ [عليهما]^(٣) ، ولا ترجعُ
على زوجها . كبائني معتدةً . ومتى ثبتَ نسبُهُ من أحدهما : رجعَ عليه .
الآخرُ بما أنفقَ .

ولا نفقةٌ لبائني غيرِ حاملٍ ، ولا من تركتهِ لمُتوفى^(٤) عنها ، أو لأمٍّ
ولد . ولا سُكنى ، ولا كُسوةَ ولو حاملاً ، كزانيةٍ .



(١) في ش : « فنجب والحامل » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس . وذكر في ز
تحتها بخط صغير كلمة : « حامل » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٣٧ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٣) وردت الزيادة في زع والغاية موافقة لما في الإقناع ٣٨١ ، أي الزوج (المطلق)
والواطيء كما في شرحه . وسقطت من ش واردة بدلها كلمة من الشرح ، هي : « حملها » .

(٤) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والغاية : « المتوفى » ، وهو تحريف .

فصل ٦

ومتى تَسَلَّمَ^(١) من يلزمه تسَلُّمُهَا^(٢) ، أو بَدَلَتْهُ هِيَ أو وَلِيٌّ — ولو مع صغر زوج أو مرضه أو عُتَّتْهُ أو جَبَّ ذَكَرُهُ ، أو تَعَذَّرَ^(٣) وطئاً : لحيضٍ أو نفاسٍ أو رَتَقٍ أو قَرْنٍ ، أو لَكُونِهَا نَضْوَةً أو مَرِيضَةً . أو حدث بها شيءٌ من ذلك عنده — : لزمته نفقتها وكسوتها .

لكن : لو أمتنعت ، ثم مرضت فبدلتها — : فلا نفقة لها ومن بدلتها — وزوجها غائبٌ — : لم يُفرض لها حتى يُرأسِلَه حاكمٌ ، ويمضي زمنٌ يمكن قدومه في مثله .

ومن أمتنعت ، أو منعها غيرها ، بعد دخولٍ — ولو لقبض صداقها — : فلا نفقة لها .

ومن سلم أمته ليلاً ونهاراً : فكحرة ولو أبى زوج .
و... ليلاً فقط : فنفقة نهار^(٤) على سيدٍ ، وليلٍ — : كمشاءٍ ووطئٍ وغِطاءٍ ، ودُهنٍ مصباحٍ ، ونحوه . — على زوج .
ولا يصح تسليمها نهاراً فقط .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « زوج » .

(٣) 'ذكر بهامش ز : « كبت تسمع فأكثر لزمته ، لامادونه (بها) » ، وذكر مختصراً في الغاية ٢٣٨ والشرح ، وهي : التي بوطاً مثلها كما في شرح المنتهى والإقناع ٣٨٤ .

(٤) ضبط في ز بالفتح ، على أنه عطف على الفعل . ويصح الكسر أيضاً على أنه عطف على مدحول « مع » كما أشار إليه الشارح .

(٥) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم لما بعد . وفي ش : « فنقتها نهاراً » ، والظاهر أن هذا من كلام الشارح مع سقوط « أي » ولفظ المتن . فتأمل .

ولا نفقة لناشِرٍ ولو بنكاحٍ في عدة^(١)، وتُشطرُ لناشِرٍ ليلاً،
أو نهاراً، أو بعضَ أحدهما .

وبمجردِ إسلامِ مرتدةٍ ومتخلّقةٍ — ولو في غيبةِ زوج — تلزمُ .
لا إن أطاعت ناشِرٌ، حتى يعلمَ ويمضَى ما يقدّم في مثله .

ولا نفقة لمن سافرت لحاجتها أو لنزهةٍ أو زيارةٍ^(٢) ولو بإذنه،
أو لتغريبٍ . أو حُبستْ ولو ظالماً، أو صامتْ لكفارةٍ، أو قضاءِ
رمضانَ ووقته متّسعٌ . أو صامتْ^(٣) أو حجّتْ نفلاً، أو نذراً معيّناً
في وقته فيهما، بلا إذنه، ولو أن نذرهما بإذنه .

بخلاف من أحرمتْ بفريضةٍ أو مكتوبةٍ في وقتها، بسنّها .
وقدرُها في حجٍّ فرضٍ، كحَضَرٍ^(٤) .

وإن اختلفا — ولا بينة — في بدنٍ تسليمٍ : حلف . وفي نشوزٍ^(٥)
أو أخذٍ نفقةٍ : حلفت .

(١) في الغاية : « العدة » . وفي ش زيادة من الشرح : « رجعية » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « الزيارة » واللام من الشرح وإن وردت في
الغاية ٢٣٩ .

(٣) في ش زيادة : « نفلاً » وهي مدرجة من الشرح .

(٤) بهامش ز حاشية : « فائدة يقع السؤال عنها كثيراً ، وهي : إذا أرادت المرأة
أن تصبح حجة الإسلام ، لم يملك زوجها منعها : إذا كانت مع محرم . ويستحب لها أن
تستأذنه . وتستحق عليه النفقة ، لكن قدر نفقة الحضر زائداً عنها . سعدى « ١ هـ .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « زوجة » . وانظر الغاية .

فصل

ومتى أَعَسَرَ بنفقة^(١) معسِرٍ أو كُسُوتِهِ ، أو بَعْضِهِمَا ، أو بِمُسْكِنِهِ ؛
أو صار لا يجدُ النفقةَ إلا يوماً دونَ يومٍ — : خُيِّرَتْ ، دونَ سَيِّدِهَا
أو وَلِيِّهَا ، بينَ فسخٍ فوراً ومُتَرَاحِيَا ، ومُقَامٍ مع منعٍ نَفْسِهَا وبدونه
— ولا يَنْعُمُهَا تَكْسِبًا ، ولا يَحْبِسُهَا — ولها الفسخُ بعده . وكذا
لو قالت : « رَضِيتُ عُسْرَتَهُ » ، أو تزوجته عالةً بها .

وتبقى نفقةُ معسِرٍ وكُسُوتِهِ ومسْكِنِهِ — : إن أقامت ، ولم تَمْنَعْ
نَفْسَهَا . — دَيْنًا في ذمته .

ومن قَدَرٍ يَكْتَسِبُ : أَجْبَر .

ومن تعذرَّ عليه كسبٌ أو بيعٌ في بعضِ زمنِهِ ، أو مَرَضٌ أو عَجَزٌ
عن اقْتِرَاضِ أَيْامٍ يسيرةً ، أو أَعَسَرَ بِمَاضِيَةٍ^(٢) ، أو بنفقةِ موسرٍ
أو متوسطٍ ، أو بَادِمٍ ، أو بنفقةِ الخادم — : فلا فسخٌ ، وتبقى نفقتُهُما^(٣)
والأُدَمُ^(٤) في ذمته .

وإن منعَ موسرٌ نفقةً أو كُسُوءًا أو بَعْضَهُمَا ، وَقَدَّرَتْ على مَالِهِ .
أَخَذَتْ كَفَايَتَهَا وكفايةَ وَلَدِهَا ونحوِهِ ، عُرْفًا ، بلا إِذْنِهِ .

(١) كَذَا في الأصول والإقناع ٣٨٩ . وفي الغاية ٢٤٠ : « لنفقة » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش : « بنفقة ماضية » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كَذَا في زع ، أى نفقة الموسر والمتوسط كما تفيدُه عبارة الغاية . أو نفقة الخادم
وغيره كما تفيدُه عبارة شرح الإقناع ٣٩٠ . وفي ش : « نفقتهم » ، أى الموسر والمتوسط
والخادم كما ذكر الشارح . فلا خلاف في المعنى على التقدير الثاني .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « دينا » ، وهى في شرح الإقناع أيضاً .

ولا يُقْتَرَضُ^(١) على أبٍ^(٢) ، ولا يُنْفَقُ على صغير من ماله ، بلا إذنٍ وليّه .

وإن لم تقدر : أجبره حاكمٌ . فإن أبى : حبسه ، أو دفعها منه وما ييوم .

فإن غيب ماله وصبر على الحبس ، أو غاب موسرٌ وتعذرت نفقة^(٣) باستدانةٍ وغيرها — : فلها الفسخ^(٤) . ولا يصح — في ذلك كله — بلا حاكم : فَيَفْسَخُ بطلبها ، أو تفسخُ بأمره .

وله بيعُ عقارٍ أو^(٥) عرضٍ لغائب : إن لم يجد غيرَه . ويُنفقُ عليها يوماً بيوم ، ولا يجوز أكثرُ .

ثم إن بان ميتاً قبل إنفاقه : حسب عليها ما أنفقته بنفسها ، أو بأمر حاكم .

ومن أمكنه أخذُ دينه : فموسرٌ .

* * *

(١) كذا في ز بدون ضبط . وفي ع ش والغاية ٢٤١ : « تقترض » أى امرأة لولد ، كما في الشرح . والمؤدى واحد ، والسكن الأول أنسب .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أبيه » ، والزائد من الشرح .

(٣) في ش : « نفقته » ، والهاء من كلام الشارح .

(٤) بهامش ز : « قف على أن للمرأة فسخ نكاحها : إن تعذرت نفقة موسر » .

(٥) وردت الألف في ز ، ولم ترد في ع ش والغاية .

بَابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَالِكِ

وتجب^(١) أو إكمالها لأبوينه وإن علوا ، وولده وإن سفل —
حتى ذى الرّحيم منهم : حجبته معسر ، أو لا . — ولكل من يرثه
بفرض ، أو تعصيب — لا برّاحيم : ممن سوى عمودى نسبه ، سواء
ورثه الآخر : كأخ ، أو لا : كعمية وعتيق . — بمعروف ، مع فقير
من تجب له وعجزه عن تكسب — ولا يُعتبر نقصه : فتجب
لصحيح مكاف لا حرفة له — : إذا فضل عن قوت نفسه وزوجته
ورقيقه يومه وليلته ، وكسوة وسكنى — من حاصل أو متحصل
لا من رأس مال ، وثن ملك ، وآلة عمل .
ومن قدر يكتسب : أجبر لنفقة قريبه ، لا امرأة على نكاح .

وزوجة من تجب له ، كهو

ومن له^(٢) — ولو حملاً — وراث^(٣) دون أب : فنفقته على
قدر إرثهم منه . والأب^(٤) ينفرد بها .
فجد وأخ ، أو أم أم وأم أب — : بينهما سواء .
وأم وجد ، أو ابن وبنت — : ... أثلاثاً .

(١) أى النفقة . وفى ش زيادة من الشرح : « كلمة » .

(٢) فى ش زيادة : « للنفقة » ، أى من المحتاجين لها ، وهى من الشرح .

(٣) كذا فى زع . وفى ش والغاية : « وارث » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) كذا فى ز ش والغاية ، وهو الصواب . وفى ع : « ولأب » ، وهو تحريف ..

وَأُمٌّ وَبِنْتُ ، أَوْ جَدَّةٌ وَبِنْتُ — : ... أَرْبَاعًا .
وَجَدَّةٌ وَعَاصِبٌ غَيْرُ أَبٍ — : ... أَسَدَاسًا .
وعلى هذا حسابها : فلا تَلْزِمُ أَبَا أُمٍّ مع أُمٍّ ، وَأَبْنَ بِنْتٍ معها ،
ولا أَخًا مع أَبْنٍ .

وتَلْزِمُ^(١) مَوْسِرًا — مع فَقْرٍ الْآخِر — بِقَدْرِ إِرْثِهِ .
وتَلْزِمُ جَدًّا مَوْسِرًا مع فَقْرٍ أَبٍ ، وَجَدَّةً مَوْسِرَةً مع فَقْرٍ أُمٍّ .
ومن لم يَكْفِ مَا فَضَّلَ عَنْهُ جَمِيعَ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ : بَدَأَ بِزَوْجَتِهِ ،
فَرَفِيقِهِ ، فَأَقْرَبَ . ثُمَّ الْعَصْبَةَ ، ثُمَّ التَّسَاوِي .
فَيَقْدَمُ وَلَدُهُ عَلَى أَبٍ ، وَأَبٌ عَلَى أُمٍّ ، وَأُمٌّ عَلَى وَلَدِ أَبْنٍ ، وَوَلَدُ
أَبْنٍ عَلَى جَدٍّ ، وَجَدٌّ عَلَى أَخٍ ، وَأَبُو أَبٍ عَلَى أَبِي أُمٍّ . وَهُوَ مَعَ أَبِي
أَبِي أَبٍ مُسْتَوِيَانِ .

ولمستَحِقُّهَا الْأَخْذُ بِإِذْنِ^(٢) مع اِمْتِنَاعٍ^(٢) ، كَزَوْجَةٍ .
ولا نَفَقَةٌ مع اِخْتِلَافِ دَيْنٍ ، إِلَّا بِالْوَلَاءِ .

فصل

ويجب إعفافٌ من تجب له — : من عَمُودَى نَسَبِهِ وَغَيْرِهِمْ . —

(١) كَذَا فِي جَمْعِ شِ وَالْغَايَةِ ٢٤٣ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ز : « وَيُلْزِمُ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زِ وَالْغَايَةِ وَأَصْلُهُ . وَفِي ش : « إِذْنُهُ ... اِمْتِنَاعُهُ » ، وَالزِّيَادَتَانِ مِنَ

الشرح وَلَمْ تَأْتِ الثَّانِيَةُ فِي هَاهُنَا .

بزوجة حرة، أو سرّية تُعِفُّه . ولا يملك أسترجاعها مع غناه^(١) .
ويقدّم تعيين قريب — والمهرُ سواء — على زوج .
ويصدّق : « أنه تائبٌ » ، بلا عيب . ويُعتبر عجزه .
ويكفي^(٢) بواحدة ؛ فإن ماتت : أعفّه ثانياً . لا إن طلق بلا
عذر .

ويلزم^(٣) إعفاف أمّ ، كآب . وخادمٌ للجميع : لحاجة ، كزوجة^(٤) ،
ومن ترك ماوجب مدة : لم يلزمه لما مضى ؛ أطلقه إلا كثيراً .
وذكر بعضهم : « ... إلا بفرض حاكم » . وزاد غيره : « أو إذنه في
أستدانة » .

ولو غاب زوج ، فاستدانت لها ولأولادها الصغار — : رجعت .
ولو امتنع منها زوج أو قريب : رجع عليه مُنفقٌ بنية رجوع .
وعلى من تلزمه نفقة صغير — نفقة ظنّره حوّلين . ولا يُفطم
قبلهما إلا برضا أبويه ، أو سيده : إن كان رقيقاً ؛ ما لم ينضر^(٥) .

(١) كذا في زع والغاية ٢٤٤ ، أي الفقير كما قال الشارح . وفي ش : « غناه » ؛
وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز والغاية ، أي إعفّاه كما فيها أيضاً . وفي ع ش : « ويكتفى » أي في
الإعفاف ، كما ذكر الشارح .

(٣) في ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح وإن وردت في الغاية .

(٤) في ش : « كالزوجة ... وجب عليه » ، والزيادة من الشرح .

(٥) كذا في ز والإقناع ٣٩٦ . وفي ع : « ينضر » ، وهو مصحف عنه . وفي ش :

« ينضر » ، ولعله تحريف . وفي الغاية : « يضره رضاه »

ولا يبيح منع أمة من خدمته ، لارضاعه^(١) ولو أنها في حباله . وهي
أحق بأجرة مثلها ، حتى مع متبرعة ، أو زوج ثانٍ ويرضى^(٢) .
ويلزم حرّة مع خوف تلفه ، وأمّ ولد مطلقاً : مجاناً . ومتى
عتقت : فكباثن .

ولزوج ثانٍ منعها من إرضاع ولدها من الأول ، إلا لضرورته ،
أو شرعها .

فصل

وتلزمه وسكنى عرفاً لرقيقه — ولو آبقاً ، أو ناشزاً ، أو
أبن أمة [من حرّ]^(٣) — من غالب قوت البلد ، وكسوته مطلقاً .
ولبعض بقدر رقه ، وبقيشها عليه .
وعلى حرّة نفقة ولدها من عبد . وكذا مكاتبته ولو أنه من
مكاتب ، وكسبه لها .
ويزوج بطلب^(٤) غير أمة يستمتع بها ، ولو مكاتبته

(١) كذا في زوال الغاية والإقناع ٣٩٨ ، وقد استعمل تسامحاً بدل « إرضاعه » ،
وهو لفظ ع ش . وراجع المختار والمصباح .

(٢) لم يضبط في ز . وضبط في ع بضم الياء ، وهو خطأ وسبق قلم .
(٣) وردت الزيادة في ع ش والغاية ٢٤٥ ، كما وردت في ز بها أثر ضرب
عليها . وذكر بعدها فيها مضروباً عليه : « دون زوجها إلا لمن كان عبداً له » . وذكر
بدون الاستثناء في الإقناع ٣٩٩ .

(٤) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « بطلبه » ، والزائد من الشرح . أي يزوج
رقيق ذكرأ كان أو أنثى بذلك ، على ما في الشرح . وفي الغاية : « وتزوج وجوباً » ،
وفيه تصحيف ، وزيادة ذكرت في الشرح .

بشرطه . وتصدق : في أنه لم يَطَأ .
ومن غاب عن أمته غيبةً منقطعةً ، فطلبت التزويج — : زوجها
من يَلِي ماله . وكذا أمةٌ صبيٌّ ومجنون .
وإن غاب عن أم ولده : زُوِّجَتْ ^(١) الحاجة نفقةً ؛ المنقحُ :
« وكذا الوطء ^(٢) » .

ويجب أن لا يُكَلَّفُوا مُشَقًّا كثيرًا ، وأن يُرَاحُوا وقتَ
قِيلُولِهِ ونويمٍ ولصلاةٍ ^(٣) مفروضةٍ ، ويُركَبَهُمْ عُقْبَةٌ ^(٤) لحاجة .
ومن بُعث منهم في حاجةٍ ، فإن عَلِمَ أنه لا يجد مسجدًا يصلِّي فيه :
صَلَّى . فلو عذر : آخرَ ، وقضاها .
وإن لم يعلم ، فوجد مسجدًا — : قضى حاجته ، ثم صَلَّى . فلو صَلَّى
قبلُ : فلا بأس .

وَتُسَنُّ ^(٥) مداواتهم إن مرضوا ، وإطعامهم من طعامه . ومن

(١) ورد بهامش زأولا : « أي زوجها الحاكم » ، كما نقله صاحب الإقناع ٤٠٠
عن « الرعاية » مع زيادة : « وحفظ مهرها للسيد » . وورد به ثانياً : « حكم تزويج أولاد
الغيب » بضم الغين وفتح الياء المشددة .

(٢) أسقطت اللام من ش مدرجة في الشرح . وفي الغاية : « لوطى » ، وهو تعريف .

(٣) وردت اللام في زع والغاية ٢٤٦ ، دون ش .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٤٠٠ ، وقال شارحه : « بوزن غرفة » ، أي
نوبة ، يقال : « عاقبته في الرحلة » : إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة . كما في المختار .
ويقال : « تماقبوا على الرحلة » : إذا ركب كل واحد عقبة . كما في المصباح . وصح
في ش بلفظ : « عقبة » بالهاء . ولم يقب له الناشر الذي لا هم له إلا السخرية من المتفهمين ،
والاستغفاف بالتصوفين .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وسن » .

وَلِيَّهِ : فَمَعَهُ أَوْ مِنْهُ . وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

وله تأديبُ زوجةٍ ، وولدٍ^(١) — ولو مكلفًا مزوجًا — بضربٍ غيرِ مبرحٍ .

وكذا رقيقٌ^(٢) . ويقيدُهُ : إنْ خافَ عليه . وَلَا يَشْتِمُ أَبَوَيْهِ الْكَافِرَيْنِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ بَيْعُهُ بِطَلْبِهِ مَعَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ .
وَحَرْمُ أَنْ تُسْتَرْضَعَ^(٣) أُمَةٌ لِغَيْرِ وَلَدِهَا ، إِلَّا بَعْدَ رِيَّةٍ .

وَلَا تَصَحُّ إِجَارَتُهَا — بِإِذْنِ زَوْجٍ — زَمَنَ حَقِّهِ ، وَلَا جَبْرًا عَلَى مُنْخَارَجَةٍ — وَهِيَ : جَعْلُ سَيِّدٍ عَلَى رَقِيقٍ ، كُلَّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ^(٤) ، شَيْئًا مَعْلُومًا لَهُ . — وَتَجُوزُ^(٥) بِاتِّفَاقِهِمَا : إِنْ كَانَتْ قَدَرَ كَسْبِهِ فَأَقْلَّ ، بَعْدَ نَفَقَتِهِ .

وَلَا يَتَسَرَّعُ عَبْدٌ مُطْلَقًا ؛ وَتَصَحُّ^(٦) — عَلَى مَرْجُوحٍ — بِإِذْنِ سَيِّدٍ^(٧) ، الْمُنْقَضُ : « وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ،

(١) بهامش ز : « مسألة : التأديب المسكاف (أى المطلوب) من الوالد » .

(٢) في ش : « وتأديب رقيقى » ، فأدرج المتن فى الشرح وبالعكس . وذكر فى نزهة ،

بعد ذلك ، مضروباً عليه : « كتأديبهما » ، أى الولد والزوجة كما صرح به الإقناع ٤٠١

(٣) كذا فى زع والغاية ٢٤٧ . وفى ش : « يسترضع » ، ولعله تصحيف .

(٤) ورد « شهر » فى زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا فى الشرح .

(٥) كذا فى ش والغاية ، وهو الأولى . وفى ع : « ويجوز » ، وأهمل فى ز .

(٦) كذا فى ز ، أى التسرية . وفى ع ش : « ويصح » أى التسرى ، كما فى الشرح .

(٧) كذا فى زع . وفى ش : « سيده » ، والهاء من المرح .

واختاره كثير من المحققين « انتهى . فلا (١) يملك سيد (٢) رجوعاً بعد تسراً .

ولبعض وطء أمة — ملكها بجزئه الحر — بلا إذن .
وعلى سيد امتنع مما لرفيق (٣) — إزالة ملكه بطلبه ، كفرقة زوجة .

* * *

فصل

وعلى مالك بهيمة إطعامها وسقيها .
وإن عجز عن نفقتها : أجبر على بيع ، أو إجارة ، أو ذبح
مأكول . فإن أبي : فعل حاكم الأصلح ، أو اقترض عليه .
ويجوز انتفاع بها في غير ما خلقت (٤) : كبقر لحمل وركوب ،
وإبل وحمير لحث ونحوه . وجيفتها له ، وتقلها عليه .
ويحرم لغنها ، وتحملها مشقاً ، وحلبها ما يضر ولداتها ، وذبح
غير مأكول لإراحته (٥) ، وضرب وجهه ، ووسم فيه . ويجوز
في غيره لغرض صحيح .

(١) وردت الفاء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
(٢) في ش : « سيده » ، وهو كسابقة . وفي كلام الغاية — بعد ذلك — تحريف .
(٣) في ش : « لرفيقه » ، والزائد من الشرح . وذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا امتنع السيد من الواجب عليه » .
(٤) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٢٤٨ .
(٥) وردت الهاء في ز ، دون ع ش والغاية .
(م ٢٥ ق ٢ — منتهى الإيرادات)

وَيُكْرَهُ خِصَاءُ، وَجَزُّ مَعْرِفَةٍ وَنَاصِيَةٍ وَذَنْبٍ، وَتَعْلِيقُ جَرَسٍ
أَوْ وَتَرٍ، وَنَزْوُ حِمَارٍ عَلَى فَرَسٍ .
وَتُسْتَجَبُ نَفَقَتُهُ عَلَى مَالِهِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ .

* * *

بَابُ الْخُضَانَةِ

وَتَجِبُ . وَهِيَ : حَفْظُ صَغِيرٍ ، وَمَعْتَوٍ - وَهُوَ : الْخَتَلُ
الْعَقْلِ . - وَعَجُونٌ ، عَمَّا يَضُرُّهُمْ ، وَتَرْبِيَّتُهُمْ بِعَمَلِ مَصَالِحِهِمْ .
وَمُسْتَحِقُّهَا : رَجُلٌ عَصَبَةٌ ، وَأَمْرَأَةٌ وَارِثَةٌ : كَأُمٍّ ، أَوْ مُدْلِيَّةٌ
بِوَارِثٍ - : كَخَالَةٍ ، وَبْنَتِ أَخْتٍ - أَوْ بَعْصَبَةٍ - : كَعَمَةٍ ، وَبْنَتِ
أَخٍ وَعَمٍّ . - وَذَوِ رَحِمٍ : كَأَبِي أُمٍّ . ثُمَّ حَاكِمٌ .
وَأُمٌّ أَوْلَى - - وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهَا - كَرَضَاعٍ ، ثُمَّ أُمِّهَاتُهَا : الْقُرْبَى
فَالْقُرْبَى .

ثُمَّ أَبٌ ، ثُمَّ أُمِّهَاتُهُ كَذَلِكَ . ثُمَّ جَدٌّ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أُمِّهَاتُهُ كَذَلِكَ .
ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمٍّ ، ثُمَّ لِأَبٍ .
ثُمَّ خَالَةٌ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأُمٍّ ، ثُمَّ لِأَبٍ . ثُمَّ عَمَةٌ كَذَلِكَ .
ثُمَّ خَالَةُ أُمٍّ ، ثُمَّ خَالَةُ أَبٍ ثُمَّ عَمُّهُ .
ثُمَّ بِنْتُ أَخٍ وَأُخْتٍ ، ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ وَعَمِيَّةٌ ، ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ أَبٍ ^(١)
وَعَمَّتِهِ - عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَتَقَدِّمِ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالغَايَةِ ٢٤٩ . وَفِي ع : « لِأَبٍ » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ النَّاسِخِ .

ثم لباقي العَصَبَةِ : الْأَقْرَبِ فَأَلْفَرَبِ .
 وشُرْطُ كونه مُحَرَّمًا — ولو برِضَاعٍ ونَحْوِهِ — لأنَّه بلغتْ سبْعًا .
 وَيُسَامَّهَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ ^(١) — تعذَّرَ غَيْرُهُ — إلى ثِقَةٍ يَخْتَارُهَا ، أو مُحَرَّمِهِ ^(٢) .
 وكذا أمُّ تَزَوَّجَتْ وَلَيْسَ لَوْلَدِهَا غَيْرُهَا .
 ثم لَدَى رَحِمٍ ، ذَكَرٍ ^(٣) وَأُنْثَى ، غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ — وَأَوَّلَاهُمْ :
 أَبُو أُمِّ ، فَأُمُّهَا ، فَأَخٌ لَأُمِّ ، فَيَخَالُ . — ثم لِحَاكِمٍ ^(٤) .
 وَتَنَقَّلَ — مع أَمْتِنَاعٍ مُسْتَحِقَّهَا ، أو عَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ — إلى مَنْ بَعْدَهُ ،
 وَحِضَانَةُ مَبْعُوضٍ — لِقَرِيبٍ وَسَيِّدٍ — بِمُجَاهَاةٍ .
 وَلَا حِضَانَةَ لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وَلَا لِفَاسِقٍ ، وَلَا كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ .
 وَلَا لِمَزُوجَةٍ ^(٥) بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ مُحْضُونٍ — [مَنْ] ^(٦) زَمَنِ عَقْدٍ —
 وَلَوْ رَضِيَ زَوْجٌ .
 وَبِعَجَرْدٍ زَوَالٍ مَانِعٍ — وَلَوْ بِطَلَاكِ رَجْعِيٍّ ، وَلَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا —
 وَرَجُوعٍ مِمَّنَّعٍ ، يَعُودُ الْحَقُّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لأقرب سواه » . وراجع شرح ،
 الإقناع ٤٠٦ .
 (٢) كذا في ز ش وشرح الإقناع ، وهو الصواب . وفي ع والغاية : « محرمة » ،
 وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « ذكر » ، وهو تحريف .
 (٤) وردت اللام في ز ، وسقطت من ع ش . وفي الغاية : « الحاكم » ، ولعله تحريف .
 (٥) كذا في ز ع والغاية ٢٥٠ . وفي ش : « مزوجة » وأدرجت اللام في الشرح .
 (٦) وردت الزيادة في ز ع والغاية ، وسقطت من ش .

ومتى أراد أحد أبوين مُنْقَلَةً^(١) إلى بلدٍ آمِنٍ ، وطريقه : مسافةُ
قصرٍ فأكثرُ ، لِيَسْكُنَهُ — : فأبٌ أحقُّ . وإلى قريبٍ لِسُكْنَى : فأُمٌّ .
ولحاجةٍ — بَعْدَ ، أَوَّلًا — : فَمُقِيمٌ .

* * *

فصلٌ

وإن بلغ صبيُّ سبعِ سنينَ عاقلًا : خَيْرٌ بين أبويه .
فإن أختارَ أباهُ : كان عنده ليلاً ونهارًا . ولا يُمنَعُ زيارةَ أمِّه ،
ولا هي تَمْرِيضُهُ .
وإن أختارها : كان عندها ليلاً ، وعنده نهارًا : لِيُؤَدِّبَهُ وَيُعَلِّمَهُ .
وإن عادَ فاختار الآخرَ : نُقِلَ إليه ؛ ثم إن^(٢) أختار الأولَ : رُدَّ
إليه . ويُقرَعُ : إن لم يَخْتَرْ ، أو أختارها .
وإن بلغ رشيدًا : كان حيثُ شاء ، ويُستحبُّ له أن لا ينفردَ
عن أبويه .
وإن أَسْتَوَى أُمْنَانٍ فأكثرُ فيها : أُقْرِعَ ، ما لم يَبْلُغْ مَحْضُونَ
سبعًا — ولو أنثى — : فَيُخَيَّرُ .
والأحقُّ من عَصَبَةٍ — عندَ عدمِ أبٍ أو أهليتهِ^(٣) — كَأَبٍ :

(١) كذا في زع ، وهو اسمٌ من « الانتقال » كما في المختار والمصباح . وصحف
في ش والغاية بلفظ : « نقله » بالهاء .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عاد ، و ... » .

(٣) كذا في ز ش والغاية ٢٥١ . وفي ع : « أهلية » ، والظاهر أنه تحريف .

في تخيير وإقامة ونقلة^(١) ، إن كان محرماً لأثى .

وسائر النساء^(٢) المستحقات لها ، كأُمّ : في ذلك .

وتسكون بنت سبع عند أب ، إلى زفاف ، وجوباً . ويعتَمها ومن
يقوم مقامه ، أن تنفرد . ولا تُمنع أم من زيارتها — : إن لم يُخف
منها . — ولا تمرّضها بيتها . ولها زيارة أمها : إن مرضت .

والمعتوه — ولو أثى — عند أمه مطلقاً .

ولا يُقرُّ من يُخضن ، بيد من لا يصونه ويُصاحه .

* * *

(١) كذا في زش . وفي ع والغاية ٢٥٢ : « ونقله » بالهاء . وقد علمت ما فيه .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

كتاب

« الْجَنَايَاتُ » : جمع^(١) « جَنَايَةٍ » ، وهى : أَلْتَعَدَّى عَلَى الْبَدَنِ
بِمَا يَوْجِبُ قِصَاصًا ، أَوْ مَالًا .
وَالْقَتْلُ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : عَمْدٌ يَخْتَصُّ الْقَوْدُ بِهِ^(٢) ، وَشِبْهُ عَمْدٍ ،
وَخَطَا .

(١) فَالْعَمْدُ : أَنْ يَقْصِدَ مِنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا ، فَيَقْتُلُهُ
بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتَهُ بِهِ . وَلَهُ تِسْعُ صُورٍ :
١ - إِحْدَاهَا^(٣) : أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَالِهِ نَفُوذٌ فِي الْبَدَنِ ، مِنْ حَدِيدٍ -
كَسِكَيْنٍ ، وَمِسْلَةٍ . - أَوْ^(٤) غَيْرِهِ : كَشَوْكَةٍ ، وَلَوْ صَغِيرًا - :
كَشَرَطٍ حَجَامٍ . - أَوْ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ ، أَوْ بِصَغِيرٍ - : كَغَرْزِهِ^(٥) بِإِبْرَةٍ
وَنَحْوِهَا فِي مَقْتَلٍ : كَالْفَوَادِ وَالْخِصْيَتَيْنِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ : كَفَخِذٍ وَيَدٍ -
فَتَطْوُلُ عِلَّتُهُ ، أَوْ يَصِيرُ ضَمِنًا^(٦) - وَلَوْ لَمْ يَدَاوِ مَجْرُوحٌ قَادِرٌ جُرْحَهُ
نَحْتِي يَمُوتَ ، أَوْ يَمُوتُ فِي الْحَالِ .

(١) قوله : « جمع جنایة » أسقط من ش ، وأدخل في الشرح .
(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « بشرط القصد » . وذكر نحوه في الإقناع ٤١٢ .
(٣) في ش : « أحدها » ، وهو تحريف ظاهر .
(٤) في ش : « أو أى الحديد ولو صغيراً » فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .
(٥) كذا في زع ، وهو موافق لما في الإقناع ٤١٣ . وفي ش : « كغرزة » ، وهو تصحيف . وفي النهاية ٢٥٣ خطأ ونقص يجب التنبيه له .
(٦) ورد بهامش ز حاشية : « أى متألماً » ، وهو مذكور في شرحى المنتهى ، والإقناع . ويتفق مع ما ذكر في المختار والمصباح : من أن « الضمانة » : الزمانة .

ومن قطع - أو بطّ - سلعةً حطّرةً من مكلف ، بلا إذنه ،
 فئات - : فعليه ألقود . لا ولي ، من مجنون وصغير ، لمصلحة .
 ٢ - الثانية : أن يضر به بمثقل فوق عمود الفسطاط - لا كهو ،
 وهو : الخشبة التي يقوم عليها بيت الشعر . - أو بما يغلب على الظن
 موته به - : من كوذين^(١) ، وهو : ما يدق به الدقاق الثياب ، ولت ،
 وسندان ، وحجر كبير . - ولو في غير مقتل ، أو في مقتل أو حال
 ضعف قوة - : من مرض ، أو صغير أو كبير ، أو حرّ أو برد ،
 ونحوه^(٢) . - بدون ذلك ، أو يُعيد به ، أو يُلقى عليه حائطاً أو
 سقفاً ونحوهما^(٣) ، أو يُلقى من شاهق فيموت .

وإن قال : « لم أقصد قتله » ، لم يصدق .
 ٣ - الثالثة : أن يُلقى بزئمة أسدٍ ونحوها ، أو مكتوفاً بنضاً
 بحضرة ذلك ، أو في مضيق بحضرة حية ، أو يُنهبه كلباً أو حية ،
 أو يُلسعه عقرباً من القوائل غالباً - فيقتل به .
 ٤ - الرابعة : أن يُلقى في ماء يُغرقه ، أو نارٍ - ولا يمكنه
 التخلص - فيموت .

وإن أمكنه فيهما : فهتد .
 ٥ - الخامسة : أن يخنقه بجبل أو غيره ، أو يسد^(٤) فمه وأنفه ،

(١) كذا بالأصول. والغاية والإقناع ٤١٤ . وانظر اللسان ١٧ / ٢٣٧ ، والتاج
 ٣٢٠/٩ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « أو نحوه » . ولعله الزائد من الشرح .

(٣) في ش : « أو نحوهما » ، وهو كسابقه . ولم يذكر في الغاية ٢٥٤ .

(٤) كذا في زع والغاية ٢٥٥ . وفي ش : « أو بسد ... أو أنفه » ، وهو توضيف .

أَوْ يَعْرِصِرَ خُصِيَّتَيْهِ زَمَنًا يَمُوتُ فِي مِثْلِهِ غَالِبًا - فَيَمُوتُ .
٦ - أَلْسَادَسَةُ : أَنْ يَحْبِسَهُ وَيَمْنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ - فَيَمُوتَ
جُوعًا وَعَطْشًا^(١) - لَزَمَنٍ يَمُوتُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا . بِشَرَطِ تَعَذُّرِ
الطَّلَبِ عَلَيْهِ .

وإِلَّا : فَلَادِيَّةٌ ، كَتَرَكِهِ شَدَّةً^(٢) فَصْدِهِ .
٧ - أَلْسَابَعَةُ : أَنْ يَسْقِيَهُ ثُمًّا لَا يَعْلَمُ بِهِ ، أَوْ يَخْلِطَهُ بِطَعَامٍ
وَيُطْعِمُهُ^(٣) ، أَوْ بِطَعَامٍ آكَلَهُ^(٤) - فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا ، فَيَمُوتَ .
فَإِنْ عَلِمَ بِهِ آكَلَ مَكْلَفًا ، أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ نَفْسِهِ ، فَأَكَلَهُ^(٥)
أَحَدٌ بِلَا إِذْنِهِ - : فَهَدَرٌ .

٨ - أَلْثَامَنَةُ : أَنْ يَقْتُلَهُ بِسِحْرِ يَقْتُلُ غَالِبًا .
وَمَتَّى أَدْعَى قَاتِلٌ بِسُوءٍ أَوْ سِحْرِ عَدَمَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ ، أَوْ جَهْلًا
مَرَضٍ - : لَمْ يَقْبَلْ .

٩ - أَلْتَّاسَعَةُ : أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ عَلَى شَخْصٍ بِقَتْلِ عَمَدٍ ، أَوْ
بَرْدَةٍ^(٥) حَيْثُ أُمْتَنَعَتْ تَوْبَتُهُ ، أَوْ أَرْبَعَةً بَرْنًا مُحْصَنٍ - فَيُقْتَلُ ، ثُمَّ

(١) فِي ش : « أَوْ عَطْشًا » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّارِحِ لَا النَّاسِخَ .
(٢) صَحَّفَ فِي ش بِالسَّيْنِ ، وَذَكَرَ بِهِامُشُ ز : « مَسْئَلَةٌ مَا إِذَا تَرَكَ الشَّخْصَ شَدَّ
فَصْدَهُ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٤١٥ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « أَوْ يُطْعِمُهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ نَاشِرٍ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ ٤١٦ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « أَكَلَهُ » ،
وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٥) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، دُونَ ش وَالْإِقْنَاعِ ٤١٧ .

تَرْجِعَ الْبَيِّنَةُ وَتَقُولَ : « عَمَدْنَا ^(١) قَتَلَهُ » ، أَوْ يَقُولَ الْحَاكِمُ أَوْ الْوَلِيُّ ^(٢) : « عَلِمْتُ كَذِبَهُمَا ، وَعَمَدْتُ قَتْلَهُ » .

فِيُقَادُ بِذَلِكَ كُلُّهُ وَشِبْهِهِ ، بِشَرْطِهِ .

وَلَا قَوْدَ عَلَى بَيِّنَةٍ وَلَا حَاكِمٍ ، مَعَ مَبَاشَرَةٍ وَلِيٍّ .
وَيَخْتَصُّ بِهِ مَبَاشَرَةُ عَالِمٍ ، فَوَلِيٍّ ، فَبَيِّنَةٍ وَحَاكِمٍ .
وَمَتَى لَزِمَتْ حَاكِمًا وَبَيِّنَةً دِيَّةٌ : فَعَلَى عَدَدِهِمْ .

وَلَوْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَ : « عَمَدْنَا ^(٣) » ، وَآخَرُ :
« أَخْطَأْنَا — فَلَا قَوْدَ ، وَعَلَى مَنْ قَالَ : « عَمَدْنَا » حَصَّتْهُ مِنَ الدِّيَةِ
الْمَغْلُظَةِ ، وَالْآخَرُ مِنَ الْخَفْفَةِ .

و ... مِنْ ^(٤) اثْنَيْنِ : لَزِمَ الْمُقِرُّ بِعَمْدِ الْقَوْدَ ، وَالْآخَرُ نِصْفَ الدِّيَةِ .
وَلَوْ قَالَ كُلٌّ : « عَمَدْتُ وَأَخْطَأَ شَرِيكِي » ، فَعَلَيْهِمَا الْقَوْدُ .
وَلَوْ رَجَعَ وَلِيٌّ وَبَيِّنَةٌ : ضَمِنَهُ وَلِيٌّ .

وَمَنْ جَعَلَ فِي حُلُقٍ مِنْ تَحْتِهِ حَجَرٌ أَوْ نَحْوُهُ خَرَّاطَةً ، وَشَدَّهَا
بِعَالٍ ، ثُمَّ أَزَالَ مَا تَحْتَهُ آخِرُ عَمْدًا ، فَمَاتَ — : فَإِنْ جَهَلَهَا مِنْ يَلٍ

(١) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ش : « عَمَدْتُ » ، وَهُوَ تَخْوِيفٌ .

(٢) وَ . : « الْوَلِيُّ » ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ مِنَ النَّاسِجِ .

(٣) وَ فِي ش زِيَادَةُ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَتَلَهُ » .

(٤) وَ فِي ش : « وَوَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ عَمَدْتُ » ، وَقَالَ الْآخَرُ أَخْطَأْتُ لَزِمَ مَقْرَأَةً ،

وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَوَرَدَ اللَّفْظُ الْآخِرُ فِي الْغَايَةِ ٢٥٦ مَعْرُفًا بِدُونَ أَلْفٍ .

وَدَّاهُ^(١) مِنْ مَالِهِ ، وَإِلَّا قُتِلَ بِهِ .

* * *

فصل

(ب) وَشِبْهُ الْعَمْدِ^(٢) : أَنْ يَقْصِدَ جُنَايَةً لَا تَقْتُلُ غَالِبًا ، وَلَمْ يَجْرَحْهَا بِهَا .

كَمَنْ ضَرَبَ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَاً أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ ، أَوْ لَكَزَ ، أَوْ لَكَمَ غَيْرَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ ، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، أَوْ سَحَرَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَمَاتَ ، أَوْ صَاحَ بِعَاقِلٍ أَعْتَقَلَهُ ، أَوْ بِصَغِيرٍ أَوْ مَعْتُورٍ^(٣) عَلَى^(٤) سَطْحٍ — فَسَقَطَ ، فَمَاتَ^(٥) .

فَفِيهِ الْكَفَّارَةُ فِي مَالِ جَانٍ ، وَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

* * *

فصل

(ج) وَالْخَطَأُ ضَرْبَانِ :

-
- (١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ ٤١٨ . وَفِي ش : « وَأَدَاهُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ عَجِيبٌ يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ خَطِيرٍ .
- (٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « الْمُسَمَّى بِخَطَا الْعَمْدِ وَعَمْدِ الْخَطَا » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْإِقْنَاعِ وَالْغَايَةِ ٢٥٧ بَلْفُظَ : « وَيُسَمَّى خَطَأً ... » .
- (٣) فِي الْغَايَةِ زِيَادَةٌ : « لَا يُمْكِنُ » ، وَصَرَحَ بِنَحْوِهَا فِي الْإِقْنَاعِ ٤١٩ .
- (٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « نَحْوُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالْبَاقِي مِنَ الشَّرْحِ .
- (٥) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ وَنَحْوُهُ » . وَذَكَرْتُ فِي الشَّرْحِ بَلْفُظَ : « ... أَوْ نَحْوُهُ » ، كَمَا ذَكَرَ نَحْوِهَا فِي الْإِقْنَاعِ ٤١٨ .

(١) ضرب^(١) في القصْد ، وهو نوعان :

١ - أحدهما : أن يرمى ما يظنه صيداً أو مباح الدِّم ، فيبين آدمياً أو معصوماً^(٢) .

أو يفعل ماله فعله ، فيقتل إنساناً .

أو يتعمد القتل صغيراً أو مجنوناً^(٣) .

ففي ماله الكفارة ، وعلى عاقبته الدِّية .

ومن قال : « كنتُ يومَ قتلْتُ صغيراً أو مجنوناً » ، وأمكّن - :

صدق بيمينه .

٢ - الثاني : أن يقتل - بدارِ حربٍ ، أو صفٍّ كفارٍ - من

يظنه حريئاً ، فيبين مسلماً .

أو يرمى وجوباً كفاراً تترسّوا بمسلم - ويجبُ : حيثُ خيف

على المسلمين إن لم نرمهم . - فيقصدهم دونه ، فيقتله .

ففيه الكفارة فقط .

(ب) الضربُ الثاني : في الفعل ، وهو : أن يرمى صيداً أو هدفاً ،

فيصيب آدمياً لم يقصده .

(١) في ش زيادة : « منها » ، وهي من كلام الشارح .

(٢) وردت الألف في زش ، وسقطت من ع والغاية .

(٣) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « يتعمده » .

أو ينقلب — هو نائمٌ ، أو نحوهُ — على إنسان ، فيموت .
فالكفارة ، وعلى عاقلة الدية .
لكن : لو كان الرامي ذميًّا ، فأسلم بين رمي وإصابة — : ضمن
المقتول في ماله .

ومن قتل بسبب — : كحفر بئر ، ونصب سكين أو حجر
أو نحوهُ ، تعدّيًّا^(١) — إن قصد جنائية : فشبهه عمد ، وإلا : فخطأ .
وإمساك الحية محرّمٌ وجنايةٌ ؛ فلو قتلت ممسكها^(٢) — : من
مدعى مشيخة ، ونحوهُ — : فقاتل نفسه^(٣) ، ومع ظن أنها لا تقتل :
شبهه عمد ، بمنزلة من أكل حتى يشم .
ومن أريد قتله قوداً ، فقال شخص : « أنا القاتل ، لا هذا » —
فلا قود ، وعلى مقرّ الدية .

ولو أقرّ الثاني بعد إقرار الأول : قتل الأول .

فصل

ويُقتل العدد بواحد : إن صلح فعل كل للقتل به . وإلا
— ولا تواطؤ^(٤) — : فلا . ولا يجب مع عفو — أكثر من دية .

(١) ورد في ز مضوم الدال ، وهو سهو وسبق قلم .
(٢) كذا في ز ش والغاية ٢٥٨ . وفي ع : « ممسكا » ، ولعله تحريف ناسخ .
(٣) ورد بهامش ز : « أى عاص ، وأما مع ظنه فلا » .
(٤) كذا في ش . وفي زع والغاية ٢٥٩ : « تواطىء » ، ولعله رسم وديم .

وإن جَرَحَ واحدٌ جُرْحًا ، وآخرُ مائةً - : فسواءُ .
وإن قَطَعَ واحدٌ من كُوع ، وآخرُ من مِرْفَقٍ - فإن كان قد
برَأَ^(١) الأولُ : فالقاتلُ^(٢) الثاني ؛ وإلا : فهما .
وإن فَعَلَ واحدٌ ما لا تبقى معه حياةٌ - كقطعِ حُشْوَتِهِ ، أو مَرِيئِهِ
أو وِدَجِيهِ . — ثم ذبحه آخرُ - : فالقاتلُ الأول . ويُعزَّرُ الثاني ، كما
لوجئى على ميت .
ولا يصحُّ تصرُّقُ^(٣) فيه : لو كان قَتْلًا .
وإن رماه الأولُ من شَاهِقٍ^(٤) ، فتلَقَّاهُ الثاني بمَحْدَدٍ فَقَدَهُ ؛
أو شَقَّ الأولُ بطنه أو قطعَ طرفه ، ثم ذبحه الثاني - : فهو القاتل ،
وعلى الأولِ موجبُ جراحته .
ومن رَمَى في لُجَّةٍ ، فتلَقَّاهُ حوتٌ فابتَلَعَهُ . - : فالقودُّ على
راميه .

ومع قَلَةِ الماءِ ، إن عَلمَ بالحوث : فكذلك . وإلا ، أو أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا
بِفَضَاءٍ^(٥) غيرِ مُسْبِعٍ ، فمَرَّ^(٦) به دابةٌ فقتَلته - : فالديةُ .

(١) كذا في زرع والغاية ، وهو ولغة أهل الحجاز . وفي ش : « برىء » ، وهو
لغة غيرهم . فراجع المختار والمصباح .

(٢) في ش : « فإن القاتل » ، والزائد من الشارح .

(٣) كذا في زرع . وفي الغاية : « التصرف » ، وفي ش : « تصرفه » . والزيادة
من الشرح .

(٤) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « جبل » .

(٥) كذا في زرع والغاية ٢٦٠ . وفي ع : « بفضا » ، ولعله تصحيف .

(٦) في ش : « فرت » ، ولعل التاء من الشرح وإن وردت في الغاية .

ومن أكره مكلفاً على قتلٍ معيّن ، أو على أن يُكره عليه ،
فَفَعَلَ —: فعلى كلِّ القوَد .

و : « أَقْتُلْ^(٨) نَفْسَكَ ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ » ، إِكْرَاهٌ .

ومن أَمَرَ بالقتل مكلفاً يجهل تحريمه أو صغيراً أو مجنوناً ، أو
أَمَرَ به سلطانٌ ، ظالماً ، مَنْ جَهِلَ ظُلْمَهُ فِيهِ — : لَزِمَ الْأَمْرَ .
وإن علم المكلف تحريمه : لَزِمَهُ ، وَأَدَّبَ أَمْرُهُ^(٩) .

ومن دفع لغير مكافٍ آله قتلٍ ، ولم يأمره به ، فَفَعَلَ — : لَمْ
يَلْزِمِ الدَّافِعَ شَيْءٌ .

ومن أَمَرَ قَتْلَ غَيْرِهِ بِقَتْلِ قَتْلٍ نَفْسِهِ ، أو أكرهه عليه — :
فَلَا شَيْءَ لَهُ .

و : « أَقْتُلْنِي ، أو أَجْرَحْنِي » ، فَفَعَلَ — : فَهَدُرَ ، ك : « أَقْتُلْنِي ،
وإِلَّا قَتَلْتُكَ » . ولو قاله قَتْلٌ : ضَمِنَ لِسَيِّدِهِ^(١) بَقِيَّتَهُ .

فَصْلٌ

ومن أَمَسَكَ إنساناً لآخر حتى قتله ، أو حتى قطع طرفاً ، فَمَاتَ ،
أو فَتَحَ فَمَهُ حتى سقاه سُمًّا — : قُتِلَ قَاتِلٌ ، وَحُبِسَ مَمْسِكٌ حَتَّى
يَمُوتَ .

(١) في ش : « أَقْتُلْ » بضم الهمزة ، وهو رسم خاطئ انتشر في بعض الأوساط .

(٢) وردت الهاء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .

(٣) ذكرت الهاء في ز ش والغاية ٢٦١ ، دون ع .

ومن قطع طرف هاربٍ من قتلٍ ، فحبس حتى أدركه قاتله - :
أُفيدَ منه في طرفٍ ، وهو في النفس كمسيكٍ .

وإن أشرتكَ عددٌ في قتلٍ - لا يُقادُ به البعضُ لو انفردَ - : كجرٍّ
وقنٍّ في قتلٍ قنٍّ ، وأبٍ أو وليٍّ مقتصٍّ وأجنبيٍّ ، وخاطيٍّ^(١) وعامدٍ ،
ومكثفٍ وغيرٍ مكلفٍ أو وسبعٍ أو^(٢) ومقتولٍ - : فالقودُ على القنِّ
وشريكٍ^(٣) أبٍ ، مكثفهٍ أباً على قتلٍ ولديه . وعلى شريكٍ قنٍّ : نصفُ
قيمةِ المقتول . وعلى شريكٍ غيرِهما في^(٤) حرٍّ : نصفُ ديته ؛ وفي
قنٍّ : نصفُ قيمته .

ومن جرحَ عمداً ، فداواه بسُمٍّ . أو خاطه في اللحم الحى ؛ أو
فعلَ ذلك وليه أو الحاكِمُ ؛ فات - : فلا قودَ على جراحه .
لكن : إن أوجبَ الجرحُ قصاصاً : استوفى ؛ وإلا : أخذ
أرشه .

(١) في ش : « وكاطي » ، والكاف مدرجة من الشرح .

(٢) في ع زيادة فوق السطر ، وردت في الشرح ، هي : « مكاب » . وقوله :
« ومقتول » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) في ش : « وعلى شريك » ، والزيادة من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح أيضاً ، هي : « قتل » . وذكرت في الغاية .

بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ

وهي أربعةٌ :

١ - أحدها : تكليفُ قاتِلٍ .

٢ - ثانيها : عِصْمَةُ مَقْتُولٍ ، ولو مستحقاً دمه بقتلٍ لغير قاتله
فالقَاتِلُ حُرْبِيٌّ ، أو مرتدٌّ قبل توبة : إن قُبِلَتْ ظاهراً ؛ أو
لِزَانِ مُحْصَنٍ ولو قبل ثبوته^(١) عند حاكم — : لا قَوْدَ ولا دِيَةَ عليه ،
ولو أنه مثله ، ويُعزَّرُ .

ومن قطع طرفَ مرتدٍّ أو حربِيٍّ فأسلم ثم مات ؛ أو رماه فأسلم
ثم وقع به المرمى فمات — : فهدرٌ .

ومن قطع طرفاً أو أكثرَ من مسلم ، فارتدَّ ثم مات — : فلا قَوْدَ ،
وعليه الأقلُّ من ديةِ النفس أو ما قُطِعَ^(٢) ، يَسْتَوْفِيهِ^(٣) الإمامُ .

وإن عاد للإسلام — ولو بعدَ زمنٍ تسرى فيه الجناية — : فكما
لو لم يرتدَّ .

فصلٌ

٣ - الثالثُ : مكافأةُ مَقْتُولٍ حالَ جنايةٍ : بأن لا يَفْضُلَهُ قَاتِلُهُ
بِإِسْلَامٍ ، أو حريّةٍ ، أو ملكٍ .

(١) كذا في زع والغاية ٢٦٣ . وفي ش والإقناع ٤٢٦ : « توبته » ، وهو تصحيف .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « من العمد والخطأ » .

(٣) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « فيستوفيه » ، والفاء من الشرح . وفي

الغاية : « ليستوفيه » ، وهو خطأً وتحريراً ناشر .

فَيُقْتَلُ مُسْلِمٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، وَذِمِّيٌّ وَمُسْتَأْمِنٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ —
بِمِثْلِهِ

وَكِتَابِيٌّ بِمَجُوسِيٍّ ، وَذِمِّيٌّ بِمُسْتَأْمِنٍ ، وَعَكْسُهُمَا
وَكَافِرٌ غَيْرُ حَرْبِيٍّ — جَنَى ثَمَّ أَسْلَمَ — بِمُسْلِمٍ .
وَمَرْتَدٌّ بِذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمِنٍ ، وَلَوْ تَابَ وَقُبِلَتْ . وَلَيْسَتْ بَعْدَ جَرَحٍ ^(١)
أَوْ بَيْنَ رَمِيٍّ وَإِصَابَةٍ — مَانِعَةٌ مِنْ قَوْدٍ .
وَقِنْ بَحْرٌ وَبَقْنٌ ، وَلَوْ أَقَلَّ قِيَمَةً مِنْهُ . وَلَا أَثَرَ لَكُنْ أَحَدُهُمَا
مَكَاتِبًا ، أَوْ كُنِيَهُمَا لِوَاحِدٍ ، أَوْ كُنْ مَقْتُولٍ مُسْلِمٍ لَذِمِّيٍّ .
وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ بِمِثْلِهِ ، وَبِأَكْثَرِ حَرِيَّةٍ .
وَمَكْلَفٌ بِغَيْرِ مَكْلَفٍ . وَذَكَرْتُ بَخْنِي ^(٢) وَأَثَى ، وَعَكْسُهُمَا .
لَا مُسْلِمٌ — وَلَوْ أَرْتَدَّ — بِكَافِرٍ ، وَلَا حُرٌّ بِقِنْ ، وَلَا بِمَبْعَظٍ .
وَلَا مَكَاتِبٌ بِقِنْهُ وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ لَهُ ^(٣) .
وَإِنْ أُنْتَقِضَ عَهْدُ ذِمِّيٍّ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ : قُتِلَ ^(٤) لِنَقْضِهِ ، وَعَلَيْهِ ^(٥) دِيَّةُ
الْحُرِّ ، أَوْ قِيَمَةُ الْقِنْ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٦٤ . وَفِي ش : « جَرَحُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « بِأَثَى وَبَخْنِي » ، وَالْبَاءُ الزَّائِدَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَا مَرْتَدٌّ أَوْ حَرْبِيٌّ بِمِثْلِهِمَا ، وَلَادِيَةٌ
لَهُمَا » .

(٤) كَذَا فِي ز ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى جَوَابُ الشَّرْطِ وَالثَّانِيَةُ عَطْفٌ عَلَيْهَا . وَهُوَ الظَّاهِرُ .
وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « فَقُتِلَ . . . فَعَلَيْهِ » ، عَلَى أَنَّ الْأُولَى تَفْرِيعٌ وَالثَّانِيَةُ الْجَوَابُ . وَلَعَلَّهُ
تَصَرَّفَ مِنَ النَّسَاحِ .

(م ٢٦ ق ٢ — مِنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)

وإن قتل أو جرح ذمي أو مرتد ذمياً ، أو قين قنّاً ، ثم أسلم^(١)
أو عتق - ولو قبل موت مجروح - : قتل به ، كما لو جُنَّ .
ولو جرح مسلم ذمياً ، أو حرّ قنّاً ، فأسلم أو عتق مجروح ، ثم
مات - : فلا قود ، وعليه دية حرّ مسلم .
ويستحق^(٢) دية من أسلم وارثه المسلم ، ومن عتق سيده ،
كقيمته لو لم يعتق . فلو جاوزت دية أرش جنائية : فالزائد
لورثته .

ولو وجب بهذه الجناية قود^(٣) : فطلبه^(٤) لورثته .
ومن جرح قين نفسه ، فعتق ثم مات - : فلا قود^(٥) ، وعليه
دبته لورثته .
وإن رمى مسلم ذمياً عبداً ، فلم تقع به الرمية حتى عتق وأسلم^(٥) ،
فمات منها - : فلا قود ، ولورثته - على رام - دية حرّ مسلم .
ومن قتل من يعرفه أو يظنه كافراً ، أو قنّاً ، أو قاتل أبيه -
فبان تغير حاله ، أو خلاف ظنه - : فعليه^(٦) القود .

(١) في الغاية : « فأسلم » . وفي ش بعد ذلك : « ولو كان قبل ٠٠٠ » فأدرج المتن
في الشرح وبالعكس .

(٢) كذا في ع ش والغاية . وفي ز : « وتستحق » ، وهو تصحيف .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لسيده » .

(٤) في ش زيادة من الشرح ، وردت في ع فوق السطر ، هي : « عليه » .

(٥) كذا في ز ع والغاية والإقناع ٤٢٩ . وفي ش : « أو أسلم » ، وهو تحريف .

(٦) قوله : « فعليه القود » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

فصل

٤ — أَرَابِعُ : كَوْنُ مَقْتُولٍ لَيْسَ بَوْلَدٍ وَإِنْ سَقَلَ ، وَلَا بَوْلَدٍ^(١) يَنْتِ وَإِنْ سَقَلَتْ — لِقَاتِلٍ .

فَيُقْتَلُ وَلَدُ بَابٍ وَأُمٌّ وَجَدَّ وَجَدَةٍ . لَا أَحَدُهُمْ^(٢) — مِنْ نَسَبٍ — بِهِ ، وَلَوْ أَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ ، وَالْقَاتِلُ كَافِرٌ^(٣) قِنٌ^(٤) . وَيُؤْخَذُ حُرٌّ بِالْدِيَةِ .

وَمَتَى وَرِثَ قَاتِلٌ أَوْ وَلَدُهُ بَعْضَ دَمِهِ : فَلَا قَوْدَ .

فَلَوْ قَتَلَ زَوْجَتَهُ فَوْرُهَا وَلَدُهُمَا^(٥) ، أَوْ قَتَلَ أَخَاهَا فَوْرُثَتَهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَوْرُهَا الْقَاتِلُ أَوْ وَلَدُهُ — : سَقَطَ .

وَمَنْ قَتَلَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ ، فَوْرُثَهُ أَخَوَاهُ ، ثُمَّ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ — سَقَطَ الْقَوْدُ عَنِ الْأَوَّلِ . لِأَنَّهُ وَرِثَ بَعْضَ دَمِ نَفْسِهِ .

وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُ أَبْنَيْ أَبَاهُ — وَهُوَ زَوْجٌ لِأُمِّهِ — ثُمَّ الْآخَرُ أُمَّهُ ، فَلَا قَوْدَ عَلَى قَاتِلِ أَبِيهِ — : لِإِثْرِهِ مُنَى أُمِّهِ . وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَثْمَانٍ دِيَّتِهِ لِأَخِيهِ . وَلَهُ قَتْلُهُ ، وَيَرِثُهُ . وَعَلَيْهِمَا — مَعَ عَدَمِ زَوْجِيَّةٍ — الْقَوْدُ .

(١) ضبط في ز بكسرتين ، والظاهر أنه سبق فلم . فراجع الإقناع ٤٣١ بتأمل .

(٢) كذا في زش والغاية ٢٦٦ . وفي ع : « حدهم » ، وهو تحريف ناسخ .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « وقن » ، وهو تحريف .

(٤) وردت الميم في زش والغاية ، وسقطت من ع .

ومن قَتَلَ من لا يُعرَفُ أو ملفوفًا ، وادَّعى كفره أو رِقَّةً أو^(١) موته ، وأنكر وليه ؛ أو شخصًا في داره ، وادَّعى أنه دخل لقتله أو أخذ ماله فقتله دفعًا عن نفسه ، وأنكر وليه ؛ أو تجارح أثنان ، وادَّعى كلُّ الدَّفع عن نفسه — : فالقود ، أو الدية . ويصدق منكِرٌ يمينه .

ومتى صدَّق الوليُّ : فلا قود ، ولا دية .
وإن اجتمع قومٌ بمحلٍّ ، فقتل وجرح^(٢) بعضٌ بعضًا ، وجُهل الحال — : فعلى عاقلةِ المجرّوحين ديةُ القتلى ، يسقط منها أرشُ الجراح .

ومن ادَّعى على آخر أنه قتل مؤرثه ، فقال : « إنما قتله زيد » ، فصدَّق زيدٌ — : أخذ به .

بابُ أُسْتَيْفَا لِقِصَاصِ

وهو : فعلٌ مُجَنَّى عليه أو وليّه بجاني ، مِثْلَ فعله أو شِبْهه .
وشروطه ثلاثة :

١ — أحدُها : تكليفٌ مستحقٌّ^(٣) . ومع صغره أو جنونه ،

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « ادعى » .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٦٧ . وفي ش : « أو جرح بعض منهم وجهل » ، وفي تحريف وإدراج للشرح في المتن وعكسه .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٦٨ . وفي ش : « مستحقه » ، ولعل الهاء من الشرية وإن وردت في عبارة الإقناع ٤٣٦ .

يحبس جان بلوغ أو إفاقة .

ولا يملك^(١) أستيفاء^١ لهما أب^٢، كوصى^٣ وحاكم^٤.

فإن^(٢) احتاجا لنفقة : فلولى^٥ مجنون — لا صغير — العفو إلى الدية .

وإن قتلا قاتل مورثهما ، أو قطعاً قاطعهما قهراً — : سقط حقهما ، كما لو اقتصا ممن لا تحمِلُ العاقلة ديتَه .

٢ — الثانى : اتفاق المشتركون فيه على استيفائه . ويُنتظرُ قدوم غائب ، وبلوغ^(٣) ، وإفاقة^٤ .

فلا ينفرد به بعضهم ، كدية ، وقرن^٥ مشترك . بخلاف^(٤) محاربة : لتحتميه ؛ وحد^٦ قذف : لوجوبه لكل واحد كاملاً .
ومن مات : فوارثه كهو .

ومتى انفرد به من منع : عزّر فقط . ولشريك في تركة^(٥) جان حقه من الدية ؛ ويرجع وارث جان على مقتصر بما فوق حقه .
وإن عفا بعضهم ولو زوجاً أو زوجة ، أو شهيد^(٦) — ولو مع

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع . وفي ش : « يمكن » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « فإذا » ، وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « صغير » ، وهى من كلام الشارح .

(٤) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هى : « في » .

(٥) في ع : « تركه » بالهاء ، وهو تصحيف ناسخ .

(٦) في ش زيادة من كلام الشارح ، هى : « بعضهم » .

فسقيه — بعفو شريكه : سقط القود ، ولن لم يعف حقه من الدية على جان .

ثم إن قتله عاف : ^(١) ولو ادعى نسيانه أو جوازه . وكذا شريك : عالم ^(٢) بالعفو ، وسقوط القود به . وإلا : وداه ^(٣) . ويستحق كل وارث القود ^(٤) بقدر إرثه من مال ^(٥) ، وينتقل ^(٦) من مورثه إليه .

ومن لا وارث له : فالإمام وإليه ، له ^(٧) أن يقتص ، أو يعفو إلى مال ، لا مجاناً .

٣ — الثالث : أن يؤمن في استيفاء تعديده ^(٨) إلى غير جان .

فلو لزم القود حاملاً ، أو حائلاً فحملت — : لم تقتل حتى تضع وتسقيه اللبناً . ثم إن وجد من يرضعه : [قتلت] ^(٩) ، وإلا : فحتى تقطمه لحوازين . وكذا حد برجم ^(١٠) .

(١) في زيادة ، لم ترد في الشرح أيضاً ، هي : « به » .

(٢) كذا في زش . وفي ع والغاية ٢٦٩ : « علم » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أداه » ، وهو تصحيف سبق نحوه .

(٤) ضبط في ز — عفواً وسبق قلم — بضم الدال .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « المال » . ولم يرد هو و « من » في الغاية .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « حق القود » .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وله » ، والواو من الشرح .

(٨) في ع : « تعديده » بالتاء ، وهو تصحيف .

(٩) ذكرت هذه الزيادة في ز تحت الكلمة قبلها مع ورود علامة نقص صغيرة فوقها .

وذكرت أيضاً — مع غيرها — في الغاية والإقناع ٣٨ ، دون ع ش .

(١٠) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا وجب الحد على الحامل » .

وَتُقَادُ فِي طَرَفٍ^(١)، وَتُحَدِّثُ بِجِلْدٍ — بِمَجَرَّدِ وَضْعٍ .
وَمَتَى ادَّعَتْهُ ، وَأَمَكْنَ — : قُبَل ، وَحُبْسَتْ لِقَوْدٍ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةٍ
وَلَىِّ مَقْتُولٍ — بِخِلَافِ حَبْسٍ فِي مَالٍ غَائِبٍ — لَا لِحَدٍّ ، حَتَّى
يَتَبَيَّنَ أَمْرُهَا .

وَمَنْ اقْتَصَصَ مِنْ حَامِلٍ : ضَمِنَ جَنِينَهَا .

* * *

فَصْلٌ

وَيَحْرُمُ اسْتِيفَاءُ قَوْدٍ بِلا حَضْرَةِ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِبِهِ ؛ وَلَهُ تَعْزِيرٌ
مُخَالَفٍ ، وَيَقَعُ الْمَوْقِعَ .
وَعَلَيْهِ تَفْقُّدُ آلَةِ اسْتِيفَاءٍ : لِيَمْنَعَ مِنْهُ بِكَالَةٍ .
وَيَنْظَرُ فِي الْوَلَى : فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِيفَاءٍ وَيُحْسِنُهُ : مَكَّنَهُ
مِنْهُ — وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَبَاشَرَ وَلَوْ فِي طَرَفٍ ، وَبَيْنَ أَنْ يُوَكَّلَ —
وإِلَّا : أَمْرٌ أَنْ يُوَكَّلَ . وَإِنْ احتَاجَ لِأَجْرَةٍ : فَمِنْ^(٢) جَانٍ ، كَحَدِّ^(٣) .
وَمِنْ لَهُ وَلِيَّانِ فَأَكْثَرُ ، وَأَرَادَ كُلُّهُ مَبَاشَرَتَهُ — : قَدَمٌ وَاحِدَةٌ
بِقَرَعَةٍ ، وَوَكَّلَهُ مِنْ بَقَى .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَوَيْ ش : « طَرَق » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « حَال » . وَذَكَرَ بِهَامِشِ ز : « مَسْئَلَةُ أَجْرَةِ الْمُسْتَوْفَى
لِلْحَدِّ مِنْ مَالِ الْجَانِي » .

(٣) أَسْقَطَتِ السَّكَافُ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ .

وَيُجُوزُ اقْتِصَاصُ جَانٍ مِنْ نَفْسِهِ بِرِضَا وَلِيِّ . لَا قَطْعُ نَفْسِهِ
فِي سُرْقَةٍ^(١) ، وَيَسْقُطُ . بِخِلَافِ حَدِّ زَنًا أَوْ قَذْفٍ بِإِذْنٍ .
وَلَهُ خَتْنُ نَفْسِهِ : إِنْ قَوَى وَأَحْسَنَهُ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يُسْتَوْفَى فِي نَفْسٍ إِلَّا بِسَيْفٍ — كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِمَحْرَمٍ
فِي نَفْسِهِ : كَلِوَاطٍ ، وَتَجْرِيعٍ خَمْرٍ . — وَفِي طَرَفٍ إِلَّا بِسَكِينٍ
وَنَحْوِهَا : لِئَلَّا يَحْفِيفَ .

وَمَنْ قَطَعَ طَرَفَ شَخْصٍ ، ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ بُرْئِهِ — : دَخَلَ قَوْدُ
طَرَفِهِ فِي قَوْدِ نَفْسِهِ ، وَكَفَى قَتْلُهُ .

وَمَنْ فَعَلَ بِهِ وَلِيُّ كَفَعَلِهِ : [لَمْ]^(٢) يَضْمَنَهُ .

فَلَوْ عَفَا^(٣) — وَقَدْ قَطَعَ مَا فِيهِ دُونَ دِيَّةٍ — : فَلَهُ تَمَامُهَا ؛ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ دِيَّةٌ : فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَكْثَرُ : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ زَادَ ، أَوْ تَعَدَّى بِقَطْعِ طَرَفِهِ — : فَلَا قَوْدٌ ؛ وَيَضْمَنُهُ بِدِيَّتِهِ :
عَفَا عَنْهُ أَوْ لَا .

وَإِنْ كَانَ قَطَعَ يَدَهُ ، فَقَطَعَ رِجْلَهُ — : فَعَلِيهِ دِيَّةُ رِجْلِهِ .

وَإِنْ ظَنَّ وَلِيُّ دِمٍّ أَنَّهُ اقْتَصَصَ فِي النَفْسِ ، فَلَمْ يَكُنْ ، وَدَاوَاهُ أَهْلُهُ

(١) ورد همامش ز : « مسألة : ليس للشخص أن يقيم الحد على نفسه » .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ٢٧١ والإقناع ٤٤١ ، وسقطت من ش مع أن كلام
الشرح تعليل لها ، ولا يصح بدونها .

(٣) في ع : « عفى » ، ولعله رسم قديم . وتقدم نحوه مرارا .

حتى بَرَأ^(١) — فإن شاء الوليُّ : دَفَعَ إِلَيْهِ دِيَّةَ فَعْلِهِ وَقَتْلَهُ :
وإلا : تَرَكَهُ .

* * *

فصل

ومن قَتَلَ^(٢) أو قَطَعَ عِدَدًا^(٣) في وقتٍ أو أكثرَ ، فَرَضِيَ أَوْلِيَاؤُهُ
كُلُّهُ بَقْتَلِهِ ، أو المَقْطُوعُونَ بِقَطْعِهِ — : أُكْتَفِيَ بِهِ^(٤) .
وإن طَلَبَ وَلِيٌّ^(٥) كُلُّهُ قَتْلَهُ عَلَى الْكَمَالِ — وَجَنَائِزُهُ فِي وَقْتٍ^(٦) :
— : أُقْرِعَ . وإلا : أُقِيدَ لِلأَوَّلِ ، وَلَمَنْ بَقِيَ الدِّيَّةُ ، كَمَا لَوْ بَادَرَ غَيْرُهُ
وَلِيََّ الأَوَّلِ وَاقْتَصَّ .
وإن رَضِيَ وَلِيُّ الأَوَّلِ بِالدِّيَّةِ^(٧) : أُعْطِيَهَا ، وَقُتِلَ لِشَأْنِ .
وَهَلُمَّ جَرًّا .

وإن قَتَلَ^(٨) وَقَطَعَ طَرَفَ آخَرَ : قُطِعَ ، ثُمَّ قُتِلَ بَعْدَ أَنْدِمَالٍ .
وَلَوْ قَطَعَ يَدَ زَيْدٍ ، وَإِصْبَعَ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ نَظِيرَتِهَا — وَزَيْدٌ

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « بَرَأ » . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ .
(٢) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « عِدَدًا » . اثنان فأكثر . وَذَكَرْتُ الثَّانِيَةَ فِي
الإقناع ٤٤٣ .
(٣) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَادِيَّةٌ عَلَى أَحَدٍ » ، وَذَكَرْتُ نَحْوَهُ
فِي الإقناع .
(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « كُلُّ وَلِيٍّ » .
(٥) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَاحِدٌ » .
(٦) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَع وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .
(٧) فِي شِ زِيَادَةٍ : « شَخْصًا » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

أَسْبَقُ — : قُدِّمَ ، وَلَعَمْرٍو دِيَّةُ إَصْبَعِهِ .
وَمَعَ سَبْقِ عَمْرٍو : يُقَادُّ لِأَصْبَعِهِ ، ثُمَّ لِيَدِ زَيْدٍ بَلَا أَرْضٍ .

* * *

بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ ^(١)
وَيَجِبُ بِعَمْدٍ الْقَوْدُ أَوِ الدِّيَّةُ ؛ فَيُخَيَّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا .
وَعَفْوُهُ مَجَانًا أَفْضَلُ ، ثُمَّ لَا تَعْزِيرَ عَلَى جَانٍ .
فَإِنْ اخْتَارَ ^(٢) الْقَوْدَ ، أَوْ عَفَا ^(٣) عَنِ الدِّيَّةِ فَقَطْ — : فَلَهُ أَخْذُهَا ،
وَالصَّلَاحُ عَلَى أَكْثَرِ مَنِهَا .
وَإِنْ اخْتَارَهَا : تَعَيَّنَتْ . فَلَوْ قَتَلَهُ بَعْدُ : قُتِلَ بِهِ .
وَإِنْ عَفَا مَطْلَقًا ، أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، أَوْ عَنِ الْقَوْدِ مَطْلَقًا — وَلَوْ
عَنِ يَدِهِ — : فَلَهُ الدِّيَّةُ .
وَلَوْ هَلَكَ جَانٍ : تَعَيَّنَتْ فِي مَالِهِ ، كَتَعَذُّرِهِ فِي طَرَفِهِ .
وَمَنْ قَطَعَ طَرَفًا عَمْدًا : كَيَاَصْبِعٍ ، فُعْفِي ^(٤) عَنْهُ ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِ » . وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي شَرْحِ
الْإِفْتِنَاحِ ٤٤١ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ : « الْوَلِيُّ » . وَرَاجِعْ بِتَأْمَلِ الْغَايَةِ ٢٧٢ .

(٣) رَسْمٌ فِي عِ بِالْيَاءِ ، كَمَا سَبَقَ مَرَارًا .

(٤) كَذَا فِي عِ زِ مَعَ الضَّبْطِ فِيهَا . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « فَعَفَا » أَيْ الْحَبْنَى عَلَيْهِ كَمَا
ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَالْمَالُ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى .

عضو آخر : كبقية اليد ، أو إلى النفس — والعفو على مال ، أو على غير مال — : فله تمام دية ما سرت إليه ، ولو مع موت جان . وإن ادعى عفوّه عن قودٍ ومالٍ ، أو عنها وعن سرايتها — فقال : « بل إلى مالٍ » ، أو : « دون سرايتها » — فقول عافٍ بيمينه . ومتى قتله جان قبل بُرء — وقد عفا على مال — : فالقود ، أو الدية كاملة .

ومن وكل في قودٍ ، ثم عفا^(١) ، ولم يعلم وكيله حتى اقتص — : فلا شيء عليهما . وإن عفا مجروحٌ عمداً أو خطأً عن قودٍ نفسه ، أو ديتها — : صح ، كوارثه .

فلو قال : « عفوتُ عن هذا الجرح ، أو الضربة » — فلا شيء في سرايتها ، ولو لم يُقْل : « وما يحدث منها » . كما لو قال « عفوتُ عن الجناية » . بخلاف عفوّه على مالٍ ، أو عن قودٍ^(٢) فقط . ويصح قول مجروح : « أبرأتك ، وحملتك^(٣) من دمي أو قتلي ، أو وهبتك ذلك » ونحوه ، معلقاً بموته . فلو عوفي : بقي حقه . بخلاف « عفوتُ عنك » ، ونحوه .

(١) في ع هنا وفيها سيأتي : « عفى » ، وهو على غرار ما سبق .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « القود » .

(٣) كذا في زع وإنفاية ٢٧٣ والإقناع ٤٤٧ . وفي ش : « أحملتك » . وعماعوف .

واحد ، كما صرح به في المصباح .

ولا يصحُّ عفوُه عن قودِ شَجَّةٍ^(١) لا قودَ فيها ؛ فلوليَّه — مع سِرايتها — أَلْقودُ ، أو الديةُ .

وكلُّ عفوٍ صحَّحناه من مجروحٍ مجاناً ، مما يوجبُ المَالَ عَيْنًا ، فإنه إذا مات : يُعتبرُ من الثلث ، ويُنقَضُ^(٢) للدَّينِ المستغرقِ .
وإن أوجبَ قوداً^(٣) : نفَذَ من أصلِ التَّرَكَةِ ، ولو لم تكن سوى دِمِهِ .

ومثله : العفوُ عن قودٍ — بلامالٍ — من محجورٍ عليه لسفهٍ أو فلسٍ ، أو من الورثةِ ، مع دينٍ مستغرقٍ .

ومن قال لمن له عليه قودٌ في نفسٍ أو طرفٍ : « عفوتُ عن جنائيتك ، أو عنك » — برىء من قودٍ وديةٍ .

وإن أبرأ^(٤) قاتلٌ من ديةٍ واجبةٍ على عاقلته ، أو قنٌ من جنائيةٍ بتعلُّقٍ أرشها برقبته — : لم يصحَّ .

وإن أبرأت^(٥) عاقلته أوسيدُهُ ، أو قال : « عفوتُ عن هذه الجنائية » ولم يُسمَّ المبرأً — : صحَّ .

(١) في ش : « شجج » بالهاء ، وهو تصحيف . وفي الغاية زيادة قبله : « جنائية » .

(٢) في ش زيادة : « العفو » مع وهى من كلام الشارح .

(٣) في ش : « قود أنفذ » ، وهو تصحيف أو تحريف .

(٤) كذا في ش والغاية بالبناء للمفعول كما صرح الشارح . وفي زع : « أبرأ » ،

ولعله خلاف في رسم مهجور .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أبرأت » ، ولعله كسابقه .

وإن وجب لقن^(١) قود^١، أو تعزير^٢ قذف — : فله طلبه ،
وإسقاطه . فإن مات : فلسيده

* * *

باب ما يوجب الْقِصَاصَ فيما دونَ النَّفْسِ^(٢)
من أخذ بغيره في نفس : أخذ به فيما دونها ؛ ومن لا : فلا .
وهو في نوعين — : أطراف ، وجروح . — بأربعة شروط :
١ - أحدها : العمدُ المَحْضُ .
٢ - الثاني : إمكانُ الاستيفاء بلا حيف : بأن يكونَ القطع من
مَفْصِلٍ ، أو يَنْتَهِيَ إلى حَدٍّ : كمارِنِ الأنفِ ، وهو : مالان منه .
فلا قِصاصَ في جائفةٍ ، ولا في كسرِ عظمٍ عَيْرِينَ ونحوه .
ولا إن قطعَ القَصَبَةَ ، أو بعضَ ساعدٍ أو ساقٍ أو عضدٍ أو وَرِكٍ .
وأما الأَمْنُ من الحيف ، فشرطُ لجوازه
فيقتصُّ من مَنْكِبٍ : ما لم يَخَفْ جائفةً . فإن خيفَ : فله أن
يَقْتَصَّ من مِرْفَقِهِ .
ومن أَوْضَحَ ، أو شَجَّ إنساناً دونَ مُوضِحَةٍ ، أو لطمه فذهب

(١) بهامش ز : « مسألة : إذا واجب لقن قود أو تعزير فله المطالبة » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « من جراح أو أطراف » ، وذكر نحوها في

ضوء عينه أو سمه^(١) أو سممه - : فعل به كما فعل . فإن ذهب^(٢) ،
وإلا : فعل ما يذهب من غير جناية على حدقة أو أنف أو أذن . فإن لم
يمكن إلا بذلك : سقط إلى الدية .

ومن قطعت يده من مرفق ، فأراد القطع من كوع - : منع .
٣ - الثالث : المساواة في الاسم ، والموضع .

فيؤخذ كل من أنف ، وذكر مختون أو لا ، وكف ،
ومرفق ، ويمني^(٣) ويسرى من عين وأذن - مثقوبة ، أو لا -
ويدي ورجل وخصية وآلية وشفر أ بين^(٤) ، وعليا وسفلى من
شفة ، ويمني ويسرى وعليا وسفلى من سن مربوطة أو لا ؛
وجفن - بمثله .

ولو قطع صحيح أئمة عليا من شخص ، ووسطى من إصبع
نظيرتها من آخر ليس له عليا - : خير رب الوسطى بين أخذ
عقلها الآن - ولا قصاص له بعد - وصبر حتى تذهب عليا
قاطع بقود أو غيره ، ثم يقتص . ولا أرش له الآن ، بخلاف
غضب مال .

(١) يعنى : أو ذهب سمه ، كما قدره الشارح هنا وفي شرح الإقناع ٤٥٢ وضبط في ز
بكسر الميم ، ولا يصح إلا إذا أريد من « الضوء » : القوة .
(٢) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هى : « بذلك » .
(٣) كذلك في زيادة والغاية ٢٧٥ . وفي ع : « عين » ، ولعله تصحيف . وفي ش :
« ويمني ويسار » .

(٤) في ش زيادة : « بمثله » ، وهى مدرجة من الشرح .

ويؤخذُ زائدٌ بثله : موضعاً وخلقاً ، ولو تفاوتا قدرًا .

لأصليٍّ بزائدٍ ^(١) أو عكسه ، ولو تراضيا عليه .

ولا شيءٌ بما يخالفه . فإن فعلاً ، فقطع يسارَ ^(٢) جانٍ من له قودٌ في يمينه بها ^(٣) بتراضيهما ؛ أو قال : « أخرج يمينك » ، فأخرج يساره عمداً أو غلطاً ، أو ظنّاً أنها تُجزى ، فقطعها — : أجزاءً ، ولا ضمان .

وإن كان مجنونا ، فعلى المقتصِّ القودُ : إن علم أنها اليسارُ ، وأنها لا تُجزى ^(٤) . وإن جهل أحدهما : فعليه الدية .

وإن كان المقتصُّ مجنونا والجاني عاقلاً : ذهبَ هدرًا .

٤ — الرابعُ : مراعاةُ الصحة ، والكمال .

فلا تؤخذُ كاملةُ أصابعٍ أو أظفارٍ بناقصتها — : رضى الجاني ، أو لا . — بل مع أظفارٍ معينة .

ولاعينٌ صحيحةٌ بقائمةٍ ، ولالسانٌ ناطقٌ بأخرس .

ولا صحيحٌ بأشلٍ ^(٥) — : من يدرٍ ، ورجلٍ ، وإصبعٍ ، وذكرٍ . —

(١) قوله : « بزائد أو » لم يثبت في ش ، وأدرج في الشرح ناقصاً الألف قبل الواو .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح . هي : « رجل » .

(٣) كذا في زع ، أى يمينه كما ذكر الشارح . وفي ش : « بما » ، وهو تصحيف . وبعبارة الغاية : « في عينه بتراضيهما » ، وفيها تصحيف ونقص .

(٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تجزى » مبدوزا . وكلاهما صحيح وإن أنكر الأول الأزهرى في التهذيب ، على ما في المصباح . وقد تجاوزنا عن التنبيه على مثل هذا الخلاف كثيراً .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدجت بالشرح .

ولو شَلَّ ، أو ببعضه شَلَل : كَأَنَّمَلَّةٌ ^(١) يدٍ .

ولا ذكرُ فَعْلٍ بذَكَرٍ خَصِيٍّ أو عَيْنٍ .

ويؤخذُ مارِنُ الأَشْمِ ^(٢) الصحيحِ مارِنِ الأَخْشَمِ : الذي لا يجد رائحةَ شيءٍ ؛ والمخرومِ : الذي ^(٣) قُطِعَ وترُ أنْفِه ؛ والمستحْشِفِ : الرديءِ . وأُذُنٌ مُسْمِعٍ بأذنٍ أصمٍّ شَلَاءً .
ومَعِيبٌ من ذلك كله بمثله - : إن أَمِنَ تلفٌ من قطعٍ شَلَاءً .
وبصحيحٍ بلا أَرْشٍ .

ويصدَّقُ ولَّى الجناية - يمينه - في صحة ما جُنِيَ عليه .

فصلٌ

١ - ومن ^(٤) أَذْهَبَ بعضَ لسانٍ أو ^(٥) مارِنٍ أو شَفَةِ أو حَشَفَةٍ أو أُذُنٍ أو سِنٍ - : أَقِيدَ منه ، مع أَمِنٍ ^(٦) قَلَعَ سَنَّهُ ، بقدره ، بنسبةِ الأجزاء : كنصفٍ وثلاثٍ .

(١) ورد في ز مضبوطا بكسرتين ، ومنشأ ذلك أن المصنف كان أراد الاختصار على الكلمة ثم أضاف الكلمة الثانية بدون أن يمحذف كسرة .

(٢) كذا في زش والغاية ٢٧٦ وأصل ع . ثم أُصلِحَ في هامشها بلفظ : « الأَخْشَمِ » ، وهو غلط . وفي ش زيادة قبله من الشرح : « الأَف » .

(٣) أسقطت « الذي » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٤) وردت الواو في زع والغاية ٢٧٧ ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت « أو » من ش ، وأدخلت في الشرح .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من » .

ولا قَوَدَ ، ولا دِيَّةَ لما رُجِيَ عَوْدُهُ في مدة تقولها أهل الخبرة، من
عين^(١) : كسَنٌ ونحوها ، أو منفعة : كعدو ونحوه .
فلومات فيها : تعيَّنت دِيَّةُ الناهب . وإن أدَّعى جان عَوْدَهُ :
حَلَفَ ربُّ الجناية .

ومتى عاد بحاله : فلا أَرُشَ ؛ وناقصاً في قدر أو صفة : فحُكومةٌ .
ثم إن كان أخذ دِيَّةً : ردّها ؛ أو أقتَصَّ : فليجان الدية . ويردّها :
إن عاد .

ومن فُيلَعَ سنُّه أو ظُفرُه ، أو قُطِعَ طرفُه — : كمارِنِه وأذِنِه
ونحوهما . — فردّه ، فالتَّحَمَ — : فله أَرُشٌ تقصيه .
وإن قلَّعه قالعٌ بعد ذلك : فعليه دِيَّتُه .

ومن جعل مكان سنٍّ قُلعَتْ عظمًا أو سنًّا أخرى ، ولو من
آدمي ، فمُثِّبَتٌ — : لم تسقط دِيَّةُ المقلوعة . وعلى مُثِّبِنٍ
ما ثبت ، حُكومةٌ .

ويُقبل قولُ ولى — يمينه — في عدم عَوْدِهِ والتَّحَامِهِ .
ولو كان التَّحَامُهُ من جانٍ أقتَصَّ منه : أقيَدَ ثانياً .

•

(١) ورد بهامش ز حاشية : « المراد بالعين هنا : ما قابل المنفعة » .
(م ٢٧ ٠٠٠ في ٢ منتهى الإرادات)

فصل

٣ - النوع الثاني : الجروح . ويُشترطُ لجوازه فيها : أنهاؤها إلى عَظْم . كجرحِ عَضِدٍ وساعدٍ ونخِدٍ وساقٍ وقدمٍ ، وكُمُوضِحَةٍ . ولجروحِ أعظمٍ منها - : كهاشِمَةٍ ، ومُنْقَلَةٍ ، ومَأْمُومَةٍ . - أن يقتصَّ مُوضِحَةً ، ويأخذَ ما بين ديتها ودية تلك الشَّجَّة . فيأخذُ^(١) في هاشمةٍ خَمْسًا^(٢) من الإبل ، وفي منقَلَةٍ عَشْرًا .

ومن خالف ، واقتصَّ - مع خوفٍ - من منكبٍ أو شَلَاءٍ ، أو من قطعٍ^(٣) نصفٍ ساعده ونحوه ، أو من مأمومةٍ أو جائفةٍ - مثل ذلك ، ولم يسر - : وقع المَوْقِع ، ولم يلزمه شيءٌ . ويُعتَبَرُ قدرُ جُرحٍ بمساحةٍ دونَ كثافةٍ لحَم .

فإن أَوْضَحَ بعضَ رأسٍ - والبعضُ كُرَاسِهِ وأَكْبَرُ^(٣) - : أَوْضَحَهُ في كله ، ولا أرشَ لزائد .

(١) كذا في زع والغاية ٢٧٨ والإقناع ٤٥٧ . وفي ش : « فيؤخذ ... خمس » ، ولعله - مع صحته - تصحيف . وفي « آداب الشافعي » لابن أبي حاتم الرازي (ص : ٢٣٩) ، كلام قيم في هذا البحث ، مفيد لمن أراد التوسع فيه .

(٢) هذا لفظ ش ز بدون ضبط ، يعنى : أو اقتص من مقطوع نصف ساعده بقطع نصفه الباقي ، فـ « من » في كلام المؤلف بمعنى الباء على ما يظهر . وفي ع : « أو منقطع » ، فإن لم يكن تصرف ناسخ : فهو عطف على « منكب » أو ناقص كلة : « من » . فيتنفق مع أمبته في المعنى . وعبرة الغاية : « أو ساعد » ، وهى ناقصة على ما ظهر لنا .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو أكبر » ، والزائد من الشرح وإن ورد في الغاية .

ومن أَوْضَحَهُ كُلَّهُ — ورأسُهُ أَكْبَرُ — : أَوْضَحَ^(١) قَدَرَ شَجَّتِهِ
من أَىِّ جَانِبٍ شَاءَ الْمُقْتَصِثُ .
ولو كَانَتْ بِقَدْرِ بَعْضِ الرَّأْسِ مِنْهُمَا : لَمْ^(٢) يُعْدِلْ عَنْ جَانِبِهَا
إِلَى غَيْرِهِ .

وإنْ أَشْتَرَكْ عِدَدٌ فِي قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ جَرَحَ مُوجِبٍ لِقَوْدٍ وَلَوْ
مُوضِحَةً ، وَلَمْ تَتَمَيَّزْ أَعْمَالُهُمْ — : كَأَن وَضَعُوا حَدِيدَةً عَلَى يَدَيْهِ ، وَتَحَامَلُوا
عَلَيْهَا حَتَّى بَانَتْ — : فَعَلَى كُلِّ الْقَوْدِ .

وَمَعَ تَفَرُّقِ أَعْمَالِهِمْ ، أَوْ قَطْعِ كُلِّ مَنْ جَانِبٍ — : لَا قَوْدَ
عَلَى أَحَدٍ .

وَتَضْمَنُ سِرَايَةً جُنَايَةً — وَلَوْ أُنْدَمَلَ جُرْحٌ وَاقْتَصَّ ، ثُمَّ انْتَقَضَ
فَسَرَى — بِقَوْدٍ وَدِيَّةٍ ، فِي نَفْسٍ وَدُونِهَا .

فَلَوْ قَطَعَ إِصْبَعًا ، فَتَأْكَلَتْ أُخْرَى أَوْ الْيَدُ — وَسَقَطَتْ مِنْ مَفْصِلٍ
— : فَالْقَوْدُ وَفِيمَا يُشَلُّ^(٣) الْأَرُشُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « أَوْضَحَهُ » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ مِنَ النَّاسِخِ
لَا الشَّارِحَ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٤٥٨ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « وَلَمْ » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ جَاهِلٌ : ظَنَّ أَنَّهُ وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ غَايَةٌ لَا قَبْلَهَا .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٧٩ . وَفِي ش : « شَلَّ » بِفَتْحِ الشِّينِ أَوْ بَضْمِهَا كَمَا
فِي شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ ٤٥٩ . وَذَكَرَ فِي زَ ، بَعْدَ كَلِمَةِ « الْأَرُشِ » ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَإِنْ جَرَحَ
اِثْنَانِ — فِي وَقْتَيْنِ — قَنَا أَوْ حَيَوَانًا ، وَلَمْ يَوْحِيَاهُ ، ثُمَّ سَرَى الْجُرْحَانِ — : فَعَلَى كُلِّ مَا نَقَصَهُ
بِجُرْحِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَيَتَسَاوَيَانِ فِي بَقِيَّتِهَا » .

وسِرايةُ القودِ هدرٌ . فلو قطع طرفاً قوداً ، فسرى إلى النفس - :
 فلا شيء على قاطع . لكن : لو قطعه قهراً - مع حرٍّ أو بردٍ - أو بآلةٍ
 كاللِّة أو مسمومةٍ ، ونحوه - : لزمه بقيةُ الدية .
 ويحرم في طرف حتى يبرأ ؛ فإن اقتصَّ قبلُ : فسرايتُهما
 بعدُ هدرٌ .



كتاب

« الدِّيَاتُ » : جمعُ « دِيَّةٍ » ، وهى : أَلْمَالُ الْمُؤَدَّى إِلَى مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ ،
أو وَلِيِّهِ ، بسببِ جُنَايَةٍ .

من أَتَلَفَ إنساناً أو جزءاً منه ، بمباشرةٍ أو سببٍ^(١) - : فديةٌ
عمدٍ فى ماله ، وغيره على عاقلته . ولا تُطلبُ ديةٌ طرفٍ قبل بُرْثِهِ .
فمن أَلْقَى على آدمىٍّ أفعًى أو ألقاهُ عليها فقتلته ، أر طلبه بسيفٍ
ونحوه مجردٍ فتَلَفَ فى هربه ولو غيرَ ضريرٍ ، أو رَوَّعَهُ - : بأنْ
شهرَهُ فى وجهه - أو دَلَّاهُ من شَاهِقٍ فمات أو ذهب عقله ، أو حفرَ
بُراً محرماً حفرُهُ ، أو وضعَ [أو رمى]^(٢) حجراً أو قِشَرَ بَطِيخٍ ،
أو صبَّ ماءً بفِئائِهِ أو طريقٍ^(٣) ، أو بَالَتْ بها دابَّتُهُ ويدهُ عليها - :
كراكبٍ ، وسائقٍ ، وقائدٍ . - أو رمى من منزله حجراً أو غيره ،
أو حَمَلَ بيده رُمحاً جعله بين يديه أو خلفه - لا^(٤) قائماً فى الهواء وهو
يمشى - أو وقع على نائمٍ بفِئاءِ جِدَارٍ ، فَأَتَلَفَ إنساناً أو تَلَفَ به^(٥)
- : فما معَ قصدٍ : شِبْهُ عَمْدٍ ، وبدونه : خطأ .

(١) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لزمته دية ما أتلَف » . وورد فى
الإقناع ٢/٦ بلفظ : « ... ديته » .

(٢) وردت هذه الزيادة فى ز ، دون ع ش والغاية ٢٨٠ . ومى شبه مكررة مع
سبأى ، فأثبتناها احتياطاً .

(٣) فى ش : « أو طريق » ، والباء من الشرح .

(٤) فى ش زيادة من الشرح : « إن جعله » ، وقد وردت فى شرح الإقناع ٣ بلفظ :
« إن كان الرمح » .

(٥) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فعليه ديته » .

ومن سلم على غيره أو أمسك يده فمات ، ونحوه ، أو تلف .
واقع على نائم — : فهدر .

وإن حفر بئراً ووضع^(٦) آخر حجراً أو نحوه ، فعثر به إنسان ،
فوقع في البئر — : ضمن واضع ، كدافع^(٧) : إذا تعديا . وإلا : فعلى
متعدّ منهما .

ومن حفر بئراً قصيرة ، فعمّقها آخر — : فضمان تالف بينهما .
وإن وضع ثالث فيها سكيناً : فالثلاثا .

وإن حفرها بعلك ، وسترها — : ليقع فيها أحد . — فمن دخل
بإذنه وتلف بها : فالقود . وإلا : فلا ؛ كمكشوفة : بحيث يراها ،
[أو دخل بغير إذنه]^(٨) . ويُقبل قوله في عدم إذنه ، لا في كشفها .

وإن تلف أجير لحفرها بها ، أو دعا^(٩) من يحفر له بداره
أو بعمدين — فمات بهدم — : فهدر .

ومن قيد حراً مكلفاً وغلّه ، أو غصب صغيراً ، فتلف بحية أو صاعقة
— : فالدية . لا إن مات بمرض أو نجاة^(١٠) .

(١) كذا في زع والغاية ٢٨١ والإقناع ٣ ، وهو الصواب . وفي ش : « أو وضع » .
والزيادة من ناسخ جاهل غافل عن المعنى المراد .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « مع حافر » .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية . كما وردت في الإقناع بزيادة قبلها —
ورد نحوها في الشرح والغاية — هي : « إن كان بصيرا » .

(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « دعى » ، وهو خطأ لأن لم يكن رسماً قديماً .

(٥) ورد في ز مضموم الفاء بدون مد ، والمد متمين على الضم . وهو الذي اقتصر عليه .
في المختار . وفي ع ش والغاية : « نجاة » بدون ضبط ، وهو لغة أخرى — بزنة تمره —
حكاها صاحب المصباح وغيره .

فصل

وإن مجاذب^(١) حران مكلّفان حبلاً أو نحوّه ، فانقطع ، فسقطا
فماتا — : فعلى^(٢) عاقلة كلّ دية الآخر ، لكن نصف دية المنكب
مغلّظة ، والمستلقي مخفّفة .

وإن أصطدما — ولو ضريرين ، أو أحدهما — فماتا :
فكمتجاذبين .

وإن أصطدما عمداً — ويقتل غالباً — فعمدٌ : يلزم كلاً^(٣) دية
الآخر في ذمته ، فيتقاصان . وإلا : شبه^(٤) عمداً

وإن كانا راكبتين أو أحدهما : فما تلف من دابّتهما فقيمتُهُ
على الآخر .

وإن كان أحدهما واقفاً أو قاعداً : فضمن ما لهما على سائر ، وديتُهُما

(١) كذا في زع والغاية ٢٨٢ . وفي ش : « تجازبه » ، وفيه تصحيف وزيادة
من المشرح .

(٢) كذا في الأصول (وفي الغاية : بدون الاستدراك الآتي) : بدون ذكر خلاف . مع
أن في المسئلة رأيين : الأول يوجب كل الدية ، والثاني يوجب نصفها . كما في الإقناع وشرحه
ه . والاستدراك الآتي إنما يصح على الرأي الثاني القائل بوجود النصف . ومن الغريب أن
الشارح — وهو قد شرح الإقناع — لم يتعرض لبيان ذكر الخلاف ، والاعتراض على المصنف .
فهل نسخة المشرح فيها نقص ؟ هذا مالا لسليمنه . وبعيد جداً أن يكون المصنف
أشار بالاستدراك إلى وقوع الخلاف ، فليحذر . أمّا كلام الغاية فسليم : لأنه اقتصر على الرأي
الأول الراجح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من المشرح ، هي : « منها » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « فشبه » ، والظاهر أن القاء من المشرح وإن ذكرت
في الغاية ، فكثيراً ما يحذفها المؤلف في مثل هذا : للام بها .

على عاقليته . كما لو كانا بطريق ضيق مملوكٍ لهما ، لا إن كانا بضيقٍ
غير مملوك . ولا يضمنان لسائر شيئاً .

وإن أصطدم قنّان ماشيان ، فماتا — : فهدرٌ . وإن مات أحدهما :
فقيمتُهُ في رقبة الآخر ، كسائر جنائياته ^(١) .

وإن كانا حرّاً وقنّاً ، وماتا — : فقيمة قنٍّ في تركية حر ، وتجب
دية الحرّ كاملةً في تلك القيمة .

ومن أركب صغيرين ، لا ولاية له على واحد منهما ، فاصطدما ،
فماتا — : فديتهما وما تلف لهما ، من ماله .

وإن ^(٢) أركبهما وليّ لمصلحة . أو ركبا من عند أنفسهما — :
فكبالغين مخطئين .

وإن أصطدم كبير وصغير ، فمات الصغير — : ضمّنه الكبير .
وإن مات الكبير : ضمّنه مُركب الصغير .

ومن قرّب صغيراً من هدفٍ ، فأصيب ^(٣) — : ضمّنه .

ومن أرسله لحاجة ، فأتأف نفسه أو ماله — : جُنْائِيته خطأً من
مرسله . وإن جُنِيَ عليه : ضمّنه ، قال ابن حمدان : « .. إن تعذر
تضمين الجاني » . وإن كان قنّاً : فكغصبه .

(١) ذكر بهامش ز : « مسألة : سائر جنائيات الرقيق في رقبته » .

(٢) كذا في في زع والغاية ٢٨٣ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٣) في ش زيادة : « بسهم فمات » ، ومي من كلام الشارح .

ومن ألقى حجراً أو عدلاً مملوءاً بسفينة ، ففرقت - : ضمن
جميع ما فيها .

وإن رمى ثلاثة بمنجنيق فقتل الحجر رابعاً قصدوه - : فعمد ؛
وإلا : فعلى عواقلهم ديةً أثلاثاً .

وإن قتل أحدهم : سقط فعلٌ نفسه وما يترتب عليه ؛ وعلى عاقلة
صاحبه ثلثا دية .

وإن زادوا على ثلاثة : فالدية حالة في أموالهم .

ولا يضمن من وضع الحجر وأمسك الكفة ، كمن أوتر
وقرب السهم

فصل

ومن أتلّف نفسه أو ^(١) طرفه خطأ : فهذر ، كعمد .

ومن وقع في بئر أو حفرة ، ثم ثانٍ ، ثم ثالث ، ثم رابع -
بعضهم على بعض - فماتوا أو بعضهم : فدم ^(٢) الرابع هذر ،
ودية الثالث عليه ، ودية الثاني عليهما ، ودية الأول عليهم .

وإن جذب الأول الثاني ، والثاني الثالث ، والثالث الرابع - :
فدية الرابع على الثالث ، والثالث ^(٣) على الثاني ، والثاني على الأول

(١) من هنا إلى آخر السطر أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٨٤ . وصحف في ش باللفاف .

(٣) في ش : « ودية الثالث » ، والزيادة من الشارح .

والثالث ، ودية الأول على الثانى والثالث نصفين . وإن هلك
بوقعة الثالث : فضمن نصفه على الثانى ، والباقى هدر .

ولو لم يسقط بعضهم على بعض ، بل ماتوا بسقوطهم ،
أو قتلهم أسد فماتوا وقعوا فيه — ولم يتجاذبوا — : فماتوا هم
مهذرة .

وإن تجاذبوا ، أو تدافع [أو تراحم] ^(١) جماعة عند حفرة ،
فسقط فيها أربعة متجاذبين كما وصفنا ، فقتلهم أسد أو نحوه — :
فدم الأول هدر ، وعلى عاقلة دية الثانى ، وعلى عاقلة الثانى دية
الثالث ، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع .

ومن نام على سقف ، فهوى به على قوم — : لزمه المكث ،
ويضمن ما تلف بدوام مكثه ^(٢) أو بانتقاله ، لا بسقوطه .
ومن أضطر إلى طعام غير مضطر أو شرابه ، فطلبه ، فمنعه
حتى مات ؛ أو أخذ طعام غيره أو شرابه — وهو عاجز — ف تلف أو دابته ؛
أو أخذ منه ما يدفع به صائلاً عليه : من سبغ ونحوه ، فأهلكه — :
ضمنه ، لا من أمكنه إنجاء نفسه من هلكته ، فلم يفعل .

ومن أفزع أو ضرب ولو صغيراً ، فأحدث بغائط أو بول
أو ريح ، ولم يدّم — : فعليه ثلث دية . ويضمن — أيضاً ^(٣) .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع ١٠ .

(٢) وردت الهاء في زع والغاية ٢٨٥ ، وسقطت من ش .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدخل في المشرح .

جنايته على نفسه أو غيره .

* * *

فصل

ومن أدب ولدَه أو زوجته في نُشورِ ، أو معلّم صبيّه^(١) ، أو سلطان رعيّته - ولم يُسْرِف - فتَلَف : لم يَضْمَنْهُ .

وإن أسرف ، أو زاد على ما يحصل به المقصودُ ، أو ضرب من لا عقل له - : من صبيٍّ ، أو غيره - : ضَمِنَ .

ومن أسقطت بطابِ سلطان^(٢) أو تهديده - لحقَّ اللهُ تعالى ، أو غيره - أو ماتت بوضعها أو فزعاً ، أو ذهب عقلها ، أو أستمَدَى إنسانٌ - : ضَمِنَ السلطانُ ما كان يطلبه ابتداءً ، والمستمدى ما كان بسببه . كإسقاطها بتأديبٍ أو قطع يدٍ لم يأذن سيّدُ فيهما ، أو شرب دواءٍ لمرض .

ولو ماتت حاملٌ أو حملها من ريحٍ طعام ، ونحوه - ضَمِنَ : إن علم ربه ذلك عادةً .

وإن سلّم بالغ^(٣) عاقلٌ نفسه أو ولدَه إلى سايح حاذق -

(١) كذا في زع والإفناع ١١ . وفي ش والغاية : « صبية » ، وهو تصحيح .

(٢) بهامش ز حاشية : « وتصويرهم المسألة بطلب السلطان قد يقتضى اشتراط كون الطالب مرهوباً ، فإن كان غير مرهوب فلا ضمان . وهو ظاهر . والأظهر : لحق القاضي ، وكذا من له سيطرة ، في ذلك بالإمام . وكذا لو طلبها في دين فأسقطت : ضمن . ويذهب لأجاء أن يسأل : هل هي حامل ؟ قبل أن يطلبها . ولم أر من يفعلها ، وهو حسن » اهـ .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٨٦ . وفي ش : « عاقل بالغ » ، وهو عبث ناسخ .

ليعلمه^(١) - ففرق^(٢) ؛ أو أمر مكلفاً ينزل بُراً أو يصعدُ شجرةً ،
فهلك به - : لم يضمّنه ، ولو أن الأمر سلطانٌ ، كاستئجاره^(٣) .
وإن لم يكن مكلفاً : ضمّنه .

ومن وضع على سطحه جرّةً أو نحوها - ولو متطرّفةً -
فسقطت بريح أو نحوها على آدميٍّ ، فتلف - : لم يضمّنه .
ومن دفعها حال سقوطها عن نفسه أو تدحرجت ، فدفعها عنه - :
لم يضمّن ما تلف .

بابُ مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفْسِ

دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ : مائةٌ بعيرٍ ، أو مائتا بقرةٍ ، أو ألفا شاةٍ ، أو
ألفٌ مُثْقَالٍ ذهباً ، أو اثنا^(٤) عشرَ ألفَ درهمٍ فضةً .
وهذه الخمسةُ - فقط - أصولُها ؛ إذا^(٥) أحضر من عليه ديةً
أحدها : لزم قبوله .

(١) بهامش ز : « أي الموم » ، وذكر في الشرح والإقناع ١٢ بلفظ : « السباحة » .
(٢) بهامش ز حاشية : « سواء أخذته السابح بيده وألقاه في الماء ، أو كان المعلم
(يفتح اللام) على الشط فأشار إليه بدخول الماء باختياره وغرق . كما يشعر به إطلاقه . ومحل
الضمان : إذا لم يقع من العوام (بتشديد الواو) تقصير . فلو رفع يديه من تحت عمدا فغرق ،
وجب الفحص . وأسعر قوله : إلى سابح ، بأن الولي لو كان هو المعلم (بكسر اللام) :
فلا ضمان أيضاً » اهـ .

(٣) في ن ريادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لذلك » .

(٤) كمدار ع ولغاية ٢٨٧ والإقناع ١٣ . وفي ش : « اثني » ، وهو تصحيف .

(٥) كمدار في ر ع . وفي : « فإذا » ، والقاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

ويجبُ من إبل — في عمدٍ، وشبهه — : خمسٌ وعشرونَ بنتَ
نَخَاضٍ ، وخمسٌ وعشرونَ بنتَ كَبُونٍ ، وخمسٌ وعشرونَ حِقَّةً ،
وخمسٌ وعشرونَ جَذَعَةً .

وتغلَّظُ في طَرَفٍ ، كَنَفَسٍ . لا في غير إبل .

وتجبُ في خطأٍ أخماساً : عشرونَ من كلٍّ من الأربعة
المذكورة ، وعشرونَ ابنَ نَخَاضٍ .

ويؤخذُ^(١) في بقرٍ : مُسِنَّاتٌ وَأَتْبَعَةٌ ، وفي غنمٍ : كُنْصَايَا
وَأَجْذَعَةٌ — نصفَيْنِ .

وَتُمتَبَرُ السلامةُ من عيبٍ ، لا أن تَبْلُغَ قيمَتُها ديةً نقديةً .

وديةُ أُنْثَى بصفتهِ : نصفُ دِيَّتِهِ . ويستويانِ في موجبِ
دونِ ثَلَاثِ دِيَةٍ .

وديةُ خُنْثَى مشكلٍ بالصفةِ : نصفُ دِيَةِ كُلِّ مِنْهُمَا .
وكذا جراحُهُ .

وديةُ كِتَابِيٍّ حرٍّ — ذميٍّ ، أو معاهدٍ ، أو مستأمنٍ — :
نصفُ دِيَةِ حرٍّ مسلمٍ . وكذا جراحُهُ .

وديةُ مجوسِيٍّ حرٍّ — ذميٍّ ، أو معاهدٍ ، أو مستأمنٍ — وحرٍّ :
من عابدٍ وثنيٍّ ، وغيرِهِ — مستأمنٍ ، أو معاهدٍ بدارنا — : ثمانمائةُ
درهمٍ . وجراحُهُ بالنسبةِ .

(١) كذا في زوالِ الغاية والإقناع ١٤ . وفي ح ش : « وتؤخذ » . وكذاهما صحيح .

ومن لم تبلغه الدعوة : إن كان له أمانٌ ، فديته ديةُ
أهل دينه — فإن لم يُعرف دينه : فكمجوسىً . — وإلا : فلا
شئ فيه .

وديةُ أنثاهم ؛ كنصفِ ذكركم .
وتغلظُ ديةُ قتلٍ ^(١) خطأً — فى كل : من حرم مكة ،
وإجرام ، وشهرٍ حرام . — بثلث . فمع اجتماعِ كلِّها ، ديتان .
وإن قتل ^(٢) مسلم كافرًا عمدًا : أضعفت ديته .

* * *

فصلٌ

وديةُ قنٍّ : قيمته ، ولو فوقَ ديةِ حر .
وفى جراحه — : إن قُدِّرَ من حر . — بقسطه من قيمته ، نقص
بجنايته أقلُّ من ذلك أو أكثر . وإلا : فما نقصه .
فلو جنى على رأسه أو وجهه دونَ موضحةٍ : ضمن بما نقص ، ولو
أنه أكثرُ من أرشِ موضحةٍ .
وفى منصفٍ : نصفُ ديةِ حر ، ونصفُ قيمته . وكذا
جراحه .

وليسَ أمةٌ كحرةٍ : فى ردِّ أرشِ جراح ، بلغ ثلثَ قيمتها
أو أكثر ، إلى نصفه .

(١) ورد فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « غير عمد » .

(٢) ذكر فى ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « من لا يقتل به » .

ومن قطع خَصِيَّتَيْ عَبْدٍ ، أو أَنْفَهُ ، أو أذَنَيْهِ — : لَزِمَتْهُ قِيمَتُهُ (١) .

وإن قطع ذكره ، ثم خصاه — : فقيمته لقطع ذكره ، وقيمته مقطوعه . ومالك سيده باقٍ عليه .

فصل

ودية جَنِينٍ حَرٍّ مسلم — ولو (٢) أنثى ، أو ما تفسرُ به قِنْ أمٍّ ولد — إن ظهر أو بضمه ميتًا ، ولو بعد موتِ أمه بجناية عَمْدًا أو خطأ ، فسقط أو بقيتْ متألِّمةً حتى سقط ولو بفعلها ، أو كانت ذميَّةً حاملًا من ذميٍّ ومات — ويردُّ قولُها : « حملتُ من مسلم » — أو (٣) أمةٌ وهو حرٌّ ، فتقدَّرُ حرةً — : غُرَّةٌ ، عبدٌ (٤) أو أمةٌ ، قيمتها : خمسُ من الإبل ، موروثةٌ عنه كأنه سقط حيًّا .
فلاحقٌ فيها لقاتلٍ ، ولا كاملٌ (٥) رِقٌّ . ويرثُها عَصْبَةُ سيِّدِ قاتلِ جَنِينِ أُمِّهِ الحرِّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لسيده وماله بماله » . ورد كونه في الإقناع ١٦ ، وأوله في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٨٩ . وذكر في ش : « هو والمتألِّمة بعده » . عقب قوله : « جنين » ، وهو من عبث الناسج .

(٣) في ش زيادة : « الجنين » ، وهو من كلام الشارح .

(٤) كذا في زع والإقناع ١٧ ، وهو بدل من « غرة » كما قال الشارح . وفي ش والغاية : « عبداً وأمة » ، وهو تصحيف ناسج .

(٥) كذا في زع والغاية ٢٩٠ . وفي ش : « كامل » . واللام من الشارح .

ولا يُقبل فيها خصيٌّ ونحوه، ولا معيبٌ يُردُّ^(١) في بيع، ولا من له دون سبع سنين.

وإن أُعوزت: فالقيمة^(٢) من أصل الدية. وتُعتبر سليمة مع سلامته [وعيب الأم]^(٣).

وجنينٌ بمعض بحسابه. وفي قنٍّ — ولو أثى — : عُشرُ قيمة أمه. وتقدرُ الحرةُ أمةً، ويؤخذُ عُشرُ قيمتها يومَ جنايةٍ تقدأ.

وإن صرب بطنَ أمةٍ — فعتقَ جنينها، ثم سقط — أو بطنَ ميتةٍ أو عضواً، وخرج ميتاً — وشوهدَ بالجوف يتحرك — : ففيه غُرةٌ.

وفي محكومٍ بكفره: غُرةٌ قيمتها عُشرُ ديةِ أمه.

وإن كان أحدُ أبويه^(٤) أثرفَ ديناً — : كمجوسيةٍ تحت كتابيٍّ، أو كتابيةٍ تحت مسلم — : فغُرةٌ قيمتها عُشرُ ديةِ الأم^(٥) لو كانت على ذلك الدين.

(١) في ش زيادة: « به »، وقد زادها الشارح كإزاد قبل الفعل: « عيباً ».

(٢) كذا في زع والغاية. وفي ش: « فقيمتها ».

(٣) وردت الزيادة في ع ش والغاية، وسقطت من ز. وذكرت في الإقناع ١٩ بالنظر: « وعيها ». فأثبتناها: لصحتها.

(٤) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: « كتابيا والآخر مجوسيا، فغرة قيمتها عشر أكثرها دية ». وهو قريب من نص الإقناع ٢١.

١١: ١٠١، ١٠٢ والغاية ٢٩١. وفي ش: « أمه ».

وإن سقط حيا لوقت يعيش لمثله - وهو : نصف سنة فصاعداً -
ولو لم يستهل : ففيه ما فيه مولوداً - وإلا : فكسيت .
وإن اختلفا في خروجه حياً - ولا يئنة - : فقولُ جانٍ .
وفي جنين دابة : ما نقص أمه .

* * *

فصل

وإن جنى قن خطأ ، أو عمداً لا قود فيه ، أو فيه^(١) قود
وأختر المال ، أو أتلّف مالا - : خيّر سيده بين بيعه
في الجناية وفدائه .
ثم إن كانت بأمره أو إذنه : فداه بأرشها كله .
وإلا - ولو أعتقه ولو بعد علمه بالجناية - : فبالأقل منه
أو من قيمته .
وإن سلمه ، فأبى ولي قبوله وقال : « بعهُ أنت » - لم يلزمه ،
ويبيعه حاكم . وله التصرف فيه ، كوارث في تركية .
وإن جنى عمداً ، فعفا ولي قود على رقبتة - : لم يملكه بغير
رضا سيده .

وإن جنى على عدد خطأ : زاحم كل بحصته .

(١) كذا في زع والغاية ٢٩٢ . وفي ش : « ففيه » ، والفاء زادها ناسخ جاهل .
(م ٢٨ ق ٢ - منتهى الإرادات)

قلو عفا^(١) البعض، أو كان واحداً فمات وعفا بعض ورثته :-
تعلق حق الباقي بجميعة . وشراء^(٢) ولي قودله : عفو عنه .

وإن جرح حرّاً ، فعفا ، ثم مات من جراحته ولا مال له ، واختار
سيده فداؤه — فإن لزمته قيمته لو لم يعف : فداؤه بثلاثيها .
وإن لزمته الدية : زدّت نصفها على قيمته ، فيفديه بنسبة القيمة
من المبلغ .

وَيَضْمَنُ مُعْتَقٌ مَا تَلَفَ بِبُئْرِ حَقَرَهُ قَنًا .

* * *

بَابُ دِيَةِ الْأَعْضَاءِ ، وَمَنَافِعِهَا^(٣)

(١) : من أتلّف ما في الإنسان منه واحدٌ — : كأنفٍ ولومع
عوجبه ، وذكّرٍ ولولصغيرٍ أو شبيخٍ فإن ، ولسانٍ ينطقُ به كبير^(٤)
أو يحرّكه صغيرٌ بيكاه — : ففيه ديةٌ نفسه .

وما فيه منه شيئانٍ ، ففيهما : الديةُ ، وفي أحدهما : نصفُها .

كعينينٍ ولو مع حَوْلٍ أو عَمَشٍ — ومع بياضٍ ينقصُ البصرَ ،

(١) في ع — هنا وفيما سيأتي — : « عفى » بالياء ، وقد تقدم نحوه مرارا .

(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « وشري » مقصوراً ، وسبق الكلام عنه .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « التالفة بالجناية عليها » .

(٤) كذا في زع والغاية ٢٩٤ . وفي ش : « كبيراً » ، وهو تحريف جاهل .

يَنْقُصُ بِقَدْرِهِ — وَأَذَنَيْنِ، وَشَفَتَيْنِ، وَلَحْيَيْنِ، وَتَنْدُوتَيْنِ^(١) رَجُلٌ
وَأُنْثَيْنِ، وَتَدْنِيْ أَنْثَى، وَإِسْكَتَيْهَا — وَهَمَا : شَفْرَاهَا . — وَيَدَيْنِ
وَرَجُلَيْنِ .

وَقَدَمُ أُعْرَجَ ، وَيَدُ أَعْصَمَ^(٢) — وَهُوَ : أُعْوَجُ الرُّشْنُغ . —
وَمَرْتَعِشٍ ، كَصَحِيحٍ .

وَمَنْ لَهُ كَفَّانٍ عَلَى ذِرَاعٍ، أَوْ يَدَانِ وَذِرَاعَانِ عَلَى عِضْدٍ — وَتَسَاوَتَا
فِي غَيْرِ بَطْشٍ . — فَفِيهِمَا^(٣) حَكُومَةٌ .

وَفِي بَطْشٍ أَيْضًا : فَيَدٌ، وَلِلزَائِدَةِ حَكُومَةٌ . وَفِي إِحْدَاهُمَا : نَهْفٌ
دِيَّةٌ يَدٍ وَحَكُومَةٌ . وَفِي إِصْبَعٍ^(٤) إِحْدَاهُمَا : خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ .

وَلَا يُقَادَانِ ، وَلَا^(٥) إِحْدَاهُمَا يَيْدٍ . وَكَذَا حَكْمُ رَجُلٍ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ (بِدُونِ هَمْزِ الْوَاوِ) ، مَثْنَى « تَنْدُوتٌ » بِالْهَمْزِ وَغَيْرِهِ . وَصَرَحَ
صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ (تَنْدَى) : أَنَّهُ بَضْمُ التَّاءِ ، وَأَنَّ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ مَنْ يَفْتَحُهَا . وَخَمْسُ ابْنِ
السَّكَيْتِ — عَلَى مَا فِي الْمُخْتَارِ (تَنْدَأُ) — الْأَوَّلُ بِالْهَمْزِ ، وَالثَّانِي بِغَيْرِهِ . وَحَكَى التَّفْرِيقَ
صَاحِبُ الْبَارِعِ أَيْضًا . وَهِيَ لِلرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْدَى ، — وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا — وَقِيلَ : هِيَ مَفْرُزُ
التَّنْدَى ، أَوْ اللَّحْمَةِ الَّتِي فِي أَصْلِهِ . وَصَحَّفَ فِي شِ بِلَفْظِ : « شَنْدُوتِي » . وَرَاجِعُ
الإِقْنَاعِ وَشَرَحَهُ ٣٨ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ شِ وَالْقَايَةِ ، بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الشَّارِحُ . وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْمَالِ
الإِقْنَاعِ ٣٧ وَالْمَصْبَاحِ ، وَاللَّسَانِ ٢٩٥/١٥ ، وَالتَّاجِ ٢٩٧/٨ . وَفِي شِ : « أَعْصَمُ »
بِالسَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ . وَهُوَ تَصْحِيفٌ لِعَلِّهِ نَاشِئٌ عَنْ أَنَّ الْمَادَتَيْنِ يَسْتَعْمَلَانِ فِي الطَّبْعِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي شِ : « فَفِيهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْمَالِ الإِقْنَاعِ . وَفِي شِ « أَصَابِعُ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ . فَرَاغَ الشَّرْحُ بِتَأْمَلٍ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « تَقَادُ » .

وفي أَلَيْتَيْنِ^(١) — وهما : ماعلا [على]^(٢) الظهر ، وعن أَسْتَوَاءِ
الْفَخِذَيْنِ . — وإن لم يَصِلْ إلى الْعَظْمِ : أَلْدِيَّةُ .
وفي مَنَخِرَيْنِ : ثَلَاثَاهَا ، وفي حَاجِزٍ : ثَلَاثُهَا .
وفي الْأَجْفَانِ : الدِّيَّةُ ، وفي أَحَدِهَا^(٣) : رُبُعُهَا .
وفي أَصَابِعِ أَلْيَدَيْنِ أو الرِّجْلَيْنِ — : أَلْدِيَّةُ ، وفي إصْبَعٍ :
عُشْرُهَا .

وفي الْأَنْعَمَلَةِ — ولو مع ظْفَرٍ من إِبْهَامٍ — : نِصْفُ عَشْرِ ، ومن
غَيْرِهِ : ثَلَاثُهُ^(٤) .

وفي ظْفَرٍ لم يَعْمُدْ — أو عاد أَسْوَدَ — : خُمْسُ دِيَّةٍ إصْبَعٍ .
وفي سِنَّ أو نَابِهِ^(٥) أو ضَرْسٍ قُلْعَ بَسْنِيخِهِ أو الظَّاهِرِ^(٦)
فقط — ولو من صَغِيرٍ لم يَعْمُدْ ، أو عاد أَسْوَدَ واستمرَّ ، أو أَيْبَضَ^(٧)
ثم أَسْوَدَ بِلَا عِلَّةٍ — : خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ .

(١) في الإقناع ٣٨ والغاية ٢٩٥ : « الأليتين » . وفي ش « إليتين » بالهمزة
المكسورة ، وهو خطأ كما صرح به صاحب المختار ، وابن السكيت وجماعة على ما في
المصباح .

(٢) وردت الزيادة في زع ، دون ش . وذكر بدلها في الغاية : « عن » ، والإقناع :
« وأشرف عن » أي ارتفع ، فهو تفسير لما قبله .
(٣) كذا في زع والغاية ، أي الأجفان كما قال الشارح . وفي ش : « أحدهما » ،
وهو تحريف ظاهر .

(٤) وردت الهاء في ز ش والغاية ، دون ع على ما ظهر في القراءة .
(٥) كذا في ز ، أي ناب السن على ما يظهر . وفي ع ش والغاية : « ناب » .
(٦) وردت « آل » في ز ش والغاية ، وسقطت من ع .
(٧) كذا في ز بهذا الضبط ، على أنه عطف على « عاد » . وفي ش والغاية :
« أبيض » ، على أنه عطف على « أسود » كما أشار الشارح إليه .

وفى سنخٍ وحده ، وسنٍّ أو ظفرٍ عادٍ قصيراً أو متغيراً ،
أو أبيض ثم أسود لعله — : حكومة^(١) .
وتجب ديةُ يدٍ ورجلٍ ، بقطعٍ من كوعٍ وكعبٍ . ولا شيء
فى زائدٍ : لو قُطعا من فوقٍ ذلك .

وفى مارٍ أنفٍ ، وحشفةٍ ذكرٍ ، وحلمةٍ ثديٍ ، وتسويدٍ
سنٍّ وظفرٍ [وأنفٍ]^(١) وأذنٍ : بحيث لا يزولُ ؛ وشللٍ
غير أنفٍ وأذنٍ : كيدٍ ومثانةٍ ؛ أو إذهب^(٢) نفعٍ عضو — :
ديتهُ كاملةً .

وفى شفتين — صارتا لا تنطبقان^(٣) على أسنانٍ ، أو أسترختا
فلم ينفصلا^(٤) عنها — : ديتُهما .

وفى قطعٍ أشلٍّ ومخرومٍ : من أذنٍ وأنفٍ ؛ وأذنٍ أصمٍّ ، وأنفٍ
أخشم — : ديتُهما كاملةً .

وفى نصفٍ ذكرٍ بالطولٍ : نصفُ ديتِهِ .

وفى عينٍ قائمةٍ بمكانها صحيحةٍ غير أنه ذهبَ نظرُها ، وعضو

(١) سقطت الزيادة من ع . والذى فى ش : « وأنفٍ شلل » ، وأدرج الناموس
فى الشرح .

(٢) كذا فى زع والغاية ، وهو الصواب . وفى ش : « ذهاب » ، وهو نحرى .

(٣) كذا فى زش والغاية . وفى ع : « ينطبان » ، وكلاهما صحيح .

(٤) كذا فى ز ، وفى غيرها بالتاء . وهو كسابقه . وحرف ما بعده فى ش بالهمزة :

« عنها » ، مع أن المارح قال بعده : « أى الأسنان » . وانظر الإقناع ٣١ .

ذهب نفعه وبقيت^(١) صورته — : كأشَلَّ من يدي ورجلي ، وإصبعي
وئدي وذكري ، ولسان أخرس أو طفل بلَغ^(٢) أن يحركه يكاء
ولم^(٣) يحركه . — وذكر خصى وعنَّين ، وسن سوداء ، وئدي
بلا حلمة ، وذكر بلا حشفة ، وقصبة أنف ، وشحمة أذن ، وزائدة
من يدي ورجل وإصبع وسن ؛ وشلل أنف وأذن ، وتعيَّجها — :
حُكومة .

وفي ذكرٍ وأنثيين — تعلَّما معا ، أو هو ثم هما — :
ديتان .

وإن قُطعتا ثم قُطع^(٤) : ففيهما دية^(٥) ، وفيه حُكومة .
ومن قطع أنفاً أو أذنين ، فذهب الشَّم أو السَّمع — :
فديتان .

وتندرج دية نفع باقي الأعضاء ، في ديتها .

*** :

(١) كذا في زش والغاية ٢٩٦ . وفي ع : « وبقية » ، وهو خطأ وتصحيح ناسخ .
وفي ش اضطراب في بيان منتهى المتن ، فلا تتأثر به .
(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .
(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « أو لم » ، والزيادة من
الناشر .

(٤) ورد في ع زيادة مع علامة التحشية ، مذكورة في الشرح ، هي : « الذكر » .
(٥) كذا في ز والغاية وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « الدية » .

فصل في دية المنافع

(ب) : تجبُ كاملة في كل حاسة — : من سمع وبصر ، وشم وذوق . وفي كلام ، وعقل ، وحدب ، وصعر — : بأن يضرب^(١) فيصير وجهه في جانب . — وفي تسويده ولم يزل^(٢) ، وصيرورته لا يستمسك غائطاً أو بولاً .

ومنفعة مشي ونكاح وأكل وصوت وبطش .
وفي بعض يعلم بقدره : كأن^(٣) يُجنَّ يوماً ويُفقد آخر ؛ أو يذهب ضوء عين ، أو شم منخري ، أو سمع أذن ، أو أحد المذاق الخمس ، وهي : الحلاوة والمرارة والعذوبة والملوحة والخموضة . وفي كل واحدة : خمس الدية .
وفي بعض الكلام بحسابه ، ويتقسم على ثمانية وعشرين حرفاً^(٤) .

وإن لم يعلم قدره — : كنقص سمع وبصر وشم ومشى وأنحاء قليلاً أو بأن صار مدهوشاً ، أو في كلامه تنمة أو عجلة أو ثقل ، أو لا يلتفت أو يبلغ ريقه إلا بشدة ؛ أو أسود^(٥) يابض

(١) كذا في ر ش والغاية ٢٩٧ . وفي ع : « يضربه » ، ولعل الزائد من النسخ .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو يصبر » .

(٣) كذا في ز ع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « كان » ، وهو تصحيف .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومن أمكن زوال لثنته — لكبر

ونحوه — فكساي ، ولأورع (بضم فتشديد) على كلامه » . وراجع الإقناع ٣٣ .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « أسود ... أحر » ، وهو تصحيف جامع .

عَيْنِيهِ^(١) أَوْ أُحْمَرَّ ، أَوْ تَقَلَّصَتْ شَفْتُهُ بَعْضَ التَّقْلُصِ ، أَوْ تَحَرَّرَ كَتْ
سُنُّهُ أَوْ أُحْمَرَّتْ^(٢) أَوْ أَصْفَرَّتْ أَوْ أَخْضَرَّتْ أَوْ كَلَّتْ — :
فَحَكُومَةٌ^(٣) .

وَمِنْ صَارَ أَلْتَفَعُ : فَلَهُ دِيَّةُ الْحَرْفِ الذَّاهِبِ .
وَلَوْ أَذْهَبَ كَلَامُ أَلْتَفَعِ ، فَإِذَا كَانَ مَأْيُوساً مِنْ ذَهَابِ
أَلْتَفَعِ : فَفِيهِ بِقِسْطٍ مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ . وَإِلَّا — كَصَغِيرٍ — :
فَالِدِيَّةُ .

وَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ^(٤) اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ — : أَعْتَبِرَ
أَكْثَرُهَا . فَعَلَى مَنْ قَطَعَ رُبْعَ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ — :
نِصْفُ الدِّيَةِ وَعَلَى مَنْ قَطَعَ بَقِيَّتَهُ : تَتِمُّهَا مَعَ حَكُومَةِ
لِرُبْعِ اللِّسَانِ .

وَلَوْ قَطَعَ نِصْفَهُ فَذَهَبَ رُبْعُ الْكَلَامِ ، ثُمَّ آخِرُ بَقِيَّتِهِ — : فَعَلَى
الْأَوَّلِ نِصْفُهَا ، وَعَلَى الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا .

وَمَنْ قَطَعَ لِسَانَهُ^(٥) فَذَهَبَ نَطْقُهُ وَذَوْقُهُ ، أَوْ كَانَ
أَخْرَسَ — : فِدِيَّةٌ .

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « عَيْنُهُ » ، وَلَعَلَّهُ تَجْرِيفٌ .

(٢) فِي ش : « أَوْ أُحْمَرَّتْ أَوْ أَصْفَرَّتْ » ، وَهِيَ كَسَابَةٌ .

(٣) أَسْقَطَتِ الْغَاءَ مِنْ ش ، وَمَزَجَتْ بِالْشَّرْحِ .

(٤) ضَبَطَ فِي زُ بِالْفَتْحِ ، فَيَتَعَيَّنُ فَتْحُ أَوَّلِ مَاقْبَلِهِ . وَالضَّمُّ أَوَّلَى .

(٥) ضَبَطَ فِي زُ بِفَتْحِ الدَّوْنِ ، فَتَعَيَّنَ فَتْحُ مَاقْبَلِهِ . وَالْأَوَّلَى الضَّمُّ فِيهِمَا .

وإن ذهباً واللسانُ باقٍ ، أو كَسَرَ^(١) صُلْبَهُ فذهب مشيه^(١)
 ونكاحه — : فديتان . وإن ذهب مأوه أو إقباله : فالدية .
 ولا يدخل أرضُ جنائية ، أذهبت عقله ، في ديته .
 ويُقبل قول مجني عليه : في نقصِ بصر^(٢) وسمع ، وفي قدرٍ ما
 أُلْفَ كلٌّ من جائِئين^(٣) فأكثر .
 وإن اختلفا في ذهبِ بصرٍ : أَرَدَ أَهْلَ الْخَبَرَةِ ، وأُمْتَحَنَ
 بتقريبِ شيءٍ إلى عَيْنَيْهِ^(٤) وقتَ غفلته .
 و ... في ذهبِ سمعٍ أو شَمٍّ أو ذوقٍ : صِيحَ به^(٥) وقتَ
 غفلته^(٥) ، وأُتْبِعَ بُمْتِنٍ ، وأُطْعِمَ^(٦) المرءَ . فإن فزع من الصائغ
 أو من مقربٍ لعَيْنَيْهِ^(٧) ، أو عبسَ للمنتن أو المرء — : سقطت
 دعواه . وإلا : صدقَ بيسينه .
 ويردُّ الديةَ آخذٌ : عُلِمَ كذُوبُهُ .

* * *

-
- (١) كذا في زع ، مع ضبط ما بعده بفتح الباء في ز . ولفظ الغاية ٢٩٨ : « وكسر » ، وهو تحريف . ولفظ ش : « انكسر » ، وهو صحيح يتعين عليه ضم ما بعده .
 (٢) كذا في زع والغاية . وش : « بصره وسمعه » ، والزيادة من الشرح .
 (٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وش : « جائئين » ، وهو تصحيف طريف .
 (٤) كذا في زس والغاية . وفي ع : « عينه » ، وهو كسابقه .
 (٥) كذا في ز والغاية . وفي ع : « غفلة » . وش : « به في غفلته » ، فأدرج الشرح في المتن وبالهـ كس .
 (٦) في ب : « والطعم والمر » ، وهو عبث ناسخ .
 (٧) كذا في رش ، وهو الموافق لما تقدم . وفي ع والغاية : « لعينه » .

فصل

وفي كلٍّ — من الشعور الأربعة — : الدية^(١) ، وهي : شمرُ
رأسٍ ولحيةٍ وحاجبتين وأهدابِ عَيْنَيْنِ . وفي حاجبٍ : نصفٌ ، وفي
هُذْبٍ : ربعٌ .

وفي بعضٍ كلٍ بقسطه ، وفي شاربٍ : حكومةٌ . وما عاد :
سَقَطَ ما فيه .

ومن تَرَكَ — من لحيةٍ أو غيرها — ما لا جَالَ فيه : فِدْيَتُهُ
كاملةٌ .

وإن قَلَعَ جَفَنًا بهُذْبِهِ : فديةُ الجفن فقط .

وإن قَطَعَ لَحْيَيْنِ بِأَسْنَانِهِمَا : فديةُ الكلِّ .

وإن قَطَعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ : لم تجب غيرُ ديةٍ يَدٍ وإن
كان به بعضُها : دخل في ديةِ الأصابعِ ما حاذاها ، وعليه أَرُشُ
بقيةِ الكف .

وفي كفٍّ بلا أصابعٍ : وذراعٍ بلا كفٍّ ، وعُضْدٍ بلا ذراعٍ — :
ثَلَاثُ دِيَتِهِ . وكذا تفصيلُ^(٢) رَجُلٍ .

وفي عينٍ أَعْوَرَ : ديةٌ كاملةٌ . وإن قَلَعَهَا صَحِيحٌ : أُقِيدَ
بشرطه ، وعليه معه نصفُ الديةِ .

(١) ورد هذا في زع والغاية ٢٩٩ ، وأسقط من ش. مدرجا في الشرح .

(٢) في ش : « تفصيل » ، وهو تحريف ظاهر .

وإن قلع الأور ما يُماثل صحيحته ، من صحيح ، عمداً - : فِدِيَّةٌ
كاملةٌ ، ولا قودَ . وخطا : فنصفها .
وإن قلع عيني صحيح عمداً : فالقود أو الدية فقط .
وفي يدٍ أقطع أو رجله - ولو عمداً ، أو مع ذهاب الأولى
هذراً - : نصف ديتيه ، كبقية الأعضاء .
ولو قطع يد صحيح : أُقيدَ بشرطه .

بابُ الشَّجَاجِ (١) وكسرِ الْعِظَامِ
« الشَّجَّةُ » : جَرَحُ الرَّأْسِ ، والوجهِ . وهى عَشْرٌ :
(١) : خمسٌ فيها حُكُومَةٌ (٢) :
١ - « الْحَارِصَةُ » : التى تَحْرِصُ الْجِلْدَ ، أى تَشُقُّهُ ولا تُدْمِيهِ .
٢ - ثم « أَلْبَازِلَةُ » (٣) ، « أَلْدَامِيَّةُ » ، « أَلْدَامِعَةُ » : التى
تُدْمِيهِ .

٣ - ثم « أَلْبَاصِعَةُ » : التى تَبْضَعُ اللَّحْمَ .
٤ - ثم « أَلْمُتَلَاخَةُ » : أَلْغَائِصَةُ فِيهِ .

(١) فى « آداب الشافعى » لابن أبى حاتم الرازى (ص : ٢٣٨ - ٢٤١) ، باب
فى وصف الشجاج وبيان الأحكام المتعلقة بها ، لا نظير له . فراجع له لجليل فائدته .
(٢) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومى » .
(٣) كذا فى زع والإقناع ٤٢ ، وهو الصحيح الموافق لما فى اللسان ٥٥/١٣ ، والقاموس
وشرحه ٢٢٦/٧ ، والنهاية ٧٧/١ ، والصحاح وغيره . وفى ش والفاية ٣٠٠ : « أَلْبَازِلَةُ » ،
وهو تصحيف بدل على أن ناشرهما لا يتمان نفسيهما بالتأمل فيما يشيران أو الرجوع إلى ما يؤكد
الصحة ويفيد الثبوت ويرفع الخطأ ، خصوصاً ناشر ش الذى تولى أيضاً نشر الإقناع : فلم
يدرك الاختلاف .

هـ — ثم « السَّمْحاقُ » : التي بينها وبين العظمِ قشرة^(١)

(ب) : وخمسٌ فيها مقدَّرٌ :

١ — « الْمُوضِحَةُ » : التي تُوضِحُ العظمَ ، أى تُبرزُه ، ولو

بقدْرِ إبرة .

وفيهما : نصفُ عَشْرِ الدِيَةِ ، [فن حُرٌّ : خمسةُ أَهْمَرَةٍ^(٢)] .

وهى — : إن عَمَّتْ رَأْسًا ونزلتْ إلى وجهه^(٣) . — مُوضِحَتَانِ

وإن أَوْضَحَهُ ثُنْتَيْنِ يَينهما حاجرٌ : فعشرة^(٤) . فإن^(٥) ذهبَ بفعلٍ

جانٍ أو سِرايَةٍ : صاروا واحدةً .

وإن خَرَقَهُ مجروحٌ أو أَجْنَبِيٌّ : فثلاثٌ ، على الأول منها .

ثُنتانِ .

ويَصْدُقُ مجروحٌ — يَمِينُهُ — : فيمن خَرَقَهُ ، على الجَانِي . لا على

الأَجْنَبِيِّ

ومِثْلُهُ : مَنْ قَطَعَ ثَلَاثَ أَصَابِعِ حَرَةٍ مَسَامَةٍ ، عليه^(٥) ثلاثون .

(١) ورد بهاءش ع — مع علامة النقص بالداخل ، وبدون علامة الصحة في الخارج — زيادة : « ففى كل — من هذه الخمسة — حكومة » ، وهى مذكورة في الشرح ، ووردت في الإقناع بلفظ : « فهذه الخمس فيها حكومة » .

(٢) وردت هذه الزيادة في ع ش ، وفى ز مع علامة التحشية فوقها . كما وردت في الغاية بزيادة : « أو حرة » ، وفى الإقناع بزيادة مفيدة . ورجع آداب الشافعى . وهامته .

(٣) كذا في ر ع ، وهو موافق للفظ الغاية « بوجه » . وفى ش « الوجه » .

(٤) كذا في ز ع والغاية ، وهو الظاهر . وفى ش : « وإن » .

(٥) كذا فى ز ع والغاية ٣٠١ . وفى ش : « فعليه » ، والفاء من الشرح .

فلو قطع رابعة قبل بُرٍ : رُدَّتْ إلى عشرين . فإن اختلفا في قاطعها : صدقت .

وإن خرق جانٍ بين موضحتين باطنًا ، أو مع ظاهرٍ : فواحدة . وظاهرًا ^(١) فقط : فثنتان .

٢ — ثم « ألهاشمة » : التي تُوضَحُ العظم ، وتَهْشِمُهُ .

وفيها : عشرة أبعرة .

٣ — ثم « المَنْقَلَةُ » : التي تُوضَحُ ، وتَهْشِمُ ، وتَنْقُلُ العظم .

وفيها : خمسة عشر بعيرًا .

٤ — ثم « المأمومة » : التي تَصِلُ إلى جلدة الدماغ ، وتُسَمَّى : « الآمة » و « أمُّ الدِّماغِ » .

٥ — ثم « الدَّامِغَةُ » : التي تَخْرِقُ الجلدة .

وفي كلٍّ منهما : ثلثُ الديّةِ .

وإن شجّه شجرةً — بعضها هاشمةٌ أو موضحّةٌ ، وبقيةُها دونها — : فديّةٌ هاشمةٌ ، أو موضحّةٌ ، فقط .

وإن هَشَمَهُ بِمَثْقَلٍ ولم يُوضِّحْهُ ، أو طَعَنَهُ في خده فوصل إلى فمه ، أو نَفَذَ ^(٢) أنفًا أو ذكرًا أو جفنا إلى بَيضَةِ العين ، أو أدخل إصبعه

(١) في ن : « وإن ظاهرا » أي وإن خرق ما بينهما كما ذكر الشارح ، والزائد منه .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٣٠١ . وفي ع : « أنفذ » بالفتح . ولا فرق بينهما على .

في المختار .

بكر ، أو داخل عظم فخذ - : فحكومة^(١) .

فصل

دش الجائفة : ثلث دية . وهي : ما يصل^(٢) باطن جوف ،
كطن - ولو لم تخرق^(٣) معاً - وظهر . وصدري ، وحاقي ، ومثانة
تسعين ، ودبر .

وإن جرح جانباً ، فخرج من آخر - : فجائفتان .
رأب : راح وركه فوصل جوفه ، أو أوصحه فوصل قفاه - :
فع دية جائفة أو موضحة ، حكومة بجرح قفاه أو وركه .
من وسع - فقط - جائفة باطنًا وظاهرًا ، أو فتق جائفة
بطنًا ، أو موضحة نبت شعرها - : فجائفة ، وموضحة^(٤) .
ألا : فتحة^(٥) .

رأى زوجة صغيرة أو نحيفة ، لا يوطأ^(٦) مثلها ، فخرق

(١) أسقطت الماء من ش ، ومزجت بالمرح .

(٢) في ش زيادة : « إلى » ، وهي من المرح . وذكرت بهامش ع بخط آخر .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٠٢ . وفي ش : « يخرى » بفتح الية . وفي الإقناع ٤٤ :
تسعين الأمام .

(٤) وردت الواو في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت الماء من ش ، وأدخلت في المرح .

(٦) « يوطأ » ، وهو الصحيح . وفي ع : « يوطى » ، وهو تصحيف .

ما بين مَخْرَجِ بولٍ ومنى^١ ، أو ما بين السبيلين — : فالدية^٢ إن لم
يَستَمِسِك بولٌ . وإلا : فجائفة^٣ .
وإن كانت ممن يوطأ مثلها لمثله ، أو أجنبية كبيرة مطاوعة^٤ ،
ولا شبهة ، فوقع ذلك — : فهدر^٥ .
ولها — مع شبهة ، أو إكراه — : ألمهر^٦ ، والدية^٧ : إن لم يَدْ .
بولٌ . وإلا : ثلثها .

ويجب أرش^٨ بكاره مع فتق بغير وطء .
وإن ألتمح ما أرشهُ مقدر^٩ : لم يسقط .

فصل^{١٠}

وفي كسرِ ضلعٍ — جبر مستقيماً — : بعير^{١١} . وكذا ما ترأى^{١٢} .
وإلا : فحكومة^{١٣} .
وفي كسرِ كلٍّ : من زندي وعضد^{١٤} ، وفخذ وساق^{١٥} ، وذراع^{١٦} — : بعير^{١٧} .
الساعد الجامع لعظمي الزندي — : بعيران^{١٨} .
وفيما عدا ما ذكر — : من جرح ، وكسر عظم — : كسرتة^{١٩} .
وعُصْصُص^{٢٠} ، وعانة^{٢١} — : حكومة^{٢٢} .

وهي^(١) : أن يُقَوِّمَ^(٢) مجنى^(٣) عليه كأنه قن^(٤) لا بناية^(٥) .

(١) بهامش ز : ه [أى] الحكومة ، ، والزيادة من الفرح . وانظر هامش آداب
الشافعي ٢٣٨ .
(٢) كذا في زع والناية ٣٠٣ . وفي ش والإقناع ٤٧ : ه المجنى .

وهي به قَدَبَرَاتُ^(١) ، فما نَقَصَ — : من القيمة . — فله ، كِنِسْبَتِهِ ،
من الدية .

فَقِيَمَن قَوْمٌ صَحِيحًا بِعَشْرِينَ ، وَمَجْنِيًّا عَلَيْهِ بِتِسْعَةِ عَشَرَ — :
نصفُ عَشْرٍ دِيَّتِهِ .

وَلَا يُبْلَغُ بِمَكُومَةٍ مَحَلٍّ — لَهُ مَقْدَرُهُ^(٢) — مَقْدَرُهُ ،
فَلَا يُبْلَغُ بِهَا أَرُشٌ مُّوَضِّحَةٌ ، فِي شَجَّةٍ دُونَهَا . وَلَا دِيَّةٌ إِصْبَعٍ
أَوْ أُنْمَلَةٍ . فِيمَا دُونَهُمَا .

فَلَوْ لَمْ تُنْقِصْهُ^(٣) حَالَ بُرٍّ : قَوْمَ حَالِ جَرِيَانٍ دِمٍّ^(٤) . فَإِنْ لَمْ
تُنْقِصْهُ أَيْضًا^(٥) ، أَوْ زَادَتْهُ حَسَنًا — : فَلَا شَيْءَ فِيهَا .

* * *

بَابُ الْعَاقِلَةِ ، وَمَا تَحْمِلُهُ

وهي : من غَرِمَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ فَأَكْثَرَ ، بِسَبَبِ جُنَايَةٍ غَيْرِهِ .
و « عَاقِلَةُ جَانٍ » : ذِكُورُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا وَوَلَاءً ، حَتَّى عُمُودَيَّ
نَسَبِهِ ، وَمِنْ بَعْدَ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ : « بُرَّتْ » . وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ .
(٢) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، وَضَبَطَ مَا بَعْدَهُ فِي عِ خَطَأً : يَفْتَحُ الرَّاءَ .
(٣) ضَبَطَ هُوَ وَاللَّفْظُ الْآتِي هَكَذَا فِي ز ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ « أَنْقَصَ » الرَّبَاعِيُّ الَّذِي لَمْ
يَرِدْ إِلَّا مُتَعَدِّيًا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ حَكَاهَا فِي الْمَصْبَاحِ . وَالْأَوَّلَى الْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ « نَقَصَ » الثَّلَاثِيُّ
الَّذِي يَرِدُ لِأَزْمَا وَمُتَعَدِّيًا ، وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْخِتَارِ .
(٤) كَذَا فِي زِش وَالْغَايَةِ . وَفِي عِ : « الدِّم » .
(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، وَمُتَعَبِّيًا بِدَلِهِ كَلِمَةُ : « الْجُنَايَةِ » .

لكن: لو عُرف نسبُه من قبيلةٍ، ولم يُعلم: من أيِّ بطونِها؟
لم يَعْقِلُوا عنه.

وَيَعْقِلُ هَرَمٌ وَزَمَنٌ وَأَعْمَى وَغَائِبٌ، كضدِّهم. لا فقيرٌ —
ولو مُعْتَمِلًا — ولا صغيرٌ، أو مجنونٌ، أو امرأةٌ، أو خشي مشكلٌ،
أو قِنٌ، أو مبينٌ لدينِ جانٍ.
ولا تعاقلَ بين ذميٍّ وحرِّيٍّ. ويتعاقلُ أهلَ ذمةٍ اتَّحدتْ
مِلَلُهُمْ.

وخطأُ إمامٍ وحاكمٍ. — في حكمهما في بيتِ المال. — كخطأٍ
وكيلٍ^(١). وخطوئهما. — في غير حكمٍ. — على عاقلتيهما.
ومن لا عاقلةَ له، أوله وعجزتْ عن الجميع. — فالواجب^(٢)
أو تَمَتُّه، مع كفرِ جانٍ، عليه. ومع إسلامِهِ: في بيتِ المال
حالًا. وتسقطُ بتعذرٍ أخذٍ منه، لوجوبِها ابتداءً عليها.
ومن تغيَّرَ دينُهُ: وقد^(٣) رَمَى ثم أصاب، فالواجبُ في ماله.
وإن تغيَّرَ دينُ جارحٍ حالتيه^(٤) جَرَحَ وزُهوَقَ: حَمَلَتْهُ عاقلتهُ
حالَ جَرَحٍ.

(١) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: « فللإمام عزل نفسه ». وقد ورد
في الإقناع ٤٩ بلفظ: « فعمل هذا للإمام ... ».
(٢) في ش زيادة، مدرجة من الشرح، هي: « من الدية ».
(٣) قوله: « وقد رمى ثم أصاب » أسقط من ش، ومرج بالشرح.
(٤) كذا في زش والغاية ٣٠٥ والإقناع ٥٠ وأصل ع. ثم صحح بهامشها بلفظ:
« حال ». ولا يخفى أن « الحال » يذكر ويؤنث، فلا معنى للتصحيح.
(م ٢٩ في ٢ — منتهى الإرادات)

وإن أنجرَّ ولأء ابنِ معْتَقَةٍ بَيْنَ جَرَحٍ ، أَوْ رَمَى وَتَلَفٍ - :
فَكَتَغَيَّرَ دِينَ فِيهِمَا .

فصل

وَلَا تَحْمِلُ^(١) عَمْدًا ، وَلَا صَلَاحَ انْكَارٍ ، وَلَا اعْتِرَافًا - : بَأَن يُقَرَّ
عَلَى نَفْسِهِ بِجُنَايَةٍ ، خَطِيئَةٍ أَوْ شَبَهٍ عَمْدٍ ، تَوْجِبُ ثَلَاثَ دِيَّةٍ فَأَكْثَرَ ،
وَتُنْكِرُ الْعَاقِلَةَ . - وَلَا قِيَمَةَ دَابِيَةٍ أَوْ قِنٍّ أَوْ قِيَمَةَ طَرَفِهِ ، وَلَا
جُنَايَتِهِ ، وَلَا مَا دُونَ ثَلَاثِ دِيَّةٍ ذَكَرَ مُسْلِمٌ ، إِلَّا غُرَّةَ جَنِينٍ
مَاتَ مَعَ أُمِّهِ أَوْ بَعْدَهَا بِجُنَايَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَا قَبْلَهَا : لِنَقِصِهِ
عَنِ الثَّلَاثِ .

وَتَحْمِلُ شَبَهَ عَمْدٍ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ ، كَوَاجِبٍ بِخَطِيئَةٍ .
وَيَجْتَهِدُ حَاكِمٌ فِي تَحْمِيلٍ : فَيُحْمَلُ كَلًّا مَا يَسْهُلُ عَلَيْهِ ، وَيَبْدَأُ
بِالْأَقْرَبِ كِلَارِثٍ . لَكِنْ : تَتَوَخَّذُ مِنْ بَعِيدٍ ، لَعَنِيَّةٍ قَرِيبٍ .
فَإِنْ تَسَاوَوْا ، وَكَثُرُوا - : وَزَّعَ الْوَاجِبُ بَيْنَهُمْ .
وَمَا أَوْجَبَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ : أَخَذَ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ ؛ وَثَلَاثِيهَا فَأَقَلَّ :
أَخَذَ رَأْسَ الْحَوْلِ ثَلَاثًا ، وَالثَّمَّةُ فِي رَأْسِ آخَرَ .
وَإِنْ زَادَ - وَلَمْ يَبْلُغْ دِيَّةً^(٢) - : أَخَذَ رَأْسَ كُلِّ حَوْلٍ ثَلَاثًا ،
وَالثَّمَّةُ فِي رَأْسِ ثَالِثٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ : « الْعَاقِلَةُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَلَنْ ذَكَرَ فِي الْإِقْبَاعِ ٥١ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضًا . هِيَ : « كَامِلَةٌ » .

وإن^(٣) أو جَبَدِيَّةٌ أو أكثرَ بَجْنَايَةٍ واحدةٍ — : كَضْرِيَّةٌ أَذْهَبَتْ
السَّمْعَ والبَصَرَ — : فَنِي كُلِّ حَوْلٍ ثَلَاثٌ .

و ... بَجْنَايَتَيْنِ ، أو قَتَلَ اثْنَيْنِ — : فَدِيَّتُهُمَا فِي ثَلَاثٍ .

وَأَبْتَدَاءُ حَوْلٍ قَتْلٍ : مِنْ^(٤) زُهْوَقٍ ؛ وَجَرَحٍ : مِنْ بُرْعٍ ،
وَمِنْ صَارَ أَهْلًا عِنْدَ الْحَوْلِ : لَزَمَهُ .

وإن حدث مانعٌ بعد الحَوْلِ : فَقَسَطُهُ ؛ وَإِلَّا : سَقَطَ .

بَابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

وَتَلَزَمُ كَامِلَةٌ فِي مَالٍ قَاتِلٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ — وَلَوْ كَافِرًا ، أَوْ قَتْنَا ،
أَوْ صَغِيرًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ إِمَامًا فِي خَطِيئَةٍ يَحْمِلُهُ بَيْتُ الْمَالِ ، أَوْ مَشَارَكَا ؛
أَوْ بِسَبَبٍ^(١) بَعْدَ مَوْتِهِ . — نَفْسًا مُحَرَّمَةً ، وَلَوْ نَفْسَهُ أَوْ قِنَهُ^(٢)
أَوْ مُسْتَأْمِنًا أَوْ جَنِينًا ، غَيْرَ أُسِيرٍ حَرْبِيٍّ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ،
وَنِسَاءُ حَرْبٍ وَذُرِّيَّتُهُمْ ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ .

لَا مَبَاحَةَ : كِبَاغٍ ، وَالْقَتْلُ^(٣) قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ .

(١) قوله : « وإن » كرر في ز سهواً بسبب ورود الأول في آخر السطر .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ٣٠٦ ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح مثبت بدله منه
كلمة : « حين » . وانظر الإقناع ٥٣ .

(٣) كذا في ز ش والنهاية ٣٠٧ والإقناع ٥٣ . وفي ع : « بسبب » ، وهو تصحيف .

(٤) ضبط هكنا في ر ، على أنه عطف على « نفس » . ويجوز الكسر على أنه عطف
على الضمير ، أي أو نفس قنه كما ذكر الشارح .

(٥) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « وكالقتل ... أوحداً دفعاً » ، فأدرج الشرح

في المتن وبالعكس .

وَيُكْفَرُ قِنَّ بِصَوْمٍ ، وَمِنْ مَالٍ غَيْرِ مَكَّافٍ وَلِئِهِ .
وَيَتَعَدَّدُ^(١) بِتَعَدُّدِ قَتْلِ .

* * *

بَابُ الْقَسَّامَةِ^(٢)

وهي : أَيْمَانٌ مَكْرَرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ . فَلَا يَكُونُ^(٣)
فِي طَرَفٍ ، وَلَا جُرْحٍ . وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا عَشْرَةٌ :
١ — : اللَّوْثُ ، وَهُوَ : الْعِدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ^(٤) — وَجَدَ مَعَهَا أَثْرُ
قَتْلِ ، أَوْ لَا — وَلَوْ مَعَ سَيِّدٍ^(٥) مَقْتُولٍ . نَحْوُ مَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ
وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَمَا بَيْنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِشَارٍ .
وَلَيْسَ مُغْلَبٌ^(٦) عَلَى الظَّنِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى — : كَتَفَرَّقَ
جَمَاعَةٌ عَنْ قَتِيلٍ ، وَوُجُودُهُ عِنْدَ مَنْ مَعَهُ مُحَدَّدٌ مُلَطَّخٌ بِدَمٍ ، وَشَهَادَةُ
مَنْ لَمْ يَثْبُتْ بِهِمْ قَتْلُهُ . — بَلَوْتُ . كَقَوْلِ مَجْرُوحٍ : « فَلَانُ
جَرَحَنِي » .

(١) كَذَا فِي ز ، أَيْ إِخْرَاجُ الْكُفَّارَةِ . وَفِي ع ش وَالغَايَةِ : « تَتَعَدَّدُ » أَيْ
الْكُفَّارَةُ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالغَايَةِ ٣٠٨ وَالْإِفْنَاعُ ٥٥ . وَفِي ع : « الْقَاسِمَةُ » ، وَهُوَ تَصْحِيْبٌ .

(٣) كَذَا فِي ز ، أَيْ الْحَلْفُ بِهَا . وَفِي ع ش وَالغَايَةِ : « نَكُونُ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

(٤) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لَامِعٌ » .

(٥) ضَبَطَ فِي ز بِكَسْرَتَيْنِ ، وَاعْمَلِ الْمَصْنِفُ كَانَ قَدْ أَرَادَ الْإِئْتِصَارَ عَلَى هَذِهِ السَّكَاةِ .

بَدَأَ لَهُ ذِكْرُ مَا بَعْدَهَا . فَذَكَرَهَا بِدُونِ أَنْ يَحْذِفَ كَسْرَةَ .

(٦) كَذَا فِي ز ع وَالغَايَةِ ، أَيْ الْمَغْلَبُ . وَفِي ش : « يَغْلَبُ » ، وَهُوَ تَصْحِيْبٌ نَادِرٌ .

ومتى فُقد^(١) - وليست الدعوى بعمدٍ - : حَلَف مدعى عليه
عيناً واحدةً .

ولا يمين فى عمدٍ : فيُخَلَى سبيله . وعلى روايةٍ - فيها قوةٌ - :
يُحْلَفُ . فلو نكَلَ : لم يُقْضَ عليه بغير الدية .

٢ - أَلثَانِي : تَكْلِيْفُ قَاتِلٍ ، لِتَصَحِّحِ الدَّعْوَى .

٣ - أَلثَّالِثُ : إِمْكَانُ الْقَتْلِ مِنْهُ . وَإِلَّا : . . . كِبْقِيَةِ الدَّعَاوَى .

٤ - أَلرَّابِعُ : وَصْفُ الْقَتْلِ فِي الدَّعْوَى . فلو أُسْتَحْلَفَ حاكم قبل
تفصيله : لم يُعْتَدَّ به .

٥ - أَلْخَامِسُ : طَلْبُ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ .

٦ - أَلْسَادِسُ : اِتِّفَاقُهُمْ عَلَى الدَّعْوَى . فلا يكفي عدمُ تكذيبِ
بعضهم بعضاً .

٧ - أَلْسَابِعُ : اِتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْقَتْلِ . فَإِنْ أَنْكَرَ بَعْضُ :
فلا قَسَامَةٌ .

٨ - أَلثَّامِنُ : اِتِّفَاقُهُمْ عَلَى عَيْنِ^(٢) قَاتِلٍ . فلو قال بعضُ :
« قَتَلَهُ زَيْدٌ » ، وبعضُ^(٣) : « قَتَلَهُ بَكْرٌ » - فلا قَسَامَةٌ .
وَيُقْبَلُ تَعْيِينُهُمْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ : « لَا نَعْرِفُهُ » .

(١) ورد فى ع زيادة ، مذكورة فى الشرح ، هى : « اللوث » .

(٢) ورد هذا فى زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجا فى الشرح .

(٣) كذا فى زع ، وهو الملائم . وفى ش : « بعضهم » ، وأعل الزائد من الشارح .

- ٩ - ألتاسعُ : كونُ فيهم ذكورٌ مكافون .
ولا يَقْدَحُ غَيْبَةُ بعضهم ، وعدمُ تكليفه ، ونُكُوله .
فلذكَرٍ حاضرٍ مكلفٍ أن^(١) يحلفَ بقسطه ، ويستحقُّ نصيبه
من الدية .
ولِمَن قَدِمَ - أو كُلفَ - أن يحلفَ بقسطِ نصيبه ، ويأخذه .
١٠ - ألعاشرُ : كونُ الدعوى على واحدٍ معيّن . فلو قالوا :
« قَتَلَهُ هَذَا مَعَ آخَرَ » ، أو : « ... أَحَدُهُمَا » - فلا قَسَامَةَ .
ولا يُشْتَرَطُ كونُها بقتلِ عمْدٍ . ويُقَادُ فيها : إذا تمت
الشروطُ .

* * *

فصلٌ

- ويُبدَأُ فيها بِأَيِّمَانِ ذَكَورِ عَصْبَتِهِ الْوَارِثِينَ ؛ فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ
بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ .
وَيُكَمِّلُ الْكَسْرُ : كَابْنٍ وَزَوْجٍ ، يَحْلِفُ^(٢) الابنُ ثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ ،
وَالزَّوْجُ ثَلَاثَةً عَشَرَ^(٣) . فلو كَانَ مَعَهُمَا بَنَتٌ : حَلَفَ زَوْجُ سَبْعَةٍ
عَشَرَ^(٣) ، وَابْنُ أَرْبَعَةٍ^(٤) وَثَلَاثِينَ .

(١) قوله : « أن يحلف » أسقطه من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣١٠ . وفي ش : « فيحلف » ، والفاء من الشرح .

(٣) في ع : « عشرة » ، وهو تحريف ناسخ .

(٤) كذا في ز والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « أربعاً » . وكلاهما صحيح :

لأن « اليمين » يذكر ويؤث . وفي ش زيادة من الشرح : « عيناً » .

وإن كانوا ثلاثةً بَيْنَيْنِ : حَلَفَ كُلُّ سَبْعَةِ عَشَرَ^(١) .
 وإن أنفرد واحدٌ : حَلَفَهَا .
 وإن جاوزوا خمسين : حَلَفَ خَمْسُونَ ، كُلُّ واحدٍ يَمِينًا .
 وسيدٌ كوارثٍ .
 ويُعْتَبَرُ حُضُورُ مَدْعٍ وَمَدْعَى عَلَيْهِ : وَقْتَ حَلْفٍ ، كَبَيِّنَةٍ عَلَيْهِ .
 لا مَوَالاةَ الْإِيمَانِ ، وَلَا كُونُهَا فِي مَجَاسٍ
 وَمَتَى حَلَفَ الذَّكُورُ : فَالْحَقُّ — حَتَّى فِي عَمْدٍ — لِلْجَمِيعِ .
 وَإِنْ نَكَلُوا^(٢) أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ خَنَاثِي أَوْ نِسَاءً : حَلَفَ مَدْعَى عَلَيْهِ
 خَمْسِينَ وَبَرِيٍّ ، إِنْ رَضُوا . وَمَتَى نَكَلَ : لَزِمَتْهُ الدِّيَةُ . وَلَيْسَ
 لِمَدْعَى — : إِنْ رَدَّهَا عَلَيْهِ . — أَنْ يَحْلِفَ .
 وَإِنْ نَكَلُوا ، وَلَمْ يَرْضُوا بِيَمِينِهِ — : فَدَى^(٣) الْإِمَامُ الْقَتِيلَ مِنْ
 بَيْتِ الْمَالِ ، كَمِيتٍ فِي زَحْمَةٍ : كَجُمُعَةٍ وَطَوَافٍ .
 وَإِنْ كَانَ قَتِيلًا — وَثَمَ مَنْ يَنْدُ وَيَبْنِيهِ عِدَاوَةً — :
 أَخَذَ بِهِ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ، وَفِي شِمْشٍ مَعَ زِيَادَةِ الشَّرْحِ أَيْضًا : « يَمِينًا » ، وَفِي أَصْلِهِ .
 نَبْ أَصْلَحَ فِيهَا بَلَقَطَ : « سَبْعَ عَشْرَةَ » ، وَلَا ضَرُورَةَ لَهُ عَلَى مَا عَلَّمَتْهُ .
 (٢) فِي شِمْشٍ زِيَادَةً ، أَدْخَلَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الْمَسَامَةُ » .
 (٣) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ٣١١ . وَفِي ع : « فِدَا » ، وَهُوَ رَسْمٌ قَدِيمٌ . وَفِي ش :
 « عِدَاهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

كتابُ الحُدودِ

وهي : جمعُ « حَدٍّ » ، وهو : عقوبةٌ مقدَّرةٌ شرعاً في معصيةٍ ،
لِيُمنَعَ^(١) من الوقوع في مثلها .

ولا يجبُ إلا^(٢) على مكلفٍ : ملتزمٍ ، عالمٍ بالتحريم .
وإقامتهُ لإمامٍ^(٣) ونائبه مطلقاً . وتحريمُ شفاعتهُ وقبولها ، في حدٍّ
لله تعالى ، بعد أن يَبْلُغَ الإمامَ .

ولسيدٍ : حرٌّ مكلفٌ ، عالمٌ به وبشروطه - ولو فاسقاً ، أو امرأةً -
إقامتهُ بنجلدٍ ، وإقامةُ تعزيرٍ على رقيقٍ كِلَهُ له - ولو مكاتباً أو مرهوناً
أو مستأجراً - لا مزوجةً .

وما ثبت بعلمه^(٤) أو إقرارٍ ، كَيِنَّةٍ .
وليس له قتلٌ في رِدَّةٍ^(٥) ، وقطعٌ في سرقةٍ .
وتجبُ إقامةُ الحدِّ ، ولو كان من يُقيمُهُ شريكاً أو عوناً لمن يُقيمُهُ
عليه - في المعصية .

(١) كذا في زوال العاية ٣١٢ . وفي ع ش والإقناع ٦٣ : « لِيُمنَعَ » بفتح التاء .

(٢) قوله : « إلا على مكلف » أسقط من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « للإمام » ، وهو موافق لما في الإقناع ٦٤ .

(٤) في ش : « يعلمه » ، وهو تصحيف . وفي الفاية : « يعلم سيد أو حاكم
أو بإقرار » .

(٥) كذا في زع والفاية . وفي ش : « رده » بالهاء ، وهو تصحيف .

وتَحْرُمُ إِقَامَتُهُ بِمَسْجِدٍ ، أَوْ أَنْ يُقِيمَهُ إِمَامٌ - أَوْ نَائِبُهُ - بِعَلَمِهِ ،
أَوْ وَصَى عَلَى رَفِيقٍ مَوْلِيٍّ ، كَأَجْنَبِيٍّ .

وَلَا يَظْمَنُ مَنْ لَا (١) لَهُ إِقَامَتُهُ ، فِيمَا حَدَّثَهُ : الْإِتْلَافُ .

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا بِسَوْطٍ - : لَا خَلْقٍ ، وَلَا جَدِيدٍ - بِلَا مَدٍّ ،
وَلَا رِبْطٍ ، وَلَا تَجْرِيدٍ .

وَلَا يُبَالِغُ فِي ضَرْبٍ ، وَلَا يُبْدِي ضَارِبَ لِبَاطِنِهِ فِي رَفْعِ يَدٍ .
وَسُنَّ تَفْرِيقُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ ، وَيُضْرَبُ مَنْ جَالِسٍ ظَهْرُهُ
وَمَا قَارِبَهُ . وَيَجِبُ اتِّقَاءُ وَجْهِهِ ، [وَرَأْسِهِ] (٢) ، وَفَرْجِهِ ،
وَمَقْتَلٍ .

وَأَمْرًا كَرَجُلٍ ؛ إِلَّا أَنَّهَا تُضْرَبُ جَالِسَةً ، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ،
وَتُمْسَكَ يَدَاهَا .

وَيُجْزَى بِسَوْطٍ مَغْصُوبٍ . وَتُعْتَبَرُ نِيَّةٌ ، لَا مَوَالَاةٌ .

وَأَشَدُّهُ : جُلْدُ زَنَّا ، فَقْذُفٍ ، فَشْرَبٍ ، فَتَعْزِيرٍ .

وَأِنْ رَأَى إِمَامٌ - أَوْ نَائِبُهُ - الضَّرْبَ فِي حَدِّ شَرْبٍ ، بِجَرِيدٍ

(١) في ش : « ليس » ، والظاهر أن الأصل : « لأى ليس » ، والزيادة من
الشرح . وانظر الإقناع .

(٢) وردت الزيادة في زع والغاية ٣١٣ ، ونحوها في الإقناع ٦٦ ، وسقطت من ش .

أَوْ نَعَالٍ - وَقَالَ جَمْعٌ : « وَأَيْدٍ ^(١) » ، الْمُنْقَحُّ : « وَهُوَ أَظْهَرُ » -
فَلَهُ ذَلِكَ .

وَلَا يُؤَخَّرُ ^(٢) حَدُّ الْمَرَضِ - وَلَوْ رُجِيَ زَوَالُهُ - وَلَا الْحَرُّ ، أَوْ بَرْدُ
أَوْ ضَعْفٌ

فَإِنْ كَانَ جِلْدًا ، وَخِيفَ ^(٣) مِنَ السَّوْطِ - : لَمْ يَتَعَيَّنْ ، فَيُقَامُ بِطَرَفِ
ثَوْبٍ ، وَعُشْكُولٍ نَحْلٍ .

وَيُؤَخَّرُ لِسَكْرٍ حَتَّى يَصْحَوْ . فَلَوْ خَالَفَ : سَقَطَ إِنْ أَحْسَسَ ؛ وَإِلَّا :
فَلَا . وَيُؤَخَّرُ قَطْعٌ : خَوْفَ تَلْفٍ ،

وَيَحْرُمُ - بَعْدَ حَدٍّ - حَبْسٌ ، وَإِذَا ^(٤) بِكَلَامٍ .

وَمِنْ مَاتَ فِي تَعْزِيرٍ ، أَوْ حَدٍّ بِقَطْعٍ أَوْ جَلْدٍ - وَلَمْ يَلْزَمْ ^(٥)
تَأْخِيرُهُ - : فَهَدَرٌ .

وَمِنْ زَادَ - وَلَوْ جِلْدَةً ، أَوْ فِي السَّوْطِ - أَوْ أَعْتَمَدَ ^(٦) فِي ضَرْبِهِ ،
أَوْ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ ، فَتَلَفَ - : ضَمِنَهُ بِدَيْتِهِ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « وَبِأَيْدٍ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ
فِي الْغَايَةِ .

(٢) فِي ش رِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « اسْتِيفَاءٌ » .

(٣) كَذَا فِي ع ش وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ كَلَامُ الْإِقْنَاعِ ٦٧ . وَفِي ز :
« أَوْ خِيفَ » ، وَارْجَحُ أَنَّ الرِّيَادَةَ كَتَبَتْ عَفْوًا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ غَرَضَهُ بَيَانُ أَنَّهُ
يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنِ السَّوْطِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَدِّ كَالْتَعْزِيرِ . لِأَنَّ الْعُدُولَ فِي التَّعْزِيرِ يَثْبُتُ بِطَرِيقِ
الْأَوَّلِ ، فَضْلًا عَنْ فُسَادِ مَعْنَى التَّرْكِيبِ حِينَئِذٍ كَمَا لَا يَخْفَى .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ٣١٤ . وَفِي ش : « وَلِإِذَاؤُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) فِي ش : « يَلْزَمُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضًا وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْغَايَةِ .

(٦) يَعْنِي : اتَّكَأَ . فَرَاغَ الْمُخْتَارَ وَالْمَصْبَاحَ .

ومن أمر بزيادة^(١) ، فزاد جهلاً — : ضمّنه أمره . وإلا : ضارب^(٢) .

وإن تعمّده العادّ فقط ، أو أخطأ ، وادّعى ضارب الجهل — : ضمّنه العادّ .

وتعمّد إمام لزيادة — : شبهه عمداً ، تحمله عاقبته .

ولا يُحفر لرجم ولو لأثني ، وثبت بيئته .

ويجب في حدّ زنا حضور إمام أو نائبه ، وطائفة من المؤمنين . ولو واحداً . وسُن حضور من شهد ، وبُداء^(٣) برجم . فلو ثبت . بإقرار : سُن بُداء إمام أو من يُقيمه .

ومتى رجع مُقرّ به ، أو بسرقة أو شرب^(٤) ، قبله — ولو بعد الشهادة على إقراره — : لم يُقم . وإن رجس في أثنائه أو هرب : ترك . . .

فإن تمّم : فلا قود ، وضمّن راجع — لا هارب — بالدية .

وإن ثبت بيئته على الفعل ، فهرب — : لم يُترك .

(١) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « على الجلد » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فضارب » . وحذف الغاء جائز هنا . وكثيراً ما حذفها المصنف في عباراته — فالظاهر أنها من الشارح والناسخ .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « أو بداءتهم » ، والزائد من الناسخ .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « بشرب » ، والباء من الشارح .

ومن أتى حدًّا: ستر نفسه، ولم يجب - ولم يُسن - أن يُقرَّ به
عند حاكم.

ومن قال لحاكم: «أصبتُ حدًّا»، لم يلزمه شيء.
والحدُّ كفارةٌ لذلك الذَّنْبِ.

فصلٌ

وإن أجمعتُ حدودُ الله تعالى من جنسٍ - : بأن زَنَى^(١)
أو سَرَقَ أو شرب^(٢) مرارًا - تداخلتُ : فلا يُحدُّ سوى مرة .
و ... من أجناسٍ - وفيها قتلٌ - : أَسْتَوْفَى وحدَه . وإلا : وجب
أن يُبدَأَ بالأخفِّ فالأخفَّ .
ويُسْتَوْفَى^(٣) حقوقُ آدميٍّ كلِّها ، ويُبدَأُ - بغيرِ قتلٍ - الأخفُّ
فالأخفُّ ، وجوبًا .

وكذا لو أجمعتُ مع حدودِ الله تعالى : ويُبدَأُ بحقَّ آدميٍّ .
فلو زَنَى وشرب وقذَفَ وقَطَعَ يدًا - : قُطِعَ ، ثم حُدَّ لقذفٍ ،
ثم لشربٍ ، ثم لزنًا .

(١) رسم هكذا في ش ع ، وهو الأولى . ورسم في ز والفاية ٣١٥ بالألف .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « الخمر » .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والفاية والإفناع ٧٠ : « وُسْتَوْفَى » . وكل صحيح .

لكن : لو قَتَلَ وارتدَّ ، أو سَرَق وقطع يداً - : قَتَلَ أو قطع
لهما^(١) .

ولا يُستوفى حدٌّ حتى يَبْرَأَ ما قبله .

* * *

فصل

ومن قَتَلَ أو آتَى حَدًّا خَارِجَ مَكَّةَ ، ثُمَّ جَلَأَ - أو حربى ،
أو مرتدٌّ - إليه : حرُّمٌ أَنْ يُوَاخَذَ ، حتى بدونِ قَتْلِ ، فيه .
لكن : لَا يُبَايَعُ ، وَلَا يُشَارَى ، وَلَا يَكَلَّمُ حتى يَخْرُجَ ،
فِيُقَامُ عليه .

ومن فَعَلَهُ فيه : أَخِذْ به فيه .

ومن قُوتِلَ فيه : دَفَعْ عَنْ نَفْسِهِ فقط^(٢) .

وَلَا تَمِصُّ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ شَيْئًا : من الحدودِ والجناياتِ .

وإذا آتَى غَازٍ حَدًّا أو قَوْدًا ، بِأَرْضِ الْعَدُوِّ - : لَمْ يُوَاخَذْ به حتى
يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ .

* * *

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَأُجِرَةُ اسْتِيفَاءِ مِنْهُ وَمَنْ رَبَّ الْقَوْدِ » .

(٢) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ هَذَا ، مَعَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ : « وَيَبَاحُ الْفَتَالُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرَامِ دَفْعًا » .

بابُ حَدِّ الزَّنا

وهو : فعلُ الفاحشةِ في قُبُلٍ ، أو دُبُرٍ .

إذا زنى مُحْصَنٌ^(١) : وجب رَجْمُهُ حتى يموتَ . ولا يُجْلَدُ قبله ، «ولا يُنفى» .

و «المُحْصَنُ» : من وَطئَ زوجتهَ بنِكَاحٍ صحيحٍ ، ولو كتابيةً ، في قُبُلِها — ولو في حيضٍ ، أو صومٍ ، أو إحرامٍ ، ونحوِه — وهما مكلفانِ حُرَّانِ ، ولو ذِمِّيَّينِ^(٢) أو مستأمنَيْنِ . ولا يسقط بإسلام ، وتصيرُ هي — أيضاً — مُحْصَنَةً .

ولا إحصانَ لواحدٍ منهما ، معَ فقدِ شيءٍ : مما ذُكِرَ .

ويثبتُ بقوله : «وطئُها» أو «جامعُها» أو «دخلتُ بها» ، لا^(٣) بولدهِ منها معَ إنكارِ وطئِها .

وإن زنى حرٌّ غيرُ مُحْصَنٍ : جُلِدَ بمائةً ، وغُرِّبَ عاماً ، ولو أنثى بِمَحْرَمٍ باذِلٍ وجوباً . وعليها أجرَتُهُ ؛ فإن تعذَّرَ^(٤) منها : فمن بيتِ المالِ .

(١) ضبطه المصنف هنا فقط بكسر الصاد ، على القياس . والذي صرح به في الخبرين وامتصر عاياه : الفتح . وهو المشهور المتداول وإن كان على غير القياس كما صرح به ابن القُطَّاع في كتاب الأفعال ، على ما في الصباح .

(٢) كذا في زع والغاية ٣١٧ . وفي ش تأخير وتقديم .

(٣) في ش : «ولا» ، والواو من الشرح وإن وردت في الغاية ٣١٨ .

(٤) كذا في ز والإقناع ٧٥ ، أى أخذ الأجرة كما قال شارحه . وفي ع ش والغاية : «تعذرت» أى أجرته كما ذكر الشارح . ولعل الزيادة منه .

فإن أبتى - أو تعذر - : فوحدَها إلى مسافةٍ قصرٍ .
 ويُغَرَّبُ غريبٌ ومغرَّبٌ ، إلى غير وطنهما .
 وإن زنى قينٌ : جلدَ خمسينَ ، ولا يُغَرَّبُ . ولا يُعَيَّرُ .
 ويُجلدُ ويُغَرَّبُ مبعَّضٌ ، بحسابه .
 وإن زنى محصنٌ بيسكرٍ : فسلَّكٌ حدُّه . وزانٍ بذاتٍ محرَّمٍ
 كبغيرها .
 ولوطى^(١) - فاعلٌ ومفعولٌ به - كزاني ، ومملوكه كأجنبيٍّ .
 ودُبُرُ أجنبيةٍ كِلَواطٍ .
 ومن أتى بهيمةً : عَزَّرَ ، وقُتِلَ ، لكنْ : بالشهادةِ على فعله بها .
 ويكنى إقراره : إن ملكها . ويحرَّمُ أكلها : فيضمنها .

فصلٌ :

وشروطه ثلاثةٌ :

- ١ - : تَغْيِيبُ حَشْفَةٍ أَصْلِيَّةٍ ، ولو من خَصِيٍّ ، أو قدرِها لعدم^(٢) -
 في فرجٍ أصليٍّ ، من آدميٍّ حيٍّ ، ولو دُبُرًا^(٣) .

(١) في ش : « ولوطى » بهزة زائدة من الناسخ .

(٢) كذا في زع والغاية ٣١٩ . وفي ش : « لعدمها » ، والهاء من الشرح وإن وردت في عبارة الإقناع ٧٨ .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه بحاء ممتدة : « فيعزر امرأتان بمساحقة ، ورجل وطيء دون فرج » . وذكر بمعناه - مع زيادة - في الإقناع .

٢ — الثاني : أتفاء الشبهة .

فلو وطئ زوجته في حيض أو نفاس أو دُبُرٍ ، أو أُمته المحرمةً
أبداً^(١) برضاع أو غيره ، أو المزوجة أو المعتدة أو المرتدة
أو المجوسية ، أو أمة له أو لولده أو مكاتبه^(٢) ، أو لبيت المال فيها
شرك^٣ ؛ أو في نكاح أو ملكٍ مختلفٍ فيه يعتقده تحريره — :
كمتعة ، أو بلا وليٍّ ، أو شراء^(٤) فاسدٍ بعد قبضه ، أو بعقد فضوليٍّ
ولو قبل الإجازة . — أو امرأة على فراشه أو في منزله ظنَّها زوجته
أو أُمته ، أو ظنَّ أن له^(٥) أو لولده فيها شرك^(٥) ؛ أو جهل تحريره — :
لقرب إسلامه ، أو نشوئه^(٦) ببادية بعيدة . — أو تحريم نكاح
باطل إجماعاً ومثله يحمله ؛ أو ادَّعى أنها زوجته وأنكرت — :
فلا حدَّ . ثم إن أقرَّت [أربعا^(٧)] بأنه زنى : حُدَّتْ .

وإن وطئ في نكاح باطل إجماعاً ، مع علمه — : كنكاح مزوجة ،

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٢) في ش : « مكاتبه » ، واللام من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « شرى » بالقصر .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأضيف إلى الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية ، وهو صحيح على أن اسم « أن » ضمير الشأن .
وفي الغاية ٣٢٠ : « شركاء » ، وزيادة الهمة من الناشر .

(٦) كذا في ز الغاية . وفي زع : « نشوه » بتشديد الواو مع التسهيل .
وفي ش : « نشئه » ، وهو محرف عن لفظ الإقناع ٧٩ : « نشئه » . فراجع المختار
والمصباح .

(٧) وردت الزيادة في ع ش ، دون ز والغاية . وذكر نحوها في الإقناع ٨١ .
وصنَّيع الشارح يفيد أنها من المتن ، فأثبتناها احتياطاً .

أو معتدة ، أو خامسة ، أو ذات محرم من نسب أو رضاع . —
أو زنى بحرية مستأمنة ، أو بمن أستأجرها زناً أو غيره ، أو بمن له
عليها قود ، أو بامرأة ثم تزوجها أو ملكها ، أو أقر عليها
فسكت أو جعدت ، أو بجنونة ، أو صغيرة يوطأ مثلها ،
أو أمتة المحرمة بنسب ، أو مكرها ، أو جاهلاً بوجوب
العقوبة — : حد .

وإن مكنت مكلفة — من نفسها — مجنوناً أو مميراً أو من
يجهله^(١) أو حريباً أو مستأمناً ، أو استدخلت ذكر نائم — :
حد .

لا : إن أكرهت أو ملوط به — بإلجاء ، أو تهديد ، أو منع طعام
أو شراب — مع اضطراب ونحوه فيهما .

٣ — الثالث : ثبوته ، وله صورتان :

(١) إحداها : أن يُقرَّ به مكلف — ولو قنأ — أربع مرات ، ولو^(٢)
في مجالس .

ويعتبر أن يُصرَّح بذكر^(٣) حقيقة ألوط — لا بمن زنى^(٤) —

(١) كذا في ع ش والغاية ، أى تحريم الزنا كما قال الشارح . وهو الموافق لما فى
الإقناع ٨٠ . وفى ز : « تجهله » ، وهو تصحيف .

(٢) فى ش : « حتى ولو » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا فى ز ش والغاية ٣٢١ وأصل ع . ثم أصلح فيها بزيادة هاء فى آخره ، وهو
تصرف قارىء لعله للتوضيح وبيان أنه مضاف إلى المفعول .

(٤) كذا فى ز ع والغاية . وفى ش : « ولا بمنى بها » ، . والزيادة من الشرح .
ثم هو صحيح المعنى أيضاً مع قصوره . فراجع الإقناع ٨١ ليتضح لك الأمر تماماً .

(م ٣٠ — ق ٢ منتهى الإرادات)

وَأَنْ لَا يَرْجِعَ حَتَّى يَتِمَّ الْحَدُّ .
 فلو^(١) شهد أربعة على إقراره به أربعاً ، فأنكر ، أو صدقهم دون
 أربعٍ - : فلاحده عليه ، ولا على من شهد .
 (ب) الثانية : أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عَدُولٍ -
 ولو جاءوا متفرقين ، أو صدقهم - بزناً واحداً ؛ وَيَصِفُونَهُ^(٢) .
 فَإِنْ شَهِدُوا فِي مَجْلِسَيْنِ فَأَكْثَرَ ، أَوْ امْتَنَعَ بَعْضُهُمْ أَوْ لَمْ يُكْمَلْهَا ،
 أَوْ كَانُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ - : لَعَمْرِي ، أَوْ فَسَقَ ، أَوْ لَكُنْ
 أَحَدُهُمْ زَوْجاً - : حُدُّوا لِلْقَذْفِ^(٣) ، كَمَا لَوْ بَانَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ مَحْبُوباً
 أَوْ رَتَقاً . لَا زَوْجٌ لِأَعْنٍ ، أَوْ كَانُوا مُسْتَوْرِي الْحَالِ^(٤) ، أَوْ مَاتَ
 أَحَدُهُمْ قَبْلَ وَصْفِهِ^(٥) ، أَوْ بَانَ عَذَاءً .
 وَإِنْ عَيَّنَ اثْنَانِ زَاوِيَةً مِنْ بَيْتِ صَغِيرٍ عُرْفًا ، وَاثْنَانِ أُخْرَى مِنْهُ ؛
 أَوْ قَالَ اثْنَانِ : « ... فِي قَيْصٍ أَبْيَضَ ، أَوْ قَائِمَةً » ، وَاثْنَانِ « ... فِي
 أَحْمَرَ ، أَوْ نَائِمَةً » - كَمُلَتْ شَهَادَتُهُمْ .
 وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ كَبِيرًا ، أَوْ عَيَّنَ اثْنَانِ بَيْتًا أَوْ بَلَدًا أَوْ يَوْمًا ،
 وَاثْنَانِ آخَرَ - : فَقَدْ فَتُّ ، وَلَوْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزَّناَ وَاحِدٌ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « وَلَوْ » .
 (٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ لَاعْطَفَ عَلَى « يَشْهَدُ » ، كَمَا يُؤَيِّدُهُ
 عِبَارَةُ الْإِقْنَاعِ : « يَصِفُونَ الزَّناَ » .
 (٣) - ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لِزَوْجٍ إِنْ لَاعَنَ » . وَسَيَأْتِي
 ذَكَرَ نَحْوَهُ .
 (٤) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ هَذَا ، مَعَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ : « وَلَا » . وَرَاجِعُ الْإِقْنَاعِ ٨٢ .

وإن قال أثنان: « زنى بها مطاوعة » ، وقال أثنان :
« ... مكرهة » — لم تكمل ، وعلى شاهدتى المطاوعة حدان ،
وشاهدتى الإكراه واحد : لقذف الرجل وحده .
وإن قال أثنان : « ... وهى بيضاء » ، وقال أثنان غيره - :
لم تقبل .

وإن شهد أربعة ، فرجعوا أو بعضهم قبل حدٍّ - ولو بعد حكم - :
حد الجميع .

وبعد حد : يُحد^(١) راجع فقط ، إن وُثِرَ حدٌ قذف .
وإن شهد أربعة بزناهُ بفلانة ، فشهد أربعة آخرون : « أن^(٢)
الشهود هم الزناة بها » — حد الأولون فقط : للقذف وللزنا .
وإن حملت من لا لها زوج ولا سيد : لم تُحد بذلك ، بمجرده .

بابُ الْقَذْفِ

وهو : الرمى بزناً أو لواطٍ ، أو شهادةً بأحدهما ، ولم تكمل
البينة .

(١) كذا فى زع والغاية ٣٢٢ . وفى ش : « بحد » بالباء ، وهو تصحيف . وفى
الغاية اختصار بعد ذلك أو نقص ، وفى الإقناع ٨٣ تصحيف . فراجع به تأمل .
(٢) ورد فى ش بالهمزة المكسورة ، وهو صحيح على تضمين « أشهد » معنى
« قال » .

مَنْ قَذَفَ وَهُوَ مَكْلَفٌ مُخْتَارٌ — وَلَوْ أُخْرَسَ بِإِشَارَةٍ — مُحْصَنًا
 وَلَوْ ^(١) مُجْبُوبًا ، أَوْ ذَاتَ مَحْرَمٍ ، أَوْ رَتْقًا — : حُدَّ حَرْثُ ثَمَانِينَ ، وَقِنْ ^٢
 — وَلَوْ عَتَقَ عَقَبَ قَذَفٍ — أَرْبَعِينَ ، وَمَبْعُضٌ بِحَسَابِهِ .

وَيَجِبُ بِقَذَفٍ ^(٢) عَلَى وَجْهِ النِّعَةِ ^(٣) ، لَا عَلَى أَبْوَانٍ — وَإِنْ
 عَلِمُوا — لَوْلَا وَإِنْ سَفَلَ ، كَقَوْدٍ . فَلَا يَرْتَبِعُهُمَا ، وَإِنْ وَرِثَهُ أَخُوهُ
 لَأُمُّهُ ، وَحُدَّ لَهُ : لِتَبْعُضِهِ .

وَالْحَقُّ فِي حَدِّهِ لِلْأَدَمِيِّ : فَلَا يُقَامُ بِلَا طَلَبِهِ ، لَكِنْ : لَا يَسْتَوْفِيهِ
 بِنَفْسِهِ ^(٤) . وَيَسْقُطُ بَعْفُوهُ — وَلَوْ بَعْدَ طَلَبٍ ^(٥) — لَا عَنْ بَعْضِهِ .
 وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَ مُحْصَنٍ — وَلَوْ قَنَهُ — : عُزِّرَ ^(٦) .

و « الْمُحْصَنُ » هُنَا : الْخُرْتُ ، الْمُسْلِمُ ، الْعَاقِلُ ، الْعَقِيفُ عَنِ الزَّانَا
 ظَاهِرًا وَلَوْ تَائِبًا مِنْهُ .

وَمُلَا عَنَّةً ^٧ ، وَوَلَدُهَا ، وَوَلَدُ زَنَاءٍ — كَغَيْرِهِمْ .

(١) كَذَا فِي ع ش وَالْغَايَةِ ٣٢٣ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِتْنَاعِ ٨٤ . وَالَّذِي
 فِي أَصْلِ ز : « وَلَوْ تَائِبًا مِنْ زَنَاءٍ أَوْ مُجْبُوبًا » ، نَمَّ ضَرْبٌ عَلَى مَا قَبْلَ « أَوْ » كَأَنَّهُ . وَهُوَ
 سَبْقُ فُلَمٍ مِنَ الْمُصَنِّفِ ، لِإِذْ كَانَ الْوَاجِبُ الضَّرْبُ عَلَى « أَوْ » بِدَلِّ « لَوْ » ، فَتَأَمَّلْ .

(٢) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « قَرِيبٌ وَلَوْ » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الشَّرْحِ .

(٣) ضَبَطَهُ الْمُصَنِّفُ خَطَأً وَسَهَوًا بِكُسْرِ الْغَيْنِ ، وَالصَّوَابُ : الْفَتْحُ . أَمَّا الْمُسْكُورُ
 فَعِنَاهُ : الْمِيرَةُ ، وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا . فَرَاجِعِ الْمُخْتَارَ وَالْمَصْبَاحَ .

(٤) هَامِشٌ ز : « قُلْتُ : إِلَّا مِنْ رَفِيقِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ الْمَوْضِعُ » .

(٥) فِي ش : « طَلَبُهُ بِهِ » ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « عَذْر » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ طَرِيفٍ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ مِثْلِهِ يَطَأً أَوْ يُوْطَأُ ، لَا بِلَوْغِهِ .
 وَلَا يُحَدِّثُ قَاذِفٌ غَيْرَ بَالِغٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ . وَكَذَا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ
 عَلَيْهِ — قَبْلَ طَلْبِهِ ، وَبَعْدَهُ — : يُقَامُ .
 وَمَنْ قَذَفَ غَائِبًا : لَمْ يُحَدِّثْ حَتَّى يَثْبُتَ طَلْبُهُ فِي غَيْبَتِهِ بِشَرْطِهِ ،
 أَوْ يَحْضُرَ وَيَطْلُبَ .
 وَمَنْ قَالَ لِمَحْصَنَةٍ : « زَنَيْتِ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ » ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِدُونِ
 تَسْعٍ ، أَوْ قَالَ لَذَكَرٍ وَفَسَّرَهُ بِدُونِ عَشْرِ — : عُزِّرَ . وَإِلَّا : حُدِّثَ .
 وَإِنْ قَالَ : « ... وَأَنْتِ كَافِرَةٌ ، أَوْ أُمَةٌ ، أَوْ مَجْنُونَةٌ » ، وَلَمْ
 يَثْبُتْ كَوْنُهَا كَذَلِكَ — : حُدِّثَ ؛ كَمَا لَوْ قَذَفَ بِمُجْهَوْلَةِ النِّسَبِ ، وَادَّعَى
 رِقَّهَا ، فَأَنْكَرَتْهُ .
 وَإِنْ ثَبَتَ كَوْنُهَا كَذَلِكَ : لَمْ يُحَدِّثْ ، وَلَوْ قَالَتْ : « أُرِدْتَ قَذْفِي
 فِي الْحَالِ » ، وَأَنْكَرَهَا .
 وَيَصْدَقُ قَاذِفٌ : « أَنْ قَذَفَهُ حَالَ صَغَرٍ مَقْدُوفٍ » . فَإِنْ أَقَامَا
 بَيِّنَتَيْنِ ، وَكَانَتَا مُطْلَقَتَيْنِ ، أَوْ مُؤَرَّخَتَيْنِ تَارِيخَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ — : فَهُمَا
 قَذَفَانِ ، مُوجِبُ أَحَدِهِمَا : الْحُدُّ ، وَالْآخَرُ : التَّعْزِيرُ .
 وَإِنْ أَرَّخَتَا تَارِيخًا وَاحِدًا ، وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا : « ... وَهُوَ صَغِيرٌ » ،
 وَ(١) الْآخَرَى : « وَهُوَ كَبِيرٌ » — تَعَارَضَتَا ، وَسَقَطَتَا .
 وَكَذَا : لَوْ كَانَ تَارِيخُ بَيِّنَةِ الْمَقْدُوفِ ، قَبْلَ تَارِيخِ بَيِّنَةِ الْقَاذِفِ .

(١) كَرَّرْتُ الْوَاقِفَ فِي ش ، وَهُوَ مِنْ عَيْتِ الْإِشَارِ .

ومن قال لابنِ عشرينَ : « زُنيتَ^(١) من ثلاثينَ سنةً » ،
لم يُحَدِّثْ .
ولا يسقطُ^(٢) بردةٍ مقذوفٍ^(٣) بعد طلبِ أو زوالِ إحصائه^(٤) ،
ولو لم يُحَكِّمْ بوجوبه .

* * *

فصل ٥

ويحرمُ^(٥) إلا في موضعين :

١ — أحدهما : أن يَرى زوجته تزني في طهر^(٦) لم يَطأ فيه ،
فيعتزلها ، ثم تلدُ ما يمكن كونه من الزاني . فيلزمه قذفُها
ونفسيه^(٧) .

وكذا : إن وطئها في طهر زنتُ فيه ، وقوى في ظنه : أن الولدَ
من الزاني ، لشبهه به ونحوه .

- (١) ضبط في ز بكسر التاء ، والأولى الفتح كما لا يخفى .
(٢) كذا في ع ش والغاية ، أي حد القذف كما قال الشارح . وهو الموافق لما في الإقناع ٨٨ . وفي ز : « تسقط » ، وهو تصحيف . ويبعد أن يكون أراد دعوى القذف .
(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو جنونه » ، وذكر نحوه في شرح الإقناع .
(٤) وردت الهاء في ز والإقناع دون ع ش والغاية ، وأسقطت « ولو » من ش مدرجة في الشرح .
(٥) في ش زيادة : « قذف » ، وهي من الشرح وإن ورد نحوها في الغاية ٣٢٥ .
(٦) في ش بعد ذلك إدراج للمتن في الشرح وبالعكس ، فلا تتأثر به .
(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن رآها تزني » ، واحتمل كونه من الزنا — حرم نفيه . ولو تفاه ولاعن : انتهى » . وانظر شرح الإقناع .

٢ — أَلثَّانِي: أَنْ يَرَاهَا تَزْنِي وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزِمُهُ نَفْيُهُ ، أَوْ يَسْتَفِيضَ زَنَاهَا ، أَوْ يُخْبِرَهُ^(١) بِهِ ثَقَّةً ، أَوْ يَرَى مَعْرُوفًا بِهِ عِنْدَهَا . فَيُبَاحُ قَذْفُهَا بِهِ . وَفِرَاقُهَا أَوَّلَى .

وإن أتت بولدٍ يخالفُ لونه لونهما : لم يُبَحِّ نَفْيُهُ بِذَلِكَ ، بِلَا قَرِينَةٍ .

فصل

(١) وَصَرِيحُهُ : « يَا مَنِيوَكَةُ » — إِنْ^(٢) لَمْ يَفْسِّرْهُ بِفَعْلٍ زَوْجٍ — « يَا مَنِيوَكُ » ، « يَا زَانِي » ، « يَا عَاهِرٌ » ؛ أَوْ : « قَدْ زَنَيْتَ ، أَوْ زَنَيْ فَرْجُكَ » وَنَحْوُهُ ؛ أَوْ : « يَا مَعْفُوجٌ » ؛ أَوْ : « يَا لُوطِي » .

فَإِنْ قَالَ : « أَرَدْتُ : زَانِي الْعَيْنِ ، أَوْ عَاهِرَ الْيَدِ ، أَوْ^(٣) أَنْكَ مِنْ قَوْمِ لُوطٍ ، أَوْ تَعْمَلُ عَمَلَهُمْ غَيْرَ إِيْتِيَانِ الذُّكُورِ » — لَمْ يَقْبَلْ . وَ : « لَسْتُ لِأَبِيكَ ، أَوْ^(٤) بَوْلِدِ فُلَانٍ » — قَذْفٌ لِأُمِّهِ ، إِلَّا مَنْفِيًّا

(١) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٢) كذلك في زع والغاية ٣٢٦ . وفي ش : « بَأْنِ زَوْجِ أَوْسَيْدٍ » ، والزيادة الأولى من اللام ، والثانية من الشارح .

(٣) وردت الألف في زع والغاية ، وسقطت من ش .

(٤) سقطت الألف — هنا أيضاً — من ش ، وانظر الإقناع ٨٦ .

بِلَعَانٍ : لم يَسْتَلْحِقْهُ مَلَاعِنٌ ، ولم يفسرهُ بزنا أمّه . وكذا : إن^(١) نفاه عن قبيلته .

و : « ما أنتَ ابنَ فلانة » ، ليس بقذفٍ مطلقاً .

و : « لست بولدى » ، كنايةٌ في قذفِ أمّه

و : « أنتَ أزنى الناس ، أو من فلانة » ، أو قال له : « يازانية » ، أولها : « يازان » — صريحٌ في المخاطب بذلك ، كفتح التاء وكسرها لهما في « زنت » وليس بقاذفٍ لفلانة .

ومن قال عن اثنين^(٢) : « أحدهما زان » ، فقال أحدهما : « أنا ؟ » ، فقال : « لا » — فقذفٌ للآخر .

و : « زَنَأْتِ » مهموزاً ، صريحٌ ولو زاد : « في الجبل » ، أو عُرفِ العربية .

° ° °

فصل

(ب) وِكَمَائِيَّتُهُ والتعريضُ : « زَنَتُ يَدَاكَ ، أو رجلاك^(٣) ، أو يدُكَ ، أو رجلك ، أو بدُكَ » .

و : « يا خَنِيثٌ » بالنون : « يا نظيفٌ^(٤) » ، « يا عفيفٌ » .

(١) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « لو » ، وأمله تصحيف ناسخ .

(٢) كذا في ز ش والغاية ، أى أخبر عنهما بذلك . وفي ع : « لاثنين » ، وأمله تحريف .

(٣) أسقط قوله : « أو رجلاك » من ش مدرجا في الشرح . وانظر الغاية ٣٢٧

والإقناع ٩٠ .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٩١ . وفي ش : « يا نظيف » ، والواو من الشرح .

و : « يا قَحْبَةُ » ، « يا فاجرة » ، « يا خبيثة » .

ولزوجة شخص : « قد فضحتني ، وغطيت — أو نكست —
رأسه ، وجعلت له قروناً ، وعلقت^(١) عليه أولاداً من غيره ،
وأفسدت فراشه » .

ولعربي : « يا نبطي » ، « يا فارسي » ، « يا رومي » ؛ ولأحدهم :
« يا عربي » .

ولمن يخاضمه : « يا حلال ابن^(٢) الحلال ، ما يعرفك الناس بالزنا ،
أو ما أنا بزاني^(٣) » ، [أو] ما أمي بزانية » .

أو يسمع من يقذف شخصاً ، فيقول : « صدقت » ، أو :
« صدقت فيما قلت » .

أو : « أخبرني — أو أشهدني — فلان^(٤) : أنك زنيته ؛
وكذب به فلان » .

فإن فسره بمحتمل غير قذف^(٥) : قبل ، وعزّر . كقوله^(٦) :
« يا كافر » ، « يا فاسق » ، « يا فاجر » ، « يا حمار » ، « يا آتيس » ،

(١) كذا في ز ش والغاية والإقناع . وصحف في ع بلفظ : « وعقلت » .

(٢) في ش : « يا حلال يا ابن » ، ولعل « يا » من الشرح .

(٣) كذا في ز ش والغاية والإقناع ٩١ ، على التخفيف بحذف الياء . وفي ع :
« بزاني » ، على الأصل وسقطت الزيادة من ش .

(٤) قدم هذا في ش عقب « أخبرني » ، ولعله من عبث الناسخ .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « القذف » . وراجع الغاية ٣٢٨ والإقناع بتأمل .

(٦) أسقطت السكاف من ش ، ومزجت بالشرح .

« يارافضى » ، « ياخييث البطن ، أو الفرج » ، « ياعدو الله » ،
« يا ظالم » ، « يا كذاب » ، « يا خائن » ، « يا شارب الخمر » ،
« يا مخنث » ، « يا قرنان » ، « يا قواد » .

ونحوهما : « يادوث » ، « يا كشحان »^(١) ، « يا قرطبآن » ،
« ياعلق » . و « مأبون » ك « مخنث » عرفاً .

وإن قذف أهل بلدة^(٢) أو جماعة لا يتصور الزنا منهم عادة ،
أو اختلفا فقال أحدهما : « الكاذب ابن الزانية » — عزّر ، ولاحد .
كقوله : « من رمانى فهو ابن الزانية » .

ومن قال لمكلف [أو غيره^(٣)] : « أقذفنى » ، فقدفه — لم يحدّ :
لأنه حق له ؛ وعزّر .

ومن قال لامرأته : « يا زانية » ، قالت : « بك زانيت » . -
سقط حقها ، بتصديقها ، ولم تقذفه .

ويحدّان فى : « زنى بك فلان » ، قالت : « بل أنت زنى بك » ؛
أو : « يا زانية » ، قالت : « بل أنت زان » .

وليس لولد محصن قذف مطالبة : مادام حياً .

فإن مات — ولم يطالب به — : سقط وإلا : فلا ، وهو لجميع

(١) كذا فى زع والغاية والإقناع . وصحّف فى ش بالخاء المعجمة .

(٢) كذا فى زع . وفى ش والغاية ٣٢٩ والإقناع : « بلد » . وهوى ذكر ويؤنث :

فيصح إضافة التاء إليه . وأسقطت « أو » من ش مدججة بالشرح .

(٣) وردت الزيادة فى ز ، دون ع ش والغاية . ولا يخفى أن الحكم ثابت فيها بالأولى .

الورثة . فلو عفا بعضهم : حُدَّ للباقي كاملاً .
ومن قَذَف ميتاً — ولو غيرَ محصَّن — : حُدَّ بطلبِ وارثٍ
محصَّنٍ خاصَّةً .
ومن قَذَف نبيئاً أو أمه^(١) : كفر ، وقتل حتى ولو تاب ، أو كان
كافراً فأسام . [لا : إن سبَّه ثم أسلم^(٢)] .
ولا يكفر من قَذَف أباه إلى آدم .
ومن قَذَف جماعةً — يُتصوَّرُ زناهم عادةً — بكلمة ، فطأَبوا^(٣)
أو أحدهم — : كُفِرَ . وبكلماتٍ : فلكلٍّ واحدٍ حدٌّ .
ومن حُدَّ لقذفٍ ، ثم أعاده أو بعدَ لعانِهِ — : عُرِّرَ ، ولا لعان^(٤) .
وبزناً آخر : حُدَّ مع طولِ الزمن ؛ وإلا : فلا .
ومن قَذَف مُقِرّاً بزناً — ولو دونَ أربعٍ — : عُرِّرَ .

بَابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ

كلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ : يحرَّمُ شربُ قُلِيلِهِ وكثيرِهِ مطلقاً — ولو لعطشٍ

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو أم أبي غيره » . كما ورد قبله
نحو ثلاث أو أربع كلمات بها طمس وآثار شطب . ولعل عبارة الإقناع ٩٢ : « ومن
قَذَف النبي صلى الله عليه وسلم أو أمه » ، تعين على إدراك العبارة التي كان المصنف عبر بها ،
ثم اختصرها وضرب على بعضها .
(٢) وردت الزيادة في ز . دون ع ش والغاية . كما ورد في الإقناع باللفظ : « ... سببه .
بغير القذف ... » .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « فطأَبوه » ، والزائد من الشرح وإن ذكر في الغاية --
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو قذفه » . وراجع الإقناع ٩٣ .

يُخْلَفُ مَاءٌ^(١) نَجَسٍ - إِلَّا لِدَفْعِ لَقْمَةٍ غُصَّ بِهَا ، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَخَافَ تَلَفًا . وَيَقْدَمُ عَلَيْهِ بَوْلٌ ، وَعَلَيْهِمَا مَاءٌ نَجَسٍ .
فَإِذَا شَرِبَهُ ، أَوْ مَا خَلَطَ بِهِ وَلَمْ يُسْتَهْلَكْ فِيهِ - أَوْ أَسْتَعَطَّ أَوْ أَحْتَقَنَ بِهِ ، أَوْ أَلَّ كُلَّ عَجِينًا لُتَّ بِهِ - مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ ، عَلِمَا أَنَّ كَثِيرَهُ مُبْسُكِرٌ ؛ وَيَصْدُقُ إِنْ قَالَ : « لَمْ أَعْلَمْ » ؛ بِمُخْتَارٍ - لِحَلِّهِ لِمُسْكِرِهِ ، وَصَبْرُهُ عَلَى الْأَذَى أَفْضَلُ - أَوْ وَجِدَ سَكَرَانَ ، أَوْ تَقَايَاهَا^(٢) - : حُسَدٌ حَرٌّ ثَمَانِينَ ، وَرَقِيقٌ أَرْبَعِينَ^(٣) - وَلَوْ أَدَّعَى جَهْلَ وَجُوبِ الْحَدِّ .

وَيُعَزَّرُ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَتَهَا ، أَوْ حَضَرَ شُرْبَهَا . لَا شَارِبَ جَهْلٍ التَّحْرِيمَ . وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الْجَهْلِ مِمَّنْ نَشَأَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .
وَلَا حَدٌّ عَلَى كَافِرٍ ، لِشَرْبِهِ .

وَيُثْبِتُ بِإِقْرَارٍ مَرَّةً - كَقَذْفٍ - أَوْ شَهَادَةِ عَدَلَيْنِ ، وَلَوْ لَمْ يَقُولَا : « ... مُخْتَارًا ، عَالِمًا تَحْرِيمَهُ » .

وَيَحْرُمُ عَصِيرُ غَلَى^(٤) أَوْ أَتَى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلِيَالِيهِنَّ . وَإِنْ طُبِخَ

(١) كَذَا فِي ع وَالْغَايَةِ ٣٣٠ ، وَزَبْهَذَا الضَّبْطُ . وَفِي ش وَالْإِقْنَاعِ ٩٥ : « مَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِالْفُظْشِ : « تَقَايَاهَا » ، بِتَسْمِيَةِ الْهَمْزَةِ فِي الْجَمِيعِ . وَالْخَرِيدُ كَرَوِيضٌ ، فَلَا دَعَا لِلِاصْلَاحِ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « تَقَايَاهَا » بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ . وَهُوَ لَعْنَةٌ أُخْرَى إِلَّا أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي تَسْكَفِ الْقِيءِ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ وَالْمُصْبَاحِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْإِقْنَاعِ ٩٥ . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « نَصْفُهَا » .

(٤) رَسْمُ الْيَاءِ فِي ش وَالْغَايَةِ ، وَبِالْأَلْفِ فِي زَع . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى : لِأَنَّهُ بَابٌ « رِي » ، كَمَا فِي الْمُخْتَارِ وَغَيْرِهِ .

قبل تحرّيم ، حَلَّ : إن ذهب ثلثاه .
 ووضعُ زيب في خرَدَلٍ ، كمصير . وإن صُبَّ عليه خَلٌّ :
 أُكِلَ

ويُكرهُ الخَلِيطَانِ : كَتَبَذِ^(١) تمرٍ مع زيب . وكذا
 مُذَنَّبٌ وحده .

لاوضعُ تمرٍ أو زيبٍ أو نحوهما في ماء ، لتحليته - : ما لم يشتدَّ ،
 أو تَمَّ له ثلاثٌ . - ولا فُقَاعٌ ، ولا أُنْتَبَاضٌ في «دُبَاءِ»^(٢) و «حَنَنْتَمِ»
 و «تَقِيرِ»^(٣) و «مُزَقَّتِ» .

وإن غَلَى عنبٌ - وهو عنبٌ - : فلا بأسَ به .
 ومن تشبَّه بالشرَّاب في مجلسه وآيَتِهِ ، وحاضِرَ مَنْ حاضِرُهُ
 بِمَحَاضِرِ^(٤) الشرَّاب - : حرُمٌ ، وعُزْرٌ . قاله في «الرُّعَايَةِ» .

* * *

(١) كَذَا في ز ، وهو الموافق لعبارة الإقناع ٩٧ : « وهو أن ينتبذ عنبين ... » .
 وذكر نحوها في المختار . وفي ع ش والغاية ٣٣١ : « كنبذ » ، وهو تصحيف .

(٢) بهامش ز حاشية : « الدباء (بضم الدال ، وتشديد الباء الموحدة ممدودة) :
 القرع . والمختم (بفتح الحاء المهملة ، وسكون النون ، وفتح المثناة من فوق) : جرار خضر
 مطاية . والنقير (بنون مفتوحة ، وقاف) أصله : النخلة تنقر فيتخذ منها وعاء ينبذ فيه .
 والمزفت (بزاي ، كفاء مشددة) : وعاء مطلي بالزفت . وإنما نهى عن الانتباض هذه الأوعية :
 لأنها تسرع الشدة في الشراب » اهـ . وراجع شرح الإقناع .

(٣) كَذَا في زع والغاية . وفي ش : « مفير » ، وهو تصحيف — بدليل الحاشية
 السابقة — وإن وافق لفظ الإقناع .

(٤) كَذَا في زع والإقناع ٩٨ . وفي ش : « بمجالس » ، ولا يبعد أن يكون .
 أصل العبارة : « بمحاضر أي بمجالس » ، والزائد من الشرح .

بابُ التَّعْزِيرِ

وهو : التَّأْدِيبُ . ويجب في كل معصيةٍ لا حَدَّ فيها ولا كَفَّارَةَ :
كَبَاشِرَةٍ [أجنبية] ^(١) دونَ فَرْجٍ ^(٢) ، وأمرأةٍ لامرأةٍ ^(٣) ، وسرقةٍ
لا قطعَ فيها ، وجنايةٍ لا قَوْدَ فيها ، وقذفٍ ^(٤) غيرِ ولدٍ بغيرِ زنا ، ولَعْنَةٍ ^(٥)
وليس لمن لُعِنَ رَدُّهَا .

وكدعاءٍ عليه ، وشتمٍ بغيرِ فِرْيَةٍ . وكذا : « اللَّهُ أَكْبَرُ
عليك » ، ونحوُ ذلك . قال بعضُ الأصحاب : « إلا إذا شتمَ نفسه ،
أو سبَّها » .

ولا يُحتاج إلى مطالبةٍ : فيُعزَّرُ مَنْ سبَّ صحابياً ، ولو كان له
وارثٌ ولم يطالب .

ويُعزَّرُ — بعشرينَ سَوْطاً — بشربِ مسكرٍ في نهارِ رمضانَ ،
مع الحدِّ .

وَمَنْ وطىَّ أُمَّةَ امرأتهِ ، حُدَّ : ما لم تكن أحلتها له .
فَيُجْلَدُ مائةً — : إن عَلمَ التحريمَ . — فيهما . وإن ولدت ^(٥) : لم
يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ .

(١) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية ٣٣٢ .

(٢) كذا في ز ع والغاية . وفي ش يح « الفرج . . . امرأة » بالنصب . وانظر
الإقناع ٩٨ .

(٣) في ش : « وكذف » ، والكاف من الشرح .

(٤) كذا في ز ، وهو المناسب لقوله : « ردها » . وفي ع والغاية :
« ولعنه » ، وهو لفظ ش مع زيادة كاف من الشرح . ولعله تصحيف وإن كان لفظ الإقناع .
وراجع المصباح بتأمل .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

ولا يسقطُ حدُّ بإباحةٍ ، في غير هذا الموضع ^(١) .
 ومَنْ وطئ أمةً — له فيها شركٌ — : عَزَّرَ بمائةٍ إلا سوطاً .
 وله نقصه . ولا يُزادُ في ^(٢) جلدٍ ، على عشرٍ ، في غير ما تقدّم .
 ويحرّمُ تعزيرُ بخلقٍ لحيةٍ ، وقطعِ طرفٍ ، وجرحٍ ، وأخذٍ ^(٣) مالٍ أو إتلافه . لا بتسويدٍ وجهه ، ولا بأن يُنادى عليه بذنبه ،
 ويُطافَ به مع ضربه .
 ومن قال لدمي : « يا حاجٌ » ، أو لعمه بغير ^(٤) موجبٍ — :
 أُدِّبَ .
 ومن عُرِفَ بأذى الناس — حتى بعينه — حُبَسَ حتى يموتَ ،
 أو يتوبَ . المُتَّقِحُ : « لا يبعدُ أن يُقتلَ العائنُ : إذا كان يقتلُ بعينه
 غالباً ، وأما ما أتلّفه : فيعزّمُه » انتهى .
 ومن أَسْتَمَنَى — من رجلٍ أو امرأةٍ — لغير حاجةٍ : حرّمٌ ، وعُزِّرَ .
 وإن فعله خوفاً من الزنا : فلا شيءَ عليه . فلا يُباحُ إلا إذا لم يقدر
 على نكاحٍ ولو لأمةٍ .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا يزاد في جلده على عشر في غير هذا » . وانظر الإقناع ١٠٠ والغاية ٣٣٣ .

(٢) في ش : « في تعزير على » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) في ش : « وبأخذ » ، والباء من الشرح وإن وردت في لفظ الغاية ٣٣٤ : « وكذا بأخذ مال وإتلافه » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « من غير » . وانظر الإقناع ١٠٢ .

ولو اضطرَّ إلى جماعٍ - وليس من يباح وطؤها : - حرُم
الوطء .

* * *

بابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ^(١)

وشروطه ثمانية :

- ١ - أحدها : السَّرِقَةُ ، وهي : أخذُ مالٍ محترَمٍ لغيره ، على وجه الاختفاء ، من مالِكِهِ أو نائِبِهِ .
فَيَقْطَعُ الطَّرَازُ ، وهو : من يَبْطُ^(٢) جِيماً أو كُمّاً أو غيرَهما ، ويأخذُ منه - أو بعدَ سَقْوطِهِ - نِصَاباً .
وكذا جاحدٌ عاريةً قيمَتُها نِصَابٌ^(٣) ، لا وديعةٌ . ولا مُنْتَهَبٌ ، ومُخْتَلِسٌ ، وغاصِبٌ ، وخائِنٌ .
- ٢ - الثاني : كونُ سارقٍ مكلفاً ، مختاراً ، عالماً بمسروقٍ وبتحريمِهِ^(٤) .

فلا قطع على صغيرٍ ومجنونٍ ومُكْرَهٍ ، ولا بسَرِقَةٍ مِنْدِيلٍ بِطَرَفِهِ .
نِصَابٌ مُشْدُودٌ لم يَعْلَمْهُ ، ولا بِجَوْهَرٍ يَظُنُّ قيمَتَهُ دونَ نِصَابٍ ،
ولا على جاهلٍ تحريمٍ .

(١) بهامش ز حاشية مطبوعة لم تظهر في التصوير ، ولم ندر الموضع المتعلقة به .
(٢) كذا في زع والغاية ٣٣٦ ، وهو المناسب لما بعد . وفي ش : « بط » والظاهر أنه تحريف . وانظر الإقناع ١٠٥ .
(٣) كذا في زش والغاية . وفي ع : « نصابا » ، وهو تحريف ناسخ .
(٤) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « عليه » .

٣ — الثالث : كون مسروق مالا محترماً ، ولو من غلّة وقف وليس من مستحقّيه . لا من سارق أو غاصب ماسرقه أو غصبه .

وثمن : كجوهري ، وما يسرعُ فساده : كفاكهة ، وما أصله الإباحة — : كالحج ، وتراب ، وحجر ، ولبن ، وكلاء^(١) ، وثلج وصيد . — كغيره ، سوى ماء ، وسرجين نجس .
ويقطع بسرقة إناء نقد ، ودنانير^(٢) أو دراهم فيها تمائيل ، وكشب علم ، وقنّ نائم أو أعجمي ولو كبيراً^(٣) ، وصغير ، ومجنون .

لا مكاتب وأم ولد ، ولا حرّ ولو صغيراً ، ولا مصحف ، ولا بما عليهما — : من حلي ، ونحوه . — ولا بكشب بدع وتصاوير ، ولا بآلة لهُو ، ولا بصليب أو صنم نقد ، ولا بآنية فيها خمر أو ماء .

٤ — الرابع : كونه نصّاباً ، وهو : ثلاثة^(٤) دراهم — خالصة ،

(١) في ش زيادة : وشوك ، وهي مضافة من الشرح أيضاً .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٣٧ . وفي ش : « أو دنانير ودرهم » ، ولعله ثبت ناسخ .

(٣) كذا في ز ، أي ولو كان هذا الفس كبيراً . كما هو ظاهر ، ويؤيده عبارة الإقناع

١٠٥ : « فإن كان (العبد) كبيراً ... » وصنيع الشارح . وفي ع ش والغاية : « كبيرين » ، وهو تحريف ناسخ .

(٤) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق للفظ الحديث . وفي ش : « ثلاث » .

وفي الإقناع ١٠٦ : « ثمانية » ، وهو خطأ وتصحيف .

(م ٣١ ق ٢ — منتهى الإرادات)

أَوْ [تَخْلُصُ مِنْ^(١)] مَغْشُوشَةٍ — أَوْ رُبْعُ دِينَارٍ ، وَلَوْ لَمْ يُضْرَبَا —
وَيُكَمَّلُ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ^(٢) — أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا :
مِنْ غَيْرِهِمَا .

وَيُتَعَبَّرُ^(٣) الْقِيَمَةُ حَالِ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِرْزِ . فَلَوْ نَقَصْتُ بَعْدَ
إِخْرَاجِهِ : قُطْعَ . لَا : إِنْ أَتْلَفَهُ فِيهِ بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ . أَوْ نَقَصَهُ بِذَبْحِ
أَوْ غَيْرِهِ — ثُمَّ أَخْرَجَهُ .

وَإِنْ مَلَكَه سَارِقٌ — يَبِيعُ أَوْ هَبَهُ ، أَوْ غَيْرِهِمَا^(٤) — لَمْ
يَسْقُطِ الْقُطْعُ .

وَإِنْ سَرَقَ فَرَدَّ خُفًّا — قِيَمَةُ كُلِّ مَنْفَرَدٍ : دَرَاهِمَانِ ، وَمَعَا :
عَشْرَةٌ — : لَمْ يَقُطَعْ ، وَعَلَيْهِ ثَمَانِيَةٌ : قِيَمَةُ الْمُتَلَفِ ، وَنَقْصُ التَّفْرِقَةِ .
وَكَذَا جُزْءٌ مِنْ كِتَابٍ .

وَيَضْمَنُ مَا فِي وَثِيقَةٍ أَتْلَفَهَا : إِنْ تَعَذَّرَ .

وَإِنْ أَشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نِصَابٍ : قُطِعُوا حَتَّى مِنْ لَمْ يُخْرِجْ نِصَابًا .
وَلَوْ لَمْ يَقُطَعْ بَعْضُهُمْ — لَشُبْهَةٌ ، أَوْ غَيْرُهَا — : قُطْعُ الْبَاقِي :
وَيَقُطَعُ سَارِقُ نِصَابِ الْجَمَاعَةِ .

(١) وَرَدَ الزِّيَادَةُ فِي عَشِّ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ز . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٠٧ .

(٢) فِي ع : « بِالْأَجْزَاءِ وَمَا » ، وَهُوَ عِبْتُ نَاسِخٍ .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « وَيُعْتَبَرُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « أَوْ نَحْوَهَا » . وَلِظَلِّ الْغَايَةِ : « بِنَحْوِ بَيْعٍ ... » .

وإن هتك اثنان حِرْزاً ، ودخلاه فأخرج أحدهما المال ، أو دخل أحدهما فقراً به^(١) من النقب وأدخل الآخر يده فأخرجه ، أو وضعه وسط النقب فأخذه الخارج - : قُطعا .

وإن رماء إلى الخارج أو ناوله ، فأخذه أو لا ، أو أعاده فيه أحدهما - : قُطع الداخل وحده .

وإن هتكه أحدهما ، ودخل الآخر ، فأخرج المال - : فلا قطع عليهما ، ولو تواطئا .

ومن نقب ودخل ، فابتلع جواهر أو ذهباً وخرج به ، أو ترك المتاع على بهيمة فخرجت به ، أو في ماء جارٍ - أو أمر غير مكلف بإخراجه - فأخرجه ، أو على جدار فأخرجته^(٢) ريحاً ، أو رمى به خارجاً ، أو جذبه بشيء ، أو استتبع سخل شاة ، أو تطيب فيه ولو اجتمع بلغ نصاباً ؛ أو هتك الحِرْز وأخذ المال وقتاً آخر ، أو أخذ بعضه ثم أخذ بقيته وقرب ما بينهما ؛ أو فتح أسفل كَوَازَةٍ فخرج العسل شيئاً فشيئاً ، أو أخرجه إلى ساحة دارٍ من بيت مغلق^(٣) منها - ولو أن بابها مغلق - : قُطع .

ولو علم قوداً^(٤) السرقة : فالغرم فقط .

(١) في ش زيادة : « المروق » ، ومي بعض ما ذكره الشارح .

(٢) وردت الناء في زع والغاية ٣٣٨ ، وسقطت من ش .

(٣) كذا في ز ش والغاية ٣٣٩ . وصحف في ع بالعين المهملة .

(٤) في الغاية : « فرد » ، وهو تصحيف وتجريف . وفي ش قبله زيادة من الشرح :

« إنسان » . وانظر الإقناع ١٠٩ .

٥ - أُلْخَامَسُ : إخراجُه من حِرْزٍ ^(١) .

فلو سَرَقَ من غير حِرْزٍ : فلا قطع .

ومن أخرج بعضَ ثوبٍ - قيمته نصابٌ - : قطع به إن قطعَه .
ولإ : فلا ^(٢) .

و « حِرْزُ كُلِّ مالٍ » : ما حُفِظَ فيه عادةً . ويختلف باختلافِ
جنسٍ ، وبلدٍ ، وعدلِ سلطانٍ ^(٣) وقوته ، وضدِّهما .

فحِرْزُ جوهرٍ ونقدٍ وقماشٍ في العمران - بدارٍ ودكان - : وراءَ
غَلَقٍ وثيقٍ .

وصندوقٌ بسوقٍ - وثم حارسٌ - حِرْزٌ .

وحِرْزُ بَقْلٍ ، وقُدُورٍ باقِلَاءٍ ^(٤) وطبيخٍ ، وخزَفٍ - وثم حارسٌ - :
وراءَ الشرائعِ .

وحِرْزُ خشبٍ وحطبٍ : الحِطَّائِرُ . وماشيته : الصَّيْرُ ؛ وفي
مرعى : براعٍ يراها غالباً . وسُفْنٍ في شطٍّ : بربطها . وإبلٍ بركةٍ
معقولةٍ : بحافظٍ حتى نائمٍ ، وتحوّلتهما : بتقطيرها مع قائدي يراها . ومع

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو أُلْخَمَ فيه » .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « قطع » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « السلطان » .

(٤) كذا في ز والغاية بالمد ، فيلزم تخفيف اللام . وفي ع ش : « باقلا » بالقصر ،

فيتمين التشديد . كما صرح بذلك كله في المختار والمصباح .

عدم تقطير : بسائق^(١) يراها . وبيوت في صحراء أو^(٢) بساتين :
بملاحظ ، فإن كانت مغلقة : فبنائهم . وكذا خيمة^(٣) وخر^(٤) كاة^(٥) ،
ونحوهما .

وحرز ثياب في حمام ، وأعدال [وغزل^(٦)] بسوق أو خان وما كان
مشتراكا في دخول - : بحافظ ، كقعوده على متاع .
وإن فرط حافظ ، فنام أو اشتغل - : فلا قطع ، وضمن^(٧) حافظ
وإن لم يستحفظ^(٨) .

وحرز كفن مشروع : بقبر على ميت . وهو ملك له ، وانلصم^(٩)
فيه : الورثة . فإن عديموا : فنائب الإمام .
وحرز باب : تركيبه بموضعه ؛ وحلقته^(١٠) : بتركيبها فيه . وتأزير^(١١)
وجدار وسقف كباب .
ونوم على رداء أو بحر فرس ، ولم^(١٢) يزل عنه ، ونعل^(١٣)
برجل - حرز .

-
- (١) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٢) وردت الألف في زع دون ش والغاية . وفي ش زيادة من الشرح : « في » .
(٣) كذا في الأصول . وفي الإقناع ١١٠ : « خركات » بالزاء المفتوحة ، ولعله
تصحيف أو جمع . ولم نعثر عليها في معاجم اللغة : كاللسان والتاج وما إليها . فلعلها محدثة .
ولفظ الغاية : « وكذا نحو خيمة » .
(٤) ذكرت الزيارة في زش والغاية ٣٤٠ ، وسقطت من ع .
(٥) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « المسروق » .
(٦) كذا في زع . وفي ش : « يستحفظه » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية .
(٧) ضبط في ز بضم الناء ، على أنه معطوف على « حرز » ، ويصح الكسر على
أنه معطوف على « باب » ، كما أشار الشارح إليه .
(٨) وردت الواو في زع والغاية ، وسقطت من ش . والمعنى صحيح بدونها أيضاً .

فَنَبَشَ قَبْرًا ، أَوْ أَخَذَ الْكَفْنَ ، أَوْ سَرَقَ رِتَاجَ الْكَعْبَةِ أَوْ بَابَ
مَسْجِدٍ أَوْ سَقْفَهُ أَوْ تَأْزِيرَهُ ، أَوْ سَحَبَ رِدَاءَهُ أَوْ حَجَرَ فَرَسِهِ مِنْ تَحْتِهِ ،
أَوْ نَعْلًا مِنْ رِجْلِ - وَبَلَغَ نَصَابًا - : قُطِعَ . لَا بَسْتَارَةَ ^(١) الْكَعْبَةِ
الْخَارِجَةِ - وَلَوْ نَحِيْطَةً عَلَيْهَا - وَلَا بِقِنَادِيلِ مَسْجِدٍ ^(٢) وَخُصْرِهِ ،
وَنَحْوِهِمَا - : إِنْ كَانَ مُسْلِمًا .

وَمَنْ سَرَقَ ثَمَرًا ^(٣) أَوْ طَلْعًا أَوْ جَمَّارًا أَوْ مَاشِيَةً ، مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ - :
كُنْ شَجَرَةً وَلَوْ بِيَسْتَانَ مُحَوَّطٍ ، وَثَمَّ ^(٤) حَافِظٌ - : فَلَا قَطْعَ ،
وَأُضْعِفَتْ ^(٥) قِيَمَتُهُ . وَلَا تُضْعَفُ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ .

وَلَا قَطْعَ عَامَ حَبَاةٍ ^(٦) غَلَاءٍ : [إِنْ] لَمْ يَحِذْ مَا يَشْتَرِيهِ ،
أَوْ يَشْتَرِي بِهِ .

٦ - السَّادِسُ : اِتِّفَاقُ الشُّبْهِةِ .

فَلَا قَطْعَ بِسَرْقَةٍ مِنْ عَمُودَيِ نَسَبِهِ ، وَلَا مِنْ مَالٍ : لَهُ شِرْكٌ

(١) أَسْقَطَ الْبَاءَ مِنْ ش ، وَأُضْفِيَتْ إِلَى الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٤١ وَالْإِقْنَاعُ ١١٣ . وَفِي ش : « الْمَسْجِدُ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِعِبَارَةِ الْإِقْنَاعِ : « مِنْ ثَمَرِ شَجَرٍ » . وَفِي ش :
« ثَمَرٌ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَفِي عِشِ وَالْغَايَةِ : « فِيهِ » بِدُونِ وَاو .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَضْعَتْ » بِضَمِّ التَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ ، وَهِيَ
بِمَعْنَى . وَهِيَ لَفَةٌ ثَالِثَةٌ : « وَضَعْتُ » . فَرَاغَ الْمُخْتَارِ .

(٦) ضَبَطَ بِكَسْرَتَيْنِ فِي ز ، عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ - الَّذِي لَمْ يَرِدْ فِي الْإِقْنَاعِ ، وَالَّذِي صَحَّفَ
فِي ش بِلَفْظِ : « غَلَالٌ » - بِدَلِّ مِنْهُ . وَالْأَوَّلَى : ضَبَطَهُ بِكَسْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، عَلَى الْإِضَافَةِ .
وَالزِّيَاةُ الْآتِيَةُ سَقَطَتْ مِنْ ش ، وَوَرَدَتْ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . كَمَا وَرَدَتْ فِي الْإِقْنَاعِ
بِلَفْظِ « إِذَا »

فيه أو لأحدٍ ممن لا يُقَطَّعُ بالسَّرقة منه؛ ولا^(١) من غنيمةٍ: لأحدٍ - ممن ذكر - فيها حقٌّ؛ ولا مسلمٍ من^(٢) بيت المال، إلا القِنَّ . المنقُحُ : « والصحيحُ : لا قطع » انتهى . لأنه لا يُقَطَّعُ بسَّرقةٍ من مال لا يُقَطَّعُ به سيده .

ولا^(٣) بسَّرقةٍ مكاتبٍ من مكاتبه ، وعكسه ، كقنّه .
ولا بسَّرقةٍ زوجٍ أو زوجةٍ من مال الآخر ، ولو أُحْرِزَ عنه .
ولا بسَّرقةٍ مسروقٍ منه أو مغصوبٍ منه ، مال سارقٍ أو غاصبٍ ، من الحرز الذي فيه العينُ المسروقةُ أو المغصوبةُ .
وإن سرقه من حرزٍ آخر ، أو مالٍ من له عليه دينٌ - لا بقدره : لم يجزه . - أو عيناً قُطِعَ بها^(٤) في سَرقةٍ أخرى ؛ أو أجر^(٥) أو أعار داره ثم سرق منها مالٌ مستأجرٍ أو مستعيرٍ ؛ أو من قرابةٍ غير^(٦) عمودى نسبته - : كأخيه ، ونحوه . - أو مسلمٍ من ذمى أو مستأمنٍ ، أو أحدُهما منه - : قُطِعَ .

(١) أسقطت « لا » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « مال » .

(٣) أسقط هذا السطر كله من ش ، وأضيف إلى الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ، أى بسرقتها كما ذكر الشارح . وفي ش : « به » ،

وهو تصحيف .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « أجر » .

(٦) في ش : « غرى » ، وهو تحريف ظاهر .

- ومن سرق عيناً ، وادّعى ملكها أو بعضها^(١) أو الإذن في دخول
الحرز - : لم يُقطع ، ويأخذها مسروق منه يمينه .
٧ - السابغ : ثبوتها بشهادة عدلين يصفانها^(٢) - ولا تُسمع
قبل الدعوى - أو إقرار^(٣) مرتين ، ويصفها ، ولا ينزع^(٤) حتى
يُقطع . ولا بأس بتلقيه الإنكار .
٨ - الثامن : مطالبة مسروق منه ، أو وكيله ، أو وليه .
فلو أقر بسرقة من غائب ، أو قامت بها بيّنة - أنتظر حضوره
ودعواه ، فيُحبس ويُعاد .
وإن كذب مدّع نفسه : سقط^(٥) القطع .

فصل

وإذا وجب القطع : قُطعت يده اليمنى من مفصل كفه ،
وحُسمت - وجوباً - بغمسها في زيت مُغلي^(٦) .

(١) ضبط في ز بالفتح ، أى أو ادعى البعض . ويصح السكر ، على العطف على الضير .
أى أو ملك البعض كما قال الشارح . والمآل واحد .
(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح الموافق للفظ الإقناع ١١٧ : « يصفان السرقة » .
وفي ش والغاية ٣٤٢ : « بصفتها » ، وهو تصحيف نشأ عن فهم أنه متعلق بشهادة .
(٣) فى ش : « بإقرار » ، والباء من الشرح وإن ذكرت فى الغاية واللفظ الإقناع .
(٤) ورد بها مشع : « يرجع » ، وهو تفسير ذكر فى الشرحين .
(٥) قوله : « سقط القطع » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .
(٦) هذا اسم مفعول من الرباعى المتعدي : « أغلى » كما صرح به فى المصباح .
وضبط فى ز خطأ وسهواً بفتح الميم .

وسُنَّ تعليقُها في عنقه ثلاثة أيام : إن رآه ^(١) الإمام .
فإن عاد : قُطعتْ رجلُه اليسرى من مفصل كعبه ، بترك
عقبه ، وحُسمتْ .

فإن عاد : حبس حتى يتوب ، ويحرم أن يُقطع .
فلو سرق — ويمينه أو رجلُه اليسرى ذاهبةً — : قُطع الباقي
منها .

ولو ^(٢) كان الذاهبُ يده اليسرى ورجله اليمنى ، لم يُقطع : لتعطيل
منفعة الجنس ، وذهابِ عضوين من شقٍّ .
ولو كان يديه أو يُسراها : لم تُقطع رجلُه اليسرى .
ولو كان رجلينه أو يُغناهما ، قُطعتْ يميني يديه : لأنها الآلة
ومحلُّ النصِّ .

ولو ذهبَتْ بعد سرقة يميني أو يسرى يديه ، أو ^(٣) مع رجلينه
أو إحداهما — : سقط القطع . لا : إن كان الذاهبُ يميني ^(٤) أو يسرى
رجلينه ، أو هما .

والشَّلَاءُ ^(٥) — ولو أَمِنَ تلفه ^(٥) بقطعها — وما ذهب مُعْظَمُ

(١) كذا في زش والغاية ٣٤٣ والإقناع ١٠٩ . وفي ع : « يراه » ، وهو تحريف
عنه أو عين « يره » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

(٣) في ش : « أو ، أو إحداهما » ، فأدرج المرح في وبالعكس .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « رجله » .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « والشلا ... التلف » ، وفيه تحريف .

نفعها ، كعمدومة . لا ما ذهب منها خنصرٌ وبِنْصِرٌ ، أو إصبعٌ سواهما
ولو الإبهام .

وإن وجب قطعُ يمينه^(١) ، فقطعَ قاطعٌ يسواه بلا إذنه عمداً — :
فالقود . وإلا : الدية^(٢) ، ولا تُقطعُ عني السارق . وفي « التنقيح » :
« بلى » .

ويجتمع القطعُ والضمانُ : فيردُّ ما سرق إلى^(٣) مالكه ؛ وإن
تلف : فثلثٌ مثليٍّ بقيمة غيره . ويُعبدُ ما خربَ : من حرزٍ .
وعليه أجرةُ قاطعٍ ، وثمانُ زيتٍ حَسَمٍ .

* * *

بابُ حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ

وهم : المكلفون الملتزمون — ولو أنشئ — الذين يَعْرِضُونَ
للناسِ بسلاح — ولو عصاً ، أو حجراً — في صحراءٍ أو بُنيانٍ أو بحرٍ ،
فَيَغْصِبُونَ مالاَ محترماً ، مجاهرةً .
ويعتبرُ : ١ ، ٢ ، ٣ — ثبوتهُ بيئتهِ أو إقرارٍ مرتين ، والحرزُ ،
والنَّصابُ .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « يمينه » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٣٤٤ : « فالدية » ، وهو أولى . ويقدم نحوه .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « سرقه لما لا يملك » ، والهاء من الشرح . وعبر باللام في

ع والغاية .

فمن قَدِرَ عليه وقد قَتَلَ ولو من لا يُقَادُ به — : كَوَلِدِهِ ، وَفِيَّ -
وَذَمِيَّ . — لِقَصْدِ مَالِهِ ، وَأَخَذَ^(١) مَالاً — : قُتِلَ حَتْمًا ، ثُمَّ صُلِبَ قَاتِلُهُ
من يُقَادُ به حتى يَشْتَهَرَ ، وَلَا يُقَطَّعُ مع ذلك .

ولو مات أو قُتِلَ قبل قَتْلِهِ لِلْمُحَارَبَةِ : لَمْ يُصَلَّبْ .

وَلَا^(٢) يَتَحَتَّمُ قَوْدٌ فِيمَا دُونَ نَفْسِ^(٣) .

و « رِدْءٌ » و « طَلِيعٌ » كَبَاشِيرٌ ؛ فَرِدْءٌ^(٤) غَيْرٌ مَكْلَفٌ كَهُو -

ولو قَتَلَ بَعْضُهُمْ : ثَبَتَ حُكْمُ الْقَتْلِ فِي حَقِّ جَمِيعِهِمْ .

وإن قَتَلَ بَعْضٌ ، وَأَخَذَ الْمَالَ بَعْضٌ — : تَحَتَّمُ قَتْلُ الْجَمِيعِ وَصَلْبُهُمْ .

وإن قَتَلَ فَقَطْ لِقَصْدِ الْمَالِ : قُتِلَ حَتْمًا ، وَلَمْ يُصَلَّبْ .

وإن لَمْ يَقْتُلْ ، وَأَخَذَ نَصَابًا لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ — لَا مِنْ مَفْرَدٍ^(٥)

عن قَافِلَةٍ — : قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ثُمَّ رَجُلُهُ الْيُسْرَى ، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ حَتْمًا ،
وَحُسْمَتًا ، وَخُلِيَ^(٦) .

فَلَوْ كَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى مَفْقُودَةً ، أَوْ يَمِينُهُ سَلَاءً أَوْ مَقْطُوعَةً

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « نَصَابًا » .

(٢) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٢٢ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ع : « وَلَمْ » ، وَهُوَ

تَصْحِيفٌ .

(٣) وَرَدَّ فِي ز ، بَدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « إِلَّا إِنْ كَانَ قَتَلَ أَيْضًا » . وَذَكَرَ

نَحْوَهُ فِي الْإِقْنَاعِ .

(٤) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « فَرْدٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) كَذَا فِي زَع ، مِنْ « فَرْدٌ » بِالتَّحْرِيكِ . وَفِي ش وَالْغَايَةِ ٣٤٥ : « مَفْرَدٌ » ،

و « أَنْفَرْدٌ » . فَرَا جَعِ الْخِتَارِ .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ش : « يَخْلَى » .

أو مستَحَقَّةً في قَوْدٍ — : قُطعتُ رجلُهُ اليسرى فقط .
 وإن عَدِمَ يُعْنَى يَدَيْهِ : لم تُقَطعْ ^(١) يُعْنَى رَجُلَيْهِ .
 وإن حارب ثَانِيَةً : لم يُقَطعْ مِنْهُ شَيْءٌ .
 وتُعَيَّنُ دِيَّةُ قَوْدٍ — لَزِمَ بعد محاربتِهِ — لتقديعِهَا : بسبْقِهَا . وكذا
 لو مات قبل قتله للمحاربة .
 وإن لم يَقْتُلْ ، ولا آخذ مَالاً — : تُنْفَى وَشُرْدٌ ، ولو قَنَأَ فَلَا يُتْرَكُ
 يَأْوِي إلى بلد ، حتى تظهر توبته . وتُنْفَى الْجَمَاعَةُ متفرقةً .
 ومن تاب منهم قبل ^(٢) قدرة عليه ، سقط عنه حقُّ الله تعالى : من
 صُلِبَ ، وقُطعَ ، ونُفِيَ ، وتَحْتَمُّ قَتْلُ ^(٣) . وكذا خارجيٌّ وباعٍ
 ومرندٌ محاربٌ ^(٤) .
 ويؤخذُ غيرُ حَرْبِيٍّ ^(٥) أسلمَ ، بحقِّ الله ^(٦) وحقِّ آدميٍّ طَلَبَهُ .

-
- (١) كذا في ز ش والغاية . وفي ح : « يَنْطَع » ، وإعله تصحيف .
 (٢) كذا في زع والغاية والإقناع ١٢٤ ، وهو الصواب . وفي ش : « بعد » ، وهو
 تصحيف خطير لا ندري كيف لم يأنبه إليه الناشر خصوصاً مع استدلال الشارح بآية :
 (إِلا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ ...) . ١٩٠ .
 (٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وحد سرفه وزنا وشرب » . وذكر
 في الإقناع نحوه .
 (٤) . كذا في زع ، وأسقط من الإقناع مدرجاً في شرحه . وهو قيد للثلاثة قبله . وفي
 ش والغاية : « ومحارب » ، وإن زيادة من ناسخ جاهل .
 (٥) بهامش ز حاشية . « مسألة : إذا أتى الذي حدا وأسلم ، لا يسقط عنه —
 بإسلامه — شيء من الحدود ، سواء كانت لله أو لأدمي » . ولفظ الغاية : « ويؤخذ ذمي » .
 (٦) في ش زيادة ، مدرجة من المشرح ، هي : « تعالى » .

ومن وجب عليه حدُّ سرقة^(١) أو زناً أو شربٍ ، فتاب قبل ثبوته .
— : سقط^(٢) بمجرّد توبته^(٣) قبل إصلاح عملٍ ، كموتٍ .

* * *

فصلٌ

ومن أريدت نفسه أو حرّمته أو ماله — ولو قَلَّ ، أو لم يُكافِـ
المريدَ — : فله دفعه بأسهل ما يَظُنُّ أندفاعه به .
فإن لم يَندفع إلا بقتلٍ : أُبَيِّحَ ، ولا شيء عليه . وإن قُتلَ :
كان شهيداً .

ومع مَزْحٍ : يحرّم قتلٌ ، ويُقَادُّ به .

ولا يضمن بهيمةً صالت عليه ، ولا من دخل منزله متلصّصاً .

ويجبُ عن حرّمته ، وكذا — في غير فتنة — عن نفسه ونفسِ
غيره ، لا عن ماله . ولا يلزمه حفظه عن الضياع والهلاكِ ، وله بذله .
ويجبُ عن حرمةٍ غيره ، وكذا ماله^(٤) — مع ظنٍّ سلامتهما .
والإِلا : حرّم .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « كسرة » ، والزيادة من الناسخ .

(٢) بهامش ز : « مسألة : إذا أتى الشخص حداً وتاب قبل ثبوته عند الحاكم ، سقط عنه » .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٤٦ . وفي ش : « توبته » ، والهاء من الشرح .

(٤) في وجوب الدفع عنه . وضبط في ز بالكسر ، وهو سبق قلم . وانظر
الغاية ٣٤٧ .

ويسقط بإيأسه ، لا بظنه أنه لا يُفيد .

ومن عضو يد شخص — وحرُم — فأنزعها ولو بعنف ،
مقدمة قطت ثناباه — : فهذر . وكذا ما في معنى العض . فإن عجز :
دفعه كصائل .

ومن نظر في بيت غيره ، من خصاص باب مغلق ونحوه —
تحوّل لم يتعمّد ، لكن : ظنه متعمداً . — فخذف^(١) عينه أو نحوها ،
قتلت^(٢) — : فهذر ، ولا يتبعه . بخلاف مستمع وضع أذنه
في خصاصه قبل إنذاره ، وناظر^(٣) من منفتح .

باب قتال أهل البغي

وهم : الخارجون على إمام^(٤) — ولو غير عدل — بتأويل سائح ،
ولهم شوكة ، ولو لم يكن فيهم مُطاع .
ومتى اختل شرط من ذلك : فطاع طريق .
وانصب الإمام فرض كفاية ؛ ويثبت — بإجماع ، ونص^(٥) ،

(١) كذا في الأصول ، وهو : رمى الحصى الصغار بطرفي الإبهام والسبابة ، كما في الصباح .
وانظر المختار . وصحفي في الغاية ٣٤٨ بالحاء المهملة .

(٢) قوله : « قتلت » أسقط من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) أسقط أيضاً قوله : « ناظر » من ش ، مدرجاً في الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الإمام » ، وهو لفظ الإقناع ١٢٨ وإن أسقط
فيه — مع سائر التعريف — وأدرج في الشرح .

(٥) في ش : « وب » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

واجتهاد، وقهر - لقرشي : حرّ، ذكر، عدل، عالم، كافٍ ابتداءً
ودواماً. ويُجبر متعين لها.
وهو وكيل : فله عزل نفسه. ولهم عزله : إن سألها ؛
وإلا : فلا .

ويحرم قتاله . وإن تنازعها متكافئان : أقرع . وإن بويها فالإمام :
الأول . ومعا أو جهل السابق : بطل العقد .
وتلزمه مراسلة بغاة ، وإزالة شبههم وما يدعونه :
من مظلمة .

فإن فاءوا ، وإلا : لزم قادراً قتالهم . وعلى رعيته معونته .
فإن استنظره مدة ، ورجا فيقتلهم - : أنظرهم . وإن خاف مكيدة :
فلا ، ولو أعطوه مالا أو رهناً .

ويحرم قتالهم بما يعم إتلافه : كمنجنيق ونار ؛ واستماعة بكافر -
إلا لضرورة ، كفعلهم^(١) إن لم نفعله - وأخذ ما لهم وذريتهم ، وقتل
مُدبرهم وجريهم ومن ترك القتال . ولا قود فيه ، ويُضمن^(٢) .
ويُكره قصد رَحِمه^(٣) الباغى ، بقتل .

(١) كذا في زع والغاية ٣٥٠ . وفي ش : « وكفعلهم » ، والواو من الشرح .
وانظر الإقناع ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « بالدية » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « رحمة » بالتاء . وهو تصحيف .

وتباحُ أَسْتَعَانَةٌ عَلَيْهِمْ — بِسِلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَخِيْلِهِمْ ، وَعَبِيدِهِمْ
وَصِبْيَانِهِمْ — لِبُضْرُورَةٍ فَقَطْ .
وَمِنْ أَسْرِمْنَهُمْ — وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ أَنْثَى — : حُبْسٌ ^(١) حَتَّى لَا شَوْكَةً ^(٢)
وَلَا حَرْبَ .

وَإِذَا أُنْقَضَتْ ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَالَهُ يَبْدُ غَيْرَهُ : أَخَذَهُ .
وَلَا يَضْمَنُ بُغَاةٌ مَا أَتْلَفُوهُ حَالَ ^(٣) حَرْبٍ ، كَأَهْلِ عَدْلِ . وَيَضْمَنَانِ
مَا أَتْلَفَا ^(٤) فِي غَيْرِ حَرْبٍ .
وَمَا أَخَذُوا حَالَ أَمْتِنَاعِهِمْ — : مِنْ زَكَاةٍ ، وَخَرَجٍ ، وَجَزِيَّةٍ — :
أَعْتَدَّ بِهِ . وَيُقْبَلُ — بِلَا يَمِينٍ — دَعْوَى دَفْعِ زَكَاةٍ إِلَيْهِمْ ، لَا خَرَجٍ ^(٥)
وَلَا جَزِيَّةٍ إِلَّا بَيِّنَةً .

وَهُمْ — : فِي شَهَادَتِهِمْ ، وَإِمضَاءِ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ — كَأَهْلِ الْعَدْلِ .
وَإِنْ أَسْتَعَانُوا بِأَهْلِ ^(٦) ذِمَّةٍ أَوْ ^(٧) عَهْدٍ — : أُنْتَقَضَ عَهْدُهُمْ ، وَصَارُوا
كَأَهْلِ ^(٨) حَرْبٍ — إِلَّا إِنْ أَدَّعَوْا شَبَهَةً : كَوُجُوبِ إِجَابَتِهِمْ . — وَيَضْمَنُونَ .

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « تَنْقِضِي » . وَذَكَرَ بِمَعْنَاهُ فِي الْإِقْنَاعِ ١٣٣ .

(٢) فِي ش زِيَادَةً : « لَهُ » ، وَمِنْ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) قَوْلُهُ : « حَالُ حَرْبٍ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) كَذًا فِي زَع . وَفِي ش : « أَتْلَفَاهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْغَايَةِ ٣٥١ .

(٥) هَذَا عَطَفَ عَلَى « زَكَاةٍ » كَمَا أَشَارَ الشَّارِحُ لِمَالِهِ بِالْفِظِ الْإِقْنَاعِ ١٣٤ : « وَلَا تَقْبَلُ

دَعْوَى دَفْعِ خَرَجٍ » . وَضَبَطَ فِي زَ بَفَتْحِ الْجِيمِ ، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ .

(٦) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « حَرْ [ب] » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٣٥ .

(٧) فِي ش زِيَادَةً ، مِزَافَةً مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « أَهْلٌ » .

(٨) كَذًا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « أَهْلٌ » . وَش : « كُلُّهُمْ أَهْلٌ » ، وَلَعَلَّ بِهِ

تَقْصُرُ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ ،

ما أتلّفوه : من نفسٍ ومالٍ .
وإن أستمعنا بأهلٍ حربٍ ، وأمّنوهم — : فكعديهم . إلا أنهم
في أمانٍ ، بالنسبة إلى بُغاةٍ .

فصلٌ

وإن أظهر قومٌ رأيَ الخوارجِ ، ولم يخرُجوا عن قبضةِ
الإمامِ — : لم يَتمرّضْ لهم ، وتجرى الأحكامُ عليهم كأهلِ
العدلِ .

وإن صرّحوا بسبِّ إمامٍ أو عدلٍ ، أو عرّضُوا به — : عزّروا .
ومن كفرَ أهلَ الحقِّ والصحابَةِ ، وأسّحلَّ دماءَ المسلمين
بتأويلٍ — : فخرّجوا بُغاةً ، فسقّةً . وعنه : « كفّارٌ » ، المنقحُ :
« وهو أظهرٌ » .

وإن اقتتلّت طائفتانِ لعصبيةٍ^(١) أو رياسيةٍ ، فظالماتانِ : تصنّ
كلُّ ما أتلّفت على الأخرى . وضمتنا سواءً ما جهل مُتلفه ، كما لو قُتل
داخلٌ بينهما لصلحٍ ، وجهل قاتله^(٢) .

(١) كذا في زع والغاية ٣٥٢ والإقناع . وفي ش : « للعصبية » ، واللام من الناسخ ،
لا الشارح على ما يظهر .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ضمنتاه » . وذكر في الإقناع ١٣٦ .

(م ٣٢ في ٢ — منتهى الإرادات)

بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ

وهو: مَنْ كَفَرَ — ولو مِمِّزًا — طَوَّعًا وَلَوْ هَازِلًا ، بَعْدَ إِسْلَامِهِ
وَلَوْ كَرَّهَا بِحَقٍّ .

فَمَنْ أَدَّعَى النُّبُوَّةَ ، أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سَبَّهَ أَوْ رَسُولًا
أَوْ مَلَكَاً [له^(١)] ، أَوْ جَعَدَ رُبُوبِيَّتَهُ أَوْ وَحْدَانِيَّتَهُ ، أَوْ صَفَةً
أَوْ كِتَابًا^(٢) أَوْ رَسُولًا أَوْ مَلَكَاً لَهُ ، أَوْ وَجِبَ عِبَادَتِهِ مِنَ الْخَمْسِ —
وَمِنْهَا^(٣) : الطَّهَارَةُ . — أَوْ حُكَمَا ظَاهَرَا مَجْمَعًا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا :
كَتَحْرِيمِ زَنَاهُ أَوْ^(٤) لَحْمِ خَنْزِيرٍ ، أَوْ حِلِّ خُبْزٍ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ شَكَّ فِيهِ —
وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ ، أَوْ يَجْهَلُهُ وَعُرِّفَ وَأَصْرَّ — أَوْ سَجَدَ لِكُوكَبٍ
أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ أَتَى بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَرِيحٍ فِي الْاِسْتِهْزَاءِ بِالَّذِينَ ،
أَوْ أَمْتَنَ الْقُرْآنَ ، أَوْ أَدَّعَى اخْتِلَافَهُ^(٥) أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَى مِثْلِهِ .
أَوْ أَسْقَطَ حُرْمَتَهُ — : كَفَرَ . لَا : إِنْ^(٦) حَكَى كُفْرًا سَمِعَهُ
وَلَا يَعْتَقِدُهُ .

(١) وردت الزيادة في ز والفاية ٣٥٣ ، وفي ش عقب « رسولا » . وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والفاية ٣٥٤ . وفي ش : « أَوْ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا » ، وهو

عبث ناسخ .

(٣) كذا في الأصول والفاية والإقناع ١٤٠ ، أي مثلها كما قال الشارح .

(٤) سقطت الألف من ع . ولفظ الفاية : « أَوْ لَحْمٍ لِاشْجَمٍ ... » .

(٥) كذا في زش والفاية ٣٥٥ ، وزاد الشارح : « أَوْ اخْتِلَافَهُ » وهو لفظ

ع . وعبارة الإقناع ١٣٧ : « أَوْ دَعَوَى أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ أَوْ مُخْتَلِقٌ » بالقاف ، لا بالفاء كما
صحف في الطبع .

(٦) كذا في ز وأصل ع — وهو صحيح ملائم — ثم أصلح فيها بلفظش والفاية :

« مَنْ » الذي لا يبعد ، مع صحته ، تصحيفه . وأدخل في ش على « لَا » واو من الشرح .

وإن ترك عبادة من الخمس تهاونا : لم يكفر ، إلا بالصلاة
أو بشرط أو ركن لها مجمع عليه - : إذا دُعِيَ إلى شيء من ذلك ،
وامتنع . ويُستتاب كمرتدٍّ ، فإن أصرَّ^(١) : قُتل يشرطه ، ويُقتل في
غير ذلك حداً .

فمن أرتدَّ مكلفاً مختاراً - ولو أنى - : دُعِيَ ، وأستُتَبَ
ثلاثة أيام وجوباً - وينبغي أن يُضيقَ عليه ويُجَسَّ - فإن تاب :
لم يُعزَّرَ^(٢) ، وإن أصرَّ : قُتل بالسيف ، إلا رسولَ كفارٍ : بدليل
رسوليٍّ^(٣) مُسَيِّمةً .

ولا يُقتلُ إلا الإمامُ أو نائبه - فإن قتله غيرُهما بلا إذنٍ : أساء ،
وعُزِّرَ . ولا ضمانَ ولو كان قبل استتابةٍ^(٤) - إلا أن يلحقَ بدار
حربٍ^(٥) : فلكلٍّ أحد قتله ، وأخذ ما معه^(٦) .

ومن أطلق الشارِعُ كفره - : كدعواه لغير أبيه ، ومن

(١) ورد في ش قبله زيادة من الشرح : « وإن » ، وورد في ز بعده مضروباً عليه :
« كفر » . وقوله : « قتل » أى كفرا كما صرح به الشارح ويقتضيه ما بعده . وهو

مخالف لما في الإقناع ١٤٠ : من أنه يقتل حداً ولم يكفر . وانظر ما عقب به شارحه .

(٢) صحف في ش بلفظ : « يمزر » .

(٣) كذا في ز والإقناع ١٤١ والغاية ٣٥٨ . وفي ش : « رسول » ، وهو
تحريف لم ينتبه له الناشر مع أن الشارح صرح بنسبه .

(٤) كذا في ز ، وهو موافق للفظ الإقناع : « الاستتابة » . وفي ع ش : « استتابة » .
والهاء من الناسخ أو الشارح وإن وردت في الغاية مع زيادة : « أو يمیزا » .

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « الحرب » .

(٦) ورد في ز تحته بخط صغير : « من ماله » ، وذكر نحوه في الشرح والإقناع ١٤٢ .

أَتَى غَزَافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ — فَهُوَ تَشْدِيدٌ : لَا يُخْرَجُ بِهِ
عَنِ الْإِسْلَامِ .

وَيَصِحُّ إِسْلَامُ مُمِيزِ عَقْلِهِ ^(١) ، وَرِدَّتُهُ . فَإِنْ أَسْلَمَ : حِيلَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفَرِ . فَإِنْ قَالَ بَعْدُ : « لَمْ أَدْرِ ^(٢) مَا قُلْتُ ^(٣) » ، فَكَمَا
لَوْ أَرْتَدَّ .

وَلَا يُقْتَلُ هُوَ وَسُكْرَانُ أَرْتَدَّ ^(٤) حَتَّى يُسْتَتَابَا بَعْدَ بُلُوغِ ^(٥)
وَصَحْوِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَإِنْ مَاتَ فِي سُكْرِ أَوْ قَبْلَ بُلُوغٍ : مَاتَ كَافِرًا .
وَلَا تُقْبَلُ ^(٦) فِي الدُّنْيَا تَوْبَةُ زَنْدِيقٍ — وَهُوَ : الْمُنَافِقُ الَّذِي
يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ . — وَلَا مِنْ تَكَرَّرَتْ رُدَّتُهُ ، أَوْ سَبَّ
اللَّهَ تَعَالَى أَوْ رَسُولًا أَوْ مَلَكًا [لَهُ ^(٧)] — صَرِيحًا — أَوْ تَنَقَّصَهُ ^(٨) ،
وَلَا سَاحِرٍ مُكْفِرٍ بِسِحْرِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « يَعْقِلُهُ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ع ش : « أَرَدَ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ..
(٣) فِي ش : « قُلْتُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٤) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ : « أَرْتَدَّ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاسِخٌ . فَرَأَجَعُ كَلَامِي .
الْشَّارِحُ ، وَالْإِقْنَاعُ ١٤٢ — ١٤٣ .
(٥) فِي ش : « بُلُوغُهُ وَصَحْوُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ ، وَإِنْ وَرَدَتْ الثَّانِيَةُ
فِي الْإِقْنَاعِ .

(١) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ ٣٥٩ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « يَقْبَلُ » . وَكِلَاهُمَا مُصَحِّحٌ .
(٢) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي ز ش وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٤٤ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « أَوْ انْتَقَصَهُ » ، وَهُوَ أَفْصَحُ ..
فَرَأَجَعُ الْمَصْبَاحَ

ومن أظهر الخير ، وأبطن الفسق — فكنز ديق : في توبته^(١) .

* * *

فصل

وتوبة مرتد وكل كافر : إتيانه بالشهادتين ، مع إقرار جاحد لفرض أو تحليل أو تحريم^(٢) أو نبى أو كتاب أو رسالة محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى غير العرب — بما جحدّه ، أو قوله : « أنا مسلم » .

ولا يعنى قوله : « محمد رسول الله » ، عن كلمة التوحيد — ولو من مؤخر به .

ومن شهد عليه بردة — ولو بجحد — فأتى بالشهادتين ، لم يكشف عن شيء : فلا يعتبر إقراره بما شهد عليه^(٣) به ، لصحتهما من مسلم ومنه ، بخلاف توبة^(٤) من بدعه .

ويكفى جحدّه لردة أقرّ بها ، لا : إن شهد عليه بها .
وإن شهد أنه كفر ، فادّعى الإكراه — : قبل مع قرينة فقط .

(١) صحف في ع بلفظ : « توبته » ، كما صحف ما قبله في الإقناع بلفظ : « وكالزندان » .

(٢) كذا في زع والغاية ٣٦٠ . وفي ش : « لتحريم » ، واللام من الشرح . وانظر الإقناع ١٤٥ .

(٣) كذا في ز . وفي ش والغاية : « به عليه » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « توبته » ، والهاء من الشرح وإن وردت في الغاية .

ولو شهد^(١) عليه بكلمة كفر، فادّعاءه - : مُقبل مطلقاً .
 وإن أُكرِهَ ذِمِّي^(٢) على إقرارٍ بإسلام : لم يصحَّ .
 وقول من شهد عليه : « أنا بريء من كل دين يخالف دينَ
 الإسلام » ، أو : « أنا مسلم » - توبةٌ .
 وإن كتب كافرُ الشهادتين : صار مسلماً .
 ولو قال^(٣) : « أسلمت » ، أو : « أنا مسلم » ، أو : « أنا مؤمن » ؛
 صار مسلماً - فلو قال : « لم أَرِدْ^(٤) الإسلام » ، أو : « لم أعتقدهُ » ،
 أُجِبَ على الإسلام - قد^(٥) علم ما يُراد منه .
 وإن قال : « أنا مسلم » ، ولا أنطقُ بالشهادتين - لم يُحكم
 بإسلامه حتى يأتى بالشهادتين^(٦) .
 و : « أسلم^(٧) » وخُذْ أَلْفَاؤُ^(٨) نَحْوَهُ ، فأسلمَ ، فلم يُعطِهِ ، فأبى
 الإسلامَ - : قُتِلَ . وينبغي أن يَفَى .

-
- (١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، أُلْفَ ضرب عليها .
 (٢) بهامش ز : « مسألة لإكراه الذمي على الإسلام » .
 (٣) في ش زيادة من الشرح ، هي : « الكافر » . وحرف ما بعده في الغاية .
 (٤) كذا في زع والغاية والإقناع ١٤٦ . وفي ش : « أراد » ، وهو تحريف .
 (٥) هذا مرتبط بقوله : « صار مسلماً » ، فتنبه . وقدم في الإقناع ١٤٥ . ولم يرد مع .
 ما يليه في الغاية . وانظر شرح الإقناع ١٤٥ - ١٤٦ .
 (٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومن أسلم ثم قال : لم أَرِدْ أو لم
 أعتقدهُ ، لم تقبل منه » .
 (٧) في ش : « واسلم » ، وهو تصحيف .
 (٨) وردت الألف في زع ، دون ش والغاية ٣٦١ .

ومن أسلم على أقل من الخمس : قبل منه ، وأمر بالخمس .
 وإذا مات مرتدٌ ، فأقام وارثه ^(١) يميناً أنه صلى بعدها — :
 حُكِمَ بإسلامه .
 ولا يبطل إحسانُ مرتدٍّ ، ولا عبادةٌ فعلها قبل رده — :
 إذا تاب .

فصل

ومن ارتدَّ . لم يزل ملكه ، ويملكُ بملكه ، ويُمنعُ التصرفَ
 في ماله . ويُقضى منه ديونه ، وأروشُ جنائياته — ولو جناها بدارِ
 حرب ، أو في فئةٍ مرتدةٍ ممتنعةٍ — ويُنفقُ منه عليه وعلى من
 تلزمه نفقته .

فإن أسلم ، وإلا : صارَ قبيلاً من حينِ موتهِ مرتدًّا .
 وإن لحقَ بدارِ حرب : فهو وما معه كحربيٍّ ، وما بدارنا : فيءٌ ^(٢)
 من حينِ موتهِ .

ولو ارتدَّ أهلُ بلدٍ ، وجرى فيه حُكْمُهُم — فدارُ حربٍ : يُغنمُ
 ما لهم وولدهُ حَدَثَ بالردةِ ^(٣) .

(١) في ش زيادة من الشرح : « المسلم » . وراجع الناية والإقناع ١٤٧ .

(٢) أسقط قوله : « فيء » من ش ، وأدخل في الشرح . وراجع الغاية .

(٣) هذا لفظ ز ، والظاهر أنه متعلق بقوله « يغنم » أي بسببها . ولقطعش والغاية ٣٦٢ :
 « بعد الردة » ، وهو متعلق بما قبله . وللفظ الإقناع : « ... ويموز استرقاق من حدث
 وولد بعد الردة » ، فتأمل وراجع شرحه .

ويؤخذُ مرتدٌّ بحدِّ أتاؤه في ردِّته ، لا بقضاء ما ترك فيها :
من عبادة .

وإن لحقَ زوجانِ مرتدَّانِ بدارِ حرب : لم يُسترقَّا ،
ولا مَنْ وَلِدَ لهما^(١) أو حَمَلٌ قبل ردِّه^(٢) . ومن لم يُسلم
منهم : مُقتل .

ويجوزُ استرقاقُ الحادثِ فيها ، ويُقرَّ على كفرٍ بجزية .

* * *

فصل^(٣)

وساحرٌ يركبُ المكنسةَ فتسيرُ به في الهواء - ونحوه - : كافرٌ ،
كمعتقدٍ حله .

لا من يسحر^(٤) بأدوية ، وتدخين ، وسقي شيءٍ يضرُّ - ويُعزَّر^(٥)
بليغاً - ولا من يُعزِّمُ على الجن ، ويزعمُ : أنه يجمعهما وتطيعه . ولا كاهنٌ ،
و^(٦) عرافٌ ، و^(٦) منجمٌ .

(١) كذا في زوال الغاية ، وضبط في زبضم الواو . وهو الصحيح الموافق لعبارة الإقناع :
« ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا في الإسلام » أي قبل الردة كما قال الشارح . وفي عش :
« ولدهما » بالتحريك ، وهو تحريف .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « كولد من أسر من ذمة » .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « ق السحر وما يتعلق به » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « سحر » بالتحريك .

(٥) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويقص منه إن قتل بعماله غالباً ، وإلا
الدية » . وذكر نحوه في الإقناع مع شرحه ١٥١ .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « لا » .

وَلَا يُقْتَلُ سَاحِرٌ كِتَابِيٌّ، أَوْ نَحْوُهُ .

وَمُشْعَبٌ، وَقَائِلُ بَزَجْرِ طَيْرٍ، وَضَارِبٌ بِحَصَا وَشَعِيرٍ^(١) وَقِدَاحٍ -
إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ الْأُمُورَ الْمَغْيِبَةَ: عُزْرَةٌ، وَيُكْفَى عَنْهُ .
وَأِلَّا: كُفِّرَ .

وَيَحْرُمُ طِلْسَمٌ وَرُقِيَّةٌ^(٢) بغير العربى . ويجوز الحُلُّ بسحرٍ
ضرورةً .

وَالْكَفَّارُ: أَطْفَالُهُمْ^(٣) وَمَنْ بَلَغَ مِنْهُمْ مَحْنُونًا^(٤)، مَعَهُمْ
فِي^(٥) النَّارِ .

وَمَنْ وُلِدَ أَعْمَى أَبَ كَمَ أَصَمٍّ، فَمَعَ أَبُوَيْهِ: كَافَرَيْنِ، أَوْ مُسْلِمَيْنِ
وَلَوْ أَسْلَمَا بَعْدَمَا بَلَغَ .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٦٣، وَهُوَ الْمَلَأَمُ لِمَا بَعْدَهُ . وَفِي ش «أَوْ شَعِيرٍ»،
وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) فِي ع: «وَرُفِيَّةٌ» بِالْهَاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ ١٥٢ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ، وَصَرَّحَ الشَّارِحُ بِأَنَّهُ هُوَ وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ . وَفِي ش:
«وَأَطْفَالُهُمْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ لَمْ يَنْبَغِ لَهُ النَّاسِرُ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ: «أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ» ... هـ .

(٤) فِي ع: «مَحْنُونٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاسِخٌ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ، أَيْ يَحْشُرُونَ مَعَهُمْ فِيهَا . وَفِي ش: «عَلَى»،
وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

كتابُ الأَطْعِمَةِ

واحِدُهَا: « طَعَامٌ » ، وهو : ما يؤكَلُ ويُشْرَبُ .
وأَصْلُهَا: الْحِلُّ . فَيَحِلُّ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، حَتَّى
الْمِسْكُ وَنَحْوُهُ .
ويَحْرُمُ نَجَسٌ: كَدَمٍ وَمَيْتَةٍ ، وَمَضَرٌّ: كَسَمٍّ .
ومن حيوانِ الْبَرِّ: مُمَرُّ أَهْلِيَّةٌ ، وَفِيلٌ^(١) .
وما يَفْتَرِسُ بَنَابِهِ — : كَأَسَدٍ وَنَمِرٍ ، وَذئْبٍ وَفَهْدٍ ، وَكَلْبٍ
وَخَنْزِيرٍ ، وَقَرْدٍ وَذُبِّ وَنَمَسٍ ، وَأَبْنِ آوَى ، وَأَبْنِ عِرْسٍ ،
وَسِنُورٍ مَطْلَقًا ، وَثَعْلَبٍ وَسِنَجَابٍ^(٢) ، وَسُمُورٍ^(٣) . وَفَنَّاكَ . —
سَوَى ضَبْعٍ .
ومن طَيْرٍ ، مَا يَصِيدُ بِمَخْلَبِهِ : كَعُقَابٍ ، وَبَازٍ وَصَقْرٍ ، وَبَاشِقٍ
وَشَاهِينٍ ، وَحَدَّاقَةٍ وَبُومَةٍ .
وما يَأْكُلُ الْجِيْفَ : كَنَسْرِ وَرَخَمٍ ، وَلَقْلَقٍ وَعَقَقٍ — وهو :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٣٦٥ . وَفِي ش : « وَقِيلَ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) وَرَدَ فِي الْأَصُولِ وَالنَّاعِيَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٥٣ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّرْحُ لَضَبْطِهِ ، وَلَا لِبَيَانِ حَقِيقَتِهِ . وَلَمْ يَرِدْ فِي اللِّسَانِ وَالْقَامُوسِ وَشَرْحِهِ . وَذَكَرَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ (٢ / ٤١ : بُولَاق) ، وَلَمْ يَضْبُطْهُ ، وَبَيْنَ : « أَنَّهُ حَيَوَانٌ عَلَى حَدِّ الْيَرْبُوعِ أَكْبَرُ مِنَ الْفَأْرِ » الْخ ، فَرَاغَهُ .

(٣) هَذَا ضَبْطُ الْمَصْبَاحِ وَحَيَاةِ الْحَيَوَانِ ٢ / ٤٠ . وَضَبَطَ فِي ز سَهْوًا بِفَتْحِ الْمِيمِ . وَهُوَ : حَيَوَانٌ يُشَبِّهُ السُّنُورَ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ : أَنَّهُ النَّمَسُ .

القاق . — وغُرَابِ الْبَيْنِ ، وَالْأَبْقَعِ .

وما تَسْتَجِبُهُ الْعَرَبُ ذَوُو^(١) الْيَسَارِ : كَوَطَاطٍ — وَيَسْمِي :
« خُفَّاشًا » و « خُشَّافًا » . — وَفَارٍ ، وَزُنْبُورٍ وَنَحْلٍ ، وَذُبَابٍ
وَنَجْوَاهَا ، وَهَذَهْدٍ^(٢) وَصُرْدٍ ، وَغُدَافٍ وَخُطَّافٍ^(٣) ، وَقَنْفَذٍ وَحِيَةٍ
وَحَشَرَاتٍ .

وكلُّ ما أَمَرَ الشَّرْعَ بِقَتْلِهِ ، أَوْ نَهَى عَنْهُ .

وما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ : كَبَغْلٍ ، وَسَمْعٍ — وَلَدٍ ضَبْعٍ مِنْ
ذئْبٍ . — وَعِيسْبَارٍ^(٤) : وَلَدٍ ذئْبَةٍ مِنْ ضَبْعَانٍ .
وما تَجْهَلُهُ^(٥) الْعَرَبُ ، وَلَا ذُكِرَ فِي الشَّرْعِ — يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ
الْأَشْيَاءِ شَبَّهًا بِهِ . وَلَوْ أَشْبَهَ مَبَاحًا وَمَحْرَمًا^(٦) : غُلِبَ التَّحْرِيمُ .
وما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ طَاهِرٍ — : كَذُبَابٍ بِاقِلَاءٍ ، وَدَوْدٍ خَلٍّ ،
وَنَجْوِيَّهَا . — يُوَكَّلُ تَبَعًا ، لَا أَصْلًا .

(١) كَذَا فِي ز ، وَلِى الْغَايَةِ مَعَ زِيَادَةِ أَلْفٍ وَسَقَطَتِ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ مِنْ ع ش .

(٢) قَوْلُهُ : « وَهَذَهْدٍ وَصُرْدٍ » سَقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْخُشَّافُ . كَمَا ذَكَرَ : أَنَّ هَذَا مَقْلُوبٌ « الْخُفَّاشِ » . فَرَأَيْتُ

الْمَصْبَاحَ وَالْمُخْتَارَ ، وَحَيَاةَ الْحَيَوَانِ ١ / ٣٦٥ ر ٣٩٩ .

(٤) رَاجِعَ السَّكَلَامُ عَنْهُ : فِي الْلِسَانِ ٦ / ٢٤٢ ، وَالتَّاجِ ٣ / ٣٩٨ ، وَحَيَاةَ الْحَيَوَانِ .

١٣٩ / ٢ .

(٥) كَذَا فِي ز وَالْغَايَةِ ٣٦٦ وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ ش : « يَجْهَلُهُ » . وَكُلُّ

صَحِيحٌ .

(٦) أَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ش ، وَأُدْخِلَتْ فِي الشَّرْحِ .

وما أحد أبويه المأ كولينِ مغصوبٌ - : فكأمة^(١) .

فصل

ويُباحُ ما عدا هذا : كبهيمة الأنعام ، والخيل ، وباقي الوحش - :
كزُرَافَةِ وأرنبٍ ، ووبرٍ ويزْبُوع ، وبقرٍ وحشٍ ومُجرِه ، وضَبٍّ
وظبَاءٍ . - وباقي الطير : كمنعمٍ ودجاج ، وطاووسٍ ويَبْغَاءٍ^(٢) -
وهي : الدَّرَّة . - وزاغٍ ، وعرابٍ زَرَع .

ويحرمُ كل حيوانٍ بحريٍّ غيرَ صِفْدِعٍ ، وحيَّةٍ ، وتَمْسَاحٍ .
وتحرُمُ الجَلَالَةُ - : التي أكثرُ علفِها نجاسةً^(٣) - ولبنُها
وتَيْضُها ، حتى تُحبَسَ ثلاثًا وتُطعمَ الطاهرَ فقط . ويكرهُ
دكوبُها .

ويُباحُ أن يُعلَفَ النجاسةَ مالا يُذبحُ أو يُحلبُ قريبًا .
وما سَقِيَ أو سَمِدَ بنجسٍ - : من زرعٍ وثمرٍ . - محرمٌ حتى يُسْقَى
بعده بطاهرٍ يَسْتَهْلِكُ عينَ النجاسةِ .
ويُكرهُ أكلُ ترابٍ وحمٍ وطِينٍ ، وغُدَّةٍ ، وأذنٍ قلبٍ ،

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، عليه علامة التعشية : « حلا وحرمة ومنسكا » . وورد
في الإقناع ١٥٤ .

(٢) صرح بهذا الضبط في المصباح وحياء الحيوان ١ / ١٤١ . وضبط في ز عفوًا
يضم أوله -

(٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية : « النجاسة » .

وبصلٍ وثومٍ ونحوهما^(١) - : ما لم يَنْضَجْ بطبخٍ . - وحبٌ ديسٍ
بجُمُرٍ . ومداومةٌ أكل اللحم ، وماءٌ بئرٍ بين قبور ، وشوٌ كُها^(٣) ،
وبقلها . لا لحمٌ فيهِ ومُنْتِنٌ .

فصل

ومن أضطُرَّ - : بأن خاف ألتلفَ . - أكلَ وجوباً من غير
سُمٍّ ، ونحوه - : من محرَّم . - ما يسُدُّ رَمَقَه فقط ، إن لم يكن في
سفرٍ محرَّمٍ .

فإن كان فيه - ولم يَتَبَّ - : فلا . وله التزوُّدُ : إن خاف .
ويجب تقديم السؤال على أكله .

وإن وجدَ ميتةً وطعاماً^(٤) يَجْهَلُ مالَكه ، أو ميتةً وصيداً
حيّاً ، أو بيضَ صيدٍ سليماً - وهو مُحَرَّمٌ - : قدَّم الميتةَ ،
ويقدِّمُ عليها لحمُ صيدٍ ذبحه مُحَرَّمٌ ، ويقدِّمُ على صيدٍ حيٍّ طعاماً
يَجْهَلُ مالَكه .

(١) كذا في 'ع' ش والإقناع ١٥٧ ، وهو الظاهر الذي يؤيده لفظ الغاية ٣٦٧ :
« ونحو بصل وثوم وكراث » . وفي ز : « ونحوها » ، ولعله سبق قلم . وما قبله مضموم
الهاء كما هو معروف مذکور في اللسان ١٤ / ٣٤٩ وغيره ، فضبطه بالفتح في المختار تصحيف
طابع .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وبقلها وشوكها » .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٦٨ . وفي ش : « وطعاما ما » ، ولعل الزائد من
الناسخ لا الشارح .

(٤) يتعين هنا كسر الدال . وضبط في ز به وبالفتح ، وهو إنما يصح فيما تقدم .

ويقدم مضطراً مطلقاً ميتةً مختلفاً^(١) فيها ، على مجمع عليها^(٢) .
ويتحري في مذكاةٍ أشتبهت بميتة .
ومن لم يجد إلا طعام غيره : فرأه - المضطر ، أو الخائف أن
يضطر - أحق به ، وليس له إثارته .
وإلا : لزمه بذل ما يسد رمقه^(٣) بقيمته ، ولو في ذمة معسر .
فإن أبي : أخذه بالأسهل^(٤) ، ثم قهراً ، ويُعطيه عوضه
يوم أخذه .
فإن منعه : فله قتاله عليه . فإن قُتل المضطر : ضمنه رب الطعام ،
بخلاف عكسه .
وإن منعه إلا بما فوق القيمة ، فاشترأ منه بذلك — :
كراهة أن يجري بينهما دم ، أو عجزاً^(٥) عن قتاله — : لم يلزمه
إلا القيمة .

(١) كذا في زش وأصلع ، ثم أصلح فيه بسكشط الألف . وهو خطأ وتصرف
قارىء لعله نشأ من التأثر بعبارة الغاية : « وتقدم ميتة مختلف » ، أو عن لفظ الإقناع ١٥٩
المحرف .
(٢) في ش زيادة من الشرح : « لأن المختلف فيها مباحة على قول بعض المسلمين » .
وذكرت في شرح الإقناع أيضاً .
(٣) في ع ش زيادة : « فقط » ، ولعلها من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٣٦٩ .
وراجع الإقناع ١٦٠ .
(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « فلاسهل » .
(٥) كذا في زش ، ودو عطف على « كراهة » وعلة ثانية . وفي ع والغاية :
« عجز » ، وهو تحريف .

وكان للنبي — صلى الله عليه وسلم — أخذُ الماءِ من العطشان ،
وعلى كلِّ أحد أن يقيِّه بنفسه وماله ، وله طلبُ ذلك .
ومن أضطرَّ إلى نفعِ مالِ الغير ، مع بقاء عينه — : وجب بذله
مجاناً ، مع عدم حاجته إليه
ومن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم — : كعربيٍّ ، وزانٍ
مُحصنٍ — : فله قتله وأكله . لا أكلُ معصومٍ ميتٍ ، أو عضوٍ من
أعضاء نفسه .



فصلٌ

ومن مرَّ بشجرةٍ بستانٍ — لا حائطٍ عليه ، ولا ناظرٍ^(١) — :
فله الأكلُ ، ولو بلا حاجةٍ ، مجاناً — لا صعودُ شجره ، ولا
ضربه أو رميه بشيءٍ — ولا تحيلُ . ولا يأكلُ من مجنئٍ مجموعٍ ،
إلا اضرورةً .

وكذا زرعٌ قائمٌ ، وشربُ لبنٍ ماشيةٍ . وألحق جماعةٌ بذلك باقلاً
وجمّصاً أخضرين ؛ المنقحُ : « وهو قوی » .

ويلازمُ مسلماً ضيافةُ مسلمٍ مسافرٍ في قريةٍ — لا^(٢) مصرٍ —

(١) في ش : « ناظر له فله أكل » ، والزائد من الشرح . وانظر الإقناع ١٦١ .

(٢) أسقط قوله : « لا مصر » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الإقناع ١٦٣ .

يَوْمًا وَلَيْلَةً ، قَدَّرَ كَفَايَتِهِ مَعَ أَذْمٍ ، وَإِنْزَالَهُ بَيْتِهِ مَعَ عَدَمٍ .
مَسْجِدٍ وَغَيْرِهِ .

فَإِنْ أَتَى : فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ ^(١) . فَإِنْ تَعَذَّرَ : جَازَ لَهُ .
الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ .

وَتُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا ؛ وَمَا زَادَ : فَصَدَقَةٌ .

وَلَيْسَ لِضَيْفَانٍ ^(٢) قِسْمَةُ طَعَامٍ قُدِّمَ لَهُمْ .

وَمَنْ أُمْتَنَعَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ - بِلا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ - : فَمُبْتَدِعٌ .

وَمَا يُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ ^(٣) أَحْمَدَ : « أَنَّهُ أُمْتَنَعَ مِنَ الْبَطِيخِ ، لَعَدَمِ عَلَيْهِ .
بِكَيْفِيَّةٍ أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! » - فَكَذِبٌ ^(٤) .

* * *

بَابُ اللَّهِ كَاةٍ

وَهِيَ : ذُبْحُ - أَوْ نَحْرُ - حَيَوَانٍ مُقَدَّرٍ عَلَيْهِ ، مَبَاحٌ أَكَلُهُ ،
يَعِيشُ فِي الْبَرِّ - لَا جَرَادٍ وَنَحْوَهُ - بِقَطْعِ حُلُقُومٍ وَمَرِيٍّ ؛
أَوْ عَقَرٌ مَمْتَنِعٌ .

وَيُبَاحُ جُرَادٌ وَنَحْوُهُ ، وَسَمَكٌ ، وَمَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ - بِدُونِهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٧٠ وَالْإِقْنَاعُ يَوْفَى شِ : « الْحَاكِمُ » .

(٢) صَحَّفَ فِي عِ بِلَفْظِ : « لِيَضْفَانِ » .

(٣) وَرَدَّ فِي زِ وَالْغَايَةِ وَشَرَحَ الْإِقْنَاعُ ، دُونَ عِ شِ . وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ بِلَفْظِ :
« لِمَامِنَا » .

(٤) لَمْ تَرُدِّ الْفَاءُ فِي الْإِقْنَاعِ . وَفِي شِ زِيَادَةٌ : « عَلَيْهِ » ، وَصَنِّيعُ الشَّارِحِ يَفِيدُ أَنَّهَا
مِنْ الْمَتْنِ .

- لا ما يعيش فيه. وفي برٍّ ، إلا بها .
ويحرمُ بلعُ سمك حياً . وكرهُ شَيْه^(١) حياً ، لا جرادٍ .
وشروطُ ذكاة^(٢) أربعةٌ :
- ١ - أحدها : كونُ فاعلٍ عاقلاً ، ليصحَّ قصدُ التَّنْكِيسِ ، ولو معتدياً أو مكرهاً أو مميزاً أو قنأاً أو أنثى أو جُنْباً ، أو كتابياً ولو حريباً أو من نصارى بني تغلب .
لا من أحدٍ أبويه غيرُ كتابيٍّ ، ولا وثنيٍّ ، ولا مجوسيٍّ ، ولا زنديقٍ ، ولا مرتدٍّ ، ولا سكرانٍ .
فلو أحتكَّ ما كُولٌ بمحدّدٍ بيده : لم يحلَّ .
ولا^(٣) يُعتبرُ قصدُ الأكلِ .
- ٢ - الثاني : أَلَاةٌ . فيَحِلُّ^(٤) بكلِّ محدّدٍ - حتى حجرٍ وقصبٍ وخشبٍ ، وذهبٍ وفضةٍ ، وعظمٍ غيرِ سِنٍّ وظُفَرٍ - ولو مغضوباً .
- ٣ - الثالثُ : قطعُ حُلُقُومٍ ومَرِيٍّ ، لا شَيْءٍ غيرِهما ، ولا إباثتهما .
ولا يضُرُّ رفعُ يَدَيْهِ : إن أتمَّ الذكاةَ على الفورِ .

(١) كذا في زع والغاية ٣٧١ ، وهو موافق لما في الإقناع ١٦٤ . ومصدف في ش بلفظ : « شبه » .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ونحر » . وانظر الشرحين .

(٣) في ش : « ... يحل لا قصد ... » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٤) كذا في ز أي الذبح . انظر الإقناع وشرحه ١٦٦ . وفي ع ش والغاية : « فحل » ، أي الذكاة .

والسنة : نحرُ إبلٍ بظمنٍ محددٍ في لَبَتِهَا ، وذُبْحُ غيرها . ومن عكس : أجزأ^(١) .

وذكاةٌ ما عجزَ عنه — : كواقعٍ في بشر ، ومتوحشٍ — : بجرحه حيثُ كان . فإن أعانه غيره — : ككون رأسه بقاءً ، ونحوه — : لم يَحِلَّ .

وما ذُبِحَ من قفاهُ — ولو عمدًا — إن أتتُ الآلةُ على محلِّ ذبحه ، وفيه حياةٌ مستقرَّةٌ — : حَلَّ . وإلا : فلا .
ولو أبانَ رأسه : حَلَّ مطلقاً .
ومُلِتَوِ عنقه ، كمعجوزٍ عنه .

وما أصابه سببُ الموت — : من مُنْخَنَقَةٍ ، ومَوْقُودَةٍ ، ومُتَرَدِّيةٍ ونَاطِيحةٍ ، وأَكِيلَةٍ سَبْعٍ ، ومريضةٍ ، وما صِيدَ بشبكةٍ أو شَرَكٍ أو أُخْبِلَةٍ أو فَيْخٍ ، أو أُنْقِذَ من مَهْلِكَةٍ . فذكاهُ وحياته تمكّن زيادتها على حركةٍ مذبوح — : حَلَّ . والاحتياطُ : مع تحرُّكه ولو بيدٍ أو رجلٍ ، أو طَرَفِ عَيْنٍ ، أو مَصْنَعِ ذَنْبٍ ، ونحوه .
وما^(٢) ومُجِد منه ما يُقَارِبُ الحركةَ المعهودةَ في الذبحِ المعتادِ — بعدَ ذبحه — : دَلَّ على إمكانِ الزيادةِ قبله .

(١) كذا في زع والإقناع ١٦٧ . وفي ش : « أجزأه » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٣٧٢ .

(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش : « ومن » ، وهو تصحيف . وراجع ما روى عن الإمام أحمد : في الغاية والإقناع ١٦٨ .

وما قُطِعَ خُلُقَوْمُهُ ، أَوْ أُبَيِّنْتَ حُسُوَّتُهُ ، وَنَحْوُهُ ^(١) — : فوجودُ
حياتِهِ كعدمِهَا .

٤ — أَلرَّابِعُ : قَوْلُ « بِسْمِ اللَّهِ » عِنْدَ حَرَكَةِ يَدِهِ بِذَبْحٍ .
وَيُجْزَى بِغَيْرِ عَرَبِيَّةٍ — وَلَوْ أَحْسَنَهَا — وَأَنْ يُشِيرَ أُخْرَسُ .

وَيُسْنُ مَعَهُ التَّكْبِيرُ ، لَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !
وَمَنْ بَدَأَ لَهُ ذَبْحٌ غَيْرِ مَا سَمَّى عَلَيْهِ : أَعَادَ التَّسْمِيَةَ .

وَتَسْقُطُ بِسَهْوٍ ^(١) ، لَا جَهْلٍ ^(٢) . وَيَضْمَنُ أَجِيرٌ تَرَكَهَا ^(٣) :
إِنْ حُرِّمَتْ .

وَمَنْ ذَكَرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، اسْمَ غَيْرِهِ — : حَرَمَ ، وَلَمْ تَحِلَّ .

فصل

وَذِكَاةٌ ^(١) جَنَيْنٍ مَبَاحٍ خَرَجَ مَيْتًا أَوْ مَتَحَرَّرَ كَمَا كَذَّبُوحٌ —
أَشْعَرَ ، أَوْ لَا — : بِتَذْكِيَةِ أُمِّهِ . وَاسْتَحَبَّ [أَحْمَدُ ^(٥)] ذَبْحَهُ .

(١) كَذَا فِي زَيْعِ الْإِفْتِنَاعِ وَالْغَايَةِ ٣٧٣ ، أَيُّ نَحْوِ الْمَذْكُورِ . وَفِي ش : « وَنَحْوُهَا »
أَيُّ الْحَشْرَةِ .

(٢) كَذَا فِي زَيْعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « سَهْوًا ... جَهْلًا » . وَانْظُرِ الْإِفْتِنَاعَ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « عَمْدًا » . وَذَكَرَ فِي الْإِفْتِنَاعِ ١٦٩
بِزِيَادَةِ : « أَوْ جَهْلًا » .

(٤) صَحَّفَ فِي ش بِلَفْظِ : « وَذِكَاةٌ » . وَعِبَارَةُ الْإِفْتِنَاعِ : « وَتَحْمِلُ ذِكَاةٌ » .

(٥) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي ز ش وَالْغَايَةِ ٣٧٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ح .

ولم يُبَحْ — مع حياةٍ مستقرّة — إلا بذبحه .
ولا يؤثّر محرّم^(١) — : كسمع . — في ذكاة أمّه .
ومن وجأ^(٢) بطن أمّ جنينٍ مسمّيا ، فأصاب مذبّحه — :
فهو مذكّى ، والأمّ ميتة^٣ .

* * *

فصل^٤

ويكره الذبحُ بآلةٍ كالّةٍ ، وحدّها : والحيونُ يراه : وسائضه
أو كسرُ عنقه قبل زهوقِ نفسه ، ونفخُ لحيمٍ يُباع .
وسُنّ توجيهه للقبلة على شِقِّه الأيسر ، ورفق^٥ به ، وحملُ على الآلة
بقوّة ، وإسراع^٦ بالشَّحط .
وما ذُبِحَ ففرّق ، أو ترَدَّى من علوّ ، أو وُطئَ عليه شيءٌ يَقتله^(٣)
مثله — : لم يَحِلَّ .
وإن ذُبِحَ كتابي^٧ ما يحرمُ عليه يقينًا — : كذى^(٤) الظُّفُر . —
أو ظنا ، فكان [أوْلاً]^(٥) — : كحالِ الرّثّة ونحوها^(٦) — أو

(١) أى جنينٍ محرم الأكل ، على ما فى الشرحين .

(٢) ورد مهموزا فى زش والغاية والإقناع ، دون ع . فعلمه من باب التسهيل . فراجع المختار والمصباح .

(٣) كذا فى ز والغاية والإقناع ١٧٠ وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « يقتل » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٤) كذا فى الأصول والغاية ، وهو الصحيح . وفى الإقناع : « لذى » ، وهو تصحيف .

(٥) وردت للزيادة فى زش والغاية ، وسقطت من ع .

(٦) كذا فى زع والإقناع ، وهو الظاهر . وفى ش : « ونحوه » ، ولعله تحريف .

العيد^(١)، أو لِيَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ يُعَظِّمُهُ — لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْنَا: إِذَا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ [عَلَيْهِ] ^(٢).

وإن ذَبَحَ مَا يَحِلُّ لَهُ : لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْنَا الشُّحُومَ المحرَّمةَ عَلَيْهِمْ — وهى : شَحْمُ الثَّرْبِ والسُّكْلَيْتَيْنِ . — كَذَبَحِ حَنْفَى حَيَوَانَا فَيَبِينُ حَامِلًا ، وَنَحْوَهُ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْنَا إِطْعَامُهُمْ شَحْمًا مِنْ ذَبِيحَتِنَا : لِبَقَاءِ تَحْرِيمِهِ . وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُنَا لَهُمْ مَعَ أَعْتِقَادِهِمْ تَحْرِيمَهَا ^(٣).

وَيَحِلُّ مَذْبُوحٌ مَنبُودٌ بِحِلِّ يَحِلُّ ذَبْحُ أَكْثَرِ أَهْلِهِ، وَلَوْ جُهِلَتْ تَسْمِيَةُ ذَابِحِهِ .

وَيَحِلُّ مَا وَجَدَ بَيْطُنُ سَمَكٍ أَوْ مَا كَوَلَ مَذَكَّى، أَوْ بِحَوْصَلَتِهِ أَوْ فِي رَوْثِهِ — : مِنْ سَمَكٍ، وَجَرَادٍ، وَحَبٍّ.

وَيَحْرُمُ بَوْلٌ طَاهِرٌ، كَرَوْثٍ . :

* * *

(١) وردت الهاء في ز ش والغاية ، وسقطت من ع . وصحف بالباء في الإقناع ١٧١ .

(٢) ذكرت الزيادة في ز ع والغاية ٣٧٥ ، وسقطت من ش .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « لقوله تعالى : (وطعامكم حل لهم) » .

كتاب الصيد

وهو^(١) : أقتناصُ حيوانٍ : حلالٍ ، مستوحشٍ طبعاً ، غير مقدورٍ عليه .
والمرادُ به هنا : «المَصْيُودُ» ، وهو : « حيوانٌ مقتنَصٌ حلالٌ ... » .
إلى آخر الحدِّ .

ويُباح لقاصده ، ويُكره لهواً .
وهو أفضلُ مأْكولٍ ، والزراعةُ أفضلُ مكتسبٍ .
وأفضلُ التجارةِ^(٢) : في بزٍّ وعِطْرٍ ، وزرعٍ وغرسٍ ، وماشيةٍ .
وأبغضُها : في رقيقٍ ، وصَرْفٍ^(٣) .
وأفضلُ الصناعةِ : خِياطةٌ . ونَصٌّ : « أن^(٤) كلُّ ما نُصِّحَ فيه فهو^(٥) حسنٌ » . وأدناها^(٦) : حِياكةٌ وحِجامةٌ ، ونحوُهما .
ومن أدركَ^(٧) مجروحاً متحرِّكاً كذا فوقَ حركةٍ مذبوحٍ ، واتَّسعَ

(١) قوله : « وهو » أسقط من ش مدرجا في الشرح ، ولم يرد في الغاية ٣٧٦ .
وانظر الإقناع ١٧١ .
(٢) في ش ، زيادة قدرها الشارح لبيان الخبر ، هي : « التجارة » .
(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ١٧٢ . وفي ش : « وحرف » ، وهو تصحيف .
(٤) كسرت الهمزة في ش ، على تضيئين ما قبله معنى القول .
(٥) وردت « وهو » في زع ، دون ش والغاية . وذكرت في الشرح .
(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ١٧٢ . وفي ش : « وأردؤها » ، ولعله تصحيف .
(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « صيدا » ، وهو في الشرح والغاية ٣٧٧ .

الوقتُ لتذَكِّيَّتِه — : لم يُبَحِّحْ إِلَّا بِهَا ، ولو خَشِيَ مَوْتَه ، ولم يَجِدْ
مَأْيَدَ كُيِّهِ بِهِ .

وإنْ أَمْتَنَعَ بَعْدُوهُ ، فلم يَتِمَكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ حَتَّى مَاتَ تَعَبًا — :
فَحَلَالٌ .

وإنْ لَمْ يَتَسَّعْ ^(١) لَهَا ، فَكَمِيتٌ : يَحِلُّ ^(٢) بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

١ — أَحَدُهَا : كَوْنُ صَائِدٍ أَهْلًا لَدَى كَاتِبِهِ ، وَلَوْ أَعْمَى .

فَلَا يَحِلُّ صَيْدُ شَارِكٍ فِي قَتْلِهِ مِنْ لَا تَحِلُّ ذَبْحَتُهُ — : كَمَجُوسٍ ^(٣) ،
وَمَتَوَلِّدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِيٍّ . — وَلَوْ بِجَارِحِهِ ^(٤) ، حَتَّى وَلَوْ أَسْلَمَ
بَعْدَ إِرسَالِهِ .

وإنْ لَمْ يُصِيبْ مُقْتَلَهُ إِلَّا ^(٥) أَحَدُهَا : مُعْمِلٌ بِهِ .

وَلَوْ أُنْخَنَتْهُ كَلْبُ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ قَتَلَهُ كَلْبُ مُجُوسِيٍّ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ — :
حَرْمٌ ، وَيَضُمُّهُ لَهُ .

وإنْ أُرْسِلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ ، فَزَجَرَهُ مُجُوسِيٌّ فَزَادَ عَدُوَّهُ ، أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ
كَلْبُ مُجُوسِيٍّ الْصَيْدَ فَقَتَلَهُ ، أَوْ ذَبَحَ مَا أَمْسَكَهُ لَهُ مُجُوسِيٌّ

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الْوَقْتُ » .

(٢) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأَضَيْفَ إِلَى الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي ع ر ، وَضَبَطَ هَكَذَا فِيهَا ٠ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الإِقْنَاعِ ١٠٥ ..

وَصَحَّفَ فِي شِ وَالْغَايَةَ بِلَفْظِ : « بِجَارِحِهِ » بِالنَّاءِ .

(٤) أَسْقَطْتُ « إِلَّا » مِنْ شِ ، وَأَدْخَلْتُ فِي الشَّرْحِ .

بكلبه : وقد جرحه غير مُوحٍ ؛ أو أرتدَّ أو مات بين رمية وإصابته — : حلَّ .

وإن رمى صيداً فأثبتته ، ثم رماه أو آخره فقتله ، أو أَوْحاهُ بعد إيجاء الأول — : لم يحلَّ ، ولُثِّبَتْه قيمته مجروحاً ، حتى ولو أدرك الأول ذكاته فلم يُدَكَّه .

إلا أن يُصيب الأول مقتله ، أو الثاني مذبحه — : فيحلُّ ، وعلى الثاني أرشٌ خرقٍ جلده .

فلو ^(١) كان المرمي قنّاً أو شاةً للغير ^(٢) ، ولم يُوحياهُ ، وسرّياً — : فعلى الثاني نصف قيمته مجروحاً بالجرح الأول ، ويُكملها سليماً الأول .

وصيدهُ قُتل بإصابتهما معاً : حلالٌ بينهما ، كذبجه مشتركين . وكذا : ... واحدٌ بعد واحد ، ووجداه ميتاً ، وجُهل قاتله . فإن قال الأول : « أنا أثبتُّه ثم قتلته أنت ، فتضمُّه » ، فقال الآخر مثله — : لم يحلَّ ، ويتحالفان ، ولا ضمان .

وإن قال : « أنا قتلته ، ولم تُثبِّتْه أنت » — صدَّق بيمينه ، وهو له .

(١) كذا في زع والغاية ٣٧٨ ، وهو الظاهر ، وفي ش : « ولو » ، والإقناع ١٧٣ :

« وإن » .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع وفي ش : « الغير » على الإضافة . ولعله تحريف .

فصل

٢ — الثاني : الآلة . وهي نوعان :

(١) : محدّد ، فهو كآلة ذبيح .

وشُرط جَرَحُهُ به . فإن قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ — : كَشَبَكَةٍ ، وَفَيْحٍ ،
وعَصَا ، وَبُنْدُقَةٍ . — ولو مع شَدَحٍ أو قَطْعٍ حُلُقُومٍ وَمَرِيٍّ ؛
أو بَعْرَضٍ مِعْرَاضٍ — وهو : خشبةٌ محدّدة الطرفِ . — ولم يَجْرَحْهُ :
لم يُبَيِّحْ .

ومن نَصَبَ مَنَجَلًا أو سَكِينًا أو نَحْوَهُمَا ، مُسَمِّيًا — : حَا ، ما قَتَلَهُ
بِجَرَحٍ ، ولو بعد موتٍ ناصبٍ أو رَدَّتْهُ . وإلا : فلا .
والْحَجَرُ : إن كان له حَدٌّ فَكِمِعْرَاضٍ ، وإلا فَكَبْنُدُقَةٍ
ولو خَرَقَ .

ولم يُبَيِّحْ ما قُتِلَ بِمَحْدَدٍ فِيهِ سُمٌّ ، مع أَحْتِمَالِ إِعَانَتِهِ عَلَى قَتْلِهِ .
وما رُمِيَ فَوْقَ مَاءٍ ، أو تَرَدَّى مِنْ عَلَوٍّ ، أو وَطِئَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ — وكلٌّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتُلُ مِثْلَهُ — : لم يَحِلَّ ، ولو مع
إِحْيَاءِ جَرَحٍ .

وإن رَمَاهُ بِالْهَوَاءِ أو ^(١) عَلَى شَجَرَةٍ أو حَائِطٍ ، فَسَقَطَ فَمَاتَ ،
أو غَابَ مَا عَقَرَ أو أُصِيبَ يَقِينًا — ولو لَيْلًا — ثم وُجِدَ ، ولو بَعْدَ

(١) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الشرح . وانظر الإقناع ١٧٨ .

يومِه ، مبتأ — : حلّ . كما لو وجدَه بفم جارِحِه ، أو وهو يَعْبَثُ به ،
أو فيه سَهْمُه .

ولا يَحِلُّ ما وَجَدَ به أثرٌ آخَرُ ، يَحْتَمِلُ إِيَّائِه في قتلِه .
وما غاب قبل عَقْرِه ^(١) ، ثم وجدَه وفيه سَهْمُه أو عليه
جارِحُه — : حلّ .

ولو ^(٢) وَجَدَ مع جارِحِه آخَرَ ، وَجَّهِل : هل سُمِّي عليه ، أو اسْتَرْسَلَ
بنفسه ، أو لا ؟ أو جُهِل ^(٣) حالُ مرسلِه : هل هو من أهل الصيدِ ،
أو لا ؟ ولم يُعْلَم : أي قتلَه ؟ أو علم أنهما قتلاه معاً ، أو أن من جُهِل
حالُه هو القاتلُ — : لم يُبَسَّحْ .

وإن علم وجودُ الشرائطِ المعتبرَةِ : حلّ — : ثم إن كانا
قتلاه معاً : فَبَيْنَ صاحِبَيْهِما ^(٤) ، وإن قتلَه أحدهما : فلصاحِبِه ^(٥) .
وإن جُهِل الحالُ : فإن وَجَدَا متعلّقَيْنِ به فَبَيْنَهُمَا ، وإن وَجَدَ
أحدهما متعلّقًا [به] ^(٦) فلصاحِبِه . ويَحْلِفُ من حُكْمِ له به .

(١) كذا في ز والغاية ٣٧٩ . ولم ترد الهاء في ع . ولفظ ش : « عقره أو عليه » ،
وأدخل الناقص في الشرح .

(٢) كذا في ز والإقناع ١٧٦ . وفي ع ش والغاية : « فلو » .

(٣) كذا في ع ش والغاية والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ز : « وجهل » ، ولعل
الألف سقطت عفواً ، أو استعمل الواو مكان « أو » : اتسكالا على تكرار الفعل . هذا ،
ويصح لإجراء الأفعال هنا على البناء على الفاعل . فتنبه .

(٤) في ش : « صاحبهما أحد الجارحين » ، وفيه تحريف مع زيادة من الشرح .
كما وقع التحريف في عبارة الإقناع : « فهو لصاحبهما » . وفي الغاية نقص كبير على ما يظهر ..

(٥) ورد بهامش ز : « وإن جهل » ا ه ، يعني : صاحبه ، على ما يظهر .

(٦) وردت الزيادة في ز ش والغاية والإقناع ، وسقطت من ع .

وإن وُجِدَا نَاحِيَةً : وَقِفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحَا . فَإِنْ خِيفَ
فَسَادَهُ : بَيْعٌ ، وَأَصْطَلَحَا عَلَى ثَمَنِهِ .
وَيَحْرُمُ عَضُوهُ أَبَانَهُ صَائِدُهُ بِمَحْدَدِهِ ، مِمَّا بِهِ حَيَاةٌ مَعْتَبَرَةٌ — لَا :
إِنْ مَاتَ فِي الْحَالِ ، أَوْ كَانَ مِنْ حُوتٍ وَنَحْوِهِ . — وَإِنْ بَقِيَ مَعْلَقًا
بِجِلْدِهِ : حَلٌّ بِجِلْدِهِ .

(ب) النَّوعُ الثَّانِي : جَارِحٌ .

فِيْبَاحُ مَا قَتَلَ مَعْلَمٌ ، غَيْرُ كَلْبٍ أَسْوَدَ بَهِيمٍ — وَهُوَ : مَا لَا بِيَاضَ
فِيهِ . — فَيَحْرُمُ صَيْدُهُ وَأَقْتِنَاؤُهُ ، وَيُبَاحُ قَتْلُهُ . وَيَجِبُ قَتْلُ عَقُورٍ
— لَا : إِنْ عَقَرَتْ كَلْبَةً مِنْ قَرَبٍ مِنْ وَلَدِهَا ، أَوْ خَرَقَتْ ثَوْبَهُ . بَلْ
تُنْقَلُ — وَلَا يُبَاحُ قَتْلُ غَيْرِهَا .

ثُمَّ تَعْلِيمُ مَا يَصِيدُ^(١) بَنَابِهِ — : كَفَهْدٍ ، وَكَلْبٍ — : بَأْنٍ^(٢)
يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ ؛ وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ .
لَا^(٣) تَكَرُّرُ ذَلِكَ .

فَلَوْ^(٤) أَكَلَ بَعْدُ : لَمْ يُخْرِجْ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلَمًا ، وَلَنْ يَحْرُمَ مَا تَقَدَّمَ :

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ ٣٨٠ . وَحَرْفٌ فِي ع بِلَفْظِ : « صَيْدٌ » .

(٢) كَذَا فِي زُع . وَأَسْقَطْتُ الْبَاءَ مِنْ شِمْزٍ وَمَزُوجَةٍ بِالْشَّرْحِ وَإِنْ لَمْ تَرُدْ فِي الْغَايَةِ .
وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٨٠ .

(٣) كَذَا فِي زُع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِمْزٍ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي
فِي الْإِقْنَاعِ .

(٤) كَذَا فِي زُش . وَفِي ع : « وَلَوْ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ . وَفِي الْغَايَةِ : « فَإِذَا » ،
وَالْإِقْنَاعُ : « فَإِنْ » .

من صيده^(١)، ولم يُبَحِّ ما أكل منه . ولو شرب دمه : لم يحرم .
 ويجب غسل ما أصابه فم كلب .
 وتعليم ما يصيد بخلبه — : كباز ، وصقر^(٢) ، وعقاب — :
 بأن يسترسل إذا أرسل ، ويرجع إذا دعى . لا بترك الأكل .
 ويُعتبر جرحه ؛ فلو قتله بصدم أو خنق : لم يُبَحِّ .

* * *

فصل

٣ — الثالث : قصد الفعل ، وهو : إرسال الآلة لقصد صيد .
 فلو أحتك صيداً بمحدد^(٣) أو سقط ففقره ، بلا قصد ، أو أسترسل
 جارح^(٤) بنفسه فقتل صيداً — : لم يحل ولو زجره ، ما لم يزد
 في طلبه بزجره .

ومن رمى هدفاً ، أو رائداً صيداً ولم يره ، أو حجراً يظنه صيداً ،
 أو ما علمه أو ظنه غير صيد — فقتل صيداً — : لم يحل .
 وإن رمى صيداً فأصاب غيره ، أو واحداً فأصاب عدداً — : حل
 الكل . وكذا جارح .

(١) وردت الهاء في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٢) صحف في ع بلفظ : « وسقر » .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « بيده » .

(٤) كذا في زع والغاية ٣٨١ . وفي ش : « الجارح » . وانظر الإقناع ١٨١ .

ومن أعانت ريحٌ مارمى به فقتل — ولولاها ماوصل — أوردته
حجره أو غيره^(١) فقتل — لم يحرم .
وتحل طريدة — وهى : الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً ؛ —
وكذا النداء .

ومن أثبت صيداً : ملكه ، ويردّه^(٢) أخذه .

وإن لم يُثبت فدخل محلّ غيره فأخذه ربُّ المحلّ ، أو وثب
حوتٌ فوق بحجر شخص ولو بسفينة ، أو دخل طير داره فأغلق
بابها وجعله أو لم يقصد تملكه ، أو فرخ في برجه طائر غير مملوك
— وفرخ مملوكه لملكها — أو أحيا أرضاً بها كنز — : ملكه .
كنصب خيمته وفتح حجره لذلك ، وكعمل بركة لسمك ، وشبكة
وشرك وفتح ومنجل ، وحبس جرح لصيد ، وبالجائه^(٣) لمضيق
لا يُفلت منه .

ومن وقع بشبكته^(٤) صيدٌ فذهب بها ، فصاده آخر — :
فللثاني .

(١) كذا في زع والغاية . وفى ش : « أو نحوه » . وراجع الإقناع .

(٢) كذا في ع ش ، وفى الغاية : « فرده » ، وهو أولى . وهذا هو الموافق لمبارة
الإقناع : « فأخذه غيره لزمه رده » . وحرف في ز بلفظ : « ويريده » ، إلا أن بعض هذه
الكلمة « يده » ألحق بالهامش يخط آخر على ما يظهر .

(٣) كذا في الأصول . وفى الإقناع ١٨٢ : « أو بإجائه » . وعبارة الغاية : « وحبس .

جرح بمضيق » ، ولعل فيها تصحيحاً ونقصاً .

(٤) كذا في زع والغاية ٣٨٢ . وفى ش : « بشبكة » ، وهو تحريف جاهل .

وإن وقعت سمكة بسفينة — لا بجحرٍ أحدٍ — فلربها .
 ومن حصل أو عَشَّشَ بِلِكِهِ صيدَهُ أو طائرَهُ : لم يَمْلِكْهُ وإن
 سقط — برمي^(١) — به : فله .
 ويحرُمُ صيدُ سمكٍ وغيره بنجاسةٍ ، ويُكره^(٢) ، بِشَبَاشٍ^(٣) —
 وهو : طير^(٤) تُحَيِّطُ عِينَاهُ ويُربطُ . — ومن وَكَّرَهُ^(٥) ، لا الفَرَّخُ ،
 ولا الصيدُ ليلاً أو بما يُسكر .
 ويباحُ بِشبكةٍ وفخٍّ ودَبَقٍ وكلِّ حيلةٍ ، لا يمنعُ ماءً^(٦) .
 ومن أرسَلَ صيداً وقال : « أَتَقْتِك » ، أو لم يَقُلْ — : لم يَزَلْ
 مِلْكُهُ عنه ، كإنفلاتِهِ^(٧) . بخلاف نحو كِسْرَةٍ أعرَضَ عنها :
 فَيَمْلِكُهَا آخذُها .

-
- (١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يرمي » ، وهو تصحيف . وانظر الإقناع .
 (٢) في الغاية : « وكره » . وفي ش زيادة : « صيد » ، وهي من الشرح . وقد
 وردت بزيادة : « الطير » في المقنع لابن قدامة (١١ / ٤٠ : الشرح الكبير) .
 (٣) كذا في ز ش وبعض نسخ الغاية . وفي نسخة أخرى : « شباشا » ، وهو الموافق
 لما تقدم في أول كتاب البيع : (١ / ٣٣٩) . ولفظ المقنع : « بالشباش » . وحرف في
 الإقناع ١٨٣ بلفظ : « شباشب » ، وفي ع بلفظ : « شباش » .
 (٤) كذا في الأصول والغاية والإقناع ، وفي الشرح الكبير : « طائر » . وقد
 ذكر شارح انتهى بعده كلمة : « كالبومة » . وهذا كله يوم : أن هناك طيراً يسمى
 بالشباش . والذي يرجعه أن الغرض من هذا التفسير شرح كيفية الشباش . فراجع ما كتبناه فيما
 تقدم : (١ / ٣٣٩) ، وحياة الحيوان ٢٠٠ .
 (٥) ورد في ز ، بعد ذلك مضروباً عليه « لابليل » . وهو مذكور في الإقناع .
 (٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « عنه » .
 (٧) كذا في ز والغاية . ولم تظهر الهاء في ع ، وأضيف إليها فيها — تحت السطر —
 بواو بأولها . وقد وردت في ش ، وهي من الشرح .

ومن وَجَدَ فِيهَا صَادَهُ عِلَامَةً مَلَكٌ - : كَقِلَادَةٍ بِرَقَبَتِهِ^(١) ، وَحَلَقَةٍ
بِأُذُنِهِ^(٢) ، وَقَصَّ جَنَاحَ طَائِرٍ - : فَلَقَطَةً^(٣) .

* * *

فصل

٤ - - الرَّابِعُ : قَوْلُ « بِسْمِ اللَّهِ » عِنْدَ إِرسَالِ جَارِحَةٍ ، أَوْ رَمِيٍّ .
كَمَا فِي ذِكَاةٍ^(٣) . إِلَّا أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ هُنَا سَهْوًا .
وَلَا يُضَرُّ تَقَدُّمُ^(٤) « يَسِيرٌ » ، وَكَذَا تَأْخُرُ^(٥) « كَثِيرٌ » فِي جَارِحٍ :
إِذَا زَجَرَهُ فَانْزَجَرَ .
وَلَوْ سَمِيَ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ - : حَلَّ . لَا : إِنْ سَمِيَ عَلَى سَهْمٍ ،
ثُمَّ أَلْقَاهُ وَرَمَى بِغَيْرِهِ .
بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمِيَ عَلَى سِكِّينٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهَا وَذَبَحَ بِغَيْرِهَا .

* * *

(١) وردت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش .
(٢) في ش : « فهو لقطه » ، والزيادة مدرجة من الشرح .
(٣) كذا في زع والغاية ٣٨٤ . وفي ش : ذكاته » ، والهاء من الشرح .
(٤) أى للتسمية . وضبط في ز بضمة واحدة على الإضافة ، والأولى التنوين
وفي الإقناع زيادة بعد « يسير » هي : أو تأخر » ، وهي معلومة من التقييد الآتي
وانظر شرحه .
(٥) ضبط في ز بضمتين . وورد في ش بلفظ : « تأخير » ، والأول أنسب .

كتابُ الْإِيمَانِ

وَاحِدُهَا : « يَمِينٌ » ، وهى : الْقَسَمُ ، وَالْإِيلَاءُ ، وَالْحَلِفُ بِالْفَافِ مَخْصُوصَةٌ .

و « الْيَمِينُ » : تَوْكِيدُ حُكْمٍ بِذِكْرِ مُعْظَمٍ عَلَى وَجْهِ مُخْصُوصٍ . وهى وجوبُهَا كَشَرْطٍ وَجْزَاءٍ .

و « الْحَلْفُ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ » : إِرَادَةٌ ^(١) تَحْقِيقِ خَبَرٍ فِيهِ مُمْكِنٌ ^(٢) ، بِقَوْلٍ يَقْصِدُ بِهِ الْحَثُّ عَلَى فِعْلِ الْمُمْكِنِ ، أَوْ تَرْكِهِ .

و « الْحَلْفُ عَلَى مَاضٍ » : إِمَّا « بَرٌّ » وهو : الصَّادِقُ ، أَوْ « نَمُوسٌ » ^(٣) وهو : الْكَاذِبُ ، أَوْ « لَعْنٌ » وهو : مَا لَا أُجْرَ فِيهِ ، وَلَا إِثْمَ ، وَلَا كَفَّارَةَ .

و « الْيَمِينُ الْمَوْجِبَةُ لِلْكَفَّارَةِ بِشَرْطِ الْحَثِّ » هى : الَّتِى بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى الِذِى لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ : كـ « اللَّهُ » ^(٤) ، و « الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ » ، و « الْأَوَّلُ الِذِى لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ » ، و « الْآخِرُ الِذِى لَيْسَ بَعْدَهُ

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْفَائِدَةِ ٣٨٥ . وَصَحَّفَ فِي الْإِقْنَاعِ ١٨٤ بِلَفْظِ : « أَرَادَهُ » .

(٢) هَذَا صِفَةُ الْخَبَرِ ، وَضَبُّهُ فِي زِ بِالضَّمِّ ، وَهُوَ مُبْقٍ قَلَمٌ .

(٣) يَهَامِشُ ز : « قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَالْيَمِينُ الْقَامُوسُ : الَّتِى تَعْمَسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ ثُمَّ فِي النَّارِ ، أَوْ الَّتِى تَقْتَطَعُ [بِهَا] مَالٌ غَيْرُكَ (بِالْأَصْلِ : تَقْطَعُ . . . غُرْكَ) . وَهِيَ : الْكَاذِبَةُ الَّتِى يَتَعَمَّدُهَا صَاحِبُهَا عَالِمًا [بـ] أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ » ١ هـ . وَرَاجَعَ النَّجَاحَ ٢٠٣ / ٤ ، وَاللَّسَانَ ٣٥ / ٨ — ٣٦ .

(٤) كَذَا فِي ز ع وَالْفَائِدَةِ . وَفِي ش : « كَوَّ اللَّهُ الْقَدِيمَ » ، وَهُوَ عِبْتُ نَاسِخٍ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٨٥ .

شيء ، و « خالق الخلق » ، و « رازق — أو رب — العالمين » ،
و « العالم بكل شيء » ، و « الرحمن » .
أو يُسمّى به غيرُه — ولم ينوِ الغير — : ك « الرحيم » ،
و « العظيم » ، و « القادر » ، و « الرب » ، و « المولى » ، و « الرازق »
و « الخالق » ، ونحوه .
أو بصفة له : ك « وجه الله » ، وعظمته ، وكبريائه ، وجلّاله ،
وعزّيته ، وعهده ، وميثاقه ، وحقّه ، وأمانته ، و « إرادته » ، وقدرته
وعلمه « ولو نوى : مراده ، أو مقدوره ، أو معلومه .
وإن لم يُضِفْها : لم يكن ^(١) يميناً ، إلا أن ينوِ بها صفة تعالى .
وأما ما لا يُعدُّ من أسمائه تعالى : ك « الشيء » و « الموجود » ؛
أولاً ينصرف إطلاقه إليه ويَحْتَمِلُه : ك « الحى » و « الواحد » و « الكريم »
— فإن نوى به الله تعالى : فيمين ^(٢) ؛ وإلا : فلا .
وقوله : « وأيم الله » ^(٣) ، أو : « لعمر الله » ^(٤) — يمينٌ ، لا :
لا : « ها الله » ، إلا بنية .

(١) كذا في ز والفاية ٣٨٦ والإقناع ١٨٦ . وق ع ش : « تسكن » . وكلاهما

صحيح .

(٢) في ش : « فهو يمين » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٣) ورد بهمزة وصل في زع والفاية — وهو مذهب البصريين وأكثر النحويين —
وبهمزة قطع في ش ، وهو مذهب الكوفيين . مع حذف النون في الجميع ، وذكر في الإقناع
بلفظ : « وأيم » على الأصل . وهمزته مقطوعة أو موصولة على الخلاف . فراجع
المصباح والمختار .

(٤) في ش والفاية : « لعمر » ، والواو زيادة ناشر ظن أنه الاسم المقابل لعمر .

فاطر المختار والمصباح .

(م ٣٤ ق ٢ — منتهى الإرادات)

و : « أَقْسَمْتُ — أَوْ أَقْسَمُ ، وشَهِدْتُ أَوْ أَشْهَدُ ، وحَلَفْتُ
أَوْ أَحْلِفُ ، وعَزَمْتُ أَوْ أعْزِمُ . وآلَيْتُ أَوْ آلِي ، وقَسَمًا ، وحَلِيفًا ،
وأَلِيَّةً ، وشَهِادَةً ، وعَزِيمَةً — بالله » ، يمينٌ .
وإن نَوَى خَبْرًا فَيَاحْتَمِلُهُ ، أو لم يذكر أَسْمَ اللَّهِ تعالى فيها كُلَّهَا ،
ولم يَنْوِ يَمِينًا — : فلا .
والحَلْفُ بكَلَامِ اللَّهِ تعالى أو المَصْحَفِ أو القرآنِ ، أو بِسُورَةٍ^(١)
أو آيَةٍ مِنْهُ — يمينٌ : فيها كَفَارَةٌ واحدة . وكَذَا بالتَّورَةِ ونَحْوِهَا
مِنْ كِتَابِ اللَّهِ [تعالى]^(٢) .

فصلٌ

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ : ١ ، ٢ ، ٣ — « بَالِ » يَلِيهَا^(٣) مَظْهَرٌ وَمُضْمَرٌ ،
و « وَاوٌ » يَلِيهَا مَظْهَرٌ ، و « تَالِ » يَلِيهَا أَسْمُ اللَّهِ تعالى^(٤) خَاصَّةً .
و : « بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » ، يمينٌ .
و : « أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لِتَفْعَلَنَّ » ، نَيْتُهُ^(٥) . فَإِنْ أَطْلَقَ : لَمْ تَنْعَقِدْ^(٦) .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٨٧ . وَفِي ش : « سُورَةٌ ... بَايَةٌ » ، فَسَقَطَتْ
بَاءُ الْأَصْلِ ، وَأَضْفِيَتْ مَاءُ الشَّرْحِ .
(٢) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، تُحْدِثُ شِ وَالْإِقْنَاعِ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٨٧ . وَفِي ش : « وَيَلِيهَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ
ذَكَرْتَ فِي الْإِقْنَاعِ .
(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زَش ، دُونَ عِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ .
(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « بَنِيَّتُهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٦) فِي ش : « يَنْعَقِدُ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا : لِتَذَكُّيرِ الْيَمِينِ وَأَنْبِيئِهِ .

ويصح قسمٌ بغير حرفه : كـ « الله لأفعلن » جرّاً ونصباً . فإن
انصبه بواو^(١) ، أو رفعه معها أو دونها — : فيمين^(٢) ، إلا أن [لا]^(٣)
ينويها عربياً .

ويجاب قسم — في إيجاب — : بـ « إن » خفيفة وثقيلة ،
و « لايم »^(٤) و « نونى » توكيد ، و « قد » ، و بـ « بل » عند
الكوفيين .

وفي نفي : بـ « ما » — و « إن » بمعناها — و بـ « لا » ، وتحذف
« لا » [لفظاً]^(٥) ، نحو^(٦) : « والله أفعل » .

ويكره حلف بالأمانة ، كعتق^(٧) وطلاق .

ويحرم بذات غير الله تعالى وصفته ، سواء أضافه^(٨) إليه تعالى —

(١) كذا في زع والغاية والإقناع ١٨٨ . وفي ش : « مع واو » ، ولعله تحريف .
(٢) يمين : إلا أن يكون القسم حينئذ من أهل العربية ، ولم ينو اليمين : فلا تكون
يميناً . (أما لمن نوى فتكون يميناً) . كما يوضحه عبارة المقنع والشرح الكبير والمفنى :
(١١ / ١٧٦ و ١٩١ — ١٩٢) . وقد وردت الزيادة في ع ش والغاية والإقناع ،
دون ز . والظاهر أنها سقطت عفواً من المصنف ، وإن كان يمكن تصحيح الكلام بدونها
في بعض الصور : أخذنا من كلام شارح المنتهى الذى يظهر أن فيه شيئاً من الاضطراب .
فراجعناه وتأملناه .

(٣) في ش : « بلام .. بقدر .. إن » ، والباء من الشرح .

(٤) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش وإن لم ترد في الإقناع .

(٥) في ش : « كنعو » ، والكاف من النسخ لا الشارح .

(٦) في ش : « كعتق » ، والباء مدرجة من الشرح .

(٧) كذا بالأسول والإقناع ١٨٩ . وفي الغاية : « إضافة » ، وهو تصحيف ناشئ .

كقوله: «وخلق الله، ومقدوره، ومعلومه، وكعبته^(١)، ورسوله»
 — أولاً، كقوله: «والكعبة» و «أبي». ولا كفارة؛ وعند
 الأكثر: «إلا^(٢) بمحمد صلى الله عليه وسلم» .
 ويجب الحلف^(٣) لإنجاء معصوم من هلكة ولو نفسه، ويُندب^(٤)
 المصلحة، ويُباح على فعلٍ مباحٍ أو تركه .
 ويُكره على فعلٍ مكروهٍ، أو تركٍ مندوب .
 ويحرم على فعلٍ محرمٍ، أو تركٍ واجبٍ، أو كاذباً عالمًا .
 ومن حلف على فعلٍ مكروهٍ، أو^(٥) تركٍ مندوبٍ — : سُنَّ
 حنَّه، وكره برَّه .
 و... على فعلٍ مندوبٍ، أو تركٍ مكروه — : كره حنَّه ،
 وسُنَّ برَّه .
 و... على فعلٍ واجبٍ، أو تركٍ محرمٍ — : حرَّم حنَّه ،
 ووجب برَّه .
 و... على فعلٍ محرمٍ، أو تركٍ واجبٍ — : وجب حنَّه ،
 وحرَّم برَّه .

(١) كذا في زع، ولم يرد — دون ما بعده — في العاية ٣٨٨ . وعبارته ش : « وكتبه .
 ورسله » ، والظاهر أنها معرفة كلها . ولم ترد في الإقناع .
 (٢) في ش زيادة : « في » حلف ، ومي الشرح .
 (٣) في ش والغاية : « لا » بدون همزة ، وهو تعريف .
 (٤) في ش : « وندب » ، وهو تصحيف .
 (٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « حلف على » .

وَيُخَيَّرُ فِي مَبَاحٍ . وَحَفَظَهَا فِيهِ أَوَّلَى ، كَافِتْدَاءُ مُحَقِّقٌ لَوَاجِبَةٍ ^(١) عَلَيْهِ
عِنْدَ حَاكِمٍ . وَيُبَاحُ عِنْدَ غَيْرِهِ .

وَلَا يَلْزَمُ إِبْرَارُ قَسَمٍ ، كِلَاجَابَةِ سُؤَالٍ بِاللَّهِ تَعَالَى .
و ^(٢) يُسْنُّ ، لَا تَكَرَّارُ حَلْفٍ . فَإِنْ أَفْرَطَ : كُرِهَ .

* * *

فصل

وَلَوْجُوبِ الْكَفَّارَةِ ، أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

- ١ — أَحَدُهَا : قَصْدُ عَقْدِ الْيَمِينِ . فَلَا تَنْعَقِدُ لَعْنَوًا — : بَأَن
سَبَقَتْ عَلَى لِسَانِهِ بِلَا قَصْدٍ ، كَقَوْلِهِ : « لَا وَاللَّهِ » وَ « بَلَى وَاللَّهِ »
فِي عُرْضِ حَدِيثِهِ . — وَلَا مِنْ نَأْتٍ وَصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ ، وَنَحْوِهِ ^(٢) .
- ٢ — الثَّانِي : كَوْنُهَا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ مُمْكِنٍ . فَلَا تَنْعَقِدُ عَلَى مَاضٍ
كَاذِبًا عَالِمًا بِهِ — وَهِيَ : « الْغَمُوسُ » ، لَغَمْسِهِ فِي الْإِثْمِ ثُمَّ فِي النَّارِ —
أَوْ ظَانًّا صِدْقَ نَفْسِهِ ، فَيَبِينُ ^(٣) بِخِلَافِهِ .

وَلَا عَلَى وَجُودِ فِعْلٍ مُسْتَحِيلٍ لِنَاثِهِ — : كَشَرْبِ مَاءِ الْكُوزِ ،

(١) أُمِّي لَيْمِينُ وَاجِبَةٌ . وَفِي ع : « لَوَاجِبَةٌ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ١٩٣ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ ١٨٩ . وَفِي ش : « وَنَحْوِهِ » ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

وَلَفْظُ الْغَايَةِ ٣٨٩ : « وَمَعْنَى عَلَيْهِ » .

(٣) كَذَا فِي زِ وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِالْفِعْلِ ش : « فَيَبِينُ » ، وَفِي الْغَايَةِ :

فَيَبِينُ .

ولا ماء فيه . — أو غيره ^(١) : كقتل الميت و ^(١) إحيائه
وتنعدُّ بحلف ^(٢) على عدمه ، وتجبُ الكفارةُ في الحال .
وكلُّ مكفِّرٍ كيمينٍ بالله .

٣ — الثالثُ : كونُ حالفٍ مختاراً . فلا تنعدُّ من مكرهٍ عليها
٤ — الرابعُ : الحنثُ بفعلٍ ما حلف على تركه . أو ركِّ ^(٣)
ما حلف على فعله — ولو محرَّمين — لا مكرهاً ، أو جاهلاً ،
أو ناسياً .

ومن ^(٤) استثنى فيما ^(٥) يُكفِّرُ — : كيمينٍ بالله تعالى ونذرٍ ، وظهارٍ
ونحوه . — ب : « إن شاء [الله] » ، أو ^(٦) « أراد الله » ، أو إلا أن يشاء
الله » ، وقصد ذلك ، واتَّصل لفظاً أو حكماً — : كقطعٍ بنفسٍ
أو سُعالٍ و ^(٧) نحوه . — لم يحنث : فعلٌ أو تركٌ ^(٧) .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لغيره ... أو » ، والزائد من الشرح . وانظر
الإقناع والغاية .

(٢) قوله : « بحلف » ورد في زع ، وأسقط من ش مدجاً بالشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بترك ... فعله محرِّمين » ، فأدرج الشرح في المتن .
وبالعكس . وانظر الإقناع ١٩١ .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « قال » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « فيم » ، وهو تحريف . ولفظ الإقناع : « في كل
يمين مكفِّرة » بفتح الفاء . وانظر الغاية ٣٩٠ .

(٦) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إن أراد الله وقصد المشيئة » .
وذكر نحوه في الإقناع مدرجاً بعضه في شرحه . والزيادة المتقدمة وردت فيه وفي ع والغاية ،
وفي ز فوقها علامة التحشية ، دون ش . وذكر في الشرح . فأثبتناها احتياطاً .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « أو ... تركه » ، والزائد من الشرح . وانظر الغاية .

وَيُعْتَبَرُ نَطْقُ غَيْرِ مَظْلُومٍ خَائِفٍ ، وَقَصْدُ اسْتِثْنَاءٍ^(١) قَبْلَ تَمَامِ
مُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ بَعْدَهُ - قَبْلَ فَرَاغِهِ . وَمِنْ شَكٍّ فِيهِ : فَكَمَنْ
لَمْ يَكْسُثْ .

وَأِنْ حَلَفَ لِيَفْعَلَ شَيْئًا ، وَعَيَّنَ وَقْتًا - : تَعَيَّنَ . وَإِلَّا : لَمْ يَحْتِ
حَتَّى يَنْبَأَ مِنْ فَعْلِهِ : بِتَلَفٍ مُحْلُوفٍ عَلَيْهِ ، أَوْ مَوْتٍ حَالِفٍ ،
أَوْ نَحْوِهَا .

فصل

مِنْ حَرَمٍ حَلَالًا سِوَى زَوْجَتِهِ - : مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ أَمَةٍ ، أَوْ لِبَاسٍ
أَوْ غَيْرِهِ^(٢) . - كَقَوْلِهِ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَىَّ حَرَامٌ » - وَلَا زَوْجَةً
لَهُ - وَ^(٣) نَحْوِهِ ، أَوْ : « طَعَامِي عَلَى كَالْمَيْتَةِ وَالدِّمِ » ؛ أَوْ عُلُقَهُ^(٤)
بِشَرْطٍ : كـ « إِنْ أَكَلْتَهُ فَهُوَ عَلَىَّ حَرَامٌ » - لَمْ يَحْرُمْ ، وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ
يَعِينُ : إِنْ فَعَلَهُ .

وَمَنْ قَالَ : « هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ [أَوْ كَافِرٌ أَوْ مَجُوسِيٌّ] »^(٥) ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَلِيَّ شِ وَالْإِقْتِنَاعِ : « الْاسْتِثْنَاءُ » .

(٢) كَرَّرَ قَوْلَهُ : « أَوْ غَيْرِهِ » فِي ز ، مَوْضُوعًا فَوْقَ عَلَامَةِ الزِّيَادَةِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٩١ . وَلِيَّ شِ : « أَوْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زِش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَع ، ١٩٣ . وَفِي ع : « عَقْلُهُ » ، وَهُوَ

تَصْحِيفٌ .

(٥) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

أو^(١) يعبدُ الصليبَ أو غيرَ الله ، أو يرى من الله [تعالى]^(٢) أو من الإسلام أو القرآن أو النبي^(٣) صلى الله عليه وسلم ، أو : « ... يَكْفُرُ بالله ، أو لا يراه في موضع كذا » ، أو : « ... يستحلُّ الزنا أو الخمر أو أكل لحم الخنزير ، أو ترك الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الطهارة » ، منجزاً : كـ « ليفعلن كذا » ، أو معلقاً : كـ « إن^(٤) فعل كذا » — فقد فعل محرماً ، وعليه كفارة يمين : إن خالف .
وإن قال : « عصيتُ الله — أو أنا أعصى الله — في كلِّ ما أمرني^(٥) ، أو محوتُ المصحف ، أو أدخله الله النار ، أو قطع الله يديه ورجليه ، أو لعمره ليفعلن — أو لأفعل^(٦) — كذا » ، أو : « إن فعله فعبدُ زيدٍ حرٌّ ، أو ماله صدقةٌ » ، ونحوه — : فلغوه .
ويلزم بحلف^(٧) : بـ « أيمان المسلمين » ، ظهاره وطلاقه وعتاقه ونذر وعين بالله ، مع النية .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « هو » . وفي الإقناع زيادة قبلها : « أو يكفر بالله » .
(٢) وردت الزيادة في زع ، دون الغاية والإقناع ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
(٣) في الغاية — مقدما بعد لفظ الجلالة — : « أو رسوله » . وأسقط ، ماعدا « أو » ، هو وصيغة الصلاة — من ش ، وأدرج في الشرح .
(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « كان » ، وهو تصحيف ، ولفظ الإقناع : « ونحوه إن فعلت » .
(٥) في ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع ١٩٤ .
(٦) كذا في زع والغاية ٣٩٢ . وفي ش : « لأفعل » ، وهو تحريف .
(٧) بهامش ز : « مسئلة ما إذا حلف بأيمان المسلمين » .

و: بـ « أَيْمَانِ الْبَيْعَةِ » — وهو^(١) عَيْنِ رَتْبِهَا الْحَجَّاجُ: تَتَضَمَّنُ
الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالطَّلَاقَ، وَالْعَتَاقَ، وَصَدَقَةَ الْمَالِ . — مَا فِيهَا: إِنْ
إِنْ عَرَفَهَا وَنَوَاهَا . وَإِلَّا: فَلَعَوْهُ .

وَمَنْ حَلَفَ بِأَحَدِهَا^(٢)، فَقَالَ^(٣) آخَرُ: « يَمِينِي فِي يَمِينِكَ،
أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ مِثْلِهَا »، أَوْ: « أَنَا عَلَى مِثْلِ يَمِينِكَ، أَوْ أَنَا مَعَكَ
فِي يَمِينِكَ »، يُرِيدُ التَّزَامَ مِثْلِهَا — لَزَمَهُ، إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى .
وَمَنْ قَالَ: « عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ » فَقَطْ، أَوْ: « عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ
— أَوْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ أَوْ مِيثَاقِهِ — إِنْ فَعَلْتُ كَذَا »، وَفَعَلَهُ: — فَعَلِيهِ
كَفَّارَةُ يَمِينٍ .

وَمَنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِحَلْفِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَكُنْ حَلِفَ —
فَكِذْبَةً: لَا كَفَّارَةَ فِيهَا .

فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

وَيَجْمَعُ تَخْيِيرًا، ثُمَّ تَرْتِيبًا .

فِيُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ جَنْسٍ

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي عِ وَالْغَايَةِ: « وَهِيَ »، وَكُلُّ صَحِيحٍ عَلَى مَا نَبَهْنَا عَلَيْهِ . وَفِي
الْإِقْنَاعِ: « فَهِيَ » . وَفِي ش: « وَهِيَ أَيْمَانٌ » . وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ الثَّانِي مَحْرُوفٌ مِنَ النَّاسِخِ .
(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي عِ ش وَالْغَايَةِ: « بِأَحَدِهَا » . وَانْظُرْ إِلَى الْإِقْنَاعِ .
(٣) فِي ش زِيَادَةٌ: « لَهُ »، وَهِيَ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْنَاعِ

أو أكثر ، أو كسوتهم — : للرجل ثوبٌ تجزئهُ صلاتُهُ فيه ،
وللمرأة درعٌ وخمارٌ كذلك . — أو عتق رقية . ويجزئُ : ما لم
تذهب قوتُهُ .

فإن عجزَ كعجزٍ عن فطرةٍ : صام ثلاثة أيام متتابعةً وجوباً
إن لم يكن عذرٌ .

ويجزئُ أن يُطعمَ بعضاً ويكسوَ بعضاً ، لا تكميلُ عتقٍ
بإطعام أو كسوة ، ولا إطعام^(١) بصوم — كبقية الكفارات .

ومن ماله غائبٌ : يستدينُ إن قدر ، وإلا صام .

وتجبُ كفارةٌ ونذرٌ فوراً بحنثٍ ، وإخراجها قبله وبعده سواء^(٢) .
ولا تجزئُ قبل حلف .

ومن لزمته أيمانٌ موجبٌ واحدٌ — ولو على أفعالٍ — قبل تكفيرٍ =
فكفارةٌ واحدةٌ . وكذا حلفٌ بنذورٍ مكررةٍ .

وإن اختلف موجبها — . كظهارٍ ويمينٍ بالله تعالى — لزمته^(٣) ،
ولم يتداخل^(٤) .

ومن حلف يميناً على أجناسٍ : فكفارةٌ واحدةٌ ، حنثٌ في الجميع

(١) كذا في زع والغاية ٣٩٣ ، وهو الصواب . وفي ش : « الطعام » ، وهو محرف
عنه أو عن « الإطعام » . وانظر الإقناع ١٩٥ .

(٢) كذا في ز ش والغاية والإقناع ١٩٦ . وفي ع : « سوى » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصاحت فيها باللفظ والغاية ٣٩٤ : « لزمته » .

(٤) كذا في زع . وفي ش الغاية : « يتداخل » . وكلاهما صحيح . وانظر الإقناع .

أو في واحد^(١) ، وتنحل^(٢) في البقية .

وليس لقن أن يكفر بغير صوم ، ولا لسيد^(٣) منعه منه ولا من نذر . ومن بعضه حر - كحر .

ويكفر كافر - ولو مرتدًا - بغير صوم .

* * *

باب جامع الأيمان

يرجع^(٤) فيها إلى نيّة حالف - : ليس بها ظالم . - إذا احتملها لفظه : كنيته بالسقف وبالبناء^(٥) السماء ، وبالفراش وباللباس^(٦) الأرض ، وباللباس الليل ، وبـ « نسائي طوالق » أقاربه النساء ، وبـ « جوارى أحرار » سفنه .

ويقبل حكمًا مع قرب احتمال^(٧) من ظاهر وتوسطه ؛ فيقدم على عموم لفظه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « واحدة » ، ولعل التاء من الشرح وإن ذكرت في الغاية والإقناع .

(٢) كذا في ز ش والغاية والإقناع . وفي ع : « وينحل » بالياء .

(٣) وردت الهاء في ز والغاية والإقناع ١٩٧ ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في زع والغاية ٣٩٥ والإقناع . وفي ش : « ويرجع » ، والواو من الشرح .

(٥) وردت الباء في زع ، دون ش والغاية .

(٦) وردت الباء في ز ، دون ع ش والغاية . وذكرت في الشرح .

(٧) كذا في ز ش والغاية . وفي الإقناع : « الاحتمال » . وصحف في ع بلفظ : « احتملا » .

ويجوزُ التعريضُ - في مخاطبةٍ لغيرِ ظالمٍ - بلا حاجةٍ .

فإن لم ينو شيئاً : فإلى سببٍ يمينٍ وما هيَّجها .

فمن حلف : « ليقضينُ زيداَ غداً » ، فقصاهُ قبله - لم يحنث :
إذا قصدَ عدمَ تجاوزِهِ . أو اقتضاهُ^(١) السببُ . وكذا أكلُ شيءٍ
وبيعهُ وفعله غداً .

و : « لأقضيَنَّهُ ، أو لا أقضيَنَّهُ^(٢) غداً » ، وقصدَ مَطْلَه ، فقصاهُ
قبله - : حنث .

و : « لا يبيعهُ إلا بمائةٍ » ، لم يحنث إلا إن باعه بأقل .

و : « لا يبيعهُ بها » ، حنث بها وبأقل .

و : « لا يدخلُ داراً » ، وقال^(٣) : « نَوَيْتُ اليومَ » - قبل
حُكْمًا : فلا يحنثُ بالدخول في غيره .

ومن دُعِيَ لَغَداءٍ ، خلف لا يتغدى^(٤) - لم يحنث بغداء غيره :
إن قصدَهُ .

و : « لا يشربُ له الماءُ من عطشٍ » ونَيْتُهُ أو السببُ : قطعُ

(١) كذا في زع . وفي ش : « اقتضاء » بالهمزة ، وهو تصحيف وانظر الإنباع ١٩٨ ،
والغاية ٣٩٦ وفيها زيادة ناشر بأول الفرع .

(٢) كذا في زع . وفي ش والغاية : « أو لأقضيَنَّهُ » ، وهو نصحيح . وأسقطت
لواو الأولى من ش ، وأدرجت في المشرح . وفي ش : « أو قصد » ، وهو تريب جاهل .

(٣) كذا في زع والغاية ٥٣ . وفي ش : « فقال » . وانظر الإنباع .

(٤) كذا في زع والغاية . وصحف . في ش بالذال المعجمة .

مِنْتَه — : حَنْثٌ بِأَكْلِ خَبْزِهِ ، واستِعارَةً دَابَّتِهِ ، وكلٌّ مَافِيهِ مِنَّةٌ^(١) لا بِأَقْلٍ^(٢) : كَقَعُودِهِ فِي ضَوْءِ نَارِهِ .

و : « لا تَخْرُجْ لَتَعْرِيزَةٍ^(٣) ولا تَهْنِئَةٍ^(٤) » — وَنَوَى أَنْ لا تَخْرُجَ أَصْلًا — فَخَرَجَتْ لغيرِها ، أَوْ : « لا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِها » ، قِطْعًا لِلْمِنَّةِ ، فَبَاعَهُ وَأَشْتَرَى بِشَمْنِهِ ثَوْبًا أَوْ اتَّفَعَ بِهِ — : حَنْثٌ . لا إِنْ اتَّفَعَ بِغَيْرِهِ .

و ... عَلَى شَيْءٍ لا يَتَّفَعُ بِهِ ، فَاتَّفَعَ بِهِ هُوَ أَوْ أَحَدٌ^(٥) مِمَّنْ فِي كَنْفِهِ — : حَنْثٌ .

و : « لا يَأْوِي مَعَهَا بَدَارٌ » سَمَّاهَا ، يَنْوِي جَفَاءَهَا — وَلَا سَبَبَ^(٥) — فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا : حَنْثٌ . وَأَقْلُ الْإِيوَاءِ : سَاعَةٌ .

و : « لا يَأْوِي مَعَهَا فِي هَذَا الْعِيدِ » ، حَنْثٌ بِدُخُولِهِ^(٦) قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، لا بَعْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : « ... أَيَّامَ الْعِيدِ » ، أَخَذَ بِالْعُرْفِ

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٧ . وَفِي ش : « مِنْهُ » ، وَهُوَ نَصِيحٌ .

(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٨ . وَفِي ش : « وَلَا بِأَقْلٍ مِنْهُ » ، وَالزِّيَادَةُ

مِنْ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « لِلتَّعْرِيزَةِ ... لِلتَّهْنِئَةِ » .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ٣٩٧ . وَفِي ش : « أَوْ وَاحِدٌ » ، وَلَعَلَّاهُ تَصْحِيفٌ .

(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ٣٩٥ . وَعِبَارَةُ الْإِقْنَاعِ ١٩٩ : وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ يَمْتَنِعُ

بِمَنْتَه . وَفِي ش : « سَبَبٌ غَيْرُهَا » . وَأُدْرَجَ الْبَاقِي فِي الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْغَايَةِ ٣٩٧ ، وَش مَعَ زِيَادَةِ فِيمَنْ الشَّرْحِ : « مِنْهَا » .

و : « لا عدتُ رأيْتُكَ تَدْخُلِينَهَا » يَنْوِي مَنْعَهَا ، فَدَخَلْتُهَا - :
حَبِثَ وَلَوْلَمْ يَرَهَا .
و : « لا تَرَكْتُ هَذَا يَخْرُجُ » ، فَأُفْلِتَ فَخَرَجَ ، أَوْ قَامَتْ تَصَلَّى
أَوْ لِحَاجَةٍ فَخَرَجَ - إِنْ ^(١) نَوَى أَنْ لَا يَخْرُجَ : حَبِثَ ؛ وَإِنْ نَوَى أَنْ
لَا تَدَعَهُ يَخْرُجُ : فَلَا .

* * *

فصل

وَالْعِبْرَةُ ^(٢) بِمُخْصَصِ السَّبَبِ ، لَا بِمَعْمُومِ اللَّفْظِ .
فَمِنْ - لَفَ : « لَا يَدْخُلُ بِلَدٍّ » لَظْمٌ فِيهَا ، فَزَالَ ، أَوْ لَوَالٍ ^(٣) :
« لَا أَرَى مَنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ » وَنَحْوَهُ ،
فَعُزِّلَ ، أَوْ عَلَى ^(٤) زَوْجَتِهِ فَطَلَّقَهَا ، أَوْ عَلَى رَقِيقَةٍ فَأَعْتَقَهَا ، وَنَحْوَهُ - :
لَمْ يَحْبَثْ بِذَلِكَ بَعْدُ ، وَلَوْلَمْ يُرَدِّ : « مَا دَامَ كَذَلِكَ » ، إِلَّا حَالَ
وَجُودٍ صِفَةٍ عَادَتْ .
فَلَوْ رَأَى الْمَنْكَرَ فِي وِلَايَتِهِ ، وَأَمْسَكَ رَفْعَهُ ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَتَّى

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « فَإِنْ » ، وَالْقَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ :
« وَنَيْتُهُ — أَوْ السَّبَبُ — أَنْ لَا يَخْرُجَ » .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ ، أَدْخَلْتُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِي الْيَمِينِ » .

(٣) فِي ش : « أَوْ حَلْفُ لَوَالٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ . وَذَكَرَ بِهَامِشٍ ز : « أَيْ
ذِي وِلَايَةٍ » .

(٤) وَرَدَتْ « عَلَى » فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْفَاعِ ٢٠٠ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ ش مَدْرَجَةً فِي
الشَّرْحِ .

— ٥٤٣ —

- عَزَلَ — : حَنَتْ عَزْلَهُ ، وَلَوْ رَفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدُ .
 وَإِنْ ^(١) مَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ ^(٢) : حَنَتْ .
 وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنِ الْوَالِي إِذَا : لَمْ ^(٣) يَتَعَيَّنْ .
 وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِ الْوَالِي : فَاتَ الْبَرَّ ، وَلَمْ يَحْنَتْ ، كَمَا
 لَوْ رَأَاهُ مَعَهُ .
 وَ... لِلصَّ : « لَا يُخْبِرُ بِهِ أَوْ يَغْمِزُ عَلَيْهِ » ، فَسُئِلَ عَمَّنْ هُوَ
 مَعَهُمْ ، فَبَرَّأَهُمْ دُونَهُ — : لَيَنْبَغُ عَلَيْهِ — حَنَتْ : إِنْ لَمْ يَنْوِرْ حَقِيقَةَ
 النُّطْقِ أَوْ الْغَمِزِ .
 وَ : « لِيَتَزَوَّجَنَّ » ، يَبْرُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ .
 وَ : « لِيَتَزَوَّجَنَّ عَلَيْهَا » — وَلَا نِيَّةً ، وَلَا سَبَبَ — : يَبْرُ بِدُخُولِهِ
 بِنَظِيرَتِهَا أَوْ يَمْنِ يَغْمِزُهَا ^(٤) أَوْ تَتَأَذَّى بِهَا .
 وَ : « لِيُطْلَقَنَّ ضَرَّتُهَا » ، فَطَلَقَهَا رَجْعِيًّا — : بَرَّ .
 وَ : « لَا يَكَلِّمُهَا هَجْرًا » ، فَوَطَّئَهَا — : حَنَتْ .
 وَ : « لَا يَأْكُلُ تَمْرًا حَلَاوَتَهُ » ^(٥) ، حَنَتْ بِكُلِّ حُلْوٍ . بِخِلَافِ :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « وَلَوْ » .
 (٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « إِلَيْهِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْنَاعِ .
 (٣) قَوْلُهُ : « لَمْ يَتَعَيَّنْ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَصِيفَ إِلَى الشَّرْحِ .
 (٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٣٩٨ ، أَيْ دُخُولِهِ بِهَا . وَفِي ش وَالْإِقْنَاعِ ٢٠٨ :
 « نَفْسُهَا » ، وَامْلِكْ تَصْغِيفَ .
 (٥) كَذَا فِي زَشِ وَالْغَايَةِ . وَصَحَّفَ فِي ع بِالْفُظِّ : « حُلَوَاتِهِ » .

« أَعْتَقْتَهُ — أَوْ أَعْتَقْتَهُ — : لِأَنَّهُ أَسْوَدُ ، أَوْ لِسَوَادِهِ » ، فَلَا يَتَجَاوَزُهُ
وإن قال : « إِذَا أَمَرْتُكَ بِشَيْءٍ لَعَلَّةٍ فَقَسْ عَلَيْهِ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مَالِي
وَجَدْتَ فِيهِ تِلْكَ الْعَلَّةَ » ، ثُمَّ قَالَ : « أَعْتَقْتُ عَبْدِي فَلَانًا : لِأَنَّهُ أَسْوَدُ »
— : صَحَّ أَنْ يُعْتَقَ كُلُّ عَبْدٍ لَهُ أَسْوَدٌ .
و : « لَا تُعْطِ ^(١) فَلَانًا إِبْرَةً » ، يَرِيدُ عَدَمَ تَعْدِيهِ ، فَأَعْطَاهُ
سَكِينًا — : حَنِثَ .
و : « لَا يَكَلِّمُ زَيْدًا لَشَرْبِهِ الْحَمْرَ » : فَكَلَّمَهُ وَقَدْ تَرَكَهُ — :
لَمْ يَحْنَثَ .
وَلَا يُقْبَلُ تَعْلِيلٌ بِكَذِبٍ ؛ فَمَنْ قَالَ لِقَتْنَهُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ : « أَنْتَ
حَرٌّ : لِأَنَّكَ ابْنِي » ، وَنَحْوُهُ ، أَوْ لَامْرَأَتِهِ : « أَنْتِ ^(٢) طَالِقٌ :
لِأَنَّكَ ^(٣) جَدَّتِي » — وَقَعَا .



فصلٌ

فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ : رُجِعَ إِلَى التَّعْيِينِ .
فَمَنْ حَلَفَ : « لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانٍ هَذِهِ » فَدَخَلَهَا : وَقَدْ بَاعَهَا
أَوْ وَهَى فُضَاءَهُ أَوْ مَسْجِدَهُ أَوْ حَمَّامًا ، أَوْ : « لَا لَيْسَتْ هَذِهِ الْقَمِيصَ »

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « يَعْطَى » ، وَهُوَ صَحِيحٌ
الْمَعْنَى أَيْضًا . وَتَأَمَّلْ كَلَامَ الشَّارِحِ .

(٢) أَسْقَطَ هَذَا مَنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « قَتَ » .

فَلَبَسَهُ : وهو رداؤه أو عمامته أو سراويله ، أو . « لا كَلَّمْتُ هذا الصَّبِيَّ » فصار شيخاً ، أو : « ... امرأة فلان هذه . أو عبده ^(١) أو صديقه هذا » فزال ذلك ثم كلمهم ، أو : « لا أَكَلْتُ لحمَ هذا الحَمَلِ » فصار كبشاً ، أو : « . هذا الرُّطَبَ » فصار تمرّاً أو دبساً أو خلا ، أو : « ... هذا اللَّبَنَ » فصار جبناً ونحوه ، ثم أَكَلَهُ : ولا نية ، ولا سبب — : حَنَيْتَ ، كقوله : « ... دار فلان » فقط ، أو : « ... التمر الحديث » فَعَمَّقَ ، أو ^(٢) : « ... الرجل الصحيح » . فَرَضَ . وكالسفينة ^(٣) : تَنَقَّضَ ^(٤) ثم تعاد ، والبيضة : تصيرُ فَرَخاً . فلو ^(٥) حلف : « لِيَأْكُلَنَّ من هذه البيضة أو التفاحة » ، فَعَمِلَ منها شرباً أو ناطفاً ، فأَكَلَهُ — : بَرَّ . وكهاتين نحوهما .

* * *

فصل

فَإِنْ عُدِمَ : رَجَعَ ^(٦) إلى ما يتناوله الاسم ، ويقدمُ شرعيُّ فَعُرْفِيٌّ فَلُغَوِيٌّ .

(١) وردت الهاء في زع والغاية ٣٩٩ والإقناع ٢٠٢ ، وسقطت من ش .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من المشرح ، مي : « هذا » .

(٣) ورد في ز ، فوقها مع الهامش ، نحو ثلاث كلمات لم يكن قراءته شيء منها .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فتنقش ... » والبيضة فتصير ، والزادة من .

المشرح . وانظر الإقناع ٢٠١ .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو » ، وهو تحريف المشرح .

(٦) ورد بهذا الضبط في ز ، ونظيره في الفصل السابق ضبط فيها بضم الراء .

(م ٣٥ ق ٢ — منتهى الإرادات)

(١) ثم « الشرعى » : ماله موضوع شرعاً ، وموضوع لغةً .
كالصلاة والزكاة والصوم والحج ، ونحو ذلك .
فاليمين المطلقة تنصرف إلى الموضوع الشرعى ، وتتناول^(١) الصحيح منه .

فمن حلف : « لا ينكح ، أو يبيع ، أو يشتري » — والتشركة^(٢)
والتولية والسلم والصلح على مال شراء — فعقد عقد فاسداً : لم
يحت . إلا إن حلف : « لا يحج » ، فتحج حجاً فاسداً .
ولو قيد يمينه بمتنع الصحة : كـ « لا يبيع الخمر أو الحمر » ،
أو قال لامرأته : « إن سرقت منى شيئاً وبعته » — أو طلقت^(٣)
فلانة الأجنبية — فأنت طالق ، ففعلت أو فعل — : حث
بصورة ذلك .

ومن حلف : « لا يحج » ، أو^(٤) « لا يعتمر » ، حث بإحرام به
أو بها . و : « لا يصوم » ، بشروع صحيح . و : « لا يصلى » ، بالتكبير
ولو على جنازة .

(١) كذا في دع والغاية ٤٠٠ ، وهو الأنسب . وفي ش والإقناع ٢٠٣ : « وينناول » .
وأهل في ز .
(٢) كذا في ز ، ومي الأنسب وإن كان لم ير في القاموس الإقناع إلا بلفظ :
« التشريك » . انظر التاج ٧ / ١٤٩ . وفي ش والغاية : « والشركة » ، وهو المشهور
التداول .
(٢) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٠٣ . وفي ش : « أو إن طلقت » ، والزائد
من الشرح .
(٤) وردت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع والإقناع .

لا مَن حلف : « لا يصومُ صوماً » حتى يصومَ يوماً ، أو :
« لا يصليَّ صلاةً » حتى يفرُغَ مما يقع عليه اسمُها ، كـ : « ليفعلنَّ » .
و : « ليعينَ كذا » ، فباعه بعرضٍ أو نسيئة^(١) — : برَّ .

و : « لا يهبُ أو يهدي أو يوصي أو يتصدق أو يعيرُ » ، حنث
يفعله . لا إن حلف : « لا يبيع أو يوجر أو يزوج فلاناً » ،
حتى يقبل^(٢) .

و : « لا يهبُ زيداً » ، فأهدى إليه ، أو باعه وحاباه ، أو وقف
أو تصدَّق عليه صدقة تطوع — : حنث . لا : إن كانت واجبةً
أو من نذر أو كفارة ، أو ضيِّفه^(٣) الواجب ، أو أبرأه ، أو أعاره ،
أو وصَّى له ، أو حلف : « لا يتصدق عليه » فوهبه ، أو :
« لا تصدَّق^(٤) » فأطعم عياله .

وإن نذر أن يهبَ له : برَّ بالإيجاب ، كيمنه .

فصل

(ب) و « العرفي^(٥) » : ما أشتهر بحاجته حتى غلب على حقيقته .

(١) ورد بهذا الضبط في ز ، على العطف . ويصح الفتح أيضاً .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « فلان » .

(٣) في ش زيادة : « القدر » ، وهي كالسابقة .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٤٠١ : « يتصدق » .

(٥) في ش : « والاسم العرفي » ، والزائد من الشرح . وذكر بهامش ز : « قاله »

في المطلع — في باب الإجارة — : ومنه قولهم في الأيمان : الأسماء العرفية ، وهي : ما
تعارفها الناس على خلاف ما هي عليه لغة . وانظر الغاية والإقناع ٢١١ .

كالرأوية^(١) والظَّعِينَةِ والدابةِ والغائِطِ والمَذْرَةِ ، ونحوه

فتتعلق^(٢) اليمينُ بالعُرفِ ، دونَ الحقيقةِ .

فمن حَلَفَ . « لا يأكلُ عيشاً » ، حَنِثَ بأكلِ خبزٍ .

و : لا يَطأُ أُمْرَأَتَهُ أو أُمْتَهُ ، حَنِثَ بِجَمَاعِهَا .

و : « لا يَتَسَرَّى » ، حَنِثَ بِوِطْءِ أُمْتِهِ .

و : « لا يَطأُ^(٣) أو لا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارٍ » ، حَنِثَ بِدُخُولِهَا رَاكِبًا

وماشيًا وحافيًا ومُتَمَلِّئًا . لا بدخولِ مَقْبَرَةٍ .

و : « لا يركبُ أو يدخُلُ بَيْتًا » — حَنِثَ بِرُكُوبِ سَفِينَةٍ ،

ودخولِ مَسْجِدٍ وَحَمَامٍ وَبَيْتِ شَعَرٍ وَأَدَمٍ وَخَيْمَةٍ . لا صُفَّةً^(٤)

ودِهْلِيْزٍ .

و : « لا يضربُ فُلَانَةً » ، فُخِّنَقَهَا ، أو نَتَفَ شَعْرَهَا ، أو عَضَّهَا

— : حَنِثَ .

و : « لا يَشُمُّ الرِّيحَانَ » فَشَمَّ وَرَدًا أو بَنَفْسَجًا أو يَا سَمِينًا ،

أو : « لا يَشُمُّ وَرَدًا أو بَنَفْسَجًا » فَشَمَّ دُھَنَهُمَا أو ماءَ الْوَرْدِ ،

أو : « لا يَشُمُّ طِيبًا » فَشَمَّ نَبْتًا رِيحُهُ طِيبٌ ، أو : « لا يَذُوقُ

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْبَاعِ . وَفِي ع : « كَالرَّوَايَةِ » ، وَهُوَ نَصِيحِيٌّ .

(٢) كَذَا فِي زُع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « وَتَتَلَقَّ » .

(٣) فِي ش : يَطَأُ دَارَهَا وَلَا ، وَفِيهِ تَحْرِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ . وَلَمْ تَرِدْ

« لَا » فِي الْغَايَةِ .

(٤) فِي ش : « بِصَفَةِ دَارٍ وَدِهْلِيْزٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

شيئاً « فازداده ولم^(١) يُدرك مذاقه — : حنث .

* * *

فصل

(ج) و^(٢) « اللغوى » : ما لم يغلب مجازؤه .

فمن حلف : « لا يأكل لحماً » ، حنث بسمك^(٣) ولحم يجرم^(٤) .
لا يبرق لحم ، ولا متخ وكبد وكلية وشحمها وشحم تراب^(٥) ،
وكرش ومُضْران وطحال وقلب وآلية ودماغ وقانصة وشحم
وكرارع ، ولحم رأس ، ولسان — إلا بنية اجتناب الدسم .
و : « لا يأكل شحماً » ، فأكل شحم الظهر أو الجنب ،
أو سمينهما ، أو الآلية أو السنّام — حنث . لا : إن أكل لحماً
أحمر .

و : « لا يأكل لبناً » ، فأكله ولو من صيد أو آدمية — : حنث .
لا : إن أكل زُبْدًا أو سَمْنًا أو كَشْكًا أو مَصْلًا أو جُبْنًا أو أَقِطًا
أو نحوه ، أو : « لا يأكل زُبْدًا أو سَمْنًا » فأكل الآخر ولم يظهر

(١) في ش : « ولو لم » ، والظاهر أن الزيادة من الناسخ لا الشارح .

(٢) أسقط الواو من ش مدرجة في الشرح . وفي الإقناع ٢٠٤ زيادة : « الاسم » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « بأكل سمك » . محرم ، والزائد

من الشرح .

(٤) كذا في زع ، وهو : شحم رقيق قد غشي الكرش والأمعاء ، كما في

المختار والمصباح . وذكر الشارح نحوه . وفي ش : « ترب » بالياء ، وهو تصحيف

طريف .

فيه طعمه ، أو : « لا يأكلهما » فأكل لبناً .
و : « لا يأكل رأساً ولا يبيضاً » — حنث بأكل رأس طير
وسمك وجراد ، ويبيض ذلك .

و : « لا يأكل من هذه البقرة » ، لا يعم ولداً ولبناً .
و : « لا يأكل من هذا الدقيق » ، فاستفه ، أو خبزه
وأكله — : حنث .

و : « لا يأكل فاكهة » ، حنث بأكل بطيخ وكل ثمرة شجر
غير برى — ولو يابساً : كصنوبر وعناب ، وجوز ولوز ، وبندق
وفستق ، وتمر وتوت ، وزبيب وتين ، ومشمش وإجاص^(١)
ونحوها . — لا قثاء وخيار ، وزيتون وبلوط وبطم ، وزعرور
أحمر وآس ، وسائر ثمر شجر برى لا يستطاب^(٢) . ولا^(٣) قرع
وباذنجان . ولا ما يكون بالأرض : كجزر ولفت وفجل وقلناس
ونحوه .

و : « لا يأكل رطباً أو بسرّاً » ، فأكل مُدَبَّأً — : حنث . لا :
إن أكل تمرّاً ، أو حلف : « يأكل رطباً أو بسرّاً » فأكل الآخر ،

(١) كدائي في الإقناع ٢٠٥ ، وصرح ائارج بهذا الضبط . وهو الموافق لما في
الخمار والمصباح وغيرهما . ولم يذكر في . وفي الغاية ٤٠٣ : « أجاس » ، وز :
« أجاس » . وكلاهما خطأ . ويقال أيضاً : « إنجاس » في لغية وإن أنكرها ابن السكيت .
راجع اللسان ٨ / ٢٦٨ ، والتاج ٤ / ٣١٠ .

(٢) وردت « لا » في روع والمايد والإقناع ٢٠٦ ، وأسقطت من نسخة مدرجة
في شرح .

أو^(١) : « لا يأكلُ تمرّاً » فأكلَ رطباً أو بُسراً أو دِبْساً أو ناطِفاً .
و : « لا يأكلُ أدماً » ، حَنِثَ بأكلِ بَيْضٍ وَشِوَاءٍ^(٢) وَجُبْنٍ
وَمِلْحٍ ، وَتَمْرٍ وَزَيْتُونٍ ، وَلَبْنٍ وَخَلٍّ ، وَكَلِّ مَصْطَبِغٍ^(٣) به .
و : « لا يأكلُ قوتاً » ، حَنِثَ بأكلِ خَبْزٍ وَتَمْرٍ وَزَيْدِيبٍ وَتَيْنٍ
وَلَحْمٍ وَلَبْنٍ ، وَكَلِّ مَا تَبَقِيَ مَعَهُ الْبُنْيَةُ .
و : « لا يأكلُ طعاماً مآً » ، حَنِثَ بِكَلِّ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ .
لَا مَاءٍ^(٤) وَدَوَاءٍ ، وَوَرَقِ شَجَرٍ وَتَرَابٍ ، وَنَحْوِهَا .
و : « لا يشربُ ماءً » ، حَنِثَ بِمَاءِ مِلْحٍ وَنَجَسٍ . لَا بِجُلَّابٍ^(٥) .
و : « لا يتغدّى^(٦) » فأكلَ بعدَ الزَّوَالِ ، أَوْ : « لا يتعشَّى »
فَأَكَلَ بعدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَوْ : « لا يتسحَّرُ » فَأَكَلَ قَبْلَهُ — :
لَمْ يَحْنَثْ .
وَمَنْ أَكَلَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ مَسْتَهْلِكاً فِي غَيْرِهِ : كـ « سَمْنٍ »

(١) ذكرت الألف في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .
(٢) كذا في ز ، أى مشوى على ما في المصباح . وفي ع : « شوا » ، وش والغاية
« شوى » . والظاهر أن كليهما على القصر ، وإلا فـ « التوى » — وزان النوى — :
الأطراف ، أو جمع « شواة » وهى : جلدة الرأس . فراجع المجتار أيضاً .
(٣) كذا في رش والغاية والإقناع ٢٠٧ . وفي ع : « مصصبع » ، وهو تصفيف .
فراجع المصباح .
(٤) كذا في زع والإقناع والغاية ٤٠٤ . وفي ش : « ماء » ، والداء من الشرح .
(٥) وردت الداء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة مصحفة في الشرح . وهو
ماء الورد ، كما قال الأزهري في التهذيب . على ما في اللسان ١ / ٢٦٦ .
(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٠٦ ، وصح في ش بالذال المعجمة .

فَأَكَلَا فِي خَيْصٍ^(١) ، أَوْ : « لَا يَأْكُلُ يَبِيضًا » فَأَكَلَ^(٢) نَاطِفًا ،
أَوْ : « لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا » فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَاتُ شَعِيرٍ — لَمْ يَحْنَثْ
إِلَّا إِذَا ظَهَرَ طَعْمُ شَيْءٍ مِنْ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ .

و : « لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا ، أَوْ هَذَا^(٣) السَّوِيْقَ » فَشَرِبَهُ ، أَوْ :
« لَا يَشْرِبُهُ » فَأَكَلَهُ — : حَنْثٌ .

و : « لَا يَطْعُمُهُ » ، حَنْثٌ بِأَكَلِهِ وَشَرِبِهِ وَمَصَّهُ . لَا بَذْوَقَهُ .
و : « لَا يَأْكُلُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُ ، أَوْ لَا يَفْعَلُهُمَا » — لَمْ يَحْنَثْ
بَعْضٌ قَصَبٍ سَكَّرَ ، وَرُمَانٍ . وَلَا يَبْلَعُ ذَوْبَ سَكَّرٍ فِيهِ ، بِحَلْفِهِ :
« لَا يَأْكُلُ سَكَّرًا » .

و : « لَا يَأْكُلُ مَائِمًا » فَأَكَلَهُ بِخَبْرِ ، أَوْ : « لَا يَشْرِبُ مِنَ النِّهْرِ
أَوْ^(٤) الْبَرِّ » فَاعْتَرَفَ بِإِنَاءٍ وَشَرِبَ — : حَنْثٌ . لَا : إِنْ حَلَفَ .
« لَا يَشْرِبُ مِنَ الْكُوزِ » ، فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَاءٍ وَشَرِبَهُ .
و : « لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ » ، حَنْثٌ بِشَرِّهَا فَقَطْ^(٥) وَلَوْ
لَقَطَّهَا مِنْ تَحْتِهَا .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ رَافِقًا ٢٠٥ . وَفِي ش : « يَبِيضٌ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « فَأَكَلَهُ » وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .
(٣) أَسْقَطْتُ « هَذَا » مِنْ ش ، وَأَدْرَجْتُ فِي الشَّرْحِ . وَرَاجِعُ الْإِفْتِنَاعِ ٢١٣ .
(٤) فِي شَرِّ زِيَادَةٍ ، مُضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَا يَشْرِبُ مِنْ » .
(٥) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٠٥ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ س مُضَافًا إِلَى الشَّرْحِ .

فصل

ومن حلف : « لا يلبسُ شيئاً » ، فلبس^(١) ثوباً أو درعاً أو جوشناً أو خفاً أو نعللاً — : حنث .

و : « لا يلبسُ ثوباً » — حنث كيف لبسه ، ولو تعمم به ، أو ارتدى بسر أو يداً ، أو أترزَ بقميص . لا بطيئة وتر كيه على رأسه ، ولا بنومه عليه ، أو تدثره به .

و : « لا يلبسُ قميصاً » ، فارتدى به — : حنث^(٢) . لا : إذا^(٣) أترزَ به .

و : « لا يلبسُ خلياً » ، فلبس حلية ذهب أو فضة أو جوهراً ، أو منطقة محلاة ، أو خاتماً ولو في غير خنصر ، أو دراهم أو دنانير في رسالة — : حنث . لا عقيقاً أو سبجاً أو حريراً ، ولا إن حلف : « لا يلبسُ قلنسوةً » فلبسها في رجله .

و : « لا يدخلُ دارَ فلانٍ » ، أو لا يركبُ دابته ، أو لا يلبسُ ثوبه — : حنث بما جعله لعبده أو أجره^(٤) أو أستأجره ، لا بما أستعاره .

(١) قوله : « فلبس » إلى « جوشناً » ، أسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية : « إن » .

(٤) كذا في ز ، وفي ع ش : « أجره » . وقد تكرر نحوه . وفي الناية : « أجيره » ،

وهو تعريف ناشر . وراجع الإقناع ٢٠٧ — ٢٠٨ .

و : « لا يدخل مسكنه » — حَنِثَ بِمَسْتَأْجَرٍ وَمُسْتَعَارٍ
وَمَقْصُوبٍ^(١) يَسْكُنُهُ ، لَا يَمْلِكُهُ الَّذِي لَا يَسْكُنُهُ . وَإِنْ قَالَ :
« ... مِلْكُهُ » ، لَمْ يَحْنَثْ بِمَسْتَأْجَرٍ .

و : « لا يركب دابة عبد فلان » — حَنِثَ بِمَا^(٢) جُمِلَ بِرَسْمِهِ ،
كَحَلْفِهِ : « لا يركب رَحْلَ هَذِهِ الدَّابَّةِ ، أَوْ لَا يَبِيعُهُ » .

و : « لا يدخل معينة » فدخل سطحها^(٣) ، أَوْ : « لا يدخل
بابها » فحوّل ودخله — بِحَنِثَ . لَا : إِنْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ ، أَوْ وَقَفَ
عَلَى حَائِطِهَا .

و : « لا يكلم إنساناً » — حَنِثَ بِكَلَامِ كُلِّ إِنْسَانٍ ، حَتَّى
ب : « تَنْحَ » أَوْ « أَسْكَتْ » . لَا بِسَلَامٍ مِنْ صَلَاةٍ صَلَّاهَا إِمَامًا .
و : « لا كلمت زيدا » ، فَكَاتِبُهُ أَوْ رَاسِلُهُ — حَنِثَ : مَا لَمْ يَنْوِرْ
مَشَافِئَهُ ، إِلَّا إِذَا أُرْتِجَ عَلَيْهِ فِي صَلَاةٍ فَفَتَحَ عَلَيْهِ .

و : « لا بدأته بكلام » ، فَتَكَلَّمَ مَعَهُ — : لَمْ يَحْنَثْ .

و : « لا كلمته حتى يكله نى أو يبدأنى بكلام » ، فَتَكَلَّمَ مَعَهُ — :
حَنِثَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٠٨ . وَفِي ش : « وَمَقْصُوبٌ » ، وَالْبَاءُ مِنَ
الْعَرَجِ .

(٢) وَرَدَّتِ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ مَدْمُجَةً بِالْشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « حَنْثٌ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْنَاعِ .

- و : « لا كلمته حيناً او الزمان » ، ولا نية^(١) — : فستة أشهر .
- و : « ... زمنًا ، أو أمدًا ، أو دهرًا ، أو بعيدًا ، أو مَلِيًّا ، أو عمرًا ، أو طويلاً ، أو حَقْبًا ، أو وقتًا » : فأقلُّ زمانٍ .
- و : « العمرَ ، أو الأبدَ ، أو الدهرَ » : فكلُّ الزمانِ .
- و : « ... أشهرًا ، أو شهرًا ، أو أيامًا » : فثلاثة .
- و : « ... إلى الحصاد أو الجَذَادِ » : فإلى أولِ مدته .
- و : « ... الحَوْلَ » : فحول^(٢) كامل ، لا تَمَّتْهُ .
- و : « لا يتكلمُ » ، فقرأ ، أو سَبَّحَ ، أو ذكر الله تعالى ، أو قال لمن دَقَّ عليه^(٣) : « أدخلوها بسلام آمين » ، يَقصدُ^(٤) القرآنَ وتنبئهُ — : لم يَحْنَثْ . وإن لم يَقصدْ به القرآنَ : حَنِثَ . وحقيقةُ « الذَّكْرُ » : ما نُطِقَ به .
- و : « لا مِلْكَ له » ، لم يَحْنَثْ بدَيْنٍ .
- و : « لا مالَ له ، أو لا يَمْلِكُ مالًا » — حَنِثَ بغيرِ زَكْوَىٍّ .

(١) في ش زيادة من الشرح : « تخص قدرا معيناً منه » .

(٢) كذا زع والناية ٤٠٦ والإقناع ٢١٠ . وفي ش : « فكمال » ، وأدرج

الناقص في الشرح .

(٣) في ش : « عليه الباب أدخلوها » بالهمزة ، وهو خطأ . والزبادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « يقصد . . . وتنبئهُ له » ، وفيه تصحيفه

مع زيادة من الشرح .

«وبدين، وضائع لم ييأس من عوده، ومغصوب^(١). لا بمستأجر.
و: «ليضر بنه بمائة». فجمعها وضربه بها ضربة - : بر. لا
إن حلف: «ليضر بنه مائة»، ولو آلمه.

* * *

فصل

وإن حلف: «لا يلبس من غز لها» وعليه منه، أو: «لا يركب،
أو لا يلبس، أو لا يقوم، أو لا يعقد، أو لا يسافر، أو لا يطأ، أو
لا يمك، أو لا يشارك، أو لا يصوم، أو لا يحج، أو لا يطوف»
وهو كذلك، أو: «لا يدخل داراً» وهو داخلها، أو. «لا يضاجمها
على فراش» فضا جمته ودام، أو: «لا يدخل على فلان بيتاً» فدخل
فلان عليه، فأقام معه - حنث: ما لم تكن نية.
لإن حلف: «لا يتزوج أو يتطهر أو يتطيب»، فاستدام
ذلك.

و: «لا يسكن»، أو لا يساكن فلاناً وهو ساكن^(٢) أو
مساكن، فأقام فوق ز من يمكنه الخروج فيه، عادةً نهاراً، بنفسه
وأهله ومتاعه المقصود - ولو بنى بينه وبين فلان حاجزاً، وهما

(١) كذا في زع والغاية ٤٠٧ والإقناع ٢١٠. وفي ش: «ومغصوب»، والباء
من الشرح.
(٢) كذا في زع والغاية ٤٠٨. وفي ش زيادة من الشرح: «معه». وانظر
الإقناع ٢١٤.

مُتَسَاكِينَ — : حَنْثٌ .

لا : إِنْ أَوْدَعَ مَتَاعَهُ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ مَلَكَهْ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَسْكِنًا أَوْ مَا يَنْقُلُهُ بِهِ ، أَوْ أَبَتْ زَوْجَتُهُ الْخُرُوجَ مَعَهُ : وَلَا يُمْكِنُهُ إِجْبَارُهَا وَلَا النُّقْلَةُ^(١) بِدُونِهَا ، مَعَ نِيَةِ النُّقْلَةِ إِذَا قَدَّرَ . أَوْ أَمَكَّنَتْهُ بِدُونِهَا فَخَرَجَ وَحْدَهُ . أَوْ كَانَ بِالْدارِ حُجْرَتَانِ — : لِكُلِّ حِجْرَةٍ^(٢) بَابٌ وَمِزْفَقٌ . — فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حِجْرَةً : وَلَا نِيَّةً ، وَلَا سَبَبًا .

وَلَا إِنْ حَافَ عَلَى مَعِينَةٍ : « لَا سَاكِنَتُهُ بِهَا » — وَهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِينَ — فَبَيْنَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا ، وَفَتَحَ كُلُّ لِنَفْسِهِ بَابًا ، وَسَكَنَاهَا . وَ : « لِيُخْرِجَنَّ أَوْ لِيَرْحَلَنَّ^(٣) مِنَ الدَّارِ ، أَوْ لَا يَأْوِي أَوْ لَا يَنْزِلُ فِيهَا » — كَ : « لَا يَسْكُنُهَا » . وَكَذَا : « الْبَلَدُ^(٤) » . إِلَّا أَنَّهُ يَبْرُ بِخُرُوجِهِ وَحْدَهُ إِذَا حَلَفَ : « لِيُخْرِجَنَّ مِنْهُ » ، وَلَا يَحْنَثُ بِعَوْدِهِ^(٥) إِذَا حَلَفَ : « لِيُخْرِجَنَّ أَوْ لِيَرْحَلَنَّ مِنَ الدَّارِ أَوْ الْبَلَدِ » وَخَرَجَ ، مَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً أَوْ سَبَبًا .

وَالسَّفَرُ الْقَصِيرُ : سَفَرٌ يَبْرُ بِهِ مَنْ حَلَفَ : « لِيُسَافِرَنَّ » ، وَيَحْنَثُ بِهِ مَنْ حَلَفَ : « لَا يُسَافِرُ » . وَكَذَا : النَّوْمُ الْيَسِيرُ .

(١) ضَبَطَ فِي زِ بَفَتْحِ التَّاءِ ، وَهُوَ خَطَأٌ وَسَبَقَ قَلَمٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُمَا » .

(٣) كَذَا فِي رِشٍ وَالْغَايَةِ وَفِي عَ : « لِيَرْحَلَنَّ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ . وَانْظُرْ إِذَا عَ ٢١٦ .

(٤) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زِ عَ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « بِعَوْدِهِ » وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

و : « لا يسكن الدار » ، فدخلها أو كان فيها غير ساكن ، فدام
جلوسه — : لم يحنث .
و : « لا يدخل داراً » ، فحُمِلَ فأدخلها^(١) ، وأمكته الامتناعُ
فلم يمتنع ؛ أو : « لا يستخدم رجلاً » ، فخدمه وهو ساكن — :
حنث .

* * *

فصل

ومن حلف : « ليشربن هذا الماء — أو ليضربن غلامه — غدًا
أو في غدٍ » أو أطلق ، فتلف المحلوف عليه قبل الغد أو فيه قبل
الشرب أو الضرب — : حنث حال تلفه . لا : إن^(٢) جنَّ حالفٌ
قبل الغد^(٣) حتى خرج الغد .
وإن أفاق قبل خروجه : حنث^(٤) — أمكته فعله ، أو لا — من
أول الغد^(٥) . لا : إن مات قبل الغد^(٦) ، أو أكره^(٧) .

(١) كذا في ز ، وفي ش : « وأدخلها » . وكل صحيح . وفي النهاية ٤٠٩ :
« ودخله » ، وهو تحريف .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً : « مات » . وذكر في الإقناع ٢١٧ .

(٣) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « أو جن » . وهو صنيع الإقناع .

(٤) كذا في ز ، وفي ش : « حيث » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن قال : في غد ، فتلف قبله — ولو

بغير اختياره — حنث إذا » .

(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « في هذه » .

(٧) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « فيهما » .

وإن قال : « .. أليوم » ، فأمكنه ، فتلف — : حنث عقبه .

ولا يبرئ بضربه قبل وقت عيَّنه ، ولا ^(١) ميتاً ، ولا بضرب لا يؤلم . ويبرئ بضربه مجنوناً .

و : « ليقضيَّته حقه غداً » ، فأبرأه اليوم ، أو أخذ عنه عرصاً ، أو منع منه كرهاً ، أو مات فقضاهُ لورثته — : لم يحنث .

و : « ليقضيَّته عند رأس الهلال ، أو مع أو إلى رأسه أو استهلاله ، أو عند أو مع رأس الشهر » — فحله : عند غروب الشمس من آخر الشهر ، ويحنثُ بعد ^(٢) . ولا يضُرُّ تأخر ^(٣) فراغ كيله ووزنه وعدّه وذرعِه وأكله ، لكثرتِه .

و : « لا أخذت حَقَّك مني » فأكره على دفعه ، أو أخذه حاكمٌ فدفعه إلى غريمه فأخذه — : حنث ، ك : « لا تأخذ حَقَّك على » .

لا : إن أكره قابضٌ ، ولا إن وضعه بين يديه أو في ^(٤) حِجره . إلا إن كانت يمينه : « لا أعطيكهُ » ، لبراءته — بمثل هذا — من ثمن ، ومُثْمَنٍ ، وأجرةٍ ، وزكاةٍ .

(١) وردت الواو في زع والغاية ، وأسقطت من ش مدرجة في المشرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « بعده » ، والهاء مشرح وإن ذكرت في الغاية . ٤١ .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ، وصنيع الشارح . وفي ش : « فراغ تأخر » ، وهو عبث ناشر .

(٤) وردت « في » في زع والغاية والإقناع ٢١٨ ، وأسقطت من ش مضافة إلى المشرح .

و: « لا فارقتي حتى أستوفي حقي منك » ، ففارق أحدهما الآخر ،
لا كرهاً ، قبل استيفاء — : حنث .

و : « لا أفترقنا — أو لا فارقتك — حتى أستوفي حقي
[منك^(١)] » ، فهرب ، أو فَلَسه حاكمٌ وحكم عليه بفراقه ، أولاً ،
ففارقة : لعلمه بوجوب مفارقتها — : حنث . وكذا : إن أبرأه ،
أو أذن له أن يفارقه ، أو فارقه من غير إذن^(٢) .

لا : إذا أكرها^(٣) ، أو قضاهُ بحقه عَرَضاً .

وفعلٌ وكيله ، كهو . وكذا لو حلف : « لا يبيعُ زيداً » ، فباع
ممن^(٤) يعلم أنه يشتريه له .

ولو توكلَّ حالفٌ : « لا يبيعُ » ونحوه ، في يبيع — لم يحنث
أضافه لموكلِّه ، أولاً^(٥) .

و : « لا فارقتك حتى أوفيك حَقَّك » ، فأبرئ منه ، أو أكره

(١) وردت الزيادة في زش والإقناع ، دون ع والغاية .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا هرب على وجه يمكنه ،
ملازمته والمشي معه ، أو إمساكه » . وذكر في الإقناع بلفظ : « أو هرب » ، وبدون
« أو إمساكه » .

(٣) كذا في زع والغاية ، أي كل من الدائن والمدين على الفراق . على ما يظهر .
وفي ش : « أكره » ، أي المدين . وهو الموافق لما في شرح الإقناع وإن كان المسالك
واحدًا .

(٤) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « ولا فارقتي » ، وفارقه الغريم أو
الحالف — لا كرهاً — حنث . وقدر الفراق : ما عدا عرفاً ، كبيع . وذكر نحوه في
الإقناع ٢١٨ — ٢١٩ .

(٥) كذا في زع ، أي لمن . وفي ش والغاية : « من » ، وهو الظاهر الملائم .

على فراقه — : لم يَحْنَث . وإن كان الحق عينا ، فوُهِبَتْ له ، وقبل
 — : حَنِث ، لا : إن أَقْبَضَهَا قبلُ .
 وإن كان حَاف : « لا أَفَارُقُكَ ولك [في ^(١)] قَبْلِي حقٌ » ،
 فَأُبْرِي ، أو وَهَب له — : لم يَحْنَث مطلقاً .
 و « قَدَرُ الْفِرَاقِ » : ما عُدَّ عَرَفَا ، كبيع .
 و : « لَا يَكْفُلُ مَا لَّا » ، فَكَفَّلَ بَدَنًا — وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ — :
 لم يَحْنَث .

بَابُ النَّذْرِ

وهو : إلزامُ مكلفٍ مختارٍ - ولو كافراً بعبادة - نفسه ، لله
 تعالى - بكلِّ قولٍ يدلُّ عليه - شيئاً : غيرَ لازمٍ بأصلِ الشرعِ ، ولا
 مُحَالٍ . فلا تكفى نيته .
 وهو مكروهٌ : « لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ » ، ولا ^(٢) يَرُدُّ قِضَاءً .
 وينعقدُ في واجبٍ : كـ « اللَّهُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ » ونحوه . فَيُكْفَرُ
 إن لم يَصُمَّه ، كحلفه عليه .
 وعندَ الأكثرِ : « لَا ... » ، كـ : « اللَّهُ عَلَى صَوْمِ أَمْسٍ » ونحوه :
 من المحال .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ٤١١ ، وسقطت من ش .

(٢) وردت الواو في زع والغاية ٤١٢ والإقناع ٢١٩ ، وأسقطت من ش
 مدحجة بالشرح .

وأنواع منعقد ستة :

١ — أحدها : المطلق ، ك : « لله على نذر » أو « إن فعلت كذا ... » ، ولا نية ، وفعله . فكفارة يمين^(١) .

٢ — الثاني : نذر لجأج و غضب ، وهو : تعليقه بشرط يقصده المنع منه^(٢) ، أو الحمل عليه . ك : « إن كلمتك ، أو إن لم أخبرك ، فعلى الحج أو العتق أو صوم سنة ، أو مالى صدقة » . فيخير بين فعل وكفارة يمين .

ولا يضر قوله : « على مذهب من يلزم بذلك » ، أو : « لأقلد^(٣) من يرى الكفارة » ، ونحوه .

ومن علق صدقة شيء ببيعته ، وآخر بشرائه — فاشترأه : كفر كل واحد كفارة يمين .

٣ — الثالث : نذر مباح ، ك : « لله على أن ألبس ثوبى ، أو أركب دابتي » . فيخير أيضاً .

٤ — الرابع : نذر مكروه ، كطلاق ونحوه . فيسن أن يكفر ولا يفعله .

٥ — الخامس : نذر معصية ، كشرب خمر ، وصوم يوم عيد

(١) ضبط في ز بالكسر والضم ، والكسر هو المتعين .

(٢) كذا في زع والإقناع ، أى من الشرط أو المعلق عليه ، فتنبه . وفي ش والغاية :

« من شيء » ، وإعله تصحيف . وصحف الفعل في الغاية بلفظ : « بقصد » .

(٣) كذا في زع والإقناع والغاية ٤١٣ . وفي ش : « قلد » ، وهو تحريف .

أو حيضٍ أو أيامِ التَّشْرِيقِ فيحْرُمُ الوفاؤه به ، ويُكْفَرُ من لم يفعله ،
ويَقْضَى غيرَ يومِ حيضٍ^(١) .

ومن نذر ذَبْحِ معصومٍ — حتى نفسه — : فكفارةٌ . وتعدَّدُ
بتعدُّدِ ولدٍ^(٢) : ما لم ينوِ معيَّناً .

٦ — أَلْسَادُسُ : نَذْرُ تَبَرُّرٍ^(٣) ، كَصَلَاةٍ وَصِيَامٍ^(٤) واعتسكافٍ
وصَدَقَةٍ وَحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، بقصدِ التَّقَرُّبِ مطلقاً ، أو علقَ بشرطٍ
نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ ، كـ : « إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي ، أَوْ سَلِمَ مَالِي . . » ،
أَوْ حَلَفَ بِقَصْدِ^(٥) التَّقَرُّبِ : كـ « وَاللَّهِ ! لَأَتَصَدَّقَنَّ
بِكَذَا » ، فَوُجِدَ شَرْطُهُ ، لَزِمَهُ . ويجوزُ إخراجُه قبله .

ولو نذر الصدقةَ مَنْ تُسْنُّ لَهُ ، بكلِّ مالهٍ أو بِألفٍ ونحوِه —
وهو كلُّ ماله — بقصدِ القُرْبَةِ : أَجْزَأُ^(٥) ثَلَاثُهُ . ويبعضُ مسمًى :
لَزِمَهُ . وَإِنْ نَوَى ثَمِينًا ، أَوْ مَالًا دُونَ مَالٍ — : أَخَذَ بِنَيْتِهِ .
وإن نذرَها بِعَالٍ — ونَيْتُهُ أَلْفٌ — : يُخْرِجُ مَا شَاءَ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويكفر » . وذكر في الإقناع ٢٢١ .

(٢) كَذَا في زع والغاية . وفي ش تـ « بتعدده » ، والظاهر أن أصله : « بتعدد
ولده » ، خرف في الطبع . والهاء من الشرح . وانظر الإقناع .

(٣) كَذَا في زع . وفي الغاية : « . . . صوم » . وفي ش : « تبرؤ . . .
صوم » ، وفيه تصحيف . ولفظ الإقناع ٢٢٢ : « التبرؤ . . . الصيام » .

(٤) كَذَا في زش والغاية . وفي ع : « يقصد » ، ولعله تصحيف . وانظر
الإقناع .

(٥) كَذَا في زع والغاية . وفي ش : « أَجْزَأُهُ » ، والهاء من الشرح وإن ذكرت
في الإقناع ٢٢٣ .

ويصرفه^(١) للمساكين ، كصدقة مطلقة . ولا يُجزيه إسقاط دين .

ومن حلف أو نذر : « لا رددتُ سائلاً » ، فكمن حلف أو نذر الصدقة بماله : فإن لم يتحصل له إلا ما يحتاجه^(٢) فكفارة يمين ، وإلا تصدق بثلاث الزائد ،

وحبة بُرٍّ ونحوها ، ليست سؤال السائل .
و : « إن ملكت مالَ فلانٍ فعلى الصدقة به » ، فملكه — فكماله .

ومن حلف فقال : « على عتق رقبة » ، فحنث — : فكفارة يمين^(٣) .

* * *

فصل

ومن نذر صوم سنة معينة : لم يدخل في نذره رمضان ، ويوما العيد ، وأيام التشريق .
وإن نذر صوم شهر معين ، فلم يصومه لعذر أو غيره — : فالقضاء متتابعاً ، وكفارة يمين .

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : فيصرفه . وفي الإقناع : « ومصرفه » .

(٢) وردت الهاء في زش والناية ، وسقطت من ع .

(٣) في ز ، بعد ذلك ، زيادة ملصقة به ولكنها بالهامش مع عدم علامة نقص ، هي : « بخلاف الظاهر » . والظاهر أنها حاشية .

وإن صام قبله : لم يجزئه .

وإن أفطر منه لغير عذر : أستاذ شهرًا من يوم فطره ، وكفر .
ولعذر : بنى ، وقضى ما أفطره متتابعًا متصلًا بتمامه ، وكفر . وإن
جئته كلاً : لم يقضيه .

وإن نذر صوم شهر ، وأطلق — : لزمه التتابع . فإن (١) قطع
بلا عذر : أستاذ نفسه . ولعذر : يُخَيَّرُ بينه بلا كفارة ، وبين البناء ويَتِمُّ
ثلاثين ويكفر .

وكذا « سنة » : في تتابع . ويصوم أثني (٢) عشر شهرًا ، سوى
رمضان وأيام النهي ولو شرط التتابع ، فيقضي .

و... سنة من الآن ، أو من وقت كذا — : فكعينة (٣) .

وإن (٤) نذر صوم الدهر : لزمه — فإن أفطر : كفر فقط بغير
صوم . — ولا يدخل رمضان ويوم نهى ، ويقضى فطره به (٥) .
ويصام لظهار ونحوه منه ، ويكفر مع صوم ظهار ونحوه
[فقط] (٦) .

(١) كذا في زع والغاية ٤١٥ ، وهو الظاهر . وفي ش . « وإن » ، وإمله

صحيح .

(٢) في ش : « إثني » ، وهو خطأ فشا في بعض الأوساط المنتسبة لعلم ظلمنا .

(٣) أسقطت الكاف من ش ، وأدجت بكلام الشارح .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٣٤ . ولفظ ش : « ومن » .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لعذر » . وذكر في ع والشرح .

(٦) وردت الزيادة في زع والإقناع ، دون ش والغاية .

وإن نذر صوم يوم الخميس ونحوه ، فوافق عيداً أو حيضاً
أو أيام^(١) تشریق — : أفطر ، وقضى^(٢) ، وكفر .
وإن نذر صوم يوم يقدم زيد^(٣) ، فقدم ليلاً : فلا شيء عليه .
ونهاراً — وهو صائم ، وقد ثبت النية بخبر^(٤) سمعه — : صح ،
وأجزأه .
وإلا ، أو كان مفطراً ، أو وافق قدومه يوماً من رمضان أو يوم
عيد أو حيض — : قضى ، وكفر .
وإن وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين : أتمه — ولا يستحب
قضاؤه — ويقضى نذر القدوم ، كصائم : في قضاء رمضان ،
أو كفارة أو نذر مطلق^(٥) .
وإن وافق يوم نذره وهو مجنون : فلا قضاء ، ولا كفارة .
ونذر أعتكافه ، كصومه .
وإن نذر صوم أيام معدودة — ولو ثلاثين — : لم يلزمه تتابع
إلا بشرط أو نية^(٦) .

(١) قوله : « أو أيام تشریق أفطر » ، أسقط من ش مدرجا في الشرح ، وزيد بدله .
منه : « أو نفاسا » . وانظر الإقناع ٢٢٤ — ٢٢٥ ، والغاية ٤١٦ .

(٢) صحف في ع بلفظ : « وقظا » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقناع : « فلان » ، وانظر بقية النص فيه .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ، أي بسببه . وفي ش : « لخير » .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويقضى نذر القدوم » .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٢٦ . وفي ش : بنية ، والباء من المرح .

ومن نذر صوماً متتابعاً غير معين ، فأفطر لمرضٍ يجب معه
الفطر ، أو لحيضٍ — خيرٌ بينَ استئنافيه ولا شيءٍ عليه ، وبينَ
البناءِ ويكفرُ .

و . . . لسفرٍ^(١) أو ما يُسبحُ الفطرَ مع القدرةِ على الصوم : لم ينقطع
التتابعُ . ولغيرِ عذرٍ : يلزمه أن يستأنفَ بلا كفارةٍ .
ومن نذر صوماً ، فعجزَ عنه لكبرٍ أو مرضٍ لا يرجى بُرؤه ،
أو نذرَ حالَ عجزِهِ — : أطعم لكلِّ يومٍ مسكيناً ، وكفر
كفارةً يمينٍ .

وإن نذرَ صلاةٍ ونحوها ، وعجزَ — : فعليه الكفارةُ فقط .
و . . . حجاً : لزمه . فإن لم يُطِقه ولا شيئاً منه : حجٌّ عنه . وإلا :
أتى بما يُطِقه ، وكفر للباقي .
ومع عجزِهِ عن زادٍ وراحلةٍ حالَ نذرِهِ ، لا يلزمه . ثم إن
وجدَها : لزمه .

وإن نذرَ صوماً أو صومَ بعضِ يومٍ : لزمه يومٌ بنيتهُ^(٢) من الليل .
ونذرُ^(٣) صومٍ ليلةٍ لا ينعقدُ ، ولا كفارةُ . وكذا نذرُ صومٍ
يومٍ : أتى فيه بمنافٍ .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وإن سفر » ، والزيادة من الشرح ، وإن
وردت في لفظ الإقناع : « وإن أفطر » . والزائد ذكر في الشرح أيضاً .

(٢) وردت الهاء في زع والغاية ٤١٧ ، وسقطت من ش والإقناع ٢٢٤ .

(٣) كذا في زش والغاية . وزيد في ع فوقه كلمة : « إن » ، ولا ضرورة لها .

وإن نذر صلاة : فركتان قائماً لقادر ، لأن الركعة لا تجزئ
في فرض . وأربعاً بتسليمتين ، أو أطلق — : تجزئ^(١) بتسليمه ،
كعكسه .

وإن نذر صلاة جالساً ، أن يصلّيها قائماً .

وإن نذر المشي إلى بيت الله الحرام أو موضع من مكة أو حرّمها ،
وأطلق ، أو قال : « غير حاج ولا مُعتمر » — لزمه المشي في حج
أو عمره من مكانه ، لا إحرام قبل ميقاته — : ما لم ينو مكاناً ،
بعبئه ، أو إتيانه لا حقيقة المشي .

وإن ركب لعجز أو غيره ، أو نذر الركوب فمشى — : فكفارة
يمين .

وإن نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى : لزمه ذلك ،
والصلاة فيه .

وإن عيّن مسجداً في غير حرّم لزمه — عند وصوله — ركعتان .
وإن نذر رقبة : فما^(٢) يجزئ عن واجب ، إلا أن يعينها .
فيجزئ^(٣) ما عيّنه . لكن : لو مات المذوّر ، أو أتلّفه ناذر قبل
عتقه — لزمه كفارة يمين بلا عتق . وعلى متلف غيره ، قيمته له .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « يجزئ » ، ولعله تصحيف .
وانظر الإقناع .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٤١٨ . وحرف في ع بلفظ : « فما » . وانظر الإقناع ٢٢٨ .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « ويجزئ » ، وهو بصحيف .

و. « إِنْ مَلَكَتْ عَبْدَ زَيْدٍ فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أُعْتِقَهُ » ، يَقْصِدُ^(٤) القربةَ — أُلْزِمَ بِعْتِقِهِ : إِذَا مَلَكَهُ .
 وَمَنْ نَذَرَ طَوْفَاً أَوْ سَعِيًّا ، فَأَقْلُهُ : أُسْبُوعٌ . وَعَلَى أَرْبَعٍ : فطوافانِ أَوْ سَعْيَانِ .
 وَمَنْ نَذَرَ طَاعَةً عَلَى وَجْهِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ — : كَالصَّلَاةِ عُرْيَانًا ، أَوِ الْحَيْجِّ حَافِيًا حَاسِرًا ، وَنَحْوَهُ — : وَفَّى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ، وَتُلْفِي^(٥) تِلْكَ الصِّفَةَ ، وَيَكْفُرُ .
 وَلَا يَلْزِمُ الْوَفَاءُ بَوَعْدِهِ^(٥) .

* * *

(٣) كَذَا فِي ز وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِقَطْعِ ش : « بِقَصْدٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
 (٤) كَذَا فِي ع ش وَالْأَيَّةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ز : « وَتُلْفِي » ، وَلَعَلَّ النُّقْطَةَ الثَّانِيَةَ لَمْ تَطْهَرْ فِي النَّصُورِ . وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا .
 (٥) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « الْوَعْدِ » . وَذَكَرَ بِهِمَا ش ز : « وَبِحَرَمِ الْوَعْدِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ . الْحَجَاوِيُّ » اهـ ، يَعْنِي : فِي الْإِقْنَاعِ ، لَا فِي « زَادِ الْمُسْتَنْقَعِ » . وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ .

كتابُ الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا

(١) وهى : تَبْيِينُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ .

ولا يَلْزِمُ جَوَابُ مَا لَمْ يَقَعْ ، ولا مَا لَا يَحْتَمِلُهُ سَائِلٌ ،
ولا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ .

وَمَنْ عَدِمَ مُفْتِيًّا فِي بَلَدِهِ وَغَيْرِهِ ، فَحُكْمُهُ : حُكْمُ مَاقِبِلِ الشَّرْعِ .
وَيَحْرُمُ تَسَاهُلُ مُفْتٍ ، وَتَقْلِيدُ مَعْرُوفٍ بِهِ .
وَيَقْلَدُ الْعَدْلُ وَلَوْ مَيِّتًا . وَيُقْتَى مَجْتَهِدٌ فَاسِقٌ نَفْسَهُ . وَيَقْلَدُ عَامِيٌّ
مَنْ ظَنَّهُ عَالِمًا ، لَا : إِنْ جَهِلَ عَدَالَتَهُ .

وَلَمَفَتْ رَدُّ الْفُتْيَا : إِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ عَالِمٌ قَائِمٌ مَقَامَهُ . وَإِلَّا : لَمْ يَحْزُ ،
كَقَوْلِ حَاكِمٍ لِمَنْ أُرْتَفَعَ إِلَيْهِ : « أَمْضِ إِلَى غَيْرِي » .
وَيَحْرُمُ إِطْلَاقُ الْفُتْيَا فِي أَسْمٍ مُشْتَرَكٍ ؛ فَمَنْ سُئِلَ : « أُمِّيُوكَلُّ
فِي رَمَضَانَ بَعْدَ الْفَجْرِ ؟ » ، لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ : « الْأَوَّلُ ، أَوِ الثَّانِي »
وَلَهُ تَخْيِيرٌ مِنْ أَسْتِفْتَاهُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَقَوْلِ خَالِفِهِ . وَيَتَخَيَّرُ وَإِنْ لَمْ
يُخَيَّرْهُ ؛ لَا^(١) لِمَنْ أُنْتَسَبَ لِمَذْهَبِ إِمَامٍ — أَنْ يَتَخَيَّرَ فِي مَسْأَلَةٍ
ذَاتِ قَوْلَيْنِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُفْتِيًّا : لَزِمَهُ اخْتِذُهُ بِقَوْلِهِ . وَكَذَا مُلْتَزِمُ قَوْلِ

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي لَفْظِ

الغَايَةِ ٤٢٤ وَالْإِقْتِنَاعُ ٢٤١ : « وَلَيْسَ » .

مفتٍ وتمَّ غيرُهُ . ويجوز تقليدُ مفضولٍ من المجتهدين .
 (ب) و « القضاء » : تبينه ، والإلزامُ به ، وفصلُ الحكوماتِ .
 وهو : فرضُ كفايةٍ ، كالإمامة . فعلى الإمام أن ينصبَ بكلِّ إقليمٍ قاضياً . ويختارُ^(١) لذلك أفضلَ من يجد : عالماً وورعاً . ويأمرُهُ بالتقوى وتحرى^(٢) العدلِ ، وأن يستخلفَ في كلِّ ضُقعٍ أفضلَ من يجدُ لهم^(٣) .
 ويجبُ على من يصلحُ — : إذا طأب ، ولم يوجد غيرُهُ : ممن يوثقُ به . — أن يدخلَ فيه : إن لم يشغله^(٤) عما هو أهمُّ منه .
 ومع وجودِ غيره ، الأفضلُ : أن لا يُجيبَ . وكره له طلبُهُ إذا .
 ويحرمُ بذلُ مالٍ فيه ، وأخذُهُ ، وطلبُهُ : وفيه مباشرُ أهلٍ .
 وتصحُّ توليةُ مفضولٍ وحريصٍ عليها ، وتعليقُ ولايةِ قضاءٍ وإمارةٍ بشرطٍ .
 وشُرطُ لصحتها : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — كونُها من إمامٍ أو نائبه .

(١) صبط في ز بالضم ، على الاستئناف . ويجوز النصب على العطف على « ينصب » ، كما أشار الشارح إليه .
 (٢) كذا في زع والغاية ٤٢٧ . وفي ش : « بتحرى » ، والباء من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٢٣٠ .
 (٣) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « يجدهم » ، ولعله تحريف ولفظ الإقناع : « من يفدر عليه » .
 (٤) ورد بهذا الصبط في ز ، على أنه من « أشغل » . وهي لغة رديئة كما قال صاحب المختار ، أو مهبورة في فصيح الكلام على حد تعبير صاحب المصباح . فالأولى الفتح .

فيه ، وأن يعرفَ أن المولى صالحٌ للقضاء ، وتعيينُ ما يولّيه الحكمُ فيه : من عملٍ وبلد^(١) ، ومشافهته بها أو مكاتبته ، وإشهادُ عدلين عليها^(٢) أو استفاضتها : إذا كان بلدُ الإمام خمسةَ أيامٍ فادونُ لاعداله المولى (بكسر اللام) .

والأفاظُ الصريحةُ سبعةٌ : « وَلِيَّتُكَ الْحَكَمَ ، وَقَلَّدْتُكَ [الحكم] »^(٣) وفَوَّضْتُ^(٤) — أو رَدَدْتُ^(٥) ، أو جَعَلْتُ^(٥) — إِلَيْكَ الْحَكَمَ ، واستَخْلَفْتُكَ — أو اسْتَنْبَيْتُكَ — فِي الْحَكَمِ .
فإذا وُجِدَ أَحَدُهَا ، وَقَبِلَ مَوْلَى حَاضِرٌ فِي الْمَجْلِسِ^(٦) أو غَائِبٌ بعده ، أو شرَعَ الغائبُ فِي الْعَمَلِ — : أُنْعَقْتُ .

والكنايةُ — نحوُ : « أَعْتَمَدْتُ أَوْ غَوَّلْتُ عَلَيْكَ ، وَوَكَّلْتُ^(٧) أَوْ أَسْنَدْتُ إِلَيْكَ » . — لَا تَنْعَقِدُ^(٨) بِهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، نحوُ : « فَاحْكُمْ ،

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ش : « وَبِلَدَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعِ ٢٣١ : « الْأَعْمَالُ وَالْبِلْدَانِ » ، وَهُوَ لَفْظُ الْغَايَةِ ٢٤٨ وَإِنْ سَقَطَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ مِنْهَا .

(٢) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ، أَيْ تَوَلَّيْتَهُ كَمَا هُوَ لَفْظُ الْإِقْنَاعِ ٢٣٢ وَصَرَحَ الشَّارِحُ بِنَحْوِهِ . وَفِي ش : « عَلَيْهِمَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِرٌ .

(٣) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَع ، دُونَ الْغَايَةِ وَش وَالْإِقْنَاعِ . وَذَكَرْتُ فِي شَرْحِهِمَا .

(٤) كَذَا فِي ع ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ز : « أَوْ فَوَّضْتُ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَلْفَ أَثْبَتَتْ عَفْوًا .

(٥) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي ز ، دُونَ ع ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَسَقَطَتِ النُّونُ مِنْ ع .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « بِالْمَجْلِسِ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٧) فِي ش : « أَوْ وَكَّلْتُ أَوْ اسْتَنْدْتُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ جَاهِلٌ .

(٨) كَذَا فِي ز وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ وَفِي ش مَعَ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « الْوَلَايَةِ » . وَفِي ع :

« يَنْعَقِدُ » ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى .

أَوْ قَوْلٌ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ فِيهِ .
وإن قال : « من نظر في الحكم في بلد كذا ، من فلان وفلان ، -
فقد وليته » - لم تنعقد لمن نظر : لجهالته .
وإن قال : « وليت فلاناً وفلاناً ، فمن نظر منهما فهو خليفتي » -
أنعقدت لهما ، ويتعين من سبق^(١) .

* * *

فصل

وتنفيذ ولاية حكم عامة النظر في أشياء ، والإلزام بها :
١ - : فصل الحكومة ، وأخذ الحق ، ودفعه لربه .
٢ ، ٣ - : والنظر في مال يتيم ومجنون وسفيه وغائب ، والحجر
لسفيه وفلس^(٢) .
٤ ، ٥ - : والنظر في وقوف عماله ، لتجري على شرطها . وفي
مصالح طرق عماله وأفنيته .
٦ ، ٧ - : وتنفيذ الوصايا ، وتزويج من لا ولي لها .
٨ - : وتصفح شهوده وأمنائه ، ليستبدل^(٣) بمن ثبت جرحه .

(١) في ش زيادة ، أدرجت من الشرح ، هي : « منهما » .
(٢) كذا في زع والغاية ٢٩ ، ٤ . وفي الإقناع : « أو فلس » . وش : « وفلس » .
واللام من الشرح .
(٣) كذا في ز ، وسقطت اللام من ع . وفي الغاية : « ليستبدل من » ، وش :
« ليستبدل ... يثبت جرحه » . وكلاهما تحريف . ولفظ الإقناع : « ليستبقى » - ويستبدل -
من يصلح » ، وانظر تأويل الشارح له .

٩، ١٠ — : وإقامةُ حدٍّ ، وإمامةِ جمعةٍ وعيدٍ : ما لم يُخصَّصا بإمام .

١١ — : وجبايةُ خراجٍ وزكاةٍ ، ما لم يُخصَّصا بعاملٍ .

لا^(١) الاحتسابَ على الباعةِ والمشتريين ، وإلزامهم بالشرع .

وله طلبُ رزقٍ من بيتِ المال ، لنفسه وأمنائه وخلفائه^(٢) ، حتى

مع عدمِ حاجةٍ^(٣) .

فإن لم يُجعل له شيءٌ - وليس له ما يكفيه - وقال للخصمين :

« لا أقضي بينكما إلا بجعلٍ » ، جاز .

ومن يأخذ^(٤) من بيتِ المال : لم يأخذ أجره لفتياه ، ولا لخطئه .

* * *

فصلٌ

ويجوزُ أن يوليَّه عمومَ النظرِ في عمومِ العمل ، وأن يوليَّه خاصًّا

في أحدهما^(٥) أو فيهما :

فيوليَّه عمومَ النظرِ - أو خاصًّا - بمحلةٍ خاصَّةٍ : فينفذُ حكمه في

مقيمٍ بها وطارٍ^(٦) إليها فقط .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، مى : « حكم » .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع ، وصحف في ش بالحاء المهملة .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الحاجة » . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في ز والغاية ٤٣٠ وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش والإقناع ٢٣٤ :

« أخذ » ، مع زيادة فيه : « رزقا » .

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ، أى القضاء والعمل . وفي ش : « أحدهما أو

فيها » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع مع الضبط ، على حذف الهمزة للتخفيف والتسهيل . وفي ش والغاية :

« وطارى » ، على الأصل .

لكن : لو أذنت له في تزويجها ، فلم يزوجها حتى خرجت
من عمله — : لم يصح ، كما لو أذنت له وهي في غير عمله ثم
دخلت إلى عمله .

ولا يسمع بينة في غير عمله — وهو محل حكمه ، وتجب إعادة
الشهادة فيه — كتعديلها .

أو يوليّه الحكم في المداينات ^(١) خاصة ، أو في قدر من
المال لا يتجاوزُه . أو يجعل إليه عقود الأنكحة ، دون غيرها .
وله أن يولي من غير مذهبه ^(٢) ، وقاضيين فأكثر ببلد وإن
اتّحد عملهما .

ويقدّم قول طالب ولو عند نائب ؛ فإن استويا — كمُدّعين
أختلفا في ثمن مبيع باقٍ — : فأقرب الحاكمين . ثم
قرعة ^(٣) .

وإن زالت [ولاية] ^(٤) المولى (بكسر اللام) ، أو عزل المولى

(١) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « المديّنات » ، وهو تحريف .

(٢) بهامش ز : « قال الموضح : لم أر من صرح بماذا يحكم المولى (بفتح اللام) ؟
والظاهر أنه لا يحكم إلا بمذهبه : لئلا يحكم بما لا يعتقده . وهو مما لا يجب نقضه
اتفاقا . قاله في الفروع » انتهى .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « القرعة » . وفي الغاية ٤٣١ : « فرعه » ، وهو
تصحيح ناشر . وانظر الإقناع ٢٣٥ .

(٤) وردت الزيادة في ع ش ، وصحفت في الغاية بالهاء ، وسقطت من ز . والظاهر
أن المصنف كان قد أراد لإثبات نص الإقناع : « فإن مات المولى » ، ثم عدل عنه بدون تنبيه
إلى وجوب الزيادة .

(بفتحها) مع صلاحيته — لم تبطل ولايته : لأنه نائب المسلمين ،
لا الإمام .
ولو كان المستنيب قاضياً ، فعزل نوابه ، أو زالت ولايته بموت
أو غيره — : أنزلوا .
وكذا وال ، ومحتسب ، وأمير جهاد ، ووكيل بيت المال ، ومن
نصيب لجباية مال وصرفه .
ولا يبطل ما فرضه فارض ، في المستقبل .
ومن عزل نفسه : أنزل ؛ لا بعزل^(١) قبل علمه .
ومن أخبر بموت مولى ببلد ، وولى غيره ، فبان حياً — :
لم ينزل .

* * *

فصل^(٢)

ويشترط كون قاضٍ : بالغاً ، عاقلاً ، ذكراً ، حرّاً ، مسلماً ،
عدلاً ولو تاباً من قذف ، سمياً ، بصيراً ، متكلماً ، مجتهداً ولو في
مذهب إمامه للضرورة : فيراعى ألفاظ إمامه ومتأخرها ، ويقلد
كبار مذهبه في ذلك ، ويحكم به ولو اعتقد خلافه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « قاس » . وانظر الإقناع ٢٣٦ .
(٢) في ش زيادة من الشرح — ورد نحوها في الإقناع ٢٣٧ — : « في شرط
القاضى ، وهى عشرة » .

لأكونه : كاتباً ، أو ورعاً ، أو زاهداً ، أو يقظاً ، أو مثبِتاً
للقياس ، أو حسن الخلق . والأولى كونه كذلك .
وما يمنع التولية ابتداءً : يمنعها دواماً ، إلا فقد السمع والبصر .
فيما ثبت عنده ولم يحكم به : فإن ولاية حكمه باقية فيه
ويتعين عزله مع مرض يمنعه القضاء .
ويصح أن يولي عبداً إمارة سرية ، وقسم صدقة وفيء ،
وإمامة صلاة .

و « المجتهد » : من يعرف — من الكتاب والسنة — :
« الحقيقة والمجاز » ، و « الأمر والنهي » ، و « المجل والمبني » ،
و « المحكم والمتشابه » ، و « العام والخاص » ، و « المطلق
والمقيد » ، و « الناسخ والمنسوخ » ، و « المستثنى والمستثنى منه » ؛
وصحيح^(١) السنة وسقيمها ، ومتواترها وآحادها ، ومُسندَها ،
والمنقطع — : مما يتعلق بالأحكام . — والمجهر عليه ، والمخفأ
فيه ، والقياس وشروطه ، وكيف يستنبط ؟ والعريّة المتداولة بالحجاز
والشام والعراق ، وما يؤايلهم .

فن عرف أكثر فقط^(٢) : صلح للفتيا والقضاء .

(١) كذا في زع والغاية ٤٣٤ ، وأسقطت الواو من ش مدرجة في الشرح . وانظر
الإقناع ٢٣٩ .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش : « أكثر ذلك فقد » ، والظاهر أن فيه تصحيفاً مع
زيادة من المرح ، وإن كان ذلك لفظ الغاية . وعبرة الإقناع ٢٤٠ : « فن عرف ذلك أو
أكثره ، ورزق فهمه — صلح ... » .

(م ٣٧ ق ٢ — منتهى الإرادات)

فصل

وإن حكم^(٣) اثنان فأكثر بينهما صالحاً للقضاء : نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولّاه إماماً أو نائبه .
لكن : لكل منهما الرّجوع قبل شروعه في الحكم .



باب أدب^(١) القاضي

وهو : أخلاقه التي ينبغي التخلّق بها . و« الخلق » : صورته الباطنة .
يسنّ : كونه قوياً بلا عنف ، كيناً بلا ضعف ، حليماً ، متأنياً ، متفطناً ، عفيفاً ، بصيراً بأحكام الحكم قبله .
وسؤاله — : إن وُلّي في غير بلده . — عن علمائه وعدوله ، وإعلامهم يوم دخوله — : ليتلقّوه . — من غير أن يأمرهم بتلقيه .
ودخوله — يوم اثنين أو خميس أو سبت — ضحوة ، لا بساً أجلّ ثيابه . وكذا أصحابه . ولا يتطيّر ، وإن تفاءل فحسن .
فيأتي الجامع : فيصلّي ركعتين ، ويجلس مستقبلًا ، ويأمرُ بعهده — فيقرأ على الناس — ومن^(٢) يناديهم بيوم^(٣) جلوسه للحكم . ويقلّ من كلامه إلا الحاجة .

(١) كذا في زع والغاية ٤٠٥ . وفي ش : « حكم بتشديد الكاف اثنان بينهما » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وعبارة الإقناع ٢٤٨ : « تحاكم شخصان إلى رجل للقضاء بينهما » .
(٢) كذا في زع والغاية ٤٣٦ . وفي ش : « آداب » ، وهو تحريف بقرينة ما بعده ، وإن كان لفظ الإقناع ٢٤٩ .
(٣) كذا في ز والإقناع ٢٥٠ ، وسقطت الباء من ع والغاية . وفي ش : « بمن » ، وهذه الباء من الشرح وإن ذكرت في الغاية .

ثم يَمْضِي إلى منزله ، وَيُنْفِذُ : فَيَتَسَلَّمُ^(١) دِيوَانَ الْحَكَمِ مَنْ كَانَ
 قبله . وَيَأْمُرُ كَاتِبًا ثَقِيًّا : يُثَبِّتُ مَا تَسَلَّمَهُ بِمَحْضَرٍ عَدَلَيْنِ .
 ثم يَخْرُجُ يَوْمَ الْوَعْدِ بِأَعْدِلِ أحواله — : غَيْرَ غَضْبَانَ ، وَلَا جَائِعٍ
 وَلَا حَاقِنٍ ، وَلَا مَهْمُومٍ بِمَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْفَهْمِ . — فَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يَمُرُّ
 به ولو صَبِيًّا ، ثم على مَنْ بِمَجْلِسِهِ .
 وَيَصَلِّي — : إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ . — تَحِيَّتهُ ، وَإِلَّا : خَيْرٌ . وَالْأَفْضَلُ :
 الصَّلَاةُ . وَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ وَنَحْوِهِ ، وَيَدْعُو بِالتَّوْفِيقِ وَالْعِصْمَةِ — :
 مُسْتَعِينًا ، مُتَوَكِّلًا . — سِرًّا^(٢) .
 وَلَيْكُنْ مَجْلِسُهُ^(٣) لَا يَتَأَذَّى فِيهِ بِشَيْءٍ ، فَسِيحًا : كَجَامِعٍ —
 وَيَصُورُهُ مِمَّا^(٤) يُكْرَهُ فِيهِ — وَدَارٍ^(٥) وَاسِعَةٍ وَسَطَ الْبَلَدِ : إِنْ
 أَمَكَنَ .
 وَلَا يَتَخَذُ حَاجِبًا وَلَا بَوَابًا بِلا عَذْرِ ، إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحَكَمِ :
 إِنْ شَاءَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « لِيَتَسَلَّمَ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا . وَانْظُرِ
 الْإِقْنَاعَ .
 (٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٣٧ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ « يَدْعُو » . وَوَرَدَ فِي ش قَبْلَهُ زِيَادَةٌ :
 « وَيَدْعُو » ، وَمِنْ الشَّرْحِ وَلَمْ يَرُدَّتْ بِزِيَادَةِ هَاءٍ فِي الْإِقْنَاعِ ٢٥١ .
 (٣) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِي مَوْضِعٍ » .
 (٤) كَذَا فِي زَوَاصِلِ ب ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ شِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ : « عَمَّا » ، وَكَلَرِ
 صَحِيحٍ . وَسَقَطَتْ « فِيهِ » مِنَ الْغَايَةِ .
 (٥) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش : « وَكَدَارٍ » ، وَالْكَافُ مِنَ الشَّرْحِ . وَفِي الْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ :
 « أَوْ دَارٍ » .

ويعرضُ القصص ، ويجبُ تقديمُ سابقِ لافى أكثرَ من
حُكومةٍ . ويُقرِّعُ : إن حضروا دفعةً وتشاحوا .

وعليه العدلُ بين متحاكئين — : فى لحظه ، ولفظه ، ومجلسه ،
ودخولِ عليه . — إلا إذا سلم أحدُهما : فيردُّ ولا ينتظرُ سلامَ
الثانى . وإلا المسلم مع كافر : فيقدمُ دخولا ، ويرفعُ جلوساً .
ولا يكرهُ قيامه للخصمين . ويحرمُ أن يسارَّ أحدهما ، أو يلقنه
حُجةً ، أو يُضيقه ، أو يعلمه : كيف يدعى ؟ إلا أن يتراءى
ما يلزم ذكره — : كشرطِ عقدٍ ، وسببٍ ^(١) ونحوه — : فله أن
يسألَ ^(٢) عنه .

وله أن يزِنَ ^(٣) ، ويشفعَ ^(٤) : ليضعَ عن خصمه ^(٥) أو يُنظره ^(٥) .
وأن يؤدِّبَ خصماً أفتات عليه ، ولو لم يثبت ^(٦) بينة . وأن ينتهره :
إذا التوى .

(١) ورد قوله : « وسبب » فى زع والغاية . وأسقط من ش مدرجا فى الشرح .
كما ورد فى الإقناع ٢٥٣ بلفظ : « أوسبب » .
(٢) كذا فى زع والغاية والإقناع . وفى ش : « يسأله » ، والهاء من الشرح .
(٣) فى الإقناع ٢٥٣ زيادة : « عنه » أى عن أحد الخصمين ، كما فى شرح المنتهى .
(٤) فى ش زيادة من الشرح : « له . . . شيئاً » . ولفظ الإقناع : « يشفع لى
خصمه » .
(٥) كذا فى زع والغاية ٤٣٨ . وفى ش : « لينظره » ، واللام من الشرح
والله ذكرت فى عبارة الإقناع التى فيها تقديم وتأخير . وهذا الفعل من « أنظر » ،
الرباعى . ونورد : « نظرت الدين » ثلاثياً ، فى لغة حكاهما صاحب المصباح .
(٦) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « بثبته » فيتعين ضم أوله ، إلا أن الهاء
من الشرح

وسُن^(١) أن يُخَصَّرَ مجلسه فقهاء المذاهب ، ومشاورتهم فيما يُشكِّلُ .
فإن اتَّضَحَ ، وإلا : أخره . فلو حَكَمَ ولم يَجْتَهِد : لم يَصَحَّ ، ولو
أصاب الحقَّ .

ويُحَرِّمُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ ولو كان أعلم ، والقضاء : وهو غضبان
كثيراً أو حاقِنٌ ، أو في شدة جوعٍ أو عطشٍ ، أو همٍّ أو ملل
أو كسلٍ أو نَعاسٍ ، أو بردٍ مؤلِّمٍ ، أو حرٍّ مزعجٍ . وإن خالف ، فأصاب
الحقَّ — : نَفَذَ .

وكان للنبيِّ — صلى الله عليه وسلم ! — أَلْقِضَاءٌ مع ذلك : لأنه
لا يجوزُ عليه غُلَطٌ يُقَرُّ عليه — لا قولاً ، ولا فعلاً في حُكْمٍ .
ويُحَرِّمُ قَبُولَهُ رِشْوَةً . وكذا هديةً ، إلا بمن كان يُهاديه قبل
ولايته — : إذا لم تكن^(٢) له حكومةً — : فَيُبَاحُ ، كمفتٍ^(٣) وردُّها
أولى . فإن خالف : رُدَّتْ لمعط .

وَيُكْرَهُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، إلا بوكيلٍ : لا يُعَرَفُ به وليس له
ولا لوالٍ — أن يَتَّجَرَ .

وَيُسْنَى^(٤) له عِيَادَةُ الْمَرَضِيِّ^(٥) ، وشهادة الجنائز ، وتوديعُ غاز

(١) في ش : « ويسن » ، والإقناع : « ويلبغى » .

(٢) كذا في زع والغاية . والإقناع ٢٥٥ . وفي ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٣) في ش : « كلفت » ، واللام من الشرح . وفي الغاية ٤٣٩ : « كذى رحمه

وكفت » . وانظر الإقناع ٢٥٤ — ٢٥٥ .

(٤) كذا في ع . وفي ش والغاية : « وتسُن » . ولفظ الإقناع : « وله » .

(٥) كذا في زش والغاية والإقناع . وفي ع : « المريس » ، وامله تصحيف .

وحاجٌّ -- : ما لم يَسْغَلْهُ . وهو -- : في دَعَوَاتٍ . — كغَيْرِهِ . ولا
يُجِيبُ قوماً وَيَدْعُ قوماً بلا عذرٍ .

ويوصي الوكلاء والأعوان ببابه — بالرَّفْقِ بالخصوم ، وقلة
الطمع . وَيَتَّهَدُّ أَنْ يَكُونُوا شيوخاً أو كهولاً : من أهل الدين
والعفة والصيانة .

وَيُبَاحُ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِباً . وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ : مسلماً ، عدلاً .
وَيُسَنُّ كَوْنُهُ : حافظاً ، عالماً . وَيَجْلِسُ بِحَيْثُ يَشَاهِدُ مَا يَكْتُبُهُ .
وَيَجْعَلُ الْقِمَطَرَ — وهو : ما تَجْتَمِعُ^(١) فيه القضايا مختومة^(٢) —
بين يَدَيْهِ .

وَيُسَنُّ حُكْمُهُ بِحُضْرَةِ شُهَدَاءٍ ؛ وَيُحْرَمُ تَعْيِينُهُ قوماً بالقبول .
ولا يصحُّ ، ولا يَنْفُذُ ، حُكْمُهُ عَلَى عَدُوِّهِ — بل يُفْتِي^(٢) — ولا
لنفسِهِ ، ولا لمن لا تُقْبَلُ شهادتُهُ لهم .
وله أَسْتِجْلَافُهُمْ ، كحُكْمِهِ لغيرِهِمْ بِشهادَتِهِمْ ، وعليهم .

* * *

(١) كذا في ز . وفي ع : « تجميع ... مختوما » . وفي ش والغاية ٤٤٠ :
« يجمع ... مختوما » . وعبارة الإقناع ٢٥٦ — ٢٥٧ : « ويجعل القمطر مختوما » .
(٢) في ش زيادة من الشرح : « على عدوه » ، وسقطت الجملة من الغاية ، ووردت .
بعنها في الإقناع .

فصل

وَيُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَحْبُوسِينَ ، فَيُنْفِذَ ثَقَّةً : يَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ ،
وَمَنْ حَبَسَهُمْ ، وَفِيمَ ذَلِكَ ؟ ثُمَّ يُنَادِي فِي الْبَلَدِ : أَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمْرِهِمْ .
فَإِذَا جَلَسَ لَمَوْعِدِهِ ^(١) ، فَمَنْ حَضَرَ لَهُ خَصَمٌ : نَظَرَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ
كَانَ حُبْسُ لَتُعَدَّلَ الْبَيْنَةَ : فَأَعَادَتْهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى حَبْسِهِ فِي ذَلِكَ . وَيُقْبَلُ
قَوْلُ خَصَمِهِ : فِي أَنَّهُ حَبَسَهُ بَعْدَ تَكْمِيلِ بَيْنَتِهِ وَتَعْدِيلِهِمَا .
وَإِنْ حُبْسَ ^(٢) بِقِيَمَةِ كَلْبٍ أَوْ خَمْرِ ذِمِّيٍّ ، وَصَدَّقَهُ غَرِيمُهُ ^(٣) :
خُلِّيَ .

وَإِنْ بَانَ حَبْسُهُ فِي سَهْمَةٍ ، أَوْ تَعْزِيرٍ — : كَافَتِيَاتٍ عَلَى الْقَاضِي ^(٤)
قَبْلَهُ ، وَنَحْوَهُ — : خَلَّاهُ أَوْ أَبْقَاهُ بِقَدْرِ مَا يَرَى . فَيُطْلَقُهُ ، وَإِذْثُمَّ
— وَلَوْ فِي قَضَاءٍ دَيْنٍ وَنَفَقَةٍ لِيَرْجَعَ ؛ وَوَضَعَ مِيزَابٍ وَبَنَاءٍ ، وَ ^(٥)
غَيْرِهِ . — وَأَمْرُهُ بِإِرَاقَةِ نَبِيذٍ ، وَقُرْعَتِهِ — حَكْمٌ : يَرْفَعُ الْخِلَافَ
إِنْ كَانَ . وَكَذَا نَوْعٌ مِنْ فَعْلِهِ ^(٦) : كَتْرُوَيْجٍ ^(٧) يَتِيمَةٍ ، وَشِرَاءِ عَيْنٍ
غَائِبَةٍ ، وَعَقْدِ نِكَاحٍ بِلَاوَلَى .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٤١ . وَفِي ش : « لَوْعِدَهُ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٥٨ . وَفِي ش : وَإِنْ ذَكَرَ حَبْسَهُ ... غَرِيمٌ ،

وَفِيهِ نَقَصٌ ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زِش . وَفِي عِ وَالْغَايَةِ : « قَاضٍ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « فِي » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٥) ذَكَرَ بِهِمَا شِ ز : « مَسْئَلَةٌ : فَعَلَ الْقَاضِي حَكْمًا » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٥٩ . وَفِي ش : « كَتْرُوَيْجِهِ » ، وَالْهَاءُ

مِنَ الشَّرْحِ .

وحكمه بشيء حكمه بالآزمه^(١) . وإقراره غيره على فعلٍ مختلفٍ فيه ، وثبوتُ شيءٍ عنده — ليس حكماً به .

وتنفيذُ الحكمِ يَتَضَمَّنُ الحكمَ بصحةِ الحكمِ المنفذِ . وفي كلامِ الأصحابِ ما يَدُلُّ على أنه حكمٌ^(٢) . وفي كلامِ بعضهم : أنه عملٌ بالحكم ، وإجازةٌ له ، وإمضاء — كتَنفِيزِ الوصيةِ .

والحكمُ بالصحةِ يَسْتَلْزِمُ ثبوتَ المِلِكِ والحِيازَةِ قطعاً .

والحكمُ بالموجبِ : حكمٌ بموجبِ الدعوى الثابتةِ ببيئتهِ أو غيرها . فالدعوى — : المشتَمِلَةُ على ما يقتضي صحةَ العقدِ المدعى به . — الحكمُ فيها بالموجبِ : حكمٌ بالصحةِ . وغيرُ المشتَمِلَةِ على ذلك ، الحكمُ فيها بالموجبِ ليس حكماً بها .

وقال بعضهم : « الحكمُ بالموجبِ يَسْتَدْعِي صحةَ الصيغةِ ، وأهليَّةَ التصرفِ^(٣) . ويزيدُ الحكمُ بالصحةِ كونَ^(٤) تصرفِهِ في محله »

وقال^(٥) أيضاً : « الحكمُ بالموجبِ هو : الأثرُ الذي يُوجِبُهُ

(١) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « يلازمه » ، والغاية : « بلازمة » . وكلاهما تصحيف ناشر .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ٤٤٢ والإقناع ٢٦٠ ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٣) كذا في ز والإقناع . وفي ع ش والغاية : « المتصرف » . وكل صواب .

(٤) في ش : « كونه » ، وهو تحريف ناشر .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وقاله » ، وهو تحريف أيضاً . ولفظ الإقناع : « وقال السبكي » الكبير : تقى الدين على بن عبد الكافي الشافعي ، صاحب « شفاء السقام » ، في زيارة خير الأنام » ، وغيره من المؤلفات القيمة الجليلة ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

اللفظ . وبالصحّة : كونُ اللفظِ بحيثُ يترتبُ عليه الأثرُ . وهما مختلفان : فلا يُحكّمُ بالصحّةِ إلا باجتماعِ الشرطِ . والحكمُ بالإقرار ونحوه ، كالحكمِ بموجبه . والحكمُ بالموجب لا يشملُ الفسادَ . انتهى .

المنقّحُ : « والعملُ على ذلك . وقالوا : الحكمُ بالموجب يرفع الخلاف » .

ومن لم يُعرف خصمهُ ، وأنكرهُ — : نُودِيَ بذلك ، فإن لم يُعرف : حلّفه ^(١) وخلّاه .

ومع غيبةِ خصمِهِ : يبعثُ إليه . ومع ^(٢) تأخّره بلا عذرٍ : يُخلّى ، والأولى بكفيلٍ .

* * *

فصلٌ

ثم ^(٣) ... في أمرِ أيتامٍ ومجانينَ ووُفوفٍ ووصايا : لاولىّ لهم ، ولا ناظرٍ .

فلو نفذَ الأولُ وصيةَ موصّى إليه : أمضاها الثانى .

(١) كذا في زع والغاية ٤٤٤ . وفي الإقناع ٢٥٨ : « أحلفه » . وما بمعنى كما في المختار والمصباح . وصحّف في ش — مع زيادة من الشرح — بلفظ : « خلفه حاكم » .
 (٢) في ش زيادة : « جهله أو » ، وقد وردت في الإقناع وفي مضروبا عليها . فهي مدرجة من الشرح .
 (٣) في ش زيادة من الشرح : « لذا تم أمر المحبوسين ينظر » . وذكر اللفظ الأخير في الغاية والإقناع ٢٦١ .

فَدَلَّ : أن إثباتَ صفةٍ — : كعدالة ، وجرح ، وأهليّةِ موصّى إليه ونحوه . حكمٌ يَقْبَلُهُ حاكمٌ .

ومن كان — : من أَمْناءِ الحاكمِ للأطفال ، أو الوصايا التي لا وصيّ لها ، ونحوه . — بحالِهِ : أَقْرَبُهم من فُسُقٍ : عزّله .
وَيَضُمُّ إلى ضعيف أميناً . وله إبداله ، والنظرُ في حالِ قاضٍ قبله ، ولا يجب .

ويحرّمُ أن يَنْقُضَ — : من حكيمٍ صالحٍ للقضاء . — غيرَ ماخالف نصَّ كتابِ الله تعالى ، أو سنةٍ متواترةٍ أو آحادٍ — : كقتل^(١) مسلمٍ بكافرٍ ، وجعلٍ من وُجدَ عينُ مالِهِ عندَ من حُجِرَ عليه أسوةُ الغرَماءِ . — أو إجماعاً قطعياً ، أو ما يعتقده : فيلزمُ نقضه .

ولا يَنْقُضُ حكمٌ بتزويجها نفسها ، ولا لمخالفةِ قياسٍ ، ولا لعدمِ عليه الخلافِ في المسألة ، ولا^(٢) إن حَكَمَ ببيّنةٍ^(٣) خارجٍ أو داخلٍ وجُهِلَ علمه ببيّنةٍ^(٤) تُقَابِلُهَا .

(١) كذا في زع والغاية والإفناع ٢٦٢ . وفي ش : « كابتل » ، وكررت الألف في الشرح ، وهي منه . أي كالحكم .

(٢) أسقطت الواو من ش ، وأدرجت في الشرح . ونص الغاية : « أو حكم بشاهد وعين أو بيّنة » ، والإفناع : « ولو حكم بشاهد وعين لم ينقص » .

(٣) كذا في زع ، وسقطت الباء الأولى من ش . وسيأتي في باب الدعاوى والبيّنات — في الكلام على الحال الثالث من أحوال العين المدعاة — الكلام عن حقيقة بيّنة الداخل وبيّنة الخارج : (٣ / ٥٢١ من شرح المنتهى) .

(٤) أسقطت الكلمة من ش ، ومزجت بالشرح .

وما قلنا^(١) : « يُنْقَضُ » ، فالناقض له حاكمه : إن كان . فثبت
السبب ، وينقضه . ولا يُعتبر طلب رب الحق^(٢) .
وينقضه : إن بان بمن^(٣) شهد عنده^(٤) ما لا يرى معه^(٥) قبول
الشهادة .
وكذا كل ما صادف ما حكّم به — مختلف فيه . — ولم
يعلمه .

وتنقض أحكام من لا يصلح ، وإن وافقت الصواب^(٦)

* * *

فصل

ومن استعداه على خصم بالبلد^(٧) ، بما تتبعه الهمة — : لزمه
إحضاره ، ولو لم يحرر الدعوى .
ومن طلبه خصمه ، أو حاكم : حيث يلزمه إحضاره بطلبه منه .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « لأنه » . ولفظ الإقناع : « وحيث قلنا بنقض » .
(٢) صحف في ش بلفظ : « الخلق » . وسقط قوله : « وينقضه » إلى « الحق »
من الغاية ٤٤٥ ، وورد في الإقناع ٢٦٣ بزيادة بعد « يعتبر » ، هي : « لنقضه » .
(٣) كذا في زع . وفي الغاية : « من يشهد » ، وهو تحريف . وفي ش :
« بمن » ، ولعله تصحيف .
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « رقى أو نحوه » . ولفظ الإقناع :
« إذا بان البينة عبداً أو نحوه لم ير الحكم بها » .
(٥) وردت الهاء في ع ش والغاية ، وسقطت سهواً من ز .
(٦) ضبط في ز عفواً بالضم . وفي الغاية زيادة : « خلافاً لجمع » . وانظر الإقناع
والشرحين .
(٧) وردت الباء في زع والغاية ، وسقطت من ش . ولفظ الإقناع : « في البلد »

لمجلس الحكم — : لزمه الحضور . وإلا : أعلم الوالى^(١) به ، ومتى^(٢) حضر : فله تأديبه بما يراه .

ويعتبر تحريرها فى^(٣) حاكم معزول ومن فى معناه ، ثم يرسله . فإن خرج من العهدة ، وإلا : أحضره .

ولا يعتبر ، لإحضار من تبرز لحوائجها ، محرم .

وغير البرزة^(٤) توكل ، كمريض ونحوه . وإن وجبت عین : أرسل من من يحلفها .

ومن ادعى على غائب بموضع لا حاكم به : بعث إلى من يتوسط بينهما ، فإن تعذر : حرر دعواه ، ثم أحضره ولو بعد بعمله^(٥) .

ومن ادعى قبل إنسان شهادة : لم تسمع دعواه ، ولم يعد عليه ، ولم يحلف .

ومن قال لحاكم : « حكمت على بفاسقين^(٥) عمداً » ، فأنكر — : لم يحلف .

(١) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « الولى ... ومن » ، وهو تحريص .

(٢) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « على » ، والأول أولى . فتأمل .

(٣) بهامش ز : مسألة ما إذا ادعى على المخدرة « . وراجع الإقناع ، والمصباح : (برز) و (خدر) .

(٤) صحف فى ع بلفظ : « بعله » ، وأسقط قوله : « ولو بعد » من ش مدرجافى

الشرح . وورد فى الإقناع ٢٦٦ بلفظ : « ولو بعدت المسافة » .

(٥) وردت الباء فى زع والغاية ٤٤٦ ، وأسقطت من ش مدرجة فى الشرح .

وإن قال معزولٌ عدلٌ^(١) لا يُتهمُّ: «كنتُ حكمتُ في ولايتي
لفلان على فلانٍ بكذا»، وهو ممن يسوغُ الحكمُ له —: قُبِلَ ولو لم
يذكرْ مستنده، ولو أن العادة: تسجيلُ^(٢) أحكامه، وضبطُها بشهودٍ.
قال بعضُ المتأخرين: «... ما لم يشتمل^(٣) على إبطالِ حكمٍ حاكمٍ»
وحسنه بعضهم.

وإن^(٤) أخبرَ حاكمٌ حاكماً بحكمٍ أو ثبوتٍ — ولو في غير
عملهما —: قُبِلَ. وعمل به: إذا بلغَ عمله، لا معَ حضورِ المخبرِ —
وهما بعملهما — بالثبوت.

وكذا إخبارُ أميرِ جهادٍ، وأمينِ صدقةٍ، وناظرٍ وقفٍ.

بابُ طريقِ^(٥) الحكمِ وصفته

«طريقُ كلِّ شيءٍ»: ما توصلُ^(٦) به إليه. و«الحكمُ»: الفصلُ.

إذا حضر إليه خصمان: فله أن يسكتَ حتى يُبدَأَ، وأن
يقولَ: «أيُّكما المدعى؟».

(١) في ش: «عدل حكمت»، وأضيف الناقص إلى المشرح.

(٢) كذا في ز والإقناع ٢٦٤ وهو الصحيح. وفي ش والغاية — وأصل ع ثم.
أصاح فيها بلفظ ز —: «تسجيل»، وهو خطأ وتحرّيف ناسخ.

(٣) صحف في ش بلفظ: «يشتمل».

(٤) كذا في ز ع والغاية والإقناع، وهو الظاهر. وفي ش: «فإن».

(٥) ورد هذا في ز ع والغاية ٤٢٧ والإقناع ٢٦٦، وأسقط من ش مدرجا.
والمشرح.

(٦) كذا في ز والغاية والإقناع. وفي ع ش: «يتوصل».

ومن سبق بالدعوى : قُدِّم^(١) ، ثم من قرَّع^(٢) ، فإذا أتمت
حكومتُه : أدَّعى الآخرُ .

ولا تُسمعُ دعوى مقلوبة^(٣) ، ولا حِسْبَةُ بِحَقِّ الله تعالى : كعبادةٍ
وحدٍّ ، وكفارةٍ ونذرٍ ، ونحوه .

وتُسمعُ بينةٌ بذلك ، وبعتق^(٤) ولو أنكرَ معتوقٌ ، وبحقٍّ
غيرِ معيَّنٍ — : كوقوفٍ ، ووصيةٍ على فقراءٍ أو مسجدٍ — على خصمٍ ،
وبوكالةٍ وإسنادٍ وصيةٍ^(٥) من غيرِ حضورِ خصمٍ .

لا^(٦) بحقٍّ معيَّنٍ قبلَ دعواه ، ولا^(٧) يمينُهُ إلا بعدَها ، وبعدَ
شهادةِ الشاهدِ : إن كان .

وأجازَ بعضُ أصحابنا سماعَهُما^(٨) لحفظِ وقفٍ وغيرِه — بالثباتِ ،

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قدمه » ، والباء من الناسخ لا الشارح ،
بدليل أنه قال بعده : « أي قدمه الحاكم على خصمه » .

(٢) أي غاب وأصابته القرعة دون خصمه ، كما في المصباح والمختار . وضبط في ع
بكسر الراء ، وهو خطأ : لأن معناه — حينئذ — : أصابه داء القرع (بالتحريك)
والصلح .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « حِسْبَةُ ، قاله في الرعاية . لا دعوى
مقلوبة » . وانظر الإقناع ٢٦٧ ، والغاية .

(٤) ذكر في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « قبل الدعوى » . وراجع الإقناع .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بوصية » ، والباء من الشرح . وانظر
الإقناع ٢٦٦ .

(٦) في ش : « وبحق » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وفي الغاية زيادة :
« بينة » ، أي لا تسمع . وراجع الإقناع ٢٦٧ .

(٧) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « تسمع » .

(٨) كذا في زع ، أي الدعوى والبيئة كما قال الشارح . وفي ش : « سماعها » ،
وهو تحريف . وحرف في الغاية بلفظ : « بسماع الدعوى والبيئة » ، وفي بقية الكلام
فيها اضطراب ونقص على ما يظهر . فراجع وتأمل .

بلا خصم . والحنفية ^(١) ، وبعضُ الشافعية ، وبعضُ أصحابنا —
بمخصم مسخر .

قال الشيخ تقي الدين : « وعلى أصلنا وأصل مالك : إما أن
نثبت ^(٢) الحقوق بالشهادة على الشهادة — وقاله بعضُ أصحابنا —
وإما أن يُسمعا ^(٣) ويُحكم بلا خصم ، وذكره ^(٤) بعضُ المالكية
والشافعية . وهو مقتضى كلام أحمد وأصحابه في مواضع : لأننا
نسَمِّهُما ^(٥) على غائبٍ وممتنعٍ ونحوه ^(٦) ، فمع عدم خصمٍ أولى .
فإن المشتري — مثلاً — قبض المبيع وسلم الثمن ، فلا يدعى ولا
يدعى عليه . وإنما الغرضُ الحكم : لخوفِ خصمٍ ، وحاجةِ الناسِ
— خصوصاً فيما فيه شبهةٌ أو خلافٌ — لرفعه .
المنقحُ : « وعملُ الناسِ عليه ، وهو قوى » .

فصلٌ

وتصحُّ بالقليل ، ويُشترطُ : ١ — تحريرُها ، فلو كانت بدلينِ

(١) أسقط قوله : « والحنفية » من ش ، وأدرج في المرح . وانظر الإقناع .
(٢) كذا في ز مع ضبط آخر ما بعدها بالفتح . وفي ش : « تثبت » ، ولعله مصحف
وإن وافق لفظ الإقناع : « فثبت » .
(٣) كذا في زع ، أى الدعوى والبيئة كما صرح به في الإقناع . وفي ش « يسمعا » ،
وهو تحريف .
(٤) وردت الهاء في الأصول ، وسقطت من الإقناع .
(٥) كذا في زع . وفي ش والإقناع : « نسَمِّهُما » ، وهو تحريف كساقه .
(٦) وردت الواو في زع والإقناع ، وسقطت من ش .

على ميت : ذكر موته ، وحرر الدين والتركة .

٢ — وكونها : معلومة ، إلا في وصية وإقرارٍ وخلعٍ على مجهول ، فلا يكفي قوله عن دعوى بورقة : « ادعى ^(١) بما فيها » .

٣ — : مصرحاً بها ، فلا يكفي : « لى عنده كذا » ، حتى يقول : « وأنا مطالبه ^(٢) به » . ولا : « إنه ^(٢) أقر لى بكذا » ولو مجهولاً ، حتى يقول : « وأطالبه ^(٣) به ، أو بما يُفسرُ به » .

٤ — : متعلقةً بالحال ، فلا تصح ^(٤) بموَجِّلٍ ^(٥) : لإثباته . وتصح بتدبير ، وكتابة ، واستيلاد .

٥ — : منفكة عما يكذبُ بها ، فلا تصح : بـ « أنه قتل أو سرق من عشرين سنة » وسنّه ^(٦) دونها ، ونحوه .

لا ذكرُ سببِ الاستحقاقِ .

ويعتبرُ تعيينُ مدعى به بالمجلس ، وإحضارُ عينٍ بالبلد : لتعيين . ويجبُ على المدعى عليه : إن أقرَّ أن ييده مثلاً .

ولو ثبت أنها ييده — ببينة ، أو نكول — حبس حتى يُحضرها ،

(١) كذا في ز والإقناع ٢٧٨ ، وهو الصحيح . وفي عش والغاية ٤٤٨ : « ادعى » بدون همزة ، وهو تصحيف . إلا أنه ليس من عادة كاتب الترام وضع الهمزات .

(٢) كذا في زع والغاية . وسقطت الهاء من ش ، وفُتحت الهمزة فيها وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ع زيادة بن الأسطر : « نا » ، وهي من الناسخ .

(٤) كذا في زش والغاية ، وهو الملائم . وفي ع : « يصح » ، وهو تصحيف .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٦) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « وسنة » ، وهو تصحيف .

أَوْ يَدَّعِي تَلْفَهَا : فَيُصَدَّقُ لِلضَّرُورَةِ ، وَتَكْفِي ^(١) الْقِيَمَةُ .
 وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً عَنِ الْبَلَدِ ، أَوْ تَالِفَةً ، أَوْ فِي الذِّمَّةِ — وَلَوْ غَيْرَ
 مِثْلِيَّةٍ — : وَصَفَهَا كَسَلِيمٍ ، وَالْأَوَّلَى : ذِكْرُ قِيَمَتِهَا أَيْضًا .
 وَيَكْفِي ذِكْرُ قَدْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ وَقِيَمَةِ جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ ، وَشَهْرَةُ عَقَارٍ
 — عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ ^(٢) حَاكِمٍ — عَنْ تَحْدِيدِهِ .
 وَلَوْ قَالَ : « أَطَالِبُهُ بِثَوْبٍ غَضَبَيْنِيهِ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ، فَيَرُدُّهُ : إِنْ
 كَانَ بَاقِيًا ، وَإِلَّا فَقِيَمَتَهُ » ، أَوْ : « ... بِثَوْبٍ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ، أَخَذَهُ
 مِنْ لِيَدِيهِ بَعَشْرِينَ ^(٣) ، فَيُعْطِيْنِيهَا : إِنْ كَانَ بَاعَهُ ، أَوِ الثَّوْبَ : إِنْ
 كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيَمَتَهُ : إِنْ ^(٤) تَلَفَ » — صَحَّ ^(٥) أَصْطِلَاحًا .
 وَمَنْ أَدَّعَى عَقْدًا — وَلَوْ غَيْرَ نِكَاحٍ — : ذَكَرَ شُرُوطَهُ ، لَا :
 إِنْ أَدَّعَى أُسْتِدَامَةَ الزَّوْجِيَّةِ . وَيُجْزَى عَنْ تَعْيِينِ الْمَرْأَةِ — : إِنْ غَابَتْ
 — ذَكَرُ أَسْمِهَا وَنَسَبِهَا .
 وَإِنْ أَدَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ ، وَأَدَّعَتْ مَعَهُ نَفَقَةً أَوْ مَهْرًا وَنَحْوَهُمَا ^(٥) — :
 سُمِعَتْ دَعْوَاهَا . وَإِلَّا : فَلَا .

(١) كَذَا فِي عَشِّ وَالْإِقْنَاعِ ، وَأَهْمَلُ فِي ز . وَلَفْظُ الْغَايَةِ ٤٤٩ : « وَيَكْفِي ذِكْرُ الْقِيَمَةِ » .

(٢) أَسْقَطَ « عِنْدَ » مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « وَأَبَى رَدَّهُ وَإِعْطَاءَ ثَمَنِهِ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « كَانَ ... ذَلِكَ » ، وَلَمْ يَرِدْ « أَصْطِلَاحًا » فِي الْغَايَةِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « أَوْ نَحْوَهُمَا » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٤٥٠ ، وَالْإِقْنَاعَ ٢٨٠ .

(م ٣٨ — فِي ٢ مِنْهُيَ الْإِرَادَاتِ)

ومتى جحد الزوجية ، ونوى به الطلاق — : لم تطلق .
 ومن ادعى قتل موزومه ^(١) : ذكر القتل ^(٢) عمداً أو شبهه
 أو خطأ ، ويصيفه ، وأن القاتل أنفرد ^(٣) أولاً . ولو قال : « قدّه
 نصفين وكان حياً ، أو ^(٤) ضرّ به وهو حي » — صح .
 وإن ادعى إرثاً : ذكر سببه .
 وإن ادعى محلي ^(٥) بأحد النقيدين : قومه بالآخر . و ... بهما :
 فبأيّهما شاء ، للحاجة .

* * *

فصل

وإذا حرّرها : فللحاكم سؤال خصمه ، وإن لم يسأل سؤاله .
 فإن أقرّ : لم يحكم له ^(٦) إلا بسؤاله .
 وإن أنكر — : بأن قال المدّعي قرصناً أو ثمتاً : « ما أقرضني ،

-
- (١) كذا في زوال الغاية والإقناع . وفي ع ش : « مورثه » . وكل صواب .
 (٢) في ش زيادة من الشرح : « وكونه » . وانظر الإقناع .
 (٣) في ش زيادة : « بقتله » ، ومي من الشرح ، وذكر في الإقناع
 بلفظ : « به » .
 (٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، مي : « أنه » .
 (٥) رسم هكذا في ش والغاية والإقناع ، وهو الصواب أو الأول . ورسم في زع
 بالألف ، ولعله رسم قديم . وراجع المختار والمصباح .
 (٦) في ش زيادة من الشرح : « على المدّعي عليه » . وانظر الإقناع ٢٦٨ .

أو ما باعني ، أو ما يستحق^(١) على ما أدعاه ولا شيئاً منه ، أو^(٢) لا حق له على » — صح الجواب : ما لم يعترف^(٣) بسبب الحق .
ولهذا ، لو أقرت بمرضاها : « أن لا مهر لها » — لم يقبل إلا ببينة :
أنها أخذته ، أو أسقطته^(٤) في الصحة .

و : « لي عليك مائة » ، فقال : « ليس لك مائة » — أعتبر قوله :
« ولا شيء منها » ، كيمين . فإن نكل عما دون المائة : حكم عليه
بمائة إلا جزءاً^(٥) .

ومن أجاب مدعي استحقاق بيع ، بقوله : « هو ملكي
أشتريته من زيد وهو ملكه » — لم يمنع^(٦) رجوعه عليه^(٧) بثمن
كما لو أجاب بمجرد إنكار^(٨) ، أو أنزع من يده — ببينة —
ملك : سابق أو مطلق

ولو قال لمدع ديناراً : « لا يستحق على حبة » — صح الجواب ،
ويعم الحبات ، وما^(٩) لم يندرج في لفظ « حبة » من باب
الفحوى .

(١) وردت الباء في زش والإقناع والغاية ٤٥١ ، وسقطت من ع .

(٢) لم ترد الألف في الإقناع .. وفي ش زيادة : « قال ... له » .

(٣) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « عنه » .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٦٩ . وفي ش : « جزء » ، وهو تحريف .

(٥) في ش زيادة : « ذلك » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٦) كذا بالأصول . وفي الغاية : « على زيد بالثمن » .

(٧) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الإنكار » .

(٨) كذا في زع والغاية ٤٥٢ والإقناع ٢٦٨ . وفي ش : « ويعم ما » ، والزائد

من الشرح .

ولمَدَّعِ أَنْ يَقُولَ : « لِي بَيِّنَةٌ » ، وللحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ : « أَلَكْ
بَيِّنَةٌ ؟ » ، فَإِنْ قَالَ ^(١) : « نَعَمْ » ، قَالَ لَهُ : « إِنْ شِئْتَ فَأَحْضِرْهَا » .
فَإِذَا أَحْضَرَهَا : لَمْ يَسْأَلْهَا ، وَلَمْ يُلَقِّنْهَا
فَإِذَا شَهِدَتْ : سَمِعَهَا ، وَحَرَّمَ تَرْدِيدُهَا .
وَيُكْرَهُ تَعَثُّبُهَا وَأَنْتِهَارُهَا ، لَا ^(٢) قَوْلُهُ لِمَدَّعِي ^(٣) عَلَيْهِ : « أَلَكْ
فِيهَا دَافِعٌ أَوْ مَطْمَئِنٌّ ؟ » .
فَإِنْ ^(٤) اتَّضَحَ الْحُكْمُ ، وَكَانَ الْحَقُّ لِمَعِينٍ ، وَسَأَلَهُ — : لَزِمَهُ
وَيَحْرُمُ — وَلَا يَصِحُّ — مَعَ عِلْمِهِ بِضَدِّهِ ، أَوْ مَعَ لَبْسٍ
قَبْلَ الْبَيَانِ .
وَيَحْرُمُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ : لِتَرْكِ تَسْمِيَةِ الشُّهُودِ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ :
« وَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُ ^(٥) : حَاكَمْتُ بِكَذَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنْدَاهُ »
وَلَهُ الْحُكْمُ بَيِّنَةً ، وَيُاقَرَّرُ ^(٦) فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ
غَيْرُهُ . لَا بَعْلَهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ حَدٍّ ، إِلَّا عَلَى ^(٧) مَرَجُوحَةٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الشَّرْحِ : « مَدَّعٍ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٦٩ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي الْغَايَةِ : « لِمَدَّعٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٤) فِي شِ : « فَإِنْ لَمْ يَأْتِ (بِقَادِحٍ) وَاتَّضَحَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ
الْإِقْنَاعَ وَشَرْحَهُ .
(٥) أَمَّا مِثْلُ تَرْكِ تَسْمِيَةِ الشُّهُودِ ، فَكَأَيُّ شَرْحِ الْإِقْنَاعِ ٢٧٠ . وَفِي الْإِقْنَاعِ زِيَادَةُ :
« لَوْ قَالَ » .
(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « أَوْ لِمَقَرَّرٍ » ، وَفِيهِ نَفْسٌ مَعَ زِيَادَةِ الشَّرْحِ .
وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .
(٧) فِي شِ زِيَادَةُ ، مِثْلُ مِثْلِ الشَّرْحِ ، هِيَ : « رَوَايَةٌ » .

الْمُنْقَحُ : « وقريبٌ منها العملُ بطريقٍ مشروعٍ : بأن يُؤلَّى
الشاهدُ الباقي القضاء ، للعذر . وقد عملَ به كثيرٌ من حُكَّامنا ،
وأعظمهم الشارحُ » انتهى^(١) .

ويعملُ بعلمه : في عدالةِ بيئته ، وجرحِها .
ومن جاءَ بيئتهُ فاسقةً : أَسْتَشْهَدَهَا الحَاكِمُ ، وقالَ المدَّعِ^(٢) :
« زِدْنِي شهوداً » .

فصلٌ

ويعتبرُ في البيئَةِ : الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا ، وكذا باطنًا : لا^(٣) في عقدٍ
نسكاح .

و... في مُزَكَّينَ : معرفةُ حاكمٍ خَبَرْتَهُمَا الباطنةَ ، بصُحْبَةٍ
أو معاملةٍ ونحوهما . ومعرفةُهم كذلك لمن يُزَكُّونه^(٤) . ويكفي :
« أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ » .

وبيئتهُ بِجَرَحٍ مُقَدِّمَةٍ . وتعديلُ الخَصِيمِ وحده ، أو تصديقُه

(١) ورد هذا في زع ، وسقط من ش . ولم يرد كلام المنقح في الغاية .
(٢) ذكر هذا في زع والغاية ٤٥٣ ، وأسقط من ش مضافا إلى الشرح .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إلا » ، ولعل الزائد من الشرح . وعبارة
الإقناع ٢٨١ : « ولا تشترط باطنا ... » .
(٤) وردت الهاء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مضافة إلى الشرح . وانظر
الإقناع ٢٨٣ .

للساَهِدِ — : تَعْدِيلُهُ . وَلَا تَصِحُّ التَّزْكِيَةُ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ .
 وَمِنْ ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُ مَرَّةً . لَزِمَ الْبَحْثُ عَنْهَا مَعَ طَوْلِ الْمَدَّةِ .
 وَمَتَى أَرْتَابَ مِنْ عَدْلَيْنِ — لَمْ يَخْتَرْ قُوَّةَ ضَبْطِهِمَا وَدِينَهُمَا —
 لَزِمَهُ الْبَحْثُ : بِسُؤَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مُنْفَرِدًا عَنْ كَيْفِيَّةِ تَحْمِلِهِ وَمَتَى وَأَيْنَ ؟
 وَهَلْ تَحْمِلُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ صَاحِبِهِ ؟ .
 فَإِنْ أَتَّفَقَا : وَعَظَمَا وَخَوَّفَهُمَا . فَإِنْ ثَبَتَا : حَكَمَ ، وَإِلَّا :
 لَمْ يَقْبَلْهُمَا .
 وَمِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً ، وَسَأَلَ حَبْسَ خَصْمِهِ ، أَوْ كَفِيلًا بِهِ فِي غَيْرِ حَدٍّ ،
 أَوْ جَعَلَ مَدْعَى بِهِ يَدِ عَدْلٍ حَتَّى تُزَكَّى ؛ أَوْ أَقَامَ شَاهِدًا بِعَالٍ ،
 وَسَأَلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْآخَرَ — : أُجِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . لَا : إِنْ أَقَامَهُ
 بغير مال .
 وَإِنْ ^(١) جَرَحَهَا النِّصْمُ — أَوْ أَرَادَ جَرَحَهَا — : كُذِّفَ بِهِ بَيِّنَةً .
 وَيُنْظَرُ لَجَرَحٍ وَإِرَادَتِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَدْعَى . فَإِنْ أَتَى
 بِهَا ^(٢) ، وَإِلَّا : حُكِمَ عَلَيْهِ .
 وَلَا يُسْمَعُ جَرَحٌ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ : بِذِكْرِ قَادِحٍ فِيهِ عَنْ رُؤْيَةٍ ،
 أَوْ اسْتِفَاضَةٍ .
 وَيُعْرَضُ جَارِحٌ بَرْنًا ؛ فَإِنْ صَرَّحَ — وَلَمْ تَكْمُلْ بَيِّنَتُهُ — : حُدَّ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٥٤ وَالْإِقْنَاعِ ٢٨٢ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَإِنْ » .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ بَفَسَقِهِ » .

وإن جهل^(١) لسان خصم : ترجم له من يعرفه .
ولا يقبل في ترجمة وجرح وتعديل ورسالة ، وتعريف عند
حاكم — في زنا ، إلا أربعة . وفي غير مال ، إلا رجلان . وفي مال ، إلا
رجلان أو رجل وامرأتان . وذلك شهادة : يُعتبر فيه — وفيمن رتبة
حاكم . يسأل سراً عن الشهود : تزكية أو جرح — شروط
الشهادة وتجب المشافهة .
ومن نصب للحكم بجرح أو تعديل أو سماع بينة ، قنع الحاكم
بقوله وحده — : إذا قامت البينة عنده
ومن سأله حاكم عن تزكية من شهد عنده : أخبره^(٢) ،
وإلا : لم يجب .

* * *

فصل

وإن قال المدعي : « مالي بينة » ، فقول منكر يمينه — إلا
النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا ادعى أو ادعى عليه : فقله بلا يمين .
— فيعلمه حاكم بذلك .
فإن سأل لإحلافه^(٣) ولو علم عدم قدرته على حقه — ويكره — :

(١) في ش زيادة : « حاكم » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٤٥٥ .
وانظر الإقناع ٢٨٤ .

(٢) وردت الهاء في زع والغاية والإقناع ٢٨٥ ، وسقطت من ش .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا يكره مع علمه »

أُخْلِفَ^(١) على صفة جوابه ، وَخُلِيَ . وَتَحْرُمُ^(٢) دَعَاؤُهُ ثَانِيًا وَتَحْلِيْفُهُ ، كَبَرَى^(٣) .

وَلَا يُعْتَدُّ يَمِينٍ إِلَّا بِأَمْرِ حَاكِمٍ ، بِسْوَالٍ^(٤) مَدَّعٍ طَوْعًا .
وَلَا يَصِلُهَا بِاسْتِثْنَاءٍ . وَتَحْرُمُ تَوْرِيَّةٌ وَتَأْوِيلٌ — إِلَّا لِلْمُظْلُومِ —
وَحَلِيفٌ مَعْسِرٌ خَافَ حَبْسًا : « أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عَلَى » ، وَلَوْ نَوَى :
« السَّاعَةَ » . وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤَجَّلٌ : أَرَادَ غَرِيمُهُ مَنَعَهُ مِنْ سَفَرٍ .
وَلَا يَخْلَفُ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(٥) لَا يُمْتَقَدُّهُ ، نَصًّا وَحَمَلَةً « الْمُؤَقَّقُ »
عَلَى الْوَرَعِ . وَثِقَلْ عَنْهُ : « لَا يُعْجِبُنِي » وَتَوَقَّفَ [فِيهَا]^(٦)
فِيمَنْ عَامَلٌ بِحِيلَةٍ : كَ « عَيْنَةٍ »
فَلَوْ^(٧) أُبْرِيءَ مِنْهَا : بَرِيءٌ^(٨) فِي هَذِهِ الدَّعْوَى . فَلَوْ جَدَّدَهَا ،
وَطَلَبَ الْيَمِينَ — : كَانَ لَهُ ذَلِكَ .

(١) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « حَلَف » ، بَضْمُ الْمَاءِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ ، وَهُمَا بِمَعْنَى كَمَا فِي الْمُخْتَارِ وَالْمَصْبَاحِ . وَفِي الْغَايَةِ : « لِحَلَف » بِالْهَمْزَةِ الْكَسُورَةِ ، وَهُوَ خَطَأٌ نَاشِرٌ .
وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ وَشَرْحَهُ ٢٧١ — ٢٧٢ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ . وَفِي ع وَالْإِقْنَاعِ : « وَيَحْرُمُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .
(٣) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي ز ع وَالْغَايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش . أَيْ وَبَسْوَالٍ كَمَا فُهِدَ الشَّارِحُ .
انْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٧١ .

(٤) بِهَامِشِ ز : « مَسْئَلَةُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ » .
(٥) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي ع ش وَالْغَايَةِ ٤٥٦ وَالْإِقْنَاعَ ٢٧٢ ، دُونَ ز . وَصَنَعَ الشَّارِحُ يَفِيدُ أَنَّهَا مِنَ اللَّتَنِ ، فَأَثْبَتْنَاهَا احْتِيَاطًا . وَحَرَفَ مَا بَعْدَهَا فِي الْغَايَةِ بِلَفْظِ : « مِنْ » .
(٦) كَذَا فِي ز ع . وَفِي الْغَايَةِ : « فَلَا » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَأَسْقَطَتْ الْقَاءَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ بَدَلَهَا وَאוּ مِنَ الشَّرْحِ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعِ : « وَلَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ يَمِينِهِ » .
(٧) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « بَرَأ » ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ .

ومن لم ^(١) يَحْلِفْ ، قال له حاكمٌ : « إن حلفت ، وإلا قضيتُ عليك بالنكول » — ويُسنُّ تكرارُه ثلاثاً — فإن لم يَحْلِفْ : قضى عليه بشرطه .

وهو كإقامة يَدْنَةٍ ، لا كإقرارٍ [إلا من محجورٍ عليه لفلس] ^(٢) ولا كبذل . لكن : لا يُشاركُ من قضى له به على محجور لفلس ، غُرْماءً ^(٣)

وإن قال مدّعٍ : « لا أعلمُ لى يَدْنَةٍ » ، ثم أتى بها ، أو قال ^(٤) عدلان : « نحن نشهدُ لك » ، فقال : « هذه يَدْنَتِي » — سُمِعَتْ .

لا إن قال : « مالى يَدْنَةٌ » ثم أتى بها ^(٥) ، أو قال : « كذب شهودى » ، أو قال : « كلُّ يَدْنَةٍ أُقيمُها فهي زورٌ » ، أو ^(٦) باطلَةٌ ، أو لا ^(٧) حقٌّ لى فيها . ولا تبطلُ دعواه بذلك .

(١) كذا فى زع والغاية وفى ش : « فلم » ، والفاء من الشرح . وانظر الإقناع ٢٧٣ .

(٢) وردت الزيادة فى ز ، دون ع ش والغاية والإقناع .

(٣) كذا فى ع ز مع ضبطه هو وما قبله ، على أنه مفعول « يشارك » ، وهو الصحيح . وفى ش والغاية والإقناع (وأدرج هو والكلام قبله فى شرحه) : « غرماه » ، على ظن الأضافة . وهو خطأ ناشر جاهل .

(٤) أسقطت « قال » من ش ، وأدرجت فى الشرح مثبتاً بدلها منه : « قال مدّع » . فتنبه .

(٥) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو قال عدلان : نحن نشهد لك ، فقال : هذه يَدْنَتِي » ، وهو المتقدم ، وكشط بعد ذلك نحو نصف سطر .

(٦) وردت الألف فى زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع .

(٧) فى ش : « فلا » ، والفاء من الشرح وإن وردت فى نص الإقناع المدرج فى شرحه .

ولا تُرَدُّ بذكرِ السببِ ، بل بذكرِ سببِ ذِكرِ المدَّعى غيرَه
ومتى شهدتْ بغيرِ مدَّعى به : فهو مكذِّبٌ لها .
ومن ادَّعى شيئاً : « أنه له الآن » ، لم تُسمعْ بيَّنتُهُ : « أنه ^(١)
كان له أمس ، أو في يده » — حتى يُبينَ ^(٢) سببُ يدِ الثاني ،
نحو : « غاصبة » .
بخلافِ ما لو شهدتْ ^(٣) : « أنه كان ملكه بالأمس ، اشتراةً
من ربِّ البلد » — فإنه يُقبلُ .
ومن ادَّعى ^(٤) عليه بشيءٍ ، فأقرَّ بغيره — لزمه : إذا صدَّقه
المقرُّ له . والدعوى بحالها .
وإن سألَ إحلافه ولا يُقيمها ، فحلف — : كان له إقامتها .
وإن قال ^(٥) : « لى بيَّنةٌ ، وأريدُ يمينه » — فإن كانت حاضرةً
بالمجلس : فليس له إلا أحدهما ^(٦) ، وإلا : فله ذلك .

(١) كذا بالأصول ، وهو الصحيح . وفي الغاية : « إن » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في زمع تشديد الباء فقط ، أى عن طريق البينة . وفي ع ش والغاية ٤٥٧ :
« تبين » أى البينة . فالسأل واحد .
(٣) في ع زيادة : « به » ، ولعلها من الناسخ .
(٤) ضبط في ز بفتح الدال ، والأولى الضم وإن كانت عبارة الإقناع ٢٧٣ : « وإن
ادعى شيئاً » .
(٥) بهامش ز : « مسألة سماع البينة بعد اليمين » .
(٦) كذا في زمع الضبط . وفي ع ش والغاية والإقناع ٢٧٤ : « لإحداهما » .
وكل صحيح .

وإن سأل ملازمته حتى يُقيّمها : أجيبَ في المجلس . فإن لم يُحضِرْها فيه : صرّفه .

وإن سألها حتى يفرُغَ له الحاكم من شُغله — مع غَيْبة بيتته وبعدها^(١) — : أجيبَ .

وإن سكت مدّعى عليه ، أو قال : « لا أقرُّ ولا أنكرُ » ، أو : « لا أعلمُ قدرَ حقِّه » — ولا يبيّن — قال الحاكم : « إن أجبتَ ، وإلا جعلتك ناكلاً وقضيتُ عليك » . ويسنُّ تكرارُه ثلاثاً .

ولو قال : إن أدعيت^(٢) برهنِ كذا لي بيدك : أجبت^(٣) ، أو إن أدعيتَ هذا ثمنَ كذا بعثنيهِ ولم أقمضنه : فنعم ، وإلا : فلا حقَّ عليَّ — فجوابٌ صحيح . لا إن قال : « لي نخرجُ مما أدعاهُ » . وإن قال : « لي حسابٌ أريدُ أن أنظرَ فيه » ، أو — بعد ثبوت الدعوى بيّنة — : « قضيتُه ، أو أبرأني ، ولي يبيّنهُ به » — وسأل^(٣) الإنظارَ — : لزم إنظارُه ثلاثة أيام ، وللمدّعي ملازمته — ولا يُنظرُ إن قال : « لي يبيّنهُ تدفعُ دعواه » — فإن عجزَ : حلف المدّعي على

(١) كذا في زع . وفي ش : « يئنه أو بعدها » ، وفيه نقص وزيادة من الشرح . وضبط في ع بضم الباء ، وهو ما صرح الشارح به . وضبط في ز عقوا بفتح الال المستلزم فتح الباء .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ادعيت ألفا ... أجبتك » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والإقناع ٢٧٥ والغاية — وذكر فيها بعد « أيام » زيادة وردت في الشرحين ، هي : « فقط » — وفي ش : « سألهُ » ، والهاء من الشرح .

نفي ما أدَّعاه ، وأستحقَّ . فإن نكَل : حُكِمَ عليه ، وصُرف .
 هذا : إن لم يكن أنكر سبب الحق .
 فأمَّا إن أنكره ، ثم ثبَّت ، فادَّعى قضاءً أو إبراءً سابقاً على
 إنكاره — : لم يُقبل ، وإن أقام به بيَّنة .
 وإن قال مدَّعى عليه بعين : « كانت بيدك أولك أمس » ، لزمه
 إثبات سبب زوال يده .

فصل

ومن ادَّعى^(١) عليه عيناً^(٢) بيده ، فأقرَّ بها لحاضر مكلف — :
 جُعِلَ الخصم فيها ، وحُلِفَ مدَّعى عليه . فإن نكَل : أخذ منه بدلها .
 ثم إن صدَّقه المقرُّ له : فهو كأحد مدَّعين على ثالثٍ أقرَّ له الثالث ،
 (على ما يأتي) .

وإن قال : « ليست لي ولا أعلم : لمن هي ؟ » ، أو قال ذلك المقرُّ له
 وجَّه^(٣) : لمن هي ؟ — سلَّمت المدَّع . فإن كانا^(٤) اثنتين : اقترعا عليها .

(١) كذا بالأصول والغاية أيضاً (على ما نظن) ، وصبط هكذا في ز ، على أن
 « عليه » نائب الفاعل و « عينا » مفعول . وهو صحيح : لتحقيق الشرط ، وهو : تقدم
 الجار والجورور . وفي الإقناع ٢٧٥ : « وإن ادَّعى عليه عينا في يده » .

(٢) كذا في زع والنهاية ٤٥٨ والإقناع ٢٧٦ . وفي ش : « جهلت » ، والتاء
 من الشرح .

(٣) كذا في زع والنهاية والإقناع ، أي المدعيان كما قال شارحه : وهو الموافق لما
 سيأتي . وفي ش . « كان له أي مدعيها كما ذكر الشارح ، ولا خلاف في المعنى المراد :
 المعلوم المرد المضاف .

وإن عادَ ادَّعَاها لنفسِـهِ أو لثالثٍ^(١) ، أو عادَ المُقرُّ له أوَّلاً إلى
دعواه — ولو قَبِلَ ذلك — : لم يُقْبَلْ
وإن أقرَّ بها الغائبِ أو غيرِ مكلفٍ — وللمدَّعي يَدْنَةٌ — : فهي
له بلا عَيْنٍ .

وإلا ، فأقام المدَّعي عليه يَدْنَةً : « أنها لمن سَمَّاهُ » — لم يَحْلِفْ
وإلا : أُسْتُخْلِفَ ، فإن نَكَلَ : غَرِمَ بدلَها المدَّعِ . فإن كانا اثْنَيْنِ :
فبدَلانٍ .

وإن أقرَّ بها لمجهولٍ ، قال^(٢) حاكم : « عَرَّفَهُ ، وإلا : جعلتُك
ناكِلاً ، وقضيتُ عليك » .

فإن عادَ ادَّعَاها لنفسِـهِ : لم يُقْبَلْ منه .

فصلٌ

من ادَّعى على غائبٍ مسافةً قصيرٍ بغيرِ عملِهِ ، أو مستترٍ^(٣)
بالبلدِ أو بدونِ^(٤) مسافةٍ قصيرٍ ، أو ميتٍ ، أو غيرِ مكلفٍ — وله

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح الموافق لما في الإقناع . وفي ش : « أو الثالث » ، وهو تحريف ناشر .

(٢) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في نس الإقناع ٢٧٨ : « ذيل له » .

(٣) كذا بالأصول والغاية ٤٥٩ . وفي الإقناع ٢٨٥ : « أى . . . » ، وهو تصحيف . وفي ش زيادة : « لما » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الإقناع .

(٤) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « بدون » ، والباء من الشرح وإن وردت في الغاية .

بَيِّنَةٌ — : سُمِعَتْ ، وَحُكِمَ بِهَا . لَا فِي ^(١) حَقِّ اللَّهِ ^(٢) تَعَالَى : فَيُقَضَى
فِي سَرَقَةٍ بِغَرَمٍ فَقَطْ .

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَيْنٌ عَلَى بَقَاءِ حَقِّهِ ^(٣) ، إِلَّا عَلَى رَوَايَةٍ . الْمُنَقَّحُ :
« وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ ^(٤) » .

ثُمَّ إِذَا كَلَّفَ غَيْرُ مَكْلَفٍ وَرَشَدَ ، أَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ ، أَوْ ظَهَرَ
الْمُسْتَتِرُ — : فَعَلَى حُجَّتِهِ . فَإِنْ جَرَحَ ^(٥) الْبَيِّنَةَ ، بِأَمْرٍ ، بَعْدَ آدَاءِ
الشَّهَادَةِ أَوْ مُطْلَقًا — : لَمْ يُقْبَلْ . وَإِلَّا : قُبِلَ

وَالْغَائِبُ دُونَ ذَلِكَ : لَمْ ^(٦) تُسْمَعْ دَعْوَى وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ ، حَتَّى
يَحْضُرَ ، كَحَاضِرٍ . إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ : فَيُسَمَّعَا ^(٧) .

ثُمَّ إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا : وَفَاءُ مِنْهُ . وَإِلَّا قَالَ لِلدَّعِيِّ : « إِنْ عَرَفْتَ
لَهُ مَالًا — وَثَبْتَ عِنْدِي — : وَفَيْتُكَ مِنْهُ ^(٨) » .

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « غَيْرَ » .

(٢) كَذَابُ فِي ز وَالْغَايَةِ . وَفِي ع ش وَالْإِقْنَاع : « اللَّهُ » . وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ . وَذَكَرَ
فِي ش قَبْلَهُ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « مِنْ حَقُّوقٍ » .

(٣) كَذَابُ فِي ز ع وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاع ٢٨٦ . وَسَقَطَتِ الْهَاءُ
مِنْ ش .

(٤) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « انْتَهَى » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٥) ذَكَرَ بِهِامُشُ ز : « مَسْئَلَةُ إِثْبَاتِ الْجَرْحِ » .

(٦) كَذَابُ بِالْأَصُولِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي الْغَايَةِ : « لَا تَسْمَعُ عَلَيْهِ » .

(٧) كَذَابُ فِي ز ع وَالْغَايَةِ ، عَلَى الْعُطْفِ عَلَى « يَمْتَنِعُ » . ثُمَّ هُوَ الْمَلَائِمُ لِمَا تَقْدُمُ . وَفِي

ش : « فَيَسْمَعُهَا » ، وَلَعَلَّهُ — مَعَ صَحَّتِهِ — تَحْوِيفٌ .

(٨) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَتَسْمَعُ عَلَى سَفِيهِ بِمَا يَتَوَخَّذُ بِهِ إِذَا وَبَعْدَ

خَلَكِ حَجَرٍ ، وَيَحْلِفُ إِذَا أَنْكَرَ » .

والحكم للغائب لا يصح إلا تبعاً : كمن ادّعى موت أبيه عنه وعن أخ له غائب أو غير رشيد ، وله عند فلان عين أو دين ، فتثبت بإقرار أو بيّنة^(١) — : أخذ المدعى نصيبه ، والحاكم نصيب الآخر^(٢)

والمحكم بوقف : يدخل فيه من لم يُخلَق ، تبعاً .
وكإثبات أحد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر : فتثبت له تبعاً

وسؤال أحد الغرماء الحجر ، كالكل .
فالقضية الواحدة المشتملة على عدد أو أعيان — : كولد الأبوين في « المشرّكة » — : الحكم فيها لواحد أو عليه ، يعمه وغيره .

وحكمه لطبقه حكم للثانية : إن كان الشرط واحداً^(٣) .
ثم من أبدى^(٤) ما يجوز أن يمنع الأول من الحكم عليه لو علمه — فليثن الدفع به .

* * *

(١) كذا في زش والغاية ٤٦٠ والإقناع ٢٧٨ . وفي ع : « بيّنة » . وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فهو للميت ، ويد » — أخذ ، كما في الإقناع .
(٢) في الإقناع زيادة : « فيحفظه له ، وتماد البيّنة في غير الإرث » . وقد ذكر فيها نقله الشارح عن « الرعاية » . كما ذكرت الجملة الثانية منها ، في ز ، مضروباً عليها .
(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « حتى » من أبدى ، كما هو نص الإقناع .

(٤) رسم هكذا في ش والغاية والإقناع ، وهو الأولى . ورسم في زع بالألف . وهو رسم قديم . وراجع المصباح : (بدا) .

فصل

ومن^(١) أَدْعَى : « أَنْ الْحَاكِمَ حَاكِمٌ لَهُ بِحَقٍّ » ، فَصَدَّقَهُ — :
قَبْلَ وَحْدِهِ ، كَقَوْلِهِ أِبْتَدَأَ : « حَاكِمْتُ بِكَذَا » .

وإن لم يَذْكُرْهُ ، فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ — : قَبْلَهُمَا ، وَأَمْضَاهُ — :
لِقَدَرْتِهِ عَلَى إِمْضَائِهِ — : مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ صَوَابَ نَفْسِهِ . بِخِلَافِ مَنْ نَسِيَ
شَهَادَتَهُ ، فَشَهِدَا عِنْدَهُ بِهَا .

وَكَذَا إِنْ شَهِدَا : « أَنْ فَلَانًا وَفَلَانًا شَهِدَا عِنْدَكَ بِكَذَا » .

وإن لم يَشْهَدْ بِحُكْمِهِ أَحَدٌ ، وَوَجَدَهُ وَلَوْ فِي قِمَظَرِهِ تَحْتَ خَتَمِهِ ،
أَوْ شَهَادَتَهُ بِخَطِّهِ ، وَتَيَقَّنَهُ^(٢) وَلَمْ يَذْكُرْهُ — : لَمْ يَعْمَلْ بِهِ ، كَخَطِّ
أَبِيهِ بِحُكْمٍ أَوْ شَهَادَةٍ ، إِلَّا عَلَى مَرْجُوحٍ الْمُنْقَضِ : « وَهُوَ أَظْهَرُ ،
وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ » .

ومن تَحَقَّقَ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ
أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَطِّ ، يَتَجَوَّزُ بِذَلِكَ — : لَمْ يَجُزْ قَبُولُ
شَهَادَتِهِ .

وإِلَّا : حُرْمُ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْهُ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالصِّفَةِ .
وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا ؛ فَتَمَيَّزَ عَمَّا حَاكِمُ

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « وَإِنْ » .

(٢) صَحَّفَ فِي الْإِقْنَاعِ ٢٨٨ بِلَفْظِ : « وَتَيَقَّنَهُ » ، وَسَقَطَتْ فِيهِ الْمِيمُ مِنْ كَلِمَةِ

« قَطْرُهُ » السَّاقِةُ .

كاذبة : لم ينفذ حتى ولو في عقدٍ وفسخ .
 فمن حكم له — بينة زور — بزوجة امرأة ، فإن وطئ مع
 العلم : فكزنا ، ويصح نكاحها غيره .
 وإن حكم بطلاقها ثلاثاً ، بشهود زور — فهي زوجته باطناً ،
 ويكره له اجتماعه بها ظاهراً . ولا يصح نكاحها غيره : ممن
 يعلم بالحال .

ومن حكم لمجتهدٍ أو عليه ، بما يخالفُ اجتهاده — : عمل باطناً
 بالحكم .

وإن باع حنبلي^(١) متروك التسمية ، فحكم بصحته شافعي^٢
 — : نفذ .

وإن ردَّ حاكمٌ شهادةَ واحدٍ برمضان : لم يؤثّر ، كمالك^(٣)
 مطلق وأولى . لأنه لا مدخلَ لحكمه في عبادةٍ ووقتٍ ، وإنما هو
 فتوى . فلا يقال : « حكم بكذبٍ به ، أو بأنه لم يره » .
 ولو رُفِعَ إليه حكمٌ في مختلفٍ فيه : لم يلزمه تقضيه ،
 لينفذه^(٣) — : لزمه تنفيذه ، وإن لم يره .

(١) في ش زيادة ، لم ترد أيضاً في الناية ٤٦١ ولا الإقناع ٢٨٩ ، هي : « لما » .
 وهي من الشرح .

(٢) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « كمالك » ، والباء من الشرح وإن ذكرت
 في نص الناية : « كمن شهد بمالك » .

(٣) كذا في زش والناية ٤٦٢ والإقناع ٢٩٠ . وزيد في ع — تحت السطر ---
 واو قبل اللام . وهي زيادة ناسخ أو قارى .

(م --- ٣٩ ق ٢ منتهى الإرادات)

وكذا إن كان نفسُ الحكم مختلفاً فيه : كحكمه بعلمه ،
وتزويجه يتيمة .

وإن رَفَعَ إليه خصمانِ عقداً فاسداً عنده فقط ، وأقرّا : « بأن
نافذَ الحكمِ حكمَ بصحته » — فله إلزامُهُما ذلك ، وله ردُّهُما والحكمُ
بمذهبه ^(١) .

ومن قلَّد ^(٢) في صحةِ نكاح : لم يُفارقْ بتغيُّرِ أجهاده ، كحكمِ
— بخلافِ مجتهدٍ : نكحَ ثم رأى بطلانه . — ولا يلزمُ إعلامُ
المقلِّدِ بتغيُّره .

وإن بان ^(٣) خطؤه في إتلافٍ بخالفه قاطع ، أو خطأ مفت ليس
أهلاً ^(٤) — ضمينا

فصلٌ

ومن غصَّبه إنسانٌ مالاً جهرًا ، أو كان عنده عينٌ ماله — : فله
أخذُ قدرِ المصوبِ جهرًا ، وعينِ ماله ولو قهرًا

(١) ذكر بهامش ز : « قلت : « المراد وسأله . قاله الموضح » ا ه .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « مجتهدا » ، وقد ذكرت في الغاية وشرح الإقناع .

(٣) كذا بالأصول والإقناع ، وهو الظاهر . وفي الغاية : « كان » ، وهو تصحيف ناشر .

(٤) سقط أول السكامة من ع ، وورد فيها فوق السكمتين قبلها علامة التحشية . وهو

عش ناسخ .

لا^(١) أَخَذُ قَدْرَ دَيْنِهِ مِنْ مَالِ مَدِينٍ تَعَذَّرَ أَخْذُ دَيْنِهِ مِنْهُ بِحَاكِمٍ :
لَجَجِدَ . أَوْ غَيْرِهِ . إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى ضَيْفٍ أَخْذُ حَقِّهِ بِحَاكِمٍ ، أَوْ
مَنْعَ زَوْجٍ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ — مَا وَجِبَ عَلَيْهِ : مِنْ نَفَقَةٍ وَنَحْوِهَا .
وَلَوْ كَانَ لِكُلِّ — مِنْ أَثْنَيْنِ — عَلَى الْآخِرِ دَيْنٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ،
فَجَعَدَ أَحَدُهُمَا — : فَلَيْسَ لِلْآخِرِ أَنْ يَجْعَدَ .

* * *

بَابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

١ — وَيُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ — حَتَّى فِيهَا^(٢) لَا يُقْبَلُ فِيهِ
إِلَّا رَجُلَانِ : كَقَوْدٍ وَطَلَاقٍ ، وَنَحْوِهَا . — لَا فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى :
كَحَدِّ زَنًا وَشَرْبٍ^(٣) .
وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، ذَكَرَ الْأَصْحَابُ : « أَنْ كِتَابَ الْقَاضِي حُكْمُهُ
كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، لِأَنَّهُ^(٤) شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ » .
وَذَكَرُوا — فِيهَا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَالُهُ — : « أَنَّهُ^(٥) أَصْلٌ ، وَمَنْ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٦٣ . وَفِي ش : « إِلَّا » ، وَلَمْ يَلَمْ تَحْرِيفٌ . وَرَاجِعِ
الْإِقْنَاعَ ٢٨٨ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ . وَسَقَطَتْ « فِي » مِنَ الْغَايَةِ ٤٦٤ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ مَدْرَجَةٌ فِي
الْمُفْرَغِ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٢٩١ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَحَدِّ شَرْبٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْمُفْرَغِ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ كِتَابِهِ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ : « لِأَنَّهُ » أَيْ كِتَابَتُهُ كَمَا ذَكَرَ
الْمُفْرَغُ . فَكُلُّ صَحِيحٍ . وَلَمْ تَرُدْ جُمْلَةُ التَّعْلِيلِ فِي الْغَايَةِ .
(٥) وَرَدَ فِي شِ بِالْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي نَحْوِهِ .

شَهِدَ عَلَيْهِ فَرْعٌ . فَلَا يَسُوغُ نَقْضُ حُكْمٍ مَكْتُوبٍ إِلَيْهِ بِإِنْكَارِ
السَّكَاتِ^(١) ، وَلَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ . بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ
الْحُكْمَ ، كَمَا يَمْنَعُهُ رَجُوعُ شُهُودِ الْأَصْلِ .

فَدَلَّ : أَنَّهُ فَرْعٌ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ وَأَصْلٌ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ^(٢)
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ فَرْعٍ أَصْلًا لِفَرْعٍ .

٢ — وَيُقْبَلُ فِيمَا حُكِمَ^(٣) بِهِ : لِيُنْفِذَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِلَدٍ وَاحِدٍ .
لَا فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ : لِيَحْكَمَ بِهِ . وَلَا إِذَا سَمِعَ الْبَيِّنَةَ وَجَعَلَ تَعْدِيلَهَا إِلَى
الْآخِرِ ، إِلَّا فِي مَسَافَةِ قَصْرِ فَأَكْثَرَ .

وَلَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى مَعَيِّنٍ ، وَإِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ : مِنْ قَضَاةِ
الْمُسْلِمِينَ .

وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ : أَنْ يُقْرَأَ عَلَى عِدَّتَيْنِ ، وَيُعْتَبَرُ ضَبْطُهُمَا لِمَعْنَاهُ
وَمَا يَتَمَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ فَقَطْ . ثُمَّ يَقُولُ : « هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ بْنِ
فُلَانٍ » ، وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا .

فَإِذَا وَصَّلَا : دَفَعَاهُ^(٤) إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ، وَقَالَا : « نَشْهَدُ أَنَّهُ

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٩٢ . وَفِي الْغَايَةِ « كَاب » . وَذَكَرَ فِي زُقْبَلِهِ مَضْرُوبًا
عَلَيْهِ : « الْقَاضِي » . وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ وَالْإِقْنَاعِ .

(٢) وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ مَدْرَجَةٍ فِي الشَّرْحِ ، كَمَا أَسْقَطَتْ
هِيَ وَمَا بَعْدَهَا كُلَّهُ مِنَ الْإِقْنَاعِ مَدْرَجًا فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا نَرْجِعُ .

(٣) ضَبْطٌ فِي زِ بَضْمٍ أَوَّلُهُ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الشَّرْحِينَ بِسَدِّهِ كَلِمَةً : « السَّكَاتُ » —
يَتَعَيَّنُ فَتَحُهُ .

(٤) كَذَا فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ ٤٦٥ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِنَصِّ الْإِقْنَاعِ ٢٩٣ : « دَفَعَا
إِلَيْهِ السَّكْتَابَ » . وَفِي زِ : « رَفَعَاهُ » ، وَهُوَ — مَعَ إِمْكَانِ تَصْحِيحِهِ عَلَى مَا فِي
الْمُخْتَارِ — تَصْغِيفٌ .

كتابُ فلانِ اليك ، كَتَبَهُ بِعَمَلِهِ .
والاحتياطُ : خَتَمُهُ بعد أن يُقرأَ عليهما . ولا يُشترطُ ، ولا قولُهُما :
« وقرئَ علينا ، وأشهدنا عليه » ، ولا قولُ كاتبٍ : « أشهدا غلى » .
وإن أشهدَهُما عليه مدرَجًا مختوماً : لم يصحَّ .

وكتابُهُ في غيرِ عملِهِ ، أو بعدَ عزله — كخبرِهِ .
٣ — ويُقبلُ كتابُهُ في حيوان ، بالصفةِ : كتفاءِ بها ، كشهودِ
عليه ، لا له .

فإن لم تثبت مشاركتُهُ له في صفتهِ : أخذَهُ مدَّعيهِ بكفيلٍ
مختوماً عنقه ، فيأتِي به القاضي الكاتبُ : لتشهدَ البيئَةُ على عيْنِهِ ،
ويَقضَى له به . ويكتبُ له كتاباً : ليبرأَ كفيْلُهُ .
وإن لم يثبت ما أدَّعاهُ . فكمغصوبٍ .
ولا يحكمُ على مشهودٍ عليه بالصفةِ ، حتى يُسَمَّى أو تشهدَ
على عيْنِهِ .

وإذا وصلَ الكتابُ ، فأحضر^(١) الخصمُ المذكورُ فيه باسمِهِ
ونسبِهِ وحِلِّيَّتِهِ ، فقال : « ما أنا بالمدَّكورِ » — قبلَ قولِهِ يمينِهِ ، فإن
نكَلَ : فُضِيَ عليه .

وإن أقرَّ بالاسمِ والنسبِ ، أو ثبتَ بيئَتُهُ ، فقال : « المحكومُ

(١) كذا في ز ، وهو الأول . وفي ع ش والإقناع ٢٩٤ : « وأحضر » . وفي
الغاية : « أو ... » ، وهو خطأً وتحريفٌ ناشر .

عليه غيرى» — لم يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ : تَشْهَدُ أَنْ بِالْبَلَدِ آخَرَ كَذَلِكَ
ولو ميتاً يَقَعُ بِهِ إِشْكَالٌ^(١) ، فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يُعْلَمَ الْخَصْمُ .
وإن مات القاضى الكاتبُ أو عُزِلَ : لم يَضُرَّ ، كَيِّفَةَ أَصْلٍ
وإن فُسِّقَ : فَيَقْدَحُ^(٢) فيما ثبت عنده لِيَحْكَمَ بِهِ ، خَاصَّةً .
وَيَلْزَمُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ ، الْعَمَلُ بِهِ — : تَغْيِيرَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا :
اكتفاءً بِالْبَيِّنَةِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ ضَاعَ أَوْ اُنْعَمَى .
ولو شَهِدَا بِخِلَافٍ مَا فِيهِ ، قُبِلَ : اِعْتِمَادًا عَلَى الْعِلْمِ .
ومتى قَدِمَ الْخَصْمُ — الْمُثْبِتُ عَلَيْهِ — بِلَدِ الْكَاتِبِ : فَلَهُ
الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ شَهَادَةٍ .

* * *

فصل

وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا
جَرَى — : لِمَّا يَحْكُمُ عَلَيْهِ الْكَاتِبُ . — أَوْ^(٣) مِنْ ثَبُتِ بَرَاءَتِهِ
كَمَنْ أَنْكَرَ وَحَلَفَهُ ، أَوْ مِنْ ثَبُتِ حَقِّهِ عِنْدَهُ ، أَنْ يُشْهَدَ لَهُ بِمَا

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٢٩٥ . وَفِي ع : « الْإِشْكَالُ » ، وَلَعَلَّ الزَّائِدَ
مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) كَذَا فِي زُع . وَفِي ش : « قَدَحَ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَلَعَطُ الْغَايَةِ ٦٦ :
« قَدَحَ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « سَأَلَ ، وَفَدَّ وَرَدَتْ فِي الْإِقْنَاعِ ٢٩٦ وَفِي زُ . وَضُرُو
عَلَيْهَا — بَلَعَطَ : « سَأَلَ » أَيْ الْحَاكِمُ ، كَمَا ذَكَرَ شَارِحُ الْإِقْنَاعِ . وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ،
وَالْفَاعِلُ : « مِنْ » . فَتَنْبِهِ .

جری - : من براءة ، أو ثبوت مجرد أو متصل بحكم وتنفيذ^(١)
- أو الحكم له بما ثبت عنده - : أجا به .
وإن سأله مع الإشهاد كتابته^(٢) ، وأتاه بورقة - : لزمه ،
كساع بأخذ زكاة .
وما تضمن الحكم بيينة يُسمى : « سجلاً » ، وغيره : « محضراً » .
والأولى : جعل السجل نُسختين : نسخة يُدفعها إليه ،
والأخرى عنده .

(١) وصيفة المحضر : « بسم الله الرحمن الرحيم ؛ حضر القاضي
فلان بن فلان : قاضي عبد الله الإمام على كذا - وإن كان نائباً ،
كتب : « خليفة القاضي فلان : قاضي عبد الله الإمام ... » - في
مجلس حكمه وقضائه بموضع ، كذا ، مدعى ذكر : أنه^(٣)
فلان ابن فلان ، وأحضر معه مدعى عليه ذكر : أنه فلان بن فلان
- ولا يُعتبر ذكر الجدّ بلا حاجة ؛ والأولى : ذكر حليتهما ، إن
جهلها . - فادعى عليه كذا ، فأقر له أو فأنكر ، فقال للمدعى :
ألك بينة ؟ قال : نعم . فأحضرها وسأله سماعها ، ففعل . أو فأنكر

(١) كذا بالأصول والمأبأة . وفي الإئناح : « أو تنفيذ » ، ولعله تحريف . وذكر
في ش : « أو ثبوت متصل بحكم » ، وهي من الناشر لا الشارح على ما يظهر .
(٢) كذا في روع والغاية . وفي ش : « كتابة » ، وهو تحريف وإن كان صحيحاً
ولعله الإقناع .
(٣) كذا في روع والغاية ٦٧ ٤ والإئناح ٢٩٧ . وفي ش : « أنه أتى فلان ... أو
أحضر » ، وفيه زيادة وتحريف من الناشر .

ولا بيّنة ، وسأل تحليفه ، فخلّفه . — وإن نكّل : ذكره ، وأنه حكم بشكوله . — وسأله كتابة محضّر ، فأجابه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا .

ويعلم في الإقرار والإنكار والإحلاف : « جرى الأمر على ذلك » ، وفي البيّنة : « شهدا عندي بذلك ^(١) » .

وإن ثبت الحق بإقرار ، لم يُحتج : « في مجلس حكمه » .

(ب) وأما السّجل ، فهو لإتقاد ما ثبت عنده ، والحكم به .

وصفّته : « ... هذا ما أشهد عليه القاضي فلان — كما تقدّم —

من حضره : من الشهود ، أشهدهم : أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان ، وقد عرفهما بما رأى معه قبول شهادتهما ، بمحضّر من خصمَيْن

— ويذكرهما : إن كانا معروفَيْن ؛ وإلا قال : « مدّع ومدّعى عليه »

— جاز حضورهما وسماع الدعوى من أحدهما على الآخر ، معرفة

فلان بن فلان — ويذكر المشهود عليه — وإقراره ^(٢) طوعاً ، في

صحّة ^(٣) منه وجواز أمر ^(٤) ، بجميع ما سُمّي ووُصف في كتاب

(١) كذا في ز ش والغاية والإقناع . وفي ع : « بكذا » . ولعله نصحيح .

(٢) صرح شارح الإقناع ٢٩٧ : أنه بالرفع عطف على « معرفة » الذي هو فاعل

« ثبت » . ويجوز نصبه وعطفه على ما قبله .

(٣) كذا بالأصول والغاية . وفي الإقناع ٢٩٨ : « صحته » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ز ع والغاية والإقناع . وفي ش : « أمره » ، والهاء من الشرح .

نُسَخْتُهُ كَذَا — وَيَنْسَخُ^(١) الْكِتَابَ الْمُثَبَّتَ أَوِ الْمَحْضَرَ جَمِيعَهُ
حَرْفًا بِحَرْفٍ ، فَاذَا فَرَغَ قَالَ : — وَإِنْ^(٢) الْقَاضِي أَمْضَاهُ وَحَكَمَ
بِهِ ، عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ ، بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ وَالْإِشْهَادَ بِهِ
الْخَصْمُ الْمُدَّعِي — وَيَنْسُبُهُ — وَلَمْ يَدْفَعْهُ خَصْمُهُ بِحُجَّةٍ ، وَجَعَلَ كُلَّ
ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِي فَلَانٌ — عَلَى إِنْقَاضِهِ ، وَحُكْمِهِ ،
وإِمْضَائِهِ — مَنْ حَضَرَهُ : مِنَ الشُّهُودِ ، فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ ، فِي الْيَوْمِ
الْمُؤَرَّخِ أَعْلَاهُ .

وَأَمَرَ بِكُتُبِ هَذَا السَّجْلِ نُسَخَتَيْنِ مَتَسَاوِيَتَيْنِ : نَسْخَةً^(٣)
بِديوانِ الْحُكْمِ ، وَنَسْخَةً يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ .
وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ : « بِمَحْضَرٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ » ، جَازَ : لَجَوَّازِ الْقَضَاءِ
عَلَى الْغَائِبِ .
وَيَضُمُّ مَا أَجْتَمَعَ^(٤) — مِنْ مَحْضَرٍ وَسَجْلٍ . — وَيَكْتُبُ عَلَيْهِ :
« مَحَاضِرُ كَذَا مِنْ وَقْتِ كَذَا » .

* * *

(١) كَذَا فِي زُعِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي الْغَايَةِ : « وَنَسَخَ » ، وَهُوَ بَصِيفٌ . وَش :
« أَوْ يَنْسَخُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِ .
(٢) وَرَدَ بِكَسْرِ الِهِمَزَةِ فِي الْغَايَةِ ٤٦٨ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَبُشْتَحَى فِي ش ، وَهُوَ
صَحِيحٌ أَيْضًا .
(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « تَكُونُ » . وَذَكَرْتُ فِي الْإِقْنَاعِ بِلِقْطٍ : « مِنْهَا
تَتَّخِذُ » .
(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ : « عِنْدَهُ » ، وَهِيَ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

باب

« الْقِسْمَةُ ^(١) » : تَمَيِّزُ بَعْضِ الْأَنْصِبَاءِ عَنْ بَعْضٍ ، وَإِفْرَازُهَا عَنْهَا .
وهي نوعان :

١ — أَحَدُهُمَا : قِسْمَةُ تَرَاضٍ . وَتَحْرُمُ فِي مُشْتَرَكٍ : لَا يَنْقَسِمُ
إِلَّا بِضَرَرٍ أَوْ رَدٍّ ^(٢) عَوْضٍ . كَحَمَّامٍ ، وَدُورٍ صَغَارٍ ، وَشَجَرٍ مُفْرَدٍ ^(٣) ،
وَأَرْضٍ يَبْعُضُهَا بُرٌّ أَوْ بَنَاءٌ وَنَحْوُهُ .

وَلَا تَتَعَدَّلُ بِأَجْزَاءٍ ، وَلَا قِيَمَةٍ ^(٤) — إِلَّا بِرِضَا الشَّرَكَاءِ كُلِّهِمْ .
وَحُكْمُ هَذِهِ كَيْعٍ : يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ خَاصَّةً ^(٥) لِلْمَالِكِ
وَوَلِيِّ ^(٦) .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا : « أَنَا آخِذُ الْأَدْنَى ، وَيَبْقَى لِي فِي الْأَعْلَى تَتَمَّةٌ
حِصَّتِي » — فَلَا إِجْبَارَ .

-
- (١) ضبط في أصل ز بالكسر وبدون تنوين ما قبله ، ومع زيادة : « وهو »
ثم ضرب على الزيادة ، وأصلح ضبط اللفظ الأول بالتنوين ، ولم يصلح ضبط الثاني عفا .
والزيادة وردت في الإقناع ٢٩٩ بلفظ : « وهي » ، وفي الناية ٤٦٩ بلفظ : « هي » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو برد » ، والباء من الشرح . وفي الإقناع :
« ورد » ، وألحق الناقص ألفا غير مهموزة بما قبله . وهو خطأ وتصحيف ناشر .
(٣) كذا في ز ، على أنه حال من « شجر » الذي هو نسكرة مخصوصة . وفي ع ش
والغاية : « مفرد » ، على أنه صفة له . وانظر الإقناع .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بقيمة » ، والباء من الشرح .
(٥) ورد هذا في زع ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح ، كما أدرج فيها منه نحوه
بعد « وولي » . وراجع الناية .
(٦) كذا في زع . وفي ش : « ووليه » ، والهاء من الشرح .

ومن دعا^(١) شريكه إلى بيعٍ فيها : أُجِبَ . فإن أبى : بيعٌ عليهما ،
وقسمُ الثمنُ . وكذا : لو طلب الإجارة ولو في وقفٍ .
و « الضررُ المانعُ من قسمةِ الإجماعِ » : نقصُ القيمةِ بها .
وإن أنفرد أحدهما بالضرر — : كَرَبَ ثُلُثٌ مع ربِّ ثُلُثَيْنِ — :
فكما لو تضرَّرَا^(٢) .

وما تلاصقَ — : من دُورٍ وعَضَائِدَ ، وأَقْرِحَةٍ^(٣) وهي :
الأراضي^(٤) التي لا ماءٌ فيها ولا شجرٌ . — كمتفرِّقٍ ، ويُعتَبَرُ^(٥)
الضررُ في كلِّ عينٍ على أنفرادِها .

وَمَنْ يَينَهما عبيدٌ أو بهائمٌ أو ثيابٌ ونحوُها من جنسٍ ، فطلب
أحدهما^(٦) قسمَها أعياناً بالقيمةِ — أُجِبَ ممتنعٌ : إن تساوتِ القيمُ .
وإلا : فلا : كما لو اختلفَ الجنسُ .

وَأَجَرٌ وَلَيْنٌ متساوٍ القَوَالِبِ : من قِسْمَةِ الأجزاء :

(١) كذا في زش والإقناع ٣٠٠ . وفي ع والغاية : « دعى » وهو خطأ وتصحيح .

(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح الموافق لعبارة شرح الإقناع : « استضرأ معاً » .
وفي ش : « تضرروا » ، والغاية : « تضرر » . وكلاهما تحريف ناشر .

(٣) جمع « قراح » بالتحريك ، كما في المختار والمصباح . وصحف في ش بالقاء ، وفي
شرح الإقناع بالهاء .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش وشرح الإقناع (أو الإقناع مدرجا فيه) :
« الأرض » ، وهو تحريف . وراجع المصباح والمختار .

(٥) كذا في زع وفي ع ش والغاية : « فيعتبر » ، وهو أولى . ولفظ الإقناع :
« يعتبر » ، وهو يناسب ما قبله .

(٦) في ش : « أحدهما أجبر » ، وأدرج الناقص في الشرح .

ومتفاوتيهما^(١) : من قسمة التعديل .

وَمَنْ يَنْتَهَمَا^(٢) حَائِطٌ أَوْ عَرَصَةٌ^(٣) حَائِطٌ — وهى : التى لا بناء فيها . — فَطَلَبَ^(٤) أَحَدُهُمَا قَسَمَهُ^(٥) ولو طولاً فى كمالِ العَرَضِ ، أو العَرَصَةِ عَرَضًا ولو وَسِعَتْ حَائِطَيْنِ — : لم يُجْزَ مَمْتَنِعٌ^(٦) ، كَمَنْ بَيْنَهُمَا دَارٌ لَهَا مُعْلُوٌّ وَسُفْلٌ^(٧) : طَلَبَ أَحَدُهُمَا جَعَلَ السُّفْلَ لَوَاحِدٍ وَالْمُعْلُوَّ لِلْآخَرِ^(٧) ، أَوْ قَسَمَ سُفْلٍ لَاعْلُوٍّ ، أَوْ عَكْسِيَّه ، أَوْ كُلٌّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ .

وإن طَلَبَ قَسَمَهُمَا مَعًا — ولا ضررَ — : وَجَبَ ، وَعُدِّلَ بِالْقِيَمَةِ ، لا ذِرَاعٍ سُفْلٍ بِذِرَاعِيٍّ مُعْلُوٍّ ، ولا ذِرَاعٍ بِذِرَاعٍ .

(١) كَذَا فى زبدون ضبط ، أى الآجر والابن فى القوالب ، على أنه مبتدأ معطوف على « آجر ولبن » . فيكون « متساوى » حالا من المبتدأ الأول ، وهو جائز على مذهب سيويه ومن لايه . وفى ع ش والغاية ٤٧٠ : « متفاوتها » أى القوالب ، على أنه عطف على « متساوى » . فيصح فى كل منهما النصب على أنه حال ، والرفع على أنه مبتدأ ثان . وعبرة الإقناع ٣٠١ : « المتساوى . . . والمتفاوت » ، ويجوز فيها الوجهان أيضاً . فتنبه .

(٢) كَذَا فى زع والغاية والإقناع . وحرف فى ش بحذف الميم .

(٣) بهامش ز : « قال فى القاموس : والعريضة : كل بقعة من الدور واسعة لبس فيها بناء » اهـ .

(٤) كَذَا فى زع والغاية والإقناع ، وهو الظاهر . وفى ش : « وطلب » .

(٥) كَذَا فى ز . وفى ع والغاية والإقناع : « قسمته » . والأول أولى ، فراجع المختار والمصباح . وفى ش : « قسمة » ، وهو مصحف أو محرف عن أحدهما .

(٦) كَذَا فى زع والغاية والإقناع . وفى ش : « الممتنع » .

(٧) كَذَا فى زع ، وهو الظاهر الموافق لما فى الإقناع . وفى ش والغاية : « لآخر » ، ولعله تحريف .

ولا إجبارَ في قِسمِ المنافعِ . وإن أقتسماها بزمنٍ ^(١) أو مكانٍ :
 صح جائزاً . فلو رجع أحدهما بعد استيفاءِ نوبته : غريم ما انفرد به .
 ونفقةُ الحيوان — مدةً كلٍّ واحدٍ — عليه .
 ومن بينهما ^(٢) مزروعةٌ : فطالب أحدهما قِسمتها دون زرعٍ — :
 قُسمتْ كخاليةٍ .
 ومعه : أو الزرعِ دونها — . لم يُجبرَ ممتنعٌ ^(٣) .
 فإن ^(٤) تراضيا على أحدهما — والزرعُ : قصيلٌ ، أو قطنٌ — :
 جاز . وإن كان بذراً أو سُنبلاً مشتدَّ الحبِّ : فلا .
 وإن كان بينهما نهرٌ ^(٥) أو قناةٌ أو عينٌ ماءٍ : فالنفقةُ لحاجةٍ ^(٦)
 بقدرِ حقيقتهما : والماءُ على مباشرٍ عند الاستخراجِ .
 ولها قِسمتهُ بمُهايأةٍ بزمنٍ ، أو بنصبٍ ^(٧) خشبيةٍ ، أو حجرٍ

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بزمن » ، وهو لفظ الإقناع .
 (٢) في ش زيادة : « أرض » ، وهي من الشرح وإن وردت في عبارة الإقناع
 الناقصة ٣٠٧ : « وإن [كان] بينهما أرض فيها زرع » . ولفظ الغاية : « مزرعة »
 أي مكان الزرع كما في الصباح والمختار . وليس مراداً هنا كما لا يخفى ، فهو تحريف .
 (٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « الممتنع » . وانظر الإقناع وشرحه .
 (٤) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية والإقناع : « ولن » .
 (٥) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية ٤٧١ : « نهرًا وقناة » ، وهو
 تصحيف .
 (٦) كذا في زع والغاية والإقناع ، وفيه أيضاً : « حقهما والماء بينهما » ، والأول
 تحريف ، والزائد ورد في الشرح . ولفظ ش : « لحاجةهما . . . على قدر . . . شرطاه » ،
 والزيادة من التبرج .
 (٧) وردت الباء في زش والغاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

مستورٍ في مصطدَمِ الماءِ : فيه ثَقْبَانِ بِقَدْرِ حَقِّهِمَا ^(١) .
ولكلٍّ سَقْيُ أَرْضٍ — : لَا شَرِبَ لَهَا مِنْهُ . — بِنَصِيْبِهِ .

* * *

فصلٌ

٢ — أَلْتَانِي ^(٢) : قِسْمَةُ إجْبَارٍ ، وهى : مَا لَاضَرَّ فِيهَا ، وَلَارَدَّ عَوْضٍ .

يُجْبَرُ ^(٣) شَرِيكُهُ أَوْ وَلِيُّهُ ، وَيَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ مِنْهُمَا —
بَطْلَابِ شَرِيكِ ^(٤) أَوْ وَلِيِّهِ ، قَسَمَ مَشْتَرَكٍ : مِنْ مَكِيلِ جَنْسٍ أَوْ
مُوزُونِهِ ^(٥) — مَسْتَه النَّارُ : كَدِيسٍ وَخَلٌّ تَمَرٍ ^(٦) ، أَوْ لَأَ : كَدُ هَنْ
وَلَبْنٍ وَخَلٌّ عَنَبٍ — وَمِنْ قَرْيَةٍ وَذَارِ كَبِيرَةٍ ، وَدُ كَانٍ وَأَرْضٍ
وَاسْعَتَيْنِ ، وَبَسَاتَيْنِ — وَلَوْ لَمْ تَتَسَاوَأْ أَجْزَاؤُهَا ^(٧) : إِذَا أَمَكْنَ قَسْمُهَا ^(٧)

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « حَصَّتِيهِمَا » ، وَلَعَلَّ الْأَصْلَ :
« حَقَّتِيهِمَا أَيْ حَصَّتِيهِمَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « النَّوعُ الثَّانِي » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَلَمَّا ذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ ٣٠٣ .

(٣) كَذَا بِالْأَسْوَلِ . وَفِي الْغَايَةِ : فَيُجْبَرُ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ ، مِضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لِلْغَائِبِ » .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « مُوزُونُهُ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وَرَاجِعِ الْإِقْنَاعِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش وَالْإِقْنَاعِ : « وَتَمَرٌ » ، وَالْوَاوُ مِنْ نَاشِرٍ جَاهِلٍ .

(٧) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش وَالْغَايَةِ : « أَجْزَاؤُهَا . . . قِسْمُهُمَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ٣٠٣ .

بالتعديل ، بأن [لا ^(١)] يُجْعَلُ شَيْءٌ مَعَهَا ^(٢) .

ومن دعا شريكه في بستانٍ إلى قَسَمِ شجرٍ فقط : لم يُجْبَرْ . وإلى قَسَمِ أرضه ^(٣) : أُجْبِرَ ، ودخل الشجرُ تبعاً .

وَمَنْ يَفْنِيهِمَا أَرْضٌ — : في بعضها نخلٌ وفي بعض ^(٤) شجرٌ غيرُهُ ، أو يشربُ سَيِّحًا ^(٥) وبعضها بَعْلًا . — قُدِّمَ مَنْ يَطْلُبُ ^(٦) قسمةَ كلِّ عينٍ على حِدَةٍ : إن أمكنتُ تسويتهُ في جيِّدهِ ورديته . وإلا قُسمتُ أعيانًا بالقيمةِ : إن أمكن التَّعديلُ ^(٧) . وإلا ، فَأَبَى أَحَدُهُمَا — : لم يُجْبَرْ .

وهذا النوعُ : إِفْرَازٌ . فَيَصْحُ قَسَمُ لَحْمِ هَدْيٍ وَأَصَاحِي — لَارْطَبٍ مِنْ شَيْءٍ بِيَابِسِهِ — وَمَحْمَرٍ يُخَرَّصُ خَرْصًا ، وَمَا يُكَالُ وَزْنًا ، وَعَكْسِيهِ — وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ بِالْمَجْلِسِ — وَمَرْهُونٍ ، وَمَوْقُوفٍ — وَلَوْ عَلَى جِهَةٍ — بِلَارَدٍ ، وَمَا بَعْضُهُ وَقَفُ بِلَارَدٍ مِنْ

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وبمعناها في الإقناع ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية : « معهما » ، وهو كسابقه .

(٣) ذكرت الهاء في زع والغاية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بعضها » ، والزائد من الشرح وإن ورد

في الإقناع ٣٠٥ .

(٥) كذا بالأصول والغاية ، وحرف في الإقناع بلفظ : « سحا » .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « طلب » ، ولعله يحرف وإن كان لفظ

الإقناع .

(٧) في ش : « التعديل بالقيمة إلا » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس . وورد

الزائد في عبارة الإقناع .

رَبِّ الطَّلَقِ . وَتَصَحُّ — : إِنْ تَرَضَيَا . — بَرْدٌ ^(١) مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ .
وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ : « لَا يَبِيعُ » . وَمَتَى ظَهَرَ فِيهَا غَبْنٌ
فَاحْشُ : بَطَلَتْ .

وَلَا شُفْعَةٌ فِي نَوَعِيهَا ، وَيُفْسَخَانِ ^(٢) بَعِيبٍ .
وَيَصَحُّ أَنْ يَتَقَا سَمًا بِأَنْفُسِهِمَا ، وَأَنْ يَنْصِبَا قَاسِمًا ، وَأَنْ يَسْأَلَا
حَاكِمًا نَصَبَهُ . وَيُشْتَرَطُ : إِسْلَامُهُ ، وَعِدَالَتُهُ ، وَمَعْرِفَتُهُ بِهَا . وَيَكْفَى
وَاحِدٌ ، لَا مَعَ تَقْوِيمٍ .

وَتُبَاحُ أَجْرُ ثَمَّةٍ ، وَتُسَمَّى : « الْقُسَامَةُ » (بضم القاف) . وَهِيَ
بِقَدْرِ الْأَمْلَاقِ ، وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ . وَلَا يَنْفَرِدُ بَعْضٌ بِاسْتِمْجَارٍ .
وَكَقَاسِمٍ حَافِظٌ وَنَحْوُهُ .

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ حَاكِمٍ أَنَّهُ لَهُمْ : قَسَمَهُ ، وَذَكَرَ ^(٣) فِي
كِتَابِ ^(٤) الْقِسْمَةِ : أَنَّهَا بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ مِلْكَهُ .

فصلٌ

وَتُعَدَّلُ سُهَامٌ بِالْأَجْزَاءِ : إِنْ تَسَاوَتْ ، وَبِالْقِيَمَةِ : إِنْ اخْتَلَفَتْ ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٧٢ ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لَمَّا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٠٤ . وَصَحَّفَ فِي شِ
بِالْيَاءِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، مَعَ الضَّبْطِ فِي زَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « وَيُفْسَخَانِ » .
(٣) أَيْ الْقَاضِي أَوِ الْحَاكِمُ ، عَلَى مَا فِي شَرْحِي الْمُنْتَهَى وَالْإِقْنَاعِ ٣٠٧ . وَأَسْقَمْتُ
السَّكْمَةَ مَعَ الْوَاوِ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ .
(٤) ذَكَرَ بِهَا مَشْزُوحًا لِهَذَا : « أَيْ الْمُسْتَقْدَمُ » .

وبالرّدّ : إن أقتضته^(١) . ثم يُقرَعُ .

وكيف ما أقرَع : جاز . والأحوط : كتابة أسم كل شريك برُقعة ، ثم تُدرَجُ في بَناقدٍ من طينٍ أو شمعٍ متساوية : قدرًا ووزنًا ؛ ويُقالُ لمن لم يحضر ذلك : « أخرج بُندقةً على هذا السهم » ، فمن خرج أسمه^(٢) : فهو له . ثم كذلك الثاني . والباقي للثالث : إذا استوت سهامهم ، وكانوا ثلاثة .

وإن كتبَ أسم كل سهم برُقعة ، ثم قال^(٣) : « أخرج بُندقةً لفلان ، وبندقةً لفلان » إلى أن ينتهوا — : جاز .

وإن اختلفت سهامهم — : كنصف ، وثلث ، وسدس — : جُزئ^(٤) مقسومٌ بحسبِ أقلها ، وهو هنا : ستة ، ولزم إخراج الأسماء على السهام : فيكتبُ باسم ربّ النصف ثلاث^(٥)

(١) صحف في ش بالصاد . وفي الغاية ٤٧٣ : « أن . . . » ، والإقناع ٣٠٦ : « بالردم . . . » . وكلاهما تصحيف أيضاً .

(٢) ضبط في ز بفتح الميم ، والظاهر أنه سبق قلم ، فتأمل . وانظر الإقناع ٣٠٧ .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يقال » ، وهو تحريف على ما يظهر . والظاهر أيضاً أن في كلام الإقناع هنا نقصاً ، فراجع .

(٤) كذا في ش والغاية . وفي زع : « جزأ » مع ضبط أوله — في ز — بالضم وثانيه بالكسر . فيكون خلافاً في الرسم ناشئاً عن كون الهمزة المكسورة ما قبلها توضع على ياء مطلقاً ، أم إذا كانت في الوسط . ولفظ الإقناع : « جزأ المقسوم » .

(٥) كذا في زش والغاية ، وهو الصواب أو الأولى . وفي ع والإقناع : « ثلاثة » .

(م ٤٠ — ق ٢ منتهى الإيرادات)

رِقَاعٍ، وَالثَّلَثِ ثِنْتَيْنِ^(١)، وَالسُّدُسِ رُقْعَةً بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ. ثُمَّ يُخْرِجُ بِنْدَقَةً عَلَى أَوَّلِ سَهْمٍ : فَإِنْ خَرَجَ أَسْمُ^(٢) رَبِّ النِّصْفِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثٍ، وَإِنْ^(٣) خَرَجَ أَسْمُ رَبِّ الثَّلَاثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ. ثُمَّ يُقَرِّعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ كَذَلِكَ، وَالْبَاقِي لِلثَّلَاثِ .
وَتَلْزَمُ بِخُرُوجِ قُرْعَةٍ، وَلَوْ فِيهَا فِيهِ رَدٌّ أَوْ ضَرْرٌ .
وَإِنْ خَبِرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ : فَبِرِضَاهُمَا^(٤) وَتَفَرُّقِهِمَا .

فصل

وَمَنْ أَدَّعَى غُلَطًا فِيمَا تَقَاسَمَاهُ بِأَنْفُسِهِمَا، وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ — : لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ .
وَيُقْبَلُ^(٥) بَيِّنَةٌ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمٌ حَاكِمٌ، وَإِلَّا : حَلَفَ مِنْكَرٌ .
وَكَذَا : قَاسِمٌ نَصَبَاهُ^(٦) .

(١) ورد هذا في زع ، وفي الغاية والإقناع بلفظ : « رَقْمَتَيْنِ » ، وأسقط من شرح مدرجاً في الشرح

(٢) كذا في زع والغاية ، وفي الإقناع ٣٠٨ مع زيادة قبله : « عليه » . وفي ش : « سهم . . . وثالث ، والثانية على الرابع » ، والأول تصحيف ناشر ، والزائد من كلام الشارح .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ، وهو الصحيح . وفي ش : « فإن » ، والظاهر أن الفاء من الشرح والواو أدرجت فيه . فتأمل : لتعلم عبث المباشرين الذين لا ضمير لهم .
(٤) كذا في زع والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٠٧ . وصحف في ع بالياء .
(٥) كذا في زع والغاية ٤٧٤ . وفي ش : « وتقبل فيما » ، وأدرج الناقص في الشرح ، وكل صحيح . وانظر الإقناع .

(٦) — كذا بالأصول والغاية . ولفظ الإقناع : « نصبوه » . وورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فما لم يعتبر فيه رضا بعد قرعة » . وراجع الإقناع ٣٠٨ — ٣٠٩ .

وإن أَسْتَحَقَّ بعدها معيَّنٌ من حصَّتيهما على السَّواء : لم تبطل
فيما بقي ، إلا أن يكون ضررُ المستحقِّ في نصيبِ أحدهما أكثرَ :
كسَدِّ طريقه أو تجرَى مائه أو ضوئه ، ونحوه — : فتبطلُ ، كما
لو كان في إحدهما ^(١) أو شائعاً ولو فيهما .

وإن أدَّعى كلُّ شَيْئًا : « أنه من سهمه » ، تحالفاً وتُقْبِضَتْ .
ومن كان بَنَى أو غرس ، فخرج مستحقًّا ، فُقِّلِعَ — : رجع على
شريكه بنصفِ قيمته ، في قسمةٍ تراضٍ فقط .
ولن خرج في نصيبه عيبٌ جهْلَه — إمساكٌ مع ^(٢) أرضٍ ،
كفسخٍ .

ولا يمنع دينٌ على ميتٍ نقلٌ ^(٣) تركه — بخلاف ما يخرج
من ثلثها : من معيَّنٍ موصى به . — فظهورُه بعد قسمةٍ لا يُبطلُها ؛
ويصحُّ بيعُها قبلَ قضائه : إن قُضِيَ .
فالتماءٌ : لوارثٍ ؛ كنماءٍ جانٍ . ويصحُّ عتقه .
ومتى أقتسما ، فحصل ^(٤) الطريقُ في حصَّةٍ واحدٍ — ولا منفذَ
للاخر — : بطلت .

(١) كذا في زع ، أى حصَّتيهما . وفي ش والغاية والإقناع : « أحدهما » أى
نصيبهما ، كما صرح به في الشرحين .
(٢) في الإقناع : « الإمساك مع الأرض » . وفي ش : « إمساك نصيبه مع أخذ » ،
والزائد من الشرح .
(٣) ضبط في ز عنوا بضم اللام . ولفظ الإقناع ٣١٠ : « ... دين الميت انتقل » .
(٤) كذا في زع والغاية ٤٧٥ . وفي ش : « خصلت » ، ولعل التاء من الشرح
وإن وردت في الإقناع . و « الطريق » يذكر ويؤث .

وَأَيُّ وَقَعَتْ ظِلَّةٌ دَارٍ فِي نَصِيْبِهِ : فَلَهُ ^(١)

* * *

بَابُ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ

« الدَّعْوَى » : إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاقَ شَيْءٍ في يَدِ
غَيْرِهِ ، أَوْ ذِمَّتِهِ . و « الْمُدَّعَى » : مَنْ يُطَالِبُ ^(٢) غَيْرَهُ بِحَقٍّ يَذْكُرُ
أَسْتِحْقَاقَهُ عَلَيْهِ . و « الْمُدَّعَى ^(٣) عَلَيْهِ » : الْمُطَالِبُ .
و « الْبَيِّنَةُ » : أَلْعَلَامَةُ الْوَاضِحَةِ ، كَالشَّاهِدِ فَأَكْثَرُ .
وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى ^(٤) إِلَّا مِنْ جَائِزٍ تَصَرُّفُهُ ^(٥) .
وَكَذَا : إِنْكَارٌ ، سِوَى إِنْكَارِ سَفِيهِ فِيمَا ^(٥) يُؤْخَذُ بِهِ إِذَا وَبَعْدَ
فَكِّ حَجَرٍ . وَيَحْلِفُ : إِذَا أَنْكَرَ .
وَإِذَا تَدَاعَى عَيْنَا ، لَمْ تَخْلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ :
١ — أَحَدُهَا ^(٦) : أَنْ لَا تَكُونَ بِيَدِ أَحَدٍ ، وَلَا تَمَّ ظَاهِرٌ ^(٧)
وَلَا بَيِّنَةٌ — : تَحَالَفًا ، وَتَنَاصُفًا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « فَبِهِ لِه » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٧٦ وَالْإِقْنَاعِ ٣١١ . وَفِي ش : « يَطْلُبُ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ . فَرَأَيْتُ الْمَصْبَاحَ .
(٣) أَسْقَطَ قَوْلَهُ : « وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ » مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي الْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ : « . . . التَّصَرُّفِ » . وَش : « الدَّعْوَى
. . . التَّصَرُّفِ » .

(٥) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ « فِي » ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « صُورَةٌ تَقَدَّمَتْ » ؛ أَيْ فِي بَابِ
طَرِيقِ الْحَكْمِ وَصِفَتِهِ ، كَمَا قَالَ شَارِحُ الْإِقْنَاعِ .
(٦) فِي ش : « أَحَدُهُمَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ ظَاهِرٍ . وَلَفْظُ الْغَايَةِ : « الْأَوَّلُ » .
(٧) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَلَا أَحَدُهُمَا بَقَرٍ [عَت] » . وَانْظُرْ
الْإِقْنَاعَ ٣١٧ .

وإن وُجد ظاهره^(١) لأحدهما : مُعْمِل به .
 فلو تنازعا عَرَصَةً بها شجرٌ أو بناءٌ لهما : فهي لهما . ولأحدهما : فله .
 وإن تنازعا مُسْنَةً^(٢) بينَ نهرٍ أحدهما وأرضٍ الآخر ، أو جداراً
 بينَ ملكَينِهما — حَلَفَ كُلُّهُ : « أن نصفه له » ، ويُقَرَعُ : إن تشاحا
 في المبتدئ^(٣) — ولا يَقْدَحُ إن حَلَفَ : « أن كله له » . — وتَنَاصَفَا ،
 كَمَقُودٍ بِنَائِهِمَا .
 وإن كان مَعْقُوداً بِنَاءِ أحدهما وحده ، أو متصلاً به اتصالاً :
 لا يمكن إحداؤه عادة ؛ أوله عليه أَزَجٌ^(٤) أو سُرَةٌ — : فله يمينه .

-
- (١) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « لهما أو » . وأسقط قوله :
 « لأحدهما » من ش ، وأدخل في الشرح . وانظر الإقناع .
 (٢) يعني : سدا يرد ماء النهر من جانبه ويحجزه ، على ما في شرحى المنتهى
 والإقناع والغاية . وهو الموافق لما في المصباح (سنن) : من أنها « حائط بيني في وجه
 الماء ، ويسمى السد » . وفسرها في المختار (سنن) بالعم ، ثم فسر العم بها ، ثم
 نقل عن التهذيب وغيره : أنه السيل الذي لا يطاق ، أو اسم واد ، أو « السكر » بكسر
 أوله وسكون ثانيه ، وهو : السد . وفسر صاحب المصباح « العم » بالسد أيضاً .
 فيكون ما هنا صحيحاً .
 (٣) كذا في ش وفي ع مع سقوط الميم منها ، ومع حذف الهمزة فيها . ورسم في
 ز هكذا : « المبتدأ » ، لكن بإثبات الكسرة بدل الهمزة . وقد علمت منشأ الخلاف
 في مثله . وفي الغاية : « المبتدأ » ، وهو خطأ . وذكر في ش زيادة : « منهما باليمين » ،
 وهي من الشرح .
 (٤) ورد بهامش ز : « قال الجوهري : هو ضرب من الأبنية (وهو لفظ القاموس
 الصحاح . وذكر في الإقناع ٣١٢ نحوه مع زيادة : ويقال له : طاق . (قال ابن المنجي
 (أو المجاسكا في شرح الإقناع ، أو ابن البنا كما في شرح المنتهى) : هو القبر » اهـ .
 وعبارة المرحلين : « هو القبر » . وذكر نحوها في الغاية ٤٧٧ . والذي في الصحاح
 والمصباح واللسان ٣٠/٢ : « الأزج : بيت بيني طولاً ، ويقال له بالفارسية : أوستان » .
 وانظر التاج ٤/٢ .

ولا ترجيح بوضع خشبة ، ولا بوجوه^(١) أجر وتزويق^(٢)
 وتخصيص ومعاقد قعط في خص .
 وإن تنازع ربُّ علوٍّ وربُّ سفلى في سقف بينهما : تناصفاه ،
 وفي سلمٍ منصوب أو درجة : فربُّ العلوِّ ، إلا أن يكونَ تحتها
 مسكينٌ لربِّ^(٣) السفلى : فيتناصفاها .
 وإن تنازعا الصحن — : والدرجة بصدريه — : فبيئتهما .
 وإن كانت في الوسط : فما إليها بينهما ، وما وراءه لربِّ السفلى .
 وكذا : لو تنازع ربُّ بابٍ بصدري دربٍ غير نافذ ، وربُّ^(٤) بابٍ
 بوسطه — في الدرب .

فصل^٥

٢ — الثاني : أن تكونَ يدي أحدهما . فهي له ، ويحلف : إن
 لم تكن يئنة .

وإن سأل المدعى عليه الحاكمَ كتابةً مخضرةً بما^(٥) جرى :

(١) كذا في زع والعاية والإقناع ٣١٣ . وفي ش : « بوجود » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش : « وتزويق » . والباء من الشرح وإن ذكرت في لفظ الإقناع .

(٣) كذا في زع والعاية . وفي ش : « لصاحب » . ولعل أصل العبارة : « لرب
 أى لصاحب » والزائد من الشرح ، وهو نص الإقناع ٣١٤ .

(٤) في ش : « ودرب باب بوسطه » ، وهو تحريف وتصحيف .

(٥) كذا في زع والعاية والإقناع ٣١١ . وفي ش : « بما . . . ليجه » ، وهو

أجابهُ ، وذكر فيه : « أنه بَقِيَ العَيْنَ بِيَدِهِ : لأنه لم يثبُت ما يَرَفُوعُها » .

ولا يثبُتُ ملكٌ بذلك ، كما يثبُتُ بَيِّنَةٌ^(١) . فلاشُفَعَةَ له بِعَجْرٍ ذَا لِيَدٍ .

فصل

٣ — الثالثُ : أن تكونَ يَدَايَهُما ، كطفلٍ : كلٌّ مَمْسِكٌ لِبَعْضِهِ .
فِيَحْلِفُ كُلٌّ — كما مرَّ — فيما يَتَنَصَّفُ^(٢) — وتَنَاصَفَاهُ . إلا أن يدعى أحدهما^(٣) نصفًا فأقلَّ ، والآخر^(٤) الجميعَ أو أكثرَ مما بقى — : فيَحْلِفُ مدعى الأقلِّ ، ويأخذه .
وإن كان^(٥) ميمِّزًا ، فقال : « إني حرٌّ » — مُخْلِىً حتى تقومَ بَيِّنَةٌ بِرِقَّةٍ .

(١) كذا في غ ش والداية ٤٧٨ . وفي الإقناع وأصل ز : « بالبينة » ، ثم أصلح فيها بما أبتناه .
(٢) كذا بالأصول والغاية ، وهو أولى من « ينتصف » الذي اقتصر على ماضيه : « انتصف » صاحب المصباح .
(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣١٧ . وفي ش : « أحدهم . . . أو الآخر » ، وهو تحريف ناشر .

(٤) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا ادعى الشخص الحرية فإنه يقبل قوله في الحرية من غير بينة . قال في البلغة : إذا شاهدنا عبداً في يد رجل ، فادعى أنه حر الأصل — : فالقول قول العبد مع يمينه ، ولا يجوز لأحد شراء مع حنكه الرق . أما مع سكوته : فيجوز على الأصح . ولو ادعى الإعتاق : فالقول قول السيد ؛ فإن كان العبد ميمِّزاً ففي سماع دعواه وجهان . أما الطفل فاليد عليه دليل الملك : لأنه لا يعرب عن نفسه ؛ فإن ادعى بعد البلوغ : لم يقبل منه . فإن ادعى أجنبي نسبته : ثبت ، ولم يزل ملك سيده ، ولو أقام بالنسب بينة . إلا أن يكون مدعى نسبته امرأة : فتثبت حرية ولدها . انتهى . ذكره في الدعاوى » اهـ .
وراجع الإقناع وشرحه ٣١٧ .

فَإِنْ قَوَّيْتَ يَدُ أَحَدِهِمَا — كَحَيَوَانٍ : وَاحِدٌ^(١) سَائِقُهُ أَوْ آخِذٌ
بِزِمَامِهِ وَآخِرُ رَاكِبِهِ أَوْ عَلَيْهِ حِمْلُهُ ، أَوْ وَاحِدٌ عَلَيْهِ حِمْلُهُ وَآخِرُ
رَاكِبِهِ . أَوْ قَيْصٍ : وَاحِدٌ آخِذٌ بِكُمِّهِ ، وَآخِرُ لَا بَسُّهُ — :
فَلِلثَانِي يَمِينِهِ .

وَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ فِيمَا يَدَيَهُمَا : مَشَاهِدَةٌ أَوْ حُكْمًا ، أَوْ يَدٍ
وَاحِدٍ : مَشَاهِدَةٌ ، وَالْآخِرُ : حُكْمًا .

فَلَوْ نُوزِعَ رَبُّ دَابَّةٍ فِي رَحْلِ عَلَيْهَا ، أَوْ رَبُّ قِدْرٍِ وَنَحْوِهِ فِي
شَيْءٍ فِيهِ — : فَلَهُ .

وَلَوْ نَازَعَ رَبُّ دَارٍ خِيَاطًا فِيهَا فِي إِبْرَةٍ أَوْ مِقْصٍ^٢ ، أَوْ قَرَّابًا فِي
قَرَبَةٍ — : فَلِلثَانِي . وَعَكْسُهُ : الثَّوْبُ وَالْخَايَةِ .

وَإِنْ تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ ، أَوْ مِضْرَاعٍ لَهُ
شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ — : فَلرَّبُّهَا . وَإِلَّا : فَيَنْتَهِمَا .

وَمَا جَرَتْ عَادَةٌ بِهِ — وَلَوْ يَدْخُلُ فِي بَيْعٍ — : فَلرَّبُّهَا ، وَإِلَّا :
فَلْمُكْتَرِ .

وَإِنْ^(٢) تَنَازَعَ زَوْجَانِ ، أَوْ وَرَثَتُهُمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرِثَةُ الْآخَرِ —
وَلَوْ مَعَ رِقٍّ أَحَدِهِمَا — فِي قُمَاشِ الْبَيْتِ ، وَنَحْوِهِ^(٣) — فَمَا يَصْلُحُ

(١) ضبط في ز بالضم والكسر ، والظاهر أنه تدارك الخطأ بدون الضرب عليه .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٧٩ والإقناع ٣١٥ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ولو » .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « وإلا » .

لرجل : فَلَهُ ، وَلَهَا : فَلَهَا ، وَلِهَا : فَلَهَا .
وكذا صَانِعَانِ فِي آلَةٍ دَكَانِهَا : فَآلَةٌ ^(١) كُلُّ صِنْعَةٍ لَصَانِعِهَا .
وَكُلُّ مَنْ قَلْنَا : « هُوَ » ، فَبَيْنَهُمَا . وَمَتَى كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَنْتَهَى :
حُكْمٌ لَهُ بِهِمَا .
وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ يَنْتَهَى ، وَتَسَاوَوَا ^(٢) مِنْ كُلِّ وَجْهٍ — تَعَارَضَتَا
وَتَسَاقَطَتَا : فَتَيْتَحَالَفَانِ ، وَيَتَنَاصَفَانِ مَا بِأَيْدِيهِمَا .
وَيُقَرَّعُ : فِيمَا لَيْسَ بِيَدِ أَحَدٍ ، أَوْ بِيَدِ ثَلَاثٍ وَلَمْ يُنَازِعْ ^(٣) .
وَإِنْ كَانَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا : حُكْمٌ بِهِ لِلْمُدَّعِي ^(٤) — وَهُوَ : الْخَارِجُ . —
بِبَيْنَتِهِ ^(٥) ، سِوَاهُ أُقِيمَتْ بَيْنَهُ مُنْكَرٌ — وَهُوَ : الدَّخِلُ . —
بَعْدَ رَفْعِ يَدِهِ ، أَوْ لَا . وَسِوَاهُ شَهِدَتْ لَهُ : « أَنَّهَا تُنْتِجُ فِي مِلْكِهِ ،
أَوْ قَطِيعَةٍ ^(٦) مِنْ إِمَامٍ » ، أَوْ لَا .
وَتُسَمَّعُ بَيْنَتُهُ — وَهُوَ مُنْكَرٌ — : لِأَدْعَائِهِ ^(٧) الْمَلِكِ .
وَكَذَا : مَنْ أَدْعَى ^(٨) عَلَيْهِ تَعْدِيًّا بِلَدٍّ وَوَقْتُ مَعْيَنَيْنِ ، وَقَامَتْ

(١) حرف في ش بلفظ : « فَآلَةٌ » . وَرَاجِعُ الْإِقْنَاعِ .
(٢) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٨ . وَصَحَّفَ فِي ع بِلَفْظِ : « وَمَسَاوَا » .
(٣) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ع : « تَنَازَعُ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .
(٤) فِي ش زِيَادَةٌ ، مِضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « عَلَى الْأَصَحِّ » .
(٥) وَرَدَتْ الْمَاءُ فِي زَع وَالْإِقْنَاعِ ٣١٩ ، وَسَقَطَتْ مِنَ الْغَايَةِ ، كَمَا سَقَطَتْ مِنْ وَالْبَاءِ
مِنْ ش .
(٦) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٦ . وَصَحَّفَ فِي ع بِلَفْظِ : « قَطِيعَةٌ » .
(٧) فِي ش : « لِأَدْعَائِهِ » . مَهْمُزَةٌ قَطْعٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ انْتَشَرَ فِي أَوْسَاطِ الْجَهْلِيَّةِ .
(٨) حَرْفٌ فِي ع بِلَفْظِ : « الدَّعَى » .

به بينة — وهو منكِرٌ — فادَّعى كذبها ، وأقام بينة : « أنه كان به محلٌّ بعيدٌ عن ذلك البلد » .

ولا تُسمَعُ بينةٌ داخلٍ ، مع عدم بينةٍ خارجٍ .

ومع حضور البيّتين ، لا تُسمَعُ بينةٌ داخلٍ قبل بينةٍ خارجٍ .
وتعديلها . وتُسمَعُ بعد التعديل : قبل الحكم ، وبعده : قبل التسليم .

فإن^(١) كانت بينة المنكِرِ غائبةً حين رَفَعْنَا يَدَهُ ، فجاءت :
وقد ادَّعى ملكاً مطلقاً — فهي بينةٌ خارجٍ .

وإن^(٢) ادَّعاهُ مستنداً لما قبلَ يَدِهِ : فبينةٌ داخلٍ .

وإن أقام الخارجُ بينةً : « أنه اشتراها من الداخل » ، [وأقام
الداخلُ بينةً : « أنه اشتراها من الخارج » — قُدِّمَتْ بينةُ الداخلِ]^(٣) :
لأنه الخارجُ معنًى .

وإن أقام الخارجُ بينةً : « أنها مِلْكُهُ » ، والآخرُ بينةً : « أنه
باعها منه ، أو وقفها عليه ، أو أعتقها » — قُدِّمَتْ الثانيةُ ، كقوله :
« أبرأني من الدَّيْنِ » .

(١) كذا في ز ، وهو المظاهر . وفي ع ش والغاية ٤٨٠ : « وإن » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو المظاهر أيضاً . وفي ش : « فإن » .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ، وسقطت من ع . وتضمنها كلام الإقناع ٣١٦

الذي فيه تقديم وتأخير في التعبير ، فتنبه .

أما لو قال : « لى بينة غائبة » ، طُوبَ بالتسليم : لأن تأخيرَه
يُطَوِّل .

ومتى أُرِّخْتَ — والعينُ بيديهما . — فى شهادةٍ بِمَلِكٍ أو ^(١) يَدٍ ،
أو إحداهما فقط — : فهما سواء ، إلا أن تشهد المتأخرةُ
بانتقاله عنه .

ولا تُقدِّمُ إحداهما بزيادةٍ تَنَاجٍ ، أو سببٍ مَلِكٍ ، أو اشتهارِ
عدالةٍ ، أو كثرةٍ ^(٢) عَدَدٍ . ولا رجُلانِ على رجلٍ وأمرأتين ،
أو وعين .

ومتى ادَّعى أحدهما : « أنه اشتراها من زيدٍ وهى ملكه » ،
والآخرُ : « أنه اشتراها من عمرو وهى ملكه » ، وأقاما بذلك
بَيِّنَتَيْنِ — : تعارضتا .

وإن شهدت إحداهما بالملك ، والأخرى بانتقاله عنه له — : كما
لو أقام رجلٌ بينةً : « أن هذه الدارَ لأبي خَلَفٍ تَرِكَه » ، وأقامتُ
أمرأته بينةً : « أن أباهُ أَصَدَقَها إِيَّاهَا » — قُدِّمَتِ النافلةُ ، كبينَةِ
ملكٍ على بينةٍ يَدٍ .



(١) كذا فى زرع والغاية ، وراجع أول الكلام فيها . ولفظ ش : « أو فى شهادة .

بيد » ، والزيادة من الشرح . وراجع الإقناع ٣١٨ .

(٢) كذا فى زرع والغاية ، وهو الموافق لما فى الإقناع .. ولفظ ش : « كثير » .

ولعله تصحيف .

فصل

٤ — الرابعُ : أن تكونَ يمينُ ثالثٍ . فإن أدّعاها لنفسه : حلف لكل واحدٍ يمينًا . فإن نكلَ عنهما : أخذها منه وبدلها ، وأقرّعا عليهما .

وإن أقرّ بها لهما^(١) : أقتسماها ، وحلف لكلٍ يمينًا بالنسبة إلى النصف الذي أقرّ به لصاحبه . وحلف كلٌّ^(٢) لصاحبه على النصف المحكوم له به . وإن نكلَ المقرُّ عن اليمين لكلٍّ منهما : أخذ^(٣) منه بدلها ، وأقتسماه أيضًا .

و... لأحدهما بعينه : حلف وأخذها ، ويحلف المقرُّ للآخر . فإن نكل : أخذ منه بدلها .

وإذا أخذها المقرُّ^(٤) له ، فأقام الآخرُ بينةً — : أخذها منه ، وللمقرُّ له قيمتها على المقرِّ .

وإن قال^(٥) : « هي لأحدهما وأجهله » ، فصدّقاه — : لم يحلف : وإلا : حلف يمينًا واحدةً ، ويُقرّع بينهما ، فمن قرّع : حلف

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ونكل عن التمين » . وانظر الإقناع ٣١٩ .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « من المدعين » .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية ٤٨١ : « أخذها » . وكلاهما صحيح . وانظر الإقناع ٣٢٠ .

(٤) أسقط قوله : « المقر له » من ش ، وأدخل في الشرح .

(٥) صحف في ش بلفظ : « لول » .

وأخذها — ثم إن بيّنه^(١) : قِيلَ . — ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبله . فإن نكَل : قدّمت القرعة .

ويحلف للمقروع : إن كذّب به ؛ فإن نكَل : أخذ منه بدّ لها .
وإن أنكرها — ولم يُنارِع — : أقرِع . فلو علم أنها للآخر :
فقد مضى الحكم .

وإن كان لأحدٍهما بيّنة : حُكِمَ له بها .

وإن كان لكل بيّنة : تعارضتا ، سواء أقرّ لهما ، أو لأحدهما لا بعينه ، أو ليست بيدٍ أحد .

وإن أنكرهما فأقاما بيّنتين ، ثم أقرّ لأحدهما بعينه — : لم يُرجع^(٢) بذلك ، وحُكِمَ التعارض بحاله ، وإقراره صحيح .

وإن كان إقراره قبل إقامتهما : فالقرّ له كداخل ، والآخر كخارج .

وإن لم يدّعها ، ولم يُقرّ بها لغيره ، ولا بيّنة — : فهي لأحدهما بقرعة .

فإن كان المدّعى به مكلفاً ، وأقام بيّنة برّقه ، وأقام بيّنة بحرّيته — : تعارضتا . وإن لم يدّع^(٣) حرّية ، فأقرّ لأحدهما — :

(١) وردت الهاء في ز والفاية والإقناع ، وسقطت من ش ، وصحفت بالتاء في ع .

(٢) كذا في زع والفاية والإقناع . وفي ش : « ترجع » . وكل صحيح .

(٣) كذا في ع ش والفاية ٨٢ ؛ . وحرف في ز بلفظ : « يدعى » . وانظر الإقناع ٣١٧ .

فهوله . ولهما : فهو لهما .

وإلا : لم يُلتفت إلى قوله .

ومن أدعى داراً وآخر نصفها ، فإن كانت بأيديهما — وأقاما
بِيتَيْن — فهي لدعى الكل .

وإن كانت بيدٍ ثلث ، فإن نازع : فلمدعى ^(١) كلها نصف ،
والآخر لرب اليدِ يمينه . وإن لم يُنازع : فقد ثبت أخذُ نصفها
لدعى الكل ، ويُقترعان على الباقي .

وإن لم تكن ^(٢) يدنة : فلمدعى كلها نصفها ، ومن ^(٣) قرع في
النصف : حلف وأخذه .

ولو أدعى كلٌ نصفها ، وصدّق من يديه العينُ أحدهما ،
وكذب الآخر : ولم يُنازع — فقليل : « يُسَلَّمُ إليه » ، وقيل :
« يُحْفَظُ حاكمٌ » ، وقيل : « يُبْقَى بحاله » .

* * *

فصل

ومن يديه عبدٌ أدعى : « أنه اشتراه من زيد » ، وأدعى العبدُ :

(١) كذا في زش والغاية ، على الإضافة ، وهو الموافق للفظ الإقناع ٣١٥ . وفي ع :
« فلمدع » ، على أن ما بعده مفعول . وقد تكلمنا عن جواز حذف الياء في مثل هذا .

(٢) كذا في زع والغاية ، أي توجد . وفي ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش « ويفترقان فن » ، والفاء مع الفعل قبلها من
كلام المشرح . فتنبه . وانظر الإقناع وشرحه .

« أن زيداً أعتقه » ، أو ادّعى شخصٌ : « أن زيداً باعه — أو وهبه — له » ، وادّعى آخرٌ مثله — وأقام كلٌّ بينةً — صحّحنا أسبق التصرفين : إن علم التاريخ ؛ وإلا : تساقطتا . وكذا : إن كان العبدُ بيدِ نفسه^(١) .

ولو ادّعى زوجيةَ امرأةٍ ، وأقام كلٌّ البينة^(٢) — ولو كانت بيدِ أحدهما — : سقطتا .

ولو أقام كلٌّ — : ممن العينُ بيديهما^(٣) . — بينةً بشرائها من زيدٍ ، وهى ملكه ، بكذا — وأتخذ تاريخهما — : تحالفاً ، وتناصفاً . ولكلٌّ : أن يرجعَ على زيدٍ بنصفِ الثمن ، وأن يفسخَ ويرجعَ بأكله ، وأن يأخذ^(٤) كلها مع فسخِ الآخر . وإن سبق تاريخُ أحدهما : فهى له ، وللثاني الثمنُ .

وإن أطلقتا أو إحداهما : تعارضتا في ملكٍ إذا ، لافي شراءٍ ، فيقبلُ من زيدٍ دعواها^(٥) يمينٍ لهما .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو بيد زيد » . وذكر في الإقناع ٣٢١ بلفظ : « أو بيد أحدهما » . وانظر شرحه .
(٢) كذا في زع والغاية ٤٨٣ . وفي ش : « بينة » . واصل الإقناع : « وأقاما بينتين وليست بيد أحدهما » . فتأمل .
(٣) كذا في زش والغاية ، وهو الظاهر . وفي ع : « بأيديهما » . واعلم تصحيف .
(٤) كذا في زع والغاية وشرح الإقناع ٣٢٢ (أو الإقناع مدرجا به) . وفي ش : « يأخذها » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا بالأصول والغاية مع زيادة فيها ، وردت في الشرح ، هى : « لنفسه » . ونص الإقناع أو شرحه : « . . . من ادّعى عليه دعوى العبد ونحوه . . . » . وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولكل نصفها بنصف الثمن بتعالف ، وله الرجوع على زيد بنصف ما اشترى به » .

وإن أدعى أنان ثمن عين يد ثالث ، كل منهما « أنه
أشترها منه بثمان سماء » — فمن صدقه أو أقام بينة : أخذما أدعاه .
وإلا : حلف .

وإن أقاما بينتين — وهو منكر — فإن اتحد تاريخهما : تساقطتا ؛
وإن اختلف^(١) أو أطلقتا أو إحداهما : عمل بهما .
وإن قال أحدهما : « غصبنيها » ، والآخر : « ملكنيها » ، أو أقر
لها — وأقاما بينتين — : فهي للمنصوب منه ، ولا يفرم
للآخر شيئا .

وإن أدعى : « أنه آجره^(٢) البيت بعشرة » ، فقال المستأجر :
« بل كل الدار » — وأقاما بينتين — : تعارضتا ، ولا قسمة هنا .

باب في تعارض البينتين

وهو : التعادل من كل وجه ؛

من قال لقنه^(٣) : « متى قُتِلْتُ فأنت حر » ، لم يُقبل^(٤) دعوى
قنه قتله إلا ببينة ، وتقدم على بينة وارث .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « تاريخها » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقاع : « أجره » . وسبق الكلام عليه .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ٢٨٤ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وذكر في
عبارة الإقاع ٣٢٣ بلفظ : « أعمده » .

(٤) كذا في ر ش . وفي ع والمائة : « يقبل » وكل صحيح : لأن « الدعوى »
بذكر ويؤث .

و : « إِنْ مِتُّ فِي الْحَرِّمْ فَسَالِمٌ حُرٌّ ، وَفِي صَفَرٍ فَنَانِمٌ حُرٌّ » —
وَأَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ بِمُوجِبِ عَتِقِهِ — : تَسَاقَطَتَا وَرُقَاً ، كَمَا لَوْلَمْ تَقُمْ بَيْنَةٌ
وَجُهْلٌ وَقْتُهُ .

وإِنْ عُلِمَ مَوْتُهُ فِي أَحَدِهِمَا : أُقْرِعَ .
و : « إِنْ مِتُّ فِي مَرَضٍ هَذَا فَسَالِمٌ حُرٌّ ، وَإِنْ بَرِثْتُ فَنَانِمٌ ... »
— وَأَقَامَا بَيْنَتَيْنِ — : تَسَاقَطَتَا وَرُقَاً .

وإِنْ جُهِلَ : مِمَّ مَاتَ ؟ وَلَا بَيْنَةٌ — أُقْرِعَ
وَكَذَا : إِنْ ^(١) أَتَى بِـ « مِنْ » بَدَلَ « فِي » ، فِي التَّعَارُضِ . وَأَمَّا
فِي صُورَةِ الْجَهْلِ : فَيَعْتَقُ سَالِمٌ .
وإِنْ شَهِدَتْ عَلَى مَيِّتٍ بَيْنَةٌ ^(٢) : « أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ سَالِمٍ » ،
وَأُخْرَى : « أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ غَانِمٍ » ، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ مَالٍ — وَلَمْ
تُجْزِ الْوَرِثَةُ — : عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ .
وَلَوْ كَانَتْ بَيْنَةُ غَانِمٍ وَارِثَةٌ فَاسْقَةَ : عَتَقَ سَالِمٌ ، وَيَعْتَقُ غَانِمٌ
بِقُرْعَةٍ .

وإِنْ كَانَتْ عَادِلَةً ، وَكَذَّبَتْ الْأَجْنَبِيَّةَ — : تُحْمَلُ بِشَهَادَتِهَا ، وَلَنْ تَكْذِبُهَا . فَيَنْعَكِسُ الْحُكْمُ .

(١) كَذَا فِي زُعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ وَشَرَحَ الْإِقْنَاعُ : « لِذَا » .

(٢) كَذَا فِي زُعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعُ ٣٢٤ : « بَيْنَةٌ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِحِ وَمَا ذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ بِهِ . وَلَمْ يَرُدِّهُو وَالسَّكْمَتَانِ قَبْلَهُ فِي
الْغَايَةِ .

ولو كانت فاسقة ، وكذبت أو شهدت برجوعه عن عتق
سالم — : عتقا .

ولو شهدت برجوعه — ولا فسق ، ولا تكذيب — : عتق
غانم^(١) ، [كأجنبية^(٢)] .

فلو^(٣) كان — في هذه الصورة — غانم^(٣) سُدس ماله : عتقا ،
ولم تُقبل شهادتهما .

وخبرُ واثمة^(٤) عادلة ، كفاسقة .

وإن شهدت بينة بعثت سالم في مرضه ، وأخرى بعثت غانم فيه
— : عتق السابق ؛ فإن جهل : فأحدهما بقرعة .

وكذا : لو كانت بينة غانم^(٥) واثمة .

فإن سبقت الأجنبية فكذبها الواثمة ، أو سبقت الواثمة وهي
فاسقة — : عتقا .

وإن جهل أسبتهما : عتق واحد بقرعة .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وسقطت من ش . وذكرت في الإقناع ، لفظ :
« كما لو كانت الشاهدة برجوعه أجنبية » .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الظاهر والأولى . وفي ش والإقناع : « ولو » .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٨٥ والإقناع ، وهو اسم « كان » يعني : قيمته . وفي
ش : « وغانم » ، والزيادة من الناشر لا الشارح . فراجع الشرحين .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الموافق للمنفق الإقناع ٣٢٥ . وصحف في ع بالهاء .

(٥) كذا في ز والإقناع . وفي ع ش والغاية : « أحدهما » أى المبدن كما قال
الشارح . وهو الأولى . ولعل المصنف عدل إليه فيما بعد .

وإن قالت الوارثةُ : « ما أعتق إلا غانماً^(١) » — عتق كله، وحكم
سالمه كغانم^(٢) — لو لم تطعنْ اورثةً في بينته^(٣) — : في أنه يعتق
إن تقدّم عتقه ، أو خرجتْ له القرعةُ .

وإن كانت الوارثةُ فاسقةً ، ولم تطعنْ في بينةِ سالم — :
عتق كله ، ويُنظرُ في غانم : فمع سبقِ عتقه^(٤) أو خروجِ القرعةِ له
يعتقُ كله ؛ ومع تأخره أو خروجِها لسالم — لم يعتقْ
منه شيءٌ .

وإن كذبتْ بينةُ سالم : عتقا .
وتدبرُ مع تنجيزِ ، كآخرِ تنجيزَيْنِ مع أسبقهما .

* * *

فصلٌ

ومن مات عن أبنتين — : مسلم وكافرٍ . — فادّعى كلٌّ : « أنه
مات على دينه » ، فإن عُرِفَ أصلُه : قبل قول مدّعيه .

(١) كذا بالأصول ، وهو الموافق لنص الإقناع . وفي الغاية : « غانم » ، وهو صحيح
على أن الفعل قبله مبنى المفعول .

(٢) كذا في ز . وفي ع والإقناع : « ككاهه » ، وهو انطش مع زيادة قبله من الشرح :
« إذن » بالسكون . وراجع الغاية بتأمل .

(٣) كذا في زع ، وحرف في ش بحذف الهاء . ولفظ الغاية والإقناع : « بينة سالم » .

(٤) كذا في زع ، وسقطت الهاء من ش . ولفظ الغاية : « مع عتقه بسبق » .
ولعله عبث ناشر . وانظر الإقناع .

وإلا فميراثه للكافر : إن اعترف المسلم بأخوته ، أو ثبتت
ببينة^(١) . وإلا : فبينهما .

وإن جهل أصل دينه ، وأقام كل بينة بدعواه — : تساقطتا
وإن قالت بينة : « نعرفه^(٢) مسلماً » وأخرى : « نعرفه^(٣) »
كافراً ، ولم يُورثا — وجهل أصل دينه — : فميراثه للمسلم .
وتقدم الناقلة — : إذا عُرِف أصل دينه . — فيهن^(٤) .
ولو شهدت^(٥) : « أنه مات ناطقاً بكلمة الإسلام » ، وأخرى :
« أنه مات ناطقاً بكلمة الكفر » — تساقطتا : عُرِف أصل دينه ،
أولاً^(٦) .

وكذا : إن خلف أبوين كافرين وأبنتين مسلمتين ، أو أخاً
وزوجة مسلمتين وأبناً كافراً .

(١) كذا في زع والغاية ٤٨٦ . وفي ش : « بينة » ، وهو تحريف على ما قدره
الشارح . وإن كان صحيحاً في عبارة الإقناع ٣٢٦ : « أو قامت به بينة » .

(٢) ورد بهامش ز : « وتناسف التركة » ، وهو مذكور في الشرح . وذكر في
شرح الإقناع بلفظ : « ويتناصفان » .

(٣) كذا في زع والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية : « نعرفه » ، ولعله
تصحيح .

(٤) وردت الكلمة في الأصول ، دون الإقناع . وفي الغاية نقص كبير ، لا اختصار .
فتنبه .

(٥) في ع زيادة ، وردت في الشرح والإقناع ، هي : « بينة » .

(٦) ذكر بهامش ز : « قال في التوضيح : ويصلى عليه ، ويدفن معاً » . وراجع
ما نقل في شرحي المنتهى والإقناع عن « المستوعب » ، والقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل ،
وإن مفلح .

ومتى نصفنا المال : فنصفه للأبوين على ثلاثة ، ونصفه للزوجة والأخ على أربعة .

ومن أدعى^(١) تقدم إسلامه على موت موروثه^(٢) ، أو على قسم تركته — : قبل بينة أو تصديق وارث .

وإن قال : « أسلمت في محرّم ، ومات في صفر » ، وقال الوارث : « مات قبل محرّم » — ورث .

ولو خلف حرّ أبناً^(٣) حرّاً وابناً كان قنّاً ، فادّعى : « أنه عتق وأبوه حي » — ولا بينة^(٤) — : صدّق أخوه في عدم ذلك .

وإن ثبت عتقه برمضان ، فقال الحرّ : « مات أبي يشعبان^(٥) » وقال العتيق : « بل بشوال^(٦) » — صدّق العتيق .

وتقدم بينة الحرّ ، مع التعارض .

وإن شهد أثنان على أثنين بقتل ، فشهدا على الأولين به ، فصدّق الولي الأولين فقط — : حكم^(٦) بهما . وإلا : فلا شيء^(٦) .

وإن شهدت^(٧) بثلث ثوب ، وقالت : « قيمته عشرون » ،

(١) في ش : « ادّعى » بهمزة قطع ، وهو خطأ لا يصح صدوره من المنتسبين للعلم .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « مورثه » . وتقدم نحوه . وانظر الإقناع ٣٢٧ .

(٣) في ش : « لابنا » بهمزة قطع ، وهو خطأ ناشر كسابقه .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « له » ، ولم ترد في الإقناع والغاية أيضاً .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٨٧ . ولفظ ش والإقناع : « في شعبان ... في شوال » .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « له » . وانظر الإقناع ٣٢٧ .

(٧) في ش زيادة : « بينة » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٢٣ .

وأخرى : « ... ثلاثون » — ثبت الأقل^١ .

وكذا : لو كان بكل قيمة شاهد^٢ .

والقائمة — : كعين لیتیم^(١) يُريد الوصى بيعها ، أو إيجارتها . —
 إن اختلفا في قيمتها أو أجر^(٢) مثلها . أخذ بمن يصدقها الحس ؛ فإن
 اُحتمل : أخذ بينة^(٣) الأكثر . كما لو شهدت بينة^(٤) : « أنه أجر^(٤) —
 حصّة موليّه بأجرة مثلها » ، وبينّة^٥ : « ... بنصفها » .

* * *

(١) كذا في زع والغاية ٤٨٧ والإقناع . وحرف في ش بلفظ : « اليتيم » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أجرة » .

(٣) وردت الباء في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقناع ٣٢٤ : « أجر » بالتشديد ، وقدم

مرارا .

٤٤٦ كتابُ الشَّهادَاتِ

واحدُها : « شهادة » ، وهى : حُجَّةٌ شرعيةٌ تُظهِرُ الحقَّ ،
ولا تُوجِبُهُ . فهى ^(١) : الإخبارُ بما عَلِمَهُ ، بلفظٍ خاصٍّ .
تَحْمَلُ المشهود ^(٢) به ، فى غير حقِّ الله تعالى ، فرضُ كِفايةٍ .
وتُطْلَقُ « الشهادة » : على « التَّحْمُلِ » ، وعلى « الأداء » ^(٣) .
ويَحْتَمِلُ : إذا دُعِيَ لدون ^(٤) مسافةٍ قصيرٍ ، وقدرَ بلا ضررٍ
يَلْحَقُهُ .
فلو أدَّى شاهدٌ ، وأبى الآخرُ وقال : « أَحْلِفْ بَدَلِي » ^(٥) —
أَيْم .

ولا يُقِيمُهَا على مسلمٍ ، بقتلِ كافرٍ .
ومنى وَجِبَتْ : وجبتْ كتابتها ^(٦) .

-
- (١) كَذَا بالأصول والغاية ٤٨٨ ، وهو عطف على ما قبله وأُنسب من لفظ الإقناع ٣٢٨ :
« وهى » ، كما قال شارحه .
(٢) كَذَا بالأصول ، وحرف فى الغاية بلفظ : « الشهود » . وانظر الإقناع .
(٣) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، فوَقَّه علامة التعدينية : « ومنى ووجب : وجبت
كتابتها » ، وسيأتى نحوه .
(٤) كَذَا فى زع وفى الغاية مع زيادة فيها قبل « إذا » هى : « على العدل » .
وذكر فى ش مصحفاً بلفظ : « بدون » ، مع زيادة قبله من الشرح هى : « أهل لها »
وراجع الإقناع .
(٥) كَذَا فى زع والغاية . وفى ش : « به لى » ، وهو تصحيف طريف .
(٦) فى ش زيادة من الشرح مصحفة ، هى : « على ومن جبت » (من وحت) .

وإن دُعِيَ فاسقٌ لتَحْمِلِهَا ^(١) : فله الحضورُ مع عدمِ غيره —
ولا يَحْرُمُ أدَاؤُهُ — ولو لم يكن فسقُه ظاهراً .

ويحرم أخذُ أجرَةٍ وجُمْلٍ عليها ، ولو لم تتعَيَّنْ عليه .
لكن : إن عَجَزَ عن المشى أو تَأَذَّى به ، فله أخذُ أجرَةٍ مركوبٍ .
ولمِنَ عِنْدَهُ شَهَادَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ [تعالى ^(٢)] — إقامتها ، وترْكُهَا .
وللحاكِمِ أن يُعَرِّضَ لَهُمُ بالتوقُّفِ عنها ، كتعريضِهِ لِمُقَرَّرٍ : لِيَرْجِعَ .
وَيُتَقَبَّلَ بِحَدِّ قَدِيمٍ .

ومن قال : « أَحْضَرَا لَتَسْمَعَا قَذْفَ زَيْدِي » ، لزمهما .
ومن عِنْدَهُ شَهَادَةُ لَادِيٍّ يَعْلَمُهَا ، لم يُقِمَّهَا ^(٣) حتى يسأله ^(٤) .
وإلا : أَسْتَحِبَّ إعلَامُهُ قَبْلَ إقامتها .
ويحْرُمُ كَتْمُهَا : فَيُقِيمُهَا بِطَلِبِهِ ، ولو لم يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ . ولا
يَقْدَحُ فِيهِ ، كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ .
ويجب إَشْهَادُهُ عَلَى نِكَاحٍ ، وَيُسْنُ ^(٥) فِي كُلِّ عَقْدٍ سِوَاهُ .

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ ٣٢٩ : « إِلَى تَحْمِلِهَا » .
(٢) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ وَالْإِقْنَاعِ مَدْرَجَةً فِي شَرْحِهَا .
(٣) كَذَا فِي زِش وَالْإِقْنَاعِ وَالْغَايَةِ ٤٨٩ . وَفِي ع : « يَقِيمُهَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاسِخٌ .

(٤) ذَكَرَ فِي زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضَرَّوْبًا عَلَيْهِ : « وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ ، وَيَقِيمُهَا بِطَلِبِهِ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ ، وَبِحَرْمِ كَتْمِهَا » . وَهِيَ أَوَّلُ عِبَارَةِ الْإِقْنَاعِ ٣٣٠ ، فَعُدِلَ عَنْهَا الْمُصَنِّفُ إِلَى مَا سَأَى بَعْدَ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٥) كَذَا فِي زِش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، أَيْ الْإِشْهَادِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَزَيْدٌ فِي الْإِقْنَاعِ . وَلَفْظُ : « وَتُسْنُ » أَيْ الشَّهَادَةِ .

ويحرم أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع غالباً، لجوازها
ببقيّة الحواس قليلاً.

فإن جهل حاضراً، جاز أن يشهد في حضرته : لمعرفة^(١)
عينه.

وإن كا غائباً، فعرّفه^(٢) من يسكن إليه — : جاز، ولو على
أمرأة.

ولا تُعتبر إشارته إلى حاضر، مع نسبه ووصفه .
وإن شهد بإقرار بحق^(٣) : لم يُعتبر ذكر سببه ، كاستحقاق
مال^(٤) . ولا قوله : « ... طوعاً في صحته مكلّفاً » ، عملاً بالظاهر .
وإن شهد بسبب يوجب^(٥) الحق ، أو استحقاق غيره — :
ذكره .

و « الرؤية » تختص الفعل^(٦) : كقتل ، وسرقة ، وغصب ،

(١) كذا في زع والإقناع ، على الإضافة . وفي ش : « لمعرفته » ، فما بعده مفعول له .
والهاء من الشرح . وراجع كلام الغاية بتأمل .

(٢) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش زيادة بعده : « به » ، وزيادة بين الفاء
والفعل : « فإن » . فتنبه ، وتعجب من استخفاف الناشر بأبسط قواعد النشر .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ، وصحّف في ش بلفظ : « يحق » . ولم يرد في
الإقناع ٣٣١ .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « ماله ولا يعتبر » ، والزيادة من
الشرح .

(٥) هذا لفظ زع والإقناع والغاية . وصحّف في ش بلفظ : « يوجب » .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « بالفعل » ، ولعل الباء من المرح وإن ذكرت في
في الغاية ٤٩٠ ولفظ الإقناع ٣٣٠ : « بالأفعال » .

وشربِ خمر، ورَضاعٍ، وولادة.

و « السَّماعُ » ضَرْبان :

١ — : سماعٌ من مشهودٍ عليه . كعتقٍ وطلاقٍ ، وعقدٍ وإقرارٍ ،
وحكمٍ حاكمٍ وإنفاذه .
فتلزمه ^(١) الشهادةُ بما سمع : سواءٍ وقتَ الحاكمِ الحكمَ ، أو
استشهدَهُ مشهودٌ عليه ، أو كان الشاهدُ مستخفياً ^(٢) حينَ
تحمله - أولاً .

٢ — : وسماعٌ بالاستفاضةِ فيما يتعذر ^(٣) علمه — غالباً —
بدونها . كنسبٍ وموتٍ ، ومِلْكٍ مطلقٍ ، وعتقٍ وولاءٍ ،
وولايةٍ وعزلٍ ، ونكاحٍ وخلعٍ وطلاقٍ ، ووقفٍ ومَصْرِفه .
ولا يشهدُ باستفاضةٍ ، إلا عن عددٍ : يقعُ بهم العلمُ .
ويلزمُ الحكمُ بشهادةٍ : لم يُعلم ^(٤) تلقّيها من الاستفاضة .
ومن قال : « شهدتُ بها » ، ففرغَ .

ومن سمعَ إنساناً يُقرُّ بنسبِ أبٍ أو ابنٍ ونحوهما :
فصدّقه المقرُّ له أوسكتَ — : جاز أن يشهدَ له به . لا : إن كذّبَ به .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية والإقناع في ٣٣١ : « فيلزمه » . وكل صحيح .
وفي الغاية نقص أو اختصار . وانظر شرح الإقناع .

(٢) ذكر بهامش ز : « مسألة : تجوز شهادة المستخفي » .

(٣) كذا في ز ش والغاية والإقناع . وفي ع : « تعذر » .

(٤) كذا في ز ع والغاية والإقناع ٣٣٢ . وفي ش : « بعلم » ، وهو تصحيح .

وإن قال المتحاسبان : « لا تشهدوا علينا بما يجري بيننا » —
 لم يمنع ذلك الشهادة ، ولزوم إقامتها .
 ومن رأى شيئاً بيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة كمالك — :
 من تقضى وبناء ، وإجارة وإعارة — : فله الشهادة بالملك ،
 كمعاينة السبب : من يبيع وإرث^(١) .
 وإلا : فباليد ، والتصرف .

فصل

ومن شهد بعقد : أعتبر ذكر شروطه .
 ١ — فيعتبر في « نكاح » : أنه تزوجها برضاها ، إن لم تكن
 مجبرة . وبقية الشروط .
 ٢ — وفي « رضاع » : عدد : الرضعات ، وأنه شرب من
 ثديها ، أو من لبن حليب منه .
 ٢ — وفي « قتل » : ذكر القتال وأنه ضربه بسيف أو جرحه
 فقتله ، أو مات^(٢) من ذلك . ولا يكفي : « جرحه^(٣) فمات » .

(١) ورد في ش والغاية ٤٩١ بلفظ : « وارث » ، وهو خطأ وتصحيف . وفي ش.
 اضطراب في فصل المتن عن الشرح ، فلا تتأثر به . وانظر الإقناع .
 (٢) كذا في ز ش والغاية والإقناع ٣٣٣ وأصل ع ، ثم كسخت الألف فيها ، وهو خطأ .
 فراجع الشرح بتأمل .
 (٣) ضبط في ز بضم الحاء ، وهو خطأ وسبب قلم ، فتأمل .

٤ — وفي « زنا » : ذِكرُ مَزْنِيٍّ بها . وأَيْنَ ؟ وكيف ؟ وفي أيِّ وقتٍ ؟ وأنه رأى ذِكرَه في فرجها .
٥ — وفي « سرقة » : ذِكرُ مسروقٍ منه ، ونِصابٍ ، وحِرْزٍ ، وصِفَتِها .

٦ — وفي « قذف » : ذِكرُ مقذوفٍ ، وصفةٍ قذفٍ .
٧ — وفي « إكراه » : أنه ضربَه أو هَدَّدَهُ وهو قادرٌ على وقوعِ الفعلِ به ، ونحوه .
وإن شَهِداً^(١) : « أن هذا ابنُ أُمِّته » ، لم يُحْكَمْ له به حتى يقولوا : « ... ولدته^(٢) في ملكه » .

وإن شَهِداً : « أن هذا الغَزَلُ من قِطْنِه ، أو الدَّقِيقُ من حِطْيِه ، أو الطيرُ من بَيْضَتِه » — حُكِمَ له به .
لا إن شَهِداً^(٣) : « أن هذه البَيْضَةُ من طَيْرِه ، وأنه اشْتَرَى هذا^(٤) من زيدٍ ، أو وقفَه عليه ، أو أعتَقَه » — حتى يقولوا : « وهو في ملكه » .

ومن أدَّعى إِرْثَ ميتٍ ، فشَهِداً : « أنه وارثُه ، لا يَعْلَمَانِ^(٥) »

(١) وردت الألف في زع والغاية ٤٩٢ ، وسقطت من ش والإقناع .

(٢) أسقطت الكلمة من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) ذكرت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع والإقناع .

(٤) في ش زيادة : « العبد » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٥) في ش زيادة : « وارثا » ، وهي أيضاً من الشرح وإن وردت في الإقناع .

غيره ، أو قالوا : « ... في هذا البلد » — سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة ، أولاً — : سُلِّمَ إليه بغير كفيل ؛ و ... به : إن ^(١) شهدا بإثره فقط .

ثم إن شهدا لآخر ^(٢) : « أنه وارثه » ، شارك الأول .
ولا تُردُّ الشهادة على نفي محصور ^(٣) ، بدليل هذه المسئلة والإعسار ، وغيرهما .
وإن شهد اثنان : « أنه أبنته ، لا وراث له غيره » ، وآخران ^(٤) :
« أن هذا أبنته ، لا وراث له غيره » — قُسِمَ الإرث بينهما .

فصل

وإن شهدا : « أنه طلق ، أو أعتق ، أو أبطل من وصاياه واحدة » .
ونسى عينها — : لم يُقبل ^(٥) .
وإن شهد أحدهما بنصب ثوبٍ أحمرٍ والآخر بنصب أبيض ،

(١) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « كان » . وانظر شرح الإقناع ٣٣٤ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شهد ، الآخر » ، وهو من عبث الناسر .

ولم ترد الكلمة في الإقناع .

(٣) كذا بالأصول والغاية . وفي الإقناع : « النفي المحصور » .

(٤) كذا بالأصول ، وهو الصحيح . وحرف في الغاية بلفظ : « وآخر » . وراجع

الإقناع .

(٥) كذا في ز والإقناع . وفي ع ش : « تقبل » ، وكذا في الغاية مع تحريف .

الجملة السابقة بلفظ : « ونسى عنها » .

أو أحدهما : « أنه غصَّبه اليوم » والآخرُ : « أنه ... أمس » —
لم تكمل .

وكذا : كلُّ شهادةٍ على فعلٍ متَّحدٍ في نفسه : كقتلِ زيدٍ ،
أو باتفاقهما : كسرقةٍ — : إذا اختلفا في وقته ، أو مكانه ، أو صفةٍ
متعلِّقةٍ به : كلوئه ، وآلةِ قتلٍ : مما يدلُّ على تغايرِ الفعلين^(١) .
وإن أمكن تعدُّده ، ولم يشهدا بأنه متَّحدٌ — : فبكلِّ شيءٍ
شاهدٌ ، فيُعمَلُ بمقتضى ذلك . ولا تنافي .
ولو كان بدَلَه بينةٌ : ثبَّتْنا هنا إن أدَّعاهما — وإلا : ما أدَّعاهُ —
وتساقطتا في الأولى^(٢) .

وكفعلٍ — من قولٍ — نكاحٌ وقذفٌ ، فقط .
ولو كانت الشهادةُ على إقرارٍ بفعلٍ أو غيره — ولو نكاحاً
أو قذفاً — أو شهد واحدٌ بالفعل ، وآخرٌ على إقراره — : جُمِعَتْ .
لا : إن شهد واحدٌ بعقدِ نكاحٍ أو قتلٍ خطيٍّ ، وآخرٌ على
إقراره .
ولمدَّعى القتلِ أن يحلفَ مع أحدهما ، ويأخذَ الدِّيَّةَ . ومتى

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لم تكمل » البينة ، كما في
الإفناع ٣٣٥ .

(٢) ورد بهامش ز : « قوله : في الأولى ، أى في مسألة اتحاد الفعل سواء كان الانحدار
في نفس الفعل ، أو باتفاق من شهد » اهـ . وذكر مختصراً في الشرح .

حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ الْفَعْلِ : فَعَلَى الْعَاقِلَةِ . وَمَعَ شَاهِدِ الْإِقْرَارِ : فَنُيْ
مَالِ الْقَاتِلِ .

وَلَوْ شَهِدَا^(١) بِالْقَتْلِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهِ ، وَزَادَ أَحَدُهُمَا : « عَمْدًا » —
ثَبَتَ الْقَتْلُ ، وَصُدِّقَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي صِفَتِهِ .

وَمَتَى جَمَعْنَا^(٢) — مَعَ اخْتِلَافِ وَقْتٍ — فِي قَتْلِ أَوْ طَلَاقٍ : فَالْأَرثُ
وَالْعِدَّةُ يَلِيَانِ آخِرَ الْمُدَّتَيْنِ .

وَلِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفِ أَمْسٍ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ
أَقَرَّ لَهُ بِهِ الْيَوْمَ » ، أَوْ أَحَدُهُمَا : « أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ » وَالْآخَرُ :
« أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا الْيَوْمَ » — كَمُلَتْ .

وَكَذَا : كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى قَوْلٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَقَذْفٍ .

وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفِ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ
بِأَلْفَيْنِ » ، أَوْ أَحَدُهُمَا : « أَنَّ لَهُ^(٣) عَلَيْهِ أَلْفًا » وَالْآخَرُ : « أَنَّ لَهُ
عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ » — كَمُلَتْ بِالْفِ ، وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرِ
مَعَ شَاهِدِهِ .

وَلَوْ شَهِدَا بِمَائَةٍ ، وَآخَرَانِ^(٤) بَعْدَ أَقَلِّ — : دَخَلَ ، إِلَّا مَعَ

(١) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٤٩٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ مَعَ وَرُودِهَا فِي لَفْظِ
الْشَارِحِ الَّذِي قَدَرَهُ بَعْدَ .

(٢) كَذَا فِي زِشِّ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٣٦ . وَفِي عَ : « جَمَعْنَا » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « لَهُ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

ما يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ : فَيَلْزَمَانِهِ .

ولو شهد واحدٌ بألفٍ ، وآخرُ بألفٍ من قَرْضٍ — : كَمَلْتُ
لا : إن شهد واحدٌ بألفٍ من قَرْضٍ ، وآخرُ بألفٍ من ثَمَنِ مَبِيعٍ^(١)
وإن شهدا : « أن عليه ألفاً » ، وقال أحدهما : « قضاءُ بعضه »
بطلتْ شهادته .

وإن شهدا : « أنه أقرضه ألفاً » ، ثم قال أحدهما : « قضاءُ
نصفه » — صحت شهادتهما .

ولا يَحِلُّ لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ باقتضاء الحقِّ أو انتقاليه ، أن
يَشْهَدَ بِهِ .

ولو شهدا على رجل : « أنه أخذ من صغير ألفاً » ، وآخرانِ على
آخر : « أنه أخذ من الصغير ألفاً » — لزم وليُّهُ مطالبتهما بألفين ،
إلا أن تَشْهَدَ الْبَيَّتَانِ عَلَى أَلْفٍ بَعَيْنَهَا : فَيَطْلُبُهَا مِنْ أَيَّهِنَّ شَاءَ .
ومن له بَيِّنَةٌ بألفٍ ، فقال : أريدُ « أن تَشْهَدَ الِى بِخَمْسَمِائَةٍ »
— لم يَجْزُ ، ولو كان الحاكمُ لم يُؤَلَّ الْحَكْمَ فَوْقَهَا .

ولو شهد اثنانِ — في مُحْفَلٍ — على واحدٍ منهم : « أنه طَلَّقَ
أو أَعْتَقَ » ، أو على خطيبٍ : « أنه قال أو فَعَلَ عَلَى الْمُنْبَرِ^(٢) في الْخُطْبَةِ
شيئاً » لم يَشْهَدَ بِهِ غَيْرُهُمَا ، معَ الْمَشَارَكَةِ في سَمْعٍ وَبَصَرٍ — : قَبْلًا .

(١) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَفِي ع : « بَيْع » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُش وَالْغَايَةِ ٤٩٥ . وَفِي ع : « مَنْبَر » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ .

ولا يُعَارِضُهُ قولُ الأصحاب : « إذا أَنْفَرَدَ واحدٌ فيما تَوَفَّرُ^(١) الدَّوَاعِي على^(٢) نَقْلِهِ ، معَ مِشَارَكَةِ كَثِيرِينَ ، رُدَّ » .

* * *

بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

وهي ستة :

١ — أَحَدُهَا : الْبُلُوغُ . فلا تُقْبَلُ من صَغِيرٍ — ولو في حالِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ — مطلقاً .

٢ — الْثَانِي : الْعَقْلُ ، وهو : نَوْعٌ من الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ .
و « الْعَاقِلُ » : من عَرَفَ الْوَاجِبَ عَقْلاً — : الضَّرُورِيَّ ، وَغَيْرَهُ — وَالْمُمْكِنَ ، وَالْمُتَنَبِّعَ ، وما يَنْفَعُهُ^(٣) وَيَضُرُّهُ غَالِباً .
فَلَا تُقْبَلُ من مَعْتُوهِ ، ولا مَجْنُونٍ إِلَّا مَنْ يُحْتَقِّقُ أَحْيَاناً : إذا شَهِدَ في إِفَاتَتِهِ .

٣ — الْثَالِثُ : النُّطْقُ . فلا تُقْبَلُ من أَخْرَسٍ^(٤) ، إِلَّا إذا أَدَّاهَا بِخَطِّهِ .

(١) كَذَا في زع والغاية ، وهو الصحيح . وفي ش : « تتوقف » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الياش لا الشارح .

(٣) كَذَا في زع والغاية ٤٩٦ . وفي ش والاقناع ٣٣٨ تأخير وتقديم .

(٤) كتب في ز فوقها بخط صغير : « نصا (أو : وضعا ؟) » . وذكر بهامشها

حاشية : « ولو فهمت إشارته ، لإقاع » ٣٣٨ .

(م ٤٢ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٤ — الرابعُ: اَلْحِفْظُ . فلا تُقْبَلُ من مغفَلٍ ، ومعروفٍ بكثرة غلطٍ وسهولٍ .

٥ — الخامسُ: اَلْإِسْلَامُ . فلا تُقْبَلُ من كافرٍ — ولو على مثله — غيرَ رجلَينِ كتابَينِ ، عندَ عَدَمِ^(١) ، بوصيةٍ ميتٍ بسفرٍ : مسلمٍ أو كافرٍ . ويُحْلَفُهما^(٢) حاكمٌ — وجوباً — بعدَ العصرِ : « لا نَشْتَرِي به كَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ؛ وما^(٣) خانا ولا^(٤) حَرَفًا ؛ وإنها الوصية » . « فإن عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا أُسْتَحَقَّ إِثْمًا » ، قام^(٥) آخِرَانِ — من أولياء الموصي — فحلفا بالله تعالى : « لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ من شهادتهما ، ولقد خانا وكتمانًا » . ويُقْضَى لهما .

٦ — السادسُ: اَلْعَدَالَةُ^(٦) ، وهى: اِسْتِوَاءُ اَحْوالِهِ فى دِينِهِ ، واَعْتِدَالُ

(١) ذكر بهامش ع ، بخط آخر ، زيادة — مع التصحيح — هى : « مسلم » . وقد وردت فى المرح والإقناع .

(٢) كذا فى زع والغاية — وفيها زيادة لم ترد فى الإقناع أيضاً ، هى : « كآخر » — وفى ش : « ويحلفها » ، وهو تصحيف . وفى الإقناع : « ويحلفهم . . . خانو . . . حرفوا » .

(٣) كذا فى زش والغاية والإقناع وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلنظ : « لا » . ولا مبرر له .

(٤) كذا فى زع والغاية والإقناع . وفى ش : « ما » ، وأعله تصحيف .

(٥) كذا فى زع . وفى الغاية : « أقام » ، وهو تحريف . ولفظ الإقناع : « حلف اثنان » . ولفظ ش : « فآخِرَانِ » ، والظاهر أنه تصرف — من الماسخ أو الناشر — نشأ عن التأثر بنص آية المائدة السكرية : (١٠٧/٥) ، التى اقتبس المصنف كثيراً من ألفاظها . هذا ، وإذا كنت راغباً فى الوقوف على أجود ما كتب عنها وأجمعه ، وأفوده وأنفعه — فراجع كتاب « أحكام القرآن » لإمامنا الشافعى — رضى الله عنه — الذى جمعه من نصوصه الحافظ البيهقى : (ج ٢ س ١٤٤ — ١٥٥) . وانظر هامشه .

(٦) كذا فى زع والغاية ٩٧ ؛ والإقناع ٣٣٩ . وفى ش : « المادلة » ، وهو

تصحيف ظاهر .

أقواله وأفعاله ، ويُعتبر لها شيطان :

١ — : الأصلح في الدين ، وهو : أداء الفرائض برواتبها —
فلا تُقبل ممن داوم على تركها — وأجتناب المحرم : بأن لا يأتى كبيرة
ولا يُدمن على صغيرة^(١) ،
والكذب صغيرة ، إلا في شهادة زور ، وكذب^(٢) على نبي ،
ورمى فتن ، ونحوه — : فكبيرة .
ويجب لتخليص مسلم من قتل ، وإباح لإصلاح وحرب^(٣)
وزوجة فقط .

و « الكبيرة » : مافيه حدث في الدنيا ، أو^(٤) وعيد في الآخرة .
فلا تُقبل شهادة فاسق بفعل — : كزاني ، وذي ثوب . — أو
باعتقاد : كقُلِّد في خلق القرآن^(٥) ، أو نفي^(٦) الرؤية ، أو الرّفْض ،
أو التّجهّم ، ونحوه . ويُكفر مجتهدهم : الداعية .

(١) وردت التاء في زش والغاية والإقناع ، وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٩٨ . وفي الإقناع : « أو كذب » ، وش : « والكذب » .

(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٤٠ . وفي ش : « لحرب ، لزوجة » ، واللام

من الشرح .

(٤) وردت الألف في زش والغاية ٤٩٧ ، وسقطت من ع والإقناع ٣٣٩ .

(٥) راجع ما كتبه عن حجة أبي عبد الله البخاري — رضى الله عنه — بسبب

هذه المسئلة الخطيرة : في هامش « آداب الشافعي » (ص ٨ — ٩) ، ومقدمة صحيحه

(طبع النهضة الحديثة بمكة) .

(٦) لفظ ش : « أو في نفي » ، والزيادة من الشرح ، وكررت فيه .

ولا قاذفٍ — : حُدَّ ، أوْ لَا . — حتى يتوبَ . و « توبته » :
تَكْذِيبُ نَفْسِهِ^(١) ولو كان^(٢) صادقاً . و « توبتهُ غيرة » : نَدَمٌ ، وإِقْلَاعُ
وعزم^(٣) أن لا يَعُودَ .

وإن كان بتركٍ واجبٍ : فلا بُدَّ من فعله ، ويُسارعُ .
ويعتبرُ رُدَّ مَظْلَمَةٍ ، أو يَسْتَحِلُّه وَيَسْتَمْلَهُ^(٤) معسرٌ .
ولا تصحُّ مَعْلَقَةٌ . ولا يُشترطُ — لصحتها من قذفٍ وغِيمَةٍ
ونحوها — إعلامُه والتحليلُ منه .
ومن أخذ بالرخص : فَسَّقَ .

ومن أتى فرعاً مختلفاً فيه — : كمن تزوج بلا وليٍّ أو بنته من زنا
أو شرب من نبيذٍ مالا يُسكر^(٥) ، أو آخر الحج قادراً . — إن اعتقد
تحريره : رُدَّتْ ، وإن تأوَّل . فلا .

٢ — الثاني : أَسْتَعَالَ المَرْوَةَ^(٦) : بفعلٍ ما يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ ، وترك
ما يُدْنِسُهُ وَيَشِينُهُ عادةً .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لنفسه » ، واللام من الشرح وإن ذكرت في
الغاية ٤٩٩ . وانظر الإقناع ٣٤٥ .

(٢) ورد هذا في زع والغاية ، وأسقط من ش والإقناع مدرجا في شرحيهما .

(٣) كذا في ز ش والإقناع ٣٤٤ والغاية — مع ورود ما قبله فيها محرفاً بلفظ :
« والإقلاع » — وع مع زيادة : « على » ، وهي من الناسخ .

(٤) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « أو يستمله » ، وهو تحريف . ولفظ
الغاية : « ويعمل » .

(٥) كذا في ز والغاية ٥٠٠ وأصل ع ، ثم أُضِيفَ إليها — بخط آخر — هاء
بآخره ، وهو لفظ ش . والهاء من الشرح وإن وردت في الإقناع ٣٤٢ .

(٦) أي الإنسانية كما في الشرح . وذكر بهامش ز حاشية : « المروءة : كيفية
نفسانية تحمل المرء على ملازمة التقوى ، وترك الرذائل » اهـ مؤلف .

فلا شهادة لمُصافِعٍ^(١) ومُتَمَسِّخَرٍ ، ورقَّاصٍ ، ومُبَشَّعٍ ، ومنعٍ —
ويُكرهُ الغِناءُ ، واستماعُه — وطُفيلٍ ، ومُتَزَيٍّ بَرِيٍّ
يُسَخَّرُ منه .

ولا لشاعرٍ : يُفَرِّطُ في مدحٍ بإعطاء وفي ذمٍّ بمنعٍ ، أو يُشَبِّبُ
بمدحٍ خمرٍ ، أو بُرْدٍ^(٢) ، أو بامرأةٍ معيّنةٍ محرّمةٍ . ويُفسَّقُ بذلك ،
ولا تحرّمُ روايته .

ولا لللاعبِ بشِطْرَ نَجٍ غيرٍ مقلِّدٍ — كَمَعَ عَوْضٍ^(٣) ، أو تركِ
واجبٍ ، أو فعلٍ محرّمٍ إجماعاً — أو بُزْدٍ ، ويحرّمَانِ ، أو^(٤) بَكَلٍّ
مافيه دناءةٌ حتى في أَرْجُوحةٍ ، أو رفعٍ ثَقِيلٍ — وتحرّمُ مخاطرته بنفسه
فيه ، وفي ثِقَافٍ ، أو بحمامٍ طَيَّارَةٍ .

ولا أُمَسْتَرَعِيها من المزارعِ ، أو لَيْصِيْدٍ^(٥) بها حَمَامٍ غيره . ويُباحُ :

-
- (١) زعم الجوهري في الصحاح — على ما في شرح الإقناع — : أن « الصنع »
كلمة مولدة . وارتضاه صاحب المختار . ورد عليه صاحب المصباح بقوله : « ولا عبرة بقول
من جعل هذه الكلمة مولدة ، مع شهرتها في كتب الأئمة » اهـ ، كالتهذيب لأبي منصور
الأزهري . وصحف ما بعده في الغاية بلفظ : « ومستمخر » .
- (٢) كَذَا في زع والغاية ، جمع « أُمرد » وهو لفظ ش .
- (٣) كَذَا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « كبعوض » .
- (٤) كَذَا في زع . وسقطت الألف من ش . وفي الغاية زيادة ، وردت في الشرح ،
مى : « لاعب » . ولفظ الإقناع ٣٤٣ : « ولا بكَل » .
- (٥) وردت اللام في زع والإقناع ٣٤٢ ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
كما سقطت الياء الأول من الغاية .

للأنس بصوتها واستفراخها^(١)، وحمل كتب . ويكره حبس طير : لنعمته .

ولا لمن يأكل بالسوق ، لا يسيراً : كلقة وتفاحة ونحوهما .
ولا لمن يمدُّ رجله^(٢) بجميع الناس ، أو يكشف — من بدنه —
ما العادة تغطيته ، أو يحدث بمباضة أهله أو أمته ، أو يخاطبهما
بفاحش بين الناس ، أو يدخل الحمام بغير منزر ، أو ينام بين
جالسين — أو يخرج عن مستوى الجلوس — بلا عذر ، أو يحكي
المضحكات ، ونحوه .

ومتى وجد الشرط — : بأن بلغ صغيره ، أو عقل مجنون ،
أو أسلم كافر ، أو تاب فاسق — : قبلت شهادته ، بمجرد ذلك .

فصل

ولا تسترط الحرية : فتقبل شهادة عبد وأمة ، في كل ما يقبل
فيه حرٌّ وحره . ومتى تعينت عليه : حرٌّ منعه .

ولا كون الصنعة غير دنيئة عرفاً : فتقبل شهادة حجام
وحداد ، وزبال وقمام وكناس ، وكباش وقراد ودباب ، ونفاط

(١) كذا في زع والغاية ، وهو موافق لالفظ الإقناع : « ولاستفراخها » . وفي ش :
« أو استفراخها » ، والزائد من المرح . وذكر المعطوف عليه في الغاية بالخط : « لأنس » .
(٢) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٤٣ . وفي ش : « رجله » ، وهو — مم صحة
معناه — تحريف .

ونخال، وصَبَّاحٍ ودَبَّاحٍ، وجمالٍ وجزَّارٍ، وكَسَّاحٍ، وحائكٍ وحارسٍ،
وصائغٍ ومُكَارٍ، وقَيِّمٍ — وكذا مَنْ لبسَ غيرَ زِيٍّ بلدٍ^(١)
يسكنه، أوزيَّة المعتاد، بلا عذرٍ — : إذا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ^(٢) .
وتُقبلُ شَهادَةُ ولدٍ زانٍ حتى به، وبدوىٌّ على قَرَوَى .
وأَعْمَى بما سَمِعَ — : إذا تيقَّن الصوتَ . — وبِالاستفاضةِ ،
وبِعَرَّشِيَّاتٍ : تَحَمَّلَهَا قَبْلَ عَمَاهُ ، ولو لم يُعرَفِ المشهودُ عليه إلا
بَعِينِهِ : إذا وصفَه للحاكم بما يَتَمَيَّزُ به ، وكذا : إن تَعَذَّرَتْ رُؤيةُ
مشهودٍ له أو عليه^(٣) أو به — لموتٍ^(٤) أو غَيْبَةٍ .
والأَصْمُ كَسَمِيعٍ : فيما رآه أو سَمِعَهُ قَبْلَ صَمِّهِ .
ومن شَهِدَ بِحَقٍّ عِنْدَ حاكمٍ ، ثم عَمَى أو خَرَسَ أو صُمَّ
أو جُنَّ أو مات — لم يُنْعَ الحُكْمُ بِشَهادَتِهِ : إن كان عدلاً .
وإن حدثَ مانعٌ — : من كفرٍ ، أو فسقٍ ، أو تُهْمَةٍ . —
قَبْلَ الحُكْمِ : مَنَعَهُ ، غيرَ عداوةٍ أبتَدَأَها مشهودٌ عليه : بأنْ قَذَفَ
البينةَ ، أو قَاوَلَهَا عِنْدَ الحُكُومَةِ .

(١) كذا في زع والغاية ٥٠١ . وفي ش : « بلدة يسكنها » ، وكلاهما صحيح
ولكن لا يبعد أن تكون الزيادة من الشارح .

(٢) في الإقناع زيادة : « في دينهم » . وقدمت جملة الشرط — في الغاية — قبل
« وكذا » .

(٣) كذا في زع والغاية ٥٠٢ . وفي ش تأخير وتقديم . ونظ في الإقناع : « ... الذين
المشهود لها أو عليها أو بها ، لغيبه أو موت أو عمى » .

(٤) كذا في زش والغاية ، وهو الأحسن هنا . وفي ع : « بموت » .

و... بعده : يُستوفى مالٌ ، لاحدٌ مطلقاً ، ولا قودٌ .
وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهِ : كَمَا كَمِ عَلَى حَكْمِهِ
بعد عزل^(١) ، وقاسمٍ ومرضعةٍ على قسمته وإرضاعها ولو بأجرةٍ .

* * *

بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ

وهي سبعةٌ :

- ١ - أحدها كونُ مشهودٍ له يَمْلِكُهُ أو بعضه ، أو زوجاً ولو في الماضي . أو من عَمُودَى نَسَبِهِ - ولو لم يَجْرُبْ به^(٢) - نفماً غالباً : كبعقدٍ نكاح ، أو قذفٍ .
- وَيُقْبَلُ^(٣) لِبَاقِي أَقَارِبِهِ - : كَأَخِيهِ وَعَمِّهِ . - وَلَوْلَدِهِ وَوَالِدِهِ مِنْ زَنًا وَرَضَاعٍ^(٤) ، وَلصَدِيقِهِ وَعَتِيقِهِ وَمَوْلَاهُ .
- وإن شهدا على أبيهما بقذفٍ ضَرَّةٍ أُمَّهُمَا - وهي تحته - أو طلاقها : قُبِلَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ ٣٤٦ : « الْفَزْل » ، وَش « عَزْلُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٥٠٣ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجَاتِ الشَّرْحِ . وَانْظُرْ شَرْحَ الْإِقْنَاعِ (أَوْ الْإِقْنَاعِ مَدْرَجَاتِ فِيهِ) .
(٣) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِشِّ وَالنَّايَةِ : « وَتَقْبَلُ » أَيِ الشَّهَادَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ . وَكُلُّ صَحِيحٍ كَمَا ذَكَرْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ .
(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « أَوْ رَضَاعٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَ فِي عِبَارَةِ الْإِقْنَاعِ . وَانْظُرْ شَرْحَهُ .

وَمَنْ أَدَّعَى عَلَى مَعْتِقِ عَبْدَيْنِ: «أَنَّهُ غَصَبَهُمَا مِنْهُ»، فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ
بَصَدَقِهِ - لَمْ تُقْبَلْ: لَمَوْدِهِمَا إِلَى الرِّقِّ - وَكَذَا لَوْ شَهِدَا: «أَنَّ
مَعْتِقَهُمَا كَانَ - حِينَ الْعَتَقِ - غَيْرَ يَالِغٍ» وَنَحْوَهُ؛ أَوْ جَرَّ حَاشَاهُ
حَرِّيَّتَهُمَا.

وَلَوْ عَتَقَا بِتَدْيِيرٍ أَوْ وَصِيَّةٍ، فَشَهِدَا بِدَيْنٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثَّرَةٍ فِي
الرِّقِّ - لَمْ تُقْبَلْ: لِأَقْرَارِهِمَا - بَعْدَ الْحَرِيَّةِ - بِرَقِّهِمَا
لغَيْرِ سَيِّدٍ.

٢ - أَلْثَانِي: أَنْ يَجُرَّ بِهَا نَفْعًا لِنَفْسِهِ، كَشَهَادَتِهِ لِرَقِيْقِهِ وَلَوْ
مَكَاتَبًا، أَوْ لَمَوْرُوئِهِ^(١) بِجُرْحٍ قَبْلَ أَنْ دَمَالِهِ، أَوْ لَمَوْصِيَّهِ أَوْ مَوْكَلِهِ
فِي مَا وَكَّلَ فِيهِ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ حَلَّ لَهَا، أَوْ لَشَرِيْكِهِ فِي مَا هُوَ شَرِيْكٌ فِيهِ، أَوْ
لِمُسْتَأْجَرِهِ بِمَا أَسْتَأْجَرَهُ فِيهِ، أَوْ مِنْ فِي حِجْرِهِ، أَوْ غَرِيمٍ بِعَالٍ
لِفَلَسٍ بَعْدَ حَجْرِهِ.

أَوْ أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ بِعَفْوِ الْآخَرِ عَنْ سَفْعَتِهِ.

أَوْ مِنْ لَهُ كَلَامٌ أَوْ اسْتِحْقَاقٌ - وَإِنْ قَلَّ - فِي رِبَاطٍ أَوْ
مَدْرَسَةٍ، بِمَصْلَحَةٍ لَهَا^(٢).

(١) كَذَا فِي ز. وَفِي ع ش وَالْغَايَةِ ٥٠٤: «لَمَوْرُوئِهِ»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي
الْإِقْنَاعِ ٣٤٨.

(٢) كَذَا فِي ز ع وَالْغَايَةِ، وَجَازَ لِأَفْرَادِ الضَّمِيرِ: لِلْعُطْفِ بِأَوْ. وَفِي ش: «لِمَصْلَحَةٍ
لَهَا»، وَلَعَلَّ الْمَيِّمَ مِنَ الشَّرْحِ. وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ.

وَتُقْبَلُ لِمَوْرَثِهِ — فِي مَرَضِهِ — بِدَيْنٍ . وَإِنْ حُكِمَ بِهَا ^(١) ثُمَّ مَاتَ ، فَمَوْرَثُهُ — : لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ .

٣ — أَلْثَالْتُ : أَنْ يَدْفَعَ بِهَا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ ^(٢) ، كَالْعَاقِلَةِ بِجَرَحِ شَهْوِدِ قَتْلِ الْخَطِئِ ، وَالْغُرْمَاءِ ^(٣) بِجَرَحِ شَهْوِدِ دَيْنٍ عَلَى مَفْلِسٍ ، وَكُلٌّ مِنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ : إِذَا شَهِدَ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَيْهِ .

٤ — أَلرَّابِعُ : أَلْعِدَاوَةُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَوْرُوثَةً أَوْ مَكْتَسَبَةً : كَفَرَحِهِ بِمَسَاءَتِهِ ، أَوْ غَمِّهِ بِفَرَحِهِ ، وَطَلْبِهِ لَهُ الشَّرَّ .

فَلَا يُقْبَلُ ^(٤) عَلَى عَدُوِّهِ — إِلَّا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ ^(٥) — :

فَتَلْغُو مِنْ مَقْذِفٍ عَلَى قَازِفِهِ ، وَمَقْطُوعٍ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى قَاطِعِهِ . وَمَنْ زَوَّجَ فِي زَنًا ، بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ .
٥ — أَلْخَامِسُ : أَلْحَرَصُ عَلَى أَدَائِهَا قَبْلَ اسْتِشْهَادِ مَنْ يَعْلَمُ بِهَا ،

(١) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَفِي الْإِقْنَاعِ بِلَفْظِ : « بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ » ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، مَثْبُتًا بِدَلِيلِهِ مِنْهُ : « بِشَهَادَتِهِ » .
(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « كَزَوْجِ فِي زَنًا ، بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ » . وَسَيَأْتِي قَرِيبًا .

(٣) وَرَدَ قَوْلُهُ : « الْغُرْمَاءُ » فِي زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مِضَافًا إِلَى الشَّرْحِ .

(٤) كَذَلِكَ فِي ز . وَفِي عِشِّ وَالْغَايَةِ : « تَقْبَلُ » ، وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ . وَانْظُرْ الْإِقْنَاعَ —

(٥) هَذَا لَفْظُ زَشِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَلَفْظُ عِشِّ : « النِّكَاحُ » .

قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا ، إِلَّا فِي عَتَقٍ وَطَلَاقٍ وَنَحْوِهِمَا .

وَكُلُّهُ مِنْ قَلْنَا : « لَا تُقْبَلُ لَهُ » ، فَإِنَّمَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ .

٦ — أَلْسَادُسُ : الْعَصِيَّةُ ^(١) ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا وَبِالْإِفْرَاطِ فِي الْحَمِيَّةِ .

٧ — أَلْسَابُغُ : أَنْ تُرَدَّ لِفَسْقِهِ ثُمَّ يَتُوبَ ، وَيُعِيدُهَا ^(٢) . فَلَا تُقْبَلُ لِلشَّهْمَةِ .

وَلَوْ لَمْ يُوَدِّهَا حَتَّى تَابَ : قُبِلَتْ .

وَلَوْ شَهِدَ كَافِرًا ^(٣) أَوْ غَيْرَ مَكْلَفٍ أَوْ آخِرَسَ ، فَزَالَ ذَلِكَ ^(٤) وَأَعَادُوهَا ^(٥) - : قُبِلَتْ .

لَا : إِنْ شَهِدَ لِمُورِّثِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ بَرِّهِ ، أَوْ لِمَكَاتِبِهِ ، أَوْ بَعْفُو شَرِيكِهِ فِي شَفْعَةٍ عَنْهَا - فَرُدَّتْ .

أَوْ رُدَّتْ - : لِدَفْعِ ضَرَرٍ ، أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ ، أَوْ عِدَاوَةٍ . —

(١) صحف في ع بلفظ : « العصية » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٥٠٥ . وَفِي ش : « ثُمَّ يَعِيدُهَا » ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٥٠ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ حَالُ كَوْنِهِ كَذَلِكَ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « كَافِرٌ » ، وَهُوَ تَعْرِيفُ نَاشِرٍ جَاهِلٍ بِعِيدٍ عَنِ التَّأَمُّلِ فَيَتَوَلَّى تَشْرِيهِ .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مِضَافًا إِلَى الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زِ شِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ع : « وَأَعَادَهَا » ، وَهُوَ أَنْسَبُ وَمُوَافِقٌ لِلْفِظِ الْإِقْنَاعِ : « ثُمَّ أَعَادَهَا » .

فبراً^(١) مورثه ، وعَتَق مَكَاتِبَهُ ، وعفا^(٢) الشاهد عن شفعتيه ،
وزال المانع ؛ ثم أعادوها^(٣) .
ومن شهد بحقٍّ مشتركٍ بينَ من تُرَدُّ^(٤) شهادته له وأجنبيٍّ -
رُدَّتْ : لأنها لا تتبعُ بعضَ في نفسها .

* * *

بابُ أقسامِ المَشْهُودِ بهِ

وهي سبعةٌ :

- ١ - أحدها . الزنا ، ومُوجِبُ حدِّه . فلا بُدَّ من أربعة رجال
يَشْهَدُونَ به ، أو أنه^(٥) أَقَرَّ أَرْبَعًا .
- ٢ - الثاني : إذا ادَّعى من عُرِفَ بَغْيٍ : « أنه فقيرٌ » ، فلا بُدَّ
من ثلاثة رجال .
- ٣ - الثالثُ : الْقَوْدُ ، والإعسارُ ، ووطءٌ يُوجِبُ التَّغْزِيرَ ،

(١) كذا في زع . وفي ش : « فبرى » . وتكلمنا عنه أكثر من مرة . وحرف
في الغاية بلفظ : « فبر » . وراجع الإقناع .

(٢) هذا لفظ زش والغاية . وصحف أو رسم في ع بالياء ، كما تقدم كثيرا .

(٣) كذا في زش والغاية . وفي ع والإقناع : « أعادها » . وتقدم نحوه . وذكر
بهاش ز : « فلا تقبل » ، وهو مذكور في المرح والغاية ، وفي الإقناع بلفظ :
« لم . . . » .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « ردت » ، والظاهر أنه تصحيف .

(٥) هذا لفظ زع والغاية ٦٠٦ ، وهو موافق لما في الإقناع ٣٥١ . وفي ش :
« بأنه » ، والباء من المرح .

وبقية الحدود . فلا بُدَّ من رجلين ، ويثبت القود^(١) بإقرار مرة .

٤ - الرابع : ما ليس بعقوبة ولا مال ، ويطلع عليه الرجال غالباً . : كمنح^(٢) ورجعة ، وخلع وطلاق ، ونسب وولاء . وكذا توكيل وإيصاء في غير مال . - فكالذي قبله .

٥ - الخامس : المال ، وما يقصد به المال . كقرض^(٣) ورهن ، ووديعة وغصب ، وإجارة وشركة ، وحالة وصالح ، وهبة وعتي . وكتابة وتدير ، ومهر وتسميته ، ورق مجهول^(٤) ، وعارية وشفعة ، وإتلاف مال وضمانه^(٥) ، وتوكيل وإيصاء فيه ، ووصية به لمعين ووقف عليه ، وبيع وأجله وخيار^(٦) ، وجناية - خطأ وعمداً^(٧) - : لا تُوجب^(٨) قوداً بحال ، أو تُوجب مالاً وفي بعضها قودٌ - : كعمامة وهاشمية ومُنقلة ، له قودٌ موصحة في ذلك ... -

(١) كذا في زش والغاية . ولفظ والإقناع : « القود » .

(٢) هذا اللفظ زش والغاية والإقناع . وصنف في ع يلفظ : « لكاح » .

(٣) كذا في زع والغاية . وحرف في ش يلفظ : « وكقض » . وانظر الإقناع ٣٥٢ .

(٤) في الإقناع زيادة : « النسب » .

(٥) كذا في زع والغاية . وصنف في ش والإقناع يلفظ : « وضمانه » .

(٦) كذا في ز . وفي ش زيادة من الشرح : « فيه » . ولفظ والغاية والإقناع ٣٥١ وخياره .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « عمد » ، ولعله تحريف مع إمكان تصحيحه على أن « جنائية » مضاف لما قبله ، كما في عبارة الإقناع ٣٥٢ : « وجناية الخطأ » . وحرف في الغاية يلفظ : « خطأ أو عمد » .

(٨) كذا في زع والغاية ، وهو الأنسب . وفي ش : « يوجب » .

«وفسخ»^(١) عقد معاوضة ، ودعوى قتل كافر : لأخذ سلبه ، ودعوى أسير تقدم إسلامه : لمنع رقه . ونحوه .

فيثبت المسأل برجلين ، ورجل^(٢) وأمرأتين ، ورجل وعين — لا أمرأتين وعين — ويجب تقديم الشهادة عليه .
ولو نكل عنه من أقام شاهدا : حلف مدعى عليه ، وسقط الحق .
فإن نكل : حكم عليه .

ولو كان لجماعة حق بشاهد ، فأقاموه — فمن حلف : أخذ نصيبه ، ولا يشاركه من لم يحلف . ولا تحلف^(٣) ورثة ناكل .

٦ — السادس : داء دابة وموضحة ونحوها . فيقبل قول طبيب ويظار واحد ، لعدم غيره ، في معرفته .
فإن لم يتعذر : فائنان . وإن اختلفا : قدم قول مثبت^(٤) .

٧ — السابع : ما لا يطأ عليه الرجال ، غالباً : كميوب النساء تحت الثياب ، والرضاع والاستهلال ، والبكارة والثبوبة ، والحيض ونحوه . وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ، ونحوها : مما لا يحضره رجال^(٥) .

(١) هذا لفظ زع والغاية والإقناع . وفي ش : « وكعد » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٥٠٧ . وفي ع : « أو رجل » ، وفيه لميها . فلعل الزيادة من الناسخ وإن وردت في الإقناع .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو أنسب . وفي ش والإقناع ٣٥٣ : « يحلف » .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « على ناف » . وراجع شرحي المنتهى والإقناع ٣٥١

(٥) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٥٣ . وفي ش : « الرجال » .

فيكفي فيه امرأةٌ عدلٌ، والأحوطُ: اثنتان^(١).
وإن شهد به رجلٌ، فأوّلَى: لِكَمَالِهِ.

☆☆☆

فصل

ومن أدّعت إقرارَ زوجها بأخوّة^(٢) رَضاعٍ، فأنكرَ —: لم يُقبَلْ فيه إلا رجلانِ.

وإن شهد بقتلِ العمدِ رجلٌ وامرأتانِ: لم يثبتَ شيءٌ. وإن شهدوا بسرقةٍ: ثبتَ المالُ دونَ القطعِ، ويُغرّمُهُ ناكِلٌ.

وإن أدّعى زوجٌ خُلْعاً: قبِلَ فيه رجلٌ وامرأتانِ، أو وبعينه. فيثبتُ العوضُ، وتبينُ بمجرّدِ دعواه.

وإن أدّعته: لم يُقبَلْ فيه إلا رجلانِ.

ومن أقامت رجلاً وامرأتينِ بتزويجها^(٣) بمهرٍ: ثبتَ المهرُ.

ومن حلّف بطلاقٍ: «ما سرقَ، أو ما غصبَ» ونحوه، فثبتَ فعلُهُ برجلٍ وامرأتينِ — أو وبعينٍ —: ثبتَ المالُ، ولم تَطْلُقْ.

وإن شهد رجلٌ وامرأتانِ لرجلٍ — أو رجلٌ وحلّف معه —:

(١) كذا في زع. وفي الغاية والإقناع: «اثنتان». وكلاهما صحيح. وفي ش: «اثان»، وهو نصيف جاهلٌ بأبسط القواعد.

(٢) سقطت «بأ» من ع، ولم تهمز في الغاية ٥٠٨.

(٣) كذا في ز. وفي ش والغاية: «ولن...»، وع ش: «... بتزويجها»، وهو تحريف كما يؤكدُه نص الإقناع ٣٥٤: «أنه تزويجها».

«أن فلانة أمٌ وليده، وولدها منه» — قُضِيَ لَهَا أُمٌّ وَلَدٌ، وَلَا تَثْبُتُ^(١)
 حريةٌ وليدها ولا نسبه .
 ولو وُجد على دابةٍ مكتوبٌ : «حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ، أو على
 أُسْكُفَّةٍ^(٢) دَارٍ أو حَائِطِهَا : «وَقَفٌ» أو «مَسْجِدٌ» — حُكِمَ بِهِ .
 ولو وجدته على كُتُبٍ علمٍ في خِزَانَةٍ مَدَّةً طَوِيلَةً : فَكَذَلِكَ ،
 وَإِلَّا : عَمِلَ بِالْقِرَائِنِ .

* * *

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، وَالرَّجُوعِ عَنْهَا ، وَأَدَائِهَا^(٣)
 لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ ، إِلَّا بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ :
 ١ — أَحَدُهَا : كَوْنُهَا فِي حَقٍّ : يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ قَاضٍ لِقَاضٍ^(٤) .
 ٢ — الثَّانِي : تَعَذُّرُ شُهُودِ الْأَصْلِ : بِمَوْتٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفٍ
 مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ غَيْبَةِ مَسَافَةٍ قَصِيرَةٍ .
 ٣ — الثَّلَاثُ : دَوَامُ تَعَذُّرِهِمْ إِلَى صُدُورِ الْحُكْمِ . فَتَنِي أَمْكَنْتُ
 شَهَادَتَهُمْ قَبْلَهُ : وَقِفَ عَلَى سَمَاعِهَا .

(١) هذا لفظ زش والغاية ، وهو الأنسب . وفي ع : « يثبت » . وراجع الإقناع .
 (٢) كذا في الإقناع (بدون ضبط بالفتح) . ولم يهز في الأصول والغاية ، وهو
 خطأ وإن كان يعتذر عن زع بأنها لم يلتزما وضع الهمزات . فراجع الصباح والمختار :
 (سكف) .
 (٣) كذا في زع والغاية ٥٥٩ والإقناع ٣٥٥ . وفي ش : « وباب أدائها » ،
 والزائد من الشرح .
 (٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « لقاض » . ولفظ الإقناع : « الدامى » .

٤ — الرابعُ : دوامُ عدالةِ أصلٍ وفرعٍ إليه . فتى حدث قبله
— من أحدهم — ما يمنعُ قبوله : وقِفَ .

٥ — الخامسُ : استرعاءُ الأصلِ الفرعَ أو غيره وهو يسمعُ^(١) ،
فيقولُ : « أشهدُ على شهادتي — أو أشهدُ أني أشهدُ — : أن فلانَ
ابن فلانٍ ، وقد عرَفْتَه ، أشهدُني على نفسه — أو شَهِدْتُ عليه ، أو أَقَرُّ
عندي — بكذا » .

وإلا : لم يشهدْ ، إلا إن سَمِعَهُ يشهدُ عند حاكم ، أو يَعزُّوها إلى
سببٍ : كبيعٍ وقرضٍ ، ونحوهما .

٦ — السادسُ : أن يؤدِّيها الفرعُ بصفةٍ تحمُّله .
وتثبتُ شهادةُ شاهدي الأصلِ بفرعَيْنِ ، ولو على كلِّ أصلٍ فرعٌ .
ويثبتُ الحقُّ بفرعٍ مع أصلٍ آخرَ .
ويصحُّ تحمُّلُ فرعٍ على فرعٍ ، وأن يشهدَ النساءُ : في أصلٍ ،
وفرعٍ ، وفرعٍ فرعٍ .

فَيُقْبَلُ رجلانِ على رجلٍ^(٢) وامرأتينِ ، ورجلٌ وامرأتانِ على
مِثْلِهِم أو على رجلَيْنِ : أصْلَيْنِ أو فرْعَيْنِ ، وامرأةٌ على امرأةٍ : فيما
تُقْبَلُ^(٣) فيه المرأةُ .

(١) هذا لفظ زرعٍ والناية والإقناع ٣٥٦ . وفي ش : « يستمع » ، وإعله تحريف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « واجد » ، ولم ترد أيضاً في الغاية ١٠٥
والإقناع ٣٥٧ .

(٣) كذا في زش والغاية ، وهو الأنسب . وفي ع : « يقبل » . وراجع الإقناع .

(م ٤٣ — ق ٢ منتهى الإرادات)

٧ — السابع : تعيينُ فرعٍ ^(١) لأصلٍ .

٨ — الثامن : ثبوتُ عدالةِ الجميع .

ولا ^(٢) يجبُ على فرعٍ تعديلُ أصلٍ . وتُقبلُ ^(٣) به وبموتِهِ ونحوِهِ ،
لا تعديلُ شاهدٍ لرفيقِهِ .

ومن شهد له شاهدًا ^(٤) فرعٍ على أصلٍ ، وتعذرُ الآخرُ — :
حلف ، وأستحقَّ .

وإذا أنكر الأصلُ شهادةَ الفرعِ : لم يُعملَ بها .

ويضمنُ شهودُ الفرعِ برجوعِهِم بعدَ الحكمِ ، ما لم يقولوا :
« بأن لنا كذبُ الأصولِ ، أو غلطُهم »
وإن رجَعَ شهودُ الأصلِ بعده ، لم يضمنُوا إلا إن قالوا : « كذبنا »
أو « غلطنا » .

وإن قالوا بعده : « ما أشهدناهما بشيءٍ » ، لم يضمنَ الفريقانِ
شيئًا .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش : « . . . شاهدى فرع لأصله » ، والزيادة من الشرح
وإن وردت في الغاية ٥٠٩ . وعبر شارح الإقناع عن هذا الشرط ، بقوله : « تعيين أصل
كفرع » . وعما بعده بقوله : « ودوام عدالة الجميع إلى صدور الحكم » .
(٢) كذا في زع والغاية ٥١٠ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فلا » .
(٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية : « ويقبل » . وتكرر نحوه .
(٤) كذا في ز ش وأصل ع ، ثم كسخت الألب منها . وهو تصرف خاطئ نشأ عن
توهم أن فاعل « تمذر » شاهد ، مع أنه الأصل الآخر كما صرح به في الشرحين . أو عن
التأثر بلفظ الغاية والإقناع : « شاهد » ، الذى لا يستبعد تحريفه .

فصل

ومن زاد في شهادته أو نقص ، لا بعد حكم ، أو أدنى^(١) بعد إنكارها — : قبل . وكذا قوله : « لا أعرف الشهادة » ، ثم يشهد .

وإن^(٢) رجّع : لغت ، ولا حكم ، ولم يضمن . وإن لم يُصرّح برجوع ، بل قال للحاكم : « توقّف » ، فتوقّف ، ثم أعادها — : قبلت .

وإن رجّع شهود مالٍ أو عتق بعد حكم — قبل سنيما ، أو بعده — : لم يُنقض . ويضمنون : ما لم يصدّقهم مشهود له [بالمال]^(٣) ، أو تكن الشهادة^(٤) بدّين فينبأ منه قبل أن يرجعا . ولو قبضه مشهود له ، ثم وهبه لمشهد عليه ، ثم رجعا — : غرماه .

ولا يغرّم مُركّ ، برجوع مَرَكي .

وإن رجّع — بعد حكم — شهود طلاق : فلا غرّم ، إلا قبل

(١) كذا في ز ش والغاية ٥١١ والإقناع ٣٥٨ وأصل ع ، ثم أصلح فيها خطأ بلفظ : « ادعى » .

(٢) هذا اللفظ زع والغاية والإقناع — وفيه زيادة بعد « رجّع » من : « قبله » — وفي ش : « فإن » . والأول هو الظاهر .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والشرح والغاية والإقناع ، وذكرت في شرحه ٣٥٩ .

(٤) وردت « أل » في ز ش والغاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

دخول : نصف^(١) المسمى أو بدله .

وإن رجَعَ شهودُ القِرابَةِ وشهودُ الشراء : فالغرمُ على شهودِ القِرابَةِ .

وإن رجَعَ شهودُ قَوْدٍ أو حِدٍّ ، بعدَ حَكْمٍ وقبلَ أَسْتِيفاءٍ — : لهمُ يُسْتَوْفَ ، ووجبت ديةُ قَوْدٍ

وإن أَسْتَوْفَى^(٢) ثم قالوا : « أخطأنا » — غَرِمُوا دِيَةَ مَا تَلَفَ ، أو أَرْنَشَ الضَّرْبِ . .

وَيَتَقَسَّطُ الْغَرَمُ عَلَى عَدَدِهِمْ : فلو رجَعَ رجلٌ وعشرُ نسوةٍ في مالٍ ، غَرِمَ سَدَسًا وَهُنَّ الْبَقِيَّةُ . وكذا رَضَاعُ^(٣) .

ولو شهد ستةُ بَزْنًا ، أو أربعةٌ . . . واثنانِ يَاحْصَانِ ، فَرُجِمَ ثَمَّ رَجَعُوا — : لزمَهمُ الدِّيَةُ أَسَدَاسًا . وإن^(٤) كانوا خَمْسَةً بَزْنًا :

فَأَخْصَاسًا . ولو رَجَعَ بَعْضُهُمْ : غَرِمَ بِقِسْطِهِ .

ولو شهد أربعةٌ بَزْنًا واثنانِ مِنْهُمُ بِالْإِحْصَانِ^(٥) ، فَرُجِمَ ثَمَّ رَجَعُوا — : فعلى مَنْ شَهِدَ بِالْإِحْصَانِ ثُلُثَا الدِّيَةِ ، وعلى الْآخَرَيْنِ

(١) كذا بالأصول والغاية ، يعني : فإنهم يغرّمونه . كما قدره الشارح قبله . وراجع الإقناع .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « قود أو حِدٍّ حَكْمٌ بِهِ بِشهادتهم » . وانظر الإقناع .

(٣) كذا في زع والغاية ٥١٢ ، من « رضع » . وفي ش : « لِرَضَاع » ، من

« أَرْضِع » . فراجع المختار والمصباح .

(٤) كذا في زش والغاية ، وهو الظاهر . وفي ع : « فإن » . وراجع الإقناع ٣٦٠

بتأمل .

(٥) كذا في زش والغاية . وفي ع والإقناع : « يَاحْصَانِ » .

حَمْلُهَا^(١).

وإن رَجَعَ زائدٌ عن البَيِّنَةِ قبلَ حَكْمِ^(٢) أو بَعْدَهُ : أَسْتُوفِي ، وَيُحَدِّثُ
الرَّاجِعُ : لَقَدْ فُهِمَ .

ولَوْ رَجَعَ شَهْودُ زَنَاءٍ ، أَوْ إِحْصَائٍ — : غَرِمُوا الدِّيَةَ كَامِلَةً ،
وَرَجُوعُ شَهْودِ تَزْكِيَةٍ ، كَرَجُوعِ مَنْ زَكَّوْهُمْ .
وإن رَجَعَ شَهْودُ تَعْلِيقِ عَتَقٍ أَوْ طَلَاقٍ ، وَشَهْودُ شَرْطِهِ — :
غَرِمُوا بَعْدَهُمْ .

وإن رَجَعَ شَهْودُ كِتَابَةِ : غَرِمُوا مَا [بَيْنَ]^(٣) قِيَمَتِهِ قَنًا وَمَكَاتِبًا ،
خِائِنَ عَتَقٍ : فَمَا^(٤) بَيْنَ قِيَمَتِهِ وَمَالِ كِتَابَةِ . وَكَذَا شَهْودُ بَاسْتِيلَادٍ .
وَلَا ضَمَانَ بِرَجُوعِ شَهْودِ كِفَالَةٍ بِنَفْسٍ أَوْ بَرَاءَةٍ مِنْهَا ،
أَوْ : « أَنَّهَا زَوْجَتُهُ » ، أَوْ : « أَنَّهُ عَفَا عَنْ دِيمِ عَمْدٍ » — لَعْدِمِ
تَضَمُّنِهِ مَالًا .

وَمَنْ شَهِدَ — بَعْدَ الْحَكْمِ — بِمُنَاقٍ لِلشَّهَادَةِ الْأُولَى : فَكَرَجُوعٍ ،
وَأَوَّلَى .

وإن حَكَمَ^(٥) بِشَاهِدٍ وَبَعَيْنٍ ، فَرَجَعَ الشَّاهِدُ — : غَرِمَ الْمَالَ كُلَّهُ .

(١) هذا لفظ زع والغاية . وفي ش : « ثلثهما فإن » ، وفيه تحريف . ولفظ الإقناع : « الثلث » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش والإقناع : « الحكم » .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ٥١٣ والإقناع ٣٦١ — وانظر عبارته — وسقطت من ش .

(٤) كذا في ز ش ، أي فمليهم غرم ما كما ذكر الشارح . ولفظ الإقناع : « غرموا ما »
وفي ع : « فيما » ، وهو يعرف عما أثبتناه ، أو مصحف عن لفظ الغاية : « فيها » .

(٥) ضبط في ز بفتح الحاء ، والأولى الضم .

وإن بَانَ — بعدَ حكمٍ — كُفِرُ شَاهِدِيهِ^(١) أَوْ فَسَقَتْهُمَا ، أَوْ إِنهُمَا
مِنْ عَمُودَيِ نَسَبٍ مُحْكومٍ لَهُ ، أَوْ عَدُوًّا مُحْكومٍ عَلَيْهِ — : نَقِضَ ،
وَرُجِعَ — بِمَالٍ ، أَوْ بِيَدِهِ ، وَيَبْدَلِ قَوْدٍ مُسْتَوْفَى — عَلَى
مُحْكومٍ لَهُ .

وَإِنْ كَانَ الْحَكْمُ^(٢) لِلَّهِ تَعَالَى بِإِتْلَافٍ حِسِّيٍّ^(٣) أَوْ بِمَا سَرَى^(٤) إِلَيْهِ
— ضَمِنَهُ مَنْ كَوَّنَ : إِنْ كَانُوا ، وَإِلَّا ، أَوْ كَانُوا فَسَقَةً — : خُفَاكُمُ .
وَإِذَا عَلِمَ حَاكِمٌ ، بِشَاهِدٍ زُورٍ — : بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ تَبَيُّنٍ^(٥) كَذِبِهِ
يَقِينًا — : عَزَّرَهُ ، وَلَوْ تَابَ ، بِمَا يَرَاهُ — : مَا لَمْ يَخَالِفْ نَصًّا أَوْ مَعْنَاهُ .
— وَطِيفَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي كِشَتْهُرُ فِيهَا ، فَيُقَالُ : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ
شَاهِدًا^(٦) زُورٍ ، فَاجْتَنِبُوهُ » .

-
- (١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا بَعْدَهُ وَلِلْفِظِ الْإِقْنَاعُ : « أَنَّ الشَّاهِدِينَ كَافِرَانِ ... » .
وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « شَاهِدٌ بِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفُ نَاشِرٍ حَاحِلٍ بِمَا يَنْشُرُهُ .
- (٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ، وَأَسْقَطْتُ مِنَ الْإِقْنَاعِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ ، وَصَحَّفْتُ
فِي شِ بِلَفْظٍ : « الْحَقُّ » .
- (٣) كَذَا فِي زَع وَالْإِقْنَاعِ ، وَهُوَ الْمَصْحِيحُ . وَفِي شِ وَالْغَايَةِ : « حَيٌّ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ عَجِيبٌ خُصُوصًا مِنْ نَشْرِ شِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَكُلُّ إِلَى عَمَالٍ مَطْبَعَتِهِ أَمْرَ التَّصْحِيحِ
وَالْمَرَاجَعَةِ .
- (٤) هَذَا لَفْظُ زَع وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي شِ : « يَسْرَى » . وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ .
- (٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « بَتَيْنٌ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الشَّرْحِ . وَرَاجِعُ
الْإِقْنَاعِ .
- (٦) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ ٥١٤ . وَفِي شِ : « وَجَدْنَا مُشَاهِدًا » ، وَهُوَ تَصْحِيفُ
وَلِلْفِظِ الْإِقْنَاعِ : « وَجَدْنَا هَذَا شَاهِدًا » .

ولا يُعزَّرُ بتعارضِ اليَنة، ولا يغلطه^(١) في شهادته أو رجوعه^(٢)
ومتى أدعى شهود قَوْدٍ، خطأً — : [عزروا]^(٣).

* * *

فصل^(٤)

ولا تُقبلُ الشهادةُ إلا بـ : « أشهد » أو « شهدت » . فلا يكفي :
« أنا شاهد » ، ولا^(٥) : « أعلم » أو « أحق » .
ولو قال : « أشهد بما وضعتُ به خطي » ، أو من تقدمه غيره :
« أشهد بمثل ما شهد به » ، أو : « وبذلك^(٦) — أو كذلك — أشهد » —
صحَّ في الأخيرَين فقط .

* * *

بابُ التَّيْنِ فِي الدَّعَاوِي

وهي تَقْطَعُ الخصومةَ حالاً ، ولا تُسْقِطُ حقاً .
وَيُسْتَحْلَفُ مَنْكِرٌ فِي كُلِّ حَقٍّ أَدْمَى : غيرِ نكاحٍ ورجعةٍ ،

- (١) هذا لفظ زع والغاية والإقناع ٣٦٣ . وصحف في ش بلفظ : « يغلطه » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو رجوعه » ، والباء من الشرح . ولم
يرد في الإقناع . وفي الغاية زيادة : « أو ظهر فسقه » ، وذكر نحوها بتحريف في الشرح .
(٣) وردت الزيادة في ع ش ، وسقطت عفواً من ز . ولم ترد في عبارة الإقناع
المذكورة : (ص ٣٥٩) ، كما وردت في عبارة الغاية المذكورة : (ص ٥١٢) .
(٤) في ش زيادة ، أضيف من الشرح ، هي : « في أداء الشهادة » .
(٥) في ش زيادة : « يكفي قوله » ، وهي كالسابقة .
(٦) في ش زيادة : « أشهد » ، وهي من الشرح أيضاً وإن ذكرت في الإقناع .

وطلاقٍ وإيلاءٍ، وأصل رِقَّ - كدَعَوَى رِقَّ لقيطٍ . - وولاءٍ ،
 وأستيلادٍ ونسبٍ ، وقذفٍ وقصاصٍ في غير قَسَامَةٍ .
 ويُقْضَى - في مالٍ ، وما يُقْصَدُ به مالٌ - بُنْكَوْلٍ ^(١) .
 ولا يُسْتَحْلَفُ في حقِّ الله تعالى : كحَدِّ ، وعبادةٍ ، وصَدَقَةٍ ،
 وكفارةٍ ، ونذرٍ .
 ولا ... شاهدٌ وحاكمٌ ، ولا وصِيٌّ على نَفْسٍ دَيْنٍ موصٍ ^(٢) .
 ولا مدَّعَى عليه ، بقولٍ مدَّعٍ : « لِيَحْلِفَ : أنه ما حَلَفْنِي ^(٣) » ، أُنِي
 ما أُحْلِفُهُ .
 ولا مدَّعٍ طَلَبَ يَمِينَ خَصْمِهِ ، فقال : « لِيَحْلِفَ : أنه
 ما أُحْلِفْنِي » .
 وإن أَدَّعَى وصِيٌّ وصِيَّةً للفقراء ، فأنكر الورثةُ - : حُلْفُوا ،
 فإن نَكَلُوا : قُضِيَ عليهم .
 ومن حَلَفَ على فعلٍ غيرِهِ أو دَعَوَى ^(٤) عليه في إثباتٍ ، أو فعلٍ

(١) كَذَا في زرع والغاية ٥١٥ . وفي ش : « بنكوله » ، والهاء من العرح .
 وانظر الإقناع ٣٦٤ .

(٢) كَذَا في زرع والغاية ، مع حذف الياء للتخفيف . وفي الإقناع : « الموصى » .
 وفي ش : « موصيه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) هذا لفظ زرع . ولفظ الغاية - هنا لا في الآتي - : « أحلفني » . وكلاهما
 صحيح كما في المصباح وغيره ، وتقدم نحوه . وصحف في ش بلفظ : « كلفني » .

(٤) ضمة في ر - هنا وفي اللفظين الآتين يعد - بفتحين ؛ وأعله سبى قلم من
 المصنف : لأن « دعوى » ممنوع من الصرف كـ « فتوى » ، فلا ينون .

نفسه أو دعوى^(١) عليه — : حلف على البت .
ومن حلف على نفي^(٢) فعل غيره ، أو نفي^(٣) دعوى عليه — : فعلى
نفي العلم . ورقيقه كأجنبي^(٤) : في حلفه^(٥) على نفي عليه .
وأما بهيمته ، فما ينسب إلى تقصير وتفريط^(٦) : فعلى البت ،
وإلا : فعلى نفي العلم .
ومن توجه عليه حلف جماعة : حلف لكل واحد^(٧) ، مالم
يرضوا بواحدة .

* * *

فصل

وتجزي بالله تعالى وحده .

١ — ولحاكم تغليظها فيما فيه خطر — : كجناية لا تؤجب

(١) قوله : « دعوى عليه » ورد في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجا
في الشرح بلفظ : « الدعوى . . . » .

(٢) قوله : « نفي فعل » ورد في ع — مضروبا عليه — بلفظ : « نفي علمه » ،
ويدون إثبات غيره ولو بالهامش . فالظاهر أن بعض القراء أراد إصلاحه ، ولم يثبت صوابه .

(٣) قوله : « أو نفي دعوى عليه » ، كرر في ش مع معظم كلام الشارح . وهو من
عبث الناشر .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « على البت » . وذكر في الإقناع ٣٦
بزيادة « أو » بعده .

(٥) كذا في زع والغاية ١٦ والإقناع . وفي ش : « أو تفريط » ، والزائد من
من الشرح .

(٦) هذا اللفظ زاع والغاية والإقناع . وفي ش : « يعينها » ، ولعله محرف عن
« يعينه » ، وتكون الزيادة من الشرح .

قوداً، وعتق^(١) ، ونِصابِ زكاةٍ . — بلفظٍ : ك « والله الذي لا إله إلا هو ، عالمُ الغيبِ والشهادة ، الرحمنُ الرحيمُ ، أطلبُ الغالبُ ، الضارُّ النافعُ ، الذي يعلمُ خائنةَ الأعينِ . وما تُخفي الصدورُ ! » .

ويقولُ يهوديٌّ : « والله الذي أنزلَ التَّوراةَ على موسى ، وفلقَ له البحرَ ، وأنجاهُ من فرعونَ وملائته^(٢) » .

ويقولُ نصرانيٌّ : « والله الذي أنزلَ الإنجيلَ على عيسى ، وجعله نحيي الموتي ، ويبرئ الأكمه والأبرصا ! » .

ويقولُ مجوسيٌّ ووثنِيٌّ : « والله الذي خلقني وصوّرني ورزقني ! » .
ويحلفُ صابِيٌّ ومن يعبدُ غيرَ الله تعالى — بـ : « الله تعالى » .

٢ — وبزمنٍ^(٣) : كبعدِ العصرِ ، أو بينَ أذانٍ وإقامةٍ .

٣ — وبمكانٍ ؛ فبمكةَ : بينَ الرُّكنِ والمقامِ ، وبالقدسِ : عندَ الصَّخرةِ ، وبيقية^(٤) البلادِ : عندَ المنبرِ .

(١) كذا في زع والغاية . وفي الإقناع ٣٦٦ : « أو عتق » . وهو عطف على جنابة كما نبه في شرح الإقناع عليه بزيادة كاف بعد الواو . وفي ش : « وعتقا » ، وهو تحريف جاهل .

(٢) رسم هكذا في زع والغاية ، وهو رسم المصحف الشريف . ورسم في شـ . والإقناع هكذا : « وملائه » ، ووضع الهمزة من فوق خطأ . فالأولى أيضاً رسمه هكذا : « وملائه » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وبعد » ، وأدرج الناقص في الشرح .. وانظر الإقناع ٣٦٥ .

(٤) وردت الباء في زع ، وسقطت من ش والغاية . وانظر الإقناع : « وسائر » ..

— ٦٨٣ —

وَيَحْلِفُ^(١) ذِمِّيٌّ : بِمَوْضِعٍ يُعْظَمُهُ .

٤ — زاد بعضهم : « وَبِهَيْئَةٍ » ؛ كَتَحْلِيفِهِ : قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ .

وَمَنْ أُنِيَ تَغْلِيظًا : لَمْ يَكُنْ نَاكِثًا .
وَإِنْ رَأَى حَاكِمٌ تَرَكَّهُ ، فَتَرَكَهُ — : كَانَ مُصِيبًا .

☆ ☆ ☆

(١) هذا لفظ زرع والغاية والإقناع ، وصحف في ش بلالاء . وفي الإقناع — بعد ذلك — اختلاف لفظي .

كتابُ الإقرارِ

وهو : إظهارُ مكافئٍ مختارٍ ما عليه — بلفظٍ ، أو كتابةٍ ،
أو إشارةٍ أخرى — أو على موكِّله أو موليِّه أو مورِّثه ، بما يمكنُ
صدقه . وليس بإنشاءٍ .

فيصحُّ ولو مع إضافة المِلِكِ إليه ، ومن سكرانٍ ، أو أحرَسَ
بإشارةٍ معلومةٍ ، أو صغيرٍ أو قِنٍّ — : أذن لهما في تجارةٍ . — في
قدر ما أذن لهما فيه — لا من مكرَمٍ عليه ، ولا بإشارةٍ مُعْتَقَلٍ
لِسانه — بتصورٍ من مُقَرَّرٍ ألتزامه ، بشرطٍ كونه بيده وولايته
وأختصاصه ، لا معلوماً .

وتُقبَلُ^(١) دَعْوَى إكراهٍ ، بقرينةٍ : كتوكيلٍ به ، أو أخذٍ ماله ،
أو تهديدٍ قادرٍ . وتُقدَّمُ بَيِّنَةُ إكراهٍ على طَوَاعِيَةٍ .

ولو قال مَنْ ظاهرُهُ الإكراهُ : « علمتُ أني لو لم أُقَرَّ — أيضاً —
أُطْلَقُونِي ، فلم أكن مكرَهاً » — لم يصحَّ : لأنه ظنُّ منه ، فلا
يُعارضُ يَاقِينُ^(٢) الإكراهِ .

(١) كذا في ز ش والغاية ٥١٨ ، وهو الصحيح . وفي أصل ع : « وتقبل » ،
وهو صحيح أيضاً . ثم أصلح فيها — بالداخل وبالهامش — بلفظ : « ولا تقبل » ، وهو
خطأ . وانظر الإقناع ٣٦٩ .

(٢) كذا في ز ع والغاية والإقناع ، وهو الصواب . وحرف في ش بلفظ :
« ييقن » ، وهو خطأ .

ومن أكرهَ لِيُقَرَّ بَدْرهم فَأَقَرَّ بدينارٍ ، أو لزيدٍ فَأَقَرَّ لعمرو ،
أو على وزنٍ مالٍ فباع داره ونحوه^(١) في ذلك — : صح ، وكُرمه
الشَّرَى^(٢) منه .

ويصح إقرارُ صبيٍّ : « أنه بلغَ باحتلامٍ » — إذا بلغَ عَشْرًا
ولا يُقبلُ بسِنٍّ إلا بيِّنَةٌ .

وإن أقرَّ بمالٍ ، [وقال]^(٣) بعدَ بلوغه : « لم أكن حينَ إقرارِي
بالغًا » — لم يُقبلَ .

وإن أقرَّ مَنْ شُكَّ في بلوغه ، ثم أنكرَ بلوغه حالَ الشكِّ —
صُدِّقَ بلا عيِّنٍ .

وإن ادَّعى : « أنه أنبتَ بعلاجٍ أو دواءٍ ، لا يبلوغِ » —
لم يُقبلَ .

ومن ادَّعى جنونًا : لم يُقبلَ إلا بيِّنَةٌ .
والمريضُ — ولومرضُ الموتِ الخُوفُ — يصحُّ إقرارُهُ وارثٍ ،
وبأخذِ دينٍ من غيرِ وارثٍ^(٤) ، وبمالٍ له .

(١) كذا في زع . وفي ش : « ونحوها » . وكلاهما صحيح . ولفظ الغاية :
« نحو دار » .

(٢) كذا في زع ، على القصر . وفي ش والغاية : « الشراء » ، على الأصل وانظر
شرح الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في زش والغاية ٥١٩ — وافظها : « ... بعد تحقق ... » —
وسقطت من ع وأثبتت بهامشها بعد « بلوغه » ، بلفظه الإقناع ٣٦٨ : « ثم قال » .

(٤) كذا في زع والغاية ٥١٩ — وسقط « غير » منها — وفي ش :
« وارثه » ، والهاء من الشرح . وراجع الإقناع ٣٦٩ .

ولا يُحَاصُّ مَقَرُّهُ لَهُ غُرْمَاءُ الصَّحَّةِ ؛ لَسَكْنِ : لو أَقَرَّ - في مرضه -
 نعين ثم بدَّينِ ، أو عكسِهِ - : فَرَبُّ العَيْنِ أَحَقُّ^(١) .
 ولو أَعْتَقَ عَبْدًا - : لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ . أو وَهَبَهُ ، ثم أَقَرَّ بَدَّينِ - :
 نَفَذَ عَتَقَهُ وَهَبْتُهُ ، ولم يُنْقِضَا بِإِقْرَارِهِ^(٢) .
 وإن أَقَرَّ بِمَالٍ لَوَارِثٍ : لم يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ، أو إِجَازَةً^(٣) .
 فلو أَقَرَّ لَزَوْجَتِهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا : لَزِمَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ ، لا بِإِقْرَارِهِ^(٤) .
 وإن أَقَرَّ لَهَا بَدَّينِ ، ثم أَبَانَهَا ، ثم تزَوَّجَهَا - : لم يُقْبَلْ .
 وإن أَقَرَّتْ : « أَنَهَا لَامَهْرَ لَهَا » - لم يَصَحَّ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً
 بِأَخْذِهِ أَوْ إِسْقَاطِهِ . وكذا حُكْمُ كُلِّ دَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى وَارِثٍ .
 وإن أَقَرَّ لَوَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ : صَحَّ لِلْأَجْنَبِيِّ .
 والاعتبارُ : بِحَالَةِ إِقْرَارِهِ . فلو أَقَرَّ لَوَارِثٍ ، فَصَارَ - عِنْدَ
 الْمَوْتِ - غَيْرَ وَارِثٍ : لم يَلْزَمْ .
 وإن أَقَرَّ لَغَيْرِ وَارِثٍ : لَزِمَ ، ولو صار وَارِثًا .

* * *

(١) في ش زيادة : « بها » ، وهي مدرجة من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٧٠ .
 (٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح أيضاً ، هي : « بعد » .
 (٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٦٩ . وفي ش زيادة من الشرح : [باقى]
 للورثة . و ذكرت في شرح الإقناع زيادة : « من » .
 (٤) هذا لفظ زس والغاية والإقناع ٣٧٠ . وفي غ : « لإقراره » ولعله مصحف
 - مع صحته .

فصل

وإن أقرَّ^(٥) قنَّ — ولو آبقًا — بحدٍّ أو قودٍ أو طلاقٍ، ونحوه —: صح. وأخذ به في الحال، ما لم يكن القود في نفس: فبعد عتق خطَّابٍ جوابٍ دعواه، منه ومن سيده جميعًا^(٦)

ولا يُقبلُ إقرارُ سيده عليه بغير ما يوجبُ مالا فقط .
وإن أقرَّ^(٣) غيرُ مأذونٍ له بمالٍ أو بما يُوجبُه ، أو مأذونٌ له بما لا يتعلَّقُ بالتجارة — فكمحجورٍ عليه: يُتَّبَعُ^(٤) به بعد عتقه .
وما صحَّ إقرارُ قنَّ به — فهو: الخصمُ فيه ؛ وإلا: فسيده .
وإن أقرَّ مكاتبٌ بجنائية: تعلَّقتْ بذمَّتِه ورقبته ؛ ولا يُقبلُ إقرارُ سيده عليه بذلك^(٥) .

و... قنَّ بسرقةٍ مالٍ بيده^(٦)، وكذَّبه سيده —: قُبِلَ في قطعٍ دونَ مالٍ .

(١) بهامش ز: « إقرار السفيه [تقدم] في كتاب الحجر » . وانظر الغاية ٥٢٠ والإقناع ٣٧١ .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « وليس لمقرله به الطفو على رقبته أو مال » .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « قن » . وذكرت في كلام الإقناع ٣٨٢ بلفظ : « العبد » . وانظر شرحه .

(٤) وردت الباء في زع والغاية والإقناع ، ولم ترد في ع .

(٥) ورد قوله : « بذلك » في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وذكر بعده ، في ز ، مضروبا عليه : « وإن » أقر ، كما قدره الشارح .

(٦) كذا في زع ، وهو الموافق لما نقله صاحب الغاية عن الإمام أحمد رضى الله عنه . وصحَّف في ش بلفظ : « سيده » .

وإن أقرَّ غيرُ مكاتبٍ لسيده ، أو سيده له بمالٍ — : لم يصحَّ .
وإن أقرَّ : « أنه باعه نفسه بألفٍ » — عتق ، ثم إن صدَّقه :
لزمه ، وإلا : حلف .

والاقرارُ لقنٌ غيرُه : إقرارُ لسيده .
و... لمسجدٍ ، أو مقبرةٍ ، أو طريقٍ ونحوه — : يصحُّ ولو
أطلق .

ولا يصحُّ لدارٍ إلا مع السببِ ، ولا لبهيمةٍ إلا إن^(١) قال : « علىَّ
كذا بسببها » .

و... لما لكتها : « علىَّ كذا بسببِ حملها » ، فاتفصل ميتاً ،
وأدعى : « أنه بسببه » — صح . وإلا : فلا^(٢) .

ويصحُّ لحملٍ بمالٍ . فإن وُضع ميتاً ، أو لم يكن حملٌ — : بطل .
وإن ولدتُ حياً وميتاً : فلهي . وحيتين : فلهما بالسوية ولو
ذكرًا وأنثى ، مالم يعزَّه^(٣) إلى ما يوجبُ تفاضلاً — : كإرثٍ

(١) كذا في زع والعاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٧٣ . وفي ش : « أن » ،
وهو خطأ . وحرف ما بعد ، في ع ، بلفظ : « قال كذا سببها » . وحرف ما قبل ، في
الغاية ، بلفظ : « البهيمة » . وسقط منها قوله : « بسببها ، ولما لكتها على كذا » .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « يصح » . وراجع الإقناع .

(٣) ضبط في ز بضم أوله وكسر ثائثه ، وهو خطأ وسبق قلم . فاضيه ثلاثي
كما صرح به المصنف في بعض عباراته ، يقال : « عزوته أعزوه » و « عزيته أعزيه »
في لغة حكاها صاحب المصباح ، بالتحريك فيها . نعم هناك : « تعزى » بهتج التاء
وتشديد الزاي ، أى انتسب كما في المصباح مستشهدا بالحديث المعروف : « من تعزى
بعزاء الجاهلية ... » . وهو بهذا المعنى لازم على ما يؤخذ من صميم النهاية ٣ / ٩٤ ،
واللسان ١٩ / ٢٨١ .

أو^(١) وصيةً يَتَقَضِيَا نَه — : فَيُعْمَلُ بِهِ .
و : « له على ألف جعلتها له » ، أو^(٢) نحوَه — : فوعده .
و : « له^(٣) على ألف أقر ضنيهِ » ، يلزمه^(٤) . لا [إن قال] :
« أقر ضني ألفاً » .

ومن أقر لمكلف بمال في يده — ولو برق نفسه ، أو كان المقر
به قنًا — فكذب المقر له : بطل ، ويُقرُّ بيد المقر .
ولا يُقبل عودُ مقرِّ له ، إلى دعواه .
وإن عاد المقر ، فادعاه لنفسه أو لثالث — : قُبل .

فصل

ومن تزوج من جهل نسبها ، فأقرت برق — : لم يُقبل مطلقاً .
ومن أقر بولد أمته : « أنه أبنه » ، ثم مات ولم يُبين^(٥) : هل

(١) وردت الألف في زع والغاية ٥٢١ ، دون ش . وانظر الإقناع ٣٧٧ .
(٢) ذكرت في زع ، دون ش والإقناع . ولفظ الغاية : « أو وهبتها » .
وانظر الشرحين .
(٣) كذا في زع ، ولفظ الإقناع : « وإن قال له » ، والزيادة في الشرح .
ولفظ الغاية وش : « وللحمل » . ولعل أصل العبارة فيها : « وله أي للحمل » ، والزائد
من الشرح .
(٤) في ش زيادة من الشرح : « الألف » ، وسقطت الزيادة الآتية منها ، ووردت
في زع والغاية . وانظر الإقناع .
(٥) كذا بالأصول والغاية . وفي الإقناع ٣٧٣ : « يتبين » ، وهو صحيح
المعنى أيضاً .

حَمَلَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؟ — لَمْ تَصِرْ^(١) بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ ، إِلَّا
بَقَرِيْنَةً .

وإن أقرَّ رجلٌ بأبوةٍ صغيرٍ أو مجنونٍ^(٢) ، أو بأبٍ أو زوجٍ
أو مولىٍ أعتقه — : قُبِلَ إقرارُهُ — ولو أسقطَ به وراثًا معروفًا — :
إن أمكنَ صدقُهُ ، ولم^(٣) يَدْفَعْ به نسبًا لغيره ، وصدقَه مُقرُّه به ، أو
كان ميتًا .

ولا يُعْتَبَرُ تصديقُ ولدٍ^(٤) مع صغيرٍ أو مجنونٍ^(٥) . ولو بلغَ
وعقلَ ، وأنكرَ — : لَمْ يُسْمَعْ إنكارُهُ .

ويَكْفِي في تصديقِ والدٍ بولدٍ ، وعكسِهِ — سكوْنُهُ : إذا
أقرَّ به . ولا^(٦) يُعْتَبَرُ في تصديقِ أحدهما تَكَرُّرُهُ : فَيَشْهَدُ^(٧)
لشاهدٍ بنسبِهِما ، بدوْنِهِ .

ولا يصحُّ إقرارُ من له نسبٌ معروفٌ ، بغيرِ هؤلاء الأربعةِ ،
إلا ورثةً أقرُّوا بمن لو أقرَّ به مورثُهُم : ثَبَتَ نسبُهُ .

(١) كذا في زع والغاية والإقناع . وصحَّف في ش : بالضاد المعجمة .

(٢) ذُكِرَ في ز ، بعد ذلك ، مضروبًا عليه : « مجهول النسب » ، وذكر
في الإقناع . وراجع كلام الشارح فيما بعد .

(٣) وردت الواو في ز ش والغاية ٥٢٢ والإقناع ٣٧٤ ، وسقطت من ع .

(٤) كذا في ز ش والغاية ، وهو الصواب . وحرف في ع بلفظ : « والد » ، وانظر

الإقناع ٣٧٠ .

(٥) في ش : « جنونه » ، والهاء مدرجة من الشرح .

(٦) وردت الواو في زع والغاية والإقناع ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٧) كذا في زع والغاية والإقناع ، الظاهر . وفي ش : « ويشهد » .

ومن ثبت نسبه ، فجاءت أمه — بعد موت مقرر — فادّعت زوجيته ، أو أخته غير توأمة البنوّة — : لم يثبت ^(١) بذلك ،
ومن أقرّ بأخ في حياة أبيه ، أو بعم في حياة جدّه — :
لم يقبل .

و . . . بعد موتها ^(٢) — ومعه وارث غيرُه — : لم يثبت النسب ، وللمقرر [له] ^(٣) — من الميراث — ما فضل بيد مقرر ، أو كله : إن أسقطه . وإلا : ثبت .

وإن أقرّ مجهول نسبه — ولا ولاء عليه — بنسب وارث حتى أخ وعم ، فصدّقه ، وأمكن — : قبل . لامع ولاء : حتى يصدّقه مولاه .

ومن عنده أمة — : له منها أولاد . — فأقرّ بها لغيره : قبل عليها ، لا على الأولاد .

ومن أقرّت بنكاح — على نفسها — ولو سفيهة ، أو لاثنتين — : قبل .

فلو أقاما بينتتين : قدّم أسبقهما ، فإن جهل : فقول وليّ ، فإن

(١) كذا في زع والغاية ، أي المدعى . وفي ش : « ثبت » ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٧٤ ، أي الزوجية والبنوة ، كما صرح شارح الإقناع بالأول .

(٢) أي وإن أقرّ بأخ أو عم ، كما قال الشارح . وذكر في ز ، بعد التاء ، مضروبا عليه : « فإن كان » . وانظر الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية والإقناع ، وسقطت من ع .

جهله : فسحطا . ولا ترجيح^(١) بيده .
 وإن أقرببه عليها^(٢) وليها - وهي مجبرة ، أو مقررة بالأذن - :
 قبل .
 [ومن أدعى نكاح صغيرة بيده : فسححه حاكمه ، ثم إن
 صدقته - إذا بلغت - : قبل]^(٣) .
 فدل^(٤) أن من أدعت : « أن فلانا زوجها » ، فأنكر ،
 فطلبت الفرقة - : يحكم عليه .
 وإن أقر رجل أو امرأة بزوجة الآخر ، فسكت ، أو
 حججه^(٥) ثم صدقه^(٦) - : صح وورثته ، لا : إن بقى على تكذيبه
 حتى مات .

(١) كذا في زع والغاية ٥٢٣ ، وهذا الموافق للفظ الإقناع ٣٨٦ : « ولا يحصل
 الترجيح باليد » . وفي ش : « ترجيح بيده » ، وفيه تحريف مع زيادة من الشرح .
 (٢) كذا في زع والغاية — مع زيادة فيها : « ... المسلم » — وفي ش تأخير .
 وتقديم . وانظر الإقناع .
 (٣) وردت الزيادة في ز ش والغاية ، وذكرت بمعناها في الإقناع ، وسقطت من ع
 وإن كان قد ورد فيها منها — بعد قوله الآتي : « فأنكر » — مضروبا عليه ، قوله : « ثم
 إن صدقته إذا بلغت » .
 (٤) في ش زيادة : « على » ، ولعلها من الشارح لا الناسخ . وقوله : « زوجها »
 ضبط في ز بفتح الجيم بدون تشديد الواو ، والظاهر الضم . ولعل رأس الضمة له يظهر
 في التصوير . فراجع شرحي المنتهى والإقناع بتأمل . وانظر المقنع مع الشرح الكبير :
 (٢٨٩ / ٥) .
 (٥) ذكر في ر ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « ولم يكذبه » . وانظر الإقناع .
 (٦) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « ولو بعد موته » . وانظر الإقناع ،
 والمقنع مع الشرح الكبير : (٢٩٠ / ٥) .

وإن أقرَّ ورثةُ بدَّينٍ على مُورثِهِم : قَضَوُهُ مِنْ تَرَكَّتِهِ ^(١) .
وإن أقرَّ بعضهم - بلا شهادة - : فبقدرِ إرثِهِ ، وإن وُثِرَ النصفُ :
فنصفُ الدَّينِ ، كإقرارِ ^(٢) بوصيةٍ .

وإن شهد منهم عدلان - أو عدلٌ وحلفَ معه - : ثبت .
ويقدمُ ثابتُ بيِّنَةٍ ، فبإقرارِ ميتٍ - على ما أقرَّ به ورثتهُ .

بابُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ وَمَا يَغَيِّرُهُ

من أَدْعَى عَلَيْهِ بِأَلْفٍ ، فَقَالَ : « نَعَمْ ، أَوْ أَجَلٌ ، [أَوْ بَلَى] ^(٣) » ،
أَوْ : « صَدَقْتَ » ، أَوْ : « أَنَا ^(٤) - أَوْ إِنِّي - مَقْرٌ بِهِ ، أَوْ بِدَعْوَاكَ »
أَوْ : « ... مَقْرٌ فَقَطْ ، أَوْ . خُذْهَا ، أَوْ أَتَزِنُهَا ، أَوْ أَحْرِزْهَا ^(٥) » ،

(١) ذكر في ع زيادة - وردت في الشرح مقدمة - هي : « وجوبا » . وانظر
الإقناع والمقنع : « لزهم قضاؤه ... » .

(٢) كذا في ز بتنوين الراء . وفي ع ش : كإقراره ، « والزيادة من الشرح وإن
ذكرت في الغاية والإقناع . وفي ش زيادة أخرى منه - عقب « بوصية » - هي : « بلا
شهادة » ، وذكر بعناها في الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية ٥٢٤ والإقناع ٣٧٧ . وهي صحيحة
لأن شاء الله .

(٤) قوله : « أنا ، أَوْ » ورد في زغ والغاية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
ولم يرد قوله : « أَرَأَيْتَ » في الإقناع ٣٧٨ ؛ وصحف في شرحه . فتنبيه .

(٥) أى ضمها إليك ، وهو من « أحرز » كما صرح به في اللسان ٧ / ١٩٨ ،
وانظر المصباح . فيتعين أن يكون بهزة قطع . وقد أهمل منها - هنا وفيما سيأتى - في الأصول
والغاية والمقنع ٥ / ٢٩٤ والإقناع . وهو خطأ ، إلا أن المخطوطات لا تلتزم - في الأغلب -
بوضع الهمزات .

أو : « هـى صَاحٌ » ، أو : « كَأْنى جاحدٌ لك ، أو كَأْنى حجدٌ تُكِّ حقَّك » — فقد أَقَرَّ .

لا إِنْ قال : « أنا أَقَرُّ » ، أو : « لا أَنْكِرُ » ، أو : « يجوز أن يكونَ ^(١) محقًّا » ، أو : « عسى ، أو لعلَّ ، أو أَظُنُّ ، أو أَحْسِبُ ، أو أَقْدَرُ ^(٢) » ، أو : « خُذْ ، أو أَتَزِنْ ، أو أَحْرِزْ » ، أو : « أَفْتَحْ كَمَّكَ » .
و : « بَلَى ^(٣) » ، فى جواب : « أليس لى عليك كذا ؟ » —
إقرارٌ ، لا ^(٤) : « نعم » إلا من عامِّي .

وإن قال : « أَقْضِنى دَيْنى عليك ألفاً » ، أو : « اشترِ — [أو اعْطِنى] ^(٥) ، أو سلِّمْ إلىَّ — ثوبى هذا ، أو فرسى هذه » ، أو :
« ... ألفاً من الذى عليك » ، أو : « هل لى — [أو ألى] ^(٦) عليك ألفٌ ؟ » ، فقال : « نعم » ، أو : « أمهلنى يوماً ، حتى أَفْتَحَ الصُّنْدُوقَ » ، أو : « له على ألفٌ إن شاء الله ، أو لا يلزمنى ^(٧) إلا

-
- (١) كذا فى زع والإقناع . وفى ش والغاية : « تكون » . وكلاهما صواب .
(٢) أنك محق ، كما فى شرح الإقناع . وضبط فى ز بسكون الراء ، وهو سبق قلم .
واظفر ما علل به الشرحان لهذا .
(٣) كذا فى زع والغاية والإقناع ، وهو الصحيح . وفى ش : « بل » ، وهو تعريف .
(٤) فى ش : « ولا » ، والظاهر أن الواو من الناسخ لا الشارح وإن ذكرت فى شرح الإقناع .
(٥) وردت الزيادة فى زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .
(٦) ذكرت الزيادة فى زع والغاية — وإن كانت الألف قبل اللام لم تظهر فيها ، كما لم ترد فى لفظ الإقناع ٣٧٩ — وسقطت من ش .
(٧) كذا فى زع والغاية والإقناع ٣٧٨ . وفى ش : « تلزمنى » ، وكل صحيح كما عللت .

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ، أَوْ ^(١) إِلَّا أَنْ أَقُومَ ، أَوْ
فِي عِلْمِي ، أَوْ عِلْمِ اللَّهِ ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ « — لَا : « فِيمَا أَظُنُّ » —
فَقَدْ أَقَرَّ

وَإِنْ عَلَّقَ بِشَرْطٍ قُدِّمَ — كَ : « إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ — أَوْ شَاءَ ،
أَوْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ — : فَلَهُ عَلَى كَذَا » ، أَوْ : « إِنْ شَهِدَ بِهِ زَيْدٌ
فَهُوَ صَادِقٌ » — لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا .

وَكَذَا إِنْ أُخِّرَ : كَ « لَهُ عَلَى كَذَا إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ ، أَوْ شَاءَ ، أَوْ
شَهِدَ بِهِ ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ ، أَوْ قَتَّ » .

لَا إِذَا قَالَ : « إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا » . وَمَتَى فَسَّرَهُ بِـ « أَجَلٍ »
أَوْ « وَصِيَّةٍ » : قَبْلَ يَمِينِهِ ، كَمَنْ أَقَرَّ بغيرِ لِسَانِهِ ، وَقَالَ : « لَمْ أَذَرِ ^(٢)
مَا قَلْتُ » .

وَإِنْ رَجَعَ مُقَرَّرٌ بِحَقِّ آدَمِيٍّ ، أَوْ زَكَاةٍ أَوْ كِفَارَةٍ — : لَمْ يُقْبَلْ .

* * *

فَصْلٌ فِيمَا إِذَا وَصَلَ بِهِ مَا يُغَيِّرُهُ ^(٣)

إِذَا قَالَ : « لَهُ عَلَى — مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ — أَلْفٌ » ، لَمْ يَلْزَمْهُ .

(١) وَش : « أَوْ عَلَى فَقَدْ أَقَرَّهُ بِأَلْفٍ ، أَوْ فِي عِلْمِي » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْمَنْ
وَبِالْعَكْسِ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ ، وَتَأَمَّلْ .

(٢) كَذَا فِي زَش وَالْغَايَةِ ٥٢٥ وَالْإِقْنَاعَ ٣٧٩ . وَفِي ع : « أَرَدَ » ، وَهُوَ
تَصْحِيفٌ . وَفِي ش زِيَادَةٌ بَعْدَ « قَلْتُ » ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فَقَوْلُهُ » يَمِينُهُ ،
وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي الْإِقْنَاعِ .

(٣) كَذَا فِي زَش ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لَمَّا فِي الْإِقْنَاعِ . وَصَحَّفَ فِي ع بِلَفْظٍ : « بغيره » .

و: « له على ألف من مضاربة ، أو ودعية ، أو لا يلز منى ^(١) ،
أو قبضه ^(٢) أو أستوفاه ، أو من ثمن خمر ، أو ^(٣) ثمن مبيع لم
أقبضه ، أو تلف قبل قبضه ، أو مضاربة تلفت وشرط على
ضمانها ، أو بكفالة على آتئ بالخيار » - لزمه .

و: « له - أو كان له - على كذا » ويسكت ، إقراره .
وإن وصله بقوله ^(٤): « وبرئت منه ^(٥) ، أو وقضيت ^(٦) أو بعضه » ،
أو قال ^(٧): « لى عليك مائة » ، فقال: « قضيتك منها عشرة » -
ولم يعزله لسبب - فنكر: يُقبل قوله بيمينه .
ويصح استثناء النصف فأقل - : فيلزمه ألف ^(٨) . . . : « إلا

-
- (١) كذا في زع والإقناع . وفي ش والغاية : « تلزمى » . ونقدم نحوه
غير مرة .
(٢) كذا في زش والغاية والإقناع ، وفي ع : « أو أقبضه » بضم الهزة لأن لم
يكن محرفا .
(٣) في ش زيادة : « من » ، وهى من الشرح وإن ذكرت في الغاية والإقناع أو
شرحه .
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « وأبرأنى أو » ، وورد - بدون
الواوين - في ش . وهو من الشرح وإن ذكر نحوه - بل كرر - في الإقناع ٣٨٠ .
(٥) كذا في ع ش والغاية والإقناع وأصل ز . ثم أصلح فيها بعد كشط الهاء بلفظ :
« منى » ، والظاهر أنه من تصرف بعض القراء لا المصنف ، فتأمل .
(٦) وردت الواو في زع والغاية ، وأسقطت من ش مضافه إلى الشرح . وانظر
الإقناع .
(٧) في ش زيادة من الشرح : « مدع » ، وذكرت في شرح الإقناع بلفظ :
« المدعى » .
(٨) كذا في زع والغاية ٥٢٦ . وفي ش : « ألف في [قوله] : له على ألف إلا » ،
والزيادة كلها من الشرح . وانظر الإقناع ٣٨١ .

ألفاً ، أو إلا ستمائة » ، وخمسة في : « ليس لك على عشرة إلا خمسة »
 — بشرط أن لا يسكت ما يمكنه كلام فيه ، وأن يكون من
 الجنس والنوع .

ف : « له على هؤلاء العبيد العشرة إلا واحداً » ، صحيح^(١) .
 ويلزمه تسليم تسعة . فإن ماتوا — أو قتلوا ، أو غصبوا — إلا
 واحداً ، فقال : « هو المستثنى » — قيل يمينه .

و : « له هذه الدار ولى نصفها ، أو إلا نصفها ، أو إلا هذا البيت » ،
 أو : « هذه الدار له ، وهذا البيت لى » — قيل ولو كان أكثرها ؛
 لا إن قال : « ... إلا ثلثيها » ونحوه .

و : « له درهمان وثلاثة إلا درهمين » ، أو^(٢) : « ... خمسة
 إلا درهمين ودرهماً » ، أو : « ... درهم ودرهم إلا درهماً^(٣) » .
 يلزمه في الأوليين^(٤) خمسة خمسة ، وفي الثالثة درهمان .
 و : « له على مائة درهم إلا ثوباً ، أو إلا ديناراً » ،
 تلزمه المائة .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فصحيح » ، وإفاء من الشرح . وانظر
 الإقناع .

(٧) كذا بالأصول والإقناع ، وفي ش زيادة . من الشرح « على » . ولفظ الغاية :
 « وخسة » .

(٨) كذا في الأصول والإقناع . وحرف في نص الغاية بلفظ « درهمان » .

(٩) كذا في زع والإقناع ، أى الصورتين . وحرف في ش بلفظ : « الأولين » .

ويصحُّ الاستثناء من الاستثناء :

ف : « له على سبعة^١ ، إلا ثلاثة^٢ ، إلا درهما^٣ » ، يلزمه خمسة^(١) .
وكذا : « . . . عشرة^٢ إلا خمسة^٣ ، إلا ثلاثة^٤ ، إلا درهماين^٥ ،
إلا درهما^٦ » .

* * *

فصل^١

إن قال : « له على ألف^١ مؤجلة^٢ إلى كذا » — قبل قوله في تأجيله ،
حتى لو عزاه^٣ إلى سبب قابل للأمرين .
وإن سكت ما يمكنه كلام^٤ فيه ، ثم قال : « مؤجلة^٥ ، أو زئوف^٦ ،
أو صغار^٧ » — لزمته حالة^٨ جياذ^(٢) وافية^٩ ، إلا من يبلد^(٣) أوزانهم
ناقصة^{١٠} ، أو تقدّمهم مغشوش^{١١} — : فيلزمه من دراهمها .
و : « له على ألف^{١٢} زئوف^{١٣} » ، قبل تفسيره بمغشوشة^{١٤} ، لا بحالا
فضة^{١٥} فيه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « وله عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة
إلا درهماين إلا درهما ، يلزمه خمسة » . وذكر في الإقناع ٣٨٢ .
(٢) كذا في ز ، على أنه صفة . وهو الموافق للفظ الإقناع : « لزمه ألف جياذ . . . » ،
وهو بدون الزيادة لفظ الغاية ٥٢٧ . وفي ش : « جياذ » ، والألف من الشرح : لأنه
قدر الفاعل : « الألب » ، فيكون هو وما قبله منصوبين على الحالية . فتنبه : لتعلم أن
ناشر هذا قد أهمل أخطر الإهمال ، وأساء أبلغ الإساءة ؛ واعتمد على أنه يعلق
تعليقات ليست إلا دعابة لمذهب خاص ، بظن أن أصحابه يرضون عنها ، ويتأثرون بها ؛
فيجاوزن عن إهماله ، ويتغاضون عن إساءته .
(٣) كذا في ز والغاية ، وهو الصحيح الموافق لنس الإقناع : « إلا أن يكون في بلد » .
وحرف في ع ش بلفظ : « بلد » .

وإن قال : « . . . صغارٌ » ، قُبِلَ ... بناقصةٍ .

وإن قال : « . . . ناقصةٌ » ، فناقصةٌ .

وإن قال : « . . . وازنةٌ » ، لزَمَهُ العَدَدُ^(١) والوزنُ

وإن قال : « . . . عددًا » — وليس^(٢) ببلدٍ يتعاملون بها

عددًا — : لزَمَهُ .

و : « له على درهمٌ ، أو درهمٌ كبيرٌ ، أو دريهمٌ » — فدرهمٌ :
إسلاميٌّ وازنٌ .

و : « له عندى ألفٌ » ، وفسره بدَيْنٍ أو ودِعةٍ — : قُبِلَ . فلو
قال : « قبضه^(٣) » ، أو تَلَفَ قبل ذلك ، أو ظَنَنْتُهُ باقياً ثم علمتُ
تلفه — قُبِلَ .

وإن قال : « . . . رهنٌ » فقال المدَّعى : « . . . ودِعةٌ » ؛ أو قال :
« . . . من ثمنٍ لم أقْبِضْهُ » فقال : « بل دَيْنٌ في ذِمَّتِكَ » —
فقولٌ مدَّعٍ .

و : « له على^(٤) » — أو في ذِمَّتِي — ألفٌ » ، وفسره — متصلاً —
بودِعةٍ : قُبِلَ . ولا يُقْبَلُ دَعْوَى تلفِها ، إلا إذا انفصلتْ عن تفسيره .

(١) كذا في ع والغاية وفي ز بهذا الضبط . وحرف في ش بلفظ : « العد » .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « عد أو ليس » ، وهو خطأ وتصحيف .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « قبضته » ، وأعله تحريف وإن كان لفظ

الإقاع ٣٨٣ .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « ألف » ، وذكرت في شرح الإقاع ٣٨٤ .

وإن أَحْصَرَهُ وقال : « هو هذا ، [وهو ^(١) ودِيعَةٌ » ، فقال
[مَقْرُؤٌ] ^(٢) له : « هذا ودِيعَةٌ ، وما أَقَرَّتْ بِهِ دَيْنٌ » — صُدِّقَ .
و : « له في هذا المَالِ أَلْفٌ ، أو في هذه الدَارِ نِصْفُهَا » — يلزِمُهُ
تَسْلِيمُهُ ، ولا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِإِنْشَاءٍ ^(٣) هِبَةٍ .
وكذا : « له في مِيرَاثٍ [أَبِي ^(٤)] أَلْفٌ » ، وهو دَيْنٌ عَلَى
التَّرِكَه .

ويَصِحُّ : « دَيْنِي — الَّذِي عَلَى زَيْدٍ — لَعَمْرُو » ، ك : « لَهُ مِنْ
مَالِي — أَوْ فِيهِ ^(٥) » أو في مِيرَاثِي مِنْ أَبِي — أَلْفٌ ، أَوْ نِصْفُهُ ، [أَوْ
دَارِي هَذِهِ ، أَوْ نِصْفُهَا ^(٦)] ، أَوْ مِنْهَا — أَوْ فِيهَا — نِصْفُهَا » ، وَلَوْ لَمْ
يَقُلْ : « بِحَقِّ لَزِمَنِي » .

فإن فَسَّرَهُ هِبَةً ، وقال : « بَدَأَ إِلَى مِنْ تَقْبِيضِهِ » — قُبِلَ .
و : « لَهُ الدَّارُ : ثَلَاثَاهَا ، أَوْ عَارِيَةٌ ، [أَوْ هِبَةٌ ^(٧)] أَوْ هِبَةٌ

(١) وردت الزيادة في زع والغاية ، وذكرت في الإقناع بلفظ : « وهى » ،
وسقطت من ش .

(٢) ذكرت الزيادة في زش والغاية ، وفي الإقناع بلفظ : « المقر » ، وسقطت من
ع . وورد في ز — بعد « له » — مضروباً عليه : « إن المقر به غيره » . وانظر الإقناع .

(٣) هذا لفظ زش والغاية ٥٢٨ والإقناع ٣٨٥ . وحرف في ع بلفظ :
« استثناء » .

(٤) وردت الزيادة في زع والغاية والإقناع ٣٨٥ ، وسقطت من ش .

(٥) ذكرت « فيه » في زع والغاية والإقناع ، وأسقطت من ش مدرجة في

الشرح .

(٦) وردت الزيادة في زع والغاية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٧) ذكرت الزيادة في زع ، وسقطت من ش والغاية . ويؤكد مسحتها وثبوتها

نص الإقناع : « وكذا لو قال : هذه الدار هبة ، أو [هبة] سكتى » . والزيادة من

ش ٥٥٥ .

سُكِنِي، أَوْ هَبْ عَارِيَةً — مُعْمِلٌ بِالْبَدَلِ، وَيُعْتَبَرُ شَرْطُ هَبَةٍ .
 وَمِنْ أَقَرَّ : « أَنَّهُ وَهَبَ وَأَقْبَضَ ^(١) أَوْ رَهَنَ وَأَقْبَضَ ^(١) » ،
 أَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « مَا أَقْبَضْتُ ^(٢) » ، وَلَا
 قَبَضْتُ — وَهُوَ غَيْرُ جَاحِدٍ لِإِقْرَارِهِ — أَوْ : « إِنَّ ^(٣) الْعَقْدَ
 وَقَعَ تَلَجُّجَةً » وَنَحْوَهُ ، وَلَا بَيِّنَةً ، وَسَأَلَ ^(٤) إِحْلَافَ خَصَمِهِ —
 لَزَمَهُ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ [أَوْ هَبَةٍ أَوْ إِقْبَاضٍ ، ثُمَّ ادَّعَى فُسَادَهُ وَأَنَّهُ أَقَرَّ
 يَظُنُّ ^(٥) الصَّحَّةَ — لَمْ يُقْبَلْ] ^(٥) ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُقَرَّرِ لَهُ . فَإِنْ
 نَكَلَ : حَلَفَ هُوَ بِبُطْلَانِهِ .

وَمِنْ ^(٦) بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ ^(٧) عَبْدًا ، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لغيره — :

-
- (١) هَذَا لَفْظُ زَعِ وَالْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٨٦ . وَفِي ش : « وَأَقْبَضَهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .
 (٢) كَذًا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ش : « قَبَضْتُ » ، وَهُوَ خَطَأً وَتَحْرِيفٌ نَاشِرٌ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعِ : « مَا قَبَضْتُ » ، وَلَا أَقْبَضْتُ .
 (٣) أَيْ أَوْ قَالَ ذَلِكَ . وَفِي ش : « أَنْ » ، أَيْ أَوْ ادَّعَى ذَلِكَ كَمَا قَدَّرَ الشَّارِحُ . وَهُوَ لَفْظُ الْمُنَاقَاةِ مَعَ سَقُوطِ الْأَلْفِ مِنْهَا قَبْلَ الْوَاوِ .
 (٤) كَذًا فِي زَعِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي الْغَايَةِ : « أَوْ سَأَلَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَفِي ش : « وَسَأَلَهُ » أَيْ سَأَلَ الْحَاكِمَ ، وَالزَّائِدُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .
 (٥) كَذًا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « بَظَنَ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَوَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْجَمِيعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .
 (٦) ذَكَرَ بِهِامُشُ ز : « مَسْئَلَةٌ مَا إِذَا بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ ، ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّ ذَلِكَ لغيره » .
 (٧) كَذًا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُوَافِقُ لِنَصِّ الْإِقْنَاعِ : « أَعْتَقَهُ » . وَفِي ش : « عَتَقَ » ، وَهُوَ خَطَأً وَتَحْرِيفٌ جَاهِلٌ ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي سَبْقٍ .

لَمْ يُقْبَلْ ، وَيَعْرَمُهُ لِلْقَرِّ لَهُ .

وإن قال : « لم يكن ملكي ، ثم ملكته بعد » — قيل
بيينة ، ما لم يُكذِّبها : بأن كان أقرَّ : « أنه ملكه » ، أو قال :
« قبضتُ ثمنَ ملكي » ونحوه .

ومن قال « قبضتُ منه ألفاً وديعةً ، فتلفتُ » ، فقال « ... »
ثمنَ مبيعٍ لم يُقبضِنيه ^(١) — لم يضمن ، ويضمنُ إن قال :
« ... غصباً » .

وعكسه : « أعطيتني ألفاً وديعةً ، فتلفتُ » ، فقال : « ... »
غصباً .

فصل

ومن قال : « غصبتُ هذا العبدَ من زيدٍ ، لا بل من عمرو » ،
أو : « غصبتُهُ منه ، وغصبه هو من عمرو » ، أو : « هذا لزيدٍ ، لا بل
لعمرو » ، أو : « ملكه ^(٢) لعمرو » ، وغصبتُهُ من زيدٍ — فهو لزيدٍ ،
ويَعْرَمُ قيمته لعمرو .
و : « غصبتُهُ من زيدٍ ، وملكه لعمرو » — فهو لزيدٍ ، ولا
يَعْرَمُ عمرو شيئاً .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « تقبضنيه » . وكل صحيح كما لا يخفى
(٢) كذا في زع والإقناع ٣٨٧ (وصنف فيه بعض السابق ، كما أدرج البعض في
الشارح) والغاية ٥٢٩ (وسقط منها — قبل ذلك — من أول « أو غصبتُهُ » إلى « لعمرو » ،
كما سقط منها — بعد ذلك — ما تدركه بمراجعة الإقناع) ، وهو الملائم . وسقطت
الهاء من ش .

وإن : قال « غصبته من أحدهما » — لزمه تعيُّنه ، ويَحْلِف
للاخر ...

وإن قال : « لا أعلمه » ، فصدَّقاه — : أنْزِع من يده ، وكانا
خَصَمَيْنِ فيه . وإن كذَّباه : حَلَف لهما عينا واحدة .

و : « أخذته من زيد^(١) » ، لزم^(٢) ردُّه : لا عتْرافه^(٣) باليد .

و : « ملكته — أو قبضته ، أو وصل إلى — على يده » ، لم
يُعتَبَر لزيد قول .

ومن قال : « لزيد على مائة درهم » ، وإلا فلعمرو ، أو :
« لزيد^(٤) مائة درهم » ، وإلا فلعمرو مائة دينار — فهي لزيد ،
ولا شيء لعمرو .

ومن أقرَّ بألف في وقتين ، فإن ذكر ما يقتضي التعدد — :
كسببين ، أو أجلين ، أو سكتين — لزماء ألفان ، وإلا : ألف ولو
تكرر الإشهاد .

وإن قيَّد أحدهما بشيء : فيَحْمَلُ المطلق عليه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، كلمة مطبوسة مضروب عليها ، ولعلها : « بيد » أو
« رده » .

(٢) كذا في فزع والغاية . وفي ش : « لزمه » ، والهاء من الشرح .

(٣) سقطت الألف بعد الراء ، من ز ، عفوا .

(٤) في ع ش زيادة : « على » ، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية .

وإن أَدَّعَى اثْنَانِ دَاراً يَبْدِ غَيْرَهُمَا شَرَكَةً^(١) بَيْنَهُمَا بالسَّوِيَّةِ ،
فَأَقْرَبَ لِأَحَدِهِمَا بِنَصْفِهَا — : فَاَلْمَقْرَبُ بِهِ^(٢) بَيْنَهُمَا .
وَمَنْ قَالَ بِمَرَضٍ مَوْتَهُ^(٣) : « هَذَا الْأَلْفُ لِقَطْعَةٍ ، فَتَصَدَّقُوا بِهِ » —
وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ — : لَزِمَ الْوَرِثَةُ أَنْصَدَقَةً بِجَمِيعِهِ ، وَلَوْ كَذَّبُوهُ .
وَمَنْ أَدَّعَى دِينَاً عَلَى مَيِّتٍ — وَهُوَ جَمِيعُ تَرَكَّتِهِ — فَصَدَّقَهُ
الْوَرِثَةُ ، ثُمَّ آخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَصَدَّقُوهُ فِي مَجْلِسٍ — : فَبَيْنَهُمَا . وَإِلَّا :
فَلِلْأَوَّلِ .

وإن أَقْرَؤَا بِهَا زَيْدٌ ، ثُمَّ لَعَمِرُو — : فَهِيَ لَزِيدٍ ، وَيَغْرَمُونَهَا
لَعَمِرٍ .

وإن أَقْرَؤَا^(٤) لهُمَا مَعَاً : فَبَيْنَهُمَا . وَلِأَحَدِهِمَا : فَهِيَ لَهُ ، وَيَحْلِفُونَ
لِلْآخَرِ .

وَمَنْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ وَمِائَتَيْنِ ، وَأَدَّعَى شَخْصٌ مِائَةً دِينَاً عَلَى الْمَيِّتِ ،
فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ — : لَزِمَ الْمَقْرَبُ نَصْفُهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَدَلاً وَيَشْهَدَ وَيَحْلِفَ مَعَهُ — فَيَأْخُذُهَا ، وَتَكُونُ الْبَاقِيَةُ بَيْنَ الْابْنَيْنِ .

(١) هذا لفظ زع والغاية ، وهو الصواب . ويؤيده عبارة الإقناع ٣٨٨ : « أنها شركة » . وفي ش : « لشركة » ، والزائد لما من الشارح أو الناسخ . فتأمل . وبهامش ز حاشية مطبوعة لم تظهر في التصوير ، ولعلها : « مسألة ما إذا ادعى اثنان داراً بيد غيرهما شركة » .

(٢) ورد قوله : « به » في زع والغاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرجاً في الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « الخوف » .

(٤) في ش : زيادة « بها » ، وهي مضافة من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٨٩ .

وإن خلف أبنين وقنين متساويين^(١) القيمة — لا يملك غيرهما —
فقال أحد الابنين: «أبي أعتق هذا بمرض موته»، وقال الآخر^(٢):
«بل هذا» — عتق من كل ثلثه، وصار لكل ابن سدس من أقرته
بعنقه، ونصف الآخر.

وإن قال أحدهما: «أبي أعتق هذا»، وقال الآخر: «أبي أعتق
أحدهما، وأجهله» — أقرع بينهما، فإن وقعت على من عينه أحدهما
-- عتق الثلث: إن لم يُجيزاً باقية.
وإن وقعت على الآخر، فكما لو عين الآخر الثاني.

باب الإقرار بالمجمل

وهو: ما احتمل أمرين^(٣) على السواء، ضد «المفسر» .
من قال: «له على شيء، أو كذا»، أو كرّر بواو، أو^(٤) بدوניה
— قيل له: «فسر»، فإن أبي: حُبس حتى يفسر.
ويقبل: محذوف، وبحق شفعة، وبما يجب ردّه — : ككسب
مباح نفعه. — وبأقل مال.

(١) كذا في زش، على الإضافة. وحرف في الغاية ٥٣٠ بلفظ: «متساوى» .
وافظع والإقناع: «متساوين»، على أن ما بعده تمييز. ولعله مع ذلك تحريف.
(٢) كذا في زع والإقناع والغاية (وسقط منها «الآخر»)، وهو الظاهر. وفي
ش: «فقال» .
(٣) هذا لفظ زع والغاية ٥٣١ والإقناع ٣٩٠. وفي ش: «الأمرين» .
ولعله تحريف.
(٤) وردت الألف في زش والغاية، وسقطت من ع. وانظر الإقناع.
(٥م ٤٥ — في ٢ منتهى الإرادات)

لا: بمِيتَةِ نَجَسَةٍ، وخمرٍ، وخنزيرٍ، وردٍ سلامٍ، وتَشْمِيتٍ
عاطسٍ، وعيادةٍ مريضٍ، وإجابةٍ دعوةٍ، ونحوه .
ولا بغيرٍ متموّلٍ: كقَشْرِ جَوْزَةٍ، وَحَبَّةٍ بُرٍّ أو شَعِيرٍ .
فإن مات قبلَهُ: لم يُؤْخَذْ^(١) وارثُهُ بشيءٍ، ولو خَلَفَ^(٢) تَرِكَتَهُ .
وإن قال: « لا عِلْمَ لِي بما أَقَرَرْتُ بِهِ » — حَلَفَ، ولزمه ما يَقَعُ
عليه الْأَسْمُ: كالوصيةِ بشيءٍ .

و: « غَصَبْتُ مِنْهُ — أو غَصَبْتُهُ — شيئاً »، يُقْبَلُ: بِخَمْرٍ ونحوه،
لا بِنَفْسِهِ أو وَلَدِهِ . و: « غَصَبْتُهُ » فقط، يُقْبَلُ: بِجَبْسِهِ وَسِجْنِهِ .
و: « له عَلَى مالٍ^(٣)، أو مالٍ عَظِيمٍ، أو خَظِيرٍ، أو كَثِيرٍ، أو
جَلِيلٍ، أو نَفِيسٍ، أو^(٤) عَزِيزٍ، أو زَادٍ: « عِنْدَ اللَّهِ، أو عِنْدِي » —
يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ: بِأَقْلٍ مَتَمَوَّلٍ، وبِأَمٍّ وَلَدٍ .
و: « له دِرَاهِمٌ، أو دِرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ » — يُقْبَلُ: بِثَلَاثَةِ فَاكْثَرٍ،
لا بِمَا يُوزَنُ بِالْدِرَاهِمِ عَادَةً: كإِبْرَيْسَمٍ^(٥) ونحوه .
و: « له عَلَى حَبَّةٍ »، أو قال: « . . . جَوْزَةٍ »، أو نَحْوَهَا —

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ، مِنْ « أَخَذَ » . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٩١ — وَرَاجِعْ
نَصَهُ كُلَّهُ — : « يُؤْخَذُ »، مِنْ « أَخَذَ » . وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ .
(٢) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الْمَرْحُومِ: « الْمَقْر »، وَذَكَرْتُ أَيْضاً فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ .
(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ أَيْضاً: « يَقْبَلُ » . وَلَمْ تَرِدْ « عَلَى » فِي الْغَايَةِ .
(٤) فِي شِ: « أَوْ، عِنْدِي »، وَأَدْرَجَ النَّاظِرُ فِي الْمَرْحُومِ .
(٥) هَذَا اللفظُ مَعْرَبٌ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ الْمُخْتَارِ (بِرسم) . وَانْظُرْ
الْإِقْنَاعَ ٣٩٢ .

ينصرف^(١) إلى الحقيقة ، ولا يُقبل تفسيره : بحجة بُرّ ونحوها ، ولا^(٢) بشيءٍ قدر جَوَزةٍ .

و : « له على كذا درهم^(٣) ، أو [كذا وكذا ، أ]^(٤) وكذا^(٥) درهم^(٦) » بالرفع ، أو^(٦) بالنصب — : لزمه درهم .
وإن قال الكلُّ بالجر ، أو وَقَفَ — : لزمه بعضُ درهم ، [ويفسره^(٧)] .

[و : « له على ألف » ، وفسره بجنسٍ أو أجنبي — لا بنحو كلاب — : قُبِلَ^(٨) .

(١) كذا في زع والغاية ٥٣٢ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فيصرف » ، ولعله تصحيف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « يقبل » تفسيره . وانظر الإقناع ٣٩١ .

(٣) ورد هذا في زع والغاية والإقناع ٣٩٢ ، وأسقط من ش مضافا إلى الشرح .
(٤) وردت الزيادة في ز ، وسقطت كلها من ش . وسقط « وكذا أو » من ع والغاية . ووردت في الإقناع هكذا : « أو ، أو كذا ، أو » ، وأدرجت « كذا » الأولى في الشرح . فتكون الألف الثانية زيادة من النادر ، فتأمل .

(٥) ورد قوله : « وكذا » في ع مضروبا عليه . وهو من عبث الناسخ واضطرابه .
(٦) ورد في ز بعد ذلك : « كذا وكذا ، أو كذا [أ] كذا درهما » . وضرب المصنف على جمعه ماعدا « أو » ، وترك الضرب عليها سهو منه ، لأنها تكون مكررة . فتنبه . ولفظ الغاية والإقناع : « أو النصب » .

(٧) في ش : « ويحيثُ يفسره » ، والزيادة من الشرح . وفي الغاية زيادة : « بما شاكله بعض العشرة ، وشطرها فنصفها » . والصواب : « نصفها » ، فراجع كلام الشرح ليقين لك . معنى هذه الزيادة تماما . ولفظ الإقناع : « يرجع في تفسيره لمليه » ، وأدرج أول الفرع في شرحه .

(٨) وردت الزيادة في ز ش والغاية — وورد فيها « بجنس » مصحفا بلفظ : « بجنس » — ونحوها في الإقناع ، وسقطت من ع .

[و : « له على ألف ودرهم »^(١)، أو ألف ودينار^(٢)، أو ألف^(٣) وثوب^(٤)، أو ألف ومُدْبُرٌّ^(٥)، أو آخر « الألف »، أو : « ألف وخمسمائة درهم »، أو ألف وخمسون ديناراً^(٦)، أو^(٧) لم يعطف، أو عكس - : فإلهم من جنس ما ذُكر معه .
ومثله : « ... درهم ونصف^(٨) »، و : « ... ألف إلا درهماً، أو إلا ديناراً » .

و : « له على دراهم بدينار »، لزمه دراهم بسعره .
و : « له في هذا شرك »، أو « هو شريك فيهِ »، أو شركة^(٩) بيننا، أو لي وله^(١٠)، أو : « له فيه سهم » - قبل تفسيره حق الشريك .
وإن قال : « له^(١١) فيه - أو منه - ألف^(١٢) »، قيل له : « فسر » .
ويقبل : بجنابة ، وبقوله : « نقدته في ثمنه »، أو اشتري ربعه به ، أو له فيه شرك^(١٣) . لا : بس « أنه رهنه عنده به » .
و : « له على أكثر مما لفلان »، ففسره بدوئه : لكثرة نفعه ،
لحله ونحوه - : قبل .

(١) وردت الزيادة في ز والغاية والإقناع ، وفي ش مع سقوط الواو الثانية ، وسقطت كلها من ع أيضاً .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « له » .

(٣) ذكرت الألف في ز ش والغاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أ » . وذكر في الغاية .

(٥) هذا لفظ زع والإقناع ٣٩٣ والغاية (وسقط منها الألف قبل الواو الأولى .)

ولفظ ش : « شرك » . وما واحد على ما في المصباح ، وإن فرق بينهما في المختار .

(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، كلمة فوقها علامة التحشية : « على » . وذكرت في

الغاية .

و: « له على مثل ما في يد زيد » ، يلزمه مثله .
 و: « لى عليك ألف » ، فقال: « ... أكثر » — لزمه ،
 ويفسره .

ولو أدعى عليه مبلغاً ، فقال: « لفلان على أكثر مما لك » ،
 وقال: « أردت التهزى^(١) » — لزمه حق لهما يفسره .

* * *

فصل

من قال^(٢): « له على ما بين درهم وعشرة » ، لزمه ثمانية .
 و: « ... من درهم إلى عشرة » ، أو ما بين درهم إلى عشرة —
 لزمه تسعة .

وإن أراد مجموع الأعداد: لزمه خمسة وخمسون .
 و: « له من عشرة إلى عشرين » ، أو ما بين عشرة إلى عشرين —
 لزمه تسعة عشر .

(١) كذا في زع والإقناع ٣٩٣ ، بتشديد الزاى فقط في ز ، وب حذف الهجزة للتخفيف . وهو مصدر « هرا » بالتحريك وتشديد الزاى . وفي الغاية ٥٣٣ : « التهزؤ » ، على الأصل . وفي ش « التهزى » ، وهو مصدر « هزأ » مشدد الزاى ، وإن كان لم يحك إلا مخففاً . فراجع المختار والمصباح ، واللسان ١ / ١٧٨ ، والتاج ١ / ١٣٨ .

(٢) لفظ الإقناع: « وإن ... » ، وفي ش زيادة من الشرح: « عن آخر » .

و: « له ما يَبَيْنَ الحائِطَيْنِ » ، لم يَدْخُلَا .

و: « له دِرْهَمٌ فَوْقَ دِرْهَمٍ » ، أو تَحْتَ دِرْهَمٍ ، أو فَوْقَهُ —
أو تَحْتَهُ ، أو قَبْلَهُ ، أو بَعْدَهُ ، أو مَعَهُ — دِرْهَمٌ » ، أو : « دِرْهَمٌ بَلْ »
دِرْهَمَانِ » ، أو : « دِرْهَمَانِ بَلْ دِرْهَمٌ » ، [أو : « دِرْهَمٌ بَلْ دِرْهَمٌ »] ^(١)
أو ^(٢) : « دِرْهَمٌ لَا بَلْ دِرْهَمٌ » ، أو : « دِرْهَمٌ لَكِنْ دِرْهَمٌ » ، أو :
« دِرْهَمٌ فَدِرْهَمٌ » — يَلْزُمُهُ دِرْهَمَانِ .

وكذا : « ... دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ » . فلو كَرَّرَهُ ثَلَاثًا — « الواو » أو
« الفاء » ^(٣) أو « ثَمَّ » ، أو قال : « ... دِرْهَمٌ ^(٤) دِرْهَمٌ ^(٥) دِرْهَمٌ »
وَنَوَى بِالثَّلَاثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي — : لم يُقْبَلْ فِي الْأَوَّلَى ، وَقَبِلَ فِي الثَّانِيَةِ .
و: « له عَلَى دِرْهَمٍ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ وَبَعْدَهُ دِرْهَمٌ » ، أو ^(٥) : « ... هَذَا
الدِّرْهَمُ بَلْ هَذَانِ الدِّرْهَمَانِ » — لَزِمَتْهُ ^(٦) الثَّلَاثَةُ .

و: « له قَفِيزٌ حِنْظَلَةٌ بَلْ قَفِيزٌ شَعِيرٌ » ، أو : « ... دِرْهَمٌ بَلْ
دِينَارٌ » — لَزِمَاهُ .

(١) وردت الزيادة في زع والغاية والإقناع ٣٩٤ ، وسقطت من ش .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « على » . وهذه الصورة لم ترد في الإقناع .

(٣) هذا إلخ مافي الأصول والإقناع وإن كان قد أسقط منه « قال » مدرجا في الشرح .

وعبارة الغاية : « والفاء ثم أو درهم ، إلخ ، وهي ناقصة .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « و » .

(٥) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « له » . وذكر في الشرح والإقناع .

زيادة : « على » .

(٦) كذا في زع والغاية والإقناع . وفي ش : « لزمه » ، ولمله — مع صحته —

تحرّف .

و: « له على درهم في دينار^(١) » ، وأراد العطف أو معنى
« مع » — لزماه ، وإلا : فدرهم .
وإن فسره : برأس مال سلم باقي عنده في دينار ، وكذب به
المقر له — : حلف ، وأخذ الدراهم . وإن صدقه : لم يلزمه شيء .
و: « له درهم في ثوب » ، وأراد العطف أو معنى « مع » —
لزماه .

وإن فسره : برأس مال سلم باقي عنده ، أو قال : « ... »
في ثوب اشتريته منه إلى سنة » ؛ وكذب به المقر له — : حلف .
وأخذ الدرهم . وإن صدقه : بطل إقراره^(٢) .

و: « له درهم في عشرة » — يلزمه درهم ، ما لم يخالفه^(٣)
عرف : فيلزمه مقتضاه ، أو يرد الحساب — ولو جاهلاً به — :
فيلزمه عشرة ، أو الجمع^(٤) : فيلزمه أحد عشر .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك . مضروباً عليه : « يلزمه درهم ، وإن فسره بسلم » . وسيأتي
نحوه . ووردت الجملة الأولى منه في الإقناع ، بلفظ : « لزمه ... » .

(٢) كذا في ع ش والغاية ٥٣٤ ، وهو الموافق لما سبق ، ويؤكد صحته قول الشارح
عقبه : « عقد ، مع المقر له » . ولفظ ز : « مسلم » ، مضبوطاً بسكون السين ، أي إليه .
إلا أن الميم لم تظهر تماماً ، ولم تكتب حروف السين كما هي المادة . لجوزنا أن يكون سبق
قلم ، مع صحته .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « من المجلس ، وكذا درهم فيه
ثوب » . وراجع الإقناع ٣٩٥ وشرحه .

(٤) وردت الهاء في ز ش والغاية ، دون ع .

(٥) كذا في ز ع والإقناع . وحرف في ش والغاية بلفظ « الجمع » .

و: « له تمرٌ في جِرَابٍ ، أو سِكِينٌ في قِرَابٍ ^(١) ، أو ثوبٌ في مِندِيلٍ ، أو عبدٌ عليه عمامةٌ ، أو دَابَّةٌ عليها سَرَجٌ ، أو فَصٌّ في خَاتَمٍ » ، أو : « جِرَابٌ فيه تمرٌ ، أو قِرَابٌ فيه سيفٌ ، أو مِندِيلٌ فيه ثوبٌ ، أو دَابَّةٌ مُسَرَّجَةٌ ، أو سَرَجٌ على دَابَّةٍ ، أو عمامةٌ على عبدٍ » ، أو : « ... دارٌ مفروشةٌ ، أو زيتٌ في زِقٍّ » ونحوه — ليس بإقرارٍ بالثاني ، كـ : « ... جَنِينٌ في جاريةٍ أو دَابَّةٍ ، ودَابَّةٌ في بيتٍ » ، وك ^(٢) : « ... المائةُ الدرهمِ التي في هذا الكيسِ » . ويلزم منه : إن لم يكن ^(٣) فيه ، وكذا تَتِمُّهَا .
ولو لم يُعرَّفْ « المائة » : لزمته وتَتِمُّهَا .
و : « له خَاتَمٌ فيه فصٌّ ، أو سيفٌ بِقِرَابٍ ^(٤) » — إقرارٌ ^(٥) بهما .

(١) حرف في ش بلفظ : « قرب » .

(٢) أسقطت الواو من ش مدرجة في المرح ، ولم ترد الكاف في الغاية ووردت فيما قبله .

(٣) كذا في ز ، أى شيء منهما . وفي ع وش : « تكن » ، والأول أولى . ولفظ الغاية : « يكونا » ، وهو أظهر .

(٤) كذا في زع والإتباع مع زيادة فيه : « أو بقرابه » ، وعى صورة أخرى على مالا يخفى ، وقد يشملها اللفظ الأول ، فتأمل . وفي ش : « بقرابه » ، ثم ذكر الشارح بعده : « أو بقراب » . والظاهر أن الأصل : « بقراب أو بقرابه » ، والزيادة من المشرح مأخوذة من الإقناع . ولفظ الغاية : « أو سيف ، أو سيف قراب » ، وهو كما ترى !!! .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بإقرار » ، والقاء من المرح .

وإقراره^(١) بشجرٍ أو شجرةٍ — ليس إقراراً^(٢) بأرضها : فلا
يملك غرس مكانها لو ذهب ؛ ولا أجرة ما بقيت
و... بأمة ، ليس بإقرارٍ بحملها .
و : « له على درهم أو دينار » ، ونحوه — : يلزمه^(٣) أحدهما ،
ويُعَيَّنُه^(٤) .

* * *

تم الكتاب ؛ والحمد لله الواحد الوهاب ، حمداً : وافياً دائماً
إلى يوم الحساب . وصلى الله على سيدنا : « محمد » ، وآله
الأنجاء !
فرغ جامعُه من تبليضه في سابعِ عَشْرِ^(٥) شعبانِ الكرم ،

(١) وردت الهاء في زش والغاية والإقناع ٣٩٦ ، وسقطت من ع .
(٢) سقط هذا والكلمة قبله من أصل ع ، ثم أثبتنا بالهامش — بخط آخر — بلفظ :
« ليس قرار » ، وهو خطأ وتحريف ظاهر .
(٣) كذا في زع والغاية والإقناع ٣٩٤ . وفي ش : « لزمه » . ولم يرد قوله :
« ونحوه » في الغاية والإقناع ، وأسقط من ش مضافاً إلى الشرح .
(٤) كذا في زش والغاية ، وصحف في ع بلفظ : « وبينه » . ولفظ الإقناع :
« بتعيينه » ، وذكر شارحه قبله : « ويؤخذ » .
(٥) ورد هكذا في ز : بالياء تحتها نقطتان (فلا يتوهم أنها محرفة عن « من ») ،
وبكسر أوله ، وبدون « نون » بعده ولا « واو » قبله . على الإضافة لما بعده ، وإضافة
« سابع » إليه . و « العشرون » : عشرتان (بالتحريك) ، أي « عشرة » مضافة إلى
« عشرة » ، فهو اسم وضع لهذا العدد على لفظ الجُم ، وليس بجمع « العشرة » — كما قد
يتوهم — : لأنه لا دليل على ذلك . وقد كسروا أوله لعلته ، وأعطوه حكم الجُم في الإضافة .
فإذا أنشأته : أسقطت « النون » ، فقلت : « هذه عشرون » و « هذه عشري » مشدد
الياء : بقلب « الواو » ياء ، للياء التي بعدها — وهي ياء التكلم — فتدغم . كما في
الاسان ٦ / ٢٤٤ والتاج ٣ / ٤٠٠ ، مع بعض الإيضاح . هذا ؛ وبما يتصل بهذا المقام ،
وينبغي التنبيه إليه — ماصحح به الأسموني في شرح الألفية (٣ / ١٠٨ — ١٠٩ : =

سنة ٩٤٢ هـ .

وكتبه محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي ، ألفتوح الحنبلي . عفا (١) الله عنه ، وعن والديه وجميع المسلمين (٢) ! .

== بهامش حاشية الصبان ، طبع بولاق : سنة ١٢٨٠ هـ) : « من أنه قد فهم من كلام المصنف : أنه لا يجوز تركيب النيف مع « العشرين » وبابه (و « النيف » : التسعة فما دونها ، على المشهور عند النحاة لأهل اللغة . فراجع حاشية الصبان ، أو « التصريح على التوضيح » : ٢ / ٢٧٤ : طبع محمد مصطفى سنة ١٣١٢ هـ) ، بل يتعين العطف (أى بالواو فقط ، كما صرح به في التصريح : ص ٢٨٠) ، فتقول : « خمسة وعشرون » ، ولا يجوز : « خمسة عشرين » (يعنى : بفتح الجزئين) . ولعله للإلباس ، أو للإجمال كما قال الصبان . وقد علمت أن كلام المؤلف هنا جار على الإضافة لا التركيب ، وليس من هذا القبيل ؛ فهو صحيح إن شاء الله .

(١) رسم في الأصل بالياء ، وقد تسكنا — فيما سبق — عنه .

كلمة الختام

(٢) قد ذكر بعد ذلك — بخط آخر — النص الآتي :

« توفي — رحمه الله ! — يوم الجمعة : ثامن صفر سنة اثنيتين (بالأصل : « اثنين ») وسبعين وتسعمائة (٩٧٢ هـ) ؛ رحمه الله آمين » ا هـ .

وقد وجدنا بهامش نسخة خزانة الخاصة — من كتاب : « مختصر طبقات الحنابلة » ، الذى جمعه واختصره الشيخ : « جميل الشطى » من « طبقات العالمين » وكمال الدين الغزى ، مع تذييل له عليهما ، المطبوع بدمشق : سنة ١٣٣٩ هـ . ب . في ترجمة المؤلف (ص ٨٧) ، مكتوبا بخط بعض القراء ، مايلي :

« نقل صاحب السحب النوبلة : أن وفاته كانت بمصر يوم الجمعة ١٨ [من] صفر سنة ٩٧٢ هـ ا هـ .

وسواء أكان هذا هو الصحيح أم ذاك ، فإنهما يفيدان — قطعاً — : أن ==

== مآذكره ابن العماد الحنبلى فى «شذرات الذهب» (٣٩٠/٨) : من أن وفاته كانت فى حدود سنة ٧٩٠هـ ، وماذكره الشطى — أو من نقل عنه واعتمد عليه — وهو : السكال الغزى المتوفى سنة ١٢١٤هـ — : من أنها كانت فى حدود سنة ٨٠٠هـ (الذى نرجح أنه مصحف عما فى الشذرات ، إلا أن يكون نجم الدين الغزى قد ترجم للمؤلف — كما ترجم لوالده — وذكر هذا ، فتأثر نسيبه السكال به ، وخالفه صاحب الشذرات : وإن كان لم يشر إلى أن النجم قد ترجم له) — كلاهما خطأ : لا يصح الالتفات إليه ، بل ولا التعرّيج عليه .

* * *

وقد ذكر الشطى — فى ترجمة والد المؤلف — (ص ٨٢) ، الجدين الرابع والخامس للمؤلف ، وهما : إبراهيم ، ودرشيد ، بالتصغير : جريا على ضبط ورد فى نسختنا . وذكر (ص ٨٧) أن كنيته : « أبو بكر » . كما ذكر : أنه شهير بـ « ابن النجار » .

ولم يذكر صاحب الشذرات هذا ، كما لم يذكره الإمام الشعراوى (أو الشعراى) فى ترجمته له فى كتابه العظيم : « ذيل طبقات الأولياء (أو الطبقات الكبرى) » المشهور : بتراجم علماء القرن العاشر ، الذى اعتمد عليه فى الترجمة صاحب الشذرات ، والنجم الغزى (إن كان قد ترجم له) ، والسكال فى الطبقات — كما اعتمدوا عليه فى ترجمة والده .

ولمّا ذكر ذلك ابن العماد بالنظر إلى والده خاصة — عليهما الرضوان والرحمة — حينما ترجم له : (٢٧٦/٨) ، وفى أوائل ترجمة ابنه — نقلا عن الشيخ الشعراى (رضى الله عنه ، ونفعنا بعلمه) .

والظاهر أن السكال الغزى — أو الشيخ الشطى — قد تعجل فى فهم كلام الشعراى ، فظن : أن هذا الوصف خاص بالابن ، أو — على أبعد تقدير — عام لهما . والخطب فى ذلك يسير ، ولكن يحسن التنبيه .

* * *

ولم يترجم للمؤلف — ولا لوالده — الشيخ العيدروسى ، فى كتابه القيم : « النور السافر » ، عن أخبار القرن العاشر ، المطبوع — طبعة سقيمة — ببغداد : سنة

١٣٥٣ هـ . ولا الشوكاني في كتابه : « البدر الطالع » ، بمحاسن من بعد القرن السابع ، المطبوع — طبعة عادية — بالقاهرة : سنة ١٣٤٨ هـ .
وليس تحت أيدينا نسخة من كتاب النجم الغزى : « الكواكب السائرة » ، في علماء (أو أعبان) المائة العاشرة ، — المطبوع في السنوات الأخيرة ، بدمشق ، في ثلاثة أجزاء — حتى تثبت مما إذا كان قد ترجم له ، أولا .

* * *

ولم يتكلم أحد من هؤلاء — ولا البهوتي في الشرح — عن أصل نسبة « الفتوحى » ، ولا ضبطها . ولم يذكرها السمعاني في « الأنساب » ، ولا ابن الأثير في « اللباب » ، ولا السيوطي في « اللب » ، ولا الزبيدي في « التاج » . وليس في معجمى البكري وياقوت ما يهدى إليها ، ويدل عليها .

ولكن : قد ورد في أوائل حرف الفاء (ص ٤٤) ، من كتاب « مختصر فتح رب الأرباب » ، بما أهمل في « لب اللباب » : من واجب الأنساب ، « للشيخ : عباس بن محمد بن أحمد المدنى » (المطبوع بالقاهرة : سنة ١٣٤٥ هـ) — النص الآتى : « الفتوحى (وضبط بضم الفاء والتاء مع التخفيف) - لباب الفتوح : باب بفاس مشهور ، عنده مقبرة » ا هـ .

ونحن لانعارض في أن يكون من أعيان المغاربة ومن لإلهم — من نسب إلى هذا الباب ؛ ولكننا نستبعد أن يكون المؤلف أو أحد آباءه قد نسبوا إليه ، كما نستبعد أن يكونوا من أصل مغربى . فالذهاب إلى شيء من ذلك يحتاج إلى نص صريح يتعلق به .

فلعله هو ومن إليه — وهم مصريون كما عرفت — قد نسبوا إلى « باب الفتوح » الذى هو : جزء من قصبة القاهرة القديمة ، والمعروف بناحية قسم الجبلية بجوار الحسينية ، وبالقرب من مقبرة « باب النصر » المشهورة . فراجع الكلام عنه : في « الخطط المقرزية » (٢/ ٢١١ — ٢١٣ : طبع النيل سنة ١٣٢٤ هـ) ، و « الخطط التوفيقية » (٢/ ٧ — ٨) .

ولا يبعد أن يكون أحد أجداده القدامى قد أكثر من الخروج للغزو والجهاد ، واشتهر بفتح الأمصار والبلاد ؛ فلقب : بـ « الفتوحى » ، ثم نسب أولاده إليه . و « الفتوح » بضم الفاء : جمع « فتح » ، والمراد به : « افتتاح دار الحرب » ،

وإن كافي يطلق على غير ذلك . أما « الفتوح » ، بالفتح ، فهو : أول المطر
الوسمي ، والناقة الواسعة الإحليل . فراجع : اللسان ٣ / ٣٧٠ — ٣٧٣ ، والتاج
٢ / ١٩٤ — ١٩٥ . فتكون النسبة هنا : بضم الفاء ، لا بفتحها .

* * *

وليس من غرضنا الترجمة لذلك الشيخ الكبير ، والإمام الأجل الخطير — :
ففي كلمة السيد النبيل ، الشيخ : « محمد بن عبد العزيز بن مافع » ، المطبوعة بأول
الكتاب ، كفاية لمن أراد معرفة شيء عنه . — وإنما أردنا أن نرشد الطالب
الناسي* ، أو القارئ الباحث — الذي يرغب في زيادة المعرفة ، ويطلب التوسع
في الترجمة — إلى ما يحقق رغبته ، ويقرب طلبته ؛ ويزيده علما ومعرفة ، وتأكدا
من الثبوت والصحة ؛ إن شاء الله .

* * *

وبعد : فنسخة المؤلف هذه ، هي : أولى النسخ — التي رجعنا إليها ، واعتمدنا
في التصحيح عليها — وأقدمها وأفضلها ، وأجلها وأكملها ؛ وأجودها وأوثقها ،
وأضبطها وأتقنها .

وهي مصورة عن نسخة بخزانة الأزهر الشريف ، رقعها الخاص : (١٩) — من
الفقه الحنبلي — والعام : (٥٤٠٢) . وتقع في ٣٣٠ لوحة ، مشتملة على أولى
الكتاب المصدرة بالنص الآتي (وهو بخط مغاير لخط النسخة) :

« كتاب : منتهى الإرادات ، في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات ،

« بخط مؤلفه الإمام العلامة ، الحبر الفهامة : محمد بن أحمد بن »

« عبد العزيز ، الفتوح الحنبلي . رحمه الله آمين »

وقد ذكر تحته مباشرة ، ما يلي :

« وقف وحبّس وسبّل جميع هذا الكتاب ، بغير رحمة ربه العلي : أحمد بن

أحمد بن عوض المقدسي الحنبلي ؛ على عامة طلبة العلم . وجعل مقره بزاوية الشيخ :

أحمد السحيمي . (فن بدله بعد ما سمعه فأثمه على الذين يبدلونه) . »

وذكر بالهامش — في الوسط — ما يأتي :

« من نعم الله تعالى على عبده : جعفر الوديني ، » .

وذكر فوّه : « ثم دخل في نوبة الفقير إلى ربه العلي : عبد الله بن كرم [يم] »
 (لم تتضح هذه الزيادة ، ولعلها بالياء المشددة) المقدسي الحنبلي ؛ سنة : ١١٠٣ هـ .
 وورد بجوار « الحنبلي » ، كلمة : « فضة » ، تحتها عدد : (١٣٠) . فلعلها بيان ثمن شراء النسخة من مالكها قبله .

كما ذكر تحت سابقه (أولا) : « ثم دخل في نوبة الفقير : عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي ؛ عني عنه ! » .

و (ثانيا) : « ثم دخل في نوبة الفقير : أحمد المقدسي الحنبلي ؛ عفا الله عنه و [غفر] لوالديه والمسلمين ! آمين آمين » . وهو صاحب صيغة الوقت المتقدمة ،
 وفرحمه الله وأحسن إليه !

وقد ألحق بهذا النسخة لوحة أخرى ونصف ، أي ثلاث صفحات . وهي من نسخة أخرى مكتوبة — بخط آخر — : قبل سنة ٩٤٩ أو فيها ، على ما نقطع به ، ومنقولة من المبيضة الأولى للمصنف .

والصفحتان الأوليان منها : بعض كتاب النكاح ، كما بيناه في هامش صفحة ١٦٧ — ١٧٤ من القسم الثاني من الكتاب :

أما الثالثة : فعبارة عن تقرّظ طريف لوالد المصنف ، المتوفى سنة ٩٤٩ هـ . والذي كان يقرأ هذا الكتاب للطلاب ويثني عليه ، كما صرح به الشيخ : « ابن مانع » . في كتابته القيمة . وسنشر هذا التقرّظ ، في صفحة أو ورقة مستقلة ، عقب هذه الكلمة مباشرة — : لأهميته التاريخية .

فتسكون نسخة المؤلف — بغير الملحق — قد وقعت في ٦٦٠ صفحة : عدد أسطر الصفحة ١٧ سطراً ، وكلبات كل سطر تتراوح بين ١١ و ١٣ كلمة في الغالب .

وقد كتبت بخط المؤلف نفسه ، كما عرفته . وخطه — عاينه الرحمة — في غاية الحسن الجودة . وقد ضبط الكثير من الكلمات ؛ وبعض هذا الضبط على جانب

— ٧١٩ —

كبير من الأهمية ، والبعض الآخر لا أهمية له ، فضلاً عن أنه قد وقع فيه بعض الأخطاء — على سبيل السهو — كما أشرنا إليه .
والتصحيح أو النقص — في هذه النسخة — أقل من القلة : بل أندر من الندرة . وستعلم السر فيما ورد فيها من هذا القبيل ، إن شاء الله .

* * *

وثاني النسخ — التي رجعنا إليها — : نسخة بمكتبة الشيخ الأجل : د محمد بن عبد العزيز بن المانع ، حفظه الله . وتقع هذه النسخة في ٢٦ كراسة ، وفي ٥٠٢ صفحة : عدد أسطر كل صفحة يتراوح بين ٢٣ و ٢٤ سطراً ، كما يتراوح عدد كلمات كل سطر بين ٩ و ١٢ كلمة في الأغلب .

وقد كتبت بخطوط مختلفة ، ليست بالجيدة . وشاع فيها الكثير من التصحيف والنقص ، وبخاصة في القسم الثاني ، كما بيناه .

وقد أصلح الكثير من تصحيفها ، وأكمل شيئاً من نقصها — الوارد في القسم الأول منها — بعض القراء ، غير أنه قد وقع — أيضاً — في بعض الأخطاء ، بسبب اعتماده — في الأغلب — على النسخة الثالثة التي سنتكلم عليها .

ولم يضبط كاتبوها شيئاً من كلماتها ، إلا أن بعض القراء أيضاً قد ضبط بعض كلمات الصفحتين : الأولى والثانية ، ثم ضبط — فيما بعد — شيئاً قليلاً جداً منها . وضبطه لم تشمله الصحة ، فلم يخل من خطأ ظاهر كما نهينا — في بعض المواضع — إليه .

وقد وجد بهامشها حواش كثيرة : لم نر ضرورة لإبانتها ، لالأنها عديمة الفائدة ، وإنما لأن أكثرها منقول عن شرح الهوتى ، وما إليه : مما هو في متناول أكثر الطلبة .

كما وجد بهامش صفحتها الواحدة بعد الخمسمائة (٥٠١) ، النص الآتي :
« ختمت هذا الكتاب قراءة على شيخنا ، الشيخ : إسماعيل النابلسي الحنبلي ، في يوم الجمعة : يوم أحد عشر من شهر ذى القعدة ، سنة ١١٥٦ هـ .
ونحن نقطع بأنها قراءة عادية عابرة ، خالية من التدقيق والمقابلة — كأكثر

قراءات الكتب الحديثة ، المنتشرة في البلاد الشامية والمغربية ، في القرون المتأخرة .
والإلا : لما وقع فيها ما وقع (أولاً ستدرك على الأقل) : من الخطأ الظاهر
الواضح ، والنقص الفاحش الفاضح ؛ خصوصاً في كتاب الإقرار : بما لهلك
وقفت عليه .

* * *

وقد ورد بختام هذه النسخة : « تم الكتاب ، بعون الملك الوهاب . قال
مؤلفه : تم الكتاب ، والحمد لله الواحد الوهاب ، حمداً وافياً دائماً إلى يوم
الحساب . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً دائماً
إلى يوم الدين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وكان الفراغ منه : في يوم الخميس ثالث
شوال المبارك ، سنة ٩٥٦ . طيب الله ثراه ، بحمد محمد صلى الله عليه وسلم . » .

ثم ورد عقب ذلك : « وكان الفراغ من تكملة هذا الكتاب (يعني : نقلاً
وكتابة ؛ كما يؤكد ذلك عبارة وردت بالهامش ، هي : « وهذه التكملة من كتاب
الرجعة إلى هنا ، » ثم اتحاد الخط من أول هذا الكتاب إلى آخره ، ومخالفته لخط
الكتب قبله) ، على يد الفقير : عبدالحى بن عبد الرحيم الكرمي ، نهار الثلاثاء :
أول يوم في جمادى الأول من شهور سنة ١١٣٧ من الهجرة النبوية ، على صاحبها
أفضل الصلاة وأتم التسليم ! وأسأل الله الغفران لى ولوالدى ولجميع المسلمين
آمين . » .

* * *

وقد يقال : « إن بين تاريخي الفراغ من تأليف هذا الكتاب — الواقعي
في النسختين — اختلافاً ظاهراً ، وتعارضاً بيناً ؛ فأحدهما خطأ لا محالة .
فنقول : إن هذا التعارض إنما هو في الظاهر ، لأنى واقع الأمر . وكلا التاريخين
صحيح إن شاء الله .

فأما تاريخ نسخة الأزهر ، فصحيح : قطعاً : بدليل أن والد المؤلف — الذى
انتقل إلى رحمة الله : في سنة ٩٤٥ هـ . — قد قرظ هذا الكتاب وأثنى عليه ،
وقرأ الكثير منه لطلبته .

وتاريخ نسخة الشيخ ابن مانع صحيح — أيضاً — على الراجح . ولبيان ذلك
نقول في اختصار وإيجاز :

إن المصنف — رحمه الله ! — قد بيض كتابه لأول مرة : في سنة ٩٤٢ هـ ، ثم بدا له — لاعتبارات جدت في نظره ، ومعلومات أخرى ثبتت لديه — أن يغير ويبدل ، ويزيد وينقص . فبيضه — بعد ذلك للمرة الثانية : في سنة ٩٥٦ هـ . ولا يبعد أن يكون قد كتبه أيضاً مرة ثالثة أو رابعة ، وإن كان القطع في مثل هذا يتوقف على بيئة .

بيد أنه مما ينبغي أن يكون معلوماً : أنه لم يبيضه ثانية إلا بعد أن أجرى يد الإصلاح بالفعل في المبيضة الأولى ، فضرب على الكثير من الحروف والكلمات ، بل الجمل والعبارات ؛ كما ألحق الكثير منها بالهامش — بخط يده — مع علامة التصحيح ، بعد أن أثبت بالداخل علامة النقص . وهذا كثير جداً في النسخة .

كما ينبغي أن يكون معلوماً كذلك : أن المبيضة الأولى قد قرئت على الطلاب ونقلت منها نسخ عديدة تدوالت بين الناس — قبل تصحيحها واكميلها كما يدل عليه الصفحتان الملحقتان من إحدى النسخ المكتوبة في عصر والد المؤلف — على ما عرفت — : فإنهما قد اشتتملتا على بعض ماضرب المصنف عليه وعدل عنه ، كما بيناه بهامش صفحة ١٦٨ و ١٧١ من القسم الثاني منه .

ويدل عليه — أيضاً — ما ورد بهامش الصفحة الثانية ، من اللوحة الثامنة ، من قول بعض القراء — وقد شاهد بعض الشطب بالداخل — : « رأيت نسخة بخط المصنف ، تاريخها : سنة ٩٤٢ هـ ، وليس فيها شطب . فالظاهر أن هذا الشطب ليس من المصنف ، اهـ . وإن كان قد أخطأ في استظهاره هذا : لأن هذه النسخة هي نفس النسخة التي رآها خالية من الشطب الذي حدث بعد رويته الأولى . (وقد أثبتنا هذا النص بهامش القسم الأول من الكتاب : ص ٢٦) .

وهذا هو السر الوحيد : في أننا قد اهتممنا بعد ذلك — في أغلب الكتب والأبواب — ببيان ماضرب عليه المصنف في نسخته هذه ، وعدل عنه إلى غيره . لأننا قد خشيئنا أن يطلع أحد الباحثين على بعض النسخ المتداولة قبل الإصلاح — كالنسخة التي ألحق بعضها بهذه النسخة — ويجد أنها مشتملة على المضروب عليه ، أو خالية من العبارات الزيدة ؛ فيظن معذوراً : أن هناك اضطراباً في النسخ المختلفة ، أو نقصاً في هذه النسخة .

كما اهتممنا من أول صلاة المسافر ، بإثبات الحواشى التى وردت بهامش نسخة المؤلف . لصحتها وجودها ، وأهمية أكثرها ، وخلق الشرح — فى الغالب — عن المباحث التى تعرضت لها . وما ورد منها قبل ذلك وفاتنا لإثباته ، فسنلحقه بآخر الكتاب ضمن استدراقات أخرى خاصة بالقسم الأول إن شاء الله .

* * *

وثالثة النسخ التى اعتمدنا عليها — وهى الأخيرة — : نسخة الشارح العلامة ، الشيخ : منصور بن يونس بن إدريس البهوتى ، المتوفى : سنة ١٠٥١ هـ ، التى اختارها واعتمدها ، وكتب شرحه عليها .

ونحن لا نشك فى أن أصل هذه النسخة غاية فى السلامة والصحة ، ونهاية فى الضبط والجودة . ولكن — مع الأسف الشديد — لم يقدر لها أن تطبع إلا بمزوجة بشرحها مرتين بالقاهرة ، فيما نعلمه ، طبعاً سقيماً للغاية : قد شوه محاسنها ، وأفقد الثمة بها .

١ — (أولاهما) : فى المطبعة الشرفية (سنة ١٣١٩ — ١٣٢٠ هـ) ، بهامش شرح كشاف القناع له . وقد وقعت فى أربعة أجزاء . وهى مشحونة بالخطأ والتصحيح ، ومملوءة بالنقص والتحريف ؛ ومضطربة — أشد الاضطراب — فى تحديد نصها ، وفصله عن شرحها .

٢ — (ثانيتهما) : فى مطبعة أنصار السنة المحمدية (سنة ١٣٦٦ — ١٣٦٧ هـ) بتصحيح مؤسس المطبعة ، ورئيس هذه الجماعة (عليه من الله الرحمة) .

وقد طبعت مستقلة عن شرح الإقناع ، ووقعت فى ثلاثة أجزاء . والظاهر أنها لم تراجع — فى جملتها — إلا على النسخة الأولى المطبوعة ؛ وإن زعم مصححها وناشرها : أنها قد روجعت على نسختين خطيتين بدار الكتب الأزهرية . لأنها قد اشتملت — مع أشد الأسف ، وأبلغ العجب — على خطأ الأولى وتصحيحها ، ونقصها وتحريفها ؛ كما اشتملت على شديد اضطرابها ، وتداخل كلماتها وتراكيبها ؛ بل أربت فى ذلك عليها ، وزادت الطين بلة ، والمرضعة — بالتعليقات التافهة الباردة ، والتهميشات السمجة الخاطئة ؛ التى لم تتناول تصحيح كلمة أو جملة ، ولا تحقيق مسألة أو مشكلة ؛ بل دارت كلها — جرياً على العادة المألوفة .

والشئونة المعروفة — حول الطعن على تفريعات المتفقيين ، واختيارات
المصنفين ؛ والاستحفاف بأظهار الصالحين ، وخيار المتصوفين . مما جعل الكثير
من علمائنا وطلبتنا ، يفهمون — بحق — : أن من أشرف على تحقيقها ، ووكّل
إليه أمر تصحيحها ، ليس من أهل التحقيق الفنى ، ولا يؤتمن على النشر العلمى ؛
وأن أبلغ همه ، ومنتهى قصده — فيما قدر له أن ينشره من كتب علمية — أن
يدعو فى تعليقاته إلى بعض المذاهب الفقهية ، والنحل الكلامية ؛ المنتشرة
فى الأقطار الحجازية ، والبلدان النجدية ؛ رغبة فى استدراج عطف معتقبيها ،
والاتصال دائماً ، بؤيديها ؛ ومحاولة للحصول منهم على شئ من خطام الدنيا الفانية ،
الذى لا ينفع فى الدار الباقية .

* * *

وقد قرأنا هذه النسخ الثلاث قراءة متصلة كاملة ، وراجعناها مرارعة دقيقة
بالغة ؛ وقيدنا الفروق بينها ، وبيننا النقص الذى ورد فى جميعها .

ثم كتبنا بخطنا نسخة صحيحة معتبرة ، وصورة منقحة محررة ؛ بحسب ما وصل
إليه علمنا ، وقبله فهمنا . وأثبتنا بها مشها فروقها المختلفة ، واختلافاتها المتنوعة ؛
وبينا تصحيقاتها الكثيرة ، وتحريفاتها الخطيرة ؛ بعد أن أكلنا نقيصها ، وأزلنا
لبسها . ثم قدمناها للطبع خالصة من أية شائبة ، بعيدة عن أية شبهة ؛ وأشرفنا
بنفسنا على تصحيح تجاربه ، ولم نأذن بطبع شئ منها إلا بعد التأكد من صحته ،
واعتقاد سلامته .

* * *

ولم يكن من همنا ، ولا داخلا فى منهجنا — التعرض للشرح والبيان ،
أو الاعتراض والاستدراك ؛ وإن كنا قد اضطررنا — فى بعض الحالات —
إلى شرح شئ من العبارات الدقيقة المستعصية ، أو الكلمات الغريبة المبهمة — التى
تختلف الأنظار فى فهمها والحكم فى أمرها ، أو لم يتعرض الكتّابون لبيانها
وشرحها — مع الاختصار البالغ ، وعدم الخروج عن القصد .

وقد رمزنا إلى نسخة المؤلف بالحرف : « ز » ، وإلى نسخة الشيخ ابن مانع
بالحرف : « ع » ، وإلى نسخة الشرح بالحرف : « ش » .

إلا أننا — بالنسبة إلى النسخة الثالثة — لم نهتم اهتماماً بالغاً ببيان أخطائها وما إليها ، إلا من أوائل « باب الاستنجا » .

وقد قصرنا ذلك البيان على ماورد في الطبعة الثانية منها ، دون الطبعة الأولى ، وإن اشتركا — في الغالب — فيها . وذلك لأمرين :

١ — (الأول) : أن النسخة الأولى قد أصبحت نادرة وليست متداولة بأيدي الطلبة . ولا يرجع إليها — في الغالب — إلا بعض العلماء ذوي الخبرة والمعرفة ، الذين لا يتأثرون بخطئها ، ويمكنهم أن يهتدوا إلى مواطن نقصها .

٢ — (الثاني) : أن النسخة الثانية هي المعروفة المشهورة ، والمتداولة — الآن — في أيدي طلبة كلية الشريعة الإسلامية ، ومعاهد الأقطار الحجازية وبعض الأطراف النائية .

فكان من الواجب علينا بيان نقصها ، وإظهار عوارها ، حتى لا يتأثر الطلبة ومن إليهم بها ، ويصبحوا في أمن من الوقوع في أخطائها . وحتى نكون قد قدمنا ما يحول بين زعم بعض الناس — إذا ما ظهر لهم ما بين النسختين من الاختلاف — : أن نسختنا محرفة ناقصة أو مختلة علينية ، أو مشتملة على نصوص زائدة دخيلة . وليست بالأصيلة .

* * *

وبعد أن وصلنا في الطبع إلى أوائل « صلاة المسافر » ، رأينا عند أخينا الفاضل ، وصديقنا الكامل : الأستاذ : السيد أحمد صقر ، كتاب « غاية المنتهى » ، في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، تأليف الشيخ : « مرعى بن سليمان الحنبلي » ، المتوفى : سنة ١٠٣٣ هـ ، المطبوع بدمشق — : سنة ١٣٧٨ هـ . — في ثلاثة أجزاء . فاطلعنا عليه ، وما كدنا نفرغ من قراءة شيء منه حتى أدركنا أنه نسخة مصغرة — أو مختصرة — ، كتاب « المنتهى » . فاستعزناه من الأستاذ الكريم (أعزه الله) ، ورجعنا إليه في أغلب مباحث الكتاب الباقية . وقد أفادنا فائدة جمّة ، برغم أن طبعته ليست بالجيدة .

وقد اضطربنا — فيما بعد — إلى مراجعة كتاب : « الإقناع » ، للشيخ الأجل : « شرف الدين موسى بن أحمد بن عيسى بن سالم ، أبي النجا المقدسي الحجاوي ،

ثم الدمشقي الصالحى ، المتوفى : سنة ٩٦٨ هـ . فانتفعنا — أكبر الانتفاع — به ، وأكثرنا من الإحالة عليه وعلى شرحه (الطبعة الثانية : سنة ١٣٦٧ هـ) ، وبخاصة فى القسم الثانى من هذا الكتاب : الذى احتوى على أعوص المسائل ، وأعقد المشاكل .

ولقد كان من الممكن — بل من الواجب — أن نربط الكتاب بأهم أصليه ، وهو : كتاب « المقنع » للشيخ الإمام : « موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى ، ثم الدمشقى » ، صاحب « المغنى » (شرح مختصر الخرقى) ، المتوفى : سنة ٦٢٠ هـ . ثم بشرحه الكبير لابن أخيه ، الشيخ : « أبى الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى » ، المتوفى : سنة ٦٨٢ هـ .

ولكن : صرفنا عن ذلك أن الرغبة منحصرة فى إخراج نسخة من كتاب « المستقى » منفردة ، خالية من الشرح والإحالة . وإن كنا قد اضطررنا كذلك — فى أواخر الكتاب — إلى الرجوع إليهما فى بعض الفروع الخطيرة الهامة .

ولم نكتب كلمة من هذا الكتاب — ولله الشكر والحمد ، ومنه التوفيق والفضل — إلا بعد أن أدركنا معناها ، وتبيننا خواها ؛ ولم نثبت جملة إلا بعد التأكد من صحتها ، والتثبت من سلامتها .

وقد ضبطنا من كلماته ما يعين القارىء على النطق السليم ، والفهم الصحيح . مختارين فيه أصح أو أولاه : إذا ما تعددت وجوهه .

وقد عرضناه عرضاً جميلاً ، ونسقناه تنسيقاً بديعاً ؛ لا مطمع فى أجود منه وأفضل ، أو أروع وأكمل ؛ جارياً على قاعدة فنية سليمة ، وطريقة علمية مستقيمة ؛ قد رضى عنها الكثيرون ، وسخر منها الآخرون . ولكن : رضا الناس منال مستصعب ، بل « غاية لا تدرك » — على حد قول إمام الأئمة ، وعالم قریش بل الأئمة : إمامنا المطلبى : « محمد بن إدريس الشافعى ^(١) » ؛ رضى الله عنه ، ونفع الأئمة بعلمه ! — فن راقبهم فى الأعمال التى يقوم بها ، ويسعى مخلصاً فى تحصيائها ؛

(١) انظر هامش آداب الشافعى : (ص ٢٧٨ — ٢٧٩) .

فإنه سيموت — لا محالة — بالغم والحسرة ، ولم يحقق عملاً ما بالمرّة . وما دام المرء قد بذل وسعه ، وأفرغ جهده ، وأخلص نيته ؛ وقام بما صح في نظره ، وانقذ في فكره ، وراق في ذوقه ، وارتاح إليه ضميره ، ورضى عنه — في اعتقاده — ربه ؛ معتقداً أن التوفيق منه ، والسكّال المطلق خاص به ، والعصمة الدائمة إنما تكون له سبحانه ورسوله ؛ فلا عليه — بعد ذلك — من غم الغامزين ، ونقد الناقدين .

ولا نزعّم أنه سليم في كل جزئية ومن كل ناحية ، أو أنه خال من الأخطاء العلمية أو المطبعية . ولكننا نزعّم — في ثقة بالغة — : أنه سليم في جملة ، بعد أن أخلصنا — كل الإخلاص — في مراجعته .

* * *

ولقد تبين لنا — بعد الفراغ من طبعه ، وأثناء القيام بعمل فهرسته — أنه قد وقع فيه أخطاء يسيرة تافهة ، وسقطات قليلة بل نادرة ؛ لا يخلو من مثلها أى كتاب علمى بذل الجهد في تجويد طبعه ، كائناً من كان القائم بتحقيقه ، والمشرّف على تصحيحه .

فألحقنا به مستدركا يبين ما وقفنا عليه منها — ومن الجائز وجود غيرها — تحقيقاً للأمانة العلمية ، وقياماً بواجب المحافظة على النصوص الفقهية ، التى إنما تستمد منها المبادئ الدينية ؛ وعملاً بقول الإمام الشافعى (١) : — رضى الله عنه ! — « إذا رأيتم الكتاب فيه لإصلاح وإلحاق ، فاشهدوا له بالصحة » .

* * *

ثم أما بعد : فهذه ذا كتاب « منتهى الإرادات » ، فى جمع المقنع مع التنقيح وزادات ، ، قد نشر لأول مرة منفرداً عن شرحه — فيما نعلمه — : تسطع أنواره ، وتظهر أسرارها ؛ وتذكر عباراته ، وتفهم إشاراته ؛ وتبين مواقع كلمه ، وتوضح ارتباطات جملة .

وكان بعض الإخوان قد تكلم معنا — منذ أكثر من عام — فى أن نقوم بتصحيحه ، وفهمنا منه : أنه قد عرض — أول الأمر — على بعض شيوخ

(١) كما فى حلية الأولياء لأبى نعيم الأصفهاني : (١٤٤/٩) .

الحنابلة بالقاهرة ، القيام بهذه المهمة ؛ وأن نسخة الشيخ ابن مانع قد مكثت عنده مدة ، ثم ردها معتذراً بضعف الصحة .

فأردنا — بدورنا — أن نعتذر ، لما تبين لنا : من خطورة الكتاب وصعوبته ، وتوقف تصحيحه على مراجعات متنوعة ، واحتياجه إلى أزمنة واسعة ؛ ولكثرة أعمالنا العامة والخاصة .

ولكن : تحت إلحاح الأخ الكريم : « السيد أحمد صقر » في الرجاء — وله علينا أياد بيضاء — لم يسعنا إلا القبول : مستعينين بالله سبحانه ، ومستعدين للتوفيق منه .

وقد قضينا في تصحيحه وتحقيقه ، ومراجعته ومقابلته — أكثر من عام هجرى . وهو زمن ليس باليسير بالنظر إلى كتاب كبير كهذا : قد ضم شتات فروع مذهب الإمام أحمد — رضى الله عنه ! — ومعظم مسائله ، وأهم قواعده وجمعها من مراجعها المتنوعة الجمة ، وأتى بها من أصولها المعتمدة المعتمدة ؛ ورتب ذلك كله وبوبه ، ونسقه وفصله ؛ وصاغه في عبارة فنية مختصرة ، أو إشارة دقيقة محكمة .

وبذلنا في سبيل القيام بهذه المهمة الخطيرة الصعبة — التي لا يدرك خطورتها ، ولا يتبين صعوبتها ؛ إلا من قدر له أن يقوم مخلصاً بمثلها أو بقريب منها — مجهوداً جباراً خارقاً للعادة : قد استنفد وقتنا ، وعطل عملنا ، وأرهق صحتنا . ومع ذلك ، لم تتأثر نفسياً -- علم الله -- بشيء من ذلك ، ولم نبال به . لأننا قد أقدمنا على تحقيق هذه المهمة الشريفة مدركين مسؤوليتها ، مقدرين تبعها ونتيجتها ؛ بإخلاص نية ، وصدق عزيمة ؛ وتصميم على أن نحققها على الوجه السليم الأكمل ، والصورة المرضية عند الله والمقبولة لدى أهل العلم والفضل ؛ لا نبتغي من وراء ذلك جزاء ولا شكورا من الخلق . وإنما نبتغي أن نكون من خدمة شريف العلم ، وأن نسهم في نشر صحيح الفقه . وفي ذلك ما فيه : من الشرف الرفيع ، والمجد العظيم ؛ وثواب الله ورضاه ، إن شاء الله .

نعم ، قد حدث — أثناء قيامنا بها — شيء : من إزعاج النفس ، وتشتيت الفكر ، وتعكير الصفو ، وتكدير الخاطر ، وجرح الشعور ؛ بسبب أمر آخر — غير هذا بالمرّة — هو : استعجال بعض الناس لنا ، واستبطاؤهم سيرنا ؛ بل

ورمهم إيانا بالإهمال والتقصير ، أو الاستخفاف والتسويق ؛ وبغير ذلك : بما لا يليق ذكره ، ولا يحمل شرحه . كأن النشر العلبي لعبة لاعب ، أو تجربة طالب ، أو عملية حاسب . أو كأننا قد تطفلنا على تلك المهمة وسعيننا إليها ، ولم يطلب منا — في رجاء وإلحاح — القيام بها .

وكاد هذا الأمر يثنيينا عن إتمامها — بعد أن قطعنا فيها شوطاً كبيراً ، وحققنا من الكتاب قدراً وفيراً — لولا أن تكلم معنا ومعهم بعض علماء الحجاز ، وهو الأستاذ المفضل ، الشيخ : « سليمان الصنيع » ، مدير مكتبة الحرم المكي — وقد كان (حفظه الله) موجوداً بالقاهرة في صيف هذا العام — فأفهمهم أن ليس من مصلحة الكتاب في شيء الإسراع والعجلة ، ورجانا أن نستمر في أداء المهمة .

فتحقيقاً لرجائه ، قبلنا السير فيها إلى النهاية ، حتى انتهينا من أداها — بعون الله وتأييده ، وتوفيقه وتسديده — : في مساء يوم الأربعاء السادس من ذى القعدة سنة ١٣٨١ هـ (١١ من إبريل : سنة ١٩٦٢ م) . والله الحمد ، وإليه سبحانه يعود الفضل .

* * *

فنسأل الله — جلّت قدرته ، وعلت حكمته ! — أن يصلح نفوسنا ، ويظهر قلوبنا ؛ وأن يبارك في الأعمال التي نقوم بها ، ويكتب لنا السداد فيها ؛ وأن يجعلها دائماً عالصة لوجهه الكريم ، لا يبتغي بها إلا الفوز بفضل العظم ، وعفوه العميم . كما نسأله سبحانه : أن يجزى من كان سبباً في نشر ذلك الكتاب — الجليل خطره ، العظيم أثره — خير الجزاء ، بمنه وكرمه إن شاء .

* * *

وأخيراً ، لا يسعنا إلا أن نشيد بما بذله حضرات إخواننا المخلصين : مدير وعمال مطبعة « دار الجيل الجديد » : من همّة فائقة ، وعناية صادقة ؛ في سبيل إخراجه في هذه الصورة الجميلة الرائعة ، وبخاصة القسم الثاني منه . فلهم جميعاً منا جميل الثناء والشكر ، ومن الله جزيل الثواب والأجر ؛ إن شاء الله .

- ۷۴۹ -

والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله التتقاء ، وأصحابه
الهداة ، وسائر من والاه واتبع هداه ؟

القاهرة - ميدان السيدة نفيسة (رضى الله عنها) عبد الفتى عبد الحالى
 أستاذ أصول الفقه
 في كلية الشريعة الإسلامية
 ٧ من ذى القعدة سنة ١٣٨١ هـ
 ١٢ من إبريل سنة ١٩٦٢ م
 في يوم الخميس

تقريظ كتاب « المنتهى » لوالد مؤلفه

« الحمد لله الذي أَيْدَ مذهبَ أحمدَ ، بمنْ أَتَى فيه بما عليه يُحمَدُ :
من الحررِ المقرِّ المشيّدِ ، بذى فروع لها الأصولُ تشهَدُ ؛ بلفظٍ
موجزٍ منقحٍ مهذبٍ ، وتحريرٍ بلغ الغايةَ في الكفايةِ والمطلبِ ،
وتوشيحٍ لمساائله براجحِ المذهبِ ؛ مع احتوائه على غالبِ ما في الكتبِ
المعتبرةِ ، والمختصرةِ الشهيرةِ الحررةِ . »

« والصلاةُ والسلامُ على صاحبِ الشريعةِ المطهرةِ ، الخصوصِ
فيها بعمومِ الرسالةِ دونَ جميعِ الرُّسُلِ المستكثرةِ ؛ وعلى آلِهِ وصحبهِ
الذين باع كلُّهم نفسَهُ لله — في الدينِ — ونصرَهُ ، صلاةً وسلاماً
دائمينِ ما غرَدَ قُمرِيٌّ — في الأسحارِ — على غُصونِ مُثمرةٍ ! »

« وبعدُ : فقد وقفتُ على مواضعَ من هذا المؤلفِ الفريدِ ، واجتمعَ
أُحسنُ المفيدِ ، المُنبئِ عن نبأهِ مؤلفِهِ بلا ترديدٍ . »
« فرأيتُ ألفاظَهُ كالسَّحَرِ الحلالِ ، ومعانيهِ مطابقةً لمقتضى
أَحْلالِ ؛ وتأملتُ ما فيه : من الدررِ والجواهرِ ، فتذكَّرتُ
— حينئذٍ — المثلَ السائرَ : (كم ترك الأولُ للآخرِ) . »
« ووجدتُ مؤلفَهُ قد أحسنَ ما صنعَ ، وحرَّرَ ما قرَّرَ وجمعَ . »

« فَلْيَتَلَقَّ بِالْقَبُولِ ، وَلْيَرْجَعْ إِلَى مَا فِيهِ : مِنَ النُّقُولِ . »

« وَظَهَرَ بِذَلِكَ عُلُوُّ شَانِهِ ، وَتَمَيُّزُهُ عَلَى أَقْرَانِهِ . »

« فَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ إِمَامٍ هُمَامٍ ، وَعَالِمٍ مُفَتِّنٍ عَلَّامٍ ؛ قَدْ جَمَعَ فَأَوْعَى . »

وَسَعَى فِي تَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ : فَلَا خَيْبَ اللَّهُ لَهُ هَذَا الْمَسْعَى ؛ وَجَعَلَنِي .

وَأَيَّاهُ مِنَ الْمُخْلِصِينَ فِي خِدْمَتِهِ ، الْفَائِزِينَ بِمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ؛ وَخَتَمَ

لَنَا أَجْمَعِينَ بِالْحُسْنَى ، وَبَوَّأَ لَنَا — مِنْ قُرْبِهِ — الْحَلَّ الْأَسْنَى ؛ إِنَّهُ عَلَى

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ . »

قَالَ فَقِيرُ رَحْمَةِ رَبِّهِ الْعَلِيِّ : أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَزِينِ بْنِ عَلِيٍّ ، الْفُتُووحِيُّ ،

الْحَنْبَلِيُّ ؛ تَعَمَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ أَجْمَعِينَ !

استدراكات وتصويبات القسم الثاني من منتهى الإيرادات

ص	س	ص	س
٧٦	٢	قتل : (بالقاف) .	٨ ٦
٧٩	١٧	عمم : (بكسر الميم الأولى) .	١٨ ١٠
٨٥	١	حيلة : (بفتحين فوق التاء) .	٢٦ ١٢
٨٨	٣	عتقا : (هكذا) .	٢٨ ٤
—	٨	إن : (بالهمزة التحتانية) .	— ١٠
٨٩	٤	خرج : (بالخاء المعجمة) .	٣٢ ٤
٩٥	٨	مبة : (بكسر تين) .	٣٣ ١
٩٨	١٠	وابنه ، (هكذا) .	٣٤ ١٨
بعد كلمة : « دوق » ، فلتزد .		ومقيدة ، من (هكذا) .	٣٧ ٤
٩٩	٢	موص : (هكذا) .	٤١ ٧
—	١٥	أو : (هكذا) .	— ٩
١٠٠	٣	أسقطت : (بتاء متصلة) .	٤٢ ١٩
—	١٩	حج : (بفتح الجيم) .	٤٥ ٩
١٠٥	٢	حال : (بفتح اللام) .	٤٦ ١٠
١٠٦	١٠	(١) .	٥٣ ١
قليلًا) .		والأجزاء : (بالهمزة الفوقانية)	٥٦ ١
١٠٧	٧	الصواب : (١) .	٥٧ ١
—	٢٠	وللوصى : (بفتح الصاد) .	٦١ ١٥
١٠٨	٨	فلان : (بالنون) .	٦٤ ١٠
قبل كلمة : « أنكره » فلتنصف .		هذا من ش .	٦٧ ١٦
١٠٩	٩	زع والغاية .	— ١٩
—	١٣	اجتمعوا : عاد (هكذا) .	٧١ ١١
١١٩	٤	— (هكذا) .	٧٢ ٩، ٨
١٢٢	٣	رادت واو — في الطبع —	٧٤ ٥
١٢٦	١٥	قبل « أخت » ، فلتحذف .	
١٢٩	٣	والجد : (بفتح الجيم) .	٧٥ ١٣

ص س	ص س
١٦ الصواب : « ونحوه » .	١٣ ١٠ عتقك : (بالباء) .
٢١٥ ١١ إن : (بالنون) .	١٤٣ ١٢ ويعتق : (تأخرت فتحة الياء) .
١٨ سقطت كلمة : « فيه » قبل كلمة :	١٤٥ ٦ سقطت في الطبع كلمة « كان » ،
« نقص » . فلترد .	قبل كلمة : « من » . فلتثبت .
٢١٦ ١٣ قد ضبطنا قوله : « أو مكرهه » ،	١٤٨ ٨ البياض الذي بأول السطر إنما
بالفتح ، على تقدير : « أو كانت »	هو من الطابع ، فالكلام متصل .
المطووعة مكرهه ، وهو ضبط	٢٠ — الصواب : « ورد » ، بدون
صحيح . ولكن الأولى :	واو أخرى .
الكسر . على تقدير : « أو وطء »	١٥٢ ٢١ الصواب : « والزيادة » .
مكرهه ، كما قدر الشارح رحمه الله	١٥٤ ٢١ صحة الرقم : (٥) .
٢٢٠ ٤ وتس : (بالياء) .	١٦٧ ١٥ الصواب : « من أبي المصنف » .
١٢ — ابتنى : (بهزة وصل) .	١٧٢ ٧ يطا : (بالهمزة المضمومة) .
٢٢٥ ١٠ تسليها : (بضم اللام المشددة) .	١٧٤ ١ صح ، وحر (هكذا) .
٢٢٩ ١ ونزعه : (بضم العين) .	١٨٤ ١٤ الصواب : « كناية » .
٢٣٨ ٩ أتى : (بالياء المفتوحة) .	١٨٦ ١٢ البياض الوارد بأول السطر
٢٤٣ ٨ أو : « هكذا » .	إنما هو من الطابع ، فالكلام
٢٤٨ ٢ غشى : (بالعين المعجمة)	متصل .
٢٥١ ٣ تنقضى : (بفتح الياء) .	١٨٨ ٢٢ الصواب : « الشرح » .
٢٥٣ ٤ تحيض ، فتطلق	١٨٩ ١٦ « وإنما ... للإشارة إلى » :
٢٥٥ ١٤ ، قال : « هكذا » .	بالهمز .
٢٥٦ ١٢ علقه : (تأخرت فتحة القاف)	١٩٢ ١٦ الصواب : « والغاية » .
٢٦٠ ١ ٢٠ ، ١٩ — « هكذا » .	١٩٥ ١ منهن — : « هكذا » .
٢٧٢ ٣ : « إلا » (هكذا) .	٢٠٣ ١٠ الفرقة : (تحذف الشدة) .
٢٧٤ ٧٣ — يقع (هكذا) .	٢٠٩ ٣ ثوبا : (بالياء) .
٢٧٨ ١٠ فبمضى : (تقدمت ضمة الميم)	٢١٠ ٣ بفرقة : (بالياء) .
٢٨٤ ١٢ الكلمة النافضة : « ما » .	٢١١ ٦ — : « هكذا » .

ص س	ص س
٤١٠ ٢ لإصبعه : (بالهمزة التحتانية	٩ ٢٨٩ بينهما : (لم تظهر نقطتا الياء).
أو الفوقانية ، إلا أن الأول	٩ ٢٩٦ الصواب : وكتبها ، بناء واحدة.
أفصح أو أكثر استعمالاً .	١ ٣٠١ عتق ، كهللاق (هكذا) .
٤١٣ ٣ فيما : (بياء فيم) .	١٨ ٣٠٣ مع أنه : (بدون فاصلة) .
— ٩ غير : (بالعين المعجمة) .	١ ٣٠٥ ظالماً : (زيدت في الطبع فتحة
٤١٦ ١١ أو سن : (بالنون المكسورة	قريبة من اللام) .
المشددة) .	١١ ٣٠٥ وصعدت : (بتسكين التاء) .
٤٢٣ ١٠ الآخر : (بكسر الراء) .	١٣ ٣٠٧ ظهر ٩ .
— ١٨ الصواب : « نستبعده » .	١٠ ٣١٦ الأولى : (بالهمزة الفوقانية) .
٤٣١ ١٣ الحر : (بفتح الراء المشددة) .	٤ ٣٢٢ الفيسة : (بكسر الفاء والتاء) .
٤٣٢ ٨ ضرب : (بالضاد المعجمة) .	١٠ ٣٣٠ مجزئ : (الهزة فوق الياء) .
٤٤٣ ٩ خمس : (بالخاء المعجمة) .	٨ ٣٣٢ د : د : د : د .
٤٥٠ ٥ قوله : « شبه » ، بكسر الهاء .	٦ ٣٣٥ الصواب : د في ش .
٤٥١ حدث خطأ في الأرقام .	٨ ٣٣٦ د : د باختصار مع زيادة .
٤٥٥ ١٣ الكلمة المطموسة : د بينه .	١٣ ٣٣٩ أمن : (بفتح الميم المشددة) .
٤٦١ ٥ سقطت كلمة : « حرم » قبل	٣ ٣٤٩ ويرجع : (تأخرت فتحة الياء) .
« مسكة » .	١ ٣٥٣ تمنع : (بضم التاء) .
٤٦٢ ٥ وطئ : (بهمزة مفتوحة	— ١٢ الكلمة الناقصة : د بمنزله .
فوق الياء) .	٧ ٣٧٦ الرقم المطموس : (٣) .
٤٦٨ ١٧ الكلمة المطموسة : « بكسر » .	٧ ٣٨١ مضى : (بالضاد المعجمة) .
٤٧١ ٣ الكلمة المبتورة : « به » .	١ ٣٨٣ الصواب : « أمه » .
٤٧٢ ٧ « زنيث » ، وليس (هكذا) .	١٢ ٣٨٤ قوله : « نص » ، يصح ضبط
٤٨٠ ١ — : حرم (هكذا) .	أوله بالفتح والضم .
٤٨٥ ١٩ الصواب : « الزيادة » .	١٥ ٣٩٧ الصواب : « وهو لغة ... برى » ،
٤٨٦ ١ قوله : « أو أخذ » . هذا لفظ	بالهمزة فوق الياء .
ش ، وهو تحريف . والصواب	٩ ٤٠٠ فات : (بالتاء) .
« وأخذ » ، كما في زع .	١٢ ٤٠١ رحم : (بكسرتين تحت الميم) .
	١٢ ٤٠٤ استيفاء القصاص .

ص س	ص س
٦ ٦١٣ سقطت الألف من واكتفاء .	١٧ ٤٨٩ د : د أو عن .
١ ٦٢٢ بقدر : (كسرة واحدة) .	٣ ٤٩٤ فسقطت : (بالسين) .
٥ ٦٢٩ المبتدئ : (بكسر الهمزة) .	٥ ٤٩٧ سقطت الألف — في الطبع —
— ٢٢ قال (هكذا) .	من كلمة : «الخوارج» .
— ٢٣ الصواب : «أو ابن المنجاء» .	٥ ٤٩٩ دعى : (تقدمت فتحة الياء ،
١١ ٦٥١ تحذف النقطتان بعد كلمة : «عدد» .	والعين مكسورة) .
٢ ٦٥٦ كلمت : (بضم الميم) .	١٨ ٤٩٩ الكلمة المبتورة : «بنسبهما»
١٩ ٦٥٩ (ص :) (هكذا) .	٨ ٥٠٢ الإسلام : (سقطت الهمزة)
٧ ٦٦٣ رؤية : (بضم التاء) .	١٣ ٥٠٥ ورقية : (سقطت نقطتا القاف)
١٠ ٦٦٦ عدوه : (بكسر الواو المشددة) .	٤ ٥١٦ مذكى : (تأخر ضبط الكاف)
١١ ٦٦٨ القود : (بفتح الواو) .	٢ ٥١٨ قوله : «غير» ، بكسر الراء
١٦ ٦٧٥ الصواب : «بالغظة» .	١٥ ٥٢٦ الصواب : «تقدم» ، بالتاء
١٣ ٦٧٨ الصواب : «وأسقط» .	١٧ ٥٣٦ والإقناع ١٩٣ .
٤ ٦٨٨ والإقرار : (بهمزة قطع) .	١٠ ٥٣٧ «حلف» : بفتح اللام .
— ١١ لخل : (بكسرتين) .	١٧ ٥٤٦ «يرد ... والإقناع» .
— ٢١ الزاى .	٥ ٥٦٠ «ففارقة» : بالهاء .
١٣ ٦٩٠ قوله : «ورثة» ، يصح فتح	١٣ ٥٦١ «رمضان» : بفتح النون .
آخره وكسره ، إلا أن الكسر	٢٠ ٥٧١ «رديئة» : بالتاء .
أقعد ، كما قرر في موضعه .	١ ٥٧٧ «كونه» : بضم النون .
٤ ٦٩٦ تقدمت فتحة الياء من «أنى» .	— ٨ «والسنة» : بالتاء .
١٢ ٧٠٤ وادعى : (بهمزة وصل) .	١ ٥٧٨ حكم : (بتشديد الكاف) .
١ ٧١٧ الصواب : «كان» .	٥ ٥٩٩ حاكم يسأل (هكذا) .
٦ ٧١٨ «قبله» .	— ٦ الشهادة . وتجب (هكذا) .
— ١٠ «الوقف» .	٦ ٦٠٢ «اشترأ» : بالهاء .
	٢ ٦٠٥ الصواب : «قصر» .

استدراكات هامة خاصة بالقسم الأول من منتهى الإرادات

- ص س
٧ ٣ ورد بهامش ز : « قوله : خبث ؛ [أى] محرم » .
- ٨ ١ ذكر فى ز تحت قوله : « منه » — بين الأسطر — : « أى الطهور » .
- ٢ ذكر فى ز أيضاً — تحت قوله : « بنجاسة » ، — : « إن لم يصعد إليه دخانها » .
- ١٨ ورد بهامش ز حاشية مرتبطة بقوله : « نجس » ، هى : « قال فى القاموس : النجس — بالفتح والكسر ، وبالتحريك ، وككف ، وعضد — : ضد الطاهر ، اه .
- ١٥ ٢ قوله : « التسوك . مسنون » ، ورد فى ز تحت أوله كلمة : « مبتدأ » ، وتحت ثانيه كلمة : « خبر » .
- ٢ قد ضبطنا قوله : « لثة » — وهى : ماحول الأسنان ، أو مخارجها ، أو مغارزها . — بكسر اللام كما ضبط فى المصباح (مادة : لث) ، وصرح به صاحبها النهاية ٤/٨٨ واللسان ٢٠/١٠٧ ، كما صرح الزبيدي فى التاج (٣٢٣/١٠) : « بأنه كعدة . ويجمع على « لثات » و « لثين » و « لثى » ، بكسر اللام — أيضاً — فى الجميع . وقد ورد بهامش ز حاشية : « قوله : لثة » بفتح اللام وتخفيف الثاء ، اه . والظاهر أنه اشتبه الأمر على كاتبها ، وظن أنه مثل « اللثاة » — أى اللهاة ، وهى : لحمه حرام فى الحنك معلقة على عكدة اللسان ، أو ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، أو غير ذلك : بما ذكر فى اللسان ٢٠/١٢٩ . — فإنه هو الذى بفتح اللام .
- ٣ قوله : « ويكره بغيره » ، ورد بهامش ز : « أى للصيام فقط » .
- ٥ قوله : « ويستحب » ، ذكر بهامش ز أيضاً : « أى للصيام » .
- ١٦ ورد بهامش ز : « قوله : و [كره] حلق القفا ، يعنى : وترك بقية الرأس . [أما لو حلق الجميع] فلا [يكره ، كما] فى المغنى ، اه . والزيادة من عندنا . وانظر شرح المنتهى : ١/٤١ .

ص س

٣ ١٦ قوله : « ونمص » ، ورد بهامش ز : « النمص : نتف الشعر من الوجه » .

٦ — قوله : « وسنن » ، وردت الواو في زع والغاية ٢٢/١ ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

— ١٢ و ١١ قوله : « جذبه » ، ورد هكذا : (بالذال المعجمة) في ع ش والغاية ٢٣/١ والإقناع ٨٢/١ ، ولم تظهر نقطة الذال في ز ، وإن كان قد ظهر — مع بعد قليل عن الحرف — ما يتردد بينها وبين سكوتها . إلا أنه ورد بهامش حاشية : « بالذال المهملة » ، وكتب فوقها كلمة : « بخطه » ، يعنى : المؤلف رحمه الله . ولا يخفى أن المراد هنا : إبدال الماء ، وهو من معانى « الجذب » بالذال المعجمة ، كما صرح به في المصباح ، لا « الجذب » بالذال المهملة . وراجع أيضاً : المختار ، واللسان ٢٥١/١ ، والتاج ٧٧/١ . فالظاهر أن هذه الحاشية متعلقة بقوله : « الإدارة » ، وإن كانت تافهة الفائدة .

١٥ — وضع في ز فوق قوله : « عنفقه » رقم (٣) ، ولم يظهر في الهامش شيء من الحاشية المتعلقة به — بسبب سوء التصوير — كما لم تظهر حاشية قبلها لم تعرف موضعها . ولعلها قد تعرضت لضبط السكامة وبيان معناها . وقد ضبطت في اللسان (١٥٠/١٢) بالضبط الذى أثبتناه ، وذكر فيه أنها : ما بين الشفة السفلى والذقن لحفة شعرها ، أو ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى كان عليها شعر أو لم يكن ، أو ما نبت على الشفة السفلى من الشعر . مما لم تعرض لذكره : لعدم ضرورته ، ولأنه لم يكن من غرضنا — كما ذكرنا في الخاتمة — البيان والشرح .

١٠ ١٧ قوله : « ومنه الأذنان » ، ورد بهامش ز حاشية : « إلا أنه لا يجب مسح ما استدار منهما : من الغضاريف ، واحدها : غضروف بالضاد المعجمة ، وهو : ما لان من العظم » .

١١ — ورد بهامش ز حاشية لم يظهر سوى بعض كلمات منها ، والظاهر أنها (م ٤٧ — ق ٢ منتهى الإيرادات)

ص س

متعلقة بقوله: «وترتيب»، ومتعرضة لبيان الدليل على ركنيته في الوضوء: مما بينه — بياناً شافياً — الهوتى في شرحه ٤٦/١ .

٤ ٢١

قوله: «ورسوله»، ذكر بهامش ز حاشية (لم يظهر منها بعض حروفها وكلماتها، فزدناها بين مربعين، كما زدنا غيرها للفائدة)، هي: «قال ابن القيم: وأما الأذكار — التي تقولها العامة على الوضوء عند كل عضو — فلا أصل لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة. وفيها حديث كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (انتهى كلام ابن القيم). قال النووي (في المهاج): «وحررت [ذفت] دعاء الأعضاء المذكور في «المحرر» (لرافعى). وهو أصل منهاج النووي، ومختصر من وجيز حجة الإسلام الغزالي»، إذ لا أصل له. وكذا قال (يعنى: النووي) في الروضة (مختصر الشرح الكبير — فتيج العزيز، على الوجيز — لرافعى) وشرح المذهب (المجموع: ١/٤٥٦). أى لم يحى فيه شئ [عن النبي] صلى الله عليه وسلم، كما قال النووي في الأذكار (ص ١٥: طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٨) «والتنقيح» (لم يطبع). والرافعى قال (في الشرح الكبير: ١/٤٥٠). وانظر «التلخيص الكبير» بذياله، لحافظ الدنيا: ابن حجر العسقلاني؛ ورد به الأثر عن السلف الصا [الحين]. قال الجلال المحلى (في شرح المنهاج: ١/٥٦: طبع عيسى الحلبي، بعد أن ذكر كل ما ورد عقب كلام ابن القيم): «وفاتهما (يعنى الشيخين: الرافعى والنووى) أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، من طرق — في تاريخ ابن حبان [بان] وغيره، وإن كانت ضعيفة؛ لا يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، انتهى كلام الجلال المحلى الذى لم يلف نظيره في الفقه وأصوله وما لإيهما، في كافة القرون الوسطى، ويعتبر بحق شيخ المحققين، وإمام المدققين. وبذلك يتبين لك ما في كلام ابن القيم — رحمه الله — وإطلاقه في النقي، وقطعه بالحكم».

ص من

قوله : « وينع » ، ورد بعده في ز — مضروباً عليه — : « كافر من قراءة مطلقاً ، و » : ثم ورد بالهامش حاشية : « ستأتى قراءة القرآن في فصل : « وينعون من حل [سلاح . . . وشراء مصحف حديث و] فقه ، ١ هـ . وهو الوارد في آخر باب أحكام أهل الذمة : (١/٣٣٣ — ٣٣٦) . وورد بجوارها حاشية أخرى ، من هذا القبيل ، غير بيّنة .

قوله : « والسلام فيه » ، ورد بهامش ز : « وكذا رده . الحجاوي ، ١ هـ . ولم يتعرض في « الإقناع » ، إلا لإلقاء السلام ، كما في « المنتهى » . وتعرض البهوتي للرد في الشرحين : (١/١٤٣ و ١/١٨٤) . كما تعرض له صاحب الغاية : (١/٥٢) .

قوله : « وإن تعذر » ، ذكر بهامش ز : « ومسئلة ما إذا تعذر الماء والتراب » .

قوله : « وفيه » ، ورد بهامش ز : « بالرفع » .
قوله : « سواة » ، ذكر بهامش ز : « تطلق على الفرج . عيني ، ١ هـ ، يعني : فرج الرجل والمرأة كما في المصباح . وانظر : شرح المنتهى (١/١٤٠) .

٨٨ — ٤ ذكر بهامش ز : « ومعنى « سميع الله لمن حمده » : تقبله منه . ود مله » بالرفع صفة ، وبالنصب حالا ، أى مالنا ، بتقدير أن يكون جسماً . وقوله : « من شيء بعد » ، أى كالكرسى : وسع كرسیه السموات والأرض . ١ هـ الجلال المحلى ، « يعني : في شرحه للنهاج (١/١٥٦ — ١٥٧) . فلا تتوهم أنه ذكر شيئاً من ذلك في تفسيره . لأنه لم يفسر إلا نصف القرآن الثاني (المسكى) ، الذى أكمله السيوطى بتفسير القسم الأول (المدنى) ؛ واشتهرا بتفسير الجلالين . وراجع : شرح المنتهى (١/١٨٥) .

قوله : « وجهته » ، ورد بهامش ز : « الجهة : ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبتدأ الرأس ، وهو : أول شعر الرأس المعتاد ، ١ هـ . وراجع : المصباح .

ص س

٨٢ ٥-٨ قوله : « آل إبراهيم » ، ذكر بهامش ز حاشية : « آل إبراهيم :
إسماعيل وإسحاق وأولاده . [الجلال] المحلى ، هـ ، يعنى : فى شرح
المناهج (١٦٨/١) .

٨٣ ٦ قوله : « والاولى أن لا يزيد : وبركاته » ، ورد بهامش ز : « للاستغناء
عنه بـ « رحمة الله » : [الجلال] . المحلى ، هـ ، وقد ذكره بإلفظ :
« للفقى . . . » فى شرح المنهاج . فى أول الكلام عن التحيات .
(١٦٦/١) . وانظر . شرح المنتهى (١٩٣/١)

٩٤ ١٥ الكلمة المطموسة بالهامش هى : « رابعة » .

١٠٢ ٤ قوله : « ونحوها » ، ذكر بهامش ز : « الثلاث والخمس والسيعة » -

فهرست إجمالی لموضوعات القسم الثاني من منتهى الإرادات

- ٣ كتاب الوقف :
- ١٠ فصل : في بيان ما يشترط في ناظر الوقف ولو أجنبيا ، وما إلى ذلك .
- ١١ بيان تصرفات الناظر بالأصالة وغيره .
- ١٢ فصل : في بيان وظيفة الناظر .
- ١٤ فصل : في حكم الوقف على عدد معين ، أو على ولده أو ولد غيره ثم المساكين ، أو على العقب أو النسل ، أو ولد ولده أو ذريته ، أو على أولاده ثم أولادهم . وما إلى ذلك . تفصيل القول في ذلك .
- ١٧ صحة الوقف على ولده ومن يولد له . حكم الوقف على بنيه أو بنى فلان . حكم الوقف على عترته أو عشيرته ، أو قرابته ، أو أهل بيته ، أو ذوى رحمه .
- ١٨ حكم الوقف على الأياشي والعزاب . حكم الوقف على مواليه .
- ١٩ حكم الوقف على الفقراء أو المساكين . بيان أن الوصية كالوقف .
- ١٩ فصل : في بيان أن الوقف عقد لازم ، وما يتصل بذلك .
- ٢٠ صحة بيع بعض الوقف لإصلاح باقيه .
- ٣ بيان حقيقة الوقف شرعا .
- ما يحصل به الوقف : من فعل وقول . صريح القول ، وكنايته .
- ٤ فصل : في شروط الوقف الأربعة ، والأحكام المتفرعة عليها .
- الشرط الأول : مصادفته عينا يصح بيعها ، وينتفع بها عرفا .
- الشرط الثاني : كونه على بر .
- ٥ الثالث : كونه على معين يملك ثابتا .
- ٦ الشرط الرابع : كونه ناجزا .
- ٦ فصل : في بيان ما لا يشترط للزوم الوقف ، وغير ذلك .
- ٧ تعيين مصرف الوقف إلى الجهة المعينة . حكم منقطع الابتداء والوسط ، وانقطاع الجهة .
- حكم تزوج الموقوفة وتزويجها .
- ٨ عدم صحة عتق الموقوف . أحكام الجنائية عليه .
- ٨ فصل : في بيان ما يرجع فيه إلى إلى شرط الواقف .
- ٩ حكم تخصيص نحو المقبرة بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة .
- ١٠ حكم ماله جهل شرط الواقف .
- حكم عدم اشتراط الناظر ، أو إطلاق النظر للحاكم .

٢٠ حكم تعمير وقف من آخر .

حكم بيع الحاكم الوقف .

٢٠-٢١ الاحكام المتعلقة بشراء البذل ،
وبفضل الغلة . وبما فضل عن الحاجة ،
وغير ذلك .

* * *

٢٢ باب في الهبة :

بيان حقيقة الهبة شرعا .

الفرق بين الهبة والصدقة والعطية .
حكم من أهدى لهدى له أكثر من
هديته .

حكم اشتراط العوض المعلوم ،
أو الثواب المجهول ، في الهبة .

٢٣ ما تصح به الهبة وتملك .

حكم قبضها ، ولزومها به .

ما يبطل به الهبة .

٢٤ عدم صحتها لحمل ومع إبهام المحل .
بيان أن كل ما صح بيعه ، صحت
هيبته .

ما يعتبر لقبض المشاع .

حكم هبة المجهول ، وما في الذمة ،
وما لا يقدر على تسليمه .

٢٥ حكم تعليق الهبة ، واشتراط تأقيتها
أو ما ينافيها .

الكلام على العمري .

٢٦ فصل : في وجوب التعديل في

في هبة غير التافه ، بين من يرث

بقراءة . وجواز التخصيص بإذن

الباقى . وغير ذلك .

٢٦ لإباحة قسمة المال بين الوراث .

٢٧ حكم رجوع الواهب بعد القبض .

٢٧ فصل : في بيان تملك أبي الحر ماشاء .
من مال ولده .

٢٨ ما يحصل به هذا التملك .

حكم استيلاء جارية ولده ، أو أمة .
أحد أبويه .

حكم مطالبة الولد أو ورثته أبا بدين
وما إليه .

٢٩ فصل : في عطية المريض ، ومجاياته ،
وما يتعلق بذلك .

٣٠ حكم مالوعلق صحيح عتق فقه ،
فوجد في مرضه .

حكم اجتماع العطية مع الوصية ،
والعجز عن التبرعات المنجزة .

٣١ فصل : في بيان الأمور الأربعة التي
تفارق فيها العطية الوصية ، وغير
ذلك .

٣٢ حكم مالواعتق أو وهب قنا في
مرضه ، فكسب .

٣٣ حكم مالواعتق أمة ثم وطئها .

حكم مالو وهبها لمريض آخر لا مال
له ، فوهبها الثانى للأول .

حكم مالو باع قفيزا لا يملك غيره ،
بأقل قيمة . وما إلى ذلك .

٣٤ حكم مالو أصدق امرأة عشرة لأمالده
له غيرها ، وصادق مثلها خمسة .

محصور أو نحو مسجد ، لم يشترط قبوله . بخلاف غيره .

٤٠ بيان محل القبول ، والوقت الذى يثبت ملك الموصى له من حينه .

٤١ حكم مالومات موصى له قبل موصى ، وما إلى ذلك .

٤١ فصل : فى الأقوال التى تبطل الوصية ، أو تعتبر رجوعاً ، وما إلى ذلك .

* * *

٤٣ باب الموصى له :

بيان من تصح الوصية له .

بيان من لا تصح الوصية له .

٤٤ بيان حقيقة الطفل ومن إليه ، والشاب والكهل ، والشيخ والمهرم

بطلان الوصية بقتل الوصى الموصى .

صححة الوصية لأصناف الزكاة ، وكتب

القرآن والعلم ، والمسجد ، والفرس

الحلييس .

٤٥ حكم الوصية فى أبواب البر .

« الموصى أن يحج عنه بألف .

٤٦ حكم الوصية بعق نسمة بألف ، وعق

عبد زيد ، وما إلى ذلك .

حكم الوصية لأهل سكنه ، أو لجيرانه ،

أو لأقرب قرابته ، وغير ذلك .

٤٧ فصل : فى حكم الوصية للكنيسة ، أو

بيت النار ، أو كتب التوراة والإنجيل ،

أو الملك ، أو الميت . وما إلى ذلك .

صححة الوصية لفرس زيد .

٣٤ حكم من وهب زوجته كل ماله فى مرضه ، فانت قبله .

٣٤ فصل : فى بيان حكم مالو أقر فى مرضه أنه أعتق نحو ابن عمه فى صحته ، وغير ذلك .

٣٥ حكم مالو اشترى أباه بكل ماله ، وترك ابناً .

حكم مالو در نحو ابن عمه .

حكم مالو أعتق أمة ، وتزوجها فى مرضه .

حكم مالو اشترى بثلك ماله ، ثم اشترى

نحو أبيه من الثلثين .

* * *

٣٧ كتاب فى الوصية :

بيان حقيقة الوصية شرعاً .

من تصح وصيته مطلقة ومقيدة .

الوصية تسن لمن ترك خيراً ، بالحنس .

الوصية تكره لفقره له ورثة .

٣٨ حكم وصية من يرثه غير زوج

أو زوجة ، بزائد على الثلث ،

لأجنبي .

حكم الوصية لكل وارث ، بمعين

بقدر إرثه .

حكم من لم يف ثلثه بوصاياه .

بيان أن الوصية تنفذ

لزوم الوصية بغير قبول وقبض ،

وما إلى ذلك .

٤٠ فصل : فى بيان أن ما وصى به لغير

٥٥ حكم ما لو وصى لشخص بثلاث ماله ،
ولآخر بمائة ، ولثالث بتمام الثلث
على المائة . ونحو ذلك .

* * *

٥٦ باب الوصية بالانصباء والاجزاء :
الكلام على الوصية بالانصباء .

٥٨ فصل : في الوصية بالاجزاء .
تفصيل القول في ذلك .
٦٠ فصل : في الجمع بين الوصية بالاجزاء
والانصباء .

تفصيل القول في ذلك .

* * *

٦٤ باب الموصى لـ :
بيان من تصح الوصية لـ .

د الوقت الذي تعتبر فيه صفاته .
صححة الوصية المنتظر .

٦٥ حكم تعاقب ولى الأمر ، ولاية حكم
أو وظيفة ، بشرط شغورها أو
غيره .

حكم من وصى زيدا ثم عمرا .
د مالمات أحدوصيين ، أو تغير
حالهما .

٦٥ فصل : في بيان أنه لا تصح الوصية
إلا في تصرف معلوم يملك فعله ،
وغير ذلك .

٦٦ بيان أن من وصى في شيء ، لم يصر
وصيا في غيره .

حكم من وصى بتفرقة الثالث أو

٤٨ حكم الوصية لزيد ولله أو للرسول .

د بماله ، لابنيه وأجنبي .

د بالثلث ، لزيد والفقراء
والمساكين . وما إلى ذلك .

* * *

٤٩ باب الموصى به :

اعتبار لمكانه واختصاصه

صححة الوصية بإناء ذهب أو فضة ،
وبالمعدوم ، وبغير المال .

عدم صحتها بما لا نفع فيه .

٥٠ صحتها بالمبهم ، وبغير المعين ،
وبالقوس .

الوصية بالكلب أو الطبل .

٥١ حكم الوصية بدفن كتب العلم ،
ولحراق ثلث المال ، ومصحف
للقراءة .

نفاذ الوصية فيما علم — من المال —
ومالم يعلم .

٥٢ فصل : في صححة الوصية بنفقة
مفردة .

٥٣ صححة الوصية بمال الكتابة .

حكم الوصية بكفارة الأيمان .

٥٤ فصل : في بيان أن الوصية بمعين
تبطل بتلفه ، وغير ذلك .

حكم ما لو تلف المال كله غير
معين .

حكم ما لو وصى بثلاث عبد ،
فاستحق ثلثاه ، وما إلى ذلك .

٧٢ فصل : في بيان أحوال الأم الأربعة .

تفصيل القول في ذلك .

٧٣ فصل : في ميراث الجدة والجدات .

تفصيل القول في ذلك .

٧٤ فصل : في ميراث بنت الصلب ، وسائر

من يستحق النصف .

تفصيل القول في ذلك .

* * *

٧٥ باب في الحجب :

تفصيل القول في ذلك .

بيان أن من لا يرث لا يحجب .

* * *

٧٦ باب العصبية :

بيان حقيقة العاصب .

د أقرب العصبية .

٧٧ حكم ما لو عدم العصبية من النسب .

حكم ما لو كانت العصبية عمًا ، أو ابنه ،

أو ابن أخ .

متى تستقل العصبية بالمال ؟ .

حكم ميراث العصبية مع ذى الفرض .

التكلام على المشتركة والشرعية .

* * *

٧٨ باب أصول المسائل :

بيان أنها سبعة ، وما تعول منها

وما لا تعول .

الكلام على الخمسة الأولى منها .

مسائل اليتيمات والمناقضة والمباهلة .

٧٩ مسألة الغراء وذات الفروع .

قضاء الدين ، وأبى الورثة أو جحدوا .
وغير ذلك .

٦٧ حكم الوصية بحفر بئر بطريق مسكة

مع عدم القدرة ، أو ببناء مسجد مع

عدم وجود عرصة . وغير ذلك .

٦٨ حكم من مات بيرة ونحوها .

* * *

٦٩ كتاب في الفرائض :

بيان حقيقة الفرائض ، والفريضة .

بيان أسباب الأثر الثلاثة .

بيان المجموع على توريثهم من

الذكور والإناث .

بيان أنواع الوراث الثلاثة .

* * *

٦٩ باب ذوى الفروض

بيان أنهم عشرة .

نصيب الزوج .

د الزوجة .

كيفية ميراث الأب والجد : فرضاً ،

وتعصيباً .

٧٠ فصل : في ميراث الجد مع الإخوة

والأخوات .

الكلام على الأكدرية .

٧١ بيان أنه لا عول في مسائل الجسد ،

ولا فرض لأخت معه ابتداء .

الكلام على الخرقاء .

د مختصرة زيد .

٧٢ د تسعينيته ، وعشريته .

٩٠ بيان جهات ذوى الأرحام الثلاث .

* * *

٩١ باب ميراث الحمل :

تفصيل القول فى ذلك .

* * *

٩٣ باب ميراث المفقود :

تفصيل القول فى ذلك .

٩٤ حكم مفقودين فأكثر .

د من قال عن ابنى أمته : د أحدهما
ابنى .

* * *

باب ميراث الخنثى :

بيان ما يعتبر فى توريثه عند
لشكاله .

٩٦ بيان أحوال تعدد الخنثائى .

٩٧ حكم من لا ذكر له ولا فرج .

* * *

٩٧ باب ميراث الغرقى ، ومن عمى .

موتهم .

حكم ما إذا علم موت متوارئين معا .

حكم ما إذا جهل الأسبق ، وما إلى

ذلك .

حكم ما لو ادعى ورثة كل ميت .

السبق ، وغير ذلك .

* * *

١٠٠ باب ميراث أهل الملل :

حكم إرث المبائين فى الدين .

إرث الكفار بعضهم بعضا .

٧٩ الكلام على السادسة والسابعة .

مسائل أم الأرامسل والدينارية
والمنبرية .

٨٠ فصل : فى الرد .

تفصيل القول فى كيفية وأحواله .

* * *

٨١ باب تصحيح المسائل :

تفصيل القول فى ذلك .

٨٣ مسألة الامتحان التى لا تتمشى على
قواعد الحنابلة .

* * *

٨٤ باب فى المناسخات :

بيان حقيقة المناسخات .

٨٤ بيان صورها الثلاث .

٨٥ اختصار المناسخات .

* * *

٨٦ باب قسم التركات :

طرق استخراج العدد المجهول .

الكلام على الطريق الأول والثانى
والثالث .

٨٧ الكلام على الطريق الرابع والخامس .

بيان القسمة على القراريط .

* * *

٨٨ باب ذوى الأرحام :

بيان حقيقة ذوى الأرحام .

د أصنافهم الأحد عشر .

د كيفية توريثهم .

٩٠ حكم إسقاط بعضهم بعضا .

القتل المانع من الإرث ، وغيره
المانع منه .

* * *

١١٢ باب ميراث المعتق بعضه .
كيفية إرث المبعوض ، وحجبه .
١١٣ حكم ما إذا كان عصبتان نصفه
كل حر .

١١٤ حكم ما إذا كان ابنان نصفه
أحدهما حر .

حكم مهايأة المبعوض سيده ، أو
مقاسمته في حياته .

١١٤ فصل : في أنه يرد على ذى فرض
وعصبة بعضهما حر ، إن لم يصبه
بقدر حرته بنفسه .
تفصيل القول في ذلك .

* * *

١١٥ باب في الولاء ، وجره ودرره :
بيان حقيقة الولاء ، وثبوته .

١١٦ متى يرث ذو الولاء به ؟ .
حكم من أعتق رقيقه عن حى
أو ميت .

حكم من تبرع بالمعتق عن الميت ،
وما إلى ذلك .

١١٧ متى يثبت ولاء العبد المسلم
للكافر ؟

١١٧ فصل : فيمن يرث من النساء
بالولاء ، وغير ذلك .

من يرث بالولاء من ذوى الفرض .

١٠٠ حكم مخلف الكفر ببدعة ، ونحوه .
١٠١ إرث المجوسى .

* * *

١٠٢ باب ميراث المطقة :
متى يثبت الميراث للزوجين أو
للزوجة فقط ؟ .

١٠٣ متى يثبت الميراث للزوج
فقط ؟

١٠٤ ما يقطع التوارث بين الزوجين .
إرث من تزوجها مريض مضارة .

١٠٥ الكلام على ما لو جحد لإبانة
امرأة ادعتها .

الكلام على ما لو قتل امرأة في
مرضه ثم مات .

الكلام على ما لو خلف زوجات
نسكاح بعضهن فاسد ، وغير
ذلك .

* * *

١٠٥ باب الإقرار بمشارك في الإرث :
إقرار كل الورثة المسكفين .

١٠٦ اعتبار إقرار الزوج ، والمولى .
إقرار بعض الورثة ، وصوره .

١١٠ فصل : فيما إذا أقر في مسألة عول ،
بمن يزيله .

تفصيل القول في ذلك .

* * *

١١١ باب ميراث القاتل :
تفصيل القول في ذلك ، وبيان

١٢٧ فصل : في صحة تعليق العتق بصفة .

١٢٨ الكلام على تعليق عتق غيره ،

بملكه .

الكلام على ما لو قال : « أول

أو آخرقن أملكه حر » ، وما إلى

ذلك .

١٢٩ متى يتبع المعتقة بصفة ولدها ؟ .

١٣٠ الكلام على ما لو قال : « أنت حر

وعليك ألف » ، ونحو ذلك .

الكلام على ما لو قال : « جمعت

عتقك إليك أو خيرتك » ، ونحوه .

١٣١ فصل : في بيان حكم ما إذا قال :

« كل مملوك أو عبد لي حر » ،

ونحوه .

حكم ما إذا بان لناس أو جاهل

أن عتيقه أخطأته القرعة ، وغير

ذلك .

١٣٢ فصل : في بيان حكم من أعتق

جزءاً من مختص به أو مشترك ،

أو دبره ، ومات . وغير ذلك .

١٣٢ حكم من أعتق في مرضه ستة

سواء ، وثلاثة يحتملهم ، ثم ظهر

دين يستغرقهم .

١٣٣ حكم من أعتق عبيدين قيمة أحدهما

مائتان ، والآخر ثلاثمائة .

حكم من أعتق مبهما من ثلاثة ،

وغير ذلك .

١١٨ حكم بيع الولاء وهبته ووقفه ،

والوصية به ، وإرثه .

بيان حقيقة الكبير .

١١٩ فصل : في جر الولاء ودوره .

تفصيل القول في ذلك .

١٢١ كتاب العتق :

بيان حقيقة العتق .

أفضل الرقبة المعتقة .

حكم عتق وكتابة من له كسب .

صيغة العتق : الصريحة .

١٢٢ د د : السكناية .

١٢٣ الكلام على عتق الحمل .

حكم من ملك ، يارث أو بغيره ،

جزءاً ممن يعتق عليه .

١٢٤ حكم مال المعتق عند العتق .

١٢٤ فصل : في بيان حكم من أعتق

جزءاً مشاعاً أو معيناً ، وغير ذلك .

حكم من أعتق كل المشترك أو

نصيبه منه ، وما يتعلق به .

١٢٦ حكم من قال لشريكه : « إن

أعتقت نصيبك فنصيبى حر » ،

فأعتقه .

حكم من قال لأمته : « إن صليت

مكتشوفة الرأس فأنت حرة قبله » ،

وغير ذلك .

١٢٧ صحة شراء شاهدين ، من ردت

شهادتها بعته .

كسبه ونفعه وكل تصرف يصالح
ماله ، وما إلى ذلك .

٢٣٩ بيان أن سفر المكاتب كغريم .

١٣٩ الكلام على ما يصح من نفقة
المكاتب وتصرفاته .

٢٤٩ فصل : في بيان أنه يصح شرط
وطء مكاتبته ، لا بذت لها .

تفصيل القول في ذلك ، مع بيان
ما يتعلق به .

١٤٢ فصل : في صحة نقل الملك في المكاتب ؛
وما يرتبط بذلك .

الكلام على جناية المكاتب ، وعلى
قتل سيده له أو إعتاقه ، وعلى
عجزه .

١٤٣ فصل : في بيان أن الكتابة الصحيحة
عقد لازم .

متى يجوز للسيد فسخ الكتابة بلا
حكم ؟ .

١٤٤ متى يجوز للمكاتب الفادر على
الكسب ، تعجز نفسه ؟ .

بيان أن ليس للسيد الفسخ بالعجز
عن ربح الكتابة ، وغير ذلك .

١٤٤ فصل : في بيان صحة كتابة عدد من
، ثبته بعوض واحد ، وكيفية
ذلك . وغيره .

١٤٥ الكلام على صحة مكاتبته بعض عبده ،
والشقص من مشترك .

١٣٤ باب في التدبير :

بيان حقيقة التدبير .

صريح التدبير ، وكتابته .

١٣٥ بيان أن التدبير ليس بوصية .

صحة وقف المدبر وهبته ويبيعه .

حكم مالوجني المدبر ، أو فدى ،

أو بيع بعضه .

حكم ما ولدته المدبرة بعد التدبير .

كتابة المدبر ، وتدبير المكاتب .

١٣٦ الكلام على تدبير الشقص .

الكلام على ما لو أسلم نحو مدبر
لكافر .

الكلام على إنكار التدبير ، وإبطاله
بقتل المدبر سيده .

١٣٦ باب في الكتابة :

بيان حقيقة الكتابة شرعا .

١٣٧ الكلام على اشتراط الأجل في
الكتابة .

حكم كتابة من علم فيه خير ، ومن لا
كسب له ، والمبعض والمميز .

بيان ما تنعقد به الكتابة ، أو
تنفسخ .

١٣٨ حكم تعجيل الكتابة ، ووضع
بعضها ، وغير ذلك .

حكم قبض السيد ما لا يني بدينه
ودين الكتابة .

١٣٨ فصل : في بيان أن المكاتب يملك

- ١٥١ كتاب النكاح :
بيان ما يطلق عليه لفظ النكاح .
« متى يسن النكاح ، أوجب ،
أو يجوز ،
سنية تخير ذات الدين ومن لإيها .
١٥١ فصل : في بيان مايجوز النظر
إليه من المرأة ، لمن أراد خطبتها
وغلب على ظنه الإجابة . وما
إلى ذلك .
١٥٢ بيان أحكام النظر المختلفة .
١٥٣ الكلام على صوت الأجنبية
والتلذذ بسماعه .
١٥٤ مايجوز لسكل من الزوجين نظره
أو لمسه من الآخر .
حكم نظر السيد إلى أمته المباحة له ،
أو المزوجة .
حكم الزين للمحرم .
١٥٤ فصل : في بيان حقيقة التصريح
والتعريض في الخطبة ، وحكم كل
منهما . وغير ذلك .
١٥٥ حكم الخطبة على خطبة المسلم .
« خطبة من أذنت لوليها في تزويجها
من معين .
حصة العقد مع خطبة حرمت .
بيان الوقت الذي يسن فيه عقد
النكاح ، وما يتعلق بذلك .
١٥٦ خطبة ابن مسعود رضى الله عنه .

* * *

- ١٤٥ الكلام على كتابة سيدتين عبدهما
على تساو أو تفاضل ، وما إلى
ذلك .
١٤٦ حكم قبول الكتابة عن النفس
والغائب .
١٤٦ فصل : في حكم الاختلاف في
الكتابة .
تفصيل القول فيه .
١٤٧ فصل : في بيان الكتابة الفاسدة
وحكمها ، وفسخها .
تفصيل القول في ذلك .
* * *
١٤٧ باب أحكام أم الولد :
بيان حقيقة أم الولد :
« أن أم الولد تعتق بموت
سيدها .
١٤٨ الكلام على ما لو أصاب أمة في
ملك غيره ، أو ملك حاملا
فوطئها .
بيان الأحكام التي تشترك فيها أم
الولد مع الأمة
حكم ولدها من غير سيدها .
١٤٨ حكم ما لو مات سيدها وهي
حامل .
الكلام على جنابة أم الولد .
١٤٩ بيان أنه لاحد بقذف أم ولد .
حكم ما لو أسلبت أم ولد كافر .
« و وطئ أحد اثنين
أمتها .

استوى وليان فأكثر في درجة ،
وغير ذلك .

١٦٤ حكم ما لزوج وليان لاثنين .

١٦٥ حكم من زوج عبده الصغير بأتمته ،
ونحوه .

١٦٦ فصل : في بيان حكم من قال
لأتمته — التي يحل له نكاحها
وقت القول — : دأعتقتك وجعلت
عتقتك صدأفك ، ، ونحوه . وما إلى
ذلك .

١٦٧ حكم من أعتقها بسؤالها على أن
تنكحها ، ونحوه .

١٦٧ فصل : في الشرطين الرابع والخامس
من شروط النكاح .

الشرط الرابع : الشهادة ، والأحكام
المرتبطة به .

١٦٨ الشرط الخامس : كفاءة الزوج ،
وبيان أنها شرط للصحة أو
للزوم .

١٦٩ بيان حقيقة الكفاءة شرعا .

١٦٩ باب في المحرمات من النكاح :

بيان أن المحرمات ضربان :

الضرب الأول : المحرمات على
الأبد ، وهن أقسام خمسة :

القسم الأول : بالنسب .

د الثاني : بالرضاع .

د الثالث : بالمصاهرة .

بيان حقيقة الربائب .

١٥٦ باب ركني النكاح ، وشروطه :
ما يتحقق به الركن الأول : الإيجاب .

١٥٧ د د د د الثاني : القبول .

١٥٨ حكم تراخي القبول .

حكم جنون الموجب أو إغمائه قبل
القبول .

حكم التزوج بلفظ الهبة .

١٥٨ فصل : في شروط النكاح الخمسة ،
وما يتعلق بها :

الشرط الأول : تعيين الزوجين .

١٥٩ الشرط الثاني : رضا الزوجين ،
بالقيود المعتبرة .

١٦٠ فصل : في الشرط الثالث : الولي ،
وما يتعلق به .

١٦١ بيان الأحق بالنكاح الحرة .
ولي الأمة .

بيان شروط الولي السبعة :

الشرط الأول والثاني والثالث .
١٦٣ بقية الشروط .

حكم ما لزوج حاكم أو أبعد ،
بلا عذر الأقرب .

حكم ولاية الكتابي نكاح موليته
ومباشرة .

١٦٣ فصل : في بيان أن وكيل كل ولي
يقوم مقامه غائبا وحاضرا ، وسائر
الأحكام التي تثبت له .

١٦٤ متى يكون وصي الولي ، في النكاح ،
بمنزله ؟ .

١٦٤ فصل : في بيان حكم ما إذا

- ١٧٢ القسم الرابع : باللعان .
 ١٧٣ . الخامس : زوجات النبي —
 صلى الله عليه وسلم — على غيره .
 ١٧٣ فصل : في الضرب الثاني من
 المحرمات ، وهن المحرمات إلى أمد ،
 وهن نوعان :
 النوع الأول : لأجل الجمع ،
 وتفصيل القول في ذلك .
 ١٧٦ النوع الثاني : لعارض يزول ،
 وتفصيل القول في ذلك .
 تحريم نكاح الكتابية والامة ،
 على النبي صلى الله عليه وسلم .
 ١٧٧ متى يحل للحر المسلم نكاح الامة
 المسلمة ؟ .
 صحة نكاح أمة من بيت المال .
 ١٧٨ الكلام على نكاح الفتن ومن إلية
 أمة أو سيدته ، وما إلى ذلك .
 حكم ما لو ملك أحد الزوجين
 الآخر أو بعضه ، وما إلية .
 حكم الجمع في عند بين مباحة
 ومحرمة .
 الكلام على وطء من حرم نكاحها
 إذا ملكته .
 متى يصح نكاح الخنثى المشكل ؟ .
 * * *
- ١٧٨ باب الشروط في النكاح :
 بيان محل المعتبر منها ، وأنها
 قسمان :
- ١٧٩ القسم الأول : الصحيح اللازم
 للزواج ، وتفصيل القول فيه .
 ١٨٠ فصل : في القسم الثاني : الفاسد ،
 وهو نوعان :
 النوع الأول : ما يبطل النكاح من
 أصله ، وهو ثلاثة أشياء :
 الكلام على الأول : السغار ، وبيان
 حقيقته .
 الكلام على الثاني : نكاح المحلل ،
 وشرح حقيقته .
 ١٨١ الكلام على الثالث : نكاح المتعة ،
 وبيان حقيقته وأحكامه .
 ١٨٢ النوع الثاني من القسم الثاني الفاسد ،
 وبيان صورته .
 ١٨٢ فصل : في بيان حكم ما لو شرط الزوجة
 مسلمة ، فبانت كتابية . ونحو ذلك .
 ١٨٣ حكم من تزوج أمة ، وظن
 أو شرط أنها حرة ، فولدت .
 ١٨٤ حكم من تزوجت رجلا على أنه
 حر ، فبان عبدا . وما إلى ذلك .
 ١٨٤ فصل : في بيان أن لمن عتقت
 كلها تحت رقيق كله — الفسخ ،
 والأحكام المتعلقة بذلك وما إلية .
 ١٨٦ حكم مالك زوجين .
 * * *
- ١٨٦ باب حكم العيوب في النكاح :
 بيان أن أقسامها المثبتة للخيار ثلاثة :
 القسم الأول : ما يختص بالرجل ،
 وتفصيل القول فيه .

أو كتابية تحت كافر ، أو أحد
غير كتابيين . وما إلى ذلك .

١٩٤ حكم نكاح من هاجر إلينا بذمة
مؤيدة أو مسلماً أو مسلمة ،
والآخر بدار الحرب .

١٩٤ فصل : في بيان حكم من أسلم
وتحتة أكثر من أربع ، فأسلم
أو كن كتابيات ، أو أسلم بعضهم
وما إلى ذلك .

١٩٦ حكم من أسلم وتحتة أختان ،
أو أم وبنتها .

١٩٧ فصل : في حكم من أسلم وتحتة
إمام فأسلم معه أو في العدة ،
أو تحتة حرة وإمام فأسلمت
الحرة في عدتها ، وما إلى ذلك .

١٩٨ حكم ما لو أسلم عبد وتحتة إمام ،
فأسلم معه أو في العدة .
وما إليه .

١٩٨ فصل : في بيان حكم
مالوارتد أحد الزوجين ، أوهما
معاً ، قبل الدخول .
تفصيل القول في ذلك .

٢٠٠ كتاب الصداق :

بيان حقيقة الصداق شرعاً .
بيان مشروعيته في النكاح ،
واستحباب تسميته فيه ،
(٨٠ — ق ٢ منتهى الإرادات) .

١٨٨ النسب الثاني : ما يختص بالمرأة ،
وبيانه .

القسم الثالث : ماهو مشترك
بينهما ، وشرحه .

١٨٩ فصل : في أنه لا يثبت خيار في
عيب زال بعد العقد ، وللعالم
به وقته ، وما إلى ذلك .
بيان أن خيار العيب على التراخي ،
وأنه يسقط في غير عنة بما يدل
على رضا .

١٩٠ بيان أنه لا يصح فسخ بلا
حاکم ، وما يتعلق بذلك .

١٩١ فصل : في بيان أنه ليس لولي
صغير أو صغيرة ، أو مجنون
أو مجنونة ، أو أمة - تزويجهم
بمعيب يرد به ، وللولي حرة
مكلفة تزويجها بلا رضاها .

١٩١ باب نكاح الكفار :

بيان أنه كنكاح المسلمين فيما
يجب به ، وتحريم المحرمات .

١٩٢ متى يقر الكفار على الانكحة
المحرمة ؟ .

حكم ما لو أتى الكفار إلينا قبل
العقد أو بعده ، وما إلى ذلك .
حكم وطء الحربى حربية .

١٩٣ فصل : في بيان حكم ما لو أسلم
الزوجان معاً ، أو زوج كتابية ،

- ٢٠٦ حكم قبض الالب صداق المحجور عليها ، أو الرشيدة .
- ٢٠٦ فصل : في حكم مالوتزوج عبد بإذن سيده أو بغيره ، وما إلى ذلك .
- حكم ما إن زوج عبده أمته ، أو حرة .
- ٢٠٧ فصل : في بيان أن الزوجة تملك بعقد جميع المسمى ، وغير ذلك .
- الكلام على تمام المعين وضمانه هو وغير المعين ، وعلى الزيادة المنفصلة والمتصلة .
- ٢٠٨ الكلام على نقص الصداق بغير جنائية عليه ، وما يعتبر نقصاً أو زيادة .
- ٢٠٩ حقيقة الذي بيده عقدة النكاح .
- ٢١٠ فصل : في بيان ما يسقط به المهر كله إلى غير متعة ، وما يتنصف به ، وما يقرره كاملاً ، وغير ذلك .
- بيان ما يسقط به .
- بيان ما يتنصف به .
- بيان الأمور الخمسة التي تقرره كاملاً .
- ٢١١ بيان ما يثبت يتحمل المرأة بماء الرجل .
- وتخفيفه ، وأن يكون من أربعائة درهم .
- ٢٠٠ بيان أن من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم — الزوج بلا مهر .
- بيان أن الصداق لا يتقدر ؛ فكل ما صح ثمناً أو أجرة صح مهراً . وما إلى ذلك .
- ٢٠١ فصل : في بيان أنه يشترط علم الصداق ، وتفصيل القول في ذلك .
- ٢٠٢ متى يجب مهر المثل بالعقد ؟ .
- بيان أنه لا يضر جهل يسير في الصداق ، ولا غرير حتى زواله .
- ٢٠٣ حكم ماسمى أو فرض مؤجلاً ولم يذكر محله .
- ٢٠٣ فصل : في حكم مالوتزوجها على خمر أو خنزير أو مال مغصوب ، وغير ذلك .
- ٢٠٤ حكم مالوتزوجها على عبد تفرج حراً أو مغصوباً ، وما إلى ذلك .
- ٢٠٥ فصل : في بيان أن للاب تزويج بكر وثيب بدون صداق مثلها وغير ذلك .
- حكم مالوتزوج ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل .

٢١١ حكم مالو اتفاقا على عدم الوطء
في الخلوة .

٢١٢ فصل : في حكم ما إذا اختلف
الزوجان أو وريثهما أو زوج
وولى صغيرة ، في قدر الصداق
وما لآليه ، أو في قبضه . وغير
ذلك .

حكم مالو تزوجها على صداقين .
٢١٣ حكم مالو اتفاقا قبل العقد على
مهر ، ثم عقده بأكثر تجملا .
الكلام على هدية الزوج ،
وما لآليها .

٢١٤ فصل : في المفوضة .
الكلام على تفويض البضع ،
وتفويض المهر .

٢١٥ حكم مالومات أحد الزوجين
قبل الدخول وفرض المهر ،
أو طلقت قبلهما .
بيان حقيقة المتعة .
حكم ما ودخل بها .

بيان من يعتبر به مهر المثل .
٢١٦ الكلام على اعتبار العادة في
التأجيل وغيره ، وما إلى ذلك .
٢١٦٠ فصل : في بيان أنه لا مهر
بفرقة قبل دخول ، في نكاح
فاسد ، وغير ذلك .
استقرار المسمى بالدخول ،
أو الخلو بها .

٢١٦ وجوب مهر المثل بالوطء في
النكاح الباطل ، أو بشبهة ،
أو وطء مكرهه على زنا .
٢١٧ حكم لإذهاب العذرة بالوطء .
متى يصح تزويج من نكاحها
فاسد ؟

الكلام على منع المرأة نفسها ،
أو لبائها التسليم بلا عذر .
٢١٨ حكم مالو أعسر بمهر حال .
* * *

٢١٩ باب الولية ، وما يتعلق بها :
حقيقة الولية ، والحدائق .
حقيقة الوكيلة ، والعقبة .
حقيقة الوضيمة ، والشندخية .
٢٢٠ حقيقة المشداخ .

أسماء الدعوة العامة ، والخاصة .
سنية الولية بتقد .
متى تجب إجابة الدعوة ،
أو تكره ، أو تسن ؟

٢٢١ حكم سائر الدعوات ، والعقبة .
حكم الإجابة لآليها .
حكم مالو دعاء أكثر من
واحد ، أو علم أن في الدعوة
منكراً ، وما إلى ذلك .

٢٢٢ حكم ستر الخيطان بالستور ،
والجلوس معه ، والأكل بلا
إذن .
آداب الأكل والشرب .

ومنعها من كلام أبيها أو زيارتهما .
وما إلى ذلك .
٢٣٠ حكم إجارة الزوجة لرضاع
وخدمة .
٢٣٠ فصل : في القسم بين الزوجات .
بيان عماد القسم ، وكيفية .
٢٣١ القسم للحائض والمريضة
والكتابية والمسافرة ، ومن
إلين .
حكم البداءة والسفر بإحداهن .
والدخول إلى غير ذات
الليلة ، فيها .
٢٣٢ حكم من انتقل إلى بلد .
وامتنعت من السفر
أو المبيت ، أو سافرت .
حكم هبة المرأة نوبتها .
والنسوية في الوطء بين
الزوجات ، وفي القسم بين الإماء .
٢٣٢ فصل : في بيان إقامة من تزوج
بسكر أو ثيبا ومعها غيرها ،
وغير ذلك .
حكم من زفت لإيه امرأتان .
٢٣٣ مالو طلق واحدة وقت
قسمها ، وغير ذلك .
فصل : في النشوز .
بيان حقيقة النشوز .
٢٣٤ حكم ما إذا ظهر من المرأة
أمارته .

٢٢٣ مكروهات الأكل والشرب .
الكلام على النثار والتقاطه .
حقيقة المناهدة ، وحكمها .
٢٢٤ حكم إعلان النكاح ، والضرب
بالدف فيه وفي غيره .
* * *
٢٢٥ باب عشرة النساء :
بيان حقيقة العشرة .
بيان ما يلزم كلا من الزوجين .
الكلام على تسليم المزوجة ،
وتسليمها .
٢٢٦ الكلام على تسليم الأمة .
حكم استمتاع الزوج في القبل .
حكم سفر الزوج بها ، أو بلا
إذنها .
بعض أحكام العبد المزوج ،
ومن إليه .
٢٢٧ فصل : في حكم الوطء في الحيض
أو الدبر ، والعزل ، وغير ذلك .
٢٢٨ بيان ما للمرأة فعله : من المتعة .
بيان ما للزوج لإلزام المرأة
بفعله ، ومنعها منه .
بيان ما يلزم الزوج من الوطء
والمبيت ، وما إلى ذلك .
بيان ما يسن قوله عند الوطء ،
وبعض الأحكام الأخرى
المتعلقة به .
٢٢٩ بعض أحكام إسكان الزوجة ،

٢٣٤ حكم التأديب على ترك الفرائض.
د ما لو ادعى كل ظلم
صاحبه .

بيان متى يبعث الحكمان ،
والاحكام المتعلقة بذلك .

٢٣٦ كتاب الخلع :

بيان حقيقة الخلع شرعا .
متى يباح الخلع ، أو يكره ، أو
يحرم ؟ .

بيان من يصح خلعه ، وبذله
عوضه .

٢٣٧ الكلام على من يقبض عوض الخلع .
حكم ما لو قال : « طلق بنتي
وأنت برىء من مهرها » ، وما
إلى ذلك .

حكم خلع أب الصغيرة أو
الصغير أو المجنون ، أو سيدهم .
حكم مخالعة الأمة ، أو المحجورة .

٢٣٨ فصل : في بيان أن الخلع طلاق
بائن أو فسخ ، وغير ذلك .
صيغة الخلع : الصريحة ،
والكنائية .

٢٣٩ حكم طلاق المعتدة من خلع .
د خلع من خولع جزء منها .

٢٣٩ فصل : في أنه لا يصح الخلع
إلا بعوض ، وأنه يكره بأكثر
بما أعطاهما وغير ذلك .

٢٣٩ حكم الخلع على محرم .
د د د رضاع ولده
أو كفالته أو نفقته أو سكنى
دارها مدة معينة .

٢٤٠ صحة الخلع على ما لا يصح مهرا
لجهاالة أو غرر ، وتفصيل
ذلك .

١٤١ فصل : في أن الطلاق المعلق
بعوض كالخلع في الإبانة ،
وما إلى ذلك .
تفصيل القول في ذلك .

٢٤٣ فصل : في حكم من سئل الخلع
على شيء فطلق ، أو سئل الطلاق
فخلع ، وما إلى ذلك .

٢٤٤ حكم ما لو قال : « أنت طالق
وعليك ألف » ، فقبلت بالمجلس .
ونحوه .

٢٤٥ فصل : في حكم ما إذا خالعتة في
مرض موتها أو طلقها في
مرض موته ، وغير ذلك .

حكم ما إن خالعتها وحاباها .
د الوكالة في خلع المرأة .
هل تسقط حقوق النكاح أو
غيره ، التي بين المتخالعين ،
بالسكوت عنها ؟ .

٢٤٦ حكم حيلة الخلع .
٢٤٦ فصل : في حكم إنكار الخلع ،
والاختلاف في عوضه ، وفي

حكم عود الصفة التي علق الطلاق عليها .

* * *

٢٤٧ كتاب الطلاق :

بيان حقيقة الطلاق .

متى يسكره ، أو يباح ، أو يس ؟

٢٤٧ حكم طاعة الأبوين فيه ، أو في المنع من التزويج .

بيان من يصح طلاقه .

اعتبار إرادة لفظه لمعناه ، وبيان ذلك .

٢٤٨ حكم طلاق من ذكر أنه طلق ، بعد أن أفاق من جنون أو إغماء .

حكم طلاق السكران ، والمسكره .

٢٤٩ د د من سحر أو شتم ليطلق .

حكم الإكراه على العتق واليمين ونحوهما .

أحكام الطلاق في نكاح اختاف في صحته ، أو اتفق على بطلانه . ونكاح الفضولي .

٢٤٩ فصل : في بيان من يصح توكيله وتوكله في الطلاق ، وما إلى ذلك .

٢٥٠ بيان بالوكيل ، الذي لم يحسد له حد ، أن يفعله .

٢٥٠ حكم ماله وكل اثنين .
د د د قال لامرأته :
« طالق نفسك » ، وما إلى ذلك .

وجوب تخيير النبي — صلى الله عليه وسلم — — نسائه .

* * *

٢٥١ باب سنة الطلاق ، وبدعته :

بيان السنة ، والبدعة .

حكم إيقاع الثلاث .

الطلاق الذي ليس بسنة ولا بدعة .

حكم من قال : « أنت طالق » للسنة طلقة ، والبدعة طلقة .

٢٥٢ حكم من قال : للسنة ، أو للبدعة . وغير ذلك .

٢٥٣ حكم من قال : « أنت طالق في كل قرء طلقة » .

٢٥٣ فصل : في حكم من قال : « أنت طالق أحسن طلاق » ، أو أقبحه ، ونحوه .

٢٥٤ حكم من قال : « أنت طالق طلقة حسنة قبيحة » ، ونحوه .
إباحة الخلع والطلاق بسؤالها على عوض ، زمن بدعة .

* * *

٢٥٤ باب صريح الطلاق ، وكنايته :
بيان حقيقة الصريح ، والكناية .

٢٦٠ ما يقع بالسكنية الظاهرة ،
وبالخفية .

حكم : أنا طالق ، ونحوه .
د د انت على حرام ،
ونحوه .

٢٦١ حكم قوله : د ما أحل الله على
حرام ، أعنى به الطلاق ، ،
وغير ذلك .

حكم من قال : وحلفت بالطلاق ، ،
وكذب .

١٦١ فصل : في بيان أن قول الرجل
لامرأته : د أمرك بيدك ، كناية
ظاهرة ، وقوله : اختارى نفسك
كناية خفية . وما إلى ذلك .

٢٦٢ حكم قوله : د وهبتك لأهلك أو
لنفسك ، .

٢٦٣ حكم الطلاق في القلب ، والتلفظ
وتحرك اللسان به .

* * *

٢٦٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق
وما يتعلق به :

بيان أن العدد يختلف بالرجال ،
وما يملكه الحر والمبعض
والعبد . وتفصيل القول فيه .

٢٦٦ فصل : في بيان أن جزء طلقه
كالطاقة .

تفصيل القول في ذلك .

٢٦٨ فصل : فيما تخالف به الزوجة

٢٥٥ الكلام على صيغة الصريح .

حكم ما لو قال : د لا ، في
جواب : د لك امرأة ؟ .

٢٥٦ حكم ما لو قال نحوى : نعم ،
أو د بلى ، ، في جواب : د ألم
تطلق امرأتك ؟ .

حكم من أشهد عليه بطلاق
ثلاث ، ثم أفى بأنه لا شيء
عليه .

حكم من أخرج زوجته من
دارها ، وقال : د هذه اطلاقك ، .
وغير ذلك .

٢٥٧ حكم من طلق زوجة ثم قال
عقبه لضرتها : د شركتك ، .

الفرق بين نحو : د أنت طالق
لا شيء ، ، ونحو : د أنت طالق
أولا ؟ .

حكم كتابة صريح طلاق امرأته
بما يبين .

٢٥٨ طلاق الأخرس ، ومن لم تبلغه
الدعوة إلى الإسلام .

صريح الطلاق بلسان العجم .

٢٥٨ فصل : في كنايات الطلاق ، وهي
نوعان .

بيان الكنايات الظاهرة .

٢٥٩ د د الخفية .

٢٦٠ الكلام على اشتراط النية في
الكناية .

٢٧٥ تعليق الطلاق على نفي المستحيل .
بيان أن العتق والظهار ونحوهما
كالطلاق .

حكم قوله : « أنت طالق
اليوم إذا جاء غد » .
حكم قوله : « أنت طالق على
سائر المذاهب » .

٢٧٦ فصل : في الطلاق في زمن
مستقبل .
تفصيل القول في ذلك .

* * *

٢٧٩ باب تعليق الطلاق بالشرط :
بيان حقيقة التعليق مطلقاً .
صحة التعليق ، مع تقدم الشرط
وتأخره ، بالصرح ، وبالكناية
مع القصد .

٢٨٠ الكلام على الفصل بين الشرط
وحكمه ، بكلام منظم .
بيان من يصح وقوع الطلاق
منه

٢٨١ وقوع ما علق الزوج بوجود
الشرط .

٢٨١ فصل : في أدوات الشرط الست
المستعملة في الطلاق والعتاق ،
وهي : إن ، وإذا ، ومتى ،
ومن ، وأى ، وكلما .

تفصيل القول في ذلك .

٢٨٣ فصل : في حكم ما لو قال

المدخول بها غيرها ، في الطلاق .

٢٦٨ تفصيل القول فيه .

* * *

٢٧٠ باب الاستثناء في الطلاق :

بيان حقيقة الاستثناء .

٢٧١ د ما يشترط فيه .

د « يصح الاستثناء فيه .

٢٧٢ حكم من سأله طلاقها .

بيان أن المذهب : أن الاستثناء

يرجع إلى ما يملكه ، والعطف

بالأو يصير الجملةين واحدة .

٢٧٢ باب الطلاق في الماضي ، والمستقبل

حكم قوله : « أنت طالق

أمس ، أو قبل أن أتزوجك » .

٢٧٣ حكم قوله : « أنت طالق ثلاثاً

قبل قدوم زيد بشهر ، أو

أنت طالق قبل موتك بشهر » ،

ونحوه .

٢٧٤ حكم قوله : « أطولك حياة

طالق » .

حكم ما لو تزوج أمة أبيه ،

ثم قال : « إذا مات أبي فأنت

طالق » ، ونحوه .

* * *

٢٧٤ فصل : في بيان أن الطلاق

ونحوه يستعمل استعمال القسم

غير المستحيل ، وما إلى ذلك .

تعليق الطلاق بفعل مستحيل :

عادة ، أو لذاته .

٣٠١ من تعليق الطلاق بالشروط .
 حكم قوله : د أنت طالق إذا
 رأيت الهلال .
 حكم قوله : د إن رأيت زيدا
 فأنت طالق .
 حكم قوله : د من بشرني
 بقدوم أخي فهى طالق .
 ٣٠٢ حكم من حلف على شيء لا يفعله
 ثم فعله مكرها أو نحو ذلك .
 حكم من حلف على شيء
 ليفعله، فتركه مكرها أو ناسيا .
 حكم من قال : د لا يدخل
 على فلان بيتاً ، فدخل بيتاً
 هو فيه . وما إلى ذلك .
 ٣٠٣ بيان أن من قال : د ليفعلن
 شيئاً ، لم يبر حتى يفعل جميعه .
 بيان أن من قال : د لا يفعل
 شيئاً ، ففعل بعضه ، لم يحنث
 ٣٠٣ حكم من قال : د لا يشرب ماء
 هذا النهر ، فشرب منه .
 حكم من قال : د إن لبست
 ثوباً فأنت طالق .
 ٣٠٤ حكم من قال : د لا يلبس
 ثوباً نسجه زيد ، ونحوه .
 حكم من قال : د لا بت عند
 زيد .
 * * *
 ٣٠٤ باب التأويل في الحلف :
 بيان حقيقة التأويل .

عامى : د أن قرت - بفتح
 الهمزة - فأنت طالق ، ومالو
 قاله عارف بمقتضاه .
 بيان ذلك ، وما إليه .
 ٢٨٦ فصل : في تعليق الطلاق بالحيض
 تفصيل القول في ذلك .
 ٢٨٨ فصل : في تعليق الطلاق بالحمل ،
 والولادة .
 الكلام على التعليق بالحمل .
 ٢٨٩ د د د بالولادة .
 ٢٩٠ فصل : في تعليق الطلاق
 بالطلاق .
 تفصيل الكلام فيه .
 ٢٩١ بيان المسألة السريجية .
 ٢٩٣ حكم من كتب لأمراته :
 « إذا قرأت كتابي فأنت طالق »
 فقرأ عليهما .
 ٢٩٣ فصل : في تعليق الطلاق بالخلف
 تفصيل القول فيه .
 ٢٩٥ فصل : في تعليق الطلاق بالكلام ،
 والإذن ، والقربان .
 تعليق الطلاق بالكلام .
 ٢٩٦ د د بالأمر والإذن .
 ٢٩٧ د د بالقربان .
 ٢٩٨ فصل : في تعليق الطلاق
 بالمشيئة .
 تفصيل القول فيه .
 ٣٠١ فصل : في مسائل متفرقة

٣١٤ بيان أقل ما تنقضي عدة الحرة والأمة فيه .

٣١٥ فصل : في بيان حكم من طلقها حر ثلاثاً ، أو عبد ننتين ، وما إلى ذلك .

٣١٦ حكم ما لو طلق عبد طليقة ، ثم عتق .

حكم من غاب عن مطلقتها ثلاثاً ثم حضر ، فذكرت أنها نكحت من أصابها ، وانقضت عدتها .

٣١٧ كتاب في الإيلاء :

حكم الإيلاء ، والظهار .
ترتب حكم الإيلاء ، مع نحو الخصاص .

ما يبطل الإيلاء .
حكم ما لو حلف : لاوطئها في دبر أو دون فرج ، ونحو ذلك .

٣١٨ بيان أنه لا إيلاء بحلف بئذ أو عتق أو طلاق ، وغير ذلك .

٣١٩ حكم قوله : « إن وطئتك فعبدي حر عن ظهاري » .

٣١٩ فصل : في بيان حكم جعل غايته ما لا يوجد في أربعة أشهر غالباً ، أو ما لا يظن خلو المدة منه ، وغير ذلك .

٣٠٥ بيان أن التأويل لا ينفع ظالماً ، ويباح لغيره .

تفصيل القول في التأويل .

٣٠٨ باب الشك في الطلاق :

بيان المراد من الشك .
« أن الطلاق لا يلزم بشك فيه أو فيما علق عليه .
حكم الوطء قبل الرجعة وبعدها .
بيان ما يقطع الشك به .

٣٠٩ « أن من شك في عدد الطلاق بنى على اليقين ، وما إلى ذلك .

٣١١ بيان أن العتق مثل الطلاق .
حكم من أوقع بزوجه كلمة ، وشك : هل هي طلاق أو ظهار ؟ ونحو ذلك .

٣١٢ كتاب الرجعة :

بيان حقيقة الرجعة .
بيان عدم اشتراط الإشهاد فيها .
بيان أن الرجعية زوجة .

٣١٣ الكلام على الرجعة بعد طهر من ثالثة ، وقبل وضع ولد متأخر ، وفي الردة . وعلى تعاليتها بشرط .

حكم ما لو أشهد على رجعتها ولم تعلم حتى اعتدت ونكحت من أصابها .

٣١٤ حكم ادعاء المرأة انقضاء عدتها .

٣٢٦ بيان من يصح ظهاره ، أو الظهار منها .
حكم تنجيز الظهار لأجنبية أو تعليقه بتزويجها ، وما إلى ذلك .

صححة الظهار منجزاً ومعلقاً .
بيان ما يحرم على المظاهر والمظاهر منها ، والأحكام المرتبطة بذلك .

٣٢٧ فصل : في بيان كفارة الظهار والوطء في نهار رمضان ، وكفارة القتل . وما إلى ذلك .
بيان الوقت الذي يعتبر فيه القدرة على التكفير ، أو العجز .

٣٢٨ بيان أن إمكان الأداء في الكفارات ، مبنى على اعتباره في الزكاة .

بيان من يلزمه عتق الرقبة .
٣٢٩ حكم ما لو تعذر . . .
ما يشترط في رقبة الكفارة ، ونذر عتق مطلق .

٣٣٠ حكم من علق عتقه بظهار ثم ظاهر .
حكم من أعتق غير مجزئ ظاناً لإجزائه .

٣٣١ فصل : في بيان أن من لم يجد .

٣٢٠ حكم تعليق الإيلاء بشرط .
حكم قوله : « والله لا وطئتك في السنة ، أو سنة ، إلا يوماً أو مرة » .

متى يكون مولياً من أربع ؟ .
٣٢١ فصل : في بيان من يصح الإيلاء منه ، وتحديد مدته ، وغير ذلك .
بيان من يصح لإيلاؤه .
المدة التي تضرب للبولى .

٣٢٢ حكم ما لو طلقت رجعيّاً في المدة .
حكم ما لو انقضت المدة وبأحد الزوجين عذر يمنع الوطء .
ما يحمله مول طلبت فيئته بعد المدة .

ما يحمله مظاهر لطلب الرقبة .
بيان حقيقة الفية ، وأحكامها .
حكم من علق الثلاث بوطئها .
٣٢٣ أدنى ما يكفي المولى في الخروج من الفية .

حكم ما لو ادعى بقاء المدة ، أو وطء المرأة .

* * *

٣٢٤ كتاب الظهار :

بيان حقيقة الظهار ، والتمثيل له مع بيان الصيغ التي لا تكون ظهاراً إلا مع النية أو القرينة .

٣٢٦ فصل : في بيان من يصح ظهاره ، وغير ذلك .

٣٣٦ حكم السنن التي تتعلق باللعان .

د لعان الحفرة .

حكم من قذف زوجين فأكثر .

* * *

٣٣٦ فصل : في شروط اللعان

الثلاثة .

الشرط الأول ، وما يتعلق به .

٣٣٧ د الثاني والثالث ، وما يتعلق

بهما .

٣٣٨ حكم مالومات أحد المتلاعنين

قبل تامة اللعان .

حكم مالو نكلت المرأة .

٣٣٨ فصل : في بيان ما يثبت بتمام

اللعان من الأحكام الأربعة .

بيان الحكم الأول والثاني والثالث .

٣٣٩ د د الرابع ، وما يعتبر

له .

حكم مالو نفى عددا .

د د د د حملا ، أو واستباحته ،

أو لا عن عليه مع ذلك .

بيان ما يشترط لنفى الولد

باللعان .

٣٤٠ حكم مالو أخر النفي لعذر .

د د د أ كذب نفسه بعد

نفية .

حكم نفى من لا ينتفى .

٣٤٠ فصل : فيما يلحق من النسب ،

وما لا يلحق منه .

الرقبة صام شهرين ، وما إلى

ذلك .

٣٣١ بيان ما ينقطع تنابع الصوم به .

٣٣١ فصل : في بيان أن من لم يستطع

الصوم أطعم ستين مسكينا ،

وما يتعلق بذلك .

بيان من يجزى دفع الكفارة

إليه .

٣٣٢ حكم مالو قدم إلى ستين مسكينا

ستين مدا ، وقال : هذا بينكم ،

وقبلوه .

بيان نوع الواجب لإخراجه .

د أنه لا تجزى الكفارة

إلا بالنية .

٣٣٣ الكلام على تعيين سبب

الكفارة .

* * *

٣٣٤ كتاب اللعان :

بيان حقيقة اللعان .

حكم إقامة البينة بعد

اللعان .

صفة اللعان وصيغته .

٣٣٥ حكم مالو نقص لفظ ، أو

أبدل .

صححة اللعان من أخرس ومن إليه .

بيان مدة انتظار المرجو

نطقه .

٣٤٤ الكلام على ما يلحق منه .
 بيان حقيقة العدة .
 متى تكون العدة ، وشروط
 الوطء الذى تترتب عليه .
 بيان أن المعتدات ست :
 الكلام على عدة الحامل .
 ٣٤٥ د د د المتوفى عنها زوجها
 بلا حمل منه ، حرة كانت
 أو أمة .
 ٣٤٦ الكلام على عدة ذات الأقراء
 التى فورقت فى الحياة ولو
 بطلقة ثالثة .
 ٣٤٧ الكلام على عدة من لم تحض
 لصغر أو لإياس ، المفارقة فى
 الحياة .
 بيان أن عدة البالغة التى لم
 تحيضاً ولا نفاساً ، والمستحاضة
 — الناسية أو المبتسدة —
 كآيسة .
 الكلام على عدة من ارتفع
 حيضها ولم تدر سببه .
 ٣٤٨ الكلام على عدة امرأة المفقود .
 ٣٤٩ بيان أن من ظهر موته ،
 باستفاضة أو بينة ، فكيف قود .
 حكم مالو فرق بين زوجين
 لموجب ، ثم بان اتفاه .
 حكم من أخبر بطلاق غائب

٣٤٠ الكلام على ما يلحق منه .
 ٣٤١ د د لا يلحق منه .
 بيان أن النسب يلحق عنيها
 ومن قطع ذكره .
 حكم مالو ولدت رجعية بعد
 أربع سنين ، أو لاقل منها .
 حكم من أخبرت بموت زوجها ،
 فاعتدت ثم تزوجت .
 ٣٤٢ فصل : فى بيان أن من ثبت
 — أو أقر — أنه وطئ أمة
 فى الفرج أو دونه ، فولدت
 لنصف سنة ، لحقه . وغير
 ذلك .
 حكم مالو أقر بالوطء مرة ،
 ثم ولدت .
 حكم من أعتق أو باع من أقر
 بوطئها ، فولدت لدون نصف
 سنة .
 ٣٤٣ حكم مالو ولدت من مجنون ،
 من لا ملك له عليها ولا شبهة .
 حكم من قال عن ولد بيد نحو
 زوجته : د ما هذا ولدى ، ولا
 ولدته .
 نفى الاثر للشبه مع الفراش .
 بيان تبعية النسب والملك أو
 الحرية والدين ، والنجاسة وحرمة
 الأكل .

٣٥٢ بيان حقيقة الإحداد .
 ٣٥٣ بيان عدم المنع من صبر ولبس
 الأبيض ، وما إلى ذلك .
 حكم تحول المعتدة للوفاة من
 مسكن وجبت العدة فيه ، وما
 إليه .
 ٣٥٤ بيان مكان اعتداد البائن ،
 والرجعية .

 ٣٥٥ بات استبراء الإماء :
 بيان حقيقة الاستبراء .
 د أنه واجب في ثلاثة
 مواضع .
 الكلام على الموضع الأول ،
 وما يتعلق به .
 ٣٥٧ الكلام على الموضع الثاني والثالث ،
 وما يتعلق بهما .

٣٥٨ فصل : في بيان استبراء الحامل
 ومن تحيض ، والآيسة ، والصغيرة ،
 والبالغة التي لم تحض ، والمرمفع
 حيضها . وغير ذلك .

٣٥٩ الكلام على حكم الوطء زمن
 الاستبراء ، وعلى الحمل قبل
 الحيضة وفيها .
 حكم ما لو ادعت مورثة
 تحريرها على وارث ، أو مشترأة
 أن لها زوجا .

بيان ما قبل آخر في إنسكاحه
 بها .
 ٣٦٠ حكم ما لو طلق غائب ،
 أو مات .
 بيان عدة الموطوءة بشبهة أو
 بغير شبهة .
 بيان ما يحرم على الزوج زمن
 العدة .

بيان أن النكاح لا يفسخ
 بغير الطلاق .
 بيان فصل في بيان حكم ما إن
 طلقته معتدة بشبهة أو بنكاح
 غائب ، وغير ذلك .
 حكم ما إن ولدت من أحدهما
 قبلها ، أو ألفتته به قافة ،
 أو أنكر .

٣٦١ حكم ما لم ألفتته بهما قافة أو
 أشكل ، وما إلى ذلك .
 بيان عدة الموطوءة بشبهة .
 حكم من تزوج حب في عدتها .
 حكم العدة بعدد واطى بشبهة .
 حكم من طلق طليقة ، فلم
 ينكح عدتها حتى طلق أخرى .
 حكم ما إن أبانها ثم نكحها في
 عدتها ، ثم بانها قبل دخولها بها .
 بيان ما قبل آخر في الإحداد .
 بيان زمن الإحداد ، والأحكام
 التي يختص به .

٣٦٠ كتاب الرضاع :

بيان حقيقة الرضاع شرعا .

• أنه يحرم كنسب .

• أن الحرمة لا تنتشر إلى من

بدرجة مرتضع أو فوقه .

٣٦١ حكم من أرضعت طفلا بلبن

حمل من زنا أو نفى لعان ، أو

بلبن اثنين وطئها بشبهة .

حكم ما إن تاب لبن لمن لا

تحمل .

الكلام على من تزوج أو اشترى

ذات لبن ، فزاد بوطئه .

٣٦٢ فصل : في بيان أن للحرمة

شرطين ، وما يتعلق بذلك .

الكلام على شرطى الحرمة .

حكم السعوط والوجور . وما

إلى ذلك .

حكم من أرضع خمس أمهات

أولاده بلبنه ، زوجة له

صغرى .

٣٦٣ حكم من أرضعت أمه وبنته

وأخته وزوجته وزوجة ابنه ،

طفلة ، رضعة رضعة . وما إليه .

٣٦٤ فصل : في بيان حكم من تزوج

ذات لبن ولم يدخل بها ، وصغيرة

فاكثر ، فأرضعت صغيرة أو

ثلاثا ، أو دخل بها . وغير

ذلك .

٣٦٤ حكم من حرمت على غيره

امرأة إذا أرضعت ذلك .

أو بنت رجل إذا أرضعت

زوجته بلبنه طلقه .

حكم من لا مرأتة ثلاث ، يتام

من غيره ، وأرضعت ثلاث

نسوة له أو واحدة .

٣٦٥ حكم ما إذا طلق زوجة طلق

منه ، فتروجت بغير طلاق

بلبنه .

٣٦٥ فصل : في بيان أن لبن

أفادت نكاحا ، فزاد بوطئه

قبل الدخول ، فلا ينكح

وما إلى ذلك .

٣٦٦ حكم ما إن أرضعت امرأة

• من له ثلاث نسوة ، فزاد

منه ، فأرضعت أربع نسوة

صغرى : كل واحدة واحدة .

٣٦٧ فصل : في حكم ما إن نكح

رضاع أو عدده ، أو أهدت به

مرضية ، وغير ذلك .

٣٦٧ حكم من تزوج ثم قال : غير

أختي من الرضاع ، أو قال :

هي ذلك ، أو قال : بغير

ابنتي منه ، أو قال : أنا

ذلك قبل النكاح .

حكم من ادعى أختية أجنبية

أو بنوتها من رضاع ، أو

ادعت هي ذلك .

٣٧٢ متى تسقط النفقة والكسوة ؟ .
حكم انقضاء العام مع بقاء
الكسوة .
حكم ما إن قبضت الكسوة ،
ثم مات أو ماتت أو بان
قبل مضي العام .

٣٧٣ حكم من غاب ولم ينفق .
٣٧٣ فصل : في بيان أن المطلقة
الرجعية والبائن الحامل ،
كروجة في النفقة والكسوة
والسكنى . وغير ذلك .
وجوب النفقة لحمل الملائنة .
الكلام على وجوب نفقة
الحامل وأنها للحمل .

٣٧٤ عدم وجوب نفقة الحمل على الزوج
الرقيق أو المعسر أو الغائب ،
ولا على الوراث مع عسر زوج .
متى تسقط الحمل .

الكلام على نفقة البائن غير
الحامل ، وكسوتها ، وسكنائها .
٣٧٥ فصل : في بيان أنه متى تسلم
زوج من يلزمه تسليمها ، أو
بذلت هي أو وليها — لزمت
نفقتها وكسوتها . وما إلى ذلك .
حكم من بذلت التسليم وزوجها
غائب ، ومن امتنعت بعد دخول
حكم من سلم أمته ليلا ونهارا ،
أو ليلا أو نهارا فقط .

٣٦٨ حكم ادعاء أمة أخوة بعد
وطء .

كراهة استرضاع الفاجرة
والمشركة ، والحقاء وسيئة
الخلق ، والجذماء والبرصاء .

* * *

٣٦٩ كتاب في النفقات :

بيان حقيقة النفقة .

د ما يجب على الزوج من
النفقة .

بيان ما يعتبره الحاكم عند
التنازع .

بيان ما يفرضه لموسرة مع
موسرة .

بيان ما يفرضه لفقيرة مع
فقيرة .

بيان ما يفرضه لمتوسطة مع متوسط ،
وموسرة مع فقيرة ، وعكسها .
الكلام على مؤنة النظافة ،
والنزين بالطيب .

٣٧١ الكلام على الخادم أو أخذ
الزوجة أجرته ، وما إلى ذلك .

٣٧١ فصل : في بيان أن الواجب دفع
قوت أول نهار كل يوم ، مع جواز
دفع ما اتفقا عليه ، وغير ذلك .

٣٧٢ حكم فرض الحاكم غير الواجب .
الكلام على وقت دفع الكسوة
وما إليها ، وعلى تملكها .

وأنه لانفقة مع اختلاف دين
إلا بالولاء .

٣٨٠ فصل : في بيان أنه يجب إعفاف
من يجب له النفقة — من عمودى
نسبه وغيرهم — بزوجة أوسرية ،
وما إلى ذلك .

٣٨١ لزوم إعفاف الأم .

لزوم الخادم لجميع من تلزم نفقتهم .
حكم من ترك ماوجب ، مدة .
حكم مالوغاب زوج فاستدانت .
الكلام على نفقة مرضعة الصغير ،
وما إلى ذلك .

٣٨٢ الكلام على إرضاع الأم ولدها .

٣٨٢ فصل في الكلام على نفقة المالك :
بيان أن السيد تلزمه نفقة رقيقه
وسكانه بالمعروف .

حكم نفقة المبعوض .

حكم نفقة ولد الحرة من عبد .

تفصيل الكلام في تزويج الرقيق .

٣٨٣ واجبات وآداب أخرى متعلقة
بالرقيق .

٣٨٤ حكم تأديب الزوجة والولد والرقيق .

حكم استرضاع أمة لغير ولدها ،
وإجارتها بلا إذن زوجها .

حكم تسرى العبد .

٣٨٥ حكم وطء المبعوض أمة ملكها .

بيان مايجب على السيد الممتنع بما
يجب لرقيقه .

(م ٤٩ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٣٧٦ الكلام على نفقة الناشر .

مقى تلزم نفقة المرتدة ، والمتخلفة ،
والناشر التي أطاعت .

حكم نفقة من سافرت لحاجتها
أو لنحو نزوة ، أو لتغريب .
ومن إليها .

حكم ما إن اختلفا في بذل تسليم
أو في نشوز أو أخذ نفقة .

٣٧٧ فصل : في بيان حكم الإعسار
بنفقة معسر أو كسوته ، وما إلى
ذلك .

حكم من قدر على الكسب ،
أو تعذر عليه الكسب أو البيع ،
أو مرض ، ومن إليه .

تفصيل القول في حكم ما إن
منع موسر نفقة أو كسوة .

٣٧٨ الكلام على بيع الحاكم نحو عقار
الغائب .

بيان أن من يمكنه أخذ دينه
فوسر .

٣٧٩ باب نفقة الأقارب ، والمالك :

الكلام على نفقة الأقارب : كالأبوين
والولد ، ومن إليهم .

٣٨٠ حكم من لم يكف ما فضل عنه جميع
من يجب نفقته .

بيان أن لمستحق النفقة أخذها من
مال المنفق بلا إذنه ، مع امتناعه .

٣٨٥ فصل : في نفقة البهائم ، وبعض الأحكام المتعلقة بها .

الكلام على وجوب إطعام البهيمة وسقيها على مالها ، وعلى عجزه عن نفقتها .

جواز الانتفاع بها في غير ما خلقت له ، وحرمة لعنها وحلبها ما يضر ولدها ، وغير ذلك .

٣٨٦ حكم الخصاء وجز المعرفة ، ومال ذلك .

استحباب النفقة على المال غير الحيوان .

* * *

٣٨٦ باب الحضانة .

بيان حكمها ، وحقيقتها .

تفصيل القول في مستحقها .

٣٨٧ شروط العصبية .

حكم انتقال الحضانة .

حضانة الطفل المبعوض .

الكلام على الحضانة لمن فيهرق ، وللغاسق والكافر ، وللزوجة بأجنبي من محضون .

٣٨٨ الكلام على ما لو أراد أحد الأبوين نقلة .

٣٨٨ فصل : في بيان حكم ما إن بلغ صبي سبع سنين عاقلا ، أو بلغ رشيدا . وغير ذلك .

حكم استواء اثنين فأكثر في الحضانة .

٣٨٨ بيان أن اللاحق من عصبية ، عند عدم الأب ، كالأب .

بيان أن سائر النساء المستحقات ، كالأم .

٣٨٩ الكلام على حضانة بنت السبع . حضانة المعتوه .

حكم من يحضن بيد من لا يصونه .

* * *

٣٩٠ كتاب في الجنائيات :

بيان حقيقة الجنائية .

بيان أن القتل ثلاثة أضرب :

بيان حقيقة القتل العمد ، وصوره التسع :

الكلام على الصورة الأولى .

٣٩١ الكلام على الصورة الثانية إلى الخامسة .

٣٩٢ الكلام على الصورة السادسة إلى التاسعة .

٣٩٣ حكم من جعل في حلق من تحته حجر ، خراطة ، وشدها بعال ، ثم أزال مات تحته آخر عمدا ، فمات .

٣٩٤ فصل : في بيان حقيقة شبه العمد وصورته وما يجب فيه .

٣٩٤ فصل : في القتل الخطأ ، وبيان أنه ضربان :

٣٩٥ الكلام على الضرب الأول —

وهو : ما كان في القصد . — بنوعيه ، وما يجب فيه .

كافرا أو قنا أو قاتل أبيه ، فإن
غير ذلك .

٤٠٣ فصل في الشرط الرابع : كون
المقتول ليس بولد ولا بولد بنت
للقاتل .
تفصيل القول فيه .

٤٠٤ حكم من قتل من لا يعرف أو مفلوفاً ،
وادعى كفره أو رقه أو موته ،
وأنكر وليه . ونحو ذلك .
حكم ما إن اجتمع قوم بمحل فقتل
وجرح بعضهم بعضاً ، وجهل الحال .
حكم من ادعى على آخر أنه قتل
مورثه ، فقال : إنما قتله زيد .

* * *

٤٠٤ باب استيفاء القصاص :
بيان حقيقة الاستيفاء ، وشروطه
الثلاثة :

السلام على الشرط الأول .

٤٠٥ د د د الثاني .

٤٠٦ د د د الثالث .

٤٠٧ بيان أن من اقتص من حامل ضمن
جنيئها .

٤٠٧ فصل : في بيان أنه يحرم استيفاء
قود بلا حضرة سلطان أو نائيه ،
وما إلى ذلك .

بيان أن على الوالى تفقد آلة
الاستيفاء ، والنظر في قدرة ولى
القود عليه .

٣٩٥ السلام على الضرب الثاني —
وهو : ما كان في الفعل — وما يجب فيه .

٣٩٦ حكم من قتل بسبب : كحفر بئر .
حكم لإمسك الحية .
حكم من أريد قتله قوداً ، فقال
شخص : أنا القاتل .

٣٩٦ فصل : في حكم قتل العدد بواحد ،
وغير ذلك .

٣٩٧ حكم ما إن جرح واحد جرحاً
وآخر مائة ، وما إلى ذلك .
حكم من رمى في لجة ، فتلقيها حوت
فابتاعه .

٣٩٨ حكم الإكراه على القتل ، وما إليه .

٣٩٨ فصل : في بيان حكم من أمسك إنساناً
لآخر حتى قتله ، ونحو ذلك .

٣٩٩ حكم ما إن اشترك عدد في قتل
لا يقاد به البعض لو انفرد به .
حكم من جرح عبداً ، فداواه بسم
أو نحوه ، فمات .

* * *

٤٠٠ باب شروط القصاص :

بيان أنها أربعة ، وما يتعلق بها .
الشرط الأول : تكليف القاتل .
الشرط الثاني : عصمة المقتول .

٤٠٠ فصل في الشرط الثالث : مكانة
المقتول حال الجناية .

٤٠١ تفصيل القول في ذلك .

٤٠٣ حكم من قتل من يعرفه أو يظنه

- ٤٠٧ حكم تعدد أولياء القود .
- ٤٠٨ د اقتصاص جان من نفسه .
- د ختن المرء نفسه .
- د الاستيفاء في النفس بغير
- السيف، وفي الطرف بغير السكين .
- الكلام على الزيادة أو التعدى في
- الاستيفاء .
- ٤٠٩ فصل : في حكم من قتل أو قطع
- عدد آفي وقت أو أكثر وغير ذلك .
- حكم من قتل وقطع طرف آخر .
- حكم من قطع يد زيد ، وإصبع
- عمرو من نظيرتها .
- * * *
- ٤١٠ باب العفو عن القصاص :
- بيان أن الواجب بالعمد القود أو
- الدية ، وأن العفو بجائنا أفضل .
- حكم ما لو هلك جان .
- د سراية الجنائية .
- ٤١١ د الاختلاف فيما عفى عنه ، وما
- إليه .
- ٤١٢ حكم العفو عن قود شجرة لا قود
- فيها .
- اعتبار العفو الموجب المال عينا من
- الثلك ، وما إلى ذلك .
- حكم لإبراء القاتل من دية واجبة على
- عاقلته ، أو قن من جنائية يتعلق
- أرشها برقبته .
- * * *
- ٤١٣ باب ما يوجب القصاص فيما دون
- النفس :
- بيان أن هذا القصاص في نوعين :
- أطراف وجروح ؛ بأربعة شروط :
- الكلام على الشرط الأول والثاني ،
- وما يتعلق بها .
- ٤١٤ الكلام على الشرط الثالث ، وما
- يتعلق به .
- ٤١٥ الكلام على الشرط الرابع ، وما
- يتفرع عليه .
- ٤١٦ فصل : في بيان أن من أذهب
- بعض لسان ونحوه ، أقيد منه
- بقدره . وما إلى ذلك : من سائر
- ما يتعلق بالنوع الأول .
- ٤١٧ حكم من قلع نحو سنه ، فرده
- فالتحم .
- حكم ما قلعه قالع بعد ذلك .
- د من جعل مكان سن قلعت
- سنا أخرى ، فثبتت .
- ٤١٨ فصل في الكلام على النوع الثاني :
- الجروح .
- بيان ما يشترط لجواز القصاص في
- الجروح ، زيادة على الشروط
- الأربعة المتقدمة .
- بيان أن للجروح هاشمة ونحوها
- أن يقتص موضحة ، ويأخذ فرق
- الدية .
- بيان ما يعتبر به قدر جرح .

وإصابته .
 ٤٢٤ حكم من أرسل صغيرا لحاجة ،
 فأحدث تلفا .
 ٤٢٥ حكم من ألقى حجرا بسفينة ،
 ففرقت .
 حكم ما إن رمى ثلاثة بمنجنيق ،
 فقتل الحجر رابعا .
 ٤٢٥ فصل : في حكم من أتلغ نفسه
 أو طرفه خطأ ، وغير ذلك .
 تفصيل القول عن جماعة وقعوا في
 بر ، فأنوا أو بعضهم .
 ٤٢٦ حكم ما لو تدافع جماعة عند حفرة
 فسقط فيها أربعة ، فقتلهم نحو
 أسد .
 حكم من نام على سقف ، فهو به
 على قوم .
 حكم من اضطرب إلى طعام غير
 مضطر ، أو شرابه .
 حكم من أفزع أو ضرب إنسانا ،
 فأحدث بنحو بول .
 ٤٢٧ فصل : في بيان حكم من أذب نحو
 ولده ، فتلغ . وغير ذلك .
 حكم من أسقطت أومات بوضعها ،
 وما إلى ذلك .
 حكم ما لو مات حامل أو حملها ،
 من ريح طعام .
 حكم ما لو سلم بالغ عاقل نفسه إلى
 ساج حاذق ، ففرق .

٤١٩ حكم ما لو اشترك عدد في قطع طرف
 أو جرح موجب لقود .
 ضمان سراية الجنابة .
 ٤٢٠ الكلام على سراية القود .

* * *

٤٢١ كتاب في الديات :
 بيان حقيقة الدية .
 د أن دية العمد في مال الجاني ،
 ودية الخطأ وشبه العمد على عاقلته .
 وأنه لا تطلب دية طرف قبل
 برئه .
 بعض صور شبه العمد ، والخطأ .
 ٤٢٣ حكم من سلم على غيره فأت ، ونحو
 ذلك .
 تفصيل القول فيمن جفر بثر فوق
 فيها لإنسان .
 حكم من قيد حرا مكلفا فتلف بحية
 ونحو ذلك .
 ٤٢٣ فصل : في بيان حكم من إن تجاذب
 حران مكلفان جبلا فأنقطع فسقطا
 فأتا ، وما إن اصطدما فأتا . وما
 إلى ذلك .
 ٤٢٤ حكم ما إذا كان ذلك بين قنين ،
 أو حروقن .
 حكم من أركب صغيرين ، فاصطدما
 فأتا .
 حكم اصطدام الكبير والصغير ،
 وتقريب الصغير من هدفه .

- ٤٢٨ حكم من وضع على سطحه جرة ، فسقطت على آدمى ، فتلّف .
* * *
- ٤٢٨ باب مقادير ديات النفس :
بيان دية الحر المسلم .
- ٤٢٩ د د الأثني الحرية المسلمة .
د د الخنثى المشكل المسلم .
د د المكتنّى الحر .
د د المجوسى .
د د عابد الوثن : المستأمن ، أو المعاهد بدارنا .
- ٣٠ بيان دية من لم تبلغه الدعوة .
د د أئمة الكفاؤ الذين تقدم ذكرهم .
مضى تغلظ دية قتل الخطأ ؟ .
حكم قتل المسلم كافرا عمدا .
- ٣٠ فصل : فى دية القن وجراحه ، ومن إليه .
بيان دية المنصف .
د ما تخالف فيه الأمة الحرية .
- ٤٣١ حكم من قطع خصيتى عبد أو ذكره ثم خصاه .
٤٣١ فصل فى دية الجنين :
بيان دية الجنين الحر المسلم .
- ٤٣٢ د د د المبعوض والقن .
حكم ما إن ضرب بطن أمة ، فعتق جنينها ثم سقط . وما إلى ذلك .
بيان دية الجنين المحكوم بكفره .
- ٤٣٣ حكم ما لو سقط الجنين حيا .
بيان دية جنين الدابة .
- ٤٣٣ فصل : فى حكم جنابة القن خطأ أو عمدا .
تفصيل القول فى ذلك .
- ٤٣٤ حكم ما إن جرح قن حر ، فعفا ثم مات من جراحته .
ضمان المعتق ما تلّف بغير حفره . وهو قن .
* * *
- ٤٣٤ باب دية الأعضاء ، ومنافعها :
تفصيل القول فى دية الأعضاء .
- ٤٣٨ اندراج دية نفع باقى الأعضاء . فى ديتها .
- ٤٣٩ فصل فى دية المنافع :
تفصيل القول فى ذلك .
- ٤٤١ عدم دخول أرش جنابة أذهبت العقل ، فى ديته .
حكم الاختلاف فى ذهاب بصر أو سمع أو شمم أو ذوق .
- ٤٢٢ فصل : فى دية الشعور الأربعة ، وما إلى ذلك .
حكم ما لو قطع جفننا بهديه ، أو لحين بأسنانهما ، أو كفا بأصابعه أو بغيرها .
بيان دية عين الأعور .
- ٤٤٣ حكم ما لو قلع الأعور ما يماثل صحيحته ، أو عينى الصحيح .
بيان دية الأقطع أو رجله .

- ٤٤٨ باب العاقلة ، وما تحمله :
بيان حقيقة العاقلة .
الكلام على عاقلة الجاني .
٤٤٩ د د التعاقل بين أهل الذمة .
وبينهم وبين الحريرين .
حكم من لا عاقلة له ، ومن تغير
دينه .
٤٥٠ بيان أن انجرار الولاء ، كمتغير
الدين .
٤٥٠ فصل : فيما تحمله العاقلة ، وما لا
تحمله .
بيان أنها تحمل شبه العمد ، ولا تحمل
العمد ولا صلح إنكار ، ولا اعتراف ،
ولا قيمة قن أو جنائته ، وما إلى
ذلك .
اجتهاد الحاكم في تحميل العاقلة .
حكم مالو تساؤروا ، أو كثروا .
بيان أوقات ماوجب على العاقلة
دفعه .
٤٥١ بيان ابتداء حول القتل والجرح .
حكم حدوث الأهلية عند الحول ،
أو مانع بعده .
* * *
- ٤٥١ باب كفارة القتل :
بيان متى تلزم الكفارة كاملة .
٤٥٢ د كفارة القن .
د تعدد الكفارة بتعدد القتل .
* * *

- حكم مالو قطع الاقطع يد صحيح .
* * *
- ٤٤٣ باب الشجاج ، وكسر العظام :
الكلام على الشجاج .
بيان حقيقة الشجة ، وأن أنواعها
عشر .
الكلام على الخمس التي فيها حكومة :
بيان حقيقة الحارصة ، والبازلة ،
والباضعة ، والمتلاحمة .
٤٤٤ بيان حقيقة السمحاق .
الكلام على الخمس التي فيها مقدر :
بيان حقيقة الموضحة ، وما يجب
فيها .
٤٤٥ بيان حقيقة الهاشمة ، والمنقلة ،
والمأمومة ، والدامغة . وما يجب
في كل منها ، وبعض الأحكام المتعلقة
بها .
٤٤٦ فصل في الجائفة :
بيان حقيقة الجائفة ، ودينها .
بعض الأحكام المتعلقة بها مع
غيرها .
٤٤٧ فصل : في بيان ما يجب في كسر
ضلع جبر مستقيما ، وكسر نحو
الزند والعضد . وفي جرح وكسر
عظم . وغير ذلك .
بيان حقيقة الحكومة :
أنه لا يباغ بحكومة محل ، له
مقدر ، ما قدر له .
* * *

٤٥٢ باب القسامة :

بيان حقيقة القسامة .

د شروط صحتها العشرة :

الكلام على الشرط الأول، وحقيقة اللوث .

٤٥٣ الكلام على الشروط الثاني إلى الثامن .

٤٥٤ الكلام على الشرطين : التاسع والعاشر .

٤٥٤ فصل : في كيفية القسامة ، وما يبدأ فيها ، وما إلى ذلك .

الكلام على تكميل الكسر .

٤٥٥ حكم ما لو كان الورثة بنين ، أو جاوز واخمين ، أو انفردوا وحده .

بيان أن السيد كورث .

الكلام على حضور المدعى والمدعى عليه، وموالاته الأيمان، وما إلى ذلك .

بيان أنه متى حلف الذكور : فالحق للجميع .

تفصيل القول فيما لو نكلوا ، أو كانوا كلهم نساء أو خنثى .

حكم ما إن كان الميت قتيلا ، وثم من بينه وبينه عداوة .

* * *

٤٥٦ كتاب الحدود :

بيان حقيقة الحد ، ومن يجب عليه .

الكلام على من يقيم الحد ، وعلى الشفاعة فيه وقبولها .

٤٥٦ بيان مال السيد لإقامته .

بيان أن إقامة الحد واجبة ولو كان مقيمه شريكاً في المعصية .

٤٥٧ الكلام على إقامة الحد بالمسجد ، أو إقامة الإمام له بعلمه ، وما إلى ذلك .

الكلام على ضمان من ليس له إقامة الحد .

الكلام على كيفية ضرب الرجل والمرأة ، وما يجزى فيه .

٤٥٨ الكلام على تأخير الحد .

د د ما لو خيف من السوط . حكم الحبس والإيذاء بالكلام بعد الحد .

حكم من مات في تعزير ، أو وحده بقطع أو جلد .

حكم الزيادة ونحوها في الجلد .

٤٥٩ د الحفر للرجم .

د حضور الإمام والشهود وطائفة من المؤمنين ، حد الزنا .

بعض الأحكام الأخرى المتعلقة به .

٤٥٩ حكم رجوع أو هرب المقر بـ الزنا أو بالسرقة أو بالشرب ، قبل الحد أو في أثناءه .

٤٦٠ حكم السر، والإقرار .

بيان أن الحد كفارة للذنوب .

* * *

٤٦٠ فصل : في بيان حكم اجتماع حدود

لله تعالى من جنس أو من أجناس ،
وغير ذلك .

٤٦٣ الكلام على استيفاء حقوق الأدبى
وعلى ما لو اجتمعت مع حدود
الله تعالى .

٤٦٤ بيان أنه لا يستوفى حد حتى يبرأ
ما قبله .

٤٦٥ فصل : فى حكم من قتل أو آتى
حدا خارج حرم مكة ثم لجأ إليه ،
ومن فعله — أو قوتل — فيه .

بيان أن الأشهر الحرم لا تعصم
شيئاً من الحدود والجنايات .

حكم ما إذا آتى غاز حداً أو قودا
بأرض العدو .

* * *

٤٦٦ باب حد الزنا .

بيان حقيقة الزنا .

« المحصن والمحصنة ،
وحدهما .

بيان حد الزانى الحسر عير
المحصن .

٤٦٧ بيان حد الزانى القن .

حكم اللوطى ، ومن آتى بهيمة .

٤٦٨ فصل فى شروط حد الزنا الثلاثة :
الكلام على الشرط الأول : تغييب
الحشفة .

٤٦٩ الكلام على الشرط الثانى : انتفاء
الشبهة .

٤٧٠ الكلام على الشرط الثالث :

ثبوته ، وبيان صورتيه :

٤٧١ الصورة الأولى : لإقرار المكلف به
أربع مرات .

٤٧٢ الصورة الثانية : شهادة أربعة
رجال عدول عليه بزنا واحد ،
ووصفهم إياه .

٤٧٣ حكم ما لو اختلف الشهود فى المطاوعة
والإكراه ، أو فى لون المرأة .

حكم رجوع الشهود أو بعضهم
قبل الحد أو بعده .

حكم ما لو شهد أربعة بزنا بفلانة ،
فشهد أربعة آخرون أن الشهود هم
الزناة بها .

حكم ما إن حملت من ليس لها
زوج ولا سيد .

* * *

٤٧٤ باب القذف :

بيان حقيقة القذف .

٤٧٥ « صفات القاذف ، وحد الحر والقن .

وجوب حد القذف على وجه الغيرة ،
لا على أبوين لولد .

بيان أن الحق فى حد القذف للأدبى
وأنه يسقط بعفوه .

حكم من قذف غير محصن .

بيان حقيقة « المحصن » فى باب
القذف .

بيان أن الملاءنة وولدها وولد
الزنا ، كغيرهم .

٤٧٦ بيان ما يشترط فى المقذوف .

٤٧٤ حكم مطالبة ولد المقتدوف المحصن، بالحد .

٤٧٥ حكم من قذف ميتا أو نبيا أو أم نبيه، أو قذف أباه إلى آدم .

حكم من قذف جماعة يتصور زناهم عادة .

حكم من حد لقذف ، ثم أعاده . أو بعد لعانه .

حكم من قذف مقرا بزنا .

* * *

٤٧٥ باب حد المسكر :

بيان أن كل مسكر خمر : يحرم شرب قليله وكثيره . وما إلى ذلك .

٤٧٦ حكم شرب الماء النجس والبول . بيان صفات الشارب التي يترتب عليها وجوب حده .

بيان حد الحر ، والرقيق .

حكم من وجد منه رائحتها ، أو حضر شربها .

بيان أنه لا حد على الكافر .

بيان ما يثبت به الحد .

حكم البصير المغفل .

٤٧٧ حكم وضع الزبيب في خردل .

حكم الخليطين ، وما إليهما .

حكم التشبيه بالشراب ، وما إليه .

* * *

٤٧٨ باب التعزير :

بيان حقيقة التعزير ، والمعصية التي يجب فيها .

٤٦٩ حكم قذف الغائب .

د من قال لمحصنة : « زنت وأنت صغيرة ، أو كافرة ، أو أمة ، أو مجنونة » .

تفصيل القول فيما لو ادعى قاذف : أن قذفه حال صغر مقتدوف .

٤٧٠ حكم من قال لابن عشرين : « زنت من ثلاثين سنة » .

السلام على سقوط الحد بردة المقتدوف .

٤٧٠ فصل في بيان أن القذف يحرم إلا في موضعين .

السلام على الموضع الأول .

٤٧١ د د د الثاني .

٤٧١ فصل : في صيغة القذف الصريحة .

تفصيل القول في ذلك ، وبيان ما ليس بقذف أصلا .

٤٧٢ فصل : في كناية القذف والتعريض به ، وغير ذلك .

تفصيل القول في ذلك .

٤٧٤ حكم مالو قذف أهل بلدة أو جماعة لا يتصور زناهم عادة ، أو اختلف

اثنتان في أمر فقال أحدهما : « بالكاذب ابن الزانية » .

حكم من قال لمكلف : « اذفني » ، فقتله .

حكم من قال لامرأته : « يا زانية » ، فقالت : « بك زنت » .

وما يتعلق به .
 ٤٨٢ متى يعبر قيمة النصاب ؟ .
 حكم ما لو ملك السارق النصاب .
 حكم من أتلف وثيقة .
 حكم اشترك جماعة في سرقة نصاب .
 حكم سارق نصاب لجماعة .
 ٤٨٣ حكم ما لو هتك اثنان حرزا ،
 أو هتك أحدهما ودخل الآخر ،
 وما إلى ذلك .
 حكم تعليم القرد السرقة .
 ٤٨٤ الكلام على الشرط الخامس : إخراج
 النصاب من حرز .
 بيان حرز المال ، والجوهر وما إليه ،
 والصندوق ، ونحو البقل ، والخشب ،
 والماشية ، والسفن ، والإبل .
 ٤٨٥ بيان حرز الثياب في الحمام ،
 والكفن المشروع ، والباب ، وما
 إلى ذلك .
 ٤٨٦ حكم من نبش قبرا وأخذ
 الكفن ، أو سرق رتاج الكعبة ،
 وما إلى ذلك .
 حكم من سرق ثمرا ونحوه أو ماشية ،
 من غير الحرز .
 حكم السرقة عام المجاعة .
 الكلام على الشرط السادس : انتقام
 الشبهة ، مع التفصيل .
 ٤٨٨ الكلام على الشرط السابع : ثبوت
 السرقة بشهادة عدلين أو بإقرار

٤٧٨ بيان أنه لا يحتاج في إقامته إلى
 المطالبة .
 بيان تعزير شرب المسكر في نهار
 رمضان .
 حكم من وطئ أمة امرأته .
 ٤٧٩ حكم من وطئ أمة له فيها شرك .
 حكم التعزير بحق اللحية ، وقطع
 الطرف ، وما إلى ذلك .
 حكم من لعن ذميا ، أو قال له :
 « يا حاج » .
 حكم من عرف بأذى الناس حتى
 بعينه .
 حكم الاستمناء لغير حاجة ، أو خوفا
 من الزنا .
 ٤٨٠ حكم من اضطر إلى جماع وليس من
 يباح له وطؤها .
 * * *
 ٤٨٠ باب القطع في السرقة :
 بيان أن شروطه ثمانية :
 الكلام على الشرط الأول : السرقة ،
 مع بيان حقيقتها .
 الكلام على الشرط الثاني : كون
 السارق مكلفا مختارا عالما .
 ٤٨١ الكلام على الشرط الثالث : كون
 المسروق مالا محترما . وما
 يتعلق به .
 الكلام على الشرط الرابع : كونه
 نصابا مع بيان حقيقة النصاب ،

وأخذ نصابا لاشبهة له فيه : قطعت
يده اليمنى ، ثم رجله اليسرى . وما
يتعلق بذلك .

٤٩٢ حكم ما لو حارب ثانية بعد القطع .
حكم ما إذا لم يقتل ولا أخذ مالا .
حكم من تاب منهم ومن لم إليهم ،
قبل القدرة عليه .

بيان أنه يؤخذ غير حر في أسلم ،
بحق الله تعالى ، وحق آدمي طلبه .
حكم من وجب عليه حد سرقة أو زنا
أو شرب ، فتاب قبل ثبوته .

٤٩٣ فصل : في بيان حكم من أرمى الاعتداء
على نفسه أو حرمة أو ماله ، وما
إلى ذلك .
الكلام على ضمان البهيمة والمتلصص .
حكم دفاع المرء عن حرمة وحرمة
غيره .

٤٩٤ حكم من عض يد شخص فانتزعهما ،
فسقطت ثناباه .
الكلام على الخذف .

* * *

٤٩٤ باب قتال أهل البغى :
بيان حقيقة البغاة ، والفرق بينهم
وبين قطاع الطريق .

الكلام على نصب الإمام ،
وثبوته .

٤٩٥ بيان صفات الإمام .
الكلام على عزل الإمام .

مرتين ، مع الوصف فيهما .

٤٨٨ الكلام على الشرط الثامن :
مطالبة المسروق منه ، أو وكيله ،
أو وليه .

٤٨٩ فصل : في بيان أنه إذا وجب
القطع : قطعت يده اليمنى وحسمت
وجوبا ، وغير ذلك .

٤٨٩ حكم تعليق المقطوعة في عنقه .
حكم العود إلى السرقة بعد القطع .
حكم ما لو سرق ويمينه أو رجله
اليسرى ذاهبة ، أو بالعكس . وما
إلى ذلك .

حكم اليد الشلاء ، وما إليها .
٤٩٠ الكلام على اجتماع القطع
والضمان ، وعلى أجرة القاطع وثمن
زيت الحسم .

* * *

٤٩٠ باب حد قطاع الطريق :
بيان حقيقتهم .

بيان الشروط الثلاثة التي تعتبر
لوجوب حدهم ، وما يتعلق بذلك .

٤٩١ الكلام على تحتم القود فيما دون
للنفس .

حكم الردء ، والطليع .
حكم ما لو قتل بعضهم فقط ،
أو قتل بعض وأخذ المال بعض .
وما إلى ذلك .

بيان أن قاطع الطريق إن لم يقتل

- ٣٩٥ بيان حكم قتال الإمام ، وتنازع المكافئين .
- الكلام على قتال البغاة ، وما يلزم الإمام فعله .
- ٤٩٦ حكم الاستعانة على البغاة حكم أسراهم .
- حكم ما إذا انقضت حربهم .
- حق استعانتهم بأهل ذمة أو عهد .
- ٤٩٧ حق استعانتهم بأهل حرب .
- ٤٩٧ فصل : في بيان حكم ما لو أظهر قوم رأى الخوارج ، أو سبوا إماما أو عدلا . وغير ذلك .
- حكم تكفير أهل الحق والصحابة ، واستحلال دماء المسلمين بتأويل .
- حكم اقتال طائفتين : لعصية ، أو سياسة .
- * * *
- ٤٩٨ باب حكم المرتد : بيان حقيقة المرتد : حق من ادعى النبوة ، أو أشرك بالله ، أو سبه أو سب رسوله ، أو جحد عبادة من الخنس ، أو حكما ظاهرا مجمعا عليه . ومن لمليه .
- ٤٩٩ — حكم من ترك عبادة من الخنس تهاونا .
- حكم من ارتد مكلفا مختارا .
- الكلام على من أطلق الشارع كفره
- ٥٠٠ صحة إسلام المميز العاقل للإسلام . وردته .
- الكلام على قتل المميز والسكران المرتدين .
- الكلام على حقيقة الزنديق ، وقبول توبته هو ومن لمليه .
- ٥٠١ فصل في بيان حقيقة توبة المرتد وكل كافر ، وأنه لا بد فيها من كلمة التوحيد كاملة . وغير ذلك .
- تفصيل القول فيمن شهد عليه : أنه ارتد ، أو كفر .
- ٥٠٢ حكم ما إن أكره ذمى على إقرار بإسلام .
- بيان أن قول من شهد عليه بردة : « أنا مسلم » ، توبة .
- حكم ما لو كتب كافر الشهادتين ، أو قال : « أنا مسلم » .
- حكم من أسلم على أن يعطى شيئا ، ثم أبى الإسلام لعدم إعطائه .
- ٥٠٣ حكم من أسلم على أقل من الصلوات الخمس .
- حكم ما إذا مات مرتد ، فأقام وارثه بينة : أنه صلى بعد رده .
- بيان أن الردة ، التي تعقبها توبة ، لا تحبط الأعمال السابقة .
- ٥٠٣ فصل : في الكلام على حكم ملك المرتد وتملكه وتصرفه ، وما إلى ذلك .

- ٥٠٣ حكم ما لو لحق المرتد بدار حرب ،
أو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكم
المرتدين .
- ٥٠٤ بيان ما يؤخذ المرتد به .
حكم ما إن لحق زوجان مرتدان ،
بدار حرب .
- ٥٠٤ فصل : في السحر ، وما يتعلق به .
تفصيل القول في حكم الساحر .
- ٥٠٥ حكم قتل الساحر الكتاني .
و المشعبد ، والمتطير ، والضارب
بالحصا .
- حكم الظلم ، والحل بالسحر .
و أطفال الكفار ومن بلغ منهم
بجنوننا .
- حكم من ولد أعمى أبكم أصم .
* * *
- ٥٠٦ كتاب الأطعمة .
بيان حقيقة الطعام .
و أصل حكم الأطعمة .
- حكم تناول النجس والمضر ، والخمر
الاهلية والفييل ، وما يقترس ببناءه ،
وما يصيد بمخلبه ، وما يأكل الجيف .
- ٥٠٧ حكم تناول ما تستخبئه العرب ذوو
اليسار ، وكل ما أمر الشارع
بقتله أو نهى عنه ، وما تولد من
مأكول وغيره .
- ٥٠٧ حكم ما تجهله العرب وليس له
ذكر في الشرع ، وما تولد من
مأكول طاهر .
- ٥٠٨ حكم ما أحد أبويه منصوب .
٥٠٨ فصل : في بيان ما يباح أكله ،
وغير ذلك .
- حكم بهيمة الانعام . والخيل
وباقى الوحش .
- حكم الحيوان البحري ، والجلالة .
حكم العلف بالنجاسة .
- حكم المسقى أو المسعد بنجس .
حكم أكل نحو التراب والبصل ،
ومداومة أكل اللحم ، وما إلى
ذلك .
- ٥٠٩ فصل : في حكم من اضطر إلى
أكل المحرم ، مع بيان حقيقة
الاضطرار . وغير ذلك .
- حكم المضطر الذي وجد ميتة
وطعاما يحل مالكة ، وما إلى
ذلك .
- ٥١٠ حكم المذكاة المشتبهة بميتة .
تفصيل القول في حكم من لم يجد
إلا طعام غيره .
- ٥١١ بيان أنه كان للنبي — صلى الله عليه
وسلم — أخذ الماء من العطشان .
حكم من اضطر إلى نفع مال الغير
مع بقاء عينه .
- حكم من لم يجد إلا آدميا مباح الدم
وما إلى ذلك .
- ٥١١ فصل : في بيان حكم الاكل من
ثمرة بستان لاحاط عليه ولا ناظر ،

٥١٥ الكلام على سقوط التسمية ، وذكر

غير اسم الله معه .

٥١٥ فصل في ذكاة الجنين :

تفصيل القول في الجنين : الميت

والمتحرك .

٥١٦ حكم من وجأ بطن أم جنين مسميا

فأصاب مذبحه .

٥١٦ فصل : في مكروهات الذبح ، وسفنه

وغير ذلك ،

حكم ما ذبح ففرق ، ونحوه .

حكم ما لو ذبح كتابي ما يحرم عليه

أو يحل له .

٤١٧ بيان حقيقة الشحوم المحرمة

أهل الكتاب ، وحكم إطعامهم شه

من ذبيحتنا

حكم المذبح المنبوذ ، وما وج

ببطن سمك ونحوه .

حكم البول الطاهر .

٥١٨ كتاب الصيد :

بيان حقيقة الصيد شرعا ، ثم المر

به هنا .

حق قصده ، واللهو به .

بيان أفضل المأكول والزاد ،

والنجارة والصناعة .

حق من أدرك محروحا متحر

فوق حركة مذبح ، واتسع الو

لتذكيته .

وما إلى ذلك .

٥١١ تفصيل القول في ضيافة المسلم

المسافر .

حكم من امتنع من الطيبات بلا سبب

شرعى .

٥١٢ باب الذكاة :

بيان حقيقة الذكاة .

الكلام على أكل الجراد والسمك

ونحوهما ، بدون الذكاة .

٥١٣ حكم بلع السمك أو شيء حيا .

بيان شروط الذكاة الأربعة ، وما

يتعلق بها :

الكلام على الشرط الأول ،

والثاني ، والثالث .

٥١٤ حكم نحر الإبل ، وذبح غيرها .

بيان ذكاة ما عجز عنه ،

حكم ما أصابه سبب الموت .

٥١٤ حكم ما وجد منه بعد ذبحه ، ما يقارب

الحركة المعهودة .

٥١٥ حكم ما قطع حلقومه ، أو أبينت

حشوته .

الكلام على الشرط الرابع .

حكم التكبير والصلاة على النبي

— صلى الله عليه وسلم — مع

التسمية .

حكم من بدا له ذبح غير ما سمى

عليه .

- ٥١٩ بيان أنه إن لم يتسع الوقت للتذكية، فهو ميت يحل بأربعة شروط :
- الكلام على الشرط الأول : كون الصائد أهلاً للذكاة ، وما يتعلق به
- ٥٢١ فصل في بيان الشرط الثاني : الآلة، وأنها نوعان :
- الكلام على النوع الأول : المحدد، وما يتعلق به .
- ٥٢٣ الكلام على النوع الثاني : الجارح، وما يرتبط به .
- ٥٢٤ فصل : في بيان الشرط الثالث : قصد الفعل ، مع بيان حقيقته ، والاحكام المرتبطة به .
- ٥٢٦ حكم ما إن وقعت سمكة بسفينة .
- د من حصل أو عشب بملكه صيد أو طائر .
- بيان حكم الصيد ليلاً أو بالمسكر والنجاسة والشباش ، مع حقيقة الشباش .
- حكم الصيد بنحو شبكة ، وبمنع ماء .
- د من أرسل صيدا .
- ٥٢٧ د من وجد في مصاده علامة ملك .
- ٥٢٧ فصل : في بيان الشرط الرابع : قول د بسم الله ، عند إرسال الجارحة ، أو الرمي . وما يتعلق بذلك .
- حكم سقوط التسمية ، وتقديمها ، وتأخيرها .
- ٥٢٧ حكم ما لو سمي على صيد فأصاب غيره ، أو على سكين فذبح بغيرها .
- ***
- ٥٢٨ كتاب الإيمان :
- بيان حقيقة اليمين ، وما يرادفه .
- بيان الحلف على مستقبل ، وعلى ماض .
- بيان اليمين الموجبة للكفارة بشرط الحنث ، مع التفصيل .
- ٥٣٠ حكم الحلف بكلام الله تعالى ، أو القرآن ، أو سورة أو آية ، أو نحو التوراة .
- ٥٣٠ فصل : في بيان حروف القسم : الباء ، والواو ، والتاء . وغير ذلك .
- ٥٣١ صحة القسم بغير حرفه .
- ما يجاب به قسم : في إيجاب ، وفي نفي .
- حكم الحلف بالآمانة ، وبذات غير الله تعالى ، وصفته .
- ٥٣٢ بيان أن الحلف تعتريه الاحكام الخمسة : الوجوب ، والندب ، والحرمة ، والكراهة ، والإباحة .
- حكم من حلف على فعل مكروه أو ترك مندوب ، أو بالعكس .
- أو على فعل واجب أو ترك محرم ، أو بالعكس .
- ٥٣٣ حكم الحلف على مباح .
- د لإبرار القسم ، وتكرار الحلف .

٥٣٣ فصل في شروط وجوب الكفارة ،
الاربعة :

الكلام على الشرط الاول والثاني ،
وما يتعلق بهما .

٥٣٤ الكلام على الشرط الثالث والرابع ،
وما يتفرع عليهما .

تفصيل القول فيمن استثنى فيما
يكفر .

٥٣٥ حكم من حلف : ليفعلان شيئاً ،
وعين وقتاً .

٥٣٥ فصل في حكم من حرم حلالاً
سوى زوجته ، ومن قال : هو

يهودي ، أو نصراني . وغير ذلك .
٥٣٦ حكم من قال : « عصيت الله » ،
ونحوه .

ما يلزم بالحلف بأيمان المسلمين .

٥٣٧ ما يلزم بالحلف بأيمان البيعة ، التي
رتبها الحجاج الثقفي .

حكم من حلف بأحد الأيمان ،
فقال آخر : « يميني في يمينك » ،
ونحوه .

حكم من قال : « على نذر أو يمين » ،
وما لم اليه .

حكم من أخبر كذبا عن نفسه ،
بحلف بالله تعالى .

٥٣٧ فصل في كفارة اليمين :

بيان أنها تجمع تخييراً ثم ترتيباً ،

مع تفصيل القول في ذلك .

٥٣٨ وجوب الكفارة والنذر فوراً ،
بحنث .

حكم من لزمته أيمان اتحد موجبها
أو اختلف .

حكم من حلف يميناً على أجناس .
٥٣٩ الكلام على تكفير الفن والكافر .

٥٣٩ باب جامع مسائل الايمان :

بيان أنه يرجع في الايمان إلى نية
حالف .

٥٤٠ الكلام على التعريض .

حكم من حلف : « ليقضين زيدا
غداً ، أولاً يديعه لإبنته ، أولاً
يدخل داراً » ، ونحو ذلك .

حكم من دعى لغداء ، حلف :
لا يتغذى .

حكم من حلف : « لا يشرب لفلان
الماء من عطش » .

٥٤١ حكم من حلف على نحو امرأته :
« لا تخرج ابنو تعزية » .

حكم من حلف على شيء لا ينتفع
به ، فانتفع به .

حكم من حلف : « لا يأوى معها في
داره » ، ونحوه . وبيان حقيقة
الإيواء .

٥٤٢ حكم من قال لامرأته : « والله
لا تركت هذا يخرج » ، فأفلتت فخرج .

(م ٥٠ ق ٢ -- منتهى الإرادات)

٥٥٥ حكم من حلف : أنه لا ملك له ، ونحوه .

٥٥٦ حكم من حلف : ليضربنه مائة ، أو بمائة .

٥٥٦ فصل : في حكم من حلف : « لا يلبس غزل امرأة معينة » ، وعليه منه . وما إلى ذلك .

حكم من حلف : لا يسكن ، أو لا يسكن فلانا ، وهو ساكن أو مساكن .

٥٥٧ حكم من حلف : ليخرجن من الدار ، ونحوه .

بيان أن السفر القصير سفر يبر به من حلف : ليسافرن . وما إلى ذلك .

٥٥٨ من حلف : لا يسكن الدار ، أو لا يدخل دارا .

٥٥٨ فصل : في حكم من حلف : « ليشربن هذا الماء غدا » ، فتلف المحلوف عليه قبله . وما إلى ذلك .

٥٥٩ حكم من حلف : ليقضين حقه غدا ، أو عند رأس الهلال .

حكم من حلف : « لا أخذت حقتك مني » ، فأكره على دفعه . وما إليه .

٥٦٠ حكم من حلف : « لا فارقتي حتى أستوفي حقي منك » ، ونحوه ، ففارق أحدهما الآخر قبل الاستيفاء .

٥٤٢ فصل : في أن العبرة — في اليمين —

بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ . تفصيل القول في ذلك .

٥٤٤ بيان أنه لا يقبل تعليل بكذب .

٥٤٤ فصل : في أنه إن عدم النية والسبب ، رجع إلى التعمين .

تفصيل القول في ذلك .

فصل : في أنه إن عدم النية والسبب

والتعمين : رجع إلى ما يتناول

الإسم : وأنه يقدم الشرعى فالعرفي

فاللغوي .

٥٤٦ بيان حقيقة الاسم الشرعى ، مع

تفصيل القول فيه .

٥٤٧ فصل : في بيان حقيقة الإسم العرفي .

٥٤٨ تفصيل القول فيه .

٥٤٩ فصل : في بيان حقيقة الاسم

اللغوي .

تفصيل القول فيه .

٣٥٣ فصل : في بيان حكم من حلف

لا يلبس شيئاً ، فلبس ثوباً . وغير

ذلك .

حكم من حلف : لا يلبس ثوباً ،

أو قميصاً ، أو خلياً .

حكم من حلف : لا يدخل دار

فلان ، أو مسكنه .

٥٥٤ حكم من حلف : لا يركب دابة عهد

فلان ، أو لا يدخل داراً معينة .

حكم من حلف : لا يكلم إنساناً ،

أو زياداً . وما إلى ذلك .

٥٦٤ فصل : في حكم من نذر صوم سنة معينة أو شهر معين ، وغير ذلك .
 ٥٦٥ حكم من نذر صوم شهر أو سنة ، وأطلق .
 حكم من نذر صوم سنة من الآن ، أو صوم الدهر .
 ٥٦٦ حكم من نذر صوم يوم الخميس ، فوافق نحو عيد . أو يوم يقدم زيد ، ، فقدم ليلا . وما إلى ذلك .
 بيان أن نذر الاعتكاف ، كنذر الصوم .
 حكم من نذر صوم أيام معدودة .
 حكم من نذر صوما متتابعين غير معين ، فأفطر .
 حكم من نذر صوما أو صلاة ، فحجز .
 حكم من نذر حجا .
 حكم من نذر صوم بعض يوم ، أو صوم ليلة .
 ٥٦٨ حكم من نذر صلاة ، وأطلق .
 حكم من نذر صلاة جالسا .
 حكم من نذر المشي إلى بيت الله الحرام ، أو إلى المسجد النبوي ، أو الأقصى .
 حكم من عين بنذر مسجدا في غير حرم .
 حكم من نذر عتق رقبة .
 حكم من نذر طوافا أو سعيًا ،

٥٦٠ الكلام على فعل وكيل الحالف .
 حكم من حلف : د لا فارقتك حتى أوفيك حقا ، فأبرى منه ، أو أكره على فراقه .
 ٥٦١ بيان قدر الفراق .
 حكم من حلف : د لا يكفل مالا ، فـكفل بدنا .
 * * *
 ٥٦١ باب النذر :
 بيان حقيقة النذر ، وأنه مكروه .
 الخلاف في أنه ينبغي في واجب .
 ٥٦٢ بيان أن أنواع النذر المنعقد ، ستة : الكلام على النواع الأول : النذر المطلق ، والثاني : نذر اللجاج والغضب ، والثالث : نذر المباح ، والرابع : نذر المكروه ، والخامس : نذر المعصية .
 ٥٦٣ الكلام على النوع السادس : نذر التبر .
 حكم ماله نذر الصدقة ، من تسن له ، بكل ماله أو بألف أو بمال .
 ٥٦٤ بيان مصرف النذر .
 حكم من حلف أو نذر : لا رددت سائلا .
 حكم من حلف : إن ملكت مال فلان فعلى الصدقة به ، ، فملكه .
 حكم من حلف فقال : د على عتق رقبة ، ، فخنث .

غير مذهبه ، وقاضيين فأكثر
ببلده وما يتعلق بذلك .

٥٧٥ حكم ما لو زالت ولاية الإمام ،
أو عزل القاضى مع صلاحيته .

٥٧٦ حكم ما لو كان المستنيب قاضيا .
فعزل نوابه . وما إلى ذلك .

حكم من عزل نفسه ، أو عزل قبل
عليه . ونحو ذلك .

٥٧٦ فصل : فى بيان شروط القاضى
العشرة ، وما إلى ذلك .

٥٧٧ بيان أن ما يمنع التولية ابتداء ،
يمنعها دواما .

بيان تعين عزل القاضى مع مرض
يمنعه القضاء .

صحّة تولية العبد لإمامة صلاة ، وإمارة
سرية ، وقسم صدقة .

تعريف المجتهد ، وبيان من يصلح
للفتى والقضاء .

٥٧٨ فصل : فى بيان أنه إن حكم اثنان
بينهما صالحا للقضاء ، نفذ حكمه .
وما يتعلق به .

* * *

٥٧٨ باب أدب القاضى :

بيان حقيقة الأدب والخلق .

بيان ما يسن توفره فى القاضى ،
وما يسن له فعله عند توليته .

٥٧٩ الكلام على مجلس القاضى ، واتخاذه
حاجبا وبوابا .

أو طاعة على وجه منهى عنه .

٥٦٩ بيان أنه لا يلزم الوفاء بالوعد .

* * *

٥٧٠ كتاب القضاء ، والفتيا :

بيان حقيقة الفتيا ، وبعض الأحكام
المتعلقة بها وبالتقليد .

٥٧١ بيان حقيقة القضاء ، وأنه فرص

كفاية ، وأن على الإمام أن ينصب
فى كل لإقليم قاضيا .

متى يجب الدخول فى القضاء ؟ .

حكم طلب القضاء مع مباشرة

الأهل ، وبذل مال فيه ، وأخذه .

حكم تولية المفضول والحريص

عليها ، وتعليق الولاية بشرط .

بيان شروط صحة ولاية القضاء ،
الخمس .

٥٧٢ بيان ألفاظ التولية : الصريحة ،
والكنائية .

٥٧٣ فصل : فى الأشياء العشرة التى تفيد

ولاية الحكم العامة ، النظر فيها ،

والإلزام بها .

تفصيل القول فى ذلك .

٥٧٤ فصل : فى بيان أنه يجوز للإمام

أن يولى القاضى عموم النظر فى

عموم العمل ، وأن يولىه خاصا

فى أحدهما أو فيها . وغير ذلك .

٥٧٥ بيان أن للولى أن يولى قاضيا من

٥٨٣ الكلام على حكم البداءة بالمحبوسين،
مع التفصيل .
٥٨٤ بيان أن حكم القاضى بشئء حكم
بلازمه ، وأن لإقراره غيره على
فعل ، وثبوت شئء عنده — ليس
حكما به .
الخلاف فى أن تنفيذ الحكم : حكم
أو عمل بالحكم ، أو يتضمن الحكم
بصحة الحكم المنفذ .
بيان ما يستلزمه الحكم بالصحة .
الخلاف فى حقيقة الحكم بالموجب .
٥٨٥ الكلام فىمن لم يعرف خصمه ،
وأنكره .
الكلام عن غيبة الخصم ، أو
تأخوه .
٥٨٥ فصل : فىمن ينظر فى أمره ، بعد
الفراغ من أعر المحبوسين .
تفصيل القول فى النظر فى أمر
الآيتام والمجانين ، والوقوف
والوصايا .
٥٨٦ الكلام على نقض حكم قاض صالح
للقضاء .
٥٨٧ الكلام على نقض أحكام من لا
يصلح له .
٥٨٧ فصل : فى حكم من استعدى القاضى
على خصم بالبلد ، بما تتبعه الهمة .
وغير ذلك .
حكم من طلبه خصمه أو حاكم .
٥٨٨ اعتبار تحرير الدعوى فى حاكم

١٨٠ بيان ما يفعله القاضى عند الجلوس
للحكم ، وما يجب عليه نحو
المتحاكمين .
حكم قيامه للخصمين ، ومسارعة
أحدهما أو تلقينه حجة ، أو
تضييقه . وما إلى ذلك .
حكم تأديبه خصما افتات عليه .
٥٨١ د إحضاره فقهاء المذاهب فى
مجلسه ، ومشاورتهم فى الأمور
المشكلة ، وتقليده غيره .
حكم قضاء الغضبان .
د قبول القاضى الرشوة
والهدية .
حكم بيعه وشرائه .
د عيادته المرضى، وشهادته الجنائز،
وتوديعه الغزاة والحجاج .
٨٥٣ بيان ما يوصى به القاضى وكلامه
وأعوانه ببابه ، وما إلى ذلك .
بيان حكم اتخاذ القاضى كاتباً ، وما
يشترط فى الكاتب ويسن . وموضع
جلوسه ، وحقيقة القمطر .
٥٨٣ الكلام على الحكم بحضور
الشهود ، وتعيين القاضى قوماً
بقبول الشهادة .
حكم القاضى على عدوه ، ولمن لا
تقبل شهادته لهم . وحكم
استخلافهم .
٥٨٣ فصل : فى بيان من يبدأ القاضى
بالنظر فى أمره ، وغير ذلك .

٥٩٣ حكم من ادعى عقدا .
 ٥٩٤ » » » » لارثا ، أو قتل موروثه .
 حكم من ادعى بحلى بالنقدين أو بأحدهما .
 ٥٩٤ فصل : فى حكم ما إذا حرر المدعى الدعوى ، وغير ذلك .
 ٥٩٥ حكم ما لو قال : لى عليك مائة ، فقال : ليس لك مائة .
 حكم من أجاب مدعى استحقاق مبيع ، بقوله : هو ماسكى ، اشتريته من زيد وهو ماسكه .
 حكم ما لو قال لمدع دينارا : لا يستحق على حبة .
 ٥٦٥ بيان أن للمدعى أن يقول : لى بيبة ، وللحاكم أن يقول : ألك بيبة ؟
 حكم ترديد الحاكم البيبة ، وتعتها ، وانتهازها .
 حكم الاعتراض على الحاكم لتركه تسمية الشهود .
 الكلام على الحكم بالبيبة ، وبالإقرار فى مجلس الحكم ، وبالعلم .
 ٥٩٧ حكم من جاء ببيبة فاسقة .
 ٥٩٧ فصل : فيما يعتبر فى البيبة ، وفى المزكين ، وغير ذلك .
 بيان أن بيبة الجرح مقدمة ، وما إلى ذلك .

معزول ومن فى معناه ، وما إلى ذلك .
 ٥٨٥ حكم من ادعى على غائب بموضع لا حاكم به ، أو ادعى قبل إنسان شهادة .
 حكم من قال لحاكم : « حكمت على بفاسقين عمدا » ، فأنكر .
 ٥٨٩ حكم ما لو قال معزول عدل لا يتهم : « كنت حكمت — فى ولايتى — لفلان على فلان بكذا » . وما إلى ذلك .
 * * *
 ٥٨٩ باب طريق الحكم ، وصفته : تفصيل القول فى ذلك ، مع بيان حقيقة « الحكم » ، و « الطريق » ، عامة .
 ٥٩٠ الكلام على سماع الدعوى المقلوبة والبيبة ، مع بيان ما وقع الخلاف فيه .
 ٥٩١ فصل : فى بيان صحة الدعوى بالقليل ، وشروطها الخمسة . وما إلى ذلك .
 الكلام على الشرط الأول .
 ٥٩٢ » » بقية الشروط .
 عن تعيين مدعى به بالمجلس ، وإحضار عين بالبلد .
 ٥٩٣ حكم ما لو قال : أطالب بشوب غصبانية قيمته عشرة .

٦٠٢ حكم من ادعى عليه بشيء ، فأقر
بغيره .

مسئلة سماع البينة بعد اليمين .

٦٠٣ حكم ما إن سكت مدعى عليه ،
أو قال : لا أقر ولا أنكر ، أو
لا أعلم قدر حقه . ولا بينة .

حكم ما إن قال : لى حساب أريد
أن أنظر فيه . وغير ذلك .

٦٠٤ حكم ما إن قال مدعى عليه بعين :
كانت بيدك أمس .

٦٠٤ فصل : فى حكم من ادعى عليه
عيناً بيده .

تفصيل القول فى ذلك .

٦٠٥ فصل : فى حكم من ادعى على
غائب مسافة قصر بغير عمله ، أو
مستتر ، أو ميت أو غير مكلف .
وله بينة . وما إلى ذلك .

٦٠٧ بيان أن الحكم للغائب لا يصلح
إلا تبعاً .

بيان أن سؤال أحد الغرماء الحجير
كالكل .

بيان أن الحكم لطبقة ، حكم
للثانية .

٦٠٨ فصل : فى حكم من ادعى : أن
الحاكم حكم له بحق . وما إليه .
تفصيل القول فى ذلك .

٦٠٨ بيان أن حكم الحاكم لا يزيل الشىء
عن صفته باطلاً .

٥٩٨ حكم من ثبتت عدالته مرة .
ما يلزم الحائز ارتاب من
عدلين .

حكم من أقام بينة ، وسأل حليس
خصمه .

٥٩٨ ما لو جرح الخصم البينة ، أو
أراد جرحها .

٥٩٩ حكم ما إن جهل الحاكم لسان
الخصم .

تفصيل القول فى عدد من تقبل
شهادته .

حكم من نصب للحكم بجرح أو
تعديل أو سماع بينة ، أو سأله
الحاكم عن التزكية .

٥٩٩ فصل : فى بيان أنه إن قال المدعى
د مالى بينة ، فقول منكر يمينه .
وغير ذلك .

٦٠٠ بيان متى يعتد باليمين ، وحكم
التورية فيها والتأويل ووصلها
بالاستثناء .

حكم الخلف فى مختلف فيه لا يعتقده .

د ما لو أبرأ المدعى عليه من
اليمين .

٦٠١ حكم من لم يحلف .

تفصيل القول فيما لو قال مدع : لا
أعلم لى بينة .

٦٠٢ بيان ما ترد به البينة .
حكم من ادعى شيئاً : أنه له
الآن .

٦١٤ حكم ما لو قدم الخصم المثبت عليه،
بلد الكاتب .

٦١٤ فصل : في بيان أنه إذا حكم عليه
المكتوب إليه، فسأله الخصم أو من
ثبتت برأته أن يشهد عليه بما جرى،
أو كتابته — أجا به .

٦١٥ بيان الفرق بين السجل والمحضر .
بيان صفة المحضر .

٦١٦ بيان صفة السجل ، وأنه لا ينفذ
مأثب عنه ، والحكم به .
ما يكتب على المحضر والسجل .

* * *

٦١٨ باب في القسمة :
بيان حقيقة القسمة ، وأنها نوعان :
الكلام على النوع الأول : قسمة
التراضي ، وبيان حكمه .

٦١٩ بيان الضرر المانع من قسمة الإيجاب
٦٢١ بيان أنه لا إيجاب في قسمة المنافع
٦٢٢ فصل في النوع الثاني : قسمة الإيجاب
بيان حقيقة هذه القسمة .

٦٢٣ بيان لإيجاب الشريك ، والولي .
حكم من دعا شريكه في بستان، إلى
قسم شجره أو أرضه .

حكم من بينهما أرض : في بعضها
نخل ، وفي بعضها شجر غيره .
بيان أن قسمة الإيجاب : لأفراز .

٦٢٤ بيان أنه لا شفعة في نوعي القسمة
وأنها يفسخان بعيب .

٦٠٩ حكم ما إن باع جنبلي متروك التسمية
فحكم بصحته شافعي .

حكم رد الحاكم شهادة واحد
برمضان .

حكم ما لو رفع إلى الحاكم حكم
في مختلف فيه .

٦١٠ حكم ما إن رفع إليه خصمان عقدا
فاسداً عنده فقط ، وأقرا بأن نافذ
الحكم حكم بصحته .

حكم من قلده في صحة نكاح ، والفرق
بينه وبين المجتهد .

٦١٠ فصل : في حكم من غصبه لإنسان
مالاً جهراً ، وغير ذلك .

٦١١ حكم ما لو كان لكل من اثنين على
الآخر دين من غير جنسه ، فجدد
أحدهما .

* * *

٦١١ باب حكم كتاب القاضى إلى القاضى :
بيان أنه يقبل في كل حق لآدمي .

٦١٢ بيان أنه يقبل فيما حكم به لينفذه .
٦١٣ بيان أنه يقبل كتابه في حيوان
بالصفة ، اكتفاء بها .

بيان الحكم المشهود عليه ، بالصفة .
بيان ما إذا وصل الكتاب إلى القاضى .

٦١٤ حكم مالو مات القاضى الكاتب ،
أو عزل ، أو فسق .

بيان أنه يلزم من وصل الكتاب
إليه — من الحكم — العمل به .

- ٦٢٤ بيان أنه يصح أن يتقاسما بأنفسهما،
وأن ينصبا قاسماً ، وأن يسألا
حاجبا نصبه . وشروط القاسم ،
والاكتفاء بواحد .
- حكم أجرة القاسم : والقسامة ،
وبان تقديرها .
- حكم ما إذا لم يثبت عند حاكم
أن ما يراد قسمته ملك لمريديها .
- ٦٢٤ فصل : في أنه تعدل سهام القسمة
بالأجزاء إن تساوت ، وبالقائمة إن
اختلفت ، وبالرد إن اقتضته . ثم
يقرع .
- ٦٢٥ الكلام على كيفية القرعة .
- حكم ما إن اختلفت السهام .
- ٦٢٦ بيان لزوم القسمة ، بخروج القرعة .
حكم التخيير .
- ٦٢٦ فصل : في حكم من ادعى غلطا فيما
تقاسما بأنفسهما ، وأشهدا على
رضاها به . وغير ذلك .
- ٦٢٧ حكم ما إن استحق بعد القسمة
معين من حصتيهما ، على السواء .
- حكم ما إن ادعى كل شيئا : انه
من سهمه .
- ٦٢٧ حكم من كان بنى أو غرس ، فخرج
مستحقا فقلع .
- حكم من خرج في نصيبه عيب
جهله .
- ٦٢٧ بيان أنه لا يمنع دين على ميت ،
نقل تركته .
- حكم ما إذا حصل الطريق في حصة
واحد .
- ٦٢٨ حكم من وقعت ظلة دار في نصيبه .
* * *
- ٦٢٨ باب الدعاوى ، والبيئات :
بيان حقيقة الدعوى ، والمدعى ،
والمدعى عليه ، والبيئة .
- بيان من يصح منه الدعوى ،
والإنكار .
- بيان أنه إذا تداعيا عينا ، لم تخل
من أربعة أحوال :
- الكلام على الحال الأول : أن
لا تكون بيد أحد ، ولا ثم ظاهر
ولا بيئة . مع بيان حكمه .
- ٦٣٠ فصل في بيان الحال الثاني : أن
تكون بيد أحدهما . مع حكمه .
- ٦٣١ فصل في بيان الحال الثالث : أن
تكون بيديهما . وما يتعلق به .
- ٦٣٣ بيان أن كل من قلنا هو له قبيمينه،
وأنه متى كان لأحدهما بيئة حكم
له بها .
- حكم القرعة فيما ليس بيد أحد ،
أو بيد ثالث .
- الكلام على بيئة الخارج ، وبيئة
الداخل .
- ٦٣٥ بيان أنه لا تقدم إحدى البيئتين

بزيادة نتاج ، وما إلى ذلك .

٦٣٥ بيسان بعض صور تعارض البيئتين .

٦٣٦ فصل في بيان الحال الرابع : أن تكون بيد ثالث . وما يتعلق به . تفصيل القول في ذلك .

٦٣٨ » » فيما إذا ادعى دارا وآخر نصفها ، أو ادعى كل نصفها . فصل : في حكم من بيده عبد ادعى : أنه اشتراه من زيد ، وادعى العبد : أن زيدا أعتقه . وغير ذلك .

٦٣٩ حكم مالو ادعى زوجية امرأة ، وأقام كل البيئتين . تفصيل القول فيما لو أقام كل — من العين بيديها — بيئته بشرائها من زيد ، واتحد تاريخها .

٦٤٠ تفصيل القول فيما لو ادعى اثنان ثم عين بيد ثالث .

حكم ما لو ادعى : أنه آجره البيت بعشرة ، فقال المستأجر : بل كل الدار .

٦٣٠ باب في تعارض البيئتين :

بيان حقيقة التعارض .

حكم من قال لقنه : متى قتلت فأنت حر .

٦٤١ تفصيل القول فيما لو قال : وإن مت في المحرم فسلم حر ، وفي

صفر فغانم حر ، ونحوه .

٦٤٣ حكم التدبير مع التنجيز .

٦٤٣ فصل : في حكم من مات عن ابنين مسلم وكافر ، فادعى كل : أنه مات على دينه . وما إليه .

تفصيل القول في ذلك .

٦٤٤ حكم ما إن خلف أبوين كافرين وابنين مسلمين ، ونحو ذلك .

٦٤٥ حكم من ادعى تقدم إسلامه على موت موروثه ، ونحوه .

تفصيل القول فيما لو خلف حر ابناً حراً وابناً كان قنأ ، فادعى : أنه عتق وأبوه حي .

حكم ما إن شهد اثنان على اثنين بقتل ، فشهدا على الأولين به . ونحوه حكم اختلاف البيئتين ، في قيمة العين التالفة .

٦٤٦ حكم الاختلاف في قيمة العين القائمة أو أجزائها .

٦٤٧ كتاب الشهادات :

بيان حقيقة الشهادة ، وما تطلق

عليه . وحكم تحمل المشهود به .

بيان متى يجب التحمل والأداء .

حكم إقامه الشهادة على مسلم ، بقتل كافر .

بيان متى تجب كتابة الشهادة .

٦٤٨ حكم ما إن دعى فاسق لتحملها .

- ٦٤٨ حكم أخذ الأجرة والجعل عليها .
حكم من عنده شهادة بحمد لله تعالى ،
أو لأدى عليها .
حكم من قال : احضر لتسمعا
قذف زيدى .
حكم الإشهاد على النكاح وسائر
العقود .
- ٦٤٩ حكم الشهادة بما لا يعلمه برؤية
أو سماع .
حكم الإشارة إلى الحاضر .
حكم الشهادة بإقرار بحق ،
أو بسبب يوجب الحق ،
أو باستحقاق غيره .
بيان أن الرؤية تختص بالفعل .
- ٦٥٠ بيان أن السماع ضربان :
السلام على الضرب الأول : السماع
من مشهود عليه ، والضرب الثانى :
السماع بالاستقاضة . وما يتعلق
بهما .
حكم من سمع إنسانا يقر بنسب أب
أو ابن ونحوهما .
- ٦٥١ حكم ما لو قال المتجاسبان : لا تشهدوا
علينا بما يجرى بيننا .
تفصيل القول فيمن رأى شيئا
بيد إنسان .
- ٦٥٢ حكم ما لو شهد على رجل أنه أخذ
من صغير ألفا ، وأخرا من على آخر
أنه أخذ من الصغير ألفا .
- ٦٥٣ بيان ما يعتبر فى الزنا ، والسرفقة ،
والقذف ، والإكراه .
حكم ما إن شهدا أن هذا ابن أمته ،
أو أن هذا الغزل من قطنه .
ونحوه .
تفصيل القول فيمن ادعى لمرث
ميت ، فشهدا أنه وارثه أو ابنه .
- ٦٥٤ بيان متى تجمع الشهادة .
٦٥٥ حكم ما لو جمعت ، مع اختلاف
الوقت ، فى قتل وطلاق .
تفصيل القول فى نحو ما لو شهد
أحدهما أنه أقر له بألف ، والآخر
أنه أقر له بألفين .
- ٦٥٦ بيان أنه لا يحل لمن أخبره عدل
بإقتضاء الحق أو انتقاله ، أن
يشهد به .
حكم ما لو شهد على رجل أنه أخذ
من صغير ألفا ، وأخرا من على آخر
أنه أخذ من الصغير ألفا .

٦٦١ حكم شهادة نحو الرقاص ، والشاعر ،
ولاعب الشطرنج ، ومستترعى الحمام
من المزارع . وحكم اقتناء الحمام .
٦٦٢ حكم شهادة من يأكل بالسوق ،
ونحو من يمدرجليه بمجمع الناس .
بيان حكم ما إذا وجد شرط الشهادة
بعد عدمه .

٦٦٣ فصل : في بيان أنه لا يشترط في
الشهادة الحرية ، ولا كون الصناعة
غير ذنيئة عرفا . وغير ذلك .
بيان شهادة البدوى ، وولد الزنا .
بيان شهادة الأعمى ، والأصم .
حكم ما إن حدث مانع من الشهادة
قبل الحكم أو بعده .

٦٦٤ قبول شهادة الشخص على فعل
نفسه .

* * *

٦٦٤ باب موانع الشهادة :
بيان أنها سبعة ، وما يتعلق بها :
الكلام على المانع الأول : كون
مشهود له يملك الشاهد له أو بعضه ،
أو زوجا له ، أو من عمودى نسبه .
٦٦٥ الكلام على المانع الثانى : أن يحجر
الشاهد بها نفعاً لنفسه .

٦٦٦ الكلام على المانع الثالث : أن يدفع
الشاهد بها ضرراً عن نفسه .
الكلام على المانع الرابع : العداوة
لغير الله تعالى ..

٦٥٦ حكم من له بيعة بألف ، فقال : أريد
أن تشهدا لى بخمسائة .
حكم ما لو شهد اثنان فى محفل ،
على واحد منهم ، أنه طلق أو أعتق .
وما إلى ذلك .

* * *

٦٥٧ باب شروط من تقبل شهادته :
بيان أنها ستة ، وما يتفرع عليها :
الكلام على الشرط الأول : البلوغ ،
والثانى : العقل ، والثالث : النطق .
مع بيان حقيقة العقل ، ودعاقله .
٦٥٨ الكلام على الشرط الرابع : الحفظ ،
والخامس : الإسلام . مع بيان صحة
شهادة كتابيين ، عند عدم غيرهما ،
بوصية ميت بسفر .
الكلام على الشرط السادس : العدالة ،
مع بيان حقيقتها .

٦٥٩ بيان أنه يعتبر للعدالة أمران :
الكلام على الأمر الأول : الصلاح
فى الدين ، مع بيان حقيقته .
بيان حكم الكذب ، وحقيقة الكبيرة ،
وشهادة الفاسق والقاذف .
٦٦٠ بيان توبة القاذف وغيره ، وما
يعتبر فى ذلك .

حكم تعليق التوبة .
د من أخذ بالرخص ، أو أتى فرعا
مختلفا فيه .
الكلام على الأمر الثانى : استعمال
المروءة .

زوجها بأخوة رضاع ، فأنكر .
وغير ذلك .

٦٧٠ بيان ما يقبل فيه شهادة رجل
وامرأتين .

٦٧٢ حكم صيغ الوقف المكتوبة على
كتب العلم ، أو على الدابة أو حائط
الدار .

* * *

٦٧٢ باب الشهادة على الشهادة ، والرجوع
عنها ، وأدائها :

٦٧٢ بيان أن الشهادة على الشهادة لا تقبل
إلا بثمانية شروط ، وما يتعلق بها .

الشرط الأول : كونهما في حق .

الشرط الثاني : تعذر شهود الأصل .

الشرط الثالث : دوام تعذرهم إلى

صدور الحكم .

٦٧٣ الشرط الرابع : دوام عدالة أصل

وفرع إلى صدوره .

الشرط الخامس : استرعاء الأصل

الفرع أو غيره وهو يسمع .

الشرط السادس : أن يؤديها الفرع

بصفة تحمله .

٦٧٤ الشرط السابع : تعيين فرع لأصل .

الشرط الثامن : ثبوت عدالة الجميع .

حكم من شهد له شاهدا فرع على

أصل ، وتعذر الآخر .

حكم لإنكار الأصل شهادة الفرع ،

والضمان برجوع شهود الفرع

٦٦٦ الكلام على المانع الخامس : حرص

الشاهد على أدائها قبل استشهاده من

يعلم بها .

٦٦٧ بيان أن كل من لا تقبل شهادته ،

فإنها تقبل عليه .

الكلام على المانع السادس :

العصية .

الكلام على المانع السابع : أن

ترد الشهادة لفسق الشاهد ، ثم يتوب

ويعيدها .

* * *

٦٦٨ باب أقسام المشهود به :

بيان أنها سبعة ، وما يتعلق بها .

القسم الأول : الزنا .

القسم الثاني : إذا ادعى من عرف

بغنى ، أنه فقير .

القسم الثالث : ما يوجب القود ،

والإعسار ، ووطء يوجب التعزير ،

وبقية الحدود .

٦٦٩ القسم الرابع : ما ليس بعقوبة ولا مال .

ولا يطلع عليه الرجال غالبا .

القسم الخامس : المال ، وما

يقصد به .

٦٧٠ القسم السادس : داء دابة وموضحة ،

ونحوهما .

الباب السابع : ما لا يطلع عليه

الرجال غالبا .

٦٧٠ فصل : في حكم من ادعت لإقرار

- ٦٨١ بيان حكم من توجه عليه حلف جماعة .
- ٦٨١ فصل : في بيان أن اليمين تجزئ بالله تعالى وحده ، وما تغلظ به .
- ٦٨٢ بيان صيغ الملل المختلفة : التي للحاكم تغليظ اليمين بها ، فيما فيه خطر .
- بيان تغليظها بالزمان ، والمكان .
- ٦٨٣ بيان تغليظها بالهيئة .
- حكم إباء التغليظ ، وترك الحاكم له .
- ***
- ٦٨٤ كتاب الإقرار :
- بيان حقيقة الإقرار ، ومن يصح منه ، وما يتعلق به .
- الكلام على قبول دعوى الإكراه .
- ٦٨٥ حكم من أكره ليقدر بدرهم ، فأقر بدينار . وما إلى ذلك .
- الكلام على إقرار الصبي والمريض ، وادعاء الجنون .
- ٦٨٦ حكم ما لو أعتق عبدا لا يملك غيره ، ثم أقر بدين .
- حكم الإقرار بمال لوارث ، أو بدين أو مهر مثل للزوجة .
- حكم ما إن أقرت أنها لامهر لها .
- حكم الإقرار لوارث وأجنبي ، أو لغير وارث .
- ٦٨٧ فصل : في حكم إقرار القن ومن أو الأصل بعد الحكم .
- ٦٧٥ فصل : في حكم من زاد في شهادته أو نقص ، أو أدى بعد إنكارها . وغير ذلك .
- تفضيل الكلام على الرجوع عن الشهادة ، مع بيان الغرم الذي يترتب عليه .
- ٦٧٧ بيان أن رجوع شهود التزكية ، كرجوع من زكواهم .
- حكم من شهد بعد الحكم ، بمناف للشهادة الأولى .
- ٦٧٨ حكم ما لو بان ، بعد حكم ، كفر شاهده أو فسقهما ، وما إلى ذلك : من موانع الشهادة .
- حكم ما إذا علم حاكم بشاهد زور ، وما إلى ذلك : بما يسبب التعزير .
- ٦٧٩ فصل في أداء الشهادة :
- بيان اللفظ الصحيح السكافي .
- ***
- ٦٧٩ باب اليمين في الدعاوى :
- بيان أنها تقطع الخصومة حالا ، ولا تسقط حقا .
- بيان الحق الذي يستحلف المنكر فيه ، وما إليه .
- ٦٨٠ حكم من حلف على فعل غيره ، أو فعل نفسه ، أو نفي فعل غيره ، وما إليه .
- ٦٨١ حكم الحلف إذا ما ادعى : أن بهيمته جنت .

إليه ، والإقرار عليه . وغير ذلك .

٦٨٧ تفصيل القول في ذلك .

٦٨٨ الكلام على الإقرار لنحو مسجد ،

أو لدار ، أو لهيئة أو مالكةا .

الكلام على الإقرار للحمل بمال .

٦٨٩ حكم من قال : له على ألف جعلتها

له ، أو أقر ضنيه .

تفصيل القول فيمن أقر لمكلف بمال

في يده ، فكذبه المقر له .

٦٨٩ فصل : في حكم من تزوج من

جهل نسبها ، فأقرت برق . وغير

ذلك .

حكم من أقر بولد أمته أنه ابنه ،

ثم مات ولم يبين زمن حمله .

٦٩٠ حكم من أقر بأبوة صغير أو مجنون ،

أو بأب أو زوج أو مولى أعتقه .

٦٩١ حكم من أقر بأخ في حياة أبيه ،

أو بعم في حياة جده .

حكم ما إن أقر بمجهول النسب ،

بلسب وارث .

حكم من عنده أمة له منها أولاد ،

فأقر بها لغيره .

تفصيل القول فيمن أقرت بنكاح ،

أو أقر عليها ولها .

٦٩٢ حكم من ادعى نكاح صغيرة بيده .

حكم ما لو أقر به رجل أو امرأة

بزوجية الآخر ،

٩٩٣ تفصيل القول فيما إن أقر ورثة

أو بعضهم ، بدين على مورثهم .

* * *

٦٩٣ باب ما يحصل به الإقرار ،

وما يغيره :

بيان الألفاظ التي يحصل الإقرار

بها ، دون غيرها .

٦٩٥ فصل : فيما إذا وصل بإقرار

ما يغيره .

تفصيل القول في ذلك .

٦٩٦ صحة استثناء النصف فأقل ، وما

يشترط فيه .

٦٩٨ فصل : في حكم ما إن قال له :

على ألف مؤجلة إلى كذا ،

وغير ذلك .

بيان ما يقبل تفسيره به ، فيما لو قال :

له على ألف زيوف ، أو صغار ،

أو ناقصة ، أو وازنة ، أو عددا .

٦٩٩ حكم ما لو قال : له على درهم ،

أو له عندى ألف .

حكم الاختلاف في أن المقر به رهن

أو وديعة ، وما إلى ذلك .

٧٠٠ حكم ما لو قال : له في هذا المال ،

أو في ميراث أبى : ألف .

حكم قوله : دينى الذى لزيد ،

لعمر .

بيان أنه يعمل بالمبدل .

- ٧٠١ حكم من أقر أنه وهب واقتبس ، ونحوه .
- حكم من باع عبدا ، ثم أقر به لغيره .
- ٧٠٢ حكم من قال : قبضت منه ألفا وديعة فتلغيت ، فقال : بل ثمن مبيع لم يقبضني . ونحوه .
- فصل : في حكم من قال : غصبت هذا العبد من زيد لأبل من عمرو ، وغير ذلك .
- ٧٠٣ تفصيل القول فيمن أقر بألف في وقتين .
- ٧٠٤ حكم ما إن ادعى اثنان دارا بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية ، فأقر لأحدهما بنصفها .
- حكم من قال بمرض موته : وهذا الألف لقطة ، فتصد قوابه .
- تفصيل القول فيمن ادعى ديننا على ميت — وهو جميع التركة — ثم آخر مثل ذلك .
- ٧٠٤ حكم من خلف ابنين ومائتين ، وادعى شخص مائة ديننا على الميت ، فصدقه أحدهما وأنكر الآخر .
- ٧٠٥ حكم ما لو خلف ابنين وقيتين : متساويي القيمة لا يملك غيرهما ؛ فاختلف الابنان فيمن أعتقه منها .
- ٧٠٥ باب الإقرار بالمجمل : حكم من قال : له على شيء أو كذا ، ونحوه .
- بيان ما يقبل تفسيره به ، وما لا يقبل .
- ٧٠٦ حكم من قال : غصبت منه شيئا ، أوله على مال ، أوله درهم . وما يقبل تفسيره به .
- حكم من قال : له على حبة ، أو نحوه .
- ٧٠٧ حكم من قال : له على كذا درهم ، أوله على ألف .
- ٧٠٨ حكم من قال : له على ألف ودرهم .
- » » : له في هذا شرك .
- » » له على أكثر مما لفلان .
- ٧٠٩ » » : له على مثل ما في يدي زيد .
- حكم من قال : لي عليك ألف ، فقال : أكثر .
- ٧٠٩ فصل : في بيان حكم من قال : له على ما بين درهم وعشرة . وما إلى ذلك .
- حكم من قال : له من عشرة إلى عشرين .
- ٧١٠ حكم من قال : له ما بين الحائطين .
- » » : له درهم فوق درهم ، وما إلى ذلك .
- حكم من قال : له قفيز حنطة بل

- ٧١٧ الكلام على نسخة المؤلف التي كتبها بخطه ، رحمه الله .
- ٧١٩ الكلام على نسخة الشيخ : ابن مانع ، حفظه الله ! .
- ٧٢٠ تاريخ كتابة هذه النسخة .
- تحقيق تاريخ الفراغ من تأليف هذا الكتاب .
- ٧٢٢ الكلام على نسخة الشارح : الهوتى ، رحمه الله ! .
- ٧٧٣ الكلام على تصحيح الكتاب وتحقيقه .
- ٧٢٨ تاريخ الفراغ من تحقيق الكتاب .
- ٧٣٠ تقریظ الكتاب ، لوالد المؤلف عليه ما سحائب الرحمة والرضوان .
- ٧٣٢ استدرأكات وتصويبات القسم الثاني من الكتاب .
- ٧٣٦ استدرأكات هامة ، خاصة بالقسم الأول منه .
- ٧٤١ فهرست الموضوعات .
- ٨٠٢ استدرأكات وتصويبات أخيرة ، خاصة بالقسم الثاني .
- ٨٠٣ تاريخ الفراغ من طبع الكتاب .
- قفيز شعير ، ونحوه .
- ٧١١ حكم من قال : له على درهم في دينار ، أو في ثوب ، أو في عشرة .
- ٧١٢ حكم من قال : له تمر في جراب ، ونحوه .
- حكم من قال : له خاتم فيه فص ، وشعور .
- ٧١٣ حكم من أقر بشجر أو شجرة ، أو بأمة .
- حكم من قال : له على درهم أو دينار .
- ٧١٣ خاتمة الكتاب ، وتاريخ الفراغ من تلييضه .
- ٧١٤ نسب المؤلف ، ونسبته .
- * * *
- ٧١٤ كلمة الختام :
- تحقيق تاريخ وفاة المؤلف رحمه الله ! .
- ٧١٥ بيان كنيته ، ومن اشتهر بابن النجار .
- ٧١٦ تحقيق نسبته : « الفتوحى » .
- ٧١٧ الكلام على النسخ التي صحح الكتاب عليها .

استدراكات وتصويبات أخيرة ، خاصة بالقسم الثانى .

ص س	ص س
٧٤١ ٢٢ كرر طبع كلمة : « إلى » .	٧١٨ ٢٤ سقطت وأوقبل كلمة : « الجودة » ،
٧٤٢ ٢٦ كرر طبع كلمة : « فى » .	٧٢٨ ٣ أو كأننا : (بالهمزة) .
٧٤٥ ٢٠ والشريعة : (بالياء) .	٧٣٧ ٤ عنفقة : (بالتاء) .
٧٤٨ ٧ حقيقة : (بالتاء) .	٧٣٩ ١٤ سقطت الأرقام الآتية ، من
— ٢٧ الصواب : « شهادتهما » .	أول السطر : « ٦٠ - ٨ » .
٥٧٢ ١٠ الكلمة الناقصة : « حقيقة » .	٢٢ الصواب : « تفسيره » .

وبعد : فهذا آخر ما وقفنا عليه ، واهتدينا إليه — أثناء وضع فهرست القسم الثانى من هذا الكتاب ، وتصحيحه — : من الأخطاء التأهية التى وقعت فيه والتى لم يسعنا إلا أن نبينها ونذبه عليها . وفاء بحق الأمانة ، وإبراء للذمة ، وخروجاً من العهدة .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين : سيدنا محمد ، النبي الأمين ؛ وعلى آله وصحبه ، وأوليائه وحزبه ؛ أئمة الدين ، وهداة المهتدين .

عبد الغنى عبد الخالق

٢٢ من ذى الحجة سنة ١٣٨١ هـ }
٢٦ من مايو سنة ١٩٦٢ م } فى يوم السبت

